

## حاشية

العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المنياوي

على

## شرح حلية اللب المصون

للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري

على

الرسالة الموسومة بالجواهر المكنون

في المعاني والبيان والبدیع

للعارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن الأنضري

رحم الله جميعهم ونفع علومهم آمين

وبها مشها:

حلية اللب المصون بشرح الجواهر المكنون

مطبعة بنسطة في الشياخ المجلد ١ و٢

١٣٥٧ / ١٩٣٨ م / ٢٢٩



# حاشية

العلامة الشيخ مخلوف بن محمد البدوي المنياوي

على

## شرح حلية اللب المصون

للعامة الشيخ أحمد الدمنهوري

على

الرسالة الموسومة بالجوهر المكنون

في المعاني والبيان والبدیع

للعارف بالله تعالى سيدي عبد الرحمن الأنضري

رحم الله جميعهم وقم علومهم آمين

وبها مشها :

حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون

١٣٥٧ / ١٩٣٨ / ٢٢٩



« إِنَّ مِنَ الْيَاقِينِ أَسْحَرًا »

« حديث مرسل »

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من زينة المكارم ذلت القدر العلى والتأان الربيع ، حمد الله اليسر لأرباب الحبا لإصاح  
العاقى ببيان بديع ، لمبطله من حكيم دبر أمور عباده على طبق مقتضى الحال ، وتلاشى دون  
إحصاء نعمه لسن التفصيل والإجمال . والصلابة والسلام على أشرف من تحلى بمقتضى العلوم  
والعارف ، وأجل من حاز دقات الأسرار والمطاف سيدنا محمد المنتخب من خلاصة أعلى الأماجد ،  
للؤيد بكتاب حاز من أسرار البلاغة أنهى الطالب وأجل المقاصد . وعلى آله وأصحابه الذين بهم  
تلازمة الحق وأشرق وجه الدين ، واضمحل دجى الباطل ولمح نور اليقين .  
وبعد : فأقول وأنا العبد البالغ من الضعف منتهاه ، والدليل الحزين الذى غدا أسير ذنوبه  
وخطايا ، المعتمد على القريب الحبيب ، المنسوب [لمنية ابن خبيب] المتضرع فى زوال كربته  
لمولاه القوى ، أقر العباد إلى رحمته [مخوف بن محمد البدوي] هداه الله سواء الطريق ، وأذله  
حلوة التحقيق .

إن أرفع معارج كلات نوع الانسان ، هو التحلى بأصناف العلوم وأنواع العرفان ، على  
ما جمع عليه الأوائل والأواخر ، فهو أشرف ما يوصل الأصغر لدرجة الأكابر ، وإن فن البلاغة  
من بينها محتو على أسباب النجاح ، ومنطوق على قواعد الفلاح ، إذ غاية نيل السعادة العظمى  
من معرفة إعجاز القرآن ، والوصول إلى السولة الكبرى من تمام الإذعان بيقونة سيد الأكوان .  
وقد صنف فيه كتب ترتل لمطالمتها الأرواح وتقر بها العيون . منها نظم الامام الأخضرى  
الى :

### بالجوهر المكنون

قانه مشتمل على غالب قواعد التلخيص ، ومحتو على جواهر نامة الجمال بديعة التخليص ، وقد  
شرحه جماعة من الأعلام ، الذين بهم يكشف عن القلب الظلام ، ومن أنفس شراره وأحسنها  
تحريراً ، شرح الامام الذى نال قدراً عالياً وفخلاً شهيراً ، من تحقق فى عدة محاسنه عجزى وقصورى  
الفاضل العلامة الشيخ [أحمد المصنورى] قانه كتاب يعترف بسمو منزلته الماهرون ، ويذعن  
بنهاية حسنه التأملون :

دبر بديع تنهى فى محاسنه جميل ناظره من حسنه طرما

عقود من الأسطر الحسى التى جمعت من خبر ما فيه من بيني العلاء رغبا

وإنى مذ رأيت بهنا الوصف الجليل وعامت أن له من القدر ما هو سام جليل ، أحييت أن أخدمه بما  
يكشف التام عن وجوده محتراته ، ونبه على ما وقع فيه نعمنا الله تعالى ببركاته ، فاتخبت له حواشى



شريعة مستمدة على تحقيقات منيفة فقر بها عين النصفين ويحترق بها قلب الحاسدين أودعتها من  
 حسان المسائل ما يشهد بكل حال حسنه ذوو البصائر ومن صرائس بنات فكرك ما ينجذب إليه القلب  
 ويميل إليه الخاطر سالكا فيها سبيل الإيجاز لا لغاية مقتصر على ما به تمام انضاح الشرح بما فيه  
 لأمنالي من القاصرين كفاية ، وحيث أطلقت الصبان كنت عازيا لما كتبه على السعد ، وحيث قلت  
 ابن يعقوب كنت عازيا لشرحه على هذا الكتاب ، واليعقوبي كنت عازيا لشرحه على الأصل ،  
 والحاشيتين فرادى ما كتبه الصبان وحاشية المدسوق على السعد ، وبعض الشراح فرادى شرح  
 الشيخ على الغزي على هذا المتن ، والسيوطي كنت عازيا لشرحه على الفيتة عقود الجنان ، والسعد  
 كنت عازيا لتقصيره هذا ما وجدته أيها الواقف عليها من خطأ فمن قصوري بتقصيري في طاعة القديم  
 الباقي ، ومن صواب فهو والله مستمتع من فيض شيخنا وشيخ شيوخنا الأستاذ الشيخ مصطفى البولاق :

أدام الله الدنيا عسلا وأمد الأنام بفيض علمه  
 ولا زالت أطلابه بحال كربع لا يناهد غير رسمه

والأموال ممن نحلى بحلى الأنصاف ، ونحلى عن رذيلة البني والاعتصاف أنه إن وجد للداد وجهها  
 فليسلكه ولا يصرف عنه وجهها ، وإن عثر على شيء زلت فيه القدم أو طنى به القلم فليستحضر أنه لم  
 يسلم من الخطأ إلا رسول الله الأمر بالحلم والتقوى وأن دعوى غيره السلامة منه هي غايته القصوى :

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كنى للره نبلا أن تعد معاياه  
 ولينه عليه عبارة خلية من التشنيع متجالية عن اللوم والتقريع وليعلم أنه لبس خاليا من العيوب  
 والزلات وأن الره كله عيوب وعورات :

مق يفتنم للناس عيبا يجهلهم عيوبها ولكن الذي فيه أكثر  
 وإنني فيما صدر مني ذو عذر مقبول عند ذوى البصائر وهو أني ضعيف عديم الخلاق والعشائر فلا  
 يفرقني تجرع كثرة الشدائد ولا تعطيل المصوم والأحزان عن تحصيل المقاصد :

جور الزمان مديم قبض ناصيتي والقلب للحزن بيت لا يفارقه  
 إن دمت جلب سرور فيه قال لقد حلز للكان ونال لك سابقه

اتخذني الدهر غرضا يرميه بسهام المصوم والأحزان وليتقى مع هذا كنت سالما من إيذاء الناس بالكذب  
 والبهتان بل ما مضى وقت إلا وأنا في إيذاء منهم بالسنة حداد ومن هذا حاله فهو في جميع أوقاته بسواد السواد  
 وليتقى كنت مع هول الزمان وما فيه أقسى قوى الجسم والبصر  
 أو كان لي في زمانى بعض مبصرة بها يخف شديد الحزن والضرر  
 ومن يكن حاله ما قد ذكرت فقد أتى بما جزؤه يكنى ذوى النظر

وأزيدك أن هذه أول ما أفرغته معتدا به في قالب الترتيب وأنى لأعلم كتابة قبلها على هذا الشرح الغريب  
 والله أسأل أن ينفع بها الذين هم للحق طالبون وعن طريق الصاد معرضون وفرضهم تحصيل الحق للبين  
 لا تصور الباطل بصورة اليقين وهذا لعمرى موصوف عزيز المراد قليل الوجود في هذه الأيام فلقد غلب  
 على الطباع اللذ والعناد وقتا الجدال والحسد بين العباد ولئن فأتى من الناس الشناء الجميل في العاجل  
 لحسن ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يتبين أن تكلم على هذه الجملة من القنون الثلاثة للشروع فيها لما  
 قيل إن غير التكلم من الشروع فيه تصور أو تقصير فنقول يتعلق بها من فن المعاني الباحث عن  
 مقتضيات الأحوال خمسة مباحث :

بسم الله الرحمن الرحيم



[الأول] الأولى في المتعلق أن يكون فعلا لأنه الأصل في العمل والأولى التحك بالأصل مهما أمكن ولأن تعلق بسم المصاحب لدال الذات به كثير ومنه حديث يا محمد «ربي وضعت جنبي» خاصة لأن الأولى أن يقدر المتعلق من جنس ما جعلت التسبعية مبدأ له كما في الحديث المذكور مضارعا لأن المقام مقام فعل القراءة مثلا الملازمة لها البسملة الصادرة عن التكلم في الحال مع التجدد الاستمراري ومفيد هذا المعنى هو المضارع محذوفا للتخفيف لكثرة دوران متعلقه على السنة الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل - يوسف أعرض عن هذا - مؤخرا لإفادة الاهتمام باسمه تعالى لأن المقام مقام استعانة بالله تعالى وإفادة التقصر والقصر إلتفاتا لفرادي مخاطب به من يعتقد الشركة أو قصر قلبه ومخاطب به من يعتقد العكس أو قصر تعيينه ومخاطب به الشاك فالتقصير هنا ينظر فيه لأحوال المخاطبين فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بغير اسمه تعالى وقصر أفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله وباسم غيره وقصر تعيينه إن شكوا في حصولها بأي - لكن هذا الثالث بعيد قاله السوقي .

[الثاني] اسم على تقدير كونه زائدا يكون ذكره للفرق بين الميم واليهم أو التبرك أو التعتظيم فيكون من قبيل الاطناب بالزيادة كما في قوله تعالى - فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به - أي بما آمنتم ببناء على زيادة مثل وعلى تقدير كونه غير زائد تعريفه بالاضافة إلى الله للاغناء عن التفصيل المتعذر بناء على عدم تنافي أسمائه تعالى أو التقصر ببناء على كثرتها مع تنافيها وهذا إن جعلت إضافة عام لخاص ويكون في التركيب حيث لا يحجز قصر بمعنى تكثير المعاني بتقليل اللفظ .

[الثالث] اختيار الجلالة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن وأدور في الاستعمال ولكونه مستجعا لجميع الصفات لملاحظة مفهومه الأصلي تبعاً للمعنى الوضوحي كما قد يلاحظ في غيره من الأعلام .

[الرابع] توصيف الجلالة بالرحمن الرحيم المدح و يقتضي الحال حيث لا يقطع فقد نصوا على أن النعوت إذا كان المقصود بها المدح فالأولى قطعها لأن فيه دلالة على تعيين النعوت بدونها وأن الاتيان بها لمجرد المدح قال السوقي لكن لا يخفك أن الوارد في القرآن والسنة الاتباع وحيث فيكون في القطع مخالفة لمقتضى الحال لما في الاتباع من الجري على الأصل دون القطع إذاً أصل عدمه اه . أقول : ما قالوه نظروا فيه حال سامع لا يعلم التعيين المذكور فيقتضي حله وما يبدل عليه وبطابقه القطع والوارد روي فيه حال من يعلم فصار متعينا لعدم الحاجة إلى القطع فلم يلزم من موافقة الاتباع لمقتضى الحال مخالفة القطع لتعدد الحال واختلافه تأمل ثم على القطع فوجه الفصل أعني ترك عطف جملة هو الرحمن مثلا على ما قبلها عدم قصد إلى إعطاء الحكم الأولى أعني أولف باسم الله لثانية إذ المقصود من الأولى ملازمة القراءة للتبرك ومن الثانية مدحه تعالى بكونه رحمانا .

[الخامس] جملة البسملة خبرية الصدر إنشائية الجزر إذ يصدق على صدرها وهو أولف أنه خير لصدق حد الخبر عليه وهو ما قصد به حكاية ما في الخارج وعلى محزها وهو مستعينا بالله أنه إنشاء لصدق حد الانشاء عليه وهو ما لم يقصد به ما ذكر . فإن قلت محز الجملة ليس بكلام إذ هو قيد فضلة فكيف يجعل إنشاء ؟ قلت هو في معنى الكلام لأنه في معنى استعين باسم الله مثلا فقد انضح محل الخبرية والإنشائية من جملة البسملة وسقط استشكل كونها إنشائية بأن أولف لم ينطبق عليه حد الانشاء وكونها خبرية بأن مستعينا الخ لم ينطبق عليه حد الخبر والقول بأن الجملة بتمامها إنشائية تبعاً لإنشاء المتعلق غير مندبد اه . بنافي على جمع الجوامع بتصرف وهو مبني على جعل الباء للتعددية متعلقة بضمه . وللبيان تفصيل حسن ذكره في رسالته الكبرى في الكلام على البسملة . ويتعلق بها من فرق البيان للباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكتابة خمسة مباحث :



● [الأول] الباء حقيقتها الالصاق وهو حقيق كما سكت يزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يصعب من يدا أو ثوب ومجازي نحو مروت يزيد أي ألصقت مروتى بمكان يقرب منه والالصاق هنا حقيق على ما اختاره العلامة الأمير معللا بأن ما هنا من قبيل مسئلة الثوب أو أولى أي لعدم الوسطة هنا وقد قال في المعنى إنه فيها حقيق ووافقه الشنقي رداً على المعاصرين السطهري أنه فيها مجازي لأن هو الصاق بما يجاوز يدا لا بنفس زيد بأن اللغة لا يناقش فيها هذه الناقصة ولك أن تجعل الباء للاستعانة قال الأمير فتكون استعارة تبعية لتشبيهها بارتباط الالصاق على ما لا يخفى تقريره فلاستعانة بالاسم مجاز على مجاز على ما قاله الحادى قال لأن الاستعانة حقيقة الذات والحق جوازه كما في الانتقن كقوله تعالى - ولكن لا تواعدوهن سرا - فإن الوطاء تجوز عنه بالسرا لكونه لا يقع غالباً إلا في السر وتجوز به عن العقد لأنه مسبب عنه اه وشبهة للمانع أنه أخذ للشيء من غير مالكة واكتفى المميز باختصاص ما اه .

[الثاني] في حذف للتعلق مجاز بالحذف ان لم يشترط فيه تغيير الاعراب ومجاز بالزيادة إن قيل بزيادة الباء أو اسم والحق أنه مجاز بمعنى خلاف الأصل لا بمعنى الكلمة اه أمير وقوله ان لم يشترط الخ وكذا ان لم يجز على القول بأنه ليس بمجاز مطلقاً ذكره الدسوقي .

[الثالث] إضافة اسم إلى الله حقيقة إن أريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي مأمور من بناء المجاز على المجاز وبيان أن أريد نفس اللفظ وهي مجاز بالاستعارة عندهم لأنها مقابلة للحقيقة والإضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة فيه تبعية فكذا ما هو بمنزلة وتقريرها أن نقول إن هيئة الإضافة موضوعية لتخصيص الأول بالثاني أو تعريفه به واستعملت هنا في تبين الثاني للأول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مبين للأول بمطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني محض أو معرف للأول بجامع مطلق التعلق في كل فسرى التشبيه للجزئيات واستعبرت صورة الإضافة الموضوعية للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية اه دسوقي ، وقوله وعليه يأتي الخ لا وجه لتخصيص للاستفاد من تقديم الطرف بل يأتي أيضا على الاحتمال الثاني لثبوت الاستعانة فيه بالاسم .

[الرابع] الاسم الكريم حقيقة وقال في الانتقن الأعلام واسطة بين الحقيقة والمجاز كأنه لاحظ أنها ليست من موضوعات اللغات الأصلية ولا يخفاك أنها لا تصنف عن اصطلاح التخاطب والظاهر عدم المجازية فيه بوجه من الوجوه ولو قلنا إنه كل وضعا وأنه في الجزئي باعتبار خصوصه مجاز إذ لا مانع من استثناء أسمائه تعالى وتخصيصها بمزايا كما جعلوا تعريف علميته فوق الضمير إلى غير ذلك اه أمير، وقوله ولا يخفاك الخ أراد باصطلاح التخاطب كل اصطلاح حدث على اللغة الأصلية وبني عليه خطاب كاليان وباقي الفنون الحادثة بعد اللغة قائما معتبرة في الحقيقة والمجاز فأوضح الأعلام الحادثة على اللغة الأصلية مساوية لهذه الاصطلاحات الحادثة فتعتبر في الحقيقة والمجاز أيضا وحيث فلا يتم توجيه جعلها واسطة بملاحظة كونها ليست من موضوعات اللغات الأصلية . قال بعض أشياخنا وقوله عدم المجازية فيه أي الاسم الكريم وضمير أنه الأولى له أيضا وضمير الثانية للكل .

[الخامس] الرحمن الرحيم من الرحمة أصلها رقة القلب القنضية لتفضل فهما مجاز مرسل نبى عن التفضل في بعض الحواشي هنا أو كناية وفيه أن الكناية يصح معها الحقيقي إلا أن يقال الاستعانة هنا لمعنى خارجي فالمراد أن ذات الكناية لاتنا في الحقيقة على ما أشير إليه في جعل - ليس كنهه شيء - كناية عن نقي المثل اه أمير، وقوله ما أشير إليه أي من أن امتناع إرادة المعنى الحقيقي وهو نقي الممانعة ممن هو مماثل له وعلى أحسن أوصافه ليس من حيث ذات الكناية كاستعانة المعنى الحقيقي من حيث ذات المجاز بل من حيث خصوص



الساذة لاقتضاء مؤداهما أمرا محالا وهو وجود مثل له تعالى، وقوله كناية عن نفي المثل أي على حد قولهم  
 منك لا يبخل لما قيل فيه من أنه إذ اتفق البخل عن يمانه ويكون على أخص أوصافه فقد نفي عنه  
 يقال في المائلة أفاده الصبان في رسالته البيانية وقد ذكر السوق وغيره استعارة تمثيلية في الرحمن  
 الرحيم فانظرها [و يتعلق بها من فن البديع] أن متعلق الباء إن اعتبر كونه أمرا يمكن كونه من  
 قبيل التجريد على تقدير الخطاب من التكلم لنفسه كأنه جرد من نفسه شخصا وخاطبه والاسم على  
 تقدير كون أصله وسم في الإبدال الذي هو إقامة بعض الحروف مقام بعض كما جعل ابن فارس منه  
 قوله تعالى فانطلق أي افرق والجلالة له لم يوجد له شيء يتعلق به لذاته من هذه الجهة والرحمن الرحيم  
 فيهما تورية ويقال إلهام أيضا وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتمادا على  
 قرينة خفية له رقة القلب معنى قريب بالنسبة إلى اللغة وهو غير مراد والمراد الانعام وهو بعيد اه  
 خدعي بتصرف والقرينة هنا استحالة القريب قال السوق وفي جملة البسملة القول بالموجب ويقال له  
 للنهب الكلامي وهو أن يساق المعنى بدليلا كإلى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وبيانه  
 هنا أن جملة البسملة في قوة قولنا لا أبدى إلا باسم الله لأنه للرحمن الرحيم وفيها أيضا الاستخدام بناء على  
 أن المراد من اسم الجلالة اللفظ وفي الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار القدرات وفيها الالتفات بناء على  
 مذهب السكاكي من الاكتفاء بمجرد مخالفة مقتضى الظاهر وعدم اشتراط سبق التعبير بطريق آخر  
 لأن مقتضى الظاهر في التوجه إليه تعالى الخطاب بأن يقال باسمك اللهم وفيها أيضا الإدماج وهو أن  
 يضمن الكلام السوق لغرض غرض آخر وبيانه أن الغرض الأصلي من البسملة التبرك والاستعانة باسمه  
 تعالى فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدمج فيها الثناء على الله تعالى بكونه رحاما رحبا اه (قوله إن  
 أفضل الخ) إن قلت إن هذه العبارة إنما حصل بها إخبار بوصف الثناء والصلاة والسلام والأخبار بوصف  
 الشيء ليس إتيانها به فلم يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف قلت لا نسلم ما ذكر  
 إذ قصد من قوله الثناء على الله الخ إنشاء الثناء وما بعده وهذا القول وإن لم يكن جملة في قوة الجملة  
 فكأنه قال إن أفضل ما الخ قولى أنني على الله منشأ للثناء الخ ولا يكون أفضل التفضيل على ما به بالنسبة  
 لغير من دونه أو أن المراد جنس قولى ولئن سلمنا ما ذكر فلا نسلم انتفاء حصول المطلوب بها لأن الأخبار  
 المذكور يتضمن أن المحمود خير من كل شيء وهو وصف بحميد فقد حصل الحمد ضمنها ولا يضر  
 عدم حصوله صريحا إذ المطلوب حصول الحمد مطلقا كذا ذكره الصبان في حاشية الأشموني ومثل ذلك  
 يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بالأخبار بوصفها بالجليل ثم إن  
 إتيانه بأن ثناء كيد النسبة بين أفضل والثناء وهو محتمل بشك فيه أفاده الصبان في حاشية الصام (قوله  
 ما تحلت به جباد المعاني والبيان) التحلى التزين والاتصاف والجياد جمع جيد كذئاب وذئب والمعاني  
 قال الصبان قال السبرامى هي الصورة العقلية من حيث إنها مقصد باللفظ اه جمع معنى مصدر ميمي بمعنى اسم  
 المفعول أو اسم مكان المعنى أي المقصد لأنه يتخيل في المفعول كونه محلا لوقوع الحدث اه وقوله لأنه يتخيل  
 الخ تعليل لمخوف أي وإنما أصبح كونه اسم مكان مع أنه مقصود من اللفظ فهو مفعول لأنه الخ والبيان يطلق  
 بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري  
 إذ لا يوصف بالفصاحة حقيقة قاله الصبان في حاشية الأشموني وذكر فيها كتبه على مختصر السعد قولاً بأنه  
 كشف الكلام النفسى بالكلام الحسى فيكون على الأول مصدر بأن وعلى هذا اسم مصدر لأن وفى  
 الكلام استعارة بالكناية بتشبيه المعاني والبيان بشوات لها جياد والجياد تخييل والتحلى ترشيح ثم إنه يصح  
 نفي يراد بالبيان هنا كل معنى محلا كذا لكن لا بد من الثالث أحسن لما فيها من تشبيه المحسوس بالمحسوس ولأنه

إن أفضل ما تحلت به  
 جباد المعاني والبيان



أشد مناسبة للعاني لكونها في ضمنه ثم لا ينبغي ما ذكره العاني والبيان والبديع والمختص والسند إليه من براعة الاستهلال وسيأتي الكلام عليها قريبا (قوله وتباهت) التباهى التفاخر والبديع فعيل بمعنى مفعول وسيد كرم الشارح وإضافته لأنفس من إضافة الصفة للموصوف والأنس ضد الوحشة والراد من القلب هنا الطيفة (قوله التباهى) خبر إن وهو الذي كرم بخير ما خوذ من أثبت إذا ذكرت بخير قاله السوقي وقوله على الحقيقة متعلق بمحذوف صفة مصدر محذوف أي اختصاصا بآتياء على الحقيقة أي فقيره وإن اختص بكمال لكن بالنسبة لمن دونه والاختصاص الحقيقي ليس إلا له إذ لم يزل أحد كماله تبارك وتعالى (قوله والسلام) أي التحية وتفسيره بالأمن في هذا المقام ربما يشعر بأن السلم عليه مظنة الخوف لأن المعنى على طلبه والدعاء به والنبي صلى الله عليه وسلم بل وأتباعه لا خوف عليهم وإن قالوا في لا خوفكم من الله فهذا مقام عبوديته في ذاته وإحلاله لمولاه اه أمير (قوله على ألسن الأنعام) أي أجود الخلق فالفصاحة ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالمراد هنا فصاحة التكلم وهي الملكة المذكورة (قوله محمد) بدل من أنصح أو عطف بيان والى نعم الحمد للأصح لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت مقدم على التواضع عند اجتماعها (قوله وعلى آله) أي أتباعه في العمل الصالح قاله المولى قال محبيه الأئمة للجنس فيصدق بمجرد الإيمان لأن المقام للدعاء ونقل عنه أن المتبادر أن المراد ما زاد على أصل الإيمان وكأنه لأن الصلاة تؤذن بالتعظيم فلذا لا تكون على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعا ملحق بالمدح وقد ورد ضعيفا آل محمد كل نبي اه (قوله الطيبين) أي الطاهرين من الأدناس المعنوية (قوله الباذلين) البذل الاعطاء والمراد هنا شغل النفس جدا بما ذكره البذل بجامع عدم المنع في كل واستعير البذل له واشتق منه الباذلين بمعنى الشاغلين جدا والتشديد الإحكام وقواعد الدين مسائل الكلية المكتوبة من الأدلة (قوله وبعد) هو ظرف زمان مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظا لا معنى والواو إما عاطفة صلة على قصة أو لاستئناف النحوى أو للبيان أي ماذا أقول بعد بسطة الخ أو نافية عن أما فعل كونها عاطفة أو استئنافية بتعيين كون الظرف معمولا يقول والفاء على توم أما وعلى نياتنا يصح كونه معمولا للجزاء وهو يقول والشرط المقدر الذي نأبى أما المحذوفة عن جملة إذ الأصل مهما يكن شيئا ولنفس أما كذا في الغنى واليعقوبي والسوقي وكأنهم لم يجعل الواو عاملا لضعفها بكونها نافية النائب ولا تقوى بذكرها عن أمالها بالنسبة لها والأصلية أقوى من الله كذا قال الأمير ورجح كونه معمولا للجزاء بأنه حيث طلب الابتداء في القول بالبسطة ومأمعها كان لتقييده بكونه بعد ما ذكر وجهه ولاداعي لتقييد الشرط بذلك كذا أقاده بعض محققى المغاربة وهو أدق من قولهم في المشهور ليكون الشرط مطلقا الخ اه وقوله وجه هو صراحة الكلام في الدلالة على الامتنال قال اليعقوبي والغرض هنا هو مجرد الانتقال من غرض إلى آخر وأما نقلت لهذا الغرض لأن ربط الجواب بكل شي المفاد للشرط بعد المحذوف الصلاة يفيد ترتيب ذلك الجواب عليهما وأرتباطه ببعديتهما ولذا رتبته فقال فيقول الخ اه (قوله العبد) المراد به هنا عبد الإيجاد أي المملوك لله (قوله الحقير) فعيل من الحقارة وهي اللد اسم فاعل لحقر بضم القاف (قوله سجن التقصير) من إضافة المشبه به إلى المشبه والجامع المنع من المقصود والخروج ترشيح (قوله المنهوى) سمعت من شيخنا أنه من بلدة قريية من القاهرة تسمى دمنهور الوحش لامن البلدة المعروفة بدمنهور البحيرة (قوله منعه) يقال منعه الله بكذا أبقاه عليه لانه لا يتناهى كذا في القاموس والظاهر أن المراد هنا إبقاؤه إلى انتهاء عمره (قوله هذا الخ) متول القول وبيان معنى مبين (قوله الموسومة) أي التي جعل هذا اللفظ اسما لها قال الأمير قبل أسماء الكتب أصلا أجناس وأسماء العلوم أسماء أشخاص ورد بأنه إن تعدد الشيء تعدد محله فكلاهما أجناس وإلا

وتباهت ببديع أنه  
قلوب أهل العرفان  
التباهى على الله المختص  
على الحقيقة بالكمال  
المزى في ذاته وصفاته  
عن شائبة المثال  
والصلاة والسلام على  
أصح الأنعام محمد الذي  
بلغ المسند إليه غاية  
المرام وعلى آله وأصحابه  
الطيبين الباذلين  
نفوسهم في تشييد  
قواعد الدين .  
وبعد: فيقول العبد  
الغفير الحقير الراي من  
مولاه الخروج من  
سجن التقصير أحمد  
المنهوى منعه الله  
بحصول آماله ومن  
عليه بكمال التوفيق  
في أقواله وأفعاله هذا  
بيان للرسالة الموسومة



من العلامة النبيل  
والحرير المراكمة  
الجليل سيدي  
عبد الرحمن السوسي  
أفاض الله علينا وعليه  
من بحر النوال ورزقنا  
وإياه النسخ على أحسن  
منوال طالباً من السهولة  
في البيان ليتفهم به  
المبتدئون في علم البيان  
فأجبت به وإن كنت  
لست أهلاً لذلك ولا من  
رجال تلك المهامه  
والمالك ولكن حسن  
على بفيض الأنعام هو  
الذي حملني على الحلول  
في هذا المقام راجياً من  
سبحانه وتعالى حسن  
القبول والفوز برضاه  
بمحض فضله فإنه  
المأمول . وصحيت  
[حلية اللب المصون :  
شرح الجوهر  
المكنون] والله أسأل  
من فيض العميم أن ينفع  
به من تلقاه بقلب سليم  
إنه مفيض الخير والجلود  
وهو حسبي ونعم الوكيل  
قال :

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
أقول ابتداءً بالبسملة  
اقتداءً بالكتاب العزيز  
وعملًا بخبر « كل أمر  
ذي بال لا يبدأ فيه  
بسم الله الرحمن الرحيم

فأشخص والفرق يحكم اه (قوله علم البيان) أراد به ما يشمل الثلاثة كما هو أحد إطلاقاته (قوله الأخضرى) نسبة إلى الأخضر جبل بالمغرب على ما ذكرني بعض الطلبة من الغاربة قاله الصبان (قوله قد الله) صفة لبيان والعلامة كثر العلم جداً إذ الصيغة للمبالغة والتأنيذ باتها النبيل الذي قوى الإدراك التحرير التقين منه نحر الأمور علماً أتقنها (قوله المراكمة) مبالغة من المراك أي الإدراك والتأنيذ باتها كعلامة (قوله السوسي) نسبة إلى سوس جهة المغرب (قوله أفاض الخ) الإفاضة إزال الباء بكثرة والنوال العطاء وإضافة بحر النوال من إضافة التشبه به إلى التشبه وأفاض ترشيح (قوله النسخ) أراد به هنا إيقاع الأفعال النحوية فيه استعارة مصرحة والجامع نوال يتعلق بالفتح والنوال ترشيح على حقيقته أو مستعار للحال بجامع اللابسة (قوله طالباً) حل من فاعل النفس وطلب السهولة التي هي الأثر لطلب الحقيقة للتأنيذ لأجلها فهي ثمرة الطلب وأراد بالبيان التلخيص النصيب للعرب عما في الضمير لأنه الذي يطلب سهولته والآتي جزء علم أو علم فلا إطاء بين السجنتين . وقوله ليتفهم علمه للطلب (قوله فأجبت) عطف على النفس والتعقيب في كل شيء بحسبه (قوله لذلك) أي للبيان الشارح به هذا أي لتأليفه (قوله للمهامه) جمع مهمه بمعنى الفازة وهي الطريق التسعة المخوفة سميت بذلك نفاً ولا يفوز سالكها بنجاحه وعطف المسالك عليه عطف عام للجمع والمراد بهما التأليف المذكور وقد شبهه بالمهامه بجامع أن كلا مخوف واستعارها له بالمسالك بجامع المزاولة لكل واستعارها له أو المراد الأمور الموصلة للتأليف ففي كل منهما استعارة مصرحة أيضاً والجامع الإيقاع للمقصود مع اعتبار أن كلا مخوف في المهامه وقبل ذلك مضاف مقدر على كل أي السلوك والمراد به المزاولة (قوله ولكن الخ) استدراك دفع به ما يتوهم من قوله وإن كنت الخ من أن حلوله في هذا المقام لا وجه له وأراد بالأنعام أثره وهو المنعم به وفي الحلول استعارة مصرحة حيث شبه به الأخذ في أسباب النسي بجامع الملاعبة واستعار له (قوله حلية اللب) الحلية بالكسر ما يزين به من مصنوع المعديات والحجارة واللب العقل وقوله المصون أي عما يكدره والباقى بشرح اللابسة والشرح هنا بمعنى الكشف والظرف حال من حلية وهذا يقطع النظر عن العلمية (قوله والله أسأل) سأل إن كان بمعنى استعطي كما هنا تعدي لمفعولين بنفسه فإنه مفعول أول مقدم لإفادة الحصر أو للاهتمام لعظمته وأن ينفع به مفعول ثان وإن كان بمعنى استفهم تعدي للأول بنفسه وللتأنيذ بمن نحو يسألونك عن الأنفال أو ما يعينها نحو فاسأل به خيراً أي عنه قاله الصبان على الأثمنوني والعميم العام (قوله سليم) أي سالم من الحقد والحسد وغيرهما (قوله وهو حسبي) أي محسبي وكافي ونعم الوكيل عطف إمام على جملة هو حسبي أو على حسبي والمخصوص محذوف على كل مقدر بعد الفاعل وجوبا عند الجمهور فيهما والضمير المتقدم أي هو حسبي دليله على الثاني باعتبار تسلطه على المعطوف لأنفسه . إن قلت يلزم على كل عطف الانشاء على الخبر أم على الأول فظاهره أم على الثاني فلأن حسبي بمعنى محسبي فهو جملة خبرية في المعنى . قلت تمنع كون المعطوف إنشاءً يجعله خبراً بتقدير مبتدأ على الأول مع تقدير مقول وبتقدير مقول فقط على الثاني وهو في معنى الخبر كحسبي أي يقال فيه اه من السعد والصبان (قوله بسم الله الخ) راعى الشارح حق البسملة ولم يقصد مراعاة حق الفنون المشرع فيها تبعاً عن التطويل (قوله اقتداءً بالكتاب) أي ترتيبه التوقيني لأنها أول ما نزل فامخلاف ما في صحيح البخاري وغيره في بدء الوحي وإن قيل به اه أوبر على الجوهر (قوله كل أمر) الإضافة بمعنى اللام وإن لم يصح لفظها كان نقله حواشي الأثمنوني عن الجامي اه منه وقوله الإضافة الخ أي لعدم صلاحية خبرها وهي تعين حيث لا وكل مضافة لمفرد منكر فهي لاستغراق أفرادها وهي آحاد (قوله ولا تعذر الخ) جواب بالتمنع عما يقال إن الحديثين متعارضان لأن امتثال أحدهما يفوت امتثال الآخر إذ البداءة إنما تكون بواحد فالعمل بكل منهما متعذر (قوله كما في القرآن) مرتبط

بالتعليل

فهو أجرة . وفردانية . كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم . ولا تعذر في العمل بالحديثين  
لحل الابتداء فيهما على الأعم من الحقيقي والاضافي أولهما في الأول على الأول وفي الثاني على الثاني كما في القرآن المبين كيفية العمل بهما



فلان اشتراط تحصيل البركة بالابتداء بهما معا محمول على الكمال ولما فصلها ففصل بأحدهما بل بكل ذكر غيرهما كما قبله رواية بذكر  
 في الصلاة على اعتبار جهة عمومها وفي وصف الأمر بما بعده فاذن: الأولى تعظيم اسم الله تعالى حيث لا يبدأ به إلا في الأمور التي لها  
 شأن وخطر . الثانية التيسير على الناس في محقرات الأمور . وأورد لنا كلاما من البسملة والحمدلة من أفراد موضوع قضية الحديث فيحتاج  
 كل منهما حينئذ إلى سبق مثله وينسلس . وأجيب بأن كلا منهما كما يحصل البركة لتبصره ويمنع نفسه كذلك يجب أن يحصل مثل ذلك  
 لنفسه كالشاة من الأر بعين تركي نفسها وغيرها . والباء في البسملة متعلقة بمقدور وكونه (٩) فعلا ومن مادة التأليف هنا

والتعليل الثاني أي والمحمول عليه ثانيا كما الخ وقوله للبين اسم فاعل من بين (قوله على أن الخ) أحسن ما يقال  
 في عبارته إن الباء في الابتداء بمعنى في وفي العبارة قلب أي على أن اشتراط الابتداء بهما معا في تحصيل البركة  
 وقوله محمول على الكمال أي على اشتراطه في تحصيل كلها وهذا جوابا بالتسليم عن السؤال السابق وإصاحه  
 أنه لو سلم التعذر فلا بد من فوت إنما هو كمال البركة لحل اشتراط البدء بهما في تحصيلها على اشتراطه في تحصيل  
 كلها لأصلها فإنه يحصل بأحدهما بل بمطلق ذكر لكن يلزم من هذا الجواب أنه لم يتحقق كمال البركة  
 لأحد لتعذر شرطه وهو في غاية البعد إن لم يكن ممنوعا (قوله كما يدل) أي أي لحصولها بكل ذكر وقوله  
 الدالة صفة للرواية أفاد به تعليل دلالتها على الحصول لذكر وقوله جهة عمومها أي الأمر الموصوف  
 بعمومه الخاص في الروايتين وهو أنه ذكر (قوله وخطر) مرادف بحسب للراد وإلا فعناء في الأصل  
 الخوف (قوله موضوع قضية الحديث) هو الأمر ذو الحال وكل سور وإضافة قضية للحديث بيانية  
 وللراد بهما الجنس (قوله كما يحصل) مضارع حصل مضغ العين (قوله أسس بالمقام) أي ألقى بمقام  
 التأليف (قوله هنا) أي في مقام الدج وقوله أدخل في التعظيم لدلالته على شدة الاهتمام بالممدوح (قوله  
 و بعد التغير أفع) بحذف اللام والايان بلفظ همزة لازلتها ونظيره يقال في أعل (قوله علم على الذات)  
 يحتمل بالوضع وهو قول الجمهور وبالغلبة التقديرية وهو في الأصل وصف معناه للمعبود بحق لحصول معنى  
 الاشتقاق بينه وبين مادة البناء للجهول بمعنى عبدي بحق وهو قول البيضاوي (قوله بما بعدها) هو الواجب  
 الوجود (قوله وقيل مع الصفة) وهو خلاف الصحيح (قوله بآراء) أي بمقابلة والراد في مقام الوضع كون  
 اللفظ مقصودا به المعنى (قوله وأجيب بتعقله الخ) إن أراد المعترض بالتعقل في كلامه المطلق كان منعا  
 لقوله ولا تعقل وإن أراد الداني كان منعا لقوله فرع تعقله وقوله والمعنى أي في الواقع على الأول أوفى كلام  
 السائل على الثاني وقوله وهو غير الخ أي فلا يترتب على انتفاء انتفاء الوضع فافهم (قوله وهو غير لازم الخ)  
 أي بل التعقل بالصفات كلف فيه بدليل وضع الأب علما لولده قبل رؤيته (قوله على أن الواضع الخ) أي  
 لو قلنا بعدم كفاية التعقل بالصفة نقول الواضع الخ والمقصود من الوضع وهو فهم البشر المعنى يكنى فيه  
 التعقل بالوصف لضعفه عن أمر الوضع (قوله اسمان) وهما صفتان مشبهتان (قوله بنيا للمبالغة) إن قلت  
 إنهما ليسا من الجنس أما رحن فظاهر وأما رحيم فلأن فعلا إنما يعتن بها إذا عمل نسبا ولا كذلك رحيم .  
 قلت المحصور في الجنس ما يفيد المبالغة بالصيغة والصفاتان للذكور تان تفيد أنها بالمادة كجواد على  
 أنه قد يمنع المحصر (قوله مشتقان من رحم) يضم الحاء منقولا من رحم بكسرهما لا طراد نقل  
 التعدي إلى المضموم في بابي المدح والتم وما ورد رحن الدنيا والآخرة ورحيمها فهو على التوسع  
 بإسقاط في (قوله لهذه) المناسب للذين (قوله التي هي أفعال) فيه نسمح بالنسبة للثاني بعد التفرع

قبل التغير فعل و بعده أعل . و الله علم على الذات الواجب الوجود و وصف الذات بما بعدها بيان للسمي لا لاعتباره فيه وإلا لكان  
 المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل هي وحدها وقيل مع الصفة . واعتراض على جعل الله علما بأن وضع العلم بأزاده تعالى  
 فرع تعقله ولا تعقل فلا وضع . وأجيب بتعقله تعالى بصفاته والتي تعقله بكنه حقيقته وهو غير لازم في وضع العلم على أن الواضع  
 مطلقا أو واضح هذا الاسم وهو الله تعالى علمه لتبصره بوحى أو إلهام . والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة مشتقان من رحم  
 أي من مصدر ذلك والرحمة رقة في القلب وانعطاف تقتضى التفضل والاحسان وأسماؤه المائلة لهذه مأخوذة باعتبار الغايات  
 التي هي أصل دون اللبدي التي هي انفعالات لاستعانة الكيفيات النفسانية



عليه تعالى فخره تعالى عن الأسماء أو إرادته استعمال الاسم بسبب في السبب والاول أبلغ من الثاني في زيادة ثبوت كمال قطع  
وقطع ولا تنقض بخلاف وحاشا لعدم التلاني في الاستغناء وقدّم الله على ناليه لأنه اسم ذات وهو مقدّم على الصفة فقدم ما يزيل عليها وهذا  
التقديم ثقل وإلا فذات الله تعالى وصفاته ليس فيها تقديم ولا تأخير بحسب الواقع وقيم الرحمن على ناليه لأنه صار علما بالظنية  
التقديرية من حيث إنه لا يوصف (١٠) به غيره تعالى وأما قوله : وأنت حيث أوري لأزات رحمانا \*

نقطاً ثانياً عن التعنت  
في الكفر. واعترض  
بأن الصنعة تقتضي  
الترقي للأبلغ من غيره  
كما في علم تحرير  
وأجيب بحمل الثاني  
كالشعة الأول باعتبار  
جلالة النعم فيه دون  
الثاني ومن أراد تحقيق  
الكلام على البسطة  
فصليه برسالتنا  
[كشف الثام عن  
مخبرات الأفهام] فانها  
من أجل ما ألفق هذا  
المقام قال :

(الحمد لله البديع  
الهادي

إلى بيان مذهب الرشاد)  
أقول الحمد لغة هو الثناء  
بالكلام على المصوب  
بتجليل صفاته  
واستلحاها فعل يعني  
عن عظيم الثم بسبب  
إنعامه ومعنى النكر  
لغة هو معنى الحمد  
استلحاها بإبدان لغة  
الحامد بالتأني  
واحد من الأفعال صرقت العرب

فسميته فعلا من نسبة الشيء باسم مطلقه (قوله لعلم التلاني في الاشتقاق) أي في نوع الاشتقاق  
أي النوع الذي وقع عليه الاشتقاق أي إن نوعيهما التلاني من المصدر مختلف فلهذا صيرناه مبالغة  
وحاذر اسم فاعل (قوله بالظلية التقديرية) الفرق بينهما وبين التحقيقية أن التحقيقية هي الحاصلة بعد  
استعمال اللفظ بالفعل في غير ما غالب عليه كظلية النجم على التلاني والتقديرية هي الظلية من غير أن  
يستعمل اللفظ بالفعل في غير ما استعمل فيه ليكن صالح لأن يستعمل في الغير (قوله خطأ) نشأ عن الثمتم  
في الكفر) أي بزعمهم بقوة مسيلة دون التي قال سم لي فيه إشكال لأنه حيث كان من الصفات المنقولة  
ومن لازمها كون القياس جواز إطلاقها على غيره كان هذا الإطلاق موافقا لقياس اللغة ونطقا بما يقاس  
اللفظ جواز النطق به ومثله صحيح غير خارج عن منهج اللغة . لا يقال إنه صار علما لله تعالى أو أن الواضع  
شرط أن لا يستعمل في غيره فلا يصح إطلاقه على غيره . لأننا نقول لما الأول فإنيته أنه صار علما بالظلية  
ومثله لا يمنع إطلاقها بمعنى الوضوح كافي سائر الأعلام التالية بل لو سلم أنه علم بالوضع لم يمنع إطلاقها بمعنى الوضوح  
على الغير وأما الثاني ففي غاية البعد فلا يصح الجزم بخطئهم اهـ ومذهب العزيز بن عبد السلام أنه يختص به  
شرعا لآلته . أقول هذا المذهب هو المرجح عندي لأنه لا إشكال عليه ولأن عبد اختصاص الرحمن به  
تعالى وهو على ما في البيضاوي كون مجناه للنعمة الحقيقية البالغ في الأنعام غاية وذلك لا يصدق على غيره  
تعالى وعلى ما في غيره كون مجناه للنعمة الحقيقية البالغ في الأنعام غاية وذلك لا يصدق على غيره  
لأنه لأن مجناه المذكور شرعي لا نقوي وعلى هذا فالرحمن مجاز لقوى له حقيقة لقوى قاله الصبان (قوله  
الصناعة) أي صناعة البقاء في تراكيبهم (قوله وأجيب بصحاح الثاني الخ) أي فكأنه ليس شيئا زائدا  
على الأول استقل من الأول إليه حتى يرد ما ذكر (قوله بالكلام) آثره على اللسان ليدخل الحمد القديم  
ثم هذا القيد كقوله بصحاح صفاته لبيان الواقع كما يعلم من كلام (قوله على الحمد) أي لأجل جملة  
اختياري حقيقة أوحكاما كذات الله وصفاته ليكون الأدات منشأ للاختياري وملازمة الصفات له  
فكلمات حكى بلا واسطة والصفات بها (قوله لفظ الحمد) أي العلوم من التعميم في إنعامه بخلاف  
التلاني (قوله ولو كانت خبرية) أي معنى كما أنها لذلك لفظا أي هذا إذا كانت إنشائية معنى لا اعتبار  
إنشائية بل ولو كانت خبرية معنى لا اعتبار خبريتها (قوله والاختصاص) عطف على ضميره وهو  
وإن أشير الخ ما قبل المبالغة الإشارة إلى الكل يجعل الالاستغراق وقوله إلى غير كل الأفراد بر  
بأن جعلت الجنس لا العهد وإنما أفادت مع الإشارة المذكورة لأن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص  
جميع أفرادها وقوله لكون الخ عطف للاختصاص المذكور أي وإنما اختص جميع أفراد الحمد به تعالى لكون  
الخ وقوله صفة ذات الخ الأول القديم والثاني الحادث أي وكل من المقتضى يختص به تعالى فلا ينفك  
عنهما يختص به (قوله والبلاغة) أي للطائفة لما يقتضيه مقام الحمد من تقديم ما يدل عليه (قوله ما يصلح  
براد) أي من فرد مخصوص فتكون العهد أو كل فرد فتكون الاستغراق الخ (قوله بين أفراد



جميع ما أتم الله به عليه إلى ما خلق لأجله وجملة الجمل مفيدة له ولو كانت خيرية لأن  
الاختيار بالتشاء ولا اختصاص جميع أفراد به تعالى وإن أشير بال إلى غير كل الأفراد لكون الحمد صفة ذات أو صفة فعل وقدم  
المسند إليه للأصل والبلاغة وعرف بال ليتأتى ما يصلح أن يراد به أو تحقيق الكلام على الحمد والشكر والمدح لغة واصطلاحاً والنية  
بين أفراد الجميع في الرسالة المتقدمة والبدء بمدح الشيء على غير مثال فهو ضليل بمعنى فاعل ويطبق على الشيء المدح فهو بمعنى مفعول  
والإحالة على الله تعالى صحيح بالحق الأول مستحيل بالحق الثاني والهادي يطبق على الهداية على الطريق بغير صفة إلى الطلاب وعلى خالق



المسألة في القلوب هو المعنى الأول مشترك بين الظواهر الجارية وأوليائه وكل دلالة على خلقه وهو المراد هنا والمعنى الثاني خاص به تعالى  
والبيان الإيضاح والبيوع الطريق والرشاد الصواب وفي ذكر البديع وبيان براعة استهلال وهي أن يذكر الكلام في أول كلامه  
ما ينشر بمصنوعه كآيات في الفرض الثالث قال: (أمد أرباب النهي ورعا) فمن البيان في صدور العلماء أقول الامداد إعطاء المدد وهو  
الزيادة في الخبر والأرباب جمع رب والمراد به هنا صاحب والنهي جمع نهي وهي (١١) العقل والرسم هنا عبارة عن

الانبات والبيان المنطق  
الصحيح المحرب محافي  
الضمير وإضافته لما  
قبله من قبيل الجفن  
الماء ويحتمل تشبيه  
البيان بالنهار ففيه  
محكمة وتخييلية  
ويحتمل استعارة  
الشمس لقواعد علم  
البيان فالاستعارة  
تحقيقية ومضى كون  
البيان كالشمس أنه  
يظهر به غيره وهو  
المعاني كما أن الشمس  
يظهر بها غيرها وإن  
كان الظهور الأول  
معنويا والثاني حيا  
أي باعتبار التعلق  
فيها والرسم المعنى  
البيان لآله والصدور  
جمع صدر مراد به هنا  
القلب أي اللطيفة فهو  
عجاز برتئين وأل في  
العداء للكامل أي  
العاقلين وفيه تبيين على  
أنهم لا يستقر ولا  
ثبت إلا في قلب نجلي  
عن الرذائل لمصادفة

الناس حذف أفراد (قوله وهو المراد هنا) والمعنى المحال على بيان طريق الرشاد في كتابه وعلى بيان  
نبيه وانظر ماوجه تخصيصه بالإرادة وما المانع من زيادة الثاني والمعنى حيثه الذي خلق في القلوب  
هداية إلى ما تحرك به طريق رشادها (قوله الإيضاح) ويصح أن يراد به الظهور مع حذف مضاف أي  
دليل ظهور وإليه أشار ع في حيث قال إلى بيان أي الأدلة التي بها بيان أي ظهور مبيح (قوله والبيوع  
الطريقين) وعرف هذا الاسم (قوله وفي ذكر كمال) البراعة مصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه والاستهلال أول  
صباح المولود ثم استعمل في أول كل شيء فلقد براعة الاستهلال بحسب اللغة نفوق الابتداء أي كونه فائقا  
ثم سمي به في الاصطلاح ما هو سبب التفوق وهو ما ذكره الشارح. وأقول: لا يخفى ما في الإشارة باسم الله تعالى  
إلى الفرض المعظم فإن العظيم لا يرضى أن يشار باسمه إلى حقير ومع هذا قد فاته الإشارة للمعاني وذكر البديع  
مع البيان يمنع كونه نشار لميلين الشامل للمعاني لأن الإشارة على وفق الإطلاق وإطلاق البيان على  
ما يشمل المعاني إنما يكون مع إدراج البديع في معناه فالإشارة لا تكون إلا مع الإدراج، ولو قل:

أحمد من قد ألبس المعاني نوب بيانها بديع الشان

لوف بالجميع مع السلامة (قوله أمد أرباب النهي) أي أوجد لهم المدد الذي هو التوفيق للدرك وقوة  
النظر في إدراكها ع في (قوله وهو) أي المدد من حيث هو والمراد هنا ما علمت (قوله باعتبار المتعلق)  
أي إن حصة الظهور ومعنونه باعتبار متعلقه وهو المحسوس والمقول (قوله والرسم المعاني) استئناف  
بيان جواب عما يقال إن البيان بمعنى المنطق الصحيح لا يرسم في القلب (قوله فهو عجاز برتئين) لأن معناه  
الحقيقي محل القلب بمعنى المحبة وهو محل اللطيفة فالعلاقة المحلية بواسطة محبة مابضة (قوله وفيه) أي  
البيت وقوله ففيه المعنى حيث أفاد بالاقتصار في مقام البيان وكونه أل للعهد أن رسم البيان ليس إلا في صدور  
العلماء الذين نخلت قلوبهم عن الرذائل (قوله معجزة) في العجاز براعة استهلال إذ يشير إلى أن المطلوب  
ما يتعلق به إله هو يتحقق بالبلاغة التي هي مقصود الفن أفاده ع في ومثلها في قول المصنف الآن أجل المع  
كتاباتي عنه (قوله الفاء تفرعية) المناسب لترتيب كاف ع في ويمكن أنه أراد بالتفريع وكذا يقال في  
قوله الآن ولا يخفى عليك تفريع المع (قوله بالتحدي) التحدي دعوى الرسالة مع طلب المعارضة بأن يطلب  
من الرسل إليهم أن يأتيوا بمثل ما أتى وعلى هذا فهذه المادة لا تسند بغير الرسل أفاده شيخنا (قوله فاضاته  
المع) لا وجه للفاء فالمناسب الوار وضمر إضافته للمعجزة وذكره باعتبار ما ذكر (قوله إذ المراد المع) لأنه  
الساير من لفظ القرآن كما أشار إليه بقوله وإن كان المع (قوله فالإضافة المع) هذا لا يتفرع على ما قبله فلا  
وجه للفاء (قوله قرينة معينة) أي لهذا المراد أقول المانع من إدارة الصفة القديمة ونكون الإضافة على  
معنى اللام بلاية بين المتطابقين أي أبصروا المعجزة الملازمة للمعنى القديم هو اللفظ المحال عليه وحيث  
تسكتف بدعي التعيين (قوله ولا شك المع) يجب كلامه أن المصنف استعمل لفظ المعجزة في لازمه وأن  
المتصور أنهم علموا ما يلزم المعجزة وهو كونه من كلام الله وليس كذلك بل المتصور أنهم علموا علمنا

قلبا خالبا يسكن في الحكمة إذا لم يجد القلب كذلك فأنها ترجع من حيث أنت. قال: (فأبصروا معجزة القرآن واضحة بساطع البرهان)  
أقول الفاء تفرعية والمراد لا يصار هذا القلي أي النظر بعين البصيرة. والمعجزة أمر عرق لمعاد مقرون بالتحدي فاضافة جده يالفة  
إذ المراد به العلم المسر وإن كان يطلق بالاشتراك اللفظي على الصفة القديمة أيضا فالإضافة قرينة معينة وقوله بساطع البرهان من إضافة  
الصفة الموصوف أي البرهان الساطع أي الطاهر والبرهان العقلي قياس مركب من فضاء يقينية والمراد به هنا ما يعم الثقل ولا شك أن كون  
القرآن من كلام الله تعالى الثاني: عن العجاز المفهوم من معجزة ثابت بالبرهانين. أما الأول فسكنوا هذا الكلام معجز وكل معجز



ليس من تأليف الخلق فيكون من تأليف الخلق لا لا واسطة. وأما الثاني وإن ترتب على الأول قوله تعالى - قل لئن اجمعتم الإله والجئن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن - الآية - قال - (وشاهدوا مطالع الأنوار وما تحتها عليه من أسرار) أقول شاهدوا معطوف على أبصروا فهو (١٢) من غير رسم البيان أيضا والمراد المشاهدة بعين البصيرة والمطلع جمع مطلع وهو محل

الطلوع والأنوار جمع نور وهو ما به ظهور الأشياء والمراد به هنا العلم لأن به تظهر المعلومات والأسرار جمع سر وهو المحض الحق - ومعنى البيت أنهم بواسطة إيمان النظر الثاني عمار سم في قلوبهم شاهدوا معاني كلمات القرآن التي هي كطالع الأنوار الحسية بجامع ما ينشأ عن كل من النور وإن كان محسوسا في الثاني ومثولا في الأول وشاهدوا ما اشتملت عليه تلك الأنوار أي العلوم من أسرار أي نكات خفية إذ خليا القرآن وخفايا تفت دون آخرها العقول بدليل وما يعلم تأويله إلا الله وإدراك بعضها إنما يكون بالتدوير جعلنا الله من أهله - قال: (فزهاوا القلوب في رياضه وأوردوا الفكر على حياضه) أقول الرياض جمع

بالبرهان الواضح المصمم من حيث إيجازها كما يفيد ع في قال أي أدركوا تلك المعجزة حال كونها واضحة لا يتربها ليس في إيجازها الخلق من معارضتها في أسلوبها وبلاغتها له وقوله لا يتربها ليس أي على المدرسين بحيث صار عندهم بالاعجاز بحيث لا يجدوا الدليل العقلي الذي ذكره الشارح لم يتجسج المقصود لينشأه على ما قاله فالناسب أن يقول ولا شك أن إيجاز القرآن ثابت بالبرهانين : أما الأول فهو أن القرآن مشتمل على تقرير التوحيد وأدلة الغيب وغير ذلك مما ليس في طاقة البشر وكان ما هو كذلك فهو معجزة يتجسج القرآن معجزة وأما الثاني الخ (قوله وإن ترتب على الأول) إنما يكون الترتيب ظاهرا فوساق الأول كالكفا ووجه الترتيب أن هذا الدليل في ذاته دعوى تحتاج إلى إثبات بالعقل فثبتوها مرتبة على الدليل العقلي ويحتمل على بعد أن يقال إن الشارح لما أراد الاستدلال على كون القرآن من كلام الله جعل الآية دليلا عليه باعتبار لازمها إذ هي تدل على نبوت كونه معجزا فلو يزعم كونه من كلام الله وهو باعتبار دلالتها على هذا اللازم دعوى في ذاتها قطع النظر عن قائلها تحتاج إلى إثبات بالعقل فثبتوها مرتبة على الدليل العقلي (قوله مطالع الأنوار) حمل الشارح فيها أي الطالع على المعاني لأنها ينشأ عنها قائلها أنوار بمعنى علوم وهو أولى من حمل ع في لما على الألفاظ مطلقا بأن الأنوار تبدو من حيثها لأنها لأن التأمل فيها إنما هو بواسطة تأمل معانيها فاليدوي الحقيقة من المعاني (قوله وما تحتها) رجع الشارح ضميره إلى الأنوار وع في إلى الطالع وهو أولى لأن اشتمال الأنوار على الأسرار بمعنى النكات الخفية إنما هو باعتبار تعلقاتها واشتمال الطالع عليها من أشد لاشتمال على المدلول على حمل ع في للطالع أو الشكل على الجزء على حمل الشارح لها وكلاهما أقوى من اشتمال الأنوار (قوله فهو من تحولات الخ) أي بواسطة كاسيفيد (قوله والمراد به هنا العلم) أي الإدراك بدليل قوله لأن به الخ (قوله إذ خليا الخ) الظاهر أنه دليل لما ضمنه قوله وشاهدوا ما اشتملت الخ من دعوى اشتمال تلك الأنوار على أسرار (قوله بدليل وما يعلم الخ) ضميرنا و به رجع لما تشابه وهذا دليل على أن في القرآن خبايا لا على أنها تقف الخ كما هو واضح (قوله وإدراك الخ) الظاهر أن هذا تنبيه على محصل ما أفاده المصنف بقوله أمد الخ ومراده تدوير القلوب بتصفيتها من الكدر (قوله فزهاوا) الفاء الترتيب والسيبة وهو منصب عما قبله بواسطة كاسيفيد ع في قال فزهاوا أي فصببهم أدركوا ثبات الله تعالى شيئا من محاسن القرآن وعلومه تنبعوا تلك المحاسن بملزمة التأمل فيها فزهاوا أي منعوا له (قوله رياضه) الروضة ما اشتمل من الأرض على غرس الخلع (قوله وأوردوا) الإبراد الاحضار وهو الفكر بواسطة إيراد النفس وفي الكلام حذف أي وأخذت نفوسهم من حياضه تأمل (قوله حياضه) الخوض ما يلا بالماء من مكان واسع بعد الشرب ع في (قوله النفوس الناطقة) أي الطيفات الربانية للتفكير وقوله تنعش أي تنعش وقوله بهما نص أي اصطفاؤا ولله رده هنا حوزها (قوله بالأقوات) المناسب لإدخاله بالرياض لينترب جواب لما على ما قبله اللهم إلا أن يقال إن للراد الأقوات حقيقة أوحكاما فتدخل الرياض فإن مرادها يحصل بها انقماش كما يحصل بالقوت الحقيقي تأمل (قوله بجامع نزهة النفس الخ) الأوضح بجامع النزهة مكل فالنفس تنزه بعبادة المعاني كتنزه القلب الخ (قوله فاضافة رياض الخ) تقرير ع في قوله والمضاف إليه ضمير القرآن إلى هنا (قوله مع مراعاة الخ) إذ هو الشبه (قوله كاضافة حياض) التشبيه تام (قوله وإن كان المقصود الخ) أي أن المقصود

روضة والمضاف إليه ضمير القرآن على تقدير مضاف هو معاني ولما كانت النفوس الناطقة تنعش باقتناص بالمعاني كالتنفس بالأقوات الاشباع والمباني شبه معاني القرآن بالرياض بجامع نزهة النفس الناطقة بعبادتها كتنزه القلب المعنوي بالرياض المحسوسة فاضافة رياضه من قبيل جيلين جاء مع مراعاة المضاف لتقديم كاضافة حياضه لبعده وإن كان المقصود نزع العين التوسط بين المتضادين والفكر حركة النفس في المحنولات وحركتها في المحسوسات تخيل في الحياض جمع حوض وقصوداوه بعد كسرة



لست بأى على معانيه التي هي كالخوض المحسوسة بجميع شفاء الصدر في كل منهما ولا يخفى عليك نفع هذا البيت على ما قبله قال :  
 (تم صلاة الله سائرنا) عادي سوق العيسى في أرض الحى هي بينا الحبيب الهادي ع أجل كل فاطم بالضاد محمد سيد خلق الله  
 العر في الطاهر الآواه) أقول : الصلاة المطب فان أصيب إلى الله تعالى سمي رحمة أو إلى اللاتكة استغفار أو إلى غير ما دعاء هي مقولة  
 على هذه المعاني بالاشتراك النضوى والترحم التضي والعيسى الابل وحاديها سائقها النضى لها ليحصل لها نشاط في السير والحقى المنوع من  
 قربه والراد به أرض الجبار منع الكفار من الإقامة به ولو قصد طلب تأيد الصلاة بحملتها لا التأييت والتيها إن أوحى إليه بشرع فان  
 أمر بقلبه سمي رسولا أيضا وهو بالمعنى من النبأ أى الخبر فيصح أن يكون بمعنى فاعل (١٣) باعتبار أنضمير بكسر الباء  
 باعتبار أنضمير بكسر الباء

عن الله عن وجل أو  
 بمعنى مفعول باعتبار  
 أن جبريل أخبره عن  
 الله تعالى وبالياء من  
 النبوة وهي الرفعة  
 فيصح أن يكون بمعنى  
 مفعول لأنه مرفوع  
 الرتبة عن غيره أو فاعل  
 لرفعه غيره إذ ما من  
 مرفوع إلا وبإرفعه  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 والخبيب يصح أن  
 يكون بمعنى فاعل أو  
 بمعنى مفعول والهادي  
 للرشد غيره وأجل  
 بمعنى أعظم وكل فاطم  
 بالضاد أشار به إلى قوله  
 صلى الله عليه وسلم فيها  
 روى عنه متكلمانيه  
 بالوضع : أنا أفصح من  
 نطق بالضاد بيد آتى  
 من قرين ومقصود  
 التناء على المصطفى صلى  
 الله عليه وسلم لكمال  
 فصاحته وفي بعض النسخ

بالتوسط نوع منه إذ معاني القرآن لا طاقة للبشر على استقصائها حتى ينزه في جميعها ويورد عليه هذا مراده  
 فيما يظهر وقد يقال إن التزم على شئ لا يقتضى استقصاءه وكذا الإبراد عليه فانه يقال تنزهت في مصر وأوردت  
 دابق على البحر من غير إرادة بعض فيها وحيلت فلا حاجة إلى إرادة البعض هنا استنادا لما ذكرنا من وجوه  
 وإن كان الخ حال من المضاف في قوله مع مراعاة المضاف المتقدم أو من كاشافة وفي كلامه المهدف من الثاني  
 دلالة الأول أو العكس (قوله تم صلاة الله) ثم ذكر السلام جبريل على عدم كراهة أفراد أحدهما عن الآخر بل  
 بإدخاله في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا لمخالف ابن  
 حجر وغيره والآية لا تشمل على طلب قرنها لأن الواو لا تقتضى ذلك أمه مبان على الأشعوى (قوله مآرعا  
 الخ) إنا بدأ الصلاة بما ذكرنا لأن سوق الابل في أرض الحى لا ينقطع من المصحيح حتى ينقطع الإسلام ولا ينقطع  
 الإسلام إلى قيام الساعة لما ورد أن طائفة من الأمة لا يزالون ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله أى الساعة  
 فكانه يقول نطلب من الله أن صلى عليه إلى آخر الدهر أى أبدا ع (قوله بالضاد) خست باله كرا لأنها  
 أضرب الخروف خروجا على غير العرب بحيث لا يفسح بها في الغالب كلهم إلا العرب فإذا كان أفصح العرب  
 فغيرهم أخرى وفي التركيب إشارة إلى أن المطلوب مما يتعلق بالطق والفصاحة فهو من براعة الاستهلال ع (ق  
 قوله استغفار) بل مطلق الدعاء وقد ورد أن اللاتكة تصل على أحدكم مادام في معلاء تقول اللهم اغفر له  
 اللهم ارحمه أمير على الجوهرة أى تبين الصلاة بما ذكر يدل على أنها لا تختص بالاستغفار بالنسبة لذلك  
 (قوله هي مقولة الخ) أى محولة وهذا اختاره ابن هشام في منفيه واعترض على ما ذكره غيره من أنها من  
 الشريك القضى (قوله المنع الخ) حلة لصحة إرادتها بالحى (قوله بحملتها) متعلق بطلب (قوله انسان) لم  
 يصرح باله كورية اكتفاء بتذكير الضمير أو بناء على أن الأتى إنسانه (قوله ما من مرفوع) أى رفعة  
 معتد بها (قوله باب رفعة) أى منشؤها أطلق عليه باب للتوصل بكل إلى المقصود (قوله بيد آتى) أى  
 غير آتى وهذا من تأكيد اللوح بما يشبه صدق (قوله بدليل) أى وشرفه عليهم ثابت بدليل الخ ثم هذا  
 الدليل لا ينتج للدهى إلا بضميمة خارجية وهي أن من أولاد آدم من هو أفضل من باقى الخلق إذ النبي  
 صلى الله عليه وسلم أفضل من الأفضل فهو أفضل من غيره بالأولى (قوله نسبة إلى العرب) وهم أفضل  
 أجيال الناس وذلك مما يؤكد الشرف والندح وأنه كان صلى الله عليه وسلم هو الذى يشرف به ع (ق  
 قوله النز الخ) بيان الظاهر في ذاته فيكون قوله وهو الخ لإفادة دخوله تحت مفهوم الطاهر  
 الصحيح للإطلاق (قوله من كاله صلى الله الخ) المناسب وهو صلى الله عليه وسلم كذلك صغيرا الخ  
 (قوله من اجتمع الخ) ولا يشترط التمييز ليدخل من حبسه بالتمر من الصيلان والمجنون المحكوم

على نبي اصطفاء الهادي أجل الخو محمد علم على ذاته صلى الله عليه وسلم وسيد خلق الله أى أفضلهم وأشرفهم على الإطلاق بتفضيل من التولى  
 سبحانه وتعالى بليل أنا سيد ولد آدم ولا خفوا من الأعداء الله على نبيه عن تفضيله على غيره من الأنبياء فأجابوا عنها بأجوبة  
 منها أنه قال ذلك نواضعه صلى الله عليه وسلم والعربى نسبة إلى العرب والطاهر النزح حسا ومعنى عن شائبة وصفه بخل شئ من كاله  
 صلى الله عليه وسلم صغيرا أو كبيرا قبل النبوة وبهذا أوسهوا والآواه كثير الآواه من خشيته الله تعالى وقد ورد أنه كان يسمع لصدره  
 صلى الله عليه وسلم أزيز كالزبرجل أى غليان كغليان القدر لأن الخوف على قدر المعرفة وهو أعرف بخلق الله تعالى بالله قال :  
 (ثم على صاحبه الصديق ع حبيبه وعمر الفاروق ثم أبى عمر وإمام العابدين ع وسوطه الله إمام الزاهد بن)  
 أقول : صاحب بمعنى صحابي وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا به



جديته حال حياته معناه استعارها وأما قولهم ومات على ذلك بيان لقوة الصحة إذ تحققت على ذلك. والصدق لقب لسيد  
 أبي بكر رضي الله عنه وأحمد بن حنبل وهو قرضي يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب. من كلامه رضي الله عنه أ. كعب  
 الكيس اتقى وأحق الحق الفجور وأصدق الصدق الأمانة وأكذب الكذب الحياة وكان رضي الله عنه يأخذ بطرف الناس ويقول  
 هذا الذي أورد في الموارد وكان يسم من فيه رائحة الكبد النوى لشدته خوله رضي الله عنه. وعمر الفاروق هو سيدنا عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه لقب بالفاروق لفرقه بين الحق والباطل يجتمع نبيه مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب. من كلامه رضي الله عنه من  
 خاف من الله لم يشف غيظه ومن اتقى الله لم يصنع ما يرهه وكان يأخذ القينة من الأرض ويقول باليقين كنت هذه القينة ليقين لم أكن  
 ليت أي لم تلتني ليقين لم أكن شينا ليقين كنت نسيانيا وكان يحمل جراب الدينق على ظهره فلا رامل ولا يتام فقال له بعضهم عني  
 أحملك عنك فقال ومن يحمل سي (١٤) يوم القيامة ذنوبي رضي الله عنه. وأبو عمرو المراد به سيدنا عثمان بن عفان

باسلامه فيها يظهر والنائم فلا يشترط قصد الشخص الاجتماع ولا معرفة أحدتها الآخر نعم لا يظهر فيها إذا  
 كانا نائمين عندها وإن كان صلى الله عليه وسلم لا ينام قلبه لأن الاجتماع للعلوم من وظائف العين اه  
 أمير على الجوهرية وقوله من وظائف العين أي أنه لا يكون إلا عند يقظتها وإن من أحد المحتمين  
 (قوله بعد نبوته) هذا أحد قولين وعليه يخرج ورقة بن نوفل وبعضهم أطلق اه منه (قوله اجتماعا  
 متعارفا) إن أراد بالتعارف الظهور بين الناس فاشترطه تنوع لأدائه إلى إخراج عيسى والحضر بلولا  
 يشترط الطول لمزيد تأثير النبوة وإن أراد به كون الاجتماع على وجه الأرض فالشهور اشترطه قال الأمير ولله  
 اصطلاح وإلا فالسواء لا تنقص عن الأرض في مثل هذا اه وعليه فالاجتماع في السماء مؤد إلى ثواب الصحة  
 دون التسمية بمعنى (قوله أكبس الكيس الخ) الكيس وفور العقل وقوته. والمعنى أحسن آثار الكيس  
 اتقى أي التقوى وقوله وأحق الحق الخ الحق قوة العقل. والمعنى وأقبح آثار الحق التجور فكل من أكبس  
 وأحق عجز من نبي لعلاقة اللزوم (قوله أورد في الموارد) أي مولد الزلزلا لا يصل إلى نيل تمام المنصور  
 في الآخرة (قوله الفاروق) مقتضى كلام الشارح وغيره أن هذه الصيغة مراد منها اسم الفاعل وينظر  
 (قوله لم يشف غيظه) كأن المعنى أنه يصير متناظرا من نفسه لشدته عليها البينات (قوله لم يصنع ما يرهه) أي  
 لاستقامته بخلافه نفسه (قوله نسيانيا) نص ابن مالك في لامية على أن النسي مراد منه القبول حيث  
 قال واستنقوا بنحو نسي والنسي عن وزن مفعول وما حمله وحيدنا بعده تأكيد لفظي (قوله لإهيمته)  
 أي نومة والمراد هنا نومة يسيرة ليناسب مقام اللوح تأمل (قوله غري) أي اخدي وضمت معنى النسي فداء  
 بالياء وفي نسخة غري فلا تضمين (قوله حزنا) مصدر من معنى نأس (قوله مرتقيا) حال من القلب ومن  
 قيد في عكف البيان الواقع إذ العاكف على القرآن لا ينشزع إلى مرفق إلى الحضرة كالكورة وغيره إذ هو  
 أصبح مبلغ الحضرة معرفة الله عن ما ينبغي فالمراد بحضرة العرفان ما ذكره والإضافة بيانية (قوله من  
 الأكوان) جمع كوان المراد هنا الموجود (قوله لأنه تعالى لا يقبل الخ) تعليل لمذوق بعد قوله مطلوب

رضي الله عنه يجتمع  
 نبيه مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم في صيد مناف  
 وكان رضي الله عنه  
 شديد الحياء وكان  
 يصوم النهار ويقوم  
 الليل إلا هجعة من أوله  
 وكان يختم القرآن في  
 ركعة واحدة كثيرا  
 وكان يذاكر على القبة  
 بكى حميد بن حذيفة رضي  
 الله عنه. وسطورة الله  
 إمام الرازيين المراد به  
 سيدنا علي بن أبي  
 طالب كرم الله وجهه  
 وعبر عنه بالسطورة  
 لشدته بأسه على أهل  
 الزبج وبها جده  
 لشدته إمرأته عن  
 الدنيا وكان رضي الله

عنه يقول الله يا جبرئيل أن أراهم ثابتا فليعبر على مخالطة الكلاب وكان يخاطب الدنيا ويقول يا ديار غري  
 بغري فقد طلقك ثلاثا عرك قصير وعجلك حقير وخطرك كبير آه من قلل الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق وكان يقول ما نلت من  
 دنياك فلا تنكر به فرحاً وما فاتك منها فلا تأس عليه حزناً وليكن عليك فيما بعد الموت رضي الله عنه قال : (ثم على بقية الصحابة ه  
 وذو التقى والفصل والاتباع والمجد والفرصة والبراعة هو الحزم والنهضة والشجاعة ما عكف القلب على القرآن ه مرتقيا الحضرة العرفان)  
 أقول : التثني من قولهم وقاه فأتى والوقاية الحفظ والتقى من تقى نفسه أي يحفظها عما يضرها في الآخرة والتقوى مراتب : الأولى اتقوا من  
 الخطيئة الأولى وهي حاصلة بعين القصر بالله تعالى . والثانية التزم من كل ما تم فعلاً أو تركاً . والثالثة التزم مما يشغل السر من الأكوان  
 عن الحق جل جلاله وهذا القسم مطلوب الأول من عبادة بقوله اتقوا الله حق تقاته لأنه تعالى لا يقبل على القاب الشرك والفضل الزيادة  
 في الخير والأمانة الرجوع إليه سبحانه تعالى والجد الكرم والفرصة من قولهم فرست رجل وأفرسته إذا أعطته فهي بمعنى العطية والبراعة  
 من برع الرجل حفته. والحضر رائحة إذ اتقى أصحابه في الظهور وغيره الحزم ضبط الأمر بالاتفاق وحسن التدبير والنجدة الأمانة سر عفو وتلق



على الشجاعة لم يظف ما بعدها على هذا المصنف مرادف ومغاير على الأول والشجاعة شدة قلب عند البأس والفكوف الإقامة والقرآن يطلق على الصفة القديمة وليس مرادفها وعلى النظم المصنف المثل على متعلق الصفة القديمة لأجلها نفسها على التحقيق خلافا لظاهر عبارات جمهور المتكلمين وهو المراد هنا بين على والقرآن مضاف وهو معنى ومعنى الإقامة على المعاني الإقامة على التأمل فيها فان ذلك هو العروة الوثقى في الوصول إلى حكمة يتفحصون أولها سليمو القول وهو ما أشار إليها بقوله مرادفها الخ وليس مقصوده بما عكف التقييد بل المقصود هنا التأييد . قال : ( هذا وإن درر البيان في غرر البديع والمعاني ) (١٥) تهدي إلى موارد شريفة

وتبذة بديعة لطيفة  
من علم أسرار اللسان  
العربي  
ودرك ما خص به من  
حجب  
لأنه كالروح للأعراب  
وهو علم النحو كالآب  
أقول: لفظة هذا خير  
لمبتدئ مصنف أي الأمر  
هذا أو مبتدأ والخبر  
محذوف أي هذا كما  
ذكر وهو لا يتقال من  
كلامه أي آخر ويسمى  
الاقتراب لعدم الإلمام  
بين المتعلق عنه  
والمتعلق اليه فان كانت  
مناسبة هي تخلصا كما  
بأن الكلام على ذلك في  
فن البديع إن شاء الله  
عالي والوافي وإن أراد  
الحال ودرر البيان أراد  
بها مسائل علم البيان  
المعنى بقادر المسائل  
على سبيل الاستعارة  
المصرحة و غرر البديع  
والمعاني كذلك نظرا  
للأصل في معنى الغرر

الخ أي ولا يحصل إقباله تعالى على قلب صدمه إلا به لأنه الخ (قوله على متعلق الخ) أي من أمر ونهي وغيرها  
(قوله لأجلها نفسها) أي موضعا فلا ينافي أنه يدل عليها دلالة عقلية الزامية كما قاله الأمير ميسوطا وحيد  
فلا يخالف ما شرحنا من أن المصنف دال على المعنى القديم (قوله فان ذلك) أي ما ذكر من الإقامة  
على التأمل في معاني القرآن وهذا تعليل لإرادة الإقامة المذكورة (قوله العروة) هي أخت الرز وقوله  
الوثقى أي المحكمة جدا (قوله دون أولها) فآخرها أولى (قوله و غرر البديع) الغرر جمع غررة  
وهي يخاف في وجه الفرس وللورد جمع مورد موضع الورد والنبت جمع لبدة وهي عرفا ما ينفذ  
أمام للمشي إليه مما يرغب فيه كالكسك وشبهه من عرق وسيد كمر النارج الفرد هنا بالثلاثة (قوله  
الأمر) أي المأمور به قال العهد الخارج والمقصود الانتقال الآتي ثم الأحسن من الاحتمال وما بعده  
كون هذا محذوف المحذوف (قوله كما ذكر) أي كما ذكره الغير في حصول البركة به مثلا كما ذكرته  
ثلاثا يتحد المشبه والمشب به (قوله وهو) أي لفظ هذا (قوله ويسمى الاقتراب) أي الاقتراب  
لكلام آخر وهو هنا شبه بالتحصيل (قوله لعدم) علة للتسمية (قوله فان كانت) أي ثبت أو الخبر  
محذوف (قوله ولو الحال) لا يفتى شدة بعده جدا والقريب كونها للاستئناف لاسيما والمقصود الاقتراب  
من مقام إلى آخر (قوله المعنى به) كأنه أي بهذه للتخلص من إضافة الشيء إلى نفسه المترتبة على  
جعل العلم عبارة عن المسائل تأمل (قوله على سبيل الخ) راجع لأراد (قوله نظرا للأصل) حل  
من قائل الفصل المحذوف فدل عليه قوله كذلك أي أراد بها المسائل نظرا الخ أي نظرا له حل  
الإرادة وملاحظا علاقة بينه وبين المراد وهي اشتهار حسن كل وكان يعني عنه قوله كذلك لمخول  
قوله على سبيل الخ تحته (قوله مرادف به المعنى) يعني على ما سيأتي له في قول المصنف من علم الخ لا على  
ما سبقه عن عرق (قوله لتشتق) مجاز عقل من اسناد ما للشيء الذي هو النفس إلى متعلقه بكسر اللام  
(قوله بمعنى حسنة) المناسب بمعنى عديمة مثال سابق كما علم عامر (قوله متعلق بمورد) أي مرتبط به  
إذ هو متعلق بمحذوف (قوله ومن تبعية) جعلها عرق بياية للموارد والتبذ قال معنى أن تلك اللطائف  
هي علم أسرار المودعة في لسان العرب أي في لغة بلغاتهم وجعل درك معطوفا على علم وهو تفسير  
والشارح مع قوله بالتبعية أفاد بقوله وعلم اللسان الخ أن في الكلام تفديعا وتأخيرا وأن الأصل من  
أسرار علم وأن المراد بالعلم في المصنف فن اللغة لا المعنى المصنوع فتكون اللطائف حيث تبعض أسرار  
علم اللغة ويكون المعنى أن الفنون الثلاثة تهدي إلى لطائف ومعاني هي بعض دقائق علم اللغة وهو  
شروع إذ هي أعما تهدي إلى إحراك دقائق ترا كيب البلاء كما سيفيده هنا لأنها نبحث عنها لا إلى  
دقائق العلم الباحث عن معاني المفردات العربية (قوله معطوف على موارد) المناسب ما سلكه عرق

ويحتفل أن يكون المراد بالبيان بوناليه المسائل فالإضافة من قبيل لجين الله وسيأتي تحقيق معنى العلم في أول الفن الأول وتهدي  
توصل للموارد جمع مورد مرادف به المعنى معنى بذلك لورود الأفكار عليه لتشتق من نطق الجهل كالورد المحسوس الثاني من حرارة  
الكبد فالموارد استعارة مصرحة ولتد جمع تبذة مرادفها بها بعض المعنى وبديعة بمعنى حسنة والطفة دقيقة ومن تبعية  
وعلم اللسان العربي علم اللغة وأسواره دقائقه ودرك بمعنى إدراك معطوف على موارد وما واقعة على المعاني الدقيقة التي حص بها  
اللسان العربي ومن حجب بيان لما والحب بمعنى العجب أي ما يتعجب منه اللطائف وقوله لأنه أي المذكور من البيان وتاليه  
ومرادف بالأعراب العرب ولباب كل شيء خالفه ومعنى كون هذه الفنون



أى مؤداها كالروح العرب من الكلمات أنها موصولة إلى معرفة الزايات الزائدة على معاني الكلمات الأصلية التي هي من خواص التراكم كالمطابقة لمقتضى الحال وهذا هو محط نظر الباحث فالكلمات المعربة بالمجردة عن هذه الخواص كالأشباح الحالية عن الأرواح فليست معتبرة بلسونها كما أن الجسم لا يعتبر (١٦) بدون الروح فالخواص الكلمات بمنزلة الأرواح لا تساهج في كلامه الحكم

على النسيء بحكم مؤداه  
ويحتمل أن يكون  
المراء بالاعراب العلم  
الباحث عنه وهو النحو  
فيكون الحكم على  
البيان وما معه لا على  
المؤدى ويكون المصنف  
قد جعله منزلة بين  
الأولى منزلة الروح  
من الجسم . والثانية  
منزلة القلب من الصدر  
ومراد به هذه الآيات  
مدح هذا الفن  
المتضمن مدح كتابه  
وهذا الفن جدير بذلك  
إذ لا تدرك دقائق  
التفسير وما اشتمل  
عليه من الاعتبارات  
اللطيفة إلا بواسطة  
مراعاة هذا الفن فهو  
من أعظم آلات العلوم  
الشرعية ولذلك كان  
الاشتغال به فرض  
كفاية . وأهل أن  
تعريف كل علم يأتي في  
أوله موضوعه الكلمات  
العربية من الحينيات  
الآنية . والواضع الشيخ  
عبد القاهر والاسم يأتي  
في آخر المقدمة . ومادته  
من أسرار العربية

وقد تقدم وعليه يكون مؤدى التطرين واحداً والقصور زائدة الدخ للسان العربي المؤدية إلى زيادته  
فما يؤدى لمعرفة أسرارها وما ملكه الخارج وإن القضي التناير لكنه يؤدى إلى ما علمته (قوله  
أى مؤداها) أى ما يؤدى إليه من الأسرار وكلامه هنا يفيد أن الفنون بمعنى مؤداها موصولة إلى  
معرفة الزايات المذكورة مع أن الزايات هي المؤدى كما سيفيده هنا فهو يفيد أن النسيء موصولة لنفسه  
وأما يخالف قوله الآتي في كلامه الحكم الخ إذ ليس في كلامه حيث الحكم على النسيء بحكم  
مؤداها بل الحكم على النسيء مراداً منه مؤداه فالنائب حذف قوله أى مؤداها (قوله إنها موصولة  
الخ) أما فن الثاني فيوصل لمراد ما وجد في التراكم من تعريف السند إليه مثلاً بالصيغة  
والموصولة وتنكيره وغير ذلك مما يؤدى سره للمطابقة لمقتضى الحال وأما فن البيان فيبين الحقيقة  
والجواز اللذين بهما تحصل المطابقة لمقتضى الحال كما تحصل بالأسرار المذكورة وأما فن البديع فليبين  
ما يزيد حسن البلاغة التي هي للمطابقة المذكورة فالخلق بالأولين (قوله كالمطابقة) يفيد أن المطابقة من  
الخواص وليس كذلك بل هي تؤدى إليها الخواص فالنائب المؤدية إلى المطابقة الخ (قوله وهذا) أى ما ذكر  
من خواص التراكم كيلاً ولو قال كالتنايب لرجع الإشارة إلى ما ذكر من المطابقة (قوله فالكلمة المعربة  
الخ) المناسب فالكلام المعرب بالمجرى لا ينعقد الذى يعتبر فيه الخواص فيوصف بالمطابقة لمقتضى الحال التي  
هي البلاغة وأما الكلمة فليكونها لا توصف بالبلاغة لانعتبر الخواص بالنسبة لها وكذا يقال في قوله  
فالخواص للكلمة ثم رأيت في بعض النسخ الكلمات في الموضعين وعليه فلا أدرك (قوله على النسيء) أى ما ذكر  
من الفنون الثلاثة وقوله بحكم مؤداه أى الأسرار كما علمت (قوله ويحتمل أن يكون المراد بالاعراب الخ)  
وروجه كونها كالروح له أنك إذا عرفت من النحو جواز الحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتكثير  
وغير ذلك تعرف فن الثاني أسرار هذه الأشياء وفن البيان يعرف به الحقيقة والجواز لطابق بهما مقتضى  
الحال كما يطابق بالأسرار المذكورة فالخلق مقتضى فن المعاني وفن البديع لبيان ما يزيد به حسن  
البلاغة التي هي مطابقة مقتضى الحال بتلك الأسرار فالخلق بها جاز بهذه المناسبة أن يفسر لها أنها لبيان  
أسرار النحو ولبابه حيث تستدل كل واحد وناسب مقتضى الاثنين الباقيين من عرق وقوله فالخلق  
أى ما يزيد حسن البلاغة وقوله بها أى الأسرار وقوله أى للفنون الثلاثة (قوله فيكون الحكم الخ) لما  
علمت من أن هذه الفنون نفسها كالروح لهم النحو لأن مقتضى إن خلا عن مقتضاها لم يظهر له الفائدة كل  
الظهور كما أن الروح للبدن كذلك (قوله ويكون المصنف الخ) فمؤدى التطرين واحد والمقصود  
التعريف على تخطي هذا الفن وزيداً مقدمه أفاده عرق (قوله الحينيات الآنية) أى في التعريف (قوله  
وفضيلته إدراك الخ) المناسب فوقه على غيره من حيث إدراك الخ إذ نفس الإدراك المذكور من فائدته  
(قوله بخته) يتباين منه أنه نظمه قبل الخطبة ويحتمل أن يعبر بالماضي للتفاؤل فانه بعض الشراح (قوله  
منقطاً) بالكسر حال من فاعل جئت وبالفتح حال من رجز الشخص بالوصف أى منقطاً معناه أفاده  
عرق فجواهر مضمول على الأول وحال مترادفة على الثاني (قوله تأتي دائرة الخ) مثل ما للشارح في شيوخ  
الاسلام والتي بعدها هي المساقاة المختلطة والذي في شرح الصبان على منظومته فكس ما ذكر والاختلاف

ونقدم حكمه وسأني مسائل كل . ونضيفه إدراك معجزة القرآن به . ونسبته تقسمت في قوله لأنه كالروح الخ . وفائدته تأتي في  
عند قوله وحافظ الخ قال : (وقد دعا بعض من الطلاب \* لرجز يهتدى إلى الصواب \* فليته رجز مفيد \* مذهب منقطع سديد  
منقطاً من درر التلخيص \* جواهر بديعة التلخيص \* سلكت ما أبدى من الترتيب \* وما ألوت الجهد في التهذيب)  
أقول : دعا بمعنى طلب فاللام في قوله لرجز زائدة والرجز ترخ من الشعر أجزاءه مستطير من سرات تأتي دائرة الشبه متفكراً



من أقواله من سبى معانيه وهذه المنطوقات منها أن سبى من منظور الرجز وفي كونه مضمونا أو مرسا أقوال لهم من علم العروض. والصواب  
كلام مطابق حكمه الواقع من غير اعتبار الخطأ من جانب خصوصه بخلاف الحق لأنه مطابق الواقع باعتبار نسبة الواقع إليه وبخلاف  
الصدق فإنه مطابق الواقع باعتبار نسبه إلى الواقع وبخلاف الأول الخطأ والثاني الباطل والثالث الكذب ورجح مفيد بمقتضى أنه محار  
عقل مما سبى الفعل فيه ففاعل وأسند إلى الفعل كهيئة راضية لأن الرجز مضاف لا مفيد. وبمقتضى أن يكون من باب الاستعارة بالكناية  
والنحيلية بأن جعل الإنسان المصغر المرموز إليه مفيد أو التشبيه الضمر في النفس أو الرجز المسمى أنه من أفراد الإنسان المشبه به  
استعارة بالكناية على المذهب فيها وإثبات اللازم وهو مفيد استعارة تخيلية (١٧) ومذهب أي مضمون من شائبة

ما لا فائدة فيه ومنع  
بعدد بمضاء وسديد يعنى  
أنه لا يخلل فيه وآتى به  
لدفع توهم خلل في المعنى  
ناشئ عن الابتجاز  
الناشئ عن هذه  
الأوصاف المصريح بها  
فيها بعد وفيه منج  
تأليفه ليقل ليصل  
به النفع وهذه عادة  
المصنفين ولا بأس بذلك  
لمصلحة العرض  
والتلخيص هو مختصر  
المطلب القزويني  
لقسم الثالث من المفتاح  
فكما ذكره في درر مسائله  
التي يتضمن عليها  
كل من أي الجواهر  
أو استعمالها استعارة  
نصر محبة ومن  
تبعضية وجواهر  
معمول لتقطا وبديعة  
التخلص حقيقة  
ومعنى البت أنه لم يأخذ  
جميع مسائل التلخيص

في نسبة فلا يدرك على أحد (قوله من أولها) هو لونه المصروح الذي بدى به المخرج وقوله من سبى أي مضمون  
من سبى (قوله من منظور الرجز) فيكون البيت على مستغفل ثلاثا وعليه فكل بيتين مطيران شعرا  
مستغلا من هو خطوه هذا لا يتعين بل يصرح جعلها من كانه فكل بيتين شعرا مستغلا فكل بيتين مطيران شعرا  
هذا المنظر من كهيئة لأهم لا يلزمون بناء قواقيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة ولو جعل المجموع  
قصيدا لم يوجد الا كفايا والاقوام الاصراف في القصيدة الواحدة وذلك عيوب يجب احتسابها وهم لا يحسبون  
ذلك في الأراجيز عيبا ولا تعدل ذلك كثيرا من العلماء كذا في المعاني على المخر حيث كان على الانتموى  
(قوله وفي كونه) أي آخره وقوله أقوال أهمها أن ضرب وهو مضمون ما (قوله والصواب كلام الخ) فالثلاثة  
منعقدة بالاعتبار وكذا يقال في تضادها هذا والذي في عبادكم أن الحق والباطل في الاعتقادات  
والصواب والخطأ في الأحكام ومعلوم أن الصدق والكذب في الأقوال وحقيقة فالثلاثة متفارقة الثالث  
وكذا تضادها فكل ما للشارح معنى عرفي فإنه كثيرا ما يحصل الحق والصواب في الكلام فيقال  
هذا الكلام حق وهذه العبارة هي الصواب وكذا ضدها فأمثل (قوله نسبة مطابقة الواقع إليه) أي  
نسبة مطابقة الواقع إليه بأن يقال مطابق الواقع وقوله باعتبار نسبه إلى الواقع أي نسبة مطابقة الواقع  
بأن يقال مطابق الواقع ولو قال أولا باعتبار نسبة المطابقة إليه وثانيا باعتبار نسبها إلى الواقع لكان أطور  
وأخصر (قوله محار عقل) فيه أن العرف حار باستناد الأفادة إلى منه وقد قالوا العبارة في حقيقة الاستناد  
ومحار به بالعرف فلا يكون مفيدا من هذا القبيل بل ولأن قيل الكناية فالتناسب إسقاط الاختلافين  
(قوله وإثبات اللازم) المناسب زيادة أو نفيه لطابق ما قبله (قوله بأن جعل الإنسان) أي الذي هو غلط  
التشبه به (قوله لقسم الثالث) هو الأخير وأما القسم الأول ففيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم  
الثاني ففيه العروض والقوافي والنطق صيان (قوله في صدف الخ) لما سبى نظمه الجوهر المكون  
الشعر بكونه جديد الوجود والتناول ومعناه مشمول لما ذكر في الفنون الثلاثة مناسب تنبيه الفنون ما  
يشتمل على الجوهر وهو صدف الذي هو مقترء حال أخذه من أصله فأفاد ذلك بقوله :  
\* في صدف الثلاثة الفنون \* أي الثلاثة التي هي كالصدف في الاشتغال فإضافة صدف إلى ثلاثة على حد  
لجبن الماء ع ق وقوله بقوله في صدف الخ أي منضبا إلى الاسم مجعولا من تملكه فلا يخالف ما يأتي للشارح  
(قوله للقوافي الخ) لا حاجة له بل يرجع إلى الرجز المذكر الموصوف بما سبق (قوله يتعدى للمعولين الخ)  
الأخصر يتعدى لثاني تارة بنفسه وتارة بآباء (قوله والثلاثة بدل الخ) المناسب والفنون ثم رأيت بعض  
نسخ المتن في الصدف والبدلية عليها ظاهرة (قوله الأمل) وهو تعلق القلب بمرغوب في حصوله في المستقبل

وإنما أخذ بعضها وقوله \* سلكت ما أبدى من الغريب \* يعني أنه مرتب مؤلفه ترتيبا مثل ترتيب تلخيص المفتاح وقوله وما ألوت  
الجهد أي ما صنعتته والجهد بالضم النطقة والتهديب التصفية قال : (سميته بالجواهر المكنون \* في صدف الثلاثة الفنون  
والله أرجو أن يكون تاما \* لكل من يقرأه ورأى \* وأن يكون فائحا للباب \* لجملة الآخرين والأصحاب) أقول: ضمير سميته  
يرجع إلى المؤلف المضمون من الباقي وهي يتعدى للمعولين تارة بنفسه وتارة لآباء بالياء كآباء الجواهر إلى آخر البيت هو اسم هذا  
الكتاب والمكنون المستور والصدف رعا الجواهر والثلاثة بدل مما قبله والفنون جمع فن وهو النوع من كل شيء والمراد هنا علم المعاني  
والبيان والبديع والرجاء الأمل وقدم المعول للاختصاص وقوله يقرأ أي على غيره أو لغيره ورأى على غير من أقواله وقوله لآباء أي  
(٣ - مخاوف) باب الفهم المكتوب المطبوعة في هذا العلم ولا يخفى ما فيه من التواضع حيث جعل كتابه وصية غير تسموه



والمختص من الأول لاخير لأن المؤلف قسمها أمام مقصوده وهي بيان : مقدمة علم مقدمة كتاب . فمقدمة العلم ما يوقف عليها  
الشروع في ذلك العلم وهو تصور بوجه تا إن أراد مجرد الشروع أو تصور ( ١٩ ) برسمه أو حده ونصور موضوعه

وغايته إن أراد  
الشروع على بصيرة  
وهذه معان صفة  
وذكر الألفاظ لتوقف  
الأنباء عنها عليها لأنها  
مقصودة لذاتها حتى لو  
تصرفهم العلم من غير  
الفاظ لم يحتاج إليها أصلا  
ومقدمة الكتاب اسم  
لفظة من كلامه قدمت  
أمام المقصود لارتباطه  
بها واتفاق بها فيه  
فالأولى معان والثانية  
الفاظ فيبين للضمين  
بيان والمقدمة هنا  
مقدمة كتاب لا علم  
خلافا لصاحب الفن في  
شرحه لأنها طائفة من  
الكتاب وهي ألفاظ  
ذكرت أمام المقصود  
وهو المعاني والبيان  
والبدء لارتباط كل  
بما ذكره هنا من معنى  
الفصاحة والبلاغة  
والنحو علم البلاغة  
في علمي المعاني والبيان  
وما يلائم ذلك ولو عبر  
المنصف بمقدمة  
بالتنكير كما عبر أصله  
لكان صوابا إذ لا وجه  
للتعريف لأن طريقه  
أربعة العهد الخارجي  
أو انتهى أو الجنس

الحقيقة أو الجار إلى اسم أول كل شيء ويتعين للراد بالاضافة كالكتاب والعلم وإما أن تنقل أولا إلى  
اسم أول كل شيء والتعيين بالاضافة كالجنس والكتاب فالنقل على الأول إلى مقدمة الكتاب أو العلم  
بواسطة دون الثاني والثاء على كل للنقل كذا في الفن على رصالة الوضع وغيره وهو شائع جدا والأول  
من وجهي النقل هو ما يفيد الشرح . إذ اعلمت هذا لتقديم الشرح احتمال الأخذ من التعدي وبناء  
مناسبة النقل عليه وتعمير المختار بقوله ويحتمل ليس على ما ينبغي ، ولابد الحكيم أن يطلق  
المقدمة على مقدمة الجنس باعتبار الوصفية لا الاسمية وقد علمت أنه لا يقول بالنقل عن مقدمة الجنس  
(قوله وبالفتح الخ) الظاهر أنها حينئذ باقية على الوصفية (قوله هو تصور) أي متعلق تصور وكذا  
يقال فيها بعده ليوافق قوله بعد وهذه معان صفة تأمل (قوله لطائفة) أي جماعة وقوله من كلامه  
من إضافة العام إلى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه صبان (قوله قدمت) أي جعلت أمام فلا بد من  
التجريد للسلامة من الركة بشكره أمام معناه دسوقي (قوله لارتباط له بها) أي سواء توقف عليها  
الشروع أم لا وإنما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظرا إلى أنه موقوف عليها نقله  
الصبان عن يس وقوله سواء توقف الخ بأن كان مدلولها مقدمة علم (قوله فالأولى الخ) تفريع على  
التعريفين إلا أن قوله مكرر فالأولى حذفه وإبدال لفظ الثانية بلفظ هذه للتناسب وتفریع كل من  
قوله هذه معان فها سبق ولفظ هذه الفاظ هنا على سابق . فان قلت إذا جعل مقدمة الكتاب عبارة  
عن الألفاظ يلزم الحذف في بها وبها أي بعضها إذا ارتباط المقاصد والاتفاق إنعاشها بالمعاني ومعلوم أن  
ارتكاب الحذف في موضع واحد من قوله لطائفة أي المعاني طائفة أولى . قلت لما كانت الألفاظ في  
طريق الافة والاستفادة لم يحتاج إلى تقدير مضاف في الموضعين اه من الفري بتصرف وقوله في  
طريق الخ أي فيصح جعل الارتباط بها لافادتها المرتبط به حقيقة وكذا الاتباع وهو ظاهر (قوله فيبين  
المقدمتين الخ) وبين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب  
عموم وخصوص مطلق إن اعتبر في مفهوم مقدمة العلم تقدمها وضما والاهو ما يقتضيه تعريف الشارح  
كان كل من العموم والخصوص وجهيا صبان بتصرف (قوله لارتباط كل الخ) ليبحث هذه الفنون  
عن أسرار البلاغة المتوقفة على الفصاحة والانتصار عليها في المقصود المقضى الانحصار فيها (قوله  
إذ لا وجه للتعريف) ممنوع لهذا المقدمة ذكر اضمينا في قوله سلكت ما أبدى الخ إذ هو في قوة رتبته  
على مقدمة الخ والعهد الذي ذكرى نوع من الخارجي كالاستفصاح وحينئذ فقوله ولا يصلح الخ بمنوع (قوله  
وما من التعقيد اليتين) سواء وحافظ الأبيات (قوله فصاحة المفرد) المراد بها الكيفية القائمة به التي  
أرفعها التكلم لا الإيقاع الذي هو المعنى المصدرى وقدم المنصف الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة  
البلاغة على معرفتها لكونها مأخوذة في تعريفها وقدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والتكلم  
لتوقفها عليها قال السعد (قوله أن يخلص) قال السعد تضيير الفصاحة بالخالوص لا بخلو عن تاسم  
قال الصبان نقل عنه في وجه التامع أن الخالوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عندهم وجودية  
والخالوص عدميا لأنها كون اللفظ جاريا على القوائين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب  
الحروف كثير الاستعمال والخالوص من الأمور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح أن  
الفصاحة هي الخالوص وإن صح أن النصيح هو الخالوص لأن تصادق المشتقات كالناطق والفاضح  
لا يستلزم تصادق مأخذها كالناطق والضحك إلا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك

أو الاستغراق ولا يصلح المقام لشيء من ذلك بخلاف التعريف في الفنون الثلاثة فله وجه وهو تقدم العلم بها من قوله : ومن  
التعقيد اليتين تناسب الأيراد بالتعريف . قال : ( فصاحة المفرد أن يخلص من )



تأخر غرابه خلف ركن) أقول : الفصاحة في اللغة نبي عن الظهور والآبانه يقال فصيح الأصحى إذا انطلق لسانه وخلصت  
أفوه من اللكنة وقال تعالى حكاية عن سيدنا موسى - وأخي هرون هو أفصح من لسانا - أي أين مني قولاً ومعناها اصطلاحاً  
يختلف باختلاف موصوفها (٣٠) وموصوفها الكلمة والكلام والتكلم يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح في الشعر

وفصيحة في  
النظم ومنكلم فصيح.  
وأما البلاغة فيوصف  
بها التكلم والكلام  
فقط فيقال كلام بليغ  
ومنكلم بليغ ولا يقال  
كلمة بليغة، وذكر  
المصنف فصاحة  
الكلمة وهي مقصوده  
بالمفرد في هذا البيت  
فذكر أنها عبارة عن  
خالصة من ثلاثة أمور.  
الأول التناثر وهو  
وصف في الكلمة  
يوجب ثقلها على اللسان  
وعسر النطق بها فنه  
ما تكون الكلمة  
بسبب مناهية في الثقل  
كالضمخ بضم الهاء  
والحاء المعجمة وسكون  
العين المهملة الأولى  
من قول أعرابي وقد  
سئل عن ناقته فقال  
تركتها ترعى المصخخ  
والهاء والعين لا يكادان  
يجتمعان من غير فصل  
وهو شجر مستحدث  
قيل ولا أصل له  
في كلامهم وإنما  
هو المصخخ بخاءين

والشئ فانه يصح الشئ حركة مخصوصة وإنما استقام في الجملة تفسيرها بالخالص قصد المبالغة وإدعاء  
أنها نقيضه اه (قوله تناثر) أي في الحروف (قوله نبي) الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان  
متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق منها الحقيقي من الجاري لأوقع في ذلك من  
الاختلاف والاشتباه أي الشارح في بيان الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الإنباء عن  
الظهور والآبانه والمراد بالإنباء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فان  
كانت موضوعه للظهور والآبانه كان إنبأوها عنهما مطابقة أو طعماً ولغيرها كان تضمناً أو شئ بلزمه  
الظهور والآبانه كخالص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاماً فهذا كقول الشارح نبي الخ دون أن  
يقول عن الظهور والآبانه اه صبان (قوله بضم الهاء والحاء) الذي في الفري بكسر الهاء وفتح الحاء  
المعجمة وكسرها نبت أسود والضم لإعما هو للظاهرين في الرواية التي يذكرها ذكره الفري أيضاً (قوله  
امري القيس) لقب (قوله غدائره) غنامه \* فضل المقاص في مثنى ومرسل \* فضل أي تقيب  
والمقاص جمع عقيدة وهي الحصلة المجموعة من الشعر وهي بمعنى الغدائر وأقام الظاهر مقام الضمر  
إشارة إلى تسمية تلك عقاصاً أيضاً والمثنى المفتول والمرسل الخالي من المقص والمثنى ومعنى البيت أن  
النواب التي هي الحصل المجموعة مرتفعة على الرأس إلى جهة العلى مستوددة عليها كالرمانة تقيب هذه  
النواب التي تسمى عقاصاً أيضاً في شعر مفتول وخال من الجمع والقتل ببلان عليها لأن عادة نساء العرب  
بعد أن تقص جانباً من الشعر وتشد على الرأس كالرمانة ترسل فوقه المثنى والمرسل وفي جمع المقاص  
مع أفراد المثنى والمرسل لطيفة وهي الإشارة إلى أن المقاص مع كثرتها تقيب في الآخرين مع وحدتهما  
ففيه إشارة إلى كثرة شعرها والغرض من الكلام برمته بيان كثرة الشعر اه من السعد وحاشيته  
وردة عبد الحكيم كون الغدائر هي المقاص وهو مدفوع بتأمل سابق الكلام ولا حقه (قوله إلى العلى)  
جمع العلى تأنيث الأعلى أي إلى جهة العلى وهي السموات صبان (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمزة أبدلت  
الهمزة الأولى بالواو لاستقارهم وقوع ألف الجمع بين الهمزتين اه عبد الحكيم والنواب الشعر المنسدل من  
الرأس إلى الظهر اه سبرامى أي الذي شأنه الانسدال فلا ينافي أنه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا صبان  
(قوله غدائره) سميت بذلك لأنها غودرت أي تركت حتى طالت كذا يؤخذ من الفري فهي في الأصل فعيلة  
بمعنى مفعولة (قوله وضابط الخ) ومن ضبطه بتقارب محارج الحروف أو نباعدها أو يجر ذلك بما ليس فيه  
وكول الذوق فقد نقض عليه راجع شرح السعد وحواشيهما (قوله الذوق الصحيح) هو قوة النفس بها كال  
الادراك وهو سليق كاللعب العرب العراء وكسي كما للولد من الممارسين كلام بقاء العرب المزاويلين لسكانهم  
وأسماءهم صبان (قوله أو غير ذلك) كنوسط الشين بين التاء والراء في مستشزرات أفاده الصبان (قوله  
وحشية) إنما وسطها في البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنفيها على تفسير الوحشية بأنها غير  
ظاهرة المعنى الخ صبان (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع فلا بد من التنابه والمشكل والجمل لأنها غير  
ظاهرة الدلالة على المراد اه عبد الحكيم وقوله غير ظاهرة الدلالة الخ أي مع ظهور المعنى الوضى فالاستواء  
المذكور في القرآن معناه الوضى ظاهر وهو الجالس والمعنى المراد خفي ومثله الوجه وكذا يقال في الجمل

معجمتين ومنه مادون ذلك كاستشزرات من قول امرئ القيس :

(قوله)

\* غدائره مستشزرات إلى العلى \* أي ذوائبه جمع غديرة والضمير للفرع فيه والفرع الشعر التام ومستشزرات أي  
مرتفعات إن قرئ بكسر الزاي أو مرفوعات إن قرئ بفتحها . وضابط التناثر كل ما عده الذوق السليم الصحيح ثقيلاً معسر  
النطق سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك . الثاني الغرابية وهي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى



ولا مألوفة الاستعمال فتحتاج معرفتها إلى تفتيش عنها في كتب اللغة للبسطة كما روى عن بعضهم أنه سقط عن سماره فاجتمع عليه ناس فقال مالككم نكاحا كاتم على كتمانكم على ذي جنة افرقوا أي اجتمعتم تنحوا عني أو تخرج لما على معنى بعيد نحو منسرج لي قول الصجاج \* وقاحا ومرسما مسرجا \* فإنه لم يعرف ما أراد (٢١) بقوله مسرجا حتى اختلف

في تحريكه فقبل هو من قولهم في السيوف سريحية منسوبة إلى قين أي حداد يقال له سريج يريد أنه في السقة والاستواء كالسيف السريحي وقيل من السراج يريد أنه في البريق واللمعان كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرج الله وجهه أي بهجه ووجهه وقاحا أي شعرا أسود كالنجم معطوف على منصوب قبله والمرس منفتح الميم مع فتح السين وكسرها الألف الثالث مخالفة للقواعد بأن تكون الكلمة على خلاف قانون مفسردات الألفاظ الموضوع كالفك فيها يجب إدغامه وعكسه نحو قول أبي النجم : الحمد لله العلي الأجل الواحد الفرد القديم الأول

(قوله ولا مألوفة الاستعمال) أي استعمال العرب العرباء فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا لهم عبد الحكيم أي قرابته بالنسبة لغيرهم (قوله الصجاج) لقب (قوله وقاحا) شطر آخر قبله \* ومقالة وحاجبا مزججا \* ومقالة عطف على واضحا في يث قبله وهي بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحقيقة اه فري ومزججا أي مدقا مخلقة مطولا مع تقوس (قوله فإنه الخ) تعليل لمد مسرجا غريبا (قوله هو من قولهم الخ) أي ناشئ منه بسببه إليه وكذا يقال في من السراج (قوله يريد أنه الخ) بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد يحكى نسبة الشيء إلى أصله نحو منسرجه أي نسبته إلى نجم مسرج بمعنى منسوب إلى السريحي أي بالمشابهة فوجه التخرج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذ منها بعيد نقله الصبان عن سم وقوله وتطبيق العبارة الخ أي تنزيل لفظ مسرج على هذا الحاصل جاريا على الخ وقوله مسرج الخ تفريع على ما يفهم من قوله فعل قد يحكى الخ من كون صيغة النسب على مفعول وما هنا يقال في قوله وقيل من السراج (قوله وهذا يقرب الخ) أي المعنى الثاني قريب من هذا القول لأن البريق واللمعان موجب للحسن مطردا بخلاف الحقيقة والاستواء فإنه قد يوجب وقد لا يوجب فيؤيد التخرج الثاني بأنه قريب من استعمال مسرج بمعنى حسن بخلاف الأول اه عبد الحكيم وانظر حكمة عدم جعل مسرجا اسم مفعول منه في شرحي السعد وحواشيها (قوله على خلاف قانون الخ) أي على خلاف ما ثبت عن الواضع ولم يجر سواء كان موافقا للقياس التصريحي كقيام ومد أو مخالفا أفاده السعد والصبان (قوله نحو قول) أي نحو مخالفة الأجل في قول فان قلت ليس الأجل مفردا غير فصيح لأن المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الأجل لا الأجل . قلت أصل كل غير موضوع عندهم كالفرع إلا أنه هجر الأصل نقله الصبان عن الأطول (قوله الحمد لله الخ) تمامه \* الواحد الفرد القديم الأول \* وقيل غير ذلك (قوله مع تحريك الثاني) احترز عما لو كان ساكنا فإنه يجوز الأمران قياسا وفي جزم وشبه الجزم تخيير قني \* وقد يجب الفك كما في حالت (قوله فنحو الخ) تفريع على الضابط المذكور بتفسير القانون بما سبق وقوله وآل أي بناء على أن أصله أهل وقوله فصيح أي مع مخالفته للقانون التصريحي إذ لا تقلب فيه الهاء همزة ولا يبقى فيه حرف العلة على حاله مع تحركه واقتضاح ما قبله ولا يفك فيه عند اجتماع مثلين ثانيهما متحرك (قوله في حكم الاستثناء الخ) أي المستثنى وذلك لأنه بقرره عن الواضع مع استنباط خلافه من تنبوع مفردات اللغة كأنه قبل القياس كذا إلا في كذا المراد بالقياس المستثنى منه المستنبط من التنبع المذكور وهو التصريحي (قوله في السمع) المراد هنا القوة السامعة لا معناه المصدرى وهو ظاهر اه صبان عن سم (قوله يحجها السمع) أي يتبدأ من سماعها (قوله أبي الطيب) هو المتنبي يمدح سيف الدولة (قوله كريم الخ) قبله \* مبارك الاسم أغر القلب \* بنقل حركة همزة الاسم إلى اللام قبلها واسمه على مشعر بالعلو وموافق لاسم الامام على وأغر أي مشهور صبان (قوله شريف القلب) لكونه عباسيا (قوله ورد الخ) رده عبد الحكيم بأن الأصل ذكر جميع أسباب الاخلال مسرجا وترك التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه اه أي فلا يستغنى عن ذكر قيد باستلزام آخره (قوله من قبيل الغرابية) أي فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن

مصبح لأنه ثبت عن الواضع كذلك فهو في حكم الاستثناء من القياس وزاد بعضهم أمرا رابعا وهو الخلوص من الكراهة في السمع بأن تكون الكلمة بحيث يحجها السمع نحو الجرشي أي النفس في قول أبي الطيب \* كريم الجرشي شريف القلب \* ورد ذلك بأن الكراهة في السمع \* من قبيل الغرابية فلا زيادة على الثلاثة وزكن علم . قال : (وفي الكلام من تنافر الكلم \* وضبط تأليف وتعيد سلم) أقول المراد بالكلام المركب مجازا من باب إطلاق اسم الخاص على العام



ومقابلته بالفرد قريبة ذلك فيشمل التركيب الناقص كان زيد والتمام كزيد قائم بالتعظيم في جانبه أي الكلام مالم يفسد بفرد  
وقيل إن التركيب الناقص داخل في الفرد والتعظيم فيه أي الفرد مالم يفسد بكلام أي مركب تام وهو مختار السعد (٢٢)

في شرح الأصل  
والرجوع الأول  
قوله من تنافر الخ أي  
خالص من هذه  
الأمور الثلاثة وترك  
رابعاً ذكره أصله هو  
فصاحة كلامه احترازاً  
من نحو زيد أجل  
فليس يصح بالتنافر  
أن تكون الكلمات  
ثقيلة على اللسان وإن  
كان كل منها فصيحاً  
والثقل يكون متناهيًا  
كما في قوله :

وليس قرب قبر حرب قبر  
وغير متناه كما في قوله :  
كريم من أمده  
أمده والورى  
مى وإذا ملته شه  
وحدى

ومثلاً التعليل في  
الأول نفس اجتماع  
الكلمات وفي الثاني  
حروف منها وهو في  
تكرار أمده دون  
مجرد الجمع بين الماء  
والهواء لوقوعه في التنزير  
نحو فسبحه فلا يقال  
إن مثل هذا الثقل عجز  
بالفصاحة وضعف  
التأليف أن يكون  
تأليف الكلام على  
خلاف القانون

الكراهة فلا حاجة لزيادة هذا لا يقال إن الخلو من العراة يستلزم الخلو من التنافر ومخالفة  
القياس ... حاجة إلى ذكرها أيضاً لأننا نقول الاستلزام ممنوع لأن مستلزم وأجل ليسا بمرتبين لعدم  
احتياجهما إلى التنفير والتخريج مع تنافر الأول ومخالفة الثاني ذكره عبد الحكيم (قوله ومقابلته الخ)  
فيه أن النظر للعكس أعني مقابلة الفرد بالكلام أحسن لأن ما يفيد من أن الفرد مالم يفسد بكلام اصطلاح  
لا يحار بخلاف هذا والتبادر من اللفظ معناه الاصطلاح أفاده حواشي المختصر فلا يضاف أن رجحان هذا  
المراد إنما هو للحدوث اللازم على مقابلة محاذ كرمحواشي المختصر لا المقابلة (قوله فيشمل التركيب الناقص)  
فنحو مسعودي بدون قلب الواو ياء وادغام الياء بما خولف فيه القياس خارج باسقاط الخلو من  
صنف التأليف (قوله أي خلو من) حل معنى على ما يأتي له ويأتي ما فيه (قوله وليس قرب الخ) صدره  
وقبر حرب بمكان قفر أي خال من الماء والكلام فالصبيان قيل إن قفر نعت مقطوع وفيه أن محل  
صحة قطع النعت إذا تعين النعوت بدونه وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ بسبب أنه ضرورة ويمكن  
أن يقال إن قفر خبر قبر وقوله بمكان أي مع مكانه ومحل فانه أيضاً قفر لا القبر فقط انتهى وقوله قرب ظرف  
متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فإضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها مذكورة اه سم أي  
الذي هو متمنع اه صبان (قوله كريم الخ) في استعمال معنى الله على الكيفية في المدح وإذا الخالية من هذه  
الدلالة بل هي في قوة الجزئية لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطق لسانه بما يدل على  
الكيفية في اللوح صبان عن الجري (قوله حروف منها) أراد بها مجموع الحامين والمهامين وفي عداها حروفها  
تعليل وضرب منها للكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فان النشأ في الثاني حروف من كلمتين وفي العبارة  
استخدام لتغاير مصدوق الضمير والرجوع اه منه (قوله مثل هذا الثقل) أي عايشاً عن مجرد الجمع نحو  
أعهد ولا نزاع قلوبنا فهو وإن كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا في  
القرآن ولم يبرز عنه اه منه (قوله النحوى) المراد ما يشمل التصريح ليناسب ما أراد به الكلام إذ مسعودي  
التقدم مخالف للتصريح كذا يستفاد من الصبان وعبد الحكيم أنه مخالف للنحوى لا التصريح وعليه  
فلما راجع على ظاهره (قوله كالأضمار قبل الله كرم) أي للرجوع وقوله لفظاً الخ أقسام للقبلي ومفهومة أنه  
لو تقدم الرجوع لفظاً أو معنى أو حكماً فلا ضعف وقد أفاد الشارح هذا بقوله بخلاف الخ فالتقدم اللفظي أن يكون  
الرجوع قبل الضمير لفظاً وورنية أو لفظاً فقط فالأول كمثل الشارح الأول والثاني نحو ضرب زيد غلامه والتقدم  
المعنى أن لا يكون قبل الضمير لفظاً لكن هناك ما يدل على تقدمه ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول  
كأني مثال الشارح الثاني والتقدم الحكمي أن لا يكون مصرحاً به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضي ذكره  
قبله إلا حكم الواضع بأن الرجوع يجب تقدمه لكنه خولف مقتضاه لأغراض كالأجمال فالتفصيل كأي مثال  
الشارح الثالث فإن الرجوع فيه وهو الشأن مذكور قبل حكم من حيث إن الأصل تقدم الرجوع لكن خولف  
هنا للنكتة المذكورة فنقول الشارح بخلاف الخ تمثيل الثلاثة على ترتيب ذكرها أولاً وانظر بسط المقام في  
حواشي المختصر (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن النفي في باب كان متوجه إلى الخبر فعني ما كان زيد مستطلقاً  
كان زيد غير منطلق بالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا يظهر ولا ته فلا توجه لومه بأن فيه حمل العدى  
على الوجودى نقله الصبان عن سم (قوله لخلل الخ) داخل في التعريف لا خراج التشابه والجميل والشكل فان  
عدم ظهور دلالتها ليس لخلل النظم والأشكال بل لإرادة التكلم إختاء المراد منها حكم ومصالح غلبت ما تقرر  
في محله عبد الحكيم (قوله واقع إما في نظم الخ) ذكره عبد الحكيم أن إماماً مائة خلق ووجه فأنظره

النحوى كالأضمار قبل الله كرم لفظاً ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيداً بخلاف ضرب زيد غلامه (قوله)  
وضرب غلامه : اه منه لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع إما في نظم الكلام



سبب تقديم أو تأخير فيه أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعنى

(٢٣)

المراد وإما في أن يخلل الذهن

(قوله بسبب تقديم أو تأخير) ذكرها إشارة إلى كون كل واحد مستقلا بالاحلال وإن كان كل منهما مستلزما للآخر عبد الحكيم وقوله إلى كون كل واحد أي ملاحظته أي أن ملاحظة كل واحد دون الآخر يصح معها الحكم بالاحلال أفاده الفسوق (قوله أو حذف) أي لا قرينة واضحة وإذا كان في قوة الأدلة كما في حذف في جواب كيف زيد اه دسوقي (قوله أو غير ذلك) كالنصل بين البدأ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والبدل منه بالأجنبي في الطبع ووقعت هذه الفصول مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي صيان (قوله مما يوجب الخ) أي وإن كان جاريا على قانون الخوف ذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن التعقيد المعطى كازعمه الخلقالي فإن بينهما عموم ما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد نحو جاءني أبيض منونا ويوجد التعقيد بدون الضعف في صورة اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال نحو الأعمى العاسق طارب زيد ويختصمان في بيت الفرزدق من الطول وعبد الحكيم تنصرف (قوله وإما في انتقال الخ) وذلك الخلل يكون لا يراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود اه مطول وقوله لا يراد اللوازم أي ذكرها لفظ الملزومات ليوافق مناهج الخطيب في الكناية والحجاز ومثله إيرادها لفظها وإيراد الملزومات البعيدة هي مذهب غيره ممن قال بعكس ما قاله قال عبد الحكيم وقوله اللوازم أي جنس اللوازم واحدا كان أو متعددا بناء على أن الجمع المعروف إذا استحال إرادة الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازا كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء وكذا في قوله الوسائط أي جنس الوسائط للتصفة بالكثرة بأن يكون ما فوق الواحد وإعنايد اللوازم بالبعد والواسطة بالكثرة لأن القريب والواحدة قلما يخفيان اه فتزكهما لتضربهما وقوله مع خفاء القرائن لا بد منه حتى لو اضمحت فلا خلل ولو بعد اللازم كأنه لو كان قريبا لواسطة له لكن القرينة خفية فالخلل والمراد بالقرائن الجنس أفاده الصيان (قوله الفرزدق) لقب الشاعر المشهور وأمه همام بن صعصعة صيان (قوله في الناس) أي لا في العرب فقط وقوله أبو أمه الخ في وصف المملوك يكون أي أنه أبا الممدوح إشارة لطيفة إلى أن مشابهة المملوك له إنما جاءت من قبله بحكم أن الوليد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح وقوله يقاربه يدل على أن عمالة المملوك للمدوح ليست بكناية اه صيان (قوله بين البدل الخ) هو بدل كل أورده لإفادة أني للدارية الذي هو أهم بعدني العمالة اه عبد الحكيم وقوله أورده لإفادة أي توطئة لإفادة (قوله اسم ما) مقتضاء أن ما حجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق غيبى والأصل حمل الكلام على لغة قوله تدبراه صيان (قوله منصوب) أي رجحانا لا وجوبا وقوله لتقيمه أي والمستثنى في النفي إذا تقدم على المستثنى منه يرجع نصبه لأنه النصيح اه صيان (قوله والثاني) وهو الخلل الواقع في الانتقال (قوله كيقول الآخر) هو العباس بن الأحنف ولم يقل كقوله ثلاثيوهم يعود الضمير إلى الفرزدق اه مختصر (قوله سأطلب الخ) معنى أليت أي اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطئها على مقاساة الأجزاء والأشواق وأتجرع غصصها وأحمل لأجلها حزنا يغضب الدموع من عيني لأتسبب بذلك إلى وصل بدوم ومسيرة لأزول فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل سر عسرا اه منه وفيه إشارة إلى أن السنين لتأكيد كافي سيكتب ما قالوا ويقول الشاعر عنكم من عني بعد لا يطلب والإقبال منكم فالضمير بعد داري عنكم وفيه إشارة إلى أنه لا يرضى بنسبة طلب البعد إلى دار الخيوب فضلا عن نصبه قاله عبد الحكيم (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة عن فقد غير سكب الدموع ليتقبل من معناه إلى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي يحصل كثيرا عن فراق الأحبة اه ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الأحبة أي كناية عما يلزمه ويلزم فراق الأحبة اه صيان والمراد باللازم التابع عند أهل هذا الفن وإن كان أخص قاله عبد الحكيم فلا اعتراض بأن قوله كثيرا ينفي اللزوم (قوله وأصاب) لأنه كثيرا

من المعنى الأصلي إلى المعنى المقصود فالأول كقول الفرزدق في حال هشام بن عبد الملك وهو إبراهيم وما مثله في الناس إلا ملكا

أبو أمه جي أبو بقر به أي ليس مثله في الناس أحد يقاربه أي يشبهه في النضائل إلا ملكا أي رجلا أعطى الملك يعني هشاما أبو أمه أي أبو أم ذلك الملك أبو أم إبراهيم الممدوح أي لا يماثل أحد إلا ابن أخته وهو هشام فقيه فصيل بين البدأ والخبر أعني أبو أمه أبو به بالأجنبي الذي هو حمي وفصل بين الموصوف وصفه أعني حمي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبو به وتقديم المستثنى أعني ملكا على المستثنى منه أعني حمي وفصل كثير بين البدل وهو حمي والبدل منه وهو مثله فله اسم ما وفي الناس خبره وإلا ملكا منصوب لتقريبه على المستثنى منه والثاني كقول الآخر سأطلب بعد الدار عنكم

وسكب عيناى الدموع لتجعد جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكناية والحزن وأصاب



العين إلى غلها  
بالدموع حال إرادة  
البكاء وهي حالة الحزن  
لا إلى ما قصده من  
السرور الحاصل  
بالإفافة وزاد بعضهم  
المألوص من كثرة  
التكرار وتتابع  
الإضافات فالأول  
كقوله :

سبح لها منها عليها  
شواهد

والثاني كقوله :

حمامة جرجى حومة  
الجندل اسجنى

ورد بأن ذلك إن قل  
اللفظ بسببه على اللسان

فقد حصل الاختراز  
عنه بالتناظر وإفلا

يحل بالفصاحة كيف  
وقد وقع في القرآن

قال الله تعالى -والشمس  
وضحاها- الخ فكرر

الضمائر وقال -ربنا  
وآتنا ما وعدتنا على

رسالك- وقال سواعف  
عنا واغفر لنا وارحمنا-

وقال تعالى في تكرير  
الإضافات- ذكر رحمة

ربك عبده زكريا .  
كذاب آل فرعون .

[قائدة] ذكر بعض  
الفضلاء أن من

خصائص القرآن أنه  
اجتمع فيه ثمان مائة

ما يجعل دليلاً عليه يقال أبكاني وأضحكني أي ساءني وسرني اه مطول (قوله لكنه أخطأ) عند  
البهاء وإلا فهو له وجه صحيح ذكره في المطول وهو أنه استعمال الجمود في مطلق خلق العين مجازاً من  
باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازماً لها عادة لكن هذا الوجه لا يخرج  
عن التقيد المعنوي لا يراد اللازم البعيد المختص إلى الوسائط مع خفاء القرينة لأن الجمود في الأصل ضد  
السيلان استعمال في خلق العين عن السمع حال إرادة البكاء ثم استعمال في مطلق الخلق ثم كناية عن  
المسرة مع خفاء القرينة الدالة على أنه استعمال في مطلق الخلق (قوله لا إلى ما قصده الخ) لأن السرور  
إعما يكى عنه بنحو الضحك وتلك لا يقال حمد الله عينك أي سررك بل أضحكتك الله فلا يقال من  
الجمود إلى السرور لا يتبادر وإعمايهم بعد التأمل الكبير في القرائن وما هو كذلك محل بالفصاحة  
ع في (قوله كثرة التكرار) التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد  
اه مطول (قوله وتتابع الإضافات) أي ومن تتابع كقوله ع في فهو معطوف على كثرة لا على التكرار  
وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشروطاً في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الإضافات وإن لم  
تكثر اه صيان والمراد بالإضافات ما فوق الواحد ولا فرق بين أن تكون مرتبة لا يقع بين المتضامين  
شيء غير مضاف كما في البيت أو غير مرتبة هذا ما يشعر به نقل الصنف في الإيضاح عن الشيخ قاله  
في المطول (قوله سبوح الخ) أوله ع وتسعدني في غمرة بعد غمرة ع وقوله تسعدني أي تعطيني والغمرة  
في الأصل ما يغمر من الماء والمراد هنا الشدة وسبوح فصول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو  
الفرس يستوى فيه الذكر والثؤنت وأراد بها فرساً حنة الجرى لا تعجب راكبها كأنها تحرى في الماء  
وقوله لمصافة سبوح ومنها حال من شواهد وعليها متعلق به وشواهد فاعل الظرف أعني لها لاعتداده  
على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعني أن لها من نفسها علامات شاهدة على نجاحها اه مطول مع  
بعض زيادة وقوله وهو شدة الخ بيان المراد إذ المعنى الأصلي هو العموم في الماء أفاده عبد الحكيم  
وقوله يعني أن لها الخ أشار به إلى أن المراد بالشواهد الدلائل فيندفع ما يقال الشهادة على القصة  
قاله الصبان (قوله حمامة جرجى الخ) حمامة ع فانت برأى من سعاد ومسمع ع فبها إضافة حمامة  
إلى جرجى وجرجى إلى حومة وحومة إلى الجندل والجرجاء تأنيث الأخرج قصره للضرورة وهي  
أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً والحومة معظم الشيء والجندل أرض ذات حجارة والسجع هدبر الحمام  
ونحوه وقوله فانت برأى الخ أي بحيث تراك وتسمع صوتك يقال فلان برأى مني ومسمع أي  
بحيث أراد وأسمع قوله كذا في الصحاح اه مختصر وقوله وجرجى إلى حومة أي للبيان أو إضافة  
الجزء للكل بناء على أن الجرجى نفس الحومة أو بعدها وقوله ونحوه بالرفع أي نحو الهدبر كخبين  
الناقة أو بالجر أي نحو الحمام كالناقة ولا تجوز في الهدبر على الأول وهو على الثاني استعمال في  
حقيقته ومجازه قاله الصبان وقوله بحيث الخ أي فالمطلوب منها السجع لأجل أن تسمعها المحبوبة  
فتطرب (قوله ورد الخ) يقتضى كلامه حصر جهة إخلالهما في الفصاحة في النقل وبحث فيه بأنهما  
قد يؤدبان إلى الكراهة في السمع دون النقل فيخلان بالفصاحة . وأجيب بأن ذلك على تقدير  
تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت إليه وبأنه أحال دفع الحديث بهما إذا حصل منهما كراهة في السمع على  
ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باشتراط الخلوص عن  
الغربة نقله الصبان عن سم (قوله ذلك) أي ساذكر من الأمرين (قوله كيف) استفهام إنكاري وقوله

اجتمع فيه ثمان مائة سواليات ولم يحصل بسببها ثقل على اللسان أصلاً بل لزدادت خفة وذلك في قوله تعالى  
وعلى أمم ممن معك - فان التنوين في أمم والتنوين في ممن معك يدغمان في الميم بعدها فيصيران في حكم ميم أخرى والميم المشددة



رفع أي كل منهما (قوله خبر مبتدأ معلوم من المقام) هو الفصاحة وقوله وهو مؤول الخ أي بدون  
 سابق على حد تسمع بالمعدي الخ هذا والذي في عرق أن الخبر محذوف أي خلاصه يدل عليه ما سبق  
 وقوله علم كل به البيت إذ هو تأكيد والتقدير فصاحة الكلام خلاصه مما ذكر حال كونه قد سلم منه ومن  
 العلوم أن الخلاص هو السلامة مما ذكر وهو المناسب دون ما سلكه الشارح إذ التأويل بدون سابق  
 سماه لا يخلص عليه أي أنه لم يرد في الماضي (قوله الأنيق) المراد به الفصيح كما سيظهره الشارح (قوله  
 في البيت فيه) أي على الكلام في البيت قبله كما سيظهره ثم رأيت في نسخة (قوله والمراد الخ) وأفاد  
 بتعبيره بالمخارج المقضي الاستمرار الإطاقة إذ لا استمرار إلا مع الرسوخ الذي هو الملكة أفاده عرق (قوله  
 يقتصر) المراد بالاعتدال الاعتدال القريب بالتعلم أو بالسليقة القريبة لا البعيد فلا يدخل الحياة ويجرد العلم  
 في حد الملكة المذكورة والمراد بالمعنى المقصود المعنى الذي يدخل تحت القصد ومن شأنه أن يراد فلا يخرج  
 عنه إلا ما لا يقع به الخطاب عادة من أمور الغيب اه عرق (قوله الكيفية الراسخة في النفس) فإن لم يرسخ  
 كانت حالا كان من شأنها الرسوخ لكنها في أول أمرها تكون حالا كالكيفية التي يدرك بها العلم  
 والكتابة أولا كالمرض والفرح أفاده الصبان فخرج بالراسخة الحال وخرج بقوله في النفس الراسخة  
 في الجسم كالبياض وأفاد الشارح بهذا أن الملكة من الكيفيات النفسانية وهي أحد أقسام الكيف  
 الأربعة: الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها إدراك الحواس الخمس وهي إما راسخة كحلاوة العسل  
 وحرارة النار ونسي انفعاليات أو غير راسخة كحمرة الحجل ونسي انفعالات. والكيفيات المختصة  
 بالكليات كالزوجية والفردية في النفس والاستقامة والانحناء في الصل. والكيفيات النفسانية أي  
 المختصة بذوات الأتقى وهي الحيوان المتدون الجماد والنبات كالحياة والادراكات. وهي إما راسخة في النفس  
 ونسي ملكات كذات العلم والكتابة وإما غير راسخة ونسي أحوال كالمرض والفرح. والكيفيات  
 الاستعدادية أي المقضية استعدادا أي انفعالا ونسيوا لقبول أثرها إما بسهولة كاللبن ونسي القوة أو  
 بصعوبة كالصلابة ونسي القوة من الحاشيتين يتصرف (قوله والكيفية) أظهر في محل الضمار لأن  
 المقصود الكيفية من حيث هي سواء كانت راسخة أم لا صبان (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل غيره)  
 أي وإن استلزمه في بعض الصور كالادراك والعلم والقدرة ونظائرهما فإنها لا تتصور بدون متعلقاتها  
 أعني المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليست تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلولة لها كما في  
 الغيب بل تصوراتها مستلزمية لتصور متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المختصة بالكليات اه صبان  
 هن خنرو. قال عبد الحكيم والمراد بالغير الأمر الخارج لأنه المتبادر إلى الذهن ومعنى التوقف أن  
 لا يمكن التصور بدون أصل فلا ترد الكيفية المركبة لأن تصورهما يتوقف على تصور أجزائهما لا على  
 أمر خارج وكذا الكيفية المكتسبة بالحد والرسم إذ لا يتوقف فيها معنى عدم إمكان التصور بدونها  
 لا مكان حصولها بالبداهة اه وقوله والمركبة كقطع الزمان المركب من الحلاوة والحلاوة وقوله المكتسبة  
 الخ كمنى الإنسان وحدوث العالم وقوله لا يمكن الخ أي لمن يفيض الله عليه علم الأشياء بلا واسطة  
 حد أو رسم (قوله ولا يقتضي الخ) أي في محله لأن سائر الأعراض إذا قطع النظر عن محلها لا يتصور  
 فيها قسمة صبان وكلام الشارح صادق بما لو كان لا يقتضيها أصلا أو يقتضيها اقتضاء ثانويا كما  
 سيظهره (قوله واللاقسة) كذا جرت عادة كثير بإدخال ال على لاقسة وهو خلاف العربية  
 اه منه (قوله اقتضاء أوليا) أي ذاتيا وهو قيد للدخال كما سيأتي له منه (قوله الأعراض النسبية)  
 من نسبة الجزئيات إلى كليها لأن هذه النسبة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فاللاقسة نسبة  
 يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والعمل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا اه منه

في من يمين وفيه أربع  
 أخر فهذه ثمانية  
 وقوله علم أي خلاص  
 خبر مبتدأ معلوم  
 من المقام وهو مؤول  
 بمصدر ومن تناظر  
 متعلق به أي والفصاحة  
 في الكلام خلاصه من  
 تناظر الكلام . قال :  
 (هذه الكلام صفة

بها يطبق

تأدية للتصور باللفظ

الأنيق)

أقول : ذي الكلام

معتوف على الكلام

في البيت قبله أي

والفصاحة في ذي

الكلام أي صاحبه

وهو التكلم صفة الخ

والمراد بالصفة الملكة .

ومعنى اليمين والفصاحة

في التكلم ملكة يقتدر

بها على التعبير عن

المقصود بلفظ فصيح .

والملكة هي الكيفية

الراسخة في النفس

والكيفية عرض

لا يتوقف تعقله على

تعقل غيره ولا يقتضي

القسمة واللاقسة

اقتضاء أوليا فخرج

بالقيد الأول بالأعراض

النسبية وهي



(قوله الاضافة) وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة والملك والعهدة تعرض  
للجسم باعتبار ما يحيط به وينقل بالقلوب كالقبض والتمسك أي كون الإنسان لا يستلزم قبض أو التمسك  
والفعل كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا ككون السخن يسخن غيره مادام مسخنا والناقص يقطع  
غيره مادام قاطعا والانفعال هو تأثير الشيء عن غيره مادام متأثرا ككون الماء مسخنا مادام يستسخن  
وكون زيد مضروبا مادام المضروب نظرا عليه والآخر حصول الشيء في المكان والتي حصوله في الزمان  
ككون زيد في النهار وكون الضوم في رمضان والوضع هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة أجزائه بعضها  
لبعض بالقرب والبعد والمهادنة كالاتساع والاضطجاع أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والانسكاس  
فانه يتوقف على كون رجله إلى أعلى ورأسه إلى أسفل في الانسكاس وعكسه في القيام اهـ وهو في (قوله  
وبالقيد الثاني) هو قوله ولا يقتضي القسمة وقوله السكم أي لأنه عرض بقيل القسمة لأنه كالأعداد  
والقادر كالحط والسطح اهـ صبان والخط متركب من زيد من نقطة والسطح متركب من زيد من  
خط فالخط طول فقط والسطح طول وعرض فقط (قوله وبالثالث) هو قوله واللاقسة وقوله النقطة  
هي طرف الخط وغايته فلا تقبل القسمة في جهة أصلا (قوله المختصية للقسمة) هي الركعة وقوله واللاقسة  
هي البسيطة وقوله لذلك أي القسمة واللاقسة (قوله فاعلم) أي من تعريف فصاحة التكلم بالملك  
وقوله ومن له ملكة الخ أي وعلم أن من له الخ أي من التعبير في التعريف يقتدر دون يعرفه الكف  
في الشرحين (قوله وجعلوا) أي البيانون ع في (قوله طباقه) هو والمطابقة مصدر مطابق (قوله مطابقتها  
لقتضى الحال) أي مطابقتها لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه أنه تخرج عن  
التعريف بلاغة كلام الباري تعالى الآن يراد بقدر طاقة التكلم أو المخاطبة عبد الحكيم أي فيدخل  
كلام الباري بشمول المخاطبة (قوله لقتضى الحال) وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني  
دون كيفيات دلالة اللفظ التي تكفل بها علم البيان إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات  
الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لقتضى الحال مؤديا المعنى بدلالات وضعيلة أي مطابقة غير مختصة في  
الوضوح والخطاء نعم إن أدى المعنى بدلالات عقلية أي مختلفة في الوضوح والخطاء لا بد فيه من رعاية  
كيفية الدلالة أيضا عبد الحكيم وقوله وهو أي مقتضى الحال الذي لا تتحقق البلاغة بدون وقوله  
الخصوصيات أي موصوفها وهو الكلام الكلي كما تبين على ما حققه السعد في شرحه ونسبه الفارح  
وإن نوزع فيه وقوله إذ قد تتحقق الخ أي ولو كانت كالمخصوصيات لزويت في كل مركب طبع وقوله  
عقلية أي خاصة بمعونة العقل لأن الشخص يشتر به في العلاقة والقربنة وينقل من الشيء إلى لزمه  
فلا يكن في المختلفة بما ذكره الوجه (قوله مع فصاحته) حال من الضمير في مطابقتها لأنه فاعل  
للمصدر المضاف صبان (قوله فصيح النظم) قد التمس له ع في مستوحا ثانيا وعبارته ولعله اشكل في  
إسقاطه مع ضرورة الوزن على أن البلاغة تشرف في الكلام معلوم وهو التام وبالضرورة إن كونه  
غير فصيح ينشأ عنه الشرف فلا ثبت له تلك البلاغة التي هي تشرف تام إلا بما يحصل به شرفها وهو  
الفصاحة وفيه تكلف اهـ وأقول من المعلوم أن التعريف لا بد فيه من ذكر جميع القيود المعبرة  
عن حقيقة المسمى فخصيص النظم ليس مع الاستقلال وعليه أن يتم القيود في وقت آخر وإلا كان التعريف  
مختلا على أنه لو قال

الاضافة والملك والفعل  
والافتعال والأين والحق  
والوضع وبالقيد الثاني  
السكم مصلا كان  
أو مختلا وبالثالث  
النقطة وبالقيد الرابع  
دخل مختل العلم  
بالمعلومات المختصة  
للقسمة واللاقسة فان  
اقتضاء العلم لذلك  
تأوى بواسطة المعلوم  
فعلم أن من تكلم  
بالفصح وليس له  
ملك غير فصيح  
سكم أولا قال  
(وجعلوا بلاغة الكلام  
طباقة لقتضى المقام)  
أقول: بلاغة الكلام  
مطابقتها لقتضى الحال  
مع فصاحته واشتراط  
المصنف بهذا القيد  
لتبين النظم واحتراز به

بالبلاغة الكلام أن يطابقا وهو فصيح لقتضى الحال فقام  
لوفي بالقيد الذي اشترطه من غير احتياج إلى بيت آخر وكذا لا يسوغه الأمر الثاني بعد كونه تكلفا  
إذ علم أمر خارج عن التعريف فاحتج به بالمعروف لا يسوغ إسقاط قيد من التعريف بل ولا يستلزم



عن نحو شعره مستشز  
إذا أتى إلى خالي الدهن  
وبقيد المطابقة عن  
نحو إن زيدا قائم إذا  
أتى خالي الدهن. والحال  
هو الأمر الداعي إلى أن  
يعبر مع الكلام الذي  
يؤدى به أصل المراد  
خصوصية تمامه أى  
موصوفها. مقتضى  
الحال، مثلا يكون  
الخطاب منكرا للحكم  
حال يقتضى كلاما  
مؤكدا وهو كذا وهذا  
الكل مقتضى الحال  
وإن زيدا قائم فرد  
من أفراد ذلك الكل  
مطابق له بمعنى أنه  
مصدق لذلك الكل  
وفرد من أفراد وهذا  
عكس مطابقة الكل  
لجزئياته إذ هو صدق  
على كل واحد منها ولم  
يتكلم المصنف على  
البلاغة في التكلم للعلم  
بها من الفصاحة فيه  
فهى ملكة يقتدر بها  
على تأليف كلام بليغ  
فلم مما ذكر في حد  
البلاغة أن كل بليغ  
كلاما كان أو منكلا  
فصيح لجعل الفصاحة  
شرطا للبلاغة وليس  
كل فصيح بليغا كلاما  
كان أو منكلا لأن

الاشتراط على شئ أن يدل على الشيء في نفس التعريف فتأمل مصفا (قوله عن نحو شعره الخ) أى  
قائه وإن كان مطاقا مقتضى الحال لكنه ليس فصيحاً لتنافر حروف بعض كلماته فليس بليغا (قوله  
وبقيد المطابقة الخ) التبادر أن الإضافة بيانية لكونها كذلك في مثله وأن المراد المطابقة مع متعلقها  
أعني مقتضى الحال وعليه فالنائب حذف قيد لأن المطابقة جنس في التعريف لا قيد ويمكن أن يقال  
إن الإضافة على معنى اللام ومراده بقيدها قولهم مقتضى الحال فقوله عن نحو إن زيدا الخ أى قائه  
وإن وجدت فيه المطابقة التي هي البديق عليه كما يستفح لكونها شئ آخر غير مقتضى الحال وهو  
الكلام المؤكد الكلوى إذ مقتضى الحال الذي هو خلو الدهن كلام غير مؤكد وليس الإضافة بيانية  
حتى يرد ما ذكرناه (قوله الداعي) أى المخرج (قوله إلى أن يعتبر) إشارة بهذا إلى أن التكلم بدون  
الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم وإلى أنه لا يجب أن يكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة  
مع دون في التوهم الجزئية أو عبد الحكم وقوله إلى أن التكلم الخ أى فلو تكلم شخص بما يقتضيه  
الحال من غير اعتبار لم يتصف كلامه بالبلاغة عندهم وقوله وإلى أنه الخ أى حيث قال بعضهم ولم يقل  
بذكر وقوله ولذا أى لكون الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ وقوله التوهم الجزئية لأنه  
لو عير بي توهم أنها ظرفية الجزء في الكل (قوله خصوصية) نقل عبد الحكم عن القاموس أنها تخرج  
الحاء وضمتها مصدر خصه بالشئ قال والمراد هنا الأمر المختص جعله نفس المصدر مبالغة. وقوله المختص  
أى بالتمام والحال (قوله أى موصوفها) هو الكلام الكلوى كما سيذكره وهذا جرى على ما جرت به السعادة  
ونارعه غيره مدعى أن مقتضى الحال نفس الكميات الخصوصية ووجه كل من السعد وغيره ما ادعاه  
راجع البيان (قوله يعنى أنه مصدوق الخ) صريح عبارة الشارح أن مطابقة الجزئى للكلى مصدوقيته  
له ومطابقة الكل لجزئى صدقه عليه فالعكس حيث لا اعتبار المعنى لا اعتبار اللفظ فقط كالأعنى  
على منصف وعبارة السعد صريحة في أن مطابقة الجزئى هنا بمعنى صدق الكل على فكون العكس  
حيث لا اعتبار اللفظ فقط حيث أسندت المطابقة للجزئى في هذا للقيام عكس قولهم إن الكل مطابق  
للجزئيات فإن المطابقة فيه مبنية إلى الكل لا بحسب المعنى إذ السند إليه المطابقة هنا فى المعنى والحقيقة  
مقتضى الحال الذى هو الكل لأنه قد أسند الصدق فى مطابقة الجزئى إلى الكل به عليه البيان بقلا  
عن سم فكان على الشارح أن لا يخرج عن عبارة السعد (قوله للعلم بها من الفصاحة فيه) أى بعد  
معرفة بلاغة الكلام فإذا عرفت علم أنها فى التكلم ملكة يقتدر بها على تحصيل تلك البلاغة كما أن  
فصاحته ملكة يقتدر بها على التعبير عن القصور بلفظ فصيح وهذا تكلف كافى ع (قوله يقتدر بها  
الخ) أى لا يجهز بها عن تأليف كلام بليغ فالتكثرة فى سياق التنى عمت والمراد كلام بليغ ورد  
معناه على التكلم وأراد بيانه صان عن الأطول وقوله أى لا يعجز الخ دفع به ما أورد أن التعريف يصدق  
على ملكة الاقتدار فى نوع من أنواع الكلام فقط كالمخرج مع أنها لا تسمى بلاغة وقوله والمراد الخ أى  
فلا يرد المجهز قاه لا يمكن ورود معناه على التكلم لعدم إيجابه كليات الأحوال وكيفياتها (قوله فلم  
تأذكر من حد البلاغة) المناسب زيادة والفصاحة لأن انتفاء العكس لا يعلم من حد البلاغة بل من  
حد الفصاحة حيث لا يعتبر فيه البلاغة وقد ذكر غيره كلامهما اللهم إلا أن يقال إن الناظر فى حد البلاغة  
يعلم أنه إذا اعتبرت البلاغة فى الفصاحة يلزم الدور وهو باطل حيث يعلم عدم اعتبار البلاغة فى الفصاحة  
فكون انتفاء العكس معلوما من حد البلاغة قدر وقصد بهذا بيان النسبة بين الفصح والبليغ وهى  
العموم والخصوص المطابق لأنفراد الفصح فى العارى من البلاغة دون البليغ (قوله كأن تقدم) أى فى  
قوله وبقيد المطابقة (قوله وهو ما يقرب الخ) المراد الأعلى الحقيقى أى للفرد الذى لا فرد فوقه وحد

الفصح قد يعرى عن المطابقة كأن تقدم. وبلاغة الكلام طرفان أعلى وهو ما يقرب من حد الانحياز.



وهو أن يرتفع الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طرق البشر ويعجزهم عن هارسته وخص البشر لأنهم أقوى أصناف المخلوقين على ذلك فإذا عجزوا فغيرهم أولى أو لأنه لم يوجد معاندا إلا منهم وأسفل وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى مادونه أي إلى مرتبة هي أدنى منه التحق وإن كان صحيح الإعراب عند اللغاة بأصوات الحيوانات . وبين الطرفين مراتب كثيرة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات وينبعها وجوه أخرى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وهي أنواع البديع قال: (وحافظ تأدية المعاني عن خطأ يعرف بالمعاني وما من التعبد في المعنى بقي له البيان مدهم قد اتقى وما به وجوه تحسب الكلام تعرف بدعي البديع والسلام)

الاعجاز مرتبة والإضافة بيانية على حذف مضاف أي حذو الاعجاز لأن الأعلى فرد من البلاغة التي هي المطابقة وليس هو الاعجاز أفاده الصبان (قوله وهو) أي حذو الاعجاز (قوله وخص) أي المفسر حذو الاعجاز (قوله ما إذا غير) أي مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح بعد أي إلى مرتبة وذكر الشارح ضعي عنه ودونه العائدين إليها نظرا للنظ ما (قوله هي أدنى منه) أي تحته بلا واسطة كقول المتبادر فلا يرد الأعلى والمرتب التوسطة فإن ما عنها بلا واسطة لا يقتضي التغير إليه ما ذكر أفاده الصبان (قوله التحق) أي في عدم الاشتغال على المناسبات واللطائف وإن افترقا من حيث الدلالة على أصل المعنى المراد في الكلام المتغير دون أصوات الحيوانات (قوله وإن كان صحيح الإعراب) الأحسن وإن كان فصحاقاله الصبان عن سم وذلك لأن الفصاحة لما كانت متعبة في البلاغة تتوقف عليها البلاغة توقفا قريبا كان شأنها أن يقوى تورم عدم التحاق الكلام بما ذكر عند كونها فيه ولو فقدت المطابقة ولا كذلك صحة الإعراب فكان الأحسن أن يبالغ على ثبوت الالتحاق عند وجودها فلما لم يتورم القوي ومقاله إنما دفع به تورما ضعيفا يندفع بانفعال هذا القوي (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان لما فيه التفاوت وهو العلل (قوله تفاوت المقدمات) أي فيما تقتضيه بأن يقتضي بعض المقدمات تأكيذا واحدا مثلا وبعضها أكثر أو في عددها قلة وكثرة بأن يكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر صبان وقوله تأكيذا واحدا المناسب تأكيدين لأن الكلام في تفاوت المراتب الوسطى ومرتبة الواحد طرف أسفل اللهم إلا أن يراد تأكيدها أسفل (قوله ورعاية الاعتبارات) معطوف على المقامات وهو كما إذا روعي اعتبار واحد وروعي أكثر صبان عن سم وفي قوله واحد ماسبق وترك الشارح وجهي التألف والتفاوت وهو تفاوت البعد عن أسباب الإخلال بالفصاحة كالإثني النقل بالكلية في موضع وبقي شيء يسير لا يخرج عن الفصاحة في موضع آخر (قوله تورث) اختار لفظ تورث على تحيد التنبيه على أنه ليس النظر إلا إلى حسن في الكلام ولا نظر إلى هذه الوجوه كأنها فنية وبقي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فإن النظر إليها وهي الداعية إلى التكلم وليس النظر إلى حسن الكلام إنما هو من توابعها صبان عن الأطول وقوله ليس النظر أي التام الذي يترتب على قصد بالذات وقوله إلا إلى حسن أي لأنه الباعث على ارتكاب الوجوه والمنظور إليه نظرا تاما أولا إنما هو الباعث لا المبعوث عليه وقوله كأنها فنية أي لأنه إذا حصل المقصود الذي بحث عليها وهو تحسين قطع النظر عنها وقوله وليس النظر أي أولا (قوله وحافظ) مبتدأ وكذا ما بعده والمسوخ عمله النص في تأدية لاعتداده على الموصوف المحذوف أي وفق حافظ وخبره جملة يعرف (قوله تأدية المعاني) أي الزائدة على أصل المراد كائنين وهو مجرد النسبة (قوله بالمعاني) أي بعلم المعاني والتصرف في العلم جائز إذا اشتهر كالسعد والعصام ووجه ما أفاده المصنف من أن علم المعاني يحترز به عن الخطأ في تأدية المعاني كما قال ع في أن من أدركه علم أن هذا المعنى يطابق هذا المقام فيؤديه مطابقيه وذلك المعنى يطابق ذلك المقام فيؤديه مطابقيه وهكذا فلا يقع خطأ في التأدية متلا بعم بالعلم المذكور أن المعنى الذي هو حذف بعض أجزاء الجملة يناسب مقام الاعجاز وذكرها يناسب مقام الاطناب ومعنى التأكيذ يناسب مقام الانكار وعدمه يناسب مقام عدم الانكار وعلى هذا القياس كإثباته وقوله وذكرها يناسب الخ يفرض فيما لو كان عرف الأوساط الذي هو مبني المساواة مبني على الحذف نحو إياك والأسد فذكر ما حذف حينئذ يناسب مقام الاطناب وإلا فهو مناسب لمقام المساواة تأمل (قوله للتحقيد في المعنى) قد عرفته مما سبق (قوله له البيان الخ) خبر ما والبيان مبتدأ خبره قد اتقى وله متعلق باتقى وفي كلامه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ووجه ما أفاده المصنف أن من عرف فن البيان عرف أنه إنما



غيره وإلا لما أدى الكلام لفظاً من مقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بطلاً وجوب الفصاحة في البلاغة .  
الثاني الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وإلا لما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق للمقتضى الحال فلا يكون بطلاً أما الأول فيصعب عرف من علم اللغة وهي الغرابة وبعض من علم التصريف وهو مخالفة القياس وبعض من علم النحو وهو ضعف التأليف والتعقيد اللفظي وبعض يدرك بالحس وهو التنافر فاستغنى عن ذكر ما يعرف به في هذا الكتاب وغيره من كتب البلاغة وهذا الذي يعرف من هذه العلوم ويدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي فلم يبق مما ترجع إليه البلاغة إلا الثاني وكذلك ما يحتجز به عن التعقيد المعنوي على ما تقدم فوضع الثاني أعني ما يحتجز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد علم المعاني ولما

ينقل من ملوم إلى لازم بين لخدم الواسطة أو قلها أو ظهور القرينة فيحترز عن التعقيد المعنوي السابق (قوله مما تقدم) هو تعريف البلاغة (قوله أي ما يجب حصوله لتحصل) فالمرجع الذي هو الاحتراز والتحيز يحصلان أولاً ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فإن الغالب تأخر المرجع كما في قولهم مرجع الجدال إلى فساد القلوب له صيان وقوله فإن الغالب الخ وذلك لطبيعة تفسير الترجع بما يشول إليه الشيء (قوله أمران) أخذ الأول من قولنا في تعريف البلاغة مع فصاحته والثاني من قولنا فيه مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله تتميز الكلام الفصيح الخ) أي معرفته قال السعد ويدخل في تتميز الكلام الفصيح من غيره تتميز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها اه (قوله وإلا لما أدى الخ) أي وإن لم يحصل التحيز بأن لم يتميز الفصيح وآتى بالكلام اتفاقاً أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اه من عرق صيان وارضى عبد الحكيم حملاً للعبارة غير هذا فراجعه وكان الأولى التعبير هنا بأورد كما عبر السعد لأن الإراد هو الذي يذكر في جانب الكلام (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي لأنه خطأ في كيفية التأدية لا في نفسها اه عبد الحكيم (قوله وإلا لما أدى الخ) أي وإلا لوجد الاحتراز وربما لتحقيق مجاز لأنه إذا عدم الاحتراز فلا مطابقة قطعا أفاده الصبان عن الحفيد وقوله فلا مطابقة قطعا أي لأنه حينئذ ينعدم اعتبار الخصوصيات وبعده تنعدم كما ذكره عبد الحكيم وتقدم عنه أيضاً ما يفيد (قوله أما الأول) أي يتميز الفصيح من غيره (قوله فبعضه) أي بعض متعلقه بفتح اللام وكذا يقال فيما بعده (قوله علم اللغة) أي العلم الباحث عن أوضاع معرّيات اللغة (قوله وهي الغرابة) أثبت باعتبار الخبر أي أنه يعرف به ذو الغرابة وغيره بمعنى أن من تتبع الكتب التداولية وأحاط بمعاني المفردات اللانوسة علم أن ما عداها مما يقتصر إلى تنقيح وتخرج فهو غير سالم من الغرابة أفاده السعد ومثله يقال فيما يأتي وحينئذ كان الأولى للشارح أن يعبر بيسفاد (قوله وهو مخالفة القياس) إذ به يعلم أن نحو أجل مخالف للقياس لعدم الادغام (قوله وهو ضعف التأليف) كالأضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكما صبان (قوله والتعقيد اللفظي) رد بأن التعقيد اللفظي كما يكون سببه مخالفة القانون النحوي برفع منصوب ونصب مجرور مثلاً يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين وإذا لم يجب أن يكون مخالفة القانون النحوي فكيف يبين في علم النحو . والجواب أن سبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لخالفها الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلاً ومخالفة الأصل وإن جازت توجب عسر الفلاحة والنحويين فيه ما هو الأفضل وما هو خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل اه صبان (قوله بالحس) أي التدقيق السليم الذي هو مثل الحس أو مراده الحس الباطني (قوله وهو التنافر) إذ به يعرف أن مستشزراً متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات قاله السعد (قوله فاستغنى) أي بعلم اللغة وما بعده وضمير يعرف لما ذكر من الأبحاث وضمير به لما وفي هذا متعلق بذكر (قوله وهذا الذي يعرف الخ) أي مما الاحتراز عنه مرجع للبلاغة (قوله إلا الثاني) وهو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد (قوله وكذلك ما يحتجز به) المناسب إبداله بالاحتراز وكذا ما يأتي كما في عبارة السعد لأن بعض الأمر الأول هو الاحتراز كما تبين عليه الصبان وكذلك نفس الأمر الثاني كما هو واضح من عبارة الشارح وغيره (قوله على ما تقدم) أي وهذا أي قولنا وكذلك الخ جار على ما تقدم إفادته لك وهو أن ما ذكر من هذه العلوم لا يحتجز به عن التعقيد المعنوي والقييد هو قوله وهذا الذي يعرف الخ وفي نسخة لما تقدم وهي واضحة بما قلناه (قوله فوضع الثاني) أي لعرفته وكذا ما بعده (قوله علم المعاني) إن أريد به القواعد والأمراض أو اللسكة أو الإدراك احتيج إلى تقدير مضاف أي متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعد صبان

يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان . ولوجوده التابعة للبلاغة علم البديع . ونشأ



إلى الأول بقوله: وحافظ البيت وليس في المعاني الأول والثاني الإبطاء لاختلاف المعاني لأن الأول يجمع والثاني مفرد والثاني قوله: وما من التعقيد البيت بقوله: أي يحفظ ومن التعقيد يتعلق به واتفق الأخير والثالث بقوله: وما من البيت وما مبتدأ وبه متعلق بتعريف ويصح أي يسمى خبر ما وقوله والسلام أي على من أتبع الهدى توكيد ولما كان هذا التأليف في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون (٣٥) وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعاني

ويسمى الأخيرين أي البيان والبيديع علم البيان والتلاوة علم البيديع. أما تسمية الأول بالمعاني فلتعلقه بالمعنى لأن به الاحتراز عن الخطأ في المعنى وتسمية الثاني بالبيان فلتعلقه بإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لأجل بيان المعنى وإيضاحه. وأما تسمية الثالث بالبيديع فلتعلقه عن الحسنات ولاشك في بداعتها وقرائنها. وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلأن البيان هو المنطق الفصيح المحرب عما في الضمير ولاشك في تعلق الثلاثة به تصحيحاً وتحسيناً. وأما تسمية الفنين الأخيرين بالبيان فلتعظيم حال الفن الثاني على الثالث والأول بالمعاني لما تقيمت. وأما تسمية الفنون الثلاثة بالبيديع

(قوله إلى الأول) أي إلى وضع علم المعاني للأول أي المذكور أولاً حال بيان وضع الفنون الثلاثة وهو الثاني في قوله فوضع للثاني الخ (قوله والثاني مفرد) أي لكونه علماً (قوله والثاني) وهو ما عتبر به عن التعقيد المعنوي على ما فيه أي إلى وضع علم البيان له. وكذا يقال فيما بعده (قوله وبه) متعلق بتعريف وتعريف خبر وجوده والجملة الإسمية صلته ما (قوله أي على من أتبع الهدى) أشار إلى اكتفاء في الصنف (قوله انحصر مقصوده الخ) وذلك لأن السمي بعلم البلاغة إعمالاً هو الأولان لمزيد اختصاص لها بها أفاده البعد أي لجموعيهما إذ الأول لا يتعلق له بغيرها ولما كان المقصود من الثاني بالذات الاحتراز المتقدم بخلاف غيره من العلوم السابقة كان له ما ذكر أفاده البيان وتوابع البلاغة إعمالاً وضع لها علم البيديع.

### الفن الأول علم المعاني

أل في الفن للعهد الذي ذكره في صميم قوله سابقاً وحافظ قادية الخ والإخبار عنه بأنه علم المعاني وإن كان معلوماً عما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما إلى الإخبار لطول العهد فتجري التراجع على نسق واحد. فإن قلب الفن الأول ألفاظاً لأنه جزء من الكتاب هو الفاظ وعلم المعاني معان فكيف صح الحمل. قلب في الكلام حذف مضاف إما في الأول أي مدلول الفن الأول أو في الثاني أي حال علم المعاني ولك منع أن الفن الأول من قبيل الألفاظ بأن أجزاء الكتاب دون الفنون لاقيها من الصبان تنصرف (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من في الموضوعين ابتدائية إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان ومتصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب ومتصلاً به وملخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته إليه أه ففري وقوله إلا أن الخ أي أن مجرور من ليس مبتدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل هو منشأ لاتصاله به ذكره عبد الحكيم (قوله معتبرة في علم البيان) المراد بالاعتبار ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فإن رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لأجزء منه ولا فائدة له والنسب الآخر الذي هو إيراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه نقله الصبان عن يس (قوله وفيه ذكر الخ) إشارة إلى الأبواب المذكورة فيه (قوله إسناد) بترك التنوين نائب فاعل ذكر وهو على إسقاط المضاف أي باب إسناد وكذا يقال فيما بعده وأراد باب الإسناد الخبري وقوله مسند إليه ويسمى المبتدأ أو الفاعل عند النجاة والمحكوم عليه عند الأصوليين والوضوح عند أهل اللسان وقوله مسند ويسمى خبراً أو فعلاً عند النجاة ومحكوماً به عند الأصوليين ومحمولاً عند المناطقة وقوله متعلقات فعل كالمفعول به وفيه وله والحال والخبر والمجرور وقوله تورد كلى به البيت ومع ذلك أشار به إلى أنها فضلات في الجملة زائدة على الركبتين وقوله قصر هو حصر المبتدأ في الخبر أو العكس أو حصر الفعل أو ما يجري مجراه في بعض المتعلقات أو العكس وقوله وإنياء هو الكلام الذي ليس لنفسه خارج تطابقه أولاً تطابقه

فلا به لإخفاء في بداعتها وظرافة لطافتها وأفعه أعلم. قال:

[الفن الأول علم المعاني] قدمه على علم البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي ثمة علم المعاني معتبرة في علم البيان مع تنبيه آخر وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة كالتعريف عن اتصاف زيد بالكرم يزيد كثير الرماد جبان الكلاب مهزول النصيل. قال: (علم به لمقتضى الحال يرى) لفظ مطابق وفيه ذكر إسناد مسند إليه مسند. ومتعلقات فعل تورد. تغيير وإنياء وفصل وصل أو. وإخبار إطناب مساواة رأوا.



كما يأتي وكقولك قد لا يتم وقوله فعل وصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه وقوله  
أو إنجار أي وذكر فيه إيجاز وهو أن يسقط من الكلام ما اقتضاه الأصل لفائدة وقوله إطناب  
يخذف هيئته ونقل حركتها إلى تنوين إيجاز وهو أن يورد في الكلام ما لا يحتاج إليه صرفا لفائدة  
وقوله سارة هو أن يؤتى بالكلام جازيا على ما يتخاطب به أوساط الناس في محاوراتهم أي الذين ليسوا  
نهاییة في البلاغة ولا أدنى في الفهاهة وقوله رثوا كل به البيت أي جعلوا أبواب علم المعاني على هذا العدد وهذه  
الثلاثة باب واحد مدغم في بعض زيادة وقوله ما اقتضاه الأصل أي أصل الزاد وذلك كالمشعر والشعر إليه  
يخذف حين العلم به لفائدة كراهة التصحير وقوله ولا أدنى في الفهاهة أي ولا أدنى الناس بسبب الفهاهة (قوله  
على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل) أي الملكة الحاصلة من إدراك القواعد سرية بعد أخرى أعني ملكة  
استحضارها متى أريد فهي نابعة للإدراك في الحصول وبوسيلة إليه في البقاء فمراد الشارح بالاعتدال الدائم  
ومحل الإطلاق إذا كانت ملكة إدراك عن دليل وإن أطلقوا وقوله أو يطلق على نفس الإدراك أي عن دليل  
حتى لو أدركها أحد تقليدا لا يقال له عالم بل جاك ذكره السيد الشنيد في شرح المفتاح وقوله ويطلق على نفس  
المسائل أي إذا علمت عن دليل وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالأدراك عن دليل كما لا يخفى وكذا  
التقييد السابق في الملكة ثم إنه حقق السيد أنه حقيقة في الإدراك وفي الملكة وعجازه مشهور أو حقيقة عرفية  
أو اصطلاحية في المسائل وفي كونه حقيقة في الإدراك نظر لأن المراد به الإدراك عن دليل لا مطلقا حتى يكون  
حقيقة من الصان عن الأطول وقوله تخصيص الاسم أي اسم المسائل والملكة الذي هو العلم (قوله والأنسب  
بما هنا الخ) ملحق بإرادة الإدراك من التفاهات الواضحة لضرورة المعنى عليه إدراك الإدراك به ولا يراد على إرادة  
الملكة بمناذ كبر الصبان فانظره (قوله وهنا مضاف مخدوف الخ) إن قلت يلزم عليه أمور الأول إعراب  
مطابقا لا بعد أن كان مفعولا ثانيا فقد تغير إعراب المتن الثاني كونه حالا من مذكورة بلا مفعول الثالث  
دخول ما لا مطابقة من الأحوال كالأعلال والادغام قلت أما الأول فلا يضرب إذا يلزم عليه تغيير الحركات  
وأما الثاني فلا ضرورة وأما الثالث فقد دفعه الشارح بقوله ولمقصوده الخ إذ قد أفاد أن بعد قوله مطابقا ظرف  
مقدر أي مطابقا وحيث تخرج الأحوال الموردة هذا ولك أن تقول إن ناسب المفعولين مسقط في الحقيقة  
على مصدر الثاني مضافا إلى الأول فالمعنى هنا علم يعلم به مطابقة اللفظ وهذا المضاف أعني أحوال مقدر بعد  
ملاحظة ما في الحقيقة قبل مطابقة والإضافة من إضافة السبب إلى المنسب والنقص إلى هذا أميل وإن كان  
خلاف المهور من التقدير بل لا يخفى لأنه شمول إلى جزالة المعنى مع كونه لا يرد عليه شيء مما ورد على  
الأول بخلاف الأول فإنه يؤدي إلى الرككة مع ما علمته مما يرد عليه ولو قال :

علم به يعرف حال اللفظ به طباق حال فيه تحقق القبه

لأن بالشمع مع السلامة من هذا التكلف وقولنا طباق حال على الخذف مضاف أي مقتضى حال وقولنا فيه  
الخ جملة مستأنفة والضمير يعود إلى علم هذا ما ظهر لي ونأمل متصفا (قوله إنه علم تعلم به) أي مسائل  
يستنبط منها إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها  
أمكن أن يعرفه بالمسائل أفاده السعد ثم إنه ليس المراد بفهم هذه الأحوال بهذا العلم تصورا لها وأنه كالتعريف  
لها بل المراد التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأن هذا التأكيد  
الجزئي مثلا الذي في قولك إن زيدا قائم به مطابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا قاله الضبان  
وسيا في الإشارة من الشارح إلى هذا على حل الفاظ التعريف (قوله أحوال اللفظ) أي الأمور العارضة له  
من التقديم والتأخير والانبثاق والخذف وغيرها قاله السعد (قوله أي من حيث الخ) متعلق بعلم بعد  
ملاحظة نائب الفاعل وصفته نأمل (قوله لا من حيث ذاتها) أي فيكون عبارة عما يتصور به معنى

أقول : العلم يطلق على  
ملكة يقتدر بها على  
إدراك المسائل ويطلق  
على نفس الإدراك  
ويطلق على نفس  
المسائل والأنسب بما  
هنا المعنى الثالث فقوله  
علم إلى قوله مطابقا  
تعريف تعلم المعاني  
وقوله يرى أي يعلم به  
يتعلق به ولفظ نائب  
فاعل يرى وهو المفعول  
الأول ومطابقا مفعول  
ثان وهذا مضاف  
مخدوف أي هو أحوال  
أي علم يعلم به أحوال  
اللفظ التي بها يطابق  
مقتضى الحال ومقصوده  
أنه علم يعلم به أحوال  
اللفظ التي بها يطابق  
مقتضى الحال فعلم  
بحسب ما يعلم به أحوال  
اللفظ مخرج لما يعلم به  
أحوال غير اللفظ  
كالخشب فإن به يعلم  
أحوال العدد جميعا  
وبغير بقا وقوله التي بها  
يطابق مقتضى الحال  
أي من حيث إن اللفظ  
يطابق بها لا من حيث  
ذاتها



لأن البحث فيه عن  
أحوال اللفظ لا من  
الحيثية المذكورة  
وكذلك المحلات  
الدينية كالتجنيس  
ونحوه مما يعتبر بعد  
رعاية المطابقة والتحقيق  
في مقتضى الحال أنه  
ذو الأحوال وقوله وفيه  
ذكر الخ أشار به إلى  
أن هذا العلم بجملة  
منحصر في ثمانية أبواب  
انحصار الفصل في  
أجزائه ووجه الانحصار  
أن الكلام إما خبر  
أو إنشاء الأول لا بد له  
من إسناد ومستند إليه  
ومستند فلهذه ثلاثة  
أبواب والمستند قد يكون  
له متعلقات إذا كان فعلا  
أو مافى معناه وهو الباب  
الرابع وكل من التعلق  
والإسناد قد يكون  
بقصر وقد لا يكون وهو  
الباب الخامس والثاني  
هو الباب السادس  
والجملية إن قرئت بأخرى  
فالثانية إما معطوفة على  
الأولى أو لا وهما الفصل  
والوصل وهو الباب  
السابع والكلام البليغ  
إما ناقص عن أصل  
المراد أو زائد أو ساو  
والأول الإيجاز والثاني  
الاجتناب والثالث

التعريف والتقديم والتأخير والاثبات والحذف إذ هذا ظاهر الفساد (قوله كالتقديم الخ)  
تعليل للأحوال التي بها المطابقة المذكورة (قوله مخرج) خبر قوله وقوله بهذه الصفة أي المطابقة بها  
لمقتضى الحال (قوله كالرفع الخ) أي والاعلال والادغام وشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى  
المراد على وفق الوضع من حيث إنه لا بد منه الخ فلا يرد أن بعض هذه الأحوال لا يتوقف عليه  
أصل المعنى كالادغام ولا أن بعضها يتوقف عليه ما ذكر مع أنه يبحث عنه في علم المعاني كأحوال  
اسم الإشارة فإنه قد يقتضي الحال إشارة البعيد مثلا لفظة المشار إليه أهله السعد والصبان (قوله ولعلم  
البيان) أي بالحيثية المذكورة في التارخ كما يدل عليه التعليل بعد فهو تعليل للخروج بواسطتها  
(قوله لا من الحيثية المذكورة) بل من حيث ما يقبل ولا مالا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها  
ومشروط أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التقيد الضيق وإذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت  
من علم المعاني نقله الصبان عن البيهقي ومراده بأصول المجاز حقائق المجازات فيما يظهر قال في  
المجاز للجنس (قوله كالتجنيس ونحوه) للناسب حذف ونحوه أو إبدال الكاف بمن (قوله مما يعتبر  
الخ) بيان للنحو معيد لعله الخروج (قوله ذو الأحوال) أي الكلام الكلي ذو الأحوال الكلية  
لأننى الأحوال من التعريف والتعريف وغير ذلك (قوله إما خبر وإما إنشاء) لأنه لا محالة يستعمل  
على نسبة تامة بين الطرفين وهو تعلق السند بالمستند إليه بحيث يصح السكوت على هذا التعلق سواء  
كان تعلقا على جهة الإيجاب أو السلب أو غيرها مما في الانشائيات كالطلب في ضرب ياريد عمرا فان  
المستند فيه تعلق ياريد على وجه ملية منه فان كان النسبة الكلام ما يطابقها في الخارج من نسبة بين  
الطرفين ثبوتية أو سلبية بأن يكونا تبونيين أو سلبيين أو لا يطابقها بأن يكونا مختلفين فخير وإن لم  
يكن ماذكر فانشاء (قوله الأول لا بد له الخ) إنما خص الأول وإن كان الانشاء كذلك لأن القوم  
يحتوا عن السند والمستند إليه الخبرين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الانشائيات على  
المقابلة ولذا قدموا هذه الأبواب على الانشاء وإنما فعلوا ذلك لأن الخبر أكثر ومزاياه أوفر على أن  
بعض المحققين أنه لا إنشاء إلا وهو في الأصل خبر صار إنشاء بتقل كافي بحث أو حذف كافي لضرب فان  
أصله تضرب أو يزيد كافي لتضرب أو لا تضرب إلى غير ذلك صيان عن الأطول (قوله والمستند قد يكون  
له متعلقات إذا كان الخ) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك وكلامه مبني على الغالب إذ المستند  
إليه كذلك نحو الضارب ياريد جاء في معنى يضرب أي قد يكون له ذلك وقد لا يكون كما إذا كان جامدا  
نحو ياريد أخوك وإنما يكون كذلك إذا كان فعلا الخ فلا يرد أن ماذكر لا يختص بالمستند وأنه لا موقع  
لقد لأنه إذا كان فعلا الخ لا بد له من المتعلقات صبان (قوله والإسناد) أي بين المستند والمستند إليه وقوله  
والتعلق أي بين المستند والفضلات المشار إليه بقوله قد يكون له متعلقات وقوله بقصر الباء للابسة أي قد  
يكون ملابسا لقصر كافي مقام ياريد وما ضرب ياريد إلا عمرا وقد لا يكون كقلم ياريد وضرب عمرا وأما  
الشارح كافي عبد الحكيم أنه ليس مختصا بشيء مما ذكر حتى يذكروا في باب فناسب أفراد باب (قوله فني  
المطول على الأصل) قال اللفظ إما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد إما عمدة أو فضلة والعمدة  
إما مستند إليه أو مستند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المستند إليه أو المستند  
ثم لما كان من هذه الأحوال ماله مزيد شرف ويهتم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا  
خامسا وكذا من أحوال الجملة ماله مزيد شرف ويهتم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا  
والكون كل من هذه وما قبله من الأحوال لم يقل أحوال المقصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من  
الأحوال مالا يخص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوخ وتعاريف كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها



أحوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا أبحاث راجعة إلى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا نامنا  
فانحصر في ثمانية أبواب اه يحذف وبعض تصرف وقوله وتعدد طرق أي أمور يؤدي بها كالتأويل وماو إلا  
والعطف بلا بعد الاثبات وبيل بعد النفي (قوله الكلام الخ) ذكره ثانيا ليعرب عليه قوله ولانثالث لهما  
ولله خوا على الترجمة فيما يظهر وفي نسخة والكلام والاول للاستئناف (قوله وهو ما احتمل الخ) ما واقعة على  
مركب فهو جنس يدخل فيه الانشاء والركبات غير المفيدة ويخرج عنه المفردات ولا يعترض بالمعنى نعم وانظر  
لا فان كلامها ليس بقضية عند المحققين وإنما القضية مقيدة بعد ما دل عليها كلام السائل وقوله احتمل  
الصدق والكذب مخرج للركبات الغير المفيدة نحو إن قام زيد وقوله لذاته أي بالنظر لذاته مخرج للانشاء  
كالاوامر والنواهي والاستفهام والنهي فانها لا احتمل صدقا ولا كذبا لذاتها وإن احتملت شيئا منها فبإدلاله  
الالتزام وتقييد الاحتمال المذكور بالذات يدخل ما قطع بصدقه لكونه ضروريا أو بالنظر لقائله وما قطع  
بكذبه لكونه ضروريا الكذب أو بالنظر لقائله فان موجب الصدق أو الكذب في هذه إنما هو أمر  
خارجي لاحقيقة الخبر اه من مختصر السوسى بزيادة (قوله لدخول الخ) تعليل لقوله خلافا .

### الباب الأول أحوال الاسناد الخبري

(قوله أحوال الاسناد) أي الأمور العارضة له وهي أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز  
العقلي وقوله الخبري ليس بقيد بل الانشائي أيضا يجري فيه الأحوال الآتية وإنما خص الخبري لأن  
وقوعها فيه أكثر مثال التوكيد في الانشاء اضرب زيد أو تركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية  
فيه قم يازيد والمجاز العقلي قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لي صرحا فان هامان ليس هو الباني  
حقيقة صبان (قوله ضم) أي أثر ضمها ولازم ضم الأثر هو النسبة وكذلك اللازم وقوله إلى أخرى  
أي أو ما يجري مجراها والأنسب أن يراد بالكلمة الأولى وما جرى مجراها السند وبالثانية كذلك السند  
إليه . والحاصل أن الصور أربعة لأنه إما أن يكون السند إليه والسند مفردين نحو زيد قائم أو جملتين  
نحو زيد قائم يجب توكيده إذا أتى إلى المنكر أو السند إليه مفرد والسند جملة نحو زيد ضرب عمرا  
أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة إلا بالله أكثر من كنوز الجنة اه من الصبان (قوله بحيث يفيد  
الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالا إذ لم توضع لافادة  
الحكم اه صبان وقوله فلا يشكل بالصلة الخ أي من حيث وجود الضم المذكور في الثلاثة مع عدم  
الاسناد فيها لأن الصلة مع الوصول وجملة الصفة والجملة الحالية في حكم الكلمة وقوله إذا لم توضع الخ  
بل الأولى لتعيين الوصول والثانية لتحصيل الموصوف والثالثة لوصف صاحب الحال بمضمونها قال  
الفنري والمراد بالحكم المعنى اللغوي المصدرى لا الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور ثم الظاهر  
أن التعريف مبني على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو  
الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر في المحلى اه وقوله مبني الخ إذا ضم  
للكور لا يكون إلا في المحلية فيلزم ترجيح الشرطية إليها بأن تجعل خبرية هي الجزاء الخ (قوله أو منى عنها)  
أي منتف لأن الحكموم به هو الثبوت والانتفاء صبان عن يس (قوله نحو زيد الخ) أي من كل تركيب  
أقيم فيه غير المفرد ومنه المركبات التقييدية والاضافة مقام المفرد (قوله لاجراج الاسناد الانشائي) أي لعدم  
إفادته ما ذكر وإنما يفيد بطل المسند بالمسند إليه على وجه مله منه أو الاستفهام عن صدوره منه مثلا (قوله  
ما يفهم الخ) أي لا خصوص ما قابل الذات وهو الحقيقة (قوله الذات) وهو الماصدق أي فكان المناسب أن  
يقال لما صدق الأخرى . وحاصل الإبراد أنه ليس المفهوم معتبرا من جانب الموضوع بل المعتبر من جانب الماصدق  
فلا يصح أن يعتبر الثبوت للمفهوم بل الماصدق . وحاصل الجواب أن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أي مدلوله

الكلام إما خبر وهو  
ما احتمل الصدق  
والكذب لذاته كزيد  
قائم وإما إنشاء وهو  
بخلافه كاعلم واعمل ولا  
ثالث لهما بخلاف البعض  
النحاة القائل بأن  
الطاب قسم ثالث لدخوله  
في الانشاء . قال :

### [الباب الأول أحوال

الاسناد الخبري]

أقول: الاسناد ضم كلمة

أو ما يجري مجراها إلى

أخرى بحيث يفيد

الحكم بأن مفهوم

إحداها ثابت لمفهوم

الأخرى أو منى عنها

فقولنا أو ما يجري

مجراها لا يدخل نحو زيد

قام أبوه و بحيث يفيد

الحكم الخ لا يخرج

الاسناد الانشائي والمراد

بالمفهوم ما يفهم من

الكلمة فلا يرد أن

المعتبر من جانب

الموضوع الذات ومن

جانب المحمول المفهوم



لأن الذات أيضا ما يفهم  
من اللفظ . وقد بحث  
الخبر على بحث الأنشاء  
اعظم شأنه وتفرع  
الأنشاء عليه في نحو  
زيد في الدار وأزيد  
فيها وقسم أحوال  
الاستناد على أحوال  
السند إليه والسند مع  
تأخير النسبة عن  
الطرفين لأن البحث  
إنما هو عن أحوال  
اللفظ الموصوف بكونه  
مسندا إليه أو مسندا  
وهذا الوصف إنما  
ينحقق بعد تحقق  
الاستناد والتقدم على  
النسبة ذات الطرفين  
ولا بحث لهم عنها  
والخبري نسبة للخبر  
وتقدم أنه ما احتمل  
الصدق والكذب يوفي  
حد الصدق والكذب  
أقوال أربعة : الأول  
وهو أمحها أن الصدق  
مطابقة حكم الخبر  
لواقع والكذب عدم  
مطابقته له ولو كان  
الاعتقاد بخلاف ذلك  
في الحالين . الثاني وهو  
لنظام أن الصدق  
المطابقة لاعتقاد الخبر  
ولو خطأ والكذب  
عدم مطابقته للاعتقاد  
ولو صوابا وما لا اعتقاد

لأن الذات الذي هو الحقيقة حتى يرد ما ذكره الشارح من أن الاعتبار من جانب الموضوع الذات هو في  
غير القضية الطبيعية وهو ما حكم فيها على الطبيعة والحقيقة كقوله الحيوان جسد كما يستفاد من  
عبد الحكيم فإن الاعتبار من جانب الموضوع فيها المفهوم للذات والاراد إنشائي في غيرها فأيضا فهم من  
الكلمة بمع المفهوم والذات وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله لأن الذات الخ (قوله لأن الذات الخ) غاية  
لقوله فلا يرد (قوله أعظم شأنه) لأن الزايا والخواص للعبارة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه (قوله ولنفرع  
الخ) أي فهو أصل له بالنسبة إلى هذا المثال ونحوه والأصل مقدم بل هو أصل لكل تركيب إنشائي  
عند بعض المحققين كما مر بيانه (قوله مع تأخر النسبة) فيه إشارة إلى أن المراد بالاستناد النسبة فأظهر  
في محل الاضمار لهذه الإشارة صبان (قوله الموصوف الخ) أي فابحث عنه من حيث وضعه بالاستناد صبان  
(قوله وهذا الوصف) أي كونه مسندا إليه أو مسندا (قوله والتقدم الخ) استئناف بياني في جواب  
سؤال هو إذا كان كل منهما متأخرا لتأخر الوصف فلم يحكموا بالتقدم وقوله ولا بحث لهم عنها أي فلا  
تعتبر موجبة لتقديم الكلام على أحوالهما (قوله مطابقة حكم الخبر لواقع) إنما زاد لفظ حكم لأن الخبر  
حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة أه ع س اه سم والمراد بحكمه النسبة الحكيمة  
أي الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أي النسبة الخارجة الحاصلة بين الطرفين مع قطع  
النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر اه صبان وقوله حينئذ أي حين إذ جعل قسما  
من الكلام وقوله وليس المراد الخ لأن نفس الأمر هو الخارج عما يفهم من الكلام الشامل للنسبة  
الخارجية وغيرها كما أفاده هو في محل آخر فلا يناسب جعله مطابقا لفتح الباء ثم المراد مطابقة حكمه  
الذي تضمنه المعنى المراد لا خصوص المعنى الوضعي فلا يرد المباعدة التي قصد منها معنى الكثرة كجنتك  
ألف مرة وأما التي قصد منها ظاهر الكلام فهي كذب محض (قوله في الحالين) أي حال المطابقة  
التي هي الصدق وحال عدمها الذي هو الكذب (قوله للنظام) هو من المعتزلة وهو مذهب سخيخ جدا  
لما أشار إليه السكاكي من أن تصديق اليهودي إذا قال الإسلام حق ونكذبه إذا قال الإسلام باطل  
يناديان عليه بالفساد والبطلان اه صبان وإنما قدمه الشارح على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب  
الأول حيث اجتمع في انحصار الخبر في الصادق والكاذب (قوله المطابقة الخ) أي مطابقة الحكم الخبر  
للاعتقاد والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فبشمل الظن قاله السعد (قوله ولو خطأ) أي  
ولو كان الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وإذا كان صوابا بطريق الأولى لتحقق المطابقتين اه مطوّل  
وعبد الحكيم قال الصبان قال الحفيد على المطوّل اختار المحقق الرضي أن الواو في مثل هذا الموضوع اعتراضية  
وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكّر آخره متأنفة لفظا متعلقة به معنى ثم نقل أن لو في مثل  
هذا الموضع لا تكون لا تنفاء شيء لا تنفاء غيره ولا الغضي وكذا إن لا قصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى  
فيها ثبوت الحكم البينة اه وقوله ما يتوسط أثناء الكلام نحو زيد وإن كثر ماله تخيل وقوله أو يذكّر  
آخره نحو زيد تخيل ولو كثر ماله اه وقوله بالاعتراضية أي النسوبة إليها الواو (قوله عدم مطابقته) أي  
مطابقة حكم الخبر وقوله ولو صوابا أي ولو كان حكم الخبر صوابا أي مطابقا للواقع فنقول القائل السماء نحسنا  
معتقد ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب قاله السعد ثم قول الشارح ولو صوابا ماله لا يوطى وما  
قررناه به هو المنع من اصححه وإن نبادر من كلامها ما لا يوضح من رجوعه للاعتقاد مع أن الاعتقاد إنما يناسبه  
ولو خطأ كما تغير هذا أصل (قوله وما لا اعتقاد معه الخ) وذلك لأنه إذا اتسب الاعتقاد صدق عدم مطابقته  
الاعتقاد قاله السعد وقوله صدق عدم الخ لأن عدم مطابقة الاعتقاد يصدق بوجوده غير مطابق له الخبر ونفقده  
وقوله مطابقة الاعتقاد من إضافة المصدر لمفعوله (قوله الجاحظ) هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن



عيني الأضنهاني أحسنه شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام. ولقب بالجاحظ لأن عينيه كانتا جاحظتين من  
 جعلت عينه كمن خرجت مقاته أو عظمت اه صبان (قوله المطابقة) أي مطابقة نسبة الخبر المفهومة  
 منه وقوله للخارج أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين في نفس الأمر وهي المراد بالواقع فيما بعد (قوله  
 مع اعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله المطابقة قيد آخر يخرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد  
 أصلاً كخبر الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان من صور الواسطة فالصدق  
 صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها أفاده الصبان وقوله صورة واحدة أي من صور المطابقة (قوله  
 مع اعتقاد) حال من عدم وهو قيد وقوله عدمها قيد آخر يخرج بالأول عدم المطابقة لأمع اعتقاد أصلاً  
 وبالثاني عدم المطابقة مع اعتقادها وهاتان صورتان تمام الأربعة الآتية التي هي صور الواسطة والكذب  
 صورة من صور عدم المطابقة وهو عدمها مع اعتقاد عدم فكل من المطابقة وعدمها صورة ثلاث  
 والمجموع ست أربعة منها واسطة ثم إن الشارح اعتبر في تفسير الصدق مع مطابقة الواقع اعتقاد المطابقة  
 وفي تفسير الكذب مع عدمها اعتقاد عدم المطابقة تبعاً للسعد التابع للإيضاح قال السعد بعد فكل من  
 الصدق والكذب بتفسير الجاحظ أحسن منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع  
 والاعتقاد جميعاً وفي الكذب عدم مطابقتها جميعاً ثم أفاد أنه لا منافاة بين التفسيرين السابقين وبين ما قاله  
 بعد لأن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد  
 ووجه اللزوم كما نقله الصبان عن الأطول أنه إذا اعتقد الخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة يعتقد  
 الخبر فقد مطابق خبره اعتقاده وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق لم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده وبما  
 ذكرناه لك هنا من اللزوم وتوجيهه بتضح لك وجود اعتبارين على مذهب الراغب في الصورة الثانية  
 والثالثة من صور الواسطة هذا ولو اعتبر الشارح في الصدق مطابقة الاعتقاد وفي الكذب عدمها وجرى  
 على هذا الاعتبار فيما بعد لا تضح المقصود غاية الاتصاح وأراح من هذا التعب واستراح (قوله لشيء) أي  
 من مطابقة أو عدمها كما يدل عليه ما بعد (قوله وهو مثل الخ) أي في أن كلا من الصدق والكذب مجموع  
 الأمرين (قوله غير أنه اعتبر الخ) أفاده أنه إنما يوافق الجاحظ في صدق تام وكذب تام وأما غير التام فهو  
 أحد الأمرين المذكورين في تفسير الجاحظ فالصدق مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة  
 الواقع أو الاعتقاد (قوله الأربع صور) المناسب أربع الصور أو الأربع الصور لأن العدد المضاف  
 إذا عرف تدخل على جزئه الأخير عند البصريين وعلى الجزئين عند الكوفيين لأعلى الأول فقط  
 كما صنع ثم ما ذكره لا يظهر في الصورة الرابعة وهي غير المطابق ولا اعتقاد بشيء إذ قد انعدم فيها مطابقة  
 الواقع والاعتقاد فلا يتأتى فيها صدق أصلاً فلعل مراده بوصف الأربع بما ذكر وصف ما فيه إحدى  
 المطابقتين منها ثم إنه قد مر لك ما يظهر منه وجود الاعتبارين في الصورة الثانية والثالثة ووجهه في  
 الأولى أن عدم اعتقاد شيء أصلاً من مصدوق عدم مطابقة الاعتقاد كما مر قريباً فقد وجد فيها عدم  
 مطابقة الاعتقاد كما وجدت المطابقة للخارج ثم بعد كشي هذا رأيت في حاشية البناني على جمع الجوامع أن  
 كلام من الأولى والرابعة واسطة عند الراغب لا بوصفان بصدق ولا كذب وحيث قد فاذ كره الشارح مع عدم  
 ظهوره في الرابعة غير مناسب في الأولى لصدقه عليها مع خروجها فكان عليه أن يذكر أن الصدق والكذب  
 التامين في صورتين وكذا غير التامين وأن الواسطة اثنتان هذا تحقيق المقام (قوله لعدم مطابقته لاعتقاده) أي  
 أي يدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد وإذا كان الخبر قد جعل كذباً لعدم مطابقته للاعتقاد  
 مع مطابقته للواقع فأحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معاً لأنه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد  
 عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مطابقاً لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة

المطابقة للخارج مع  
 اعتقاد الخبر المطابقة  
 والكذب عدم المطابقة  
 للواقع مع اعتقاد عدمها  
 وما عسدا ذلك ليس  
 بصدق ولا كذب أي  
 واسطة بينهما وهو  
 أربع صور المطابق  
 ولا اعتقاد لشيء  
 والمطابق مع اعتقاد عدم  
 المطابقة وغير المطابق  
 مع اعتقاد المطابقة  
 وغيره ولا اعتقاد  
 القول الرابع للراغب  
 وهو مثل قول الجاحظ  
 غير أنه وصف  
 الأربع صور بالصدق  
 والكذب باعتبارين  
 فالصدق باعتبار المطابقة  
 للخارج أو للاعتقاد  
 والكذب من حيث  
 اتقاء المطابقة للخارج  
 أو للاعتقاد واستدل  
 النظام بقوله تعالى - إن  
 المنافقين لكاذبون -  
 أي في قولهم إنك لرسول  
 الله لعدم مطابقته  
 لاعتقادهم وورد استدلاله  
 بأن المراد لكاذبون  
 في الشهادة



الجاحظ بقوله تعالى  
- أفترى على الله كذبا  
أم به جنة - لأن الاخبار  
حال الجنة غير الكذب  
لأنه قسيمه وغير الصدق  
لأنهم يعتقدون عدم  
صدقه فثبتت الوسطة  
وردد بأن المعنى أم لم يفتر  
فبعد عن عدم الافتراء  
بالجنة من جهة أن  
المجنون لا افتراء له لأن  
الافتراء الكذب عن  
عهد فهذا حصر للخبر  
الكاذب بزعمهم فى  
نوعيه أى الكذب  
عن عهد ولا عن عهد  
قال :

( الحكم بالسلب أو  
الاجباب

إسنادهم وقصد ذى  
الخطاب

إفادة السامع نفس الحكم  
أو كون خبره ذا علم  
فأول فائدة والثانى  
لازمها عند ذوى  
الأذهان )

أقول : إسنادهم أى  
الخبرى بدليل ما فى

ترجمة معرف والحكم  
بالسلب أو الاجباب

تعريف والمراد الحكم  
بأن النسبة واقعة كزيد

قائم أو ليست بواقعة  
كزيد ليس بقائم ولا

مخالفة بين هذا

فليرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ماذ كولا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولأن الكذب  
مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لأنه هو الموجود فى  
الدليل اه صيان عن البعثوى وقوله من الخصم هو من عدا الجاحظ لما علمت من تأخره وكذا الرابع  
على ما ذكرنا وإلا لكانت الدفع فلعلم متأخر أيضا (قوله أى فى ادعائهم الخ) فسر الشهادة بلازمها لأنه مرجع  
الكذب دون حس الشهادة لأنها انشاء لا توصف بصدق ولا كذب وقوله موافقة القلب أى موافقة  
اعتقاد القلب وقوله للسان أى لسطوته (قوله لتضمن الخ) تحليل لمخوف أى فاصح الكذب فى الشهادة  
تضمن الخ وقوله قولهم انك الظاهر قولهم شهد أنك (قوله من صميم القلب) أى خالصه (قوله لأن الاخبار  
حال الجنة) أى المذكور فى قوله أم به جنة أى أم أخبر حال كونه به جنة وبهذا يعلم وجود شرط أم  
التصلة من كونها بين متساويين فعليه أو احمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك اه صيان  
(قوله لأنه قسيمه) أى وقسيم الشئ يجب أن يكون غيره سعد (قوله فثبتت الوسطة) أى لأنه حيث كان  
مراد الكفار بالاخبار حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة  
وجب أن يكون من الخير ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم سعد (قوله ورد الخ)  
حاصله منع أن المراد بالثانى غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثانى  
الكذب وقوله أنه قسيمه إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو التبادر فمنوع بل هو قسيم الكذب  
العمد خاصة وإن أراد أنه قسيم الكذب عن عهد فسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثانى غير  
الكذب إذ لا يلزم من كون الشئ قسما للأخص أن يكون قسما للأعم اه صيان (قوله فبعد عن عهد  
الخ) أى على طريق الكناية إذ يلزم الجنة عدم الافتراء وإلى هذا أشار الشارح بقوله من جهة الخ (قوله  
الخبر الكاذب) أى المطلق (قوله وقصد ذى الخطاب) مبتدأ خبره إفادة والجملة مستأنفة بعد تمام  
التعريف (قوله أو كون) بالنصب عطفت على نفس وخبر بكسر الباء وهذا إنظار فى محل الاضمار لأنه  
ذو الخطاب كما سيد كره الشارح أو مائة خلق تجوز الجمع كما إذا سأل واحد عن أمر بمحضر جماعة فبادر  
كل واحد منهم إلى الجواب ليفيد الحكم وأنه عالم به نقلا لصيان عن الأطول وقوله بمحضر جماعة خص  
الجماعة لأن إجابة كل واحد منهم دليل ارادتهم إفادة عليهم أيضا ولا لاستغنىوا بإجابة واحد منهم  
لكفايتها فى إفادة الحكم قررره شيخنا (قوله فأول) مبتدأ والسو غ وقوعه فى معرض التقسيم (قوله  
إسنادهم) مبتدأ خبره معرف (قوله والمراد بالحكم الخ) يظهر من هذا أن التعريف للإسناد بالمعنى  
الصدري بخلاف التعريف المتقدم (قوله بأن النسبة) أى نبوت الحصول للوضوع (قوله لمراعاة المعنى  
الخ) أى أنه روى هنا معنى الخبر فعرف الإسناد بما جعل متعلقا بالمعنى وهو الحكم كورور وعى  
هناك لفظة معرف بما جعل متعلقا باللفظ وهو أثر ضم الخ ولك أن تقول لأن التعريف له هنا بالمعنى  
الصدري وهناك بالحاصل بالمصدر وهو أجود كالأخفى تأمل (قوله يكون معقولا وملفوظا) أى مراعى  
فيه المعقول أو الملفوظ (قوله الذى هو بصدق الخ) أفاد فى القاموس أن الصدق هنا يطلق على قبالة الشئ  
والقريب منه والمراد به الاعتبار والتصدي أى الذى هو ملابس باعتبار الاخبار والتصدي له أى  
معتبر للاخبار ومتصلا له (قوله الاخبار والاعلام) الاخبار فى اللغة الاعلام بضمون الجملة الخبرية وفى  
العرف الاتيان بها مرادا بها معناها سواء حصل به العلم أولا اه حفيد على الطول وعطف الاعلام على  
الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد به معناه اللغوى لأنه المناسب لمقام حصر قصد الخبر الإفادة فى قصد  
إفادة الحكم وقصد إفادة العلم به اه صيان بخلاف وقوله بضمون الجملة أى متعلق مضمونها وقوله لأنه للناس

الخ

التعريف وما تقدم لمراعاة المعنى هنا واللفظ هناك لأن الخبر يكون معقولا وملفوظا

فالتعريف بالاعتبارين وقوله : وقصد إلى آخر البيت الثانى المراد بذى الخطاب الخبر أى الذى هو بصدق الاخبار والاعلام



في كل خبر إذا قد يكون مقصود الخبر إظهار الضعف نحو - رب إني وهن العظم مني - أو التحزن والتحسر نحو - رب إني وضعفها  
أشئ - إذ المولى سبحانه عالم بالفائدة ولازمها في الخبر من أي قصد الخبر بخبره أحد أمرين (٣٧) إما الحكم أي النسبة بين

الطرفين المحكوم بها  
كقولك ربي قائم لمن  
لم يعلم قيامه أو كونه  
علما به كقولك ذلك  
للعالم به فاصدا لإعلامه  
بأنك عالم بذلك ويسمى  
الأول فائدة الخبر لأن  
من شأنه أن يستفاد  
من الخبر وإن استفيد  
من غيره والثاني  
لازمها لأنه كذا أفاد  
الحكم أفاد أنه عالم به  
وليس كذا أفاد أنه عالم  
بالحكم أفاد نفس  
الحكم لجواز أن يكون  
الحكم معلوما قبل  
الاخبار كأن تقدم قال :  
(وربما أجرى مجرى  
الجاهل  
مخاطب إن كان غير  
عامل  
كقولنا لعالم ذي غفلة  
الذكر مفتاح لباب  
الحضرة)  
أقول: قد ينزل المخاطب  
العالم بفائدة الخبر  
ولازمها أو بأحدهما  
منزلة الجاهل كقولك  
لنارك الصلاة وهو  
يعتقد وجوبها الصلاة  
واجبة لعدم جريه  
في موجب العلم لأن

الحكم إنما يكون النسبة عند انكساب التحريد في المعنى اللغوي بأن يراد الأعم من غير قيد وإلا كان  
قاصرا على الإعلام بالحكم كاعتدلت من تقديرنا المضاف في المعنى اللغوي قبل مضمون (قوله لا كل خبر)  
أي آت بالجملة الخبرية مطلقا (قوله إظهار الضعف) أي لازم الإظهار وهو التوكيد إذ يلزم من إظهار  
الضعف لمدير حال الشخص شكوى حاله إليه وإلا فالضعف عند الخصم العالم ظاهر لا يحتاج لإظهار تأمل  
(قوله نحو رب إني وضعفها أشئ) فقصدتها التحزن بعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع  
مافي بطنها ذكرها فيحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته إذ لا يصلح لذلك إلا الله كور ولا  
بحال للآيات في ذلك اه جرى اه صبان (قوله أي قصد الخبر الخ) بيان لجملة كلام الضعف من قوله وقصد  
ذي الخطاب إلى آخر اليتين بعده بعد أن بين المراد من بعض المفردات (قوله بخبره) المراد به اخباره  
لا الجملة إذ الفائدة المذكورة إنما تقصد بالفعل وتكون غرضاته لا بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس  
الحكم أو لازمه فلور يده الجملة لم يصح قوله إفادة الخ صبان عن الأطول (قوله أما الحكم) أي إفادته  
أي إفادة التصديق به (قوله أي النسبة الخ) فالمصدر بمعنى المفعول بخلافه في تعريف الاستناد كقوله (قوله  
أو كونه علما) أي إفادته وإما خص هذا مع أن لوازم الحكم كثيرة كإفادة أن المخاطب حق لكثرة  
قصده دون غيره أفاده الصبان (قوله ويسمى الأول) أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته (قوله وإن  
استفيد من غيره) كالأشارة (قوله لأنه) أي الخبر أو الحال والشأن كذا الخ أشار به إلى أن اللزوم ليس  
باعتبار ذات العلم وذات الحكم لأنه لا يلزم بينهما إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقد التكلم بل باعتبار الفائدة  
بمعنى أن إفادة الأول ملزمة لإفادة الثاني اه صبان وقوله ولا يعتقد أي فلا يتحقق علمه فلم يلزم من حكمه  
علمه (قوله وليس كذا أفاد الخ) واللازم أعم لا مساواه صبان والأعم هو الذي لا يلزم من وجوده وجود ملزومه  
(قوله وربما أجرى الخ) قال ع ق نعم إن هذا المذكور وهو أن الكلام مخاطب به الجاهل بالحكم لإفادة  
فائدة الخبر والعالم به الجاهل بلانزمها لإفادة لازمها وفيما إذا أجرى الكلام على الأصل وقد ينزل العالم بهما  
منزلة الجاهل في مخاطب بالكلام كما مخاطب به الجاهل وإليه أشار بقوله وربما أجرى الخ (قوله مجرى) بضم الهم  
لأن فعله ربا عي وقوله إن كان قيد في أجرى كما أشار له ع ق وهو واضح (قوله ذي غفلة) ينبغي أن يقرأ بالثاء  
وكذا الحضرة لئلا يلزم عيب الألفاء وهو اختلاف الروي بحروف متقاربة بالخارج (قوله منزلة الجاهل) أي  
بهما معا الذي يقصد إفادتهما أو بأحدهما فالصور ثلاثة (قوله كقولك الخ) هذا كمثل المصنف مثال لتزويل  
العالم بالفائدة ومثال تنزيل العالم باللازم منزلة الجاهل به وهو قليل الوقوع أن تقول لمن يؤذيك القدر بنو محمد  
رسولنا تنزيلا منزلة من لا يعلم علمك بضمون الجنتين حيث يؤذيك إذانية من يعتقد أنك جاهل بالرؤية  
والرسالة اه ع ق ومثال تنزيل العالم بهما معا منزلة الجاهل بهما معا قولك لمن أخذ في مقدمات الزنا حضرتك  
الزنا محرم تنزيلا منزلة من تجهل حرمة الزنا حيث تجاري عليه ويجهل علمك بالحرمة حيث لم يبال بإطلاعك  
عليه تأمل (قوله لعدم الخ) غاية لينزل والمراد بالجرى على موجب التلبس به والموجب بفتح الجيم القضي  
بفتح الصاد (قوله لأن من لم يعمل الخ) تحليل لترتب التنزيل المذكور على ما ذكر من العلة (قوله سواء) أي  
كالمتوابين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد اتقى عنهما اه سم اه صبان (قوله  
للمذكور) أي الذي يذكره الذاكر وهو الله تعالى (قوله السالك) أي للطريقة الموصلة إلى الله أي  
المتمسك بالأوامر والنواهي (قوله فانيا) خبر ثان ليكون عدم تعلق الطرف (قوله عن الأكوان) أي

من لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء وكقولنا للعالم الفاني عن ذكر الله تعالى مع علمه بأنه وسيلة إلى حضرة المذكور  
الذكر مفتاح لباب الحضرة أي الإلهية والمراد بالحضرة ويعبر عنها بحضرة القدس وهي الحالة التي إذا وصل إليها السالك  
سمى عارفا وواصل أن يكون في حالة لا يرى فيها إلا المولى سبحانه وتعالى فانيا عن الأكوان متوجها بقلبه إلى الرحمن



متفقاً ما يقبه المولى سبحانه وتعالى في قلبه من لطائف العرفان ولا شك أن الوسيلة إلى هذه الحالة ذكر المولى سبحانه وتعالى  
قال المصنف في شرحه والفروض من المثال المذكور في البيت ترغيب طالب العلم في الدخول في حضرة المنقطعين إلى الله تعالى  
الذين مددوا بعبادة ربهم (٣٨) وهم في الدنيا مشغولون بما يرد على قلوبهم من المعارف وما يتجلى لهم من صفات

الجلال والجمال وفي الآخرة أسعد وأفضل وتحذير من الغفلة التي قطعت ظهور كثير من طلبة العلم وطمست بصائرهم حتى توهموا أن العلم مقصود بالذات وما هو مطلوب إلا للعمل إذ لا يصح إلا به فليحذر طالب العلم من الغفلة وليأخذ نصيبه من الأوراد من بدايته إلى نهايته بقدر ما لا يشغله عن العلم فإن الله سبحانه وتعالى جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً فمن زعم أن الأوراد وإن قلت تشغله فذلك من تسويل الشيطان ومن علامات الطرد والخذلان اهـ

قال :  
( فيبني اقتصار ذي الإخبار على المقيد خشيبة الإكثار فيجبر الخالي بلا تويد مالم يكن في الحكم ذا ترديد

لوجودات (قوله متلفعاً الخ) التلطف الانتقام والالتقاء الطرح والمراد هنا لازمهما أي الحفظ والانبثاق أي جعل الشيء ثابتاً مستقراً (قوله من لطائف العرفان) أي اللطائف الناشئة عن شدة العرفان (قوله وفي الآخرة) أي وهم في الآخرة فهو عطف على في الدنيا (قوله وتحذيره) برفع عطف على ترغيب (قوله قطعت) فيه مجاز على عبارة فإن التقطع الذي هو فصل المين نقل إلى الكسر بجامع مطلق الفصل في كل ثم إلى لازمه وهو الضرر ثم ضرر الظاهر كناية عن ضرر الشخص (قوله وطمست بصائرهم) أطلق الطمس وهو السد وأراد لازمه وهو المنع أي منعها عن الإدراك (قوله وهو مطلوب الخ) جملة حالية (قوله خفية) أي تخلف كل منهما الآخر اهـ جلازين (قوله تسويل) أي ترغيب (قوله والخذلان) هذا النصرة وهو الهزيمة والمراد هنا لازمه من ظلمة الوجه تأمل (قوله اقتصار الخ) أي فلا يزيد ولا ينقص (قوله على المقيد) وهو يتنوع بحسب حال المخاطب وقد أشار إلى تفصيله بقوله فيجبر الخ (قوله خشيبة الإكثار) علة لاقتصار لا ينبغي لاختلاف الفاعل أفاده الصبان عن مس أي حضرا من الإكثار لغير حاجة لأن ذلك من اللغو انتهى عنه في شرحه (قوله ترديد) أي تردد فقد أراد لازمه (قوله حسن) أي فإن كان ذا تردد فالتأكيده حسن فالفاء واقعة في جواب شرط مقدر وحسن خبر مخذوف والجملة جواب الشرط (قوله حتم) خبر مخذوف أي التأكيده حتم أي محتوم والجملة خبر منكر (قوله فزاد) بالافراد وضميره للقائل وهم الرسل وفي نسخة عرق فزادوا ومخذوف الواو لفظا اكتفاء عنها بالضمعة على حذف قوله : ولو أن الأطباء كانوا حولى مخذوف الواو لفظا لما ذكر (قوله بعد) بالبناء فعبر عن عدم الافتراء بالبناء على الغم لحذف المضاف إليه ونية معناه أي بعد اقتضاء انكار المنكرين لتلك الزيادة وقوله ما اقتضاء مفعول زاد والمنكرون فاعل اقتضى على حذف مضاف هو إنكار والمعنى فزاد القائل بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة ما اقتضاء إنكارهم (قوله لافظ) متعلق بالنسب والثلاثة مفعول به مقدم والمعنى النسب الثلاثة المقدمة أي على ترتيبها وهي حاو الكلام عن التوكيد وتأكيده استحساناً وتأكيده وجوباً للفظ الابتداء الخ أي على الترتيب المذكور ويكون الثلاثة ما ذكر هو ما يتبادر من السعد في الشرحين وصرح به الصبان والذي في المصنف أنها خطاب الخالي وخطاب المتردد وخطاب المنكر والظاهر أن الصدر بمعنى المفعول فيكون عين ما أفاده في الأطول من أنها الكلام الملقى إلى الخالي والكلام الملقى إلى المتردد والكلام الملقى إلى المنكر (قوله على قدر الحاجة) أي على مقدار حاجة المخبر في إفادة الحكم أو لازمه أو حاجة المخاطب في استفادتهما صبان عن الأطول (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم أنكالا على المقابلة صبان عن مس والتوكيد وإن كان وضعه للحكم يستعمل لازمه نقله أيضاً عن الأطول (قوله أي غير) تفسير لقوله خالي الدهن وقوله عالم بوقوع النسبة أو لا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها وقوله ولا متردداً في أنها الخ أشار به إلى أن ضمير فيه يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها في كلامه استخدام اهـ صبان وقوله في كلامه استخدام أي فلا يرد الاعتراض بالنسبة بين حاو الدهن من الحكم وخفوه من التردد فيه إذ لا يلزم من

حسن ومنكر الإخبار حتم له بحسب الانكار كقوله إنا إليكم مرسلون فزاد بعد ما اقتضاء المنكرون للفظ الابتداء ثم الطلب تمت الانكار الثلاثة أنصب أقول : الفاء تفرعية أي إن كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب فيبني له أن يقتصر في التركيب على قدر الحاجة فإن كان المخاطب خالي الدهن معبراً بالحكم فلا يرد الاعتراض بالنسبة أو لا وقوعها ولا متردداً في أنها رانعة أو غير واقعة

خلق



خلق الله من العلم بوقوع النسبة أولا ووقوعها خلوة من التردد في الوقوع وعدمه إذ قد يكون الخالي من العلم المذكور مترددا ولعبد الحكيم هنا تقرير غير هذا فراجع (قوله يلقى له الخبر الخ) للاستغناء عن التوكيد بسبب أن الحكم بحمد الله خاليا فيمكن منه (قوله وإن كان مترددا في الخبر) أي في حكمه بأن حضر في ذهنه الموضوع والمحمول وتردد في الحكم بينهما هل هو وقوع النسبة أولا ووقوعها أفاده السعد فالحكم الذي فيه التردد هو الوقوع واللاوقوع وقوله طالبا له أي الحكم الذي هو الايقاع والاتزام بين المحدثين شبه استخدام قال الصبان جعل الحفيد الظن الذي في عرضة الزوال كالتردد ثم قال والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله حسن الاتيان الخ) ليزيل ذلك التوكيد تردده ويمكن الحكم لكن المذكور في دلائل الامحاز أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان المخاطب ظن في خلاف حكمك قاله السعد أي فإن كان له شك لم يحسن التوكيد ولا يؤتى به فهذا خلاف ما ذكره القوم فهما قولان كما صرح به ع ق (قوله نحو يزيد قائم) إنما لم يعمل هنا في التوكيد على اسمية الجملة وأدخل اللام لأفادته لما استدل به عن الصبان عن السيد الصفوي من أن الاسمية ليست للتوكيد مطلقا بل إذا اعتبرت مؤكدة وهنا لم اعتبر فأتى باللام (قوله بحسب الانكار) قال في الأطول أي بقدر الانكار أي زائدا على قدر ما للسائل بالغا ما بلغ على حد الانكار فله فائدتان أحدهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر تأكيد التردد والثانية أنه يتفاوت بحسب المقامات اه صبان (قوله قوة وضعا) أي لاعددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاثة مثلا لقوتيهما ولثلاث أربع لقوة الثلاث كما في الآية الآتية فإن التأكيدات أربع والانكارات ثلاثة لقوتها قاله بعضهم وقوله قد يطلب الخ يقتضي أن الأصل أن يطلب للانكار الواحد تأكيد واحد وهو ما أفاده الحفيد والفري وفيما نقلناه عن الأطول خلافه اه صبان (قوله فكما زاد الانكار) أي قوة (قوله عن رسل عيسى) هو بولس بفتح الباء التوحدة وسكون الواو وفتح اللام وبالجمجمة ويعني وشعون وهو الثالث الذي عززها بعد تكذيبها اه صبان عن الأطول (قوله إذا كذبوا) ظرف لقول مقتدر مفعول حكاية والأصل حكاية عن رسل عيسى قولهم إذا الخ لا نقول ولا الحكاية إذ قول الله والحكاية لبساقفت التكذيب قال في الأطول والمراد كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بوفلان والقاتل واحد منهم إذا كذب في المرة الأولى اثنان بدليل قوله تعالى - إذا أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون - اه صبان (قوله اسمية الجملة) أي كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما وهم فاته لا يشترط في التأكيد كونها معدولة اه عبد الحكم (قوله المشار إليه الخ) المناسب أن يقول الذي هو ربنا يعلم إذ هو لا يتأثر به إلى قسم بل يسمى قسما لجر يانه مجراه في التوكيد به أفاده الصبان عن سم (قوله ما أتم إلا بشر مثنا) نفوا رسالتهم بأثبات البشرية لهم لا اعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا واستشكل ذلك بأن البشرية إنما تنافي بزعمهم الرسالة من عند الله لا من عند عيسى والرسول كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لا من عند الله ودهى قولهم إنا إليكم مرسلون إنا إليكم مرسلون من عند عيسى كما يؤيده ما في الحفيد على المطول عن القرطبي أنهما قالوا نحن رسول الله عيسى وأجيب بأن الخطاب في قوله ما أتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون في الرسالة عنهم تغليبها عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنبي رسالته من الله ونظيره في الاشتغال عن التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه إلى أهل بلد فيقولون فردهم إن حكمكم لا يجري علينا إذ قينا من هو أعلى بداركم وقيل إن رسل عيسى أو هموا الكفار أنهم رسل من الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله في وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما في الكشاف حيث قال فدعاها أي رسول

يلقى له الخبر غير مؤكد  
فيقول له زيد قائم مثلا  
ولا يزيد على ذلك مثلا  
يكون مكثرا عليه بلا  
فائدة وإن كان مترددا  
في الخبر طالبا له حسن  
الاتيان بمؤكد واحد  
نحو زيد قائم وإن  
كان منكرا وجب  
توكيده بحسب الانكار  
أي بقدر قوة وضعفا  
فكما زاد الانكار  
زاد في التوكيد كقوله  
تعالى حكاية عن رسل  
عيسى إذا كذبوا في  
المرة الأولى - إنا إليكم  
مرسلون - فأكد  
بأن واسمية الجملة وفي  
المرة الثانية ربنا يعلم  
- إنا إليكم مرسلون -  
فأكّد بالقسم المشار  
إليه ربنا يعلم وإن  
واللام واسمية الجملة  
للبالغة المخاطبين في  
الانكار حيث قالوا  
- ما أتم إلا بشر مثلك  
وما أنزل الرحمن من  
شيء إن أتم إلا  
تكذبون -



ويسمى الضرب  
الأول ابتدائيا والثاني  
طلبيا والثالث إنكاريا  
وهذا معنى قوله: للفظ  
الابتداء ثم الطلب  
اليتم ويسمى إخراج  
الكلام على هذه  
الوجوه أي الخلو عن  
التوكيد في الأول  
والتقوية بمؤكد  
استحسانا في الثاني  
ووجوب التوكيد  
بحسب الإنكار في  
الثالث إخراجا على  
مقتضى الظاهر وهو  
أخص مطلقا من  
مقتضى الحال. قال:  
(واستحسن التوكيد  
إن لوحت له  
بغير كائل في المنزلة  
والحقوا أمارة الإنكار  
به  
كعبه لكنت لم  
تشبهه)  
أقول: تقدم أن إخراج  
الكلام على الوجوه  
المنقطة إخراجا على  
مقتضى الظاهر وقد  
يخرج الكلام على  
خلافه فيؤتى بمؤكد  
استحسانا لحالي الدهن  
إذا قدم إليه ما يلوح  
بالخبر فيستشرف له  
استشراف المتردد  
الظاهر

عيسى الملك أي ملك أنطاكية فقالا من أرسلكما فلا الله الذي خلق كل شيء. فجواب الكفار على  
ما فهموه (قوله ويسمى الضرب الخ) تقدمت لك الثلاثة في حل المصنف (قوله ابتدائيا) لكونه غير  
مسوق بطلب أو إنكاره صيان ومنه يعزوه النسبة في الأخيرين (قوله على هذه الوجوه) يتبادر من  
عبارة كالسعد أن الوجوه هي الأضرب الثلاثة وحيث فقوله في الأول أي إلقاء الأول كما للصيان عن  
اليتم في. لا الضرب الأول لئلا يلزم طرفية الشيء في نفسه وكذا يقال في الثاني والثالث وأولية إلقاء  
الكلام خفي عن التوكيد بحسب الترتيب الطبيعي وكذا ثانوية التوكيد للمتردد ولك أن تجعل الشارح  
كالسعد جارا على ما مر من الأطول في بيان ضرب ويكون المراد بالوجوه المفهومة من الباقي لكنه  
خلاف التبادر (قوله إخراجا على مقتضى الظاهر) قال الشريف الصفوي في شرح الفوائد تحقيق المقام أن  
الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كالمسوق وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتزويل شيء منزلة غيره  
والأول يسمى ظاهرا الحال والتطبيق عليه إخراج الكلام على مقتضى ظاهر الحال اه صيان وقوله كالمسوق  
أي من الأمور الثلاثة التي هي خلو الدهن والمتردد والإنكار وقوله بتزويل الخ كبتزويل غير السائل منزلة  
السائل عند ذكر ما يلوح له بالخبر كما سيذكره المصنف (قوله وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال) أي  
خصوصا مطلقا لأن معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كافي  
صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى  
الظاهر قاله السعد وقوله كافي صور الخ هي المذكورة في قول المصنف واستحسن التوكيد الخ (قوله  
واستحسن الخ) هو راجع للضرب الثاني أعني الطلبي وقوله وألحقوا الخ راجع للثالث أعني الإنكار  
وقوله كعبه راجع للأول أعني الابتدائي أفاده الصيان (قوله كائل) متعلق بمحذوف خبر فعل ناقص  
محذوف معطوف على ما قبله أي يصير عند التلويح له بالخبر وإن لم يتردد ولم يطلب كائل متردد  
طالب لذلك الخبر الملوح له به في المنزلة أفاده مع (قوله وقد يخرج) المناسب لتعير الشارح قبل  
بالإخراج دون التخرج أن يقرأ بخروج يضم الياء وسكون الحاء وفتح الراء مخففة أفاده الصيان (قوله  
فيؤتى بمؤكد استحسانا) لا يخفى أن الاتيان بالمؤكد ليس متأخرا عن الإخراج فاما أن يجعل الإخراج  
محازا عن إرادته أو يجعل الفاء لتفصيل أفاده عبد الحكيم وقوله لتفصيل أي تفصيل الإخراج (قوله  
استحسانا) لتزويل خالي الدهن منزلة السائل حيث قدم إليه ما يلوح الخ وتقدم أن السائل يؤكده استحسانا  
هذا ومأقوله المصنف والشارح من الاستحسان هو ما ذكره معق وبعض الشراح والصيان وقال الفري  
بذكر التأكيد وجوبا للدلالة على التزويل المذكور وإن لم يجب في السائل ابتداء فيكون جعله كالسائل  
في مطلق طالب التأكيد ولعلهما طريقان (قوله إن قدم إليه) قال في المفتاح هذا الاشتراط بالنظر  
إلى ما هو الشافع في الاستعمال ولا يمنع أن يقع ذلك بسبب غير التلويح اه كالأهتام بشأن الخبر لكونه  
منبعدا والتنبية على غفلة السامع عند الحكيم وقوله ما يلوح أي يشير (قوله فيستشرف) أي غير  
السائل وقوله له أي للخبر يعني ينظر إليه يقال استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه  
فوق الحاجب كالمتنظر من الشمس قاله السعد وقوله أي للخبر فاللام زائدة كافي ردف لكم لأن الفعل  
إذا كان استعماله بدون حرف الجر كثيرا فهو متعده وماورد به حرف الجر فيه زائد وإعماله يجعل ضميره  
للملوح مع عدم احتياجه إلى زيادة اللام لأن الفاء تفيد ما تفيد اللام فيلزم الاستدراك قاله عبد الحكيم  
أي لأن اللام لام الأجل تفيد ترتيب الاستشراف على الملوح أي تلويحه وهذا مستفاد من إلقاء  
بما ذكره آخر من قوله وإنما الخ ظهوره تفريع زيادة اللام على عود الضمير إلى الخبر من تأمل وقول  
السعد يعني ينظر الخ قال الصيان عبر بعبارة إشارة إلى أن معنى الاستشراف ليس هو النظر فقط بل هو



نحوه - والمخاطب في الدين ظاهرا - أي لا تدعى بالروح في شأن قومك فهذا الكلام (٩١) يتلوه بالخبر ويشعر بأنه قد حش

عليهم العذاب لأن  
النهي مستوف للنفس  
عادة إلى طلب السب  
فصار المقام مقام أن  
يتردد الخطاب في أنهم  
هل صاروا محكوما  
عليهم بالأغراق أم لا  
فقبل أنهم مغرقون  
بالتأكيد وهذا معنى  
قوله واستحسن البيت  
والضمير في له للمخاطب  
وقوله كائن أي  
كطالب في منزلة أي  
منزلة له منزلة الطالب  
للخبر ويجعل المقر  
كالمسكر إذا ظهر  
عليه شيء من أمارات  
الانكار فيؤكد له  
الكلام تأكيد المنكر  
نحو:

جاء شقيق عارضه  
إن بني عمك فيهم رماح  
شقيق لا ينكر أن  
في بني عمه رماح لكن  
بحينه وأضغ الرمح على  
العرض من غير التفات  
ونهيؤ أماره أنه يعتقد  
أن لأرمح فيهم بل كلهم  
عزل أي لاسلاح معهم  
فنزول منزلة المنكر  
وأضغ له الخطاب  
وهذا معنى قوله:  
والحق أماره الانكار

مجموع رفع الرأس والنظر وسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد  
بالنظر ما لا يراه العرفي وهو التأمل وقوله كالمستظل من الشمس أي من شاعها اه (قوله نحو ولا  
تخاطب الخ) اكتفى في تعيين الموضع بقوله ولا تخاطب الخ ولم يذكر واضح الفلك مع أنه الذي يدور  
عليه الانتقال إلى الاغراق إشارة إلى أن قوله ولا تخاطب الخ يمكن في التخييل منزلة السائل لأنه يمكن  
الإشارة إلى جنس الخبر ولا يجب الإشارة إلى خصوص الخبر اه أطول اه صيان وقوله مع أنه الخ أي  
فيكون في النهي معه الإشارة إلى خصوص الخبر فتصل أنه إن نظر إلى ولا تخاطب الخ مع واضح  
الفلك كان هناك إشارة وتلويح إلى خصوص الخبر وإن نظر إليه فقط كان هناك إشارة إلى جنس  
الخبر والمراد بالتلويح ما قابل التصريح فاندفع ما يرد على النفي الأول من أن في قوله واضح الفلك دلالة  
ظاهرة على اغراقهم لا تلويح محالة فالمقام مقام علم اغراقهم لا التردد به أفاده الصبان أيضا (قوله بالخبر)  
أي يحذف بناء على صريح الشارح كما عرفت (قوله لأن النهي الخ) المناسب تأخير هذا التعليل عن  
قوله صار الخ لأنه لا يصلح إزاله لأن الضرورة الآنية إنما حصلت من كون النهي بهذه الصفة كما يظهر  
لمن تأمل وأنصف (قوله إلى طلب السب) أي سب النهي ولو أبدل آل بالضمير لكان أوضح (قوله  
مقام أن يتردد) أي وليس هناك تردد بالفعل وإلا لكان إخراجا على مقتضى الظاهر قاله الصبان عن  
سم (قوله بالأغراق) المناسب لما سبق أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مرادا  
بل المراد نزع الذي هو العذاب اه صيان (قوله ويجعل الخ) عطف على قوله فيؤتى عطف حجة (قوله  
المقر) أراد به غير المنكر الشامل لخالي الذهن والسائل والعالم جميعا ولو عبر به كالأصل لكان أولى  
(قوله إذا ظهر الخ) وكذا إذا كان الكلام بعيدا عن القبول فالتقييد بقييد بما هو أكثر صان  
عن الأطول (قوله من أمارات الانكار) المراد بأمارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت  
لك الأمارات عليه كونه منكرا في زعم المتكلم لا الأمارات الموجبة لظن الانكار وإلا كان تأكيد  
الكلام ظاهريا لا تخريزيا اه صيان عن اليعقوبي وقوله كونه منكرا معمول ليناسب وقوله في زعم  
المتكلم متعلق بفناسب (قوله نحو جاء شقيق) هو لحمل بن لفظة بفتح الحاء وسكون الجيم عم السبي  
حتى الله عليه وسلم كذا في عبد الحكيم قال الصبان وهذا يرجب أن يكون لفظة اسم أمه أولقا  
لمبد الطلب (قوله على العرض) أي عرض الرمح أي جاعلا عرضه جهة الأعداء لأعلى طوله جاعلا  
سنانه جهتهم بل جاء واضعاه على غديه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهما الرمح اه  
صيان (قوله لكن بحينه) أي للحرب (قوله أماره أنه يعتقد الخ) لأنه على عادة من ليس منهيئا  
للحرب (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لاسلاح معه كأحر وحمر اه صيان فتقول الشارح لاسلاح  
معهم بيان له (قوله وأأكد له الخطاب) هو خطاب التفات من الغيبة لأن الاسم الظاهر من قبيلها  
ومنه شقيق (قوله كالمقر) أراد به غير المنكر هنا أيضا إلا أنه ينبغي جعل هذا المعنى المراد قاصرا على  
الحالي والسائل فان نزل منزلة الحالي فلان تأكيد والسائل أكد استحسانا ولا معنى لتخريف المنكر منزلة  
العالم في لقاء الخبر إليه لأنه يقتضي عدم الخطاب أفاده الصبان عن سم ويس (قوله تأملها) أي تأمل  
فيها لأن التأمل النظر في الأمر صيان عن الأطول (قوله دلائل) الأولى من الدلائل بمن التبعيضية كما  
عبر السعد ليفيد ما هو الواقع من أنه يمكن بعضها ولو واحدا كما أفاده الصبان (قوله وشواهد) عطف  
مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشغل القرائن ونحوها لا ما لا يشملها فهو كالتفسير للدلائل كذا في  
يس اه صيان (قوله ارتفع عن إنكاره) بأن ينتقل إلى مرتبة التردد أو خالي الذهن اه أطول اه

أي بالانكار أي الحقرا عدم الانكار المصاحب لأماره الانكار بالانكار وقوله كمكه أي جعل المنكر كالمقر إذا كان معه  
دلائل وشواهد لو تأملها ارتفع عن إنكاره فلا يؤكد له  
(٩١ - مخوف)



وهو البرد بقوله: النكته لم تشبه كقولك لشكر الاسلام الاسلام حتى - بلاماً كيد لأن مع النكر دلائل دالة على حقيقة الاسلام  
والتشبيه لا أصل بقوله تعالى - لا ريب فيه - فليس من هذا القبيل بل تنظير للسألة بتزويل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود  
ما يزيله فإنه يزيل وريب الرتابين (٤٢) منزلة عدمه تعويلاً على ما يزيله حتى صرح نبي الرب على سبيل الاستغراق

كما يزيل الانكار منزلة  
عدمه لذلك حتى صرح  
بأنه التأكيد قال:  
(بقسم عدان لام الابتداء  
وتوفي التوكيد واسم  
أكدا  
والنفي كالاتباع في ذا  
الباب  
يجري على الثلاثة  
الألقاب

بأن وكان لام أو بامعيني  
كما جليس الفاسقين  
بالأمين)

أقول : بين بعض  
ما يؤكده الخبر بالقسم  
نحو والله زيد قائم وقد  
نحو قد قام زيد وإن  
نحو إن زيد قائم ولازم  
الابتداء نحو زيد قائم  
وتوفي التوكيد نحو  
ليقوم زيد بتشديد  
التون وتخفيفها والاسم  
أي اسمية الجملة نحو  
زيد عالم فقوله بقسم  
متعلق بأكدا آخر  
البيت وألفه للاطلاق أو  
مبدلة من تون التوكيد  
الخفيفة أي أكدا  
بقسم وقد إلى آخر  
المطوفات بحرف

(قوله وهو المراد الخ) أي كون النكر معه من الدلائل ما الخ فيكون قول المصنف النكته راجعاً لقوله  
كعكسه فقط وفي كلامه الحذف من السابق لدلالة اللاحق (قوله بلاماً كيد) برد عليه أن اسمية الجملة  
تفيد التأكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكيدات أنها مما يصلح أن يقصد بها  
التأكيد عند مناسبة المقام فليست للتأكيد مطلقاً بل إذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصغرى  
في شرح التوائد صيان (قوله بل تنظير) أي على الأحسن كقوله السعد وإن كان يمكن جعله من هذا  
القبيل كما وجهه السعد أولاً وقوله للسئلة أي مسألة جعل النكر كغير النكر وقوله بتزويل البناء  
للسببية أي إن التنظير حصل بسبب تزويل وجود الشيء منزلة عدمه في كل بناء على وجود ما يزيله  
قال السيد في حواشي المطول ويؤيده قول المصنف يعني الخطيب وهكذا اعتبارات النفي لاشعاره  
بأن ما تقدم اعتبارات الأثبات وأمثله فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثلاً لكان من أمثلة النفي  
فكان الأنسب تأخيره عن قوله وهكذا اعتبارات النفي اهـ (قوله تعويلاً) أي اعتماداً (قوله لذلك)  
أي التعويل والاعتماد على ما يزيل إنكارهم لو تأملوه (قوله بقسم الخ) هذه المؤكيدات تتداخل بوجود  
بعضها مع بعض كوجود تون التوكيد أو قد مع القسم أو اسمية الجملة مع اللام والقسم ع ق (قوله  
والنفي) عطف على مقتر أي هذا الذي ذكرته وهو ما يتعلق من هذا الباب بالأثبات. ثم أقول اعلم  
أن ما تقدم عام في النفي والأثبات وتنصيص الأصل على النفي بقوله وهكذا اعتبارات النفي إنما هو  
لرفع ما أوجته الأمثلة السابقة له من الاختصاص بالأثبات كما في المطول ومصنفنا لم يسبق له ما يورم  
الاختصاص بالأثبات إذ لم يثل إلا للتوكيد حال الانكار عند الجري على مقتضى الظاهر والمثال  
الواحد لا يقتضي ما ذكر فكان عليه ترك هذا البيت للاستغناء عنه بالتعميم السابق هذا ما ظهر لي  
(قوله في ذا الباب) أي باب أحوال الاسناد الخبري (قوله على الثلاثة الألقاب) أي الوجود الثلاثة  
السابقة (قوله بأن) متعلق بمحذوف معلوم من السياق أي يؤكد النفي بأن (قوله اسمية الجملة) لدلائلها  
على السوام والثبوت ع ق (قوله في وجوه الخ) بيان لوجه التشبه فقوله المصنف يجري الخ مفرع على  
التشبيه والمراد كافي شرح المصنف الجري بأن على أحكامها وهي التجريد عن المؤكيدات في الابتدائي إلى  
آخر ما ذكره الشارح فهي عين الوجوه فليس المراد بالوجود هنا الأضرب الثلاثة السابقة أصلاً كما  
ستحقيقه (قوله من التجريد الخ) مثل ما هنا في السعد وهو لا يظهر إلا على ما مر عن المصنف والأطول  
في بيان الضروب الثلاثة لا على ما يقدر من السعد والشارح فيهما إذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه  
فينبغي أن يكون السعد والشارح أراداً هنا بالابتدائي وما بعده ما مر عن المصنف والأطول فيكون  
على المتبادر منهما فيما سبق بين الموضوعين شبه استخدام (قوله ومن هذه تعلم الخ) فمن علم أن الخالي  
يلقى له النفي مجرداً عن التوكيد يعلم أن المنزل منزلة كذلك وهكذا فيما بعده فتقول ليست اليهودية  
حقاً لليهودي المنكر انتفاء حقيتها ومعها من الدلائل على هذا الانتفاء ما لو تأملته ارتدع ونقول  
لخالي الذهن الذي يريد فلاناً يصنع له حاجة لاستغنائه إنه ليس أهلاً لقولك لا تصنعه كلام يلوح

بالخبر

الغطف المحذوف وقوله والنفي البيت يعني أن الخبر النفي كالخبر مثبت في

وجوهه الثلاثة المتقدمة من التجريد عن المؤكيدات في الابتدائي ونقويته بمؤكد استحساناً في الظاهر ووجوب التأكيد بحسب  
الانكار في الانكار وفي الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر فنقول لخالي الذهن ما زيد قائماً والمطالب ما زيد قائم والنكر  
والله ما زيد قائم ومن هذه تعلم أمثلة الخروج عن مقتضى الظاهر في النفي والألقاب الأربع وقوله بأن وكان البيت إشارة



البحر بعض من كذبات الخبير في الشيء وهي إن الزائدة نحو ما إن زيد فاشم وكان نحو ما كان زيد فاشم واللام الحجود نحو ما كان زيد  
ليقوم والباء نحو ما كان زيد فاشم ومنه مثال الكتاب وهو ما جالس الفاسقين بالأمين (٤٣)

من تخليق بحالة لا يتخلو  
حاضر منها واليمين نحو  
والله ما زيد فاشم قال :  
[فصل في الاسناد العقلي]  
(ولحقيقة جواز ورود  
للعقل منسوين أما  
المبتدا

إسناد فعل أو مضافه  
إلى

صاحبه كقار من مبتلا  
أقسامه من حيث  
الاعتقاد

وواقع أربعة تفاد

أقول : الفصل معناه لغة

القطع واصطلاحاً جملة

من الكلام ويعبر عنها

تارة بالكتاب وتارة

بالباب فان جمع بين

الثلاثة كان الأول

والثالث مندرجين تحت

الثاني والأول مندرجا

تحت الثالث وهذا

الفصل معقود لبيان أن

الاسناد مطلقاً ينقسم

إلى الحقيقة العقلية

والجار العقلي وأقسام

كل فالحقيقة العقلية

إسناد الفعل أو مافي

معناه كالصدر واسم

الفاعل واسم المفعول

والصفة المشبهة واسم

التفضيل والظرف إلى

ما هو له عند التكلم

بالبحر ويشعر بأن فلاناً ليس ممن يختار لما ذكر فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب بين كونه أهلاً  
وغير أهل فقلت إنه ليس أهلاً وتقول لأخشي والله بأسك لمن يعلم ذلك وقد ظهرت عليه أمارات  
إسكاره ككونه يكلمك في أمر خالفته فيه تكليم السيد لخدمته وهذه الأمثلة على الترتيب للخبائ  
والمرتدود والسكر تزيلاً في الثلاثة فتدبر (قوله إلى بعض الخ) ومنها التوكيد اللفظي نحو ما كان زيد فاشم ومنها  
جزماً وحققاً تأمل .

[فصل في الاسناد العقلي] المراد مطلق الاسناد سواء كان خبرياً أو إنشائياً ولذا ذكره الأصل بالاسم  
الظاهر دون الصريح حيث قال ثم الاسناد منه حقيقة الخ لئلا يعود إلى الاسناد الخبري أفاده في المطول (قوله  
أما المبتدا) أي أما تعريف المبتدا وهو الحقيقة العقلية ع (قوله إسناد فعل الخ) أي فهو اسناد وترك  
الصنف قيدين هما عند التكلم في الظاهر فيخرج من كلامه الصور الآتية الداخلة بهما ، ولو قال :  
إسناد فعل للذي له غدا . والشبه عند ناطق فيما بدا .

لوفي بالتقيد على أحسن وجه وغدا صار والشبه بالجر عطف على فعل وعند ناطق وفيما بدا متعلقان به  
نظير التعريف المذكور في الشارح (قوله من حيث الاعتقاد) وواقع) أي من حيث مطابقة نسبة جملة  
الاعتقاد ومطابقتها للواقع وهو مافي نفس الأمر وعدم مطابقتها لهما معا وعدم مطابقة أحدهما دون الآخر اه  
عق في كلام الصنف حذف الواو مع ما عطفت وذلك أن نقول إن في كلامه حذف مضاف أي من حيث  
منعنى الاعتقاد والواقع وهو المطابقة وعدمها فتأمل (قوله من الكلام) أي الدال على السائل (قوله  
مندرجين تحت الثاني) أي بحيث يكون ما يذكر فيهما من مساهم وكذا يقال فيما بعد فيقال مثلاً كتاب  
الطهارة ثم يقال باب الوضوء ثم يقال فصل يتقضى الوضوء بكذا (قوله مطلقاً) أي لا يقيد كونه إسناد  
شيء إلى ما هو له أو لغيره لئلا يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره (قوله وأقسام كل) بالجر عطف  
على قوله أن الاسناد الخ لتأوله بمصدر من خبر إن أي لبيان انقسام الاسناد الخ وأقسام كل (قوله  
إسناد الفعل) أي نسبته مطلقاً ناقصة كانت أو تامة خبرية أو إنشائية محقة أو مقدره فيدخل فيه نسبة  
المصدر والمشتقات إلى فوائدها اه عبد الحكيم وأهل النسبة الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة أو الصفة  
اه صيان وقوله مطلقاً تعميم في النسبة في ذاتها من غير نظر للمضاف إليه هذا هو الظاهر وربما  
تسهر به عبارة السوفي وقوله فيدخل فيه أي بقوله مقدره إذ النسبة فيهما تقديرية لأن كلا منهما  
مع ترفوعه في حكم المفرد تدبر والمراد بالفعل الاصطلاحي النحوي (قوله أو مافي معناه) الظرفية من  
ظرفية الدال في الدلول فما واقعة على لفظ كما سيفيده قوله كالصدر الخ والمراد لفظ دال على جزء  
معنى الفعل أعني الحدث (قوله كالصدر) إن أدخلنا أمثلة البالغة في اسم الفاعل والجار والمحرور في  
الظرف وهو لأظهر كانت الكاف لإدخال اسم الفعل والنسب في نحو أتبعني أبوك على مافي الأول  
وإلا كانت لإدخال الأربعة اه صيان وقوله على مافي الأول أي من كونه إنشائياً صحيح إدخاله إن قلنا إنه دال على  
معنى الفعل كما هو أحد القولين لا إن قلنا إنه دال على لفظه كما هو القول الآخر (قوله إلى ما) أي إلى شيء  
هو أي المذكور من الفعل أو معناه له أي لذلك الشيء وقوله في الظاهر أي ظاهر حال التكلم كما سيشر  
إليه (قوله فيما بني له) أي مع مستند صيغ وأستد ذلك المستدله وكذا يقال فيما بعد اه صيان وأفاد أن  
في معنى مع وأن ما واقعة على مستند وأن اللام في له بمعنى إلى متعلقة بمحذوف هو أستاذ (قوله فان الضاربية)  
أي التي هي معنى ضرب الشيء للفاعل وكذا يقال في المضروبة (قوله بخلاف نحو الخ) أي بما أستاذ فيه المبني

في الظاهر كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرو والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبة لعمرو  
بخلاف نحو نهاره صائم فعند التكلم



مدخل لما يطابق  
 الاعتقاد دون الواقع  
 وفي الظاهر مدخل لما  
 لا يطابق الاعتقاد وكل  
 منهما متعلق به ومعنى  
 كونه أن معناه قائم به  
 وحقه أن يسند إليه  
 سواء كان صادرا عنه  
 باختياره أو بغير  
 اختياره نحو ضرب  
 زيد ومات عمرو على  
 مافيه ومنه مثال  
 الكتاب وبمقتضى  
 هذا التمرين تكون  
 أقسام الحقيقة العقلية  
 من جهة الواقع  
 والاعتقاد أربعة :  
 الأول ما يطابق الواقع  
 والاعتقاد كقولنا  
 معاشر المؤمنين أتت  
 الله البقل . الثاني  
 ما يطابق الاعتقاد فقط  
 كقول الجاهل أي  
 الكافر أتت الربيع  
 البقل . الثالث ما يطابق  
 الواقع فقط كقول  
 المعتزلي لمن لا يعرف  
 حاله وهو يخفيها عنه  
 خلق الله الأفعال كلها .  
 الرابع ما لا يطابق  
 واحدا منهما

للفاعل لغير الفاعل ( قوله مدخل لما يطابق الخ ) توضيح المقام أن قوله ماهوله يتبادر منه أن المراد  
 ماهوله بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق  
 الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما فإذا زيد قوله عند التكلم دخل ما يطابق الاعتقاد  
 فقط وخرج ما يطابق الواقع فقط فإذا زيد في الظاهر دخل ما لم يطابق الاعتقاد وما لم يطابق شيئا  
 منهما أه يس أه صبان ( قوله لما لا يطابق الاعتقاد ) أي سواء طابق الواقع أم لا أه صبان ( قوله وكل  
 منهما ) أي من قوله عند التكلم وقوله في الظاهر ( قوله متعلق به ) لثبانه عن العامل أه  
 عبد الحكيم أي لأنه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذي هو متعلقه فهو أي الظرف عامل فيما  
 بعده فلا حاجة لتقدير مضاف أي بمتعلق قوله له صبان ( قوله أن معناه قائم به ) فيلزم أنه وصف له  
 وقوله وحقه أن يسند إليه أي ينسب إليه سواء صلح حمله عليه أم لا كما صرح به ففائدته دفع توهم حمل  
 الوصف على الموصول أه عبد الحكيم وقوله كما صرح به أي السعد في الطول حيث قال ولا يشترط صحة  
 حمله عليه ولا يخرج ما يكون للسند فيه مصدرا أه وقوله حمل الوصف أي المذكور هناك قبل قوله  
 وحقه وهو هنا مفهوم بطريق اللزوم كأشترنا إليه فيكون المدفوع توهمه هنا بقوله وحقه الخ حمل الوصف  
 اللازم لما قبله هذا وقد نبع الشارح في هذا البيان العلامة السعد قال الصبان قال في الأطول ومعنى كونه  
 له أن حقه أن يسند إليه في مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفي أو للاتيان لا أن يكون قائما به حتى  
 لا يشكل بقولنا ما قام زيد لأن القيام حقه أن يسند إلى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاري  
 فإن الصوم حقه أن ينسب إلى التكلم في مقام نفيه عنه لا إلى نهاري نعم حقه أن يسند إلى النهار  
 في مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فإنه من الدقائق أه وقوله حتى لا يشكل راجع  
 لما قبل النفي وقوله فإن الصوم الخ أي فالاسناد مجازي خارج عن التعريف وقوله وحينئذ أي حين إذ كان  
 الاسناد في مقام نفي الصوم عن النهار ( قوله أو بغير اختياره ) عبارة السعد بدله أولا وقد فهم الحفيد أن النفي  
 منصب على القيد السابق فقط أي أو صدر عنه لا باختياره فاعترض بأن الموت ليس صادرا عنه أصلا فيلزم  
 خروج نحو مات زيد وقد فهم الشارح فهمه فقال أو بغير اختياره مشبرا فيما بعد إلى ما قاله الحفيد والذي  
 فهمه سم أن النفي منصب على القيد بقيد أي أولا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه  
 كات أو يكون صادرا لا باختياره كحركة الرنث فالتنفي يتوجه حينئذ ثارة إلى القيد وقيد وثاره للقيد  
 وهكذا كل تنفي مائل والغالب الثاني وبهذا الفهم يدفع اعتراض الحفيد ( قوله نحو ضرب الخ ) نشر على  
 ترتيب ألف ( قوله على مافيه ) أي من كون السند ليس صادرا عنه وقد علمت سقوطه ( قوله ومنه ) أي  
 من الشق الثاني على مافيه أيضا مامر ( قوله وبمقتضى هذا التعريف ) أي بسبب ما يقتضيه من دخول  
 مامر ( قوله من جهة الواقع الخ ) يجري هنا ما جرى في الصنف من الوجهين السابقين فلا تغفل ( قوله  
 كقولنا معاشر الخ ) ينبغي أن يعتبر في هذا المثال وما بعده عدم إخفاء التكلم حاله من المخاطب  
 كيلا يحتمل على المخاطب فتأمله أه فترى ( قوله أي الكافر ) وتسميته جاهلا لجهله بالمؤثر القادر فينسب  
 الأفعال لغيره أفاده الصبان ( قوله الربيع ) يحتمل أن يراد به المظهر وأن يراد به زمن ربيع وهو  
 المتبادر أه صبان ووجه التبادر أن الكفار يفسبون الأفعال إلى الزمان فيكون الانبات مفسوبا  
 إلى زمن الربيع برغمهم قرره شيخنا ( قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه ) لا يخفى أن القيد الثاني  
 يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لأن المعتزلي إذا أخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الأفعال كلها  
 لا ينصب فريضة على عدم إرادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الأمر حال التكلم أم لا  
 وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن يعرف حاله في نفس الأمر أه فترى وقوله وكان مراده الخ



أي فيكون القيد الأول معتبرا أيضا احترازًا عما إذا اعتقد أن الخطاب يعرف حاله فإن الاسناد لا يتعين حيث كونه حقيقة لجواز أن يكون التكلم قد جعل علم السامع قرينة فيكون مجازا ومعلوم أن الثاني محذور به عما إذا كان لا يعرفها وأظهرها له فالاسناد حيث مجاز ولابد الحكيم هنا رد على الفري فأنظره قال الفري في هذا تأمل وهو أن المعتزلي إذا ألقى قوله خلق الله الأعمال كلها إلى عالم بحاله وجاهل يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة. اللهم إلا أن يمنع استحالة النظر إلى شخصين اه (قوله كقولك جاء زيد الخ) فهو من الحقيقة ولو لم يطابق واحدا منهما لأنه لما هو له فيما يظهر من حال التكلم ولا ينافي ذلك كونه كذا لأن الكذب لا ينافي الحقيقة ع ق اه صان (قوله دون الخطاب) إذ لو علمه الخطاب أيضا لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون التكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجي قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد إلى ما هو له عند التكلم في الظاهر قاله السعد وقوله إذ لو علمه الخ أي وعلم التكلم أن الخطاب يعلم ذلك والإلم يجر أن يكون مجازا لعدم تأني جعل التكلم علم السامع قرينة قاله الصبان (قوله فقوله) الفاء للفصيحة (قوله بآتين محذوف) ومفعوله محذوف هو الاسناد (قوله من ضمير الخ) هو الألف فهي ضمير تنبيه على هذا الوجه (قوله أي يقال الخ) بيان للنسبة إلى العقل الأخوذة من قوله للعقل الخ (قوله يصح تعلقه) أي قوله حقيقة فهو مقابل للتعلق بالفعل المحذوف (قوله إلى حقيقة الخ) وقع مثل ما للشارح لبعض الشراح ولا وجه للعدول عن اللام لآلى إذ المعنى ورد الاسناد للحقيقة والمجاز على وجه كونه مقبلا وهذا المعنى لا يستدعي الإتيان بالي فتأمل (قوله ليفيد أن بعض الخ) أي ولو أتى بأداة حصر لأفاد حصره في القسمين وليس كذلك ثم إن إفادة المصنف أن بعض الاسناد الخ ظاهرة على الوجه الأول من الوجهين السابقين دون الثاني إذ فيه تقديم العمول وهو يفيد الحصر فكأنه قيل ورد الاسناد لحقيقة ومجاز لا يعرفها فتنبه ثم إن إفادة ما ذكر جرى على مذهب الخطيب التابع له المصنف قال الصبان بل إسناد الخبر إلى البتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامدا أو مشتقا كافي ع ق ويدل له ما سبق في كلام المصنف أن إسناد الفعل أو مافى معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرها فالاسناد قائم إلى زيد ليس حقيقة ولا مجازا وأما إسناده إلى ضميره حقيقة تأمل اه (قوله يتصف بهما الخ) لأنه الثابت في محله بحسب الدات عند كونه لما هو له والتجاوز عن محله بحسب الدات عند كونه لغير ما هو له (قوله ثانيا) أي انصافا ثانيا وقوله وبالعرض أي ومثلها بالعرض أي العروض بواسطة الاسناد ثم انه كثيرا ما يقع لفظ العرض منهم في أمثال هذه العبارة فلينظر ما هو بالنسبة إلى عرض بمعنى طرأ (قوله وبذلك) أي بوصف اللفظ بهما والباء للبية (قوله يعلم من الطول) عبارته فإن قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله السكاكي ومن نعمه قلنا زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيذ والتجريد عن المؤكيدات وفيه نظر لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحقيقة فلا يكون داخلا في علم المعاني وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضا من أحوال السند إليه أو المسند اه وقوله لأن علم المعاني الخ يعني أن مجرد كونهما من الأحوال المذكورة لا يكفي في إدخالهما في المعاني بل لابد أن يكون البحث لحيثية المطابقة كالمربى والبحث عنهما ليس من هذه الحقيقة إذ لا يبحث عن الدواعي المقضية لايراد الحقيقة والمجاز وقوله وإلا أي وإن لم يعتبر الحيثية لزم دخول اللغويين أيضا في المعاني اه عبد الحكيم

باعتاد محذوف ومنسوين حال من ضمير وردا البارز والعقل متعلق به أي يقال حقيقة عقلية ومجاز عقلي ويصح تعلقه بورد العائد ضميره للاسناد وألفه للاطلاق ومنسوين صفة لما والعقل متعلق به أي ورد الاسناد إلى حقيقة وإلى مجاز منسوين للعقل وقوله أما البتدأ أي الحقيقة العقلية وقوله أو مضاهيه أي مشابهة في الدلالة على الحدث. وقار من بتلا أي أفلح من انقطع إلى مولاه. والتبطل قسبان تبطل البداية وهو الانقطاع عن الخلق بالعرلة وهو وصف المريدين وتبطل النهاية وهو خلوص القلب وانقطاعه عن السوى وهو وصف الواصلين وقوله أقسامه الضمير للبتدأ ولو نظر للرواية وهو الحقيقة لأن الضمير كما هو ببعض النسخ ولم يأت المصنف بأداة حصر ليفيد أن بعض الاسناد ليس بحقيقة. لا مجاز نحو الاسان حيوان لعدم

كون المسند مفعلا أو مافى معناه. واعلم أن الحقيقة والمجاز يتصف بهما الاسناد أولا وبالذات واللفظ ثانيا وبالعرض وبذلك ناسب ذكرهما في فن المعاني الباحت عن أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وقد تبع الأصل في إيرادها هنا وفيه نظر يعلم من الطول



وأن الحقيقة تنقسم  
أربعة أقسام باعتبار  
الطرفين لأنهما إما  
مستعملتان في حقيقتيهما  
اللفظية أو مجازهما  
أو السند إليه في حقيقته  
والسند في مجازهما  
أو عكسه فالأول نحو  
خلق الله زيدا والثاني  
نحو أحياء البحر زيدا  
تريد أعطى الكريم  
زيدا والثالث نحو  
أحياء الآلهة البقل  
والرابع نحو جاء زيد  
وأنت تريد غلامه  
قال :

(والثاني أن يسند  
للملابس  
ليس له بين كتب  
لايس  
أقسامه بحسب  
التوعين في  
جزءه أربع بلا  
نكاف)  
أقول : مراده بالثاني  
المجاز العقلي وهو إسناد  
الفعل أو شبهه إلى  
ملابس بالفتح له غير  
ماهولة يتأويل أي  
غير الملابس الذي ذلك  
الفعل أو ما في معناه  
مبنى له أي غير الفاعل  
في المبنى للفاعل وغير  
الفعول به في المبنى  
اللفعول به

وقوله بالحقيقة والمجاز الخ أي باعتبار إطلاقهما على الاستعمال لا الكلمة هذا هو الظاهر (قوله وأن  
الحقيقة) عطف على مدخول اعلم (قوله باعتبار الطرفين) متعلق بتقسيم أي باعتبار حقيقة الطرفين  
ومجازيتهما لا باعتبار استعمالهما مطلقا فالخبر إضافي فلا يرد أنه يجوز كون الطرفين أو أحدهما كناية  
فلا يصح الخبر على مذهب من جعلها قسما للحقيقة والمجاز أفاده الصبان (قوله تريد أعطى الكريم)  
فالأحياء حقيقة إيجاد الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة ثم استعير لأعطاء الشيء للنعم به بجماع  
صلاحية الجسم بكل واشتق منه أحياء بمعنى أعطى واستعارة البحر للكريم معروفة (قوله أحياء الآلهة)  
استعير الأحياء للآليات بجماع إطلاق الإيجاد واشتق الخ (قوله وأنت تريد غلامه) ففيه مجاز بالحذف  
أوهو من باب التجوز في العلم على ما يحسنه بعضهم وسيأتي (قوله والثاني) أي في قوله والحقيقة الخ  
(قوله أن يسند) أي فعل أو مضاهيه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وصفة منبهة واسم مفضل  
وظرف ع ق (قوله للملابس) أي للفعل أو مضاهيه مما ذكر (قوله ليس له بين) أي يسند حقيقة وحمله  
ليس الخ حال من نائب فاعل يسند (قوله بحسب النوعين) يعني نوع المجاز ونوع الحقيقة وإعما قال  
توعين إشارة إلى أن التبعين من التجوز والحقيقة اللذين باعتبارهما حصل التقسيم النوعية لا الشخصية  
لأنهما لغويان في الطرفين لأعقلين اه ع ق وقوله لأنهما لغويان الخ أي فباعتبار النوعية صح  
إرادة اللغويين لأنهما من مشمول النوعين وقوله لأعقلين أي فلا يصح اعتبار شخص العقليين  
لمباينتهما لما اعتبر التقسيم بحسبه في الواقع فنصل أنه إنما قال النوعين للإشارة إلى أن التقسيم  
في التقسيم إنما هو النوعان باعتبار بعض مشمولها لا الشخصان المذكوران في هذا البحث لمباينتهما  
لما اعتبر التقسيم بحسبه في الواقع تدبر (قوله جزئية) وهما السند الذي هو فعل أو معناه والسند إليه  
(قوله بلانكاف) أي في استخراجها وذلك أن المجاز العقلي مخصوص بالفعل أو معناه فإذا أسند الفعل  
أو معناه لغبر ماهولة فهو مجاز حينئذ ذلك الفعل أو معناه لا يخلو من أن يراد معناه الأصلي فيكون حقيقة  
لغوية أو يراد به غير معناه لعلاقة فيكون مجازا لغويا والسند إليه كذلك فلم يخرج الاستناد المجازي عن  
أن يكون طرفاه حقيقيين معا أو مجازيين معا أو الأول حقيقيا والثاني مجازيا أو العكس فهذه أربعة  
اه ع ق (قوله المجاز العقلي) إنما سمى عقليا لأن التجوز في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاستناد  
بخلاف المجاز اللغوي فإنه في أمر نقلي وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى صبان عن يس وقوله  
وهو الخ لعلة فيه نوع شامل والواضح وهو اللفظ المنقول عن الواضع الذي جعل دالا على معنى  
(قوله بالفتح) هو المناسب لقوله فيما يأتي بلاس الفاعل والمفعول الخ فقد جعل فيما يأتي السند  
إليه الذي هو الفاعل وما بعده ملابس بالفتح ويجوز الكسر أيضا لأن الملابس من الجانبين  
صبان بإيضاح (قوله غير ما) بالجر نعت للملابس (قوله أي غير الملابس الخ) فسر الموصول بالملابس  
رعاية لما سيأتي من قوله وللفعل ملابس شق وإشارة إلى علاقة المجاز وهي اشتراكهما في الملابس  
لا للاحتراز عما لا يكون ملابسا فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله إلى ملابس اه من عبد الحكيم وقوله  
فسر الموصول الخ أي كما عبر عن الموصوف بالملابس وقوله رعاية لما الخ أي الشامل للملابسين وقوله  
اشتراكهما أي الحقيقة والمجاز العقليين وقوله للاحتراز الخ الظاهر أن نومه إنما ينبغي على التصريح الغيرية  
على الصلة كاهو الغالب والإلا فينظر وجه نومه (قوله مبنى له) أي مسند إليه حقيقة اه صبان (قوله أي  
غير الفاعل الخ) إنما احتاج لذلك لأن الضمير المحذوف في كل من قوله إلى ملابس له وقوله ماهولة راجع  
للفعل أو معناه أي لأحد الأمرين كما هو قضية أو فلفظي إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لأحد هاتيك الملابس  
غير الملابس الذي أحد الأمرين له فيصدق على الاستناد في ضربين يسميان بالفاعل أو المفعول لأحد الأمرين



وهو الفعل إن مازيس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملايس الذي له أسند الأمرين وهو معنى الفعل  
 في قولنا مضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازا وليس كذلك أه صبان عن يس وفي دعواه عود  
 للصدر المجزور في قوله مالهولة لأحد الأمرين نظرا واضحا من صنيع السعد والشارح ومن باقي هذه  
 العبارة إذ مفادها أن العائد الثاني للأحد هو المرفوع تأمل (قوله ومعنى التأويل نصب الخ) كان ينبغي  
 بالنصب أن يتقدم قوله ووجبت قرينة الخ على ذكر الأقسام ليكون إشارة إلى هذا القيد فقد أوجب  
 تأخيرها كون التعريف غير مانع تأمل (قوله لأنه معتقده) أي فلم يوجد نصب (قوله وكذا الأقوال الخ)  
 أي لأن ذلك يكون راجح حقيقة إسنادها فلا نصب (قوله هذا معنى الخ) لعل المراد أكثر هذا والإفتقار  
 بتأويل لا يستفاد من البيت بل مما يأتي بعده كما مر فتأمل (قوله ولل فعل الخ) إشارة إلى تفصيل وتحقيق  
 للتعريفين (قوله شئ) جمع شئيت كمرضى ومرضى (قوله واقتصر الأصل الخ) إن قلت ما المانع من  
 أن يراد الفعل الماضي أي الحدث فتشمل الجميع قلت مخالفتك لما سبق من قوله إسناد الفعل أو معناه  
 لأنه صريح في أنه أراد الفعل الاصطلاحي وإلزام أسندك قوله أو معناه صبان (قوله يلايس الخ) استئناف  
 بياني وقوله الفاعل أي الحقيقي وقوله اقيامه الخ بيان لوجه الملاسة وكذا ما بعده (قوله والمفعول به)  
 المراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر فإن إسناد الفعل المجهول إليه حقيقة نحو  
 مرة يزيد أفاده في المطول (قوله والمصدر) لا يقال هو من جملة مافي معنى الفعل فعده من جملة الملاسات  
 يلزم عليه ملاسة المصدر للمصدر . لأننا نقول للزوم ممنوع لجواز استثناء المصدر أوليكون الكلام  
 على التوزيع فتقوله أو المصدر أي في غير المصدر على أنه قد تحقق ملاسة المصدر للمصدر كافي قولك أعجبتني  
 قتل ضربك صبان (قوله والسب) سواء كان مفعولا له أولا كافي بنى الأمير المدينة أه عبد الحكيم  
 وقوله كافي بنى الخ أي فانه ليس في الأصل مفعولا له كاسيبيه الشارح هذا ولم يتعرض الشارح للمفعول  
 معه والحال والتمييز والسكتي لأن الفعل لا يسند إليها مطلقا معلوما أو مجهولا خلافا للكسائي في تجوز  
 إسناد المجهول إلى التمييز قال في طاب زيد نفسا طيب نفسه كذا في الرضى أفاده المطول وعبد الحكيم  
 (قوله فإسناده إلى الفاعل الخ) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقي أي ماحق الإسناد أن يكون إليه  
 لا النحوي وإلا كان مثل أنبت الربيع البقل وبنى الأمير المدينة حقيقة عقلية نقله الصبان عن السراي  
 ثم إن ظاهر كلام الشارح كالأصل غير صحيح لأن ظاهره إلى الفاعل إذا كان مبنيا للفاعل أو المفعول  
 به أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا لأحدهما مطلقا فيقتضي أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول  
 به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز وإلى تصحيحه أشار السعد بقوله يعني أن إسناده إلى الفاعل  
 إذا كان مبنيا له وإلى المفعول به إذا كان مبنيا له حقيقة أه أي فكلامه على التوزيع وبشير إلى  
 ما ذكره السعد هنا قول الشارح بعد أي غير الفاعل الخ (قوله وإلى غيرها الخ) قد ذكر الشارح  
 أمثلة المجاز لإسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لإسناد الفعل المجهول إلا واحدا أعني سئل  
 مضم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول إلى الفاعل وقد ذكرها عبد الحكيم فانظره (قوله أي غير  
 الفاعل الخ) لما كان ظاهر كلامه يوحى أنه إذا أسند الفعل المبني للفاعل إلى المفعول به أو العكس  
 لا يكون مجازا بل حقيقة إذ لا يصدق على ذلك أنه أسند إلى غيرها مع أنه مجاز أشار بهذا التفسير  
 إلى أن كلامه على التوزيع تأمل أفاده الصبان فهذا التفسير لإفادة الدخول والفتاى السابقة عن  
 السعد لإفادة الخروج فتنبه (قوله بينهما) أي بين ذلك الغير وأحد الأمرين الفاعل والمفعول (قوله  
 فيما الخ) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بنى مسنده للفاعل الخ على  
 أن الظرفية من ظرفية الخاص في العام صبان ومثله يقال فيما بعده والقول فيه مقدر بعد العاطف

ومعنى التأويل نصب  
 قرينة صارفة عن كور  
 الإسناد إلى مالهولة  
 فخرج قول الكافر  
 أنبت الربيع البقل لأنه  
 معتقده وكذا الأقوال  
 الكاذبة وهذا معنى  
 قوله والثان أن يسند  
 أي الفعل الخ والمفعول  
 ملاسات شق واقتصر  
 الأصل عليه وإن كان  
 مافي معناه كاسم الفاعل  
 كذلك لأنه الأصل  
 يلايس الفاعل لوقوعه  
 منه والمفعول به لوقوعه  
 عليه والمصدر لأنه جزء  
 معناه والزمان والمكان  
 لوقوعه فيهما والسبب  
 لأنه يحصل به فإسناده  
 إلى الفاعل أو المفعول  
 إذا كان مبنيا له حقيقة  
 كما مر وإلى غيرها أي  
 غير الفاعل في المبني  
 للفاعل وغير المفعول به  
 في المبني للمفعول الجامع  
 بينهما وهو ملاسة  
 كل منهما للفعل مجازا  
 كقولهم غبت قرصا  
 فيما بنى للفاعل



وأُسند المفعول به إذ العبثه مرضية وحقيقة الكلام رضى الرء عيشته ثم أُسند الفعل إلى المفعول من غير أن يبنى له فبقي رضى  
 العبثه وهو معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل وأُسند إلى ضمير العبثه فآل الأمر إلى أن صار المفعول  
 فاعلاً ومنه مثال الكتاب وهو ثوب لابس والأصل لابس ريد ثوباً ثم أُسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له  
 فصار لابس ثوب ثم سبك من الفعل اسم فاعل وقيل ثوب لابس وسيل مغم فبأنى للمفعول وأُسند إلى الفاعل وحقيقة الكلام  
 أغم السيل الوادى أى ملاءه فأسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبنى له فصار الكلام هكذا أغم الوادى السيل ثم  
 حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وبنى الفعل له فصار أغم السيل وهو معنى كونه مجازاً فنظروا إلى التركيب الأول ثم سبك منه  
 اسم مفعول وقيل سيل مغم فتح المعين فأسند اسم المفعول إلى ضمير المفعول الذى كان فى الأصل فاعلاً ووجد جده فى المصدر  
 حقيقة جده الرجل فى جده (٤٨) حذف الفاعل وأُسند الفعل المبني له إلى المصدر مبالغة فصارت جده مجازاً لأن

الجاذ هو صاحب الجذ  
 أى من قام به الجذ  
 لا نفس الجذ ونهاره  
 صائم فى الزمان حقيقة  
 صام الرء نهاره أى فى  
 نهاره ثم حذف الفاعل  
 وأُسند الفعل المبني له  
 إلى الزمان فصار صام  
 نهاره وهذا معنى كونه  
 مجازاً ثم سبك من  
 الفعل اسم فاعل وأخبر  
 به عن النهار فقيل نهاره  
 صائم فأسند الصوم إلى  
 ضمير النهار مجازاً لأن  
 الصائم هو الشخص  
 ونهر جار فى المكان  
 وحقيقته جرى ماء  
 النهر أى فى النهر حذف  
 الفاعل وأُسند فعلاً إلى  
 المكان وقيل جرى  
 النهر وهذا معنى كونه

(قوله وأُسند إلى المفعول به) أى الحقيقى وإلا فالسند إليه فاعل نحوى صبان (قوله وحقيقة الكلام  
 الخ) بين فيه الإسناد الحقيقى فى الفعل والمجازى فيه وأن التجوز فى معناه بعد ملاحظة ما ذكر فقوله  
 ثم سبك الخ أى ثم بعد ملاحظة ما ذكر سبك الخ ونظير هذا ما بعده فلا تغفل (قوله فى جده) لم أر  
 لهذا الجوز وجهاً مع عدم ظهور المعنى عليه فالظاهر حذفه ونصب جده على أنه مصدر مبين للنوع  
 (قوله وبنى الأمير الخ) أى فى السبب الأمر ومثال الغائى ضرب التأديب ومنه يوم يقوم الحساب أى  
 أهله لأجله ذكره فى المطول (قوله الإضافية) وإذا جرى فيها أوفيا بعدها جرت الحقيقة العقلية أيضاً  
 فلا يختص الحقيقة والمجاز بالنسبة الاسنادية كما يروه كلام الصنف أفاده الصبان عن يس (قوله  
 إنبات الربيع) أى بناء على أن الإضافة بمعنى اللام ولو جعلت بمعنى فى فلا يكون مجازاً بل حقيقة  
 والحاصل أنه لا بد من النظر إلى قصد التكلم ونفس الأمر فإن كان ما قصد مناسبا بحسب نفس  
 الأمر لحقيقة وإلا فمجاز اه صبان عن يس وقوله أنه لا بد الخ فيه أن النظر إعناهم إلى ما بهمه المخاطب  
 من ظاهر حال التكلم وإلى كلام التكلم فإن تطابقاً لحقيقة وإلا فمجاز قررره شيخنا (قوله والإيقاعية)  
 هى نسبة الفعل إلى المفعول فإن الفعل متعدى واقع على المفعول أى متعلق به اه صبان (قوله  
 فيكون الخ) أى فيكون المراد بالإسناد النسبى من قوله أن يسند مطلق الخ وحيث يكون مجازاً  
 مرسل من إطلاق التقيد على الإطلاق كإطلاق للرسم على الأنف فإن الإسناد هو النسبة التامة بين السند  
 والسند إليه فاستعمل فى مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين السند والمفعول اه صبان  
 وقوله كإطلاق الخ فانه فى الحقيقة الأنف الملبس للرسم ثم أطلق على مطلق الأنف (قوله أربعة)  
 يعلم وجه الانحصار فيها بمصر عن عرق فى أقسام الحقيقة (قوله نظارتها) أى حسنها والظاهر أن المراد  
 هنا تحسینها لأنه المناسب لاستعارة الأحياء له فيكون قد أطلق اسم السبب على السبب وعبارة السند  
 تهييج القوى النامية فيها وأحداث نظارتها وهى تهييج ما قلنا فتأمل (قوله فى الحقيقة) أى فى اللغة  
 وقوله إعطاء أى إيجاد صبان وتقدم بيان المجاز فى أقسام الحقيقة (قوله تقتضى الحسن) أى الإدراك  
 بالحواس الخمس الظاهرة صبان عن سم (قوله وكذا المراد الخ) الأولى أن يراد بشباب الزمان

### كون

مجازاً ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأُسند إلى ضمير النهر إسناداً مجازياً

لأن الجارى الماء فى النهر لا النهر وبنى الأمير المدينة فى السبب وحقيقته بنت النعنة للمدينة بسبب أمر الأمير لحذف الفاعل وأُسند  
 فعله إلى الأمير فقيل بنى الأمير المدينة وهذا معنى كونه مجازاً والمجاز العقلى يجرى أيضاً فى النسبة الإضافية نحو أمجنى إنبات الربيع  
 البقل وفى الإيقاعية نحو ولا نعلموا أمر المسرفين فيكون معنى قوله أن يسند الخ مطلق النسبة إسنادية كانت أو إضافية أو  
 إيقاعية ولا يضرنا اقتصاره على التخييل بالنسبة الاسنادية لاتبانه بالكاف التى لاتفيد الحصر وقوله أقسامه الخ يعنى أن المجاز  
 ينقسم إلى أربعة أقسام باعتبار طرفيه لأنهما إما حقيقتان لقويتان أو مجازان أو السند إليه حقيقة والسند مجاز أو عكسه مثال  
 الأول أنت الربيع البقل ومثال الثانى أحياء الأرض شباب الزمان لأن المراد بأحيائها نظارتها بأنواع الرياحين والنبات والأحياء  
 فى الحقيقة إعطاء الحياة وهو صفة تقتضى الحسن والحركة وكذلك المراد بشباب الزمان



كون الزمان بزيادة قوى الأرض النامية اه صبان ولعل وجه الأولوية أنه يلزم على تفسير السعد والشارح أن يكون معنى شباب الزمان زمان الزمان فيحتاج إلى تكلف حل الإضافة من إضافة الجزء للكل فاقبل (قوله زمانه ازدياد الخ) فاللهي هيج قوى الأرض وأحدث لظواهرها زمن ازدياد قواها اه منه (قوله قواها) أى الأرض وقوله النامية أى التى شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد اه منه (قوله عبارة عن كون الخ) لا يخفى ما فيه من الإشارة إلى وجه التسمية وقد شبه به المعنى المراد هنا ووجه التشبيه كون كل من الأمرين مستحصنا لما يترتب عليه من الحسن واستيعاب اللفظ من التشبيه للتشبيه (قوله الغريزية) أى الغريزة فى البدن والكائنات فيه على وجه اللزوم (قوله وإذا تليت الخ) فساد زادتهم إلى ضمير الآيات مجاز لأن الزيادة فعل الله وإنما الآيات سبب لها اه مطول (قوله يذبح أبناءهم) نسب إلى فرعون التذبيح الذى هو فعل حيث أنه سبب أمر اه مطول وفى هذا الاستشهاد نظر لأنه يجوز أن يكون مجازا لقول أى يأمر بذبح فلا يكون مما نحن فيه أفاده الصبان عن يس والمجاز حينئذ مرسل نبي من إطلاق اسم السبب على السبب (قوله يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر وقوله يجعل الخ نسب الفعل إلى الزمان وهو لغة حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة المصوم والأحزان فيه لأن الشيب مما يسارع عند تفاقم النداء والجن أو عن طوله فإن الأطفال يبلغون فيه أو ان الشيوخه قاله السعد قال الصبان وقوله وهذا أى جعل الولدان شيئا وقوله كناية الخ فيه إشارة إلى أن الكناية لاتفاق المجاز العقل وقوله لأن الشيب الخ ظاهر فى تقرير الكناية على قول السكاكى إن الكناية اللفظ المستعمل فى لزوم معناه فقول به جعل الولدان شيئا لفظ موضوع للزوم هو تسارع الشيب وقد استعمل فى اللزوم وهو شدته وكثرة المصوم والأحزان وعلى الوجه الثانى اللازم الشيوخه المعبر عنها بقوله شيئا واللزوم الطول وقوله أو عن طوله لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء فى الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيامة لأن الطول قد يشمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة المصوم معه حتى يحسن التعجب وقوله أو ان الشيوخه أى فيشيبون اه (قوله نحو ياهامان الخ) فإن البناء فعل العلة وهامان سبب أمر قاله السعد وقوله صرحا أى فصرا ويحجرى فى هذا الشاهد ما مر فى يذبح أبناءهم قاله الصبان (قوله ووجبت قرينة) أى للمجاز العقل وذلك لما تقدم أن الإسناد فى الكلام يحمل على أن التكلم أتى به لظاهره حيث لا ينصب قرينة على أنه أراد خلاف ذلك الظاهر فيكون الإسناد حقيقيا وإن لم يطابق الواقع ولا الاعتقاد فعلم من ذلك أن الإسناد المجازى لا بد له من قرينة كاذبة كراهع ق (قوله وعى ما) أى شئ أعظم من كونه لفظا أو غيره (قوله لا بالوضع) أى بل بطريق الإشارة إليه إن كانت القرينة لفظية أو بواسطة العقل أو العادة إن كانت عقلية أو عادية (قوله شيب رأسى الخ) فقولاه ولكن الخ دل على أنه يسند الأفعال لله وأن إسناد الشيب إلى التوالى متجوز فيه عنده (قوله كاستحالة الخ) تنبيل لها ببعض أنواعها (قوله عقلا) تمييز من نسبة الاستحالة إلى القيام لكن على أنه فاعل متعدى الاستحالة وهو الإحالة كقوله لم امتلأ الإناء ماء فناء ليس فاعلا لامتلا بل متعدبه وهو ملأ فان التمييز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل يصح أن يكون ملازمه أو متعدبه . إن قلت إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان قول الدهري أثبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله . قلت المراد بالاستحالة ما لو خلى العقل ونفسه حكمها وإثبات الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه إلى دليل اه من الصبان بعض نصرف وقوله لو خلى الخ من غير اعتبار أمر آخر منه من نظر أو عادة أو إحساس أو تجرئة إلى غير ذلك نقله هو عن عبد الحكيم (قوله نحو محبتك جاءتني إليك) الاستحالة هنا ظاهرة على مذهب البرد فى محمود حيث يزعم من أن الفاعل صاحب المفعول فى الذهاب

أى قوبلة مستعلة ومثال الثالث أحيا الأرض الربيع ومثال الرابع أثبت البقل شباب الزمان ومراد المصنف بالتوعين الحقيقة والمجاز وبالجزمين المسند إليه والسند . واختلف فى المجاز العقلى وفى المفرد هل وقع فى القرآن أم لا فذهب قوم إلى الأول وآخرون إلى الثانى والصحيح الأول وهو متار الأصل قال تعالى - وإذا تليت عليهم آياته زادتهم . يذبح أبناءهم ، يوما يجعل الولدان شيئا ويكون فى الإنشاء صحقوله تعالى - ياهامان ابن نى صرحا - وليفت الربيع ماشاء وليصم نهارك ونحو ذلك . قال :

(ووجبت قرينة لفظية أو معنوية وإن عادية) أقول : المجاز العقلى لا بد له من قرينة وهو ما دل على المراد لا بالوضع وهو إما لفظية كقولك شيب رأسى توالى المصوم والأحزان ولكن الله يفعل ما يشاء . وإما معنوية وهو أنواع كاستحالة قيام السند

السند إليه عقلا نحو محبتك جاءتني إليك



لظهور استحالة قيام  
الجبى، بالجهة لأن  
العرض لا يقوم بالعرض  
أو إعادة نحو هزم الأمير  
الجند لاستحالة قيام  
هزم الجند بالأمير  
وحده عادة وإن كان  
يمكننا عقلا أو صدوره  
من الموحّد في مثل  
أنبت الربيع البقل ثم  
الفعل في الجاز العقلي  
يجب أن يكون له فاعل  
أو مفعول به إذا أسند  
إليه يكون حقيقة  
معرفة ذلك قد تكون  
ظاهرة كقوله تعالى  
- فارجع تجارتهم -  
أي فارجع تجارتهم  
وقد تكون خفية  
لا تظهر إلا بعد نظر  
وتأمل نحو سرّتي  
رؤيتك أي سرّتي  
الله رؤيتك وهذا  
مذهب الأصل، وقال  
الشيخ عبد القاهر  
لا يجب في الجاز العقلي  
أن يكون الفعل له فاعل  
إذا أسند إليه يكون  
الاسناد حقيقة فائدة ليس  
لسرّتي ونحوه فاعل  
يكون الاسناد إليه  
حقيقة وبيان مراده  
مذكور في المطولات  
وأنكر السكاكي الجاز  
العقلي وقال الذي عند  
نظمه في ذلك  
الاستعارة بالكناية

لا على مذهب من أن المعنى جعلت زيدا ذاهبا لأن الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملا وسما  
في ذهابه ولا معنى بالسبب إلا الحامل ولا شك في صحة إسناد مثل ذلك إلى الجهة لأنها تبرز الجبى،  
وتحمل عليه معنى محتمل جاز في إليك على هذا جعلت جانيا من غير أن يشارك في الجبى، أي  
كانت سببا في مجيئي ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون إسناد الجبى، إليها مجازا فالفعل المثال مبنى على  
مذهب البرداه سم بإيضاح اه صبان (قوله لظهور استحالة الخ) أي وإنما كان هذا النوع أعنى  
الاستحالة المذكورة موجودا في هذا المثال لظهور الخ وكذا يقال فيما بعده (قوله قيام الجبى،) أي  
الحقيقي لا بمعنى جعل الغير جانيا كما علمت (قوله أو إعادة) عطف على عقلا أي أو استحالة القيام المذكور  
عادة (قوله أو صدوره) عطف على استحالة أي وكصدور الكلام قاله السعد وتبريد الضمير للجاز لما يلزم  
عليه من التكلف راجع الصبان (قوله من الموحّد) لا بد من تقييده بغير الخ صبان عن الأطول  
(قوله ثم الفعل) مثله ما في معناه واقتصر عليه لأنه الأصل (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع  
البقل وقوله أو مفعول نحو ضرب زيد صبان عن سم، وحاصل ما أفاده الشارح أن الفعل المبني للفاعل  
المسند إسنادا مجازيا لا بد له من فاعل يكون إسناده إليه حقيقة والمبنى للفعول المسند إلى غيره لا بد له من  
مفعول يكون إسناده إليه حقيقة ومعرفة كل منهما إما ظاهرة وإما خفية (قوله لمعرفة ذلك) أي ما ذكر  
من الفاعل والمفعول ولم يقل وذلك إما ظاهر الخ للتخصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم  
لا بحسب الوجود أفاده الصبان عن عبد الحكيم (قوله فارجع تجارتهم) فان الفاعل الحقيقي فيه ظاهر  
وهو الشخص المتجر فالأصل فارجع تجارتهم وأسند الرجوع في الآية إلى سببه (قوله خفية) لكثرة  
الاسناد إلى الفاعل المجازي وترك الاسناد إلى الفاعل الحقيقي اه عبد الحكيم (قوله وتأمل) عطف  
تفسير إن لم يرد النظر الاصطلاحي الذي هو ترتيب الخ وهو الأقرب ولازم إن أريد صبان (قوله  
سرّتي رؤيتك) في معرفة الفاعل الحقيقي نوع خفاء لما علمت قال عبد الحكيم بهذا القول مجازيا إذا  
أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما إذا أريد أن الرؤية موجهة للسرور فهو حقيقة اه فعلى  
التركيب حينئذ أوجبت رؤيتك السرور وهذا إسناد حقيقي (قوله وقال الشيخ عبد القاهر الخ) ردّه  
الامام غر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة لا مناع صدور الفعل لا عن فاعل  
فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز وإلا فيمكن تقديره قاله السعد قال الصبان المناسب وإلا  
فلا بد من تقديره ليكون مناسبة للدعوى اه، أقول فيه أن إمكان التقدير في المسند إسنادا مجازيا  
مستلزم لثبوت الفاعل الحقيقي إذ لا يمكن عند اتفاده كالمحظوظ والنسب المذكور هو المطلوب بل  
هذا المناسب يفيد أن كل فعل أسند إسنادا مجازيا يجب تقدير فاعله الحقيقي وليس كذلك، ألا ترى أن  
الغالب في سرّتي رؤيتك عدم التقدير تأمل منصفاً (قوله وبيان مراده الخ) مراده في وجوب فاعل  
محقق في الخارج أسند إليه الفعل حقيقة إسنادا بعدّه به بأن يقصد في الحرف والاستعمال إسناد  
الفعل إلى ذلك الفاعل وأما أن الموجد هو الله فلا نزاع فيه إنما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور فليس  
مراده أن الفعل قد يخالف عن الفاعل رأسا فقط الاعتراض السابق أفاده الصبان وقد قال السعد بعد  
ذكر اعتراض الرازي وظني أن هذا التكلف والخفى ما ذكره الشيخ ونوجه التكلف أن تقدير الفاعل الموحّد  
وهو الله تعالى في سرّتي رؤيتك ونحوه تقدير لما لم يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في  
التراكيب أفاده الصبان عن البيهقي (قوله وأنكر السكاكي الخ) تقبلا للانتشار وتقريبا لمضبط  
اعتبارات اللغاة اه صبان (قوله في تلك الاستعارة بالكناية) ومن عنده أن يذكر المشبه ويريد  
المشبه به بواسطة قرينة وهي أن تسمي إليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المشبه



الذي هو من لوازم  
الفاعل الحقيقي قرينة  
الاستعارة ورده  
الأنتميل بوجوده لم تسلم  
له ليس هذا الاختصار  
عمل بسطها فليرجع إلى  
الأصل وشرحه للسند  
من أراد الوقوف على  
ذلك قال :

[الباب الثاني في السند  
إليه]

أي بيان أحوال السند  
إليه أي الأمور العارضة  
له من حيث إنه مسند  
إليه كالحذف والتكرار  
والتعريف والتشكيك  
وغير ذلك وقسمه على  
السند لأنه كالوصف  
والسند صفة  
والوصف أجدر  
بالقديم لأنه الموضوع  
والصفة هي المحمول  
والأول أشرف من  
الثاني ولأنه الركن  
الاعظم في الكلام  
قال :

(يحذف العلم ولاختصار  
مستمع وصحة الإنكار  
سترو ضيق فرصة إجلال  
وعكسه ونظم استعمال  
كيفية الصوفية  
تهدي إلى الرتبة العالية)  
أقول : قسم حذف السند  
إليه على سائر أحواله

بالسبع في اغتيال النفوس ثم نفوذها بالكرامات بها المشبه به وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع فتقول  
بجانب النية ثبت بقلان قاله البعد وقوله مراد بها المشبه به أي الإذعان قال الصبان في الاستعارة  
بالكناية استعارة بالكناية بأن تشبه الاستعارة بالكناية بالهر المنظوم في سلك تشبيها مصمرا في  
النفوس والساك تخييل والنظم ترشيح (قوله بجعل الرضيع) أي لفظ الرضيع صبان (قوله المبالغة في  
التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه إدخال المشبه في جنس المشبه به وجعله من أفرادها ادعاء  
راجع سم صبان (قوله وجعل نسبة إنبات الخ) فيه أن السكاكي يجعل قرينة الاستعارة بالكناية  
استعارة تخيلية بالمعنى الذي ذهب إليه فيها فالموافق لمنهجه أن يقول وجعل استعارة ماهو خاصة  
من خواص المشبه به بصورة وهمية تنوع في المشبه شيعة تلك الخاصة منبهة للمشبه قرينة الاستعارة  
ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد وجعل نسبة ماهو مشبه بالانبياء الخ كذا يستفاد  
من الصبان عن الأطول (قوله فليرجع إلى الأصل الخ) لاداعي إلى الرجوع ولا إلى نقلها حيث لم تسلم  
مع عدم اقتضاء الحال بإيها :

### (الباب الثاني في أحوال (السند إليه))

(قوله أي الأمور العارضة الخ) قيل أي الأمور العارضة له التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تكون  
سببا في تلك المطابقة حتى لا يرد الرفع فإنه عارض للسند إليه من حيث إنه مسند إليه ولا حاجة إليه لأن  
المقصود أن الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للسند إليه باعتبارها كذلك لأن كل ماهو عارض له  
بهذا الاعتبار فهو مذكور فان كثيرا من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج عن القوة  
إلى الفعل ولم يدون اه عبد الحكيم وقوله فإنه عارض الخ تعليل للنفي وعلة التي مفهومة عما قبله وهي  
أن الرفع ليس سببا قريبا للمطابقة بل هو سبب بعيد من حيث توقف صحة أصل المعنى التي يعتبر بعلمها  
الأسباب القريبة عليه تأمل (قوله من حيث الخ) حذيفة نقييد خرج ما عارض له من حيث ذاته  
ككونه جوهر أو عرضا كلياً أو جزئياً أو من حيث حروفه ككونه ثلاثياً أو رباعياً أو غير ذلك اه  
صبان (قوله وقسمه) أي قسم أحواله وكذا ما بعده (قوله كالوصف) أي اللفظي وإلا فهو موصوف معنى  
وكذا يقال فيما بعده (قوله والموصوف) أي المعنوي في الكلام تشبه استخدام (قوله ولأنه) أي السند  
إليه (قوله يحذف العلم) مثل العلم ادعاء أنه معلوم متعين فيقال وهاب الأوف أي السلطان مثلا حذف  
لادعاء أنه متعين ولو لم يتعين قاله عرق (قوله لكون الحذف عبارة) أي في الاصطلاح وإن كان لفظه من  
حيث مفهومه المعنوي أغنى الإسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان لذا اختير على لفظ الترك إشارة إلى كونه  
ركنا أعظم كأنه أسقط صبان عن عبد الحكيم وقوله ولذا أي للاستعارة المذكورة وقوله إشارة الخ أي  
بمراعاة معناه المعنوي (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي الحذف مقدم على الذكر أي والانباء  
مقدم على باقي الأحوال لكونها كالتفصيل له كإسقاط عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه النكتة إنما تقتضي  
التقديم على الذكر دون بقية الأحوال والبحث في الدفع بأن باقي الأحوال الآتية يجري في السند إليه  
الحذف أيضا فهي تفصيل للحذف إلا أن يجاب بأن جريانها في المذكور أظهر من جريانها في المحذوف  
فكونه لا ذكر أقوى فتأمل صبان (قوله وحذفه يتوقف الخ) أي الحذف الذي نحن فيه وهو ما يكون منويا  
في التقدير لا الحذف الذي يكون نسياناً كحذف فاعل المصدر وفاعل المبنى للفعول فإنه لا يحتاج إلى القرينة  
لعدم كونه مراداً اه عبد الحكيم وقوله وهو ما يكون أي متعلقه وكذا ما بعده (قوله عارفاً به) أي متعلقه  
أي متمسكاً من معرفة المحذوف لأن القرينة لا توجب العرفان بالفعل اه عبد الحكيم أي فالمدار على قرينة

لكون الحذف عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وفي السند إليه باعتبار أحواله أبحاث : البحث  
الأول في حذفه وحذفه يتوقف على أمرين : أحدهما قابلية اللقاع له بأن يكون السامع عارفاً به



بقريسة . ناهيا  
ما يقتضي رجحان  
الحذف على الذكر  
والأول معلوم من  
النحو وأشار إلى  
تفصيل الثاني بقوله  
عند الخ فمن  
مرجحات الحذف العلم  
بالسند إليه بالقريسة  
كقولك عابد في جواب  
من قال لك ما حرفة زيد  
ومنها اختبار تنبيه  
السامع عند القريسة  
هل يتنبه أم لا ومنها  
اختبار مقدار تنبيهه هل  
يتنبه بالقرائن الخفية  
أم لا ومنها صحة  
الانكار عند الحاجة  
نحو فاجر فاسق عند  
قيام القريسة على  
إرادة زيد ليتأني أن  
يقول ما أردت زيدا  
بل غيره ومنها قصد  
سره وإخفائه على  
غير المخاطب من  
الحاضرين نحو جاء  
زيد زيدا لمن عرفه  
معك ومنها ضيق  
الفرصة وهي المباشرة أي  
ضيق زمانها كقول  
الصياد غزال أي هذا  
غزال ومنها إجلاله  
وتعظيمه بصونه عن  
لسانك ومنها تحقيره  
بصون لسانك عنه  
ومنها ضرورة النظم  
من جهة الوزن أو القافية

لو تأملها السامع حرف المحذوف لا قريسة يعرف بها بالفعل (قوله بقريسة) أي دالة على المحذوف إما  
خصوصه أو بكونه أحد الأشياء المعنية كما في ما حذف كذهب نفس السامع كل مذهب يمكن له عند الحكم  
كقولك يعطى الأثوف فإن القريسة وهي إسناد الاعطاء لا توجب معرفة واحد بخصوصه فالحذف هنا لما  
ذكره (قوله ما يقتضي الخ) سواء كان حاملا عليه أو غاية مترتبة عليه فالإلزام في قول المصنف ولاختيار لمطابق  
التعليل الشامل للحاملية والعرضية أفاده عبد الحكيم وقوله سواء كان حاملا عليه كالصبي وقوله أو غاية  
الخ كثنائي الانكار عند الحاجة إليهم وإنما جعل التعليل المطلق معنى للزم الأولى الداخلة على العلم لأنها ليست  
منسطة على ما بعدهم بخلاف الثانية فإنها منسطة فاحتج بذلك فيها لتناسب جميع ما بعدها تأمل (قوله هل  
يتنبه أم لا) أي أم لا يتنبه إلا بالصراحة فيقال مثلا عند حضور رجلين أحدهما تقدمت للسامع منه صحة  
دون الآخر غادر والله يعني صاحب لأن الغدر مناسب للصحة ولوضح أن يسب لغيره صاحب أيضا اختبارا  
للسامع هل يتنبه أن السند إليه هو صاحب قريسة نسبة الغدر الذي اشتدت بسببه للصحة أم لا عرق هذا  
وأم هنا منقطة كأن التردد ينتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في الرضى قال  
سبويه أم في قولك أريد عندك أم لا منقطة كأنه ظن السائل أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدر كه مثل  
ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا وإنما عدها منقطة لأنه لو سكت على قوله أريد عندك يعلم المخاطب  
أنه يريد أم هو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهي تغير ظن كونه عندك  
إلى ظن أنه ليس عندك وهذا إضراب وإذا كانت منقطة جاز استعمالها مع هل فإنها تستعمل مع جميع  
كلمات الاستفهام فإنهم فانه قد رل فيه الإقدام اه من عبد الحكيم ويكون أم منقطة مع هل يندفع  
الاعتراض بأنه ضروري كتب النحوي أن هل لا يؤتى لما يعادل على أن ابن مالك حوّر وقوعها موقع الحمزة فيؤتى  
لها يعادل كذا في القري في ذكره الصبان فيما سبق وقوله كأن التردد الخ عبر بالكائية أولا وثانيا للإشارة  
إلى أن الواقع رجحان يسير لا يقتضي الانتقال حقيقة لا ظن حقيقى وحينئذ فالمراد بالظن في قوله وهو تغير  
ظن الخ الظن التحزيلي تأمل (قوله هل يتنبه بالقرائن الخ) كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحة من  
الآخر فنقول أحسن للأحسن والله تريد أقدمهما وهو زيد مثلا اختبارا لكاه المخاطب هل يتنبه  
لهذا المحذوف لهذه القريسة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذوو الصداقة القديمة دون حادثها أم لا اه  
يعقوبى وقوله أقدم صحة الخ المناسب لآخر العبارة أن يقول أحدهما أقدم الصحة دون الآخر فنقول  
حقيق بالاحسان الخ وقوله هل يتنبه الخ الظاهر أنه مرتبط بمحذوف أي تعرف جواب هل الخ تأمل (قوله  
صحة الانكار) أي إنكار التكلم وقوله عند الحاجة متعلق بصحة (قوله لمن عرفه معك) أي لمن عرفه  
أنه دائما مصاحب لك بحيث صارت محبتك له قريسة عليه عند الحذف (قوله ضيق الفرصة) صديقه  
يقتضي إضافة ضيق في المصنف إلى فرصة والذي يقتضيه صبيح عرق أن ضيق متون وفرصة معطوف  
على ما قبله أي ضيق الحوضجر وخوف فوات فرصة قال وهو من أسباب الضيق ولا ينبغي أن هذا الصنيع  
أحسن لأفاده التثنية عليه ما يفده الأول (قوله وهي المباشرة) هذا المعنى على فرض نبوته لا يحسن ملازمة  
لقوله أي ضيق زمانها إذ لا خفاء في ذكره قولك إن الحذف لضيق زمان المبادرة والذي في اليعقوبى أنها  
ما يستتم تناوله والأمر عليه ظاهر (قوله إجلاله) كقولك مقرر للشرائع وموضح للذليل فيجب الانبعاث  
يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقوبى (قوله تحقيره الخ) كقولك مؤسوس ملعون ماضرو وما نفع زيد  
الشیطان له منه (قوله النظم) أي استقامته (قوله من جهة الوزن) كما في قوله : قال لي كيف أنت  
قلت عليل . إذ لو قال أنا عليل فسد وزن البيت عرق (قوله أو للقافية) أي أو ضرورة استقامته  
من جهة القافية كما في قوله : قد قال غدولى فتاك أتى فأجبت وقلت كذبت متى



وفي معناه ضرورة السجع ومنها اتباع استعمال الحذف كقولهم رمية من غير رام أي هذه رمية وهو مثل بضرب لمن يقع منه الفعل وهو  
غير أهل له ومن ذلك المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ وذكر المصنف منها موضعاً وهو ما إذا كان الخبر مخصوصاً ثم نحوهم الرجل  
زيد فيزيد خبر مبتدأ محذوف وجواباً في بعض الأوجه ومنه طريقة في قوله : (٥٣) كذا طريقة الصوفية فإنه خبر

لمبتدأ محذوف وجواباً  
ولما كانت طريقة  
الصوفية محدودة لأنها  
توصل إلى المرتبة العالية  
وهو مقام الإحسان وهو  
أن تعبد الله كأنك تراه  
لأن طريقهم عبارة عن  
صفاء الباطن والوقوف  
عند الأمر والنهي  
فينبغي لكل طالب علم  
أن يسلكها فإنه وإن  
لم يصل إلى غاية المقصود  
وهي معرفة الله جل  
جلاله فلا أقل من  
الدخول في دائرة الورع  
ورقة القلب والتخلق  
بالأخلاق الحمودة  
والسلامة من خطيئة  
النفس والتهاون  
بالحقوق الشرعية قال  
المصنف في شرحه وكل  
من أعرض عن هذا  
العلم حجة لا يخلو من  
الفسق وضيعة العمر  
والرغبة في الدنيا ومن  
أقدم له في علم التصوف  
عني عليه من سوء  
الخاصة اهـ قال :  
(وإذا كره للأصل  
والاحتياط  
غباوة إيضاح الباطن

قد قال حبيبك ذو خمر وكبير السن فقلت نفي  
فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على القافية أي من الأتيان ثم الغرض من الحذف المحافظة على القافية  
وإن كان فيه أيضاً محافظة على الوزن إلا أنها غير مقصودة وفارق بين الحاصل قصداً والحاصل من غير قصد  
فانفرد ما يقال أن مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس  
كذلك اهـ دسوقي (قوله وفي معناه) أي النظم (قوله ضرورة السجع) أي استقامته نحو طالب الحبيب الفين  
نقلت له أين أي أين هما (قوله رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام  
مخطئ سرامي وهذا مثل بضرب لمن صدر منه ما ليس هو أهلاً للصدور منه ع ق اهـ صبان (قوله ومن  
ذلك) أي إنما حذف فيه لاتباع الاستعمال (قوله وذكر المصنف) أي في ضمن التمثيل لا بالصرامة .  
[تنبيه] قد يجتمع في المثال أغراض متعددة كقوله : قال لي كيف أنت قلت عليل فإنه قد اجتمع  
فيه العلم والضيق واستقامة الوزن أفاده ع ق وسيأتي نظير هذا المثال (قوله لأن طريقهم الخ) غلة لقوله  
توصل (قوله الورع) هو التباعد عن المحرمات والشبهات (قوله والتهاون) عطف على حظوظ (قوله ومن  
لا قدم الخ) أي لا ثبوت وهذا الكلام من كل ظاهره ولنا من أهل فهم باطنه (قوله للأصل) أي  
الكون ذكره الأصل (قوله إيضاح) أي زيادة إيضاح كما سيظهر (قوله الأصل) أي الذي لا يعدل عنه  
إلا مقتضى اهـ صبان (قوله ولا مقتضى العدول) ليسكون مرجحاً لأنه ذكر على الحذف والبراد عدم مقتضى  
في قصد المنكح فلا يرد أن الكلام في قيام القرينة المعينة للحذف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه  
فالعلم عني في جميع صور المذكور وقوله ولا مقتضى للعدول منصوب وسقوط التنوين إما لكونه مضافاً  
والأمر زائدة كما قال سيبويه في لا غلام لك وإما تشبيهاً له بالمضاف كما قال ابن الحاجب أفاده عبد الحكيم  
قال الصبان أفاد بهذا القيد يعني ولا مقتضى الخ أن مجرد الأصالة لا تصلح نكحة بل لا يجمعها من انتفاء  
العارض للمقتضى للحذف حق إذا وجد مرجح على الأصالة بخلاف بقية النكحات فإن كلامها يصلح بمجرد  
نكحة أفاده الصغوي اهـ (قوله من قرينة) أي من لازمها وهو العلم وقوله أو غيرها أي القرينة أي غير  
لازمها من باقي النكحات وأما القرينة نفسها فلا يصح فيها كما علمت وإن أوهى ظاهر الشارح ذلك وعبرة  
الشارح أصلها للسيوطي وكان الأولى حذفها بقوله بأن لم يحصل نكحة بأن يرجح الحذف كما صنع البيهقي  
(قوله الاحتياط لضرب الخ) كما إذا حضر رجلان وأحدهما يظن فيه السامع خيراً وهو صاحبه فتقول  
صاحبك غشاش خائن لا يوثق به لأنك لو لم تذكر لفظ الصاحب لم يفهم المراد ولو دلت قرينة حسن  
ظنه بالصاحب أنه المراد لأنه هو المناسب أن يرد فيه على المخاطب فيما ظن فيه ولما خفيت القرينة وضعف  
التعويل عليها ذكرته احتياطاً قاله ع ق والتعويل الاعتداد (قوله الإيضاح) أي زيادة إيضاح للمسند إليه  
فنفس الإيضاح حاصل عند الحذف أيضاً لوجود القرينة المعينة له وفي الذكر زيادته لأن الدلالة اللفظية  
اجتمعت مع الدلالة العقلية اهـ عبد الحكيم (قوله أي بسط الخ) فقد أطلق اللازم وأراد اللزوم  
(قوله في مقام الخ) قد يقال هذا القيد يمكن أن يعتبر في غير هذه النكحة كالتلذذ فيقال في مقام يكون  
فيه التلذذ مطلوباً فما وجه تخصيص هذه النكحة به . ويجب أن مجرد بسط الكلام ليس نكحة

لأن تبرك أعظام إهانة تشوق نظام تعبد تعجب تهويل . تقرير أو إيهاد أو تسجيل) أقول : البحث الثاني في ذكره  
وله مرجحات منها أن ذكره الأصل ولا مقتضى للعدول عنه من قرينة أو غيرها ومن الاحتياط لضرب الخ على القرينة  
بسبب ضعفها أو ضعف فهم المخاطب ومنها غباوة السامع كقولك لعابد الصنم لا يضرك ولا يضرع ومنها الإيضاح كقولك  
زيد عندي لمن قال أين زيد ومنها الانبساط أي بسط الكلام في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً



للتكلم لعظمته وشره  
في نحو هي عصاى ومنها  
التلذذ نحو الحبيب راض  
ومنها التبرك نحو محمد  
وسيلتنا إلى ربنا ومنها  
التعظيم نحو محمد شقيقنا  
ومنها الإهانة نحو العاصي  
ذليل ومنها التشويق إلى  
سماء نحو محمد أفصح  
من رآه ومنها ضرورة  
النظم إلى وزن أو قافية  
وفي معناه ضرورة  
السجع ومنها التعبد  
بذكره كقوله أكبر  
في النجر ونحوه ومنها  
التعجب نحو زيدا يقوم  
الأسد ومنها التهويل  
والتخويف كقولك لمن  
تعظم الله ربنا أمر  
بهذا ومنها التقرير أي  
التحكيك في نفس السامع  
نحو أولئك على هدى  
من ربهم وأولئك هم  
الفلحون ففي تكرير  
اسم الإشارة تنبيه على  
أنه كما خصهم بالهدى  
في الدنيا خصهم  
بالفلاح في الآخرة ومنها  
الاشهاد في قضية نحو  
رب ربنا تسلف مني أو  
التسجيل أي الضبط  
على السامع في وثيقة حتى  
لا يكون له سبيل إلى  
النكر كقول الواقعي

لأنه قد يكون فيجاء وإذا يكون سكة بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق النسبة بخلاف بقية  
النسب فلا يتردّد في تحققها على ذلك أفاده السوق هذا ولو عبر بالسامع بدل الاصغاء لكان أولى ليناسب  
المثال إذ لا يقال في حذابه تعالى إصغاء إذ الإصغاء إمالة الأذن للسمع ويحتاج بأن الإصغاء مجاز في الأقبال  
على التكلم أفاده الصبان. وأقول هذا الجواب لا يلاقي الاعتراض فإنه إنما يصح التعبير بالإصغاء ولا يدفع  
كونه خلاف الأولى فالتناسب في الجواب أن يقال إنه نوع عبر بالسمع لأنهمت العبارة طلب تحصيل  
الحاصل فعبر بالإصغاء مراداً به الأقبال على التكلم مجازاً الدفع هذا الإيهام فليس التعبير بالسمع أولى  
تأمل (قوله للتكلم) متعلق بمطلوب وقوله لعظمته أي السامع (قوله نحو هي عصاى) أي نحو قوله  
تعالى حكاية عن موسى هي عصاى فكان يكفيه في الجواب أن يقول عصاى لكنه ذكر السند إليه  
لأجل بسط الكلام في هذا المقام الذي إصغاء السامع فيه مطلوب للتكلم فسوق (قوله نحو الحبيب  
راض) أي في جواب من قال هل الحبيب راض ويكنى لولا التلذذ أن يقال راض (قوله نحو محمد  
الح) أي في جواب من قال هل محمد الح ويكنى في الجواب لولا التبرك أن يقال وسيلتنا (قوله ومنها  
التعظيم) أي إظهاره وكذا في الإهانة (قوله ضرورة النظم إلى وزن الح) مناهما قول الشاعر :

قال العذول وقد رأى ولهى به صفلى حبيبك قلت حى مفرد

فلما إذا ما غاب عنى سبدي ضاق الفضا ولهجت أين السبد

فإن كلا من حى والسبد معروف بما قبله لكنه ذكر الأول لاستقامة الوزن والثاني لاستقامة القافية  
وهو وإن توقف عليه الوزن أيضا لكن ليس ملحوظاً ثم قول الشارح ومنها ضرورة الح بيان المقصود  
من المصنف في ذاته مع ميل إلى ما فهمه من كلامه بما ذكره آخره وبأقرب ما فيه (قوله ضرورة السجع)  
نحو طلب الحبيب جرحتين لازالة الظلمة فقلت له ياسيدي أين هما (قوله التعبد بذكره) أي إدخاله  
في العبادة بحيث لا ينبغي تركه لطلب الشارع إياه وإن كان هذا السند إليه معلوماً (قوله نحو  
الله أكبر) إذ لو قيل أكبر أي من كل شيء علم أنه هو الله تعالى ولكن لا ينبغي ترك السند إليه  
فما أمر فيه بذكره (قوله التعجب) أي إظهار التعجب من السند إليه إذ نفس التعجب لا يتوقف على  
الذكر فسوق (قوله زيد بقاوم الح) لاشك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد لكن في ذكر السند  
إليه إظهار التعجب منه إذ يعقوب (قوله والتهويل والتخويف) قال الصبان الظاهر تقدير إظهار فيه  
أيضا حصوله بأسناد السند للسند إليه المقضى للتهويل ذكر أو حذف اه (قوله التقرير) أي زيادته  
فمنس التقرير حاصل عند الحذف أيضا لوجود القرينة لعينة للسند إليه وفي الذكر زيادته لما مر  
في الإيضاح أفاده عبد الحكيم (قوله نحو أولئك الح) الشاهد في الثاني كما يشعر به كلامه وصرح به  
غيره هذا وفي ذكر لفظ نحو إفادة أن الآية من قيل ما نحن فيه وهو ما لم يذكر لكان السند إليه محذوفاً  
وليس كذلك فإنهم الفلحون حيثهم معطوف على الخبر أعني على هدى أو معطوف على حجة أولئك على  
هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للسند إليه فكان المناسب أن يقول كما  
قال السعد وعليه أولئك الح ليس من إفادة خلاف الواقع وليكون ذكره عليه منبهاً على الواقع تأمل (قوله  
في تكرير الح) كان المناسب أن يقول في تكرير اسم الإشارة تقرير وتثبيت للسند إليه في ذهن السامع  
وفيه تنبيه الح إذا قاله لا يناسب في تطبيق المثال على ما قبله فلا يناسب إدخاله التعليل لكون المثال من  
أفراد الممثل له عليه (قوله الاشهاد) أي اشهاد للتكلم السامع وقوله في قضية أي على نسبة  
وهي ثبوت السند للسند إليه أفاده الصبان وللمعقوف كلام آخر فأنكره (قوله أي الضبط الح) عبارة السعد  
أو التسجيل على السامع حتى الح وزاد الشارح ما ذكر تفسير التسجيل وغيره الصبان والسوق نبها



بمع فلان وأجر فلان  
وتعقوب هذا حاصل ما في  
هذه الآيات والنظام  
في كلامه جمع نظم  
وعباوة وما بعده  
معطوف بحرف العطف  
المحذوف إلا الأخيرين  
قال :

(وكونه معترفا بضمير  
بحسب المقام في النحو  
درى  
والأصل في الخطاب  
التعيين  
والترك للشمول  
مستبين)

أقول : البحث الثاني في  
تعريفه أي إرادته  
معروفة وهو ما وضع  
ليستعمل في شيء بعينه  
وقدّم المصنف هنا  
التعريف وفي المسند  
التشكيك لأن الأصل  
في المسند إليه التعريف  
وفي المسند التشكيك  
والإتيان بالمسند إليه  
معرفة لافادة الخطاب  
أتم فائدة لأن النكرة  
وإن أمكن أن تخصص  
بالوصف بحيث  
لا يشاركها فيه غيرها  
كقولك أعبد إلها  
خلق السماء والأرض  
لا يصحون في قسوة  
تخصيص المعرفة لأنه  
ومعنى بخلاف تخصيص  
النكرة

لليعقوبي بالكتابة وتفسير الشارح هو المناسب لقوله نعم للسند حتى لا يكون الخ إذا هو إنما يتفرع  
على الضبط لا على مطلق الكتابة للحكم واليعقوبي الذي تبعه المحققان لم يجعل النكرة نفس التسجيل  
بل التعيين عند التسجيل فلذا نسب تفسيره بالكتابة (قوله باع فلان الخ) إذ لو قيل بيع كذا أو أخذ  
لثأني الإنكار للسامع والآخذ هذا ما يفيد وهذا التعليل غير مناسب لما نحن فيه لأنه قد مر أن المحذوف  
في هذا الباب ما كان منوياً في التقدير لا ما كان نسبياً منسياً لم يتم عليه قرينة. المحذوف فاعل المبني  
للمفعول وحذف فاعل المصدر فكان المناسب أن يقول كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل أقرت هذا  
على نفسه كذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا أقرت على نفسه كذا فيذكر السند إليه لتلاجه للشهود  
عليه سبيلاً للإنكار بأن يقول أنا أكرم عند كتابة الحكم إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري  
فأجاب وملك لم أنكر ولم أطالب الأعداء فيه فقد ذكر الشاهد السند إليه لأجل الضبط في الوثيقة  
على السامع وهو الشهود عليه تأمل متصفاً (قوله والنظام في كلامه الخ) مسلم أن فعلاً يجمع على فعال  
قياساً لكلامه في إطلاق النظام مراداً به هذا الجمع بل المعروف بإطلاقه مراداً به ما به استقامة الشيء  
فالظاهر أنه المراد هنا وقد حذف نعت أي نظام الكلام والمعنى نود كره لصحة نظام الكلام نظماً أو سجعاً  
بل هذا أتم فائدة كما هو ظاهر فليأمل (قوله إلا الأخيرين) أي فحفظهما عند كور هو أو (قوله معترفاً  
بضمير) أي بما ليس بضمير وهو الاضمار وقدّم الاضمار لأن التعريف به أقوى التعاريف (قوله بحسب  
الخ) خبر البندا وجملة في النحو درى حال من القام أو بحسب نعت بضمير والجملة بعده خبر قاله المصنف  
(قوله والأصل الخ) قال عرق ثم أشار إلى تفصيل في الخطاب حيث جرى له ذكر في الجملة فقال والأصل  
الخ اه وقوله في الجملة أي أنه إنما ذكر ضمناً في قوله بحسب المقام (قوله والترك) أي ترك التعيين في الخطاب  
بأن يوجه الكلام لغير معين وقوله للشمول أي لأجل قصد شمول المخاطب من يتأق خطابه فيكون الخطاب  
حيث علماً لا يختص به مخاطب دون غيره والعموم هنا بدلي كما سيذكره الشارح فالمراد بالشمول  
في المصنف البدلي لا الاستغراقي (قوله مستبين) خبر قوله والترك يعني أن ترك التعيين قصد للشمول  
مستبين واقع في كلام السامع (قوله أي في إرادته الخ) وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لأن ذلك وظيفة  
الواقع بخلاف الإيراد معرفة فانه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد اه دسوق (قوله لأن  
الأصل الخ) أي الراجع الحكم على شيء معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فإن المقصود  
ثبوت مفهومه لشيء والتعريف زائد عليه يحتاج إلى داع اه عبد الحكيم (قوله والاتيان الخ)  
شروع في بيان نكتة التعريف العامة الموجبة للعدول عن التشكيك وقد حذفها المصنف كالأصل  
وكان المناسب له ذكرها وقد ذكر عبد الحكيم جواباً عن الأصل لا يجري هنا (قوله لافادة الخطاب  
الخ) فإن كلاماً من فائدة الخبر ولازمها كلما ازداد متعلقه معرفة زاد غرابية وأمية فإذا قلنا ثوب ليس  
اشترى في السوق لم يكن كقولنا ثوب من حرير فيه طراز دراع طوله ألف شبر اشتراه فلان من  
فلان بألف دينار في مكان كذا وكذا والأصل في التعيين الموجب لازدياد الفائدة المعارف لأنها تفيد  
التعيين بالوضع اه يعقوبي (قوله لأن النكرة الخ) تعليل لمحذوف هو علة لتخصيص الاتيان المذكور  
بكونه لافادة المذكورة يعلم تقديره مما ذكرناه عن يعقوبي أي لأن المعارف أصل في التعيين  
الموجب لازدياد الفائدة دون النكرات لأن النكرة الخ (قوله أن تخصص) بالبناء للمفعول أي مدلولها  
(قوله لأنه) أي تخصيص المعرفة أي صيرورة مدلولها خاصاً وقوله ومنى أي يفهم من نفس المعرفة  
بالوضع وقوله بخلاف تخصيص النكرة أي بخلاف تخصيص الحاصل للنكرة فانه يفهم من



والتعريف يكون على  
وجوه متفاوتة تتعلق  
بها أغراض مختلفة .  
أما تعريفه بالأضمار  
فما يكون المقام مقام  
تكلم نحو أنا ضربت  
أو خطاب نحو أنت  
ضربت أو غيبة نحو  
هو ضربت لتقدم ذكره  
إما لفظا تحقيقا نحو  
جاء زيد وهو راكب  
أو تقدير انجواؤه وهو  
راكب زيدو إمامي  
لدلالة لفظ عليه نحو  
اعبدوا هو أقرب  
للتقوى فضمير هو  
راجع للمعدل المفهوم من  
اعبدوا أو قرينة حال  
نحو حتى توارث  
بالحجاب . فسياق  
الكلام الدال على قوت  
وقت الصلاة مع قرينة  
ذكر العشي والتوازي  
بالحجاب يدل على أن  
الضمير راجع للشمس  
وإما حكما نحو ضمير  
الشان وضمير رب  
نحو قل هو الله أحد  
وربه رحلا وأصل  
الخطاب أن يكون معين  
ولمّا كان أوأكثر  
لأن وضع المعارف على  
أن تستعمل المعين وقد  
لا يحدد به معين ليعم  
كل مخاطب .

ملاحظة انحصار الوصف وأما من حيث المفهوم فالشروع باق فلا يرد أن تخصيص النكرة بالوصف  
أيضا بالوضع النوعي كالمعرف باللام والاضاف اه عبد الحكيم . وحاصل الجواب أن المراد بكونه وضعيا  
أنه مفهوم من نفس الكلمة بالوضع ولا كذلك التخصيص الحاصل في النكرة فإنه يفهم من ملاحظة  
انحصار الوصف ومفهوم الكلمة شائع لا تخصيص فيه مطلقا وجد وصف أم لا وقوله بالوضع النوعي  
كأن يقول الواضع وضعت نفس النكرة لتخصص به (قوله والتعريف يكون الخ) فمبدأ بيان مكان  
التعريف الخاصة وقوله أما تعريفه شروعا في البيان المذكور (قوله فلنكون المقام الخ) أي لكون  
المقام مقام التعبير عن التكلم من حيث إنه متكلم وعن المخاطب من حيث إنه مخاطب وعن الغائب  
من حيث إنه غائب فلا يرد أن مقام التكلم متحقق في قوله الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم  
الأضمار وأن الخطاب أعني توجيه الكلام إلى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب كما نقول في حضرة  
جماعة كلاما مخاطب به واحدا منها وأن الغيبة وهي كون الشخص غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعي  
الأضمار فإن الأسماء الظواهر كلها غيبة دسوقي عن عبد الحكيم وقوله مقام التعبير الخ أي ولا يناسب  
ذلك إلا الضمير لأنه الموضوع للتكلم وكذا يقال في الأخيرين (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد في أنا  
والتاء وجمع بينهما إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير منعلا أو منفصلا تأملا وكذا يقال فيما  
بعد اه صبان (قوله لتقدم ذكره) أفاد الصبان أنه قيد لاقتضاء كون المقام لغيبة الأضمار وعليه فاللام  
عني مع وفي الكلام حذف مضاف أي ذكر مرجعه وهذا هو الذي ينبغي التعويل عليه وإن تبادر من  
الشارح أنه علة لكون المقام مقام غيبة وأفاد عن الأطول قيدا ثانيا ذكره في المفتاح وهو أن يراد الإشارة  
إلى المذكور من حيث إنه حاضر في ذهن السامع لذلك ذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الإشارة إليه من هذه  
الحقيقة لم يضر نحو - وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله - (قوله أو تقديرا) بأن يكون المرجع  
في تقدير التقديم لكون التقديم رتبة (قوله نحو جاء الخ) فزيد في تقدير التقديم لكونه رتبة إذ هو  
فاعل يتقدم على سائر الفضلات (قوله أو قرينة حال) عطفت على لفظ وإضافة قرينة إلى حال بيانية (قوله  
الدال على قوت الخ) أي بسبب قوله إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي الخ (قوله وإما حكما) بأن  
لا يدل عليه شيء مما ذكر لكن قدم الضمير لكثرة (قوله نحو ضمير الشأن الخ) فإن التقدم فيها لازم  
لضمير لكثرة وهي البيان بعد الإبهام لكن حكم الضمير التأخر فالمرجع في حكم التقديم ذكره (قوله وأصل  
الخطاب) أي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع اه عبد الحكيم (قوله أوأكثر) فالواجب بحكم  
الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينتين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو لجميع على سبيل  
الشمول كافي قوله تعالى - يا أيها الناس اعبدوا ربكم - وقوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم  
مسئول عن رعيته فإن الشمول الاستغراق من قبيل التعيين اه عبد الحكيم وقوله فإن الشمول الخ  
عبارة محذوف مفهوم من السياق أي وإنما كان خطاب الجميع على سبيل الشمول خالفا لمعين لأن الخ  
وقوله من قبيل التعيين أي من قبيل أثر التعيين وهو التعيين إذ التعيين وصف القاعل والشمول وصف  
المدلول أي أن الشمول الاستغراق تعين لأن الشامل متعين بكونه الجميع فلا شيوخ أصلا تدبر (قوله لأن وضع  
المعارف الخ) يرد المعروف بلام العقدة الذهني فإنه من المعارف مع أنه لا يستعمل في معين والحوادث أنه في حكم  
النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة اه صبان وقوله لا يستعمل في معين أي بل في الجنس  
باعتبار وجوده في ضمن فرد ما (قوله وقد لا يقصد الخ) قال في الأطول ونحن نقول قصد الخطاب إلى  
الماهية في ضمن كل فرد كافي يا أيها الإنسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لوقيل نزول لا عدول  
في شيء وهما تشابه واحدة فافهم اه صبان وقوله فهو خطاب للجميع أي وهو خطاب معين كما انضح



سابقا (قوله على سبيل البذل) أي دون الشمول ولذا أورد فقال تري دون ترون اه سم صان (قوله إن أكرم) بالبناء للفعل فيه وبها بعده وحذف الفاعل لعدم تعينه (قوله ولو ترى إذ) لم يرد بقوله ولو ترى مخاطبا معينا بل قصد بيان اشتداد شناعة حالهم لكل مخاطب لجواب لو محذوف أي لرأيت أمرا فظيحا شديد الشناعة (قوله أخرج) أي أجرى والجملة مستأنفة وعلة الإخراج محذوفة يشعر بها المقام وهي اللبالة في تأدية التمسود كأنه أحضر كل واحد ممن يصلح أن يخاطب وخطوب بذلك تشبيها لخال من حصل الخطاب في شأنه وقوله ليم متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام أي يحمل على هذا أعني عدم إرادة مخاطب معين ليم وليس متعلقا بقوله أخرج على صورة الخطاب لفساد المعنى . وأصل العبارة في الإيضاح ويستفاد من المطلق والسيد ما ذكرناه في حلها وقول المطلق لفساد المعنى أي لما علمت من أن الخطاب يقتضي التعيين (قوله إذ المراد الخ) علة للعمل مع علته أي وإنما يحمل لينرب العموم لأن المراد الخ (قوله مدخل) أي حظ ونصيب يسوق (قوله والجواب أنه جمع الخ) أي فلم يخرج الضمير عن التعريف وفيه إن الجمع ممنوع عند البيانين فلا ينبغي التخرج عليه فالتناسب أن يحجب بأن إرادة مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الإطلاق وذلك لأن ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع من إرادة الضمير حين إرادته فإذا لم يقصد به معين يكون مجازا أفاده السوقي على أن الجمع المذكور يستدعي هنا الاستعمال في معين وغيره ولم يتحقق إلا الاستعمال في الثاني وتكلف الاستعمال فيهما وإن أمكن في ولو ترى الخ لا يمكن في تراكيب كثيرة من هذا الموضوع نحو قول المؤلف اعلم أن فرائض الوضوء كذا تأمل منعفا (قوله ولا يضربنا الخ) وقع في النسخ اضطراب والسحة التي يظن محنتها وقد كتبنا عليها نصها ولا يضربنا عدم التعيين في الخارج لأن التعيين مطلق (قوله والترك) أي ترك التعيين مسبقين أي ظاهر لأجل الشمول (قوله عدم التعيين) أي تعين مدلول الضمير ثم قوله ولا يضربنا عدم الخ ليس دفعا لما يرد كما يتبادر منه ولا يستدعي المقام ذكره ولو حذفه ماضرا تأمل (قوله مطلق) أي عن التقييد بالخارج (قوله ظاهر لأجل الشمول) يتبادر منه أن لأجل متعلق بظاهر فيكون عليه قول المصنف للشمول متعلق بمسبيين والذي يتبادر من المصنف وبغية الأصل وما كتب عليه وبحسن عليه المعنى نعلقه بالترك فكان المناسب تقديم لأجل الشمول على مسبيين ثم مراده ظاهر في كلام البلغاء (قوله بعلم) أي معرفا بعلم هي أي بعباس العلم وهو العالمية وهي إرادته عليها (قوله ليحصل) أي ليحضر معناه كما يشير إليه الشارح وقوله بذهن أي في ذهن (قوله بشخص) حال من فاعل يحصل العائد إلى المسند إليه والباء للملازمة أفاده السوقي وقد فات المصنف قيد معتبر في النكتة وهو كون الإحضار باسم مختص به ، ولو قال :

وعلم كي أولا يحضر في ذهن بشخص وباسم الوفي

لمفاته وقولنا وعلم بالجر عطف على ضمير والوفى نكتة واختصاص الاسم مفهوم من الإضافة لأن الأصل فيها إفادة الاختصاص (قوله كون المسند إليه) أي لفظه وقوله أي شخصيا قيد به لأن علم الجنس لا تعين فيه فعلية إنما هي حكيم حكم بثبوتها لضرورة كجيبته ممنوعا من الصرف وترك إدخال اللام عليه وغير ذلك وقوله إحضاره أي المسند إليه أي معناه لأن العلم هو اللفظ والمضمر في ذهن السامع هو المعنى في كلامه استخدام (قوله الخاص به) المراد بكونه خاصا به أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع على غيره فدعت الأعلام المشتركة أفاده البعقوني وقوله أن لا يطلق الخ يفيد أن الباء داخلة على التصور عليه (قوله باسم جنسه) المناسب في المقابلة أن يقول بجنسه . وأورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة محو رجل حاكم القوم في البلد إذا لم يكن لهم فيها إلهام واحد وأن الرحمن

بل تريد إن أكرم أو أحسن إليه ومنه قوله تعالى - ولو ترى إذ وقفوا على النار - ونحوه أخرج على صورة الخطاب ليعلم إذ المراد أن حالهم تنهت في الظهور بحيث لا تختص براء دون آخر فلا يختص بالخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تتأق منه الرواية فلو مدخل فيه . فإن قلت إن هذا متبكل من جهة أنه يزيل اختصاص الضمير ويجعله شائعا فيكون نكرة والضمير لا يكون إلا معرفة . الجواب أنه جمع بين الحقيقة والمجاز فخطوب الجميع ليكون الخطاب لواحد حقيقة وبغيره مجازا ولا يضربنا عدم التعيين في الخارج لأن التعيين مطلق وقوله والترك أي ترك التعيين مسبقين أي ظاهر لأجل الشمول . قال : (وكونه بعلم ليحصول بذهن سامع بشخص أولا تبرك نلذ عنائه) إجلال وإهانة كناية أقول : من من جرات كون المسند إليه علما أي شخصيا إحضاره بعينه في ذهن السامع



في ذهن السامع بواسطة العلم أيضا لكن لا ابتداء بل تانيا وباسمه الخاص به عن إحضاره بضميره أو إشارته أو غير ذلك نحو قوله تعالى - قل هو الله أحد - ومنها التبرك بنحو - محمد رسول الله ومنها التذبد بكراهة نحو محمد يجب على كل أحد محبته ومنها الاعتناء بشأنه إما لترغيب أو تحذير أو تنبيه وهو المراد بقوله عناية مثال الأول زيد صديقك فلا تهمله ومثال الثاني زيد مخادع فلا تركز إليه ومثال الثالث زيد لا ينبغي الاجتماع عليه ومن ذلك التفاؤل بنحو سعد في دارك والتطير أي التناؤم بنحو السفاح في دارك أو التسجيل على السامع وغيره كأن تقدم ومنها التعظيم بنحو محمد خليف الأنام ومنها الإهانة بنحو ميسمة كذات ومنها الكناية عن معنى يصلح له العلم بنحو أبو طوبى فعل كذا كناية عن كونه جهنما بالنظر إلى الوضع الأول الإضافي

ليس يعلم مع أنها يفيدان الإحضار المذكور . وأجيب بأن إفادتهما الإحضار لامن حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض اه صيان ( قوله نحو رجل عابد الخ ) فرجل في هذا المثال إن تعين بالقرينة لكنه لم يحضر إلا من جهة الجنبية النافية من حيث هو الشخصية فالتأهيد في رجل وأتى بعابد ليصح الابتداء بالنكرة أفاده الصيان وقوله وإن تعين الخ أي وإن تعين بأنه زيد مثلا بالقرينة التي تقوم عند السامع على ذلك كتردد زيد العابد عليه دون غيره من العباد وقوله من حيث هو أي لامن حيث وجودها في ضمن فرد معين ( قوله نحو جاءني زيد الخ ) التأهيد في وهو راكب ( قوله فانه ) أي هذا التركيب ( قوله وإن حصل ) أي بعبه أي وهو راكب ( قوله بواسطة العلم ) لأنه إليه يرجع الضمير ( قوله أيضا ) راجع للإحضار في ذهن السامع دون بواسطة العلم وإن تبادر منه رجوعه له كالأحضار ولو أخر قوله بواسطة العلم عن قوله تانيا لأحسن ( قوله بل تانيا ) أي بعد الإحضار بنفس العلم ( قوله بضميره ) نحو أنا ضربت زيدا وأنت ضربت عمرا فإن إحضار السند إليه في ذهن السامع بأنا وأنت وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأننا موضوع لكل متكلم وأنت موضوع لكل مخاطب دسوقي ( قوله أو إشارته ) نحو هذا ضرب زيد فان هذا وإن أحضر السند إليه في ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأننا موضوع لكل ما أشار إليه دسوقي ( قوله بنحو قوله الخ ) مثال لا يراد المصنف له علما ما ذكر . [ تنبيه ] هذه القيود لتحقيق مقام العلمية أي الاتيان بجميع ما يتصل به ويتضح به مقام العلمية أي المقام الذي يؤول في به بالسند إليه علما وليس مقصودا منها الاحتراز والافتقار الأخير في الشارح مغن عن قوله بشخصه وابتداء لأن إحضار الشيء باسمه الخاص به إحضار له بعينه أول مرة فلا يكون إلا علما كذا استفاد من السعد وحاشيته ( قوله بنحو محمد الخ ) أي إذا قيل في مقام يعلم فيه رسالته صلى الله عليه وسلم ( قوله التلذذ ) أي تحصيل اللذة ( قوله بنحو محمد يجب الخ ) ومنه قوله لا يلاي منكك أم ليلى من البشر فذكر ليلى تانيا للتلذذ بدليل التكرار مع قرينة العشق فإن ما لا يتلذذ به لا يكرر أفاده ع ق ( قوله فلا تركزن ) أي غل ( قوله زيد لا ينبغي الخ ) إذا قيل ذلك نسبها على أن فيه ما يوجب ما ذكرناه من قوله ( قوله التفاؤل ) هو بالهمز ( قوله السفاح ) أي سفاك السماء ( قوله والتسجيل الخ ) أي ضبط الحكم وكتابته عليه كما قال الحاكم لعمر و هل أقر زيدا بكذا فيقول عمرو زيدا أقر بكذا فلم يقل هو أقر بكذا أجل لتسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على إنكار الشهادة عليه بعد اه دسوقي ( قوله وغيره الخ ) لا يظهر منه إلا رجوع ضمير غيره إلى السامع وأن قوله كأن تقدم راجع للتسجيل على السامع وغيره ولم يتقدم له ذكر التسجيل على غير السامع بل ولم يوجد في عبارة غيره والسعد الذي نقل الشارح عبارة ضمير غيره فيها يرجع إلى التسجيل بدليل قوله مبينا للغير بما يناسب اعتباره في الأعلام ولا يمكن الرجوع للتسجيل هنا لأن الذي اقتضى ذكرها في السعد وهو إفادة أن التعريف بالعلمية نكات لم تذكر لا يناسب صديقه هنا إذ محله عقب ذكر النكات وحينئذ فكان على الشارح حذف قوله وغيره ويمكن أن يتكافى نصحيح الأمر الأول بأن يقال يسأل الحاكم الشاهد فيذكر الشاهد السند إليه علما ويكتبه الحاكم كذلك للضبط على الشهود عليه الغائب فانه متى رأى لفظ الشاهد مكتوبا بهذه الصفة لا يأتى له الإنكار مذهب ( قوله العظيم ) أي إظهاره إذ هو يحصل بمجرد الإسناد كالمس وكذا يقال في الإهانة ( قوله يصلح له العلم ) أي بحسب معناه الأصلي قبل جعله علما صيان ( قوله الإضافي ) أي قبل جعله علما وقوله لأن معناه أي معنى هذا العلم أعني بأهلب بالنظر إلى الوضع الأول قبل جعله علما والمراد معناه المجازي فان ملازم النار وملازمها بحسب الوضع الأول معنى مجازي لأن المعنى الحقيقي أنه أب النار والنار بته لكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقي لهذا التركيب أصلا لعدم محته فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجازاه صيان ( قوله ويلزمه أنه ) أي الشخص



جهنمي أي لزومها فيها ومنه يكن عند أهل هذه الفنون لأنهم يكفون باللازمة في الجملة وهو أن يكون أحد  
 الأسمين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر وإن لم يكن هناك لزوم عقلي ولا شك أن ملازم النار يصلح  
 للانتقال عنه إلى الجهنمي فأن دفع ما يقال لأنسلم أنه يلزم من ملازمة الشخص النار الحقيقية أن يكون  
 جهنميا لا يجوز أن يكون ملاسها وهو غير جهنمي لأن ترى لللائكة الزبانية فانهم ملازمون لها ومع ذلك  
 فهم غير جهنمية أفاده اللطيف وتعبيره عن نار جهنم بالنار الحقيقية أخذه من قول الطول واللهب الحقيقي  
 طب جهنم (قوله فيكون انتقالا إلخ) أي فأبطل ما اعتبر الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين  
 وينقل منه باعتبار وضعه الأصلي إلى ملاس اللهب لينقل منه إلى أنه جهنمي فهو كناية عن الصفة  
 بواسطة عبد الحكيم وقوله وينقل منه أي بسبب الالتفات الدهن عند استعمال هذا اللفظ إلى وضعه  
 الأصلي اه صبان (قوله من اللزوم) وهو ملازم النار وملابسها وقوله إلى اللازم وهو الجهنمي صبان  
 (قوله وهذا القدر) أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولا وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لأن المستعمل  
 فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال في الكتابة من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو وسائط فإن  
 كان المعنى الإضافي لازما للمعنى العيني فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وإن لم يكن  
 لازما فلا انتقال فلا كناية أصلا وهنا ملازم النار غير لازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا  
 مدلول العلم إلا أن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى الإضافي لأنه يلتفت إلى المعنى  
 الأصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية ثم ينتقل عن المعنى الإضافي إلى لازمة وهذا كاف ليس ملخصا  
 صبان وقوله ولو بواسطة الأوضح أنه مبالغة في حذف متعلق بالانتقال أي إلى اللازم ولو إلخ وقوله من  
 حيث إلخ أي لا من حيث إنه كافر وقوله وهذا أي الفهم المذكور كاف لتعريفه منزلة اللزوم تأمل (قوله  
 وليس المراد إلخ) توضيحه أنه ليس المراد بالكتابة أن واضع الكناية للشخص المعلوم لحظ منه كونه  
 جهنميا فوضعها له نظرا لأصل اللغة فيها من حيث إنها تركيب إلهي يلزم معناها فإذا كروا عما كان هذا  
 غير مراد لأن الظاهر خلافه إذ قيل إنما كنى بذلك لكونه كان ملتبها أي وجهه ثم إن هذا الذي  
 ذكره لا يصح كونه إشارة إلى ما نقله السعد ورده كالمظهر ولا كونه قليلا آخر غير حارده السعد إذ لم يقل  
 به أحد كما هو معلوم ولا كونه دفعا لما يتوهم إذ لا يتوهم أحد أن المراد بالكتابة كون الواضع لاحظ مناسبة  
 بين اللفظ والموضوع له إذ هذا بعيد عن الكناية بمراحل على أن الكناية أمر يصدر عن مستعمل اللفظ  
 لا عن واضعه لغناه فلما نسب حذف هذا الكلام (قوله أن واضع هذه الكنية) أي وهو عبد المطلب  
 أو غيره (قوله من المكنى بها) هو الشخص المعلوم المسمى بعبد العزى (قوله ذلك المعنى) أي كونه جهنميا  
 (قوله لغة) لغة منصوب بزع الخافض متعلق بمحذوف أي المحفوظ لغة أي بعد المعنى الأصلي (قوله لأن  
 الظاهر إلخ) على معنى في قوله وليس المراد (قوله إذ قيل إلخ) على لكون الظاهر خلافه (قوله ملتبها)  
 من باب الحذف والإيضاح أي وجهه (قوله والمراد إلخ) راجع لما قبل قوله وليس المراد أتى به لإفادة  
 ما انتهت عليه الكناية (قوله ومن فهم خلاف إلخ) أي بأن قال المراد بالكتابة هنا أن يطلق اللفظ  
 ويراد به لازم معناه الذي اشتهر به كما يقال في حق شخص ما جاء حاتم ويراد به لازم أي جواد أو الذي  
 لم يشهر به كما يقال جاء أبو طالب ويراد به لازم في الجملة أي جهنمي ولا يراد به الشخص المسمى بحاتم ولا  
 يأتي لطلب من يعترفون فالعلم على هذا مستعمل في نفس اللازم وعلى الأول مستعمل في معناه العلمي ملتفتا  
 معه إلى المعنى الأصلي لينوصل بهذا الالتفات إلى لازم المعنى الأصلي (قوله فيكفيه رد إلخ) رده  
 بثلاثة أمور الأول أنه حيث يكون لفظ العلم استعارة لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو  
 رجل آخر جواد للعلاقة المناسبة في الجود وكذا أبو طالب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمي

فيكون انتقالا من  
 الملزوم إلى اللازم وهذا  
 القدر كاف في الكتابة  
 وليس المراد أن واضع  
 هذه الكنية لحظ من  
 المكنى بها ذلك المعنى  
 لغة لأن الظاهر خلافه  
 إذ قيل إنما كنى بذلك  
 لأن لونه كان ملتبها  
 والمراد يأتي لطلب في  
 المثال الشخص المعلوم  
 ومن فهم خلاف ما ملوته  
 عليك فيكفيه رد  
 السعد عليه في شرح  
 الأصل . قال :



ملاقة المشابهة في الكفر والجهنمية والقريبة هنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي لاستحالة أن يكون  
حاتم الطائي أو عبد العزى جاءك للعلم بموتها وذلك معنى الاستعارة. الثاني أنه لو كان المراد في تقرير  
الكتابة ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات لزم عليه أنك إذا أتت لكافر  
وقلت فعل كذا هذا لرجل والتصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المتار إليه أو قلت في شأن  
كافر لا يسمى بأي جهل أبوجهل فعل كذا يكون كتابة عن الجهنمي لأنك أطلقت اسم اللزوم وهو  
أبوجهل وأردت اللزوم وهو الجهنمي وجعل هذا من الكتابة لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا  
القائل جعل مفعلاً الانتقال للجهنمي كون الذات الكافرة مستلزمة له. الثالث أنه مثل صاحب المفتاح  
وغيره لهذه الكتابة بقوله تعالى - تف يد أي لب - ولا شك أن المراد الشخص الذي يأتي لب  
لا كافر آخر واليد في الآية مقحمة فلا اعتراض بأن الكلام في السند إليه وأي لب ليس كذلك اه  
من السعد وحاشيتيه (قوله بالوصل) أي معرفة بالوصل أي بالصلة أو بإيراده موصولاً ع (قوله للتفخيم)  
أي تفخيم السند إليه أي تعظيمه والتحويل بشأنه لما في الوصول من الإيهام الشعر بأنه أعظم من  
أن يدرك اه منه (قوله أوهجنة) أي أو طبعنة أي لدفعها وذلك إذا كان في ذكر غير الموصول كالعلم  
استهجان واستقبح إعمالها بعض تقع النقرة منه لاستفادته عرفاً كما في مثال التارح الآتي وإما  
النقرة في اجتماع حروفه (قوله من مرجحات الخ) أراد أن التعظيم وما بعده يرجع الوصلية على  
غيرها مما لا يناسب هذه النكات فلا يشترط في نكته منها أن تكون محصة بالموصولية ولأن تكون  
بها أولى بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضاً كالاستهجان  
فانه لا يستدعي للموصولية لجولز أن يعبر بطريق آخر لاستهجان فيه وكعدم علم السامع بغير الصلة فانه  
لا يستدعي للموصولية لأنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق آخر غير الموصولية نحو مصاحبنا بالأمس  
كذا بدل الذي كان معنا بالأمس ونظير ما قبل هنا من الترجيح يقال في غير ما هنا . قال الصبان  
لكن يثل حينئذ عن وجه ذكر النكته التي تحصل بأكثر من طريق مع طريق دون ما عده اه  
قلت لهم نظروا لما هو أدور في الاستعمال ويدل له أن استعمال الموصول عند الاستهجان والذي  
بعده أدور جداً بل لا يكاد يحصل غيره تأمل منصفاً (قوله لمعرف الخ) أي لأن السامع لاسم الإشارة  
يدرك معناه بقوله دلالة اللفظ عليه ويصره لكون اللفظ نصحه إشارة خفية (قوله عملاً إلى قوله  
ولأنوم الخ) تفيد عبارته أن اللوم متوجه على الأصل وليس كذلك قال المحققي قدمه أي الموصول  
على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف لأن فيه شبه الألقاب بافادته وصف الرفعة وعكسها اه  
أي فهو أشد ارتباطاً بالعلم فتاسب جعله بلفظه (قوله من اليم) بيان لما غشيتهم أولتبعض وهو حال  
على التقديرين اه صيان وقوله حال أي من ما (قوله لا يكتنه كنهه) في القاموس اكتنه الشيء وأكتنه  
بلغ كنهه أي وحينئذ فلا بد هنا من ارتكاب التجريد ليندفع التكرار ولكنه يطلق على معنى  
منها الحقيقة والغاية والقدر وهو الأنسب هنا (قوله فأن في هذا الإيهام) أي ترك التعيين حيث لم يقل  
منهم من اليم ثلاثون قامة مثلاً وقوله من التفخيم أي التعظيم لما غشيتهم ثم وجه كون هذا الإيهام  
فيه تفخيم أنه يشير إلى أن ما غشيتهم بلغ من العظم غاية لا تمرك ولا تقي الصابة ببيانها والعظم من حيث  
السمك لكثرة الماء المجتمع ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان لأن الماء المجتمع بالفهر إذا أرسل  
كان طبعه في غاية السرعة ثم إن النجاة ذكرها أن الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة إلا في مقام  
التعظيم والتحويل ومثلوا بهذه الآية فلا اعتراض بأنه يشترط في الصلة عهدها للمخاطب ليتعرف  
الموصول بها وحينئذ فلا يأتى أن تكون مبهمه إذا الإيهام ينافي ذلك اه من الدسوقي (قوله الفرق)

(وكونه بالوصل للتفخيم  
تقرير أوهجنة أو توهيم  
إعلاء أو توجه السامع له  
أو فقد علم سامع غير  
الصلة)

أقول : من مرجحات  
كون السند إليه اسما  
موصولاً للتفخيم وقدمه  
على اسم الإشارة مع أن  
اسم الإشارة أعرف  
منه لمعرفة السامع  
مدلوله بالقلب والبصر  
علافاً الموصول عملاً  
بقوله في الخطبة :  
سلك ما أبهى من  
الترجيب

فهو تابع ولأنوم على  
التابع نحو - فضيتهم  
من اليم ما غشيتهم أي  
موج عظيم لا يكتنه  
كنهه ولا يمكن وصفه  
فأن في هذا الإيهام  
من التفخيم ما لا يخفى  
ولو قيل فضيتهم الفرق  
لم يفد هذا التفخيم



أي ذو الفرق أي الذي يفرق فيه ولو قال لكان حسنا لأسما وقد بين الله تعالى به ما غشهم (قوله  
تقرير الغرض) قال سم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل  
من المسند والمستند إليه لأفادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى اه صبان (قوله والتقوية)  
أي في ذهن السامع (قوله تقرير المسند) أي من حيث وقوعه ونبوته (قوله وقيل المسند إليه) أي  
من حيث نصيبه (قوله نحو وراودته) الراودة في الأصل الهبة والذهب فأريد منها عرفا المخادعة وهي  
مطلقة والمراد هنا مخادعة خاصة ثم إن المخادعة هنا ليست على بابها أفاده المسوق (قوله نزاهة يوسف)  
أي بعده عن المعاصي (قوله فلو قيل راودته الخ) الفاء فصيحة أي إذا عرفت أن الغرض ما ذكر فلو الخ وعط  
القائمة للفرح بخوله فهو أدل الخ (قوله زليخا) بفتح الزاي وكسر اللام كافي القاموس وهذا هو المشهور  
وفي الشهاب على البيضاء ضبطه أيضا بضم الزاي وفتح اللام صبان (قوله لأنه إذا كان إلى قوله منها)  
أي وهذا ما يقتضيه الوصول (قوله ويمكن) أي بحسب الصورة الظاهرية والإلهوتية معصوم وقوله  
من نيل المراد أي مرادها لا مراده اه صبان وقوله أي مرادها الخ لك أن تقول إنه يمكن من نيل  
مراده بحسب ما تميل إليه الطبيعة البشرية فلا ينافي أنه معصوم وعلى ما ذكره فنها متعلق بنيل لا بالمراد  
لأن ما يمكن منه مراد لها لا منها قرره شيخنا (قوله كان ذلك الخ) أي فقد دل الكلام بواسطة الوصول  
على غاية النزاهة فكان في الوصول زيادة تقرير للغرض الذي هو النزاهة تأمل (قوله زيادة تقرير الخ)  
أي من حيث وقوعها وثبوتها لمصر (قوله كما فيه الخ) أي في الكون في بيتها الذي يدل عليه الوصول  
بصلته أي وحيث كان فيه ما ذكر ترتب عليه صدور الراودة والاحتياط منها على وجه أتم وأعظم من  
غيره في الدال عليه تقرير المسند الذي هو الراودة تأمل (قوله من فرط الاختلاط) أي من زيادته  
وشدة صبان (قوله والألفة) قال في القاموس الألفة بالضم الاسم من الائتلاف والألفة بالكسر المرأة  
تألفها وتألفك والتي هنا بالضم اه صبان (قوله ما أفاده الوصول) أي بضميمة صلته وقوله من ذكر  
السبب الخ الظاهر أن ذكر بمعنى مذكور وأن الإضافة من إضافة انصفة إلى الموصوف وأن المراد  
بالسبب كونه في بيتها وأن الضمير في قوله الذي هو راجع للذكر بالمعنى المصدرى في الكلام استخدام  
وأن في من قوله في تقرير بمعنى على وأن قوله باعتبار متعلق بتقرير والمعنى ما أفاده الوصول من السبب  
الذكر وهو كونه في بيتها الذي ذكره قرينة على تقرير الراودة باعتباره لم يظهر لي بعد تمام التأمل  
غير هذا فتأمل منصفنا (قوله والاشتراك) أي اللفظي اه صبان (قوله في امرأة العزيز) راجع للأبهام  
وقوله أوزليخا راجع للاشتراك وعبر في الأول بالأبهام وفي الثاني بالاشتراك لأن الأول اسم جنس ففيه  
إبهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي اه دسوقي (قوله معينة مشخصة) أي بسبب أنه معلوم من  
خارج أن التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل اه دسوقي (قوله أي استقبح الخ) لكون المسند  
إليه عظيما أوجه إبراهيم اه صبان أول كون الاسم في ذاته مشعرا بقبيح كافي مثال النارج (قوله  
إظهار وهم المخاطب) الأحسن أن يقال إظهار الوهم للمخاطب لبطل ما لو كان الوهم من الغير وأراد  
المكلم إظهاره للمخاطب نحو إن الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه كذا يستفاد من الصبان تأمل  
والوهم بتحرريك الهاء مفتوحة (قوله أي غلطه وخطئه) المراد الغلط القلبى فالعطف للتصغير (قوله إن  
الذين تعبدون الخ) فهو إظهار لوهم المخاطبين في اعتقادهم أن هؤلاء آلهة (قوله إن الذين ترونهم الخ)  
لفيه إظهار لخطأ المخاطبين في ظنهم الأخوة بالناس أيا كانوا وفي أي وقت كان هذا ما اختاره في الأطول  
(قوله ترونهم) أي نظنونهم قال السعد وفيه إشارة إلى أن ترونهم بضم التاء كالمعروف الرواية من أرى

نحو وراودته التي هوى  
بيتها عن نفسه فإن  
الغرض المسوق له  
الكلام هو نزاهة  
يوسف عليه الصلاة  
والسلام فلو قيل راودته  
امرأة العزيز أوزليخا لم  
يفد ما أفاده الوصول  
باعتبار صلته فهو أدل  
على الغرض المسوق له  
هو النزاهة لأنه إذا  
كان في بيتها ويمكن  
من نيل المراد منها ومع  
ذلك عطف عليها لم يفعل  
كان ذلك غاية في  
النزاهة عن التخصيص  
وقيل معمله زيادة  
تقرير المسند أعين  
المرادة لما فيه من  
فرط الاختلاط والألفة  
فلو قال زليخا أو امرأة  
العزيز لم يفد ما أفاده  
الوصول من ذكر  
السبب الذي هو  
قرينة في تقرير الراودة  
باعتبار كونه في بيتها  
وقيل هو تقرير للمسند  
إليه لا مكان وقوع  
الأبهام والاشتراك في  
امرأة العزيز أوزليخا  
لو ذكر أحدهما ولا  
يتأتى ذلك في التي هو  
في بيتها لأنها واحدة  
معينة مشخصة ومنها  
المحنة أي استقبح

ذكر المسند إليه نحو جاء الذي لتيك أسس تريد رجلا اسمه الكلب ومنها التوهم أي إظهار وهم المخاطب أي غلطه وخطئه  
في اعتقاده نحو ان الذين تعبدون من دون الله لا يملكون لكم رزقا ومنه قول الشاعر : ان الذين ترونهم إخوانكم



من أي طريق من  
نواب أو عقاب أو مدح  
أو ذم أو غير ذلك نحو  
إن الذين يستكبرون  
عن عبادتي سيدخلون  
جهنم داخرين فإن  
الاستكبار الذي  
نصمته الصلاة مناسب  
لأستاد سيمخلون  
جهنم داخرين أي  
دليلين إلى الوصول  
وربما جعل ذريعة إلى  
التعريض بتعظيم شأن  
السند نحو

إن الذي سمك السماء  
بنينا

يتادعاه أعز وأطول  
فإن ذكر الصلاة التي هي  
سمك السماء مشعرة  
بتعظيم المبنى عليه وهو  
البيت الذي بناه سمك  
السماء ورأى أنها أو تعظيم  
غيره نحو الذي يوافقك  
يستحق الاجلال وقد  
يكون ذريعة للإهانة  
نحو الذي يخالفك  
يستحق الذلال ومنها  
توجيه ذهن السامع  
واستفراغه لآراءه  
فيقع منه موقفاً  
إذا ورد نحو :

والذي حارت البرية  
فيه

حيوان مستحدث  
من جماد

بضم المعزة وفتح الراء مبني المفعول لفظاً وإن كان مبني للفاعل معنى أي أظن لا يفتح البناء من أرى  
بفتح المعزة معنى أعلم وقال الفري بجوز الفتح وإن كان خلاف الرواية على أن يكون من الرؤية  
بمعنى الاعتقاد أفاده الصبان (قوله غليل) الغليل بالعين المعجمة الحقد ويطلق على حرارة العطش  
والمراد هنا الأول دسوق (قوله أن تصرعوا) أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث قاله السعد والصراع  
في الأصل الالتقاء في الأرض فهو هنا كناية عن أحد هذين الأمرين أفاده عبد الحكيم (قوله إلى وجهه)  
أي طريقة وجس وقوله بناء الخبر من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الخبر المبني أي على السند إليه  
أي المتأخر عنه ففائدة الإضافة الإشارة إلى تأخير الخبر لأن الإيماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير  
الخبر اه صبان (قوله الإشارة إلى أن الخ) أي إلى جواب هذا السؤال (قوله أو غير ذلك) كالأستهزاء  
(قوله مناسب) أي فقيه إيماء إلى أن الخبر من طريق العقاب (قوله وربما جعل) أي الإيماء المذكور  
ذريعة أي وسيلة وقوله إلى التعريض بتعظيم الخ أي الإشارة من عرض الكلام وجانبه إلى تعظيم الخ  
أفاده اليعقوبي (قوله إن الذي الخ) قاله الفرزدق وقوله سمك السماء أي رفعها وقوله بنينا أي  
بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فإن ما نصمته القصيدة بعده بدعائه أي قوائم ذلك البيت وقوله  
أعز وأطول أي من كل بيت أو من يفتك بأجرير من اليعقوبي وقوله بيت الشرف الإضافة بيانية  
أو المراد بيت الشرف سبه وبدعائه الرجال الذين فيه قاله الصبان (قوله مشعر) أي بواسطة إيماء  
إلى أن الخبر المبني على الوصول من جنس الرفعة والبناء (قوله بتعظيم المبني عليه) أي الخبر المبني  
على السند إليه لا يقال إيماءه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذي هو الخبر  
لأننا نقول تعظيم البيت ليعلق بنينا من بني السماء به فلا يحيد عن اعتبار البناء في التعظيم وهو الخبر اه  
يعقوبي (قوله وهو البيت) أي بناؤه (قوله أو بتعظيم غيره) عطف على تعظيم شأن الخبر (قوله نحو  
الذي يوافقك الخ) فقيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الرفعة لوروده في مقام المدح وفي  
هذا الإيماء تعظيم لأن المخاطب حيث أوجبت موافقته رفعة وخيرا (قوله ذريعة للإهانة) المناسب  
للتعريض بالإهانة ثم الظاهر أن مراد الشارح إهانة غير السند بدليل أنه لا معنى للتعريض بإهانة السند  
من المثال وهو استحقاق الذلال (قوله نحو الذي يخالفك الخ) فقيه إيماء إلى أن الخبر من جنس الخيبة  
لما علمت وفي هذا الإيماء تعريض بإهانة السند إليه حيث أوجبت مخالفته للمخاطب خيبة وترك الشارح  
جعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر ومثاله قولك الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه في الوصول  
مع الصلاة إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه كالتصنيف وفي ذلك الإيماء تعريض بأن المصنف  
مثلاً بالفتح قبيح مهان وحيث هذا التصنيف قبيح مهان أفاده السعد والدسوقي (قوله واستفراغه) أي تفرغه  
وقوله بعدد أي بعد السند إليه للوصول (قوله والذي حارت الخ) أي تحيرت وتحير البرية مراد منه لازمه  
وهو الاختلاف والاضطراب وقوله فيه أي في أنه يعاد أو لا يعاد فبعضهم يقول بالأول وبعضهم الثاني (قوله  
مستحدث من جماد) المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد لأجسام الحيوانية يوم القيامة  
وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد أو من التراب باعتبار الأصل اه صبان والجماد  
على الأول التراب الذي ثبت منه الأجسام عند إرادة البعث (قوله ومنها عدم علم الخ) ضمير منها للمرجحات  
وعند هذه النكته من المرجحات هو ما يشعر به كلام الفري والذي في عبد الحكيم أنها موجهة لإيراد  
السند إليه موصولة فراجع إن شئت (قوله بالأحوال المختصة به) الأولى أن يقال بالأمور المختصة به  
ليشمل عدم الامم ثم إن المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لعدم وجودها في غيره اه دسوقي  
(قوله الذي أطعمناه الخ) والمخاطب لم يعلم شيئاً من أحوال السند إليه إلا كونها أطعماء بالأمس



وفي عدم علم المتكلم وحده أو مع المخاطب نحو الذي حولنا من الحق لا يعرفهم أولا يعرفهم . قال : (وبالحارة لكشف الحال من قرب أو بعد أو استحبال أو غاية التمييز والتعظيم والخط والتثنية والتفخيم) (٩٣)

أقول : من مرجحات كون السند إليه اسم إشارة ببيان حال المشار إليه من قرب نحو هذا زيد أو بعد نحو ذلك زيد أو ذلك زيد فلا اسم الإشارة مرتبة لمن عند المصنف تبعا لسيبويه . وابن مالك والأصل جعل المراتب ثلاثا فيكون اسم الإشارة للتوسط ذلك وللبعيد ذلك ومنها استجبال المخاطب أي تجهيله والتعريض بضاوته حتى إنه لا يميز له الشيء إلا بالإشارة إليه كقول الفرزدق يخاطب جريرا :

أولئك آبائي بجني بخلهم

إذا جمعتا يا جرير الجامع

ومنها تمييز غاية التمييز لإحضاره في ذهن السامع كما بالإشارة كقول ابن الرومي : هذا أبو العقر فردا في محاسنه

من نسل شيبان بين الضال والسلم

ومنها التعظيم أي قصد تعظيمه بالقرب نحو

(قوله وفي معناه) أي في حكمه من كون طريقه التعريف بالموصولية (قوله عدم علم المتكلم) أي بسوى الصلة من الأحوال المختصة به (قوله الذي حولنا الخ) المناسب الذين (قوله وبالإشارة) عطفت على قوله بالوصل (قوله من قرب) حتى أو معنى وهو الحاصل بتقدم ذكر المشار إليه مثلا (قوله أو استحبال) أي للمخاطب أي عدم جلاله حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس المشار إليه من جهة أن الأصل في اسم الإشارة أن يشار به إلى محسوس أفاده ع ق (قوله أو غاية الخ) أي تمييزه غاية التمييز بالإشارة الحسية المقننية لذلك التمييز لأن الإشارة إلى شيء تنزل منزلة وضع اليد عليه حيث يقتضي المقام غاية التمييز لزيادة مدح ودم لأن المدح والدم مع غاية التمييز أكمل له ع ق ومثلهما ما ذكره الشارح (قوله ببيان حال المشار إليه الخ) إن قيل كون ذا لا قريب وذلك أو ذاك للبعد بما بينه اللغة لأنه بالوضع فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد أي المعنى المقصود بالوضع . أصيب بأن الأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام يقتضي أزيد منها لقصور الخطاب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعاني من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر صبان (قوله أي تجهيله) أي نسبتته إلى الجهل وتعمده جعله هذا هو المناسب من معاني التفعيل في هذه المادة في تفسير الاستجبال بالتجهيل الذي لا يناسبه إلا هذا المعنى إشارة إلى أن الدين والتاء للنسبة والعق وقد أفدناه فيما مر عن ع ق (قوله والتعريض) عطفت مغاير لما قبله إذ التعريض يتوقف على التكلم والاستجبال حاصل قبله باعث عليه فهما نكتتان تدبر (قوله أولئك آبائي الخ) في قوله أولئك آبائي تعريض بضاوة جرير وأنه لا يدرك غير المحسوس بخلاف ما لو قال فلان وفلان وفلان وفلان وفلان وفلان بجنني بخلهم أمر تعجيز أي لا تقدر أن تأتي بمثلهم في مناقبهم وقوله الجامع أي مجامع الافتخار والانشاد اه يعقوب (قوله غاية التمييز) فيه أنه يقتضي أنه أشرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كاتقرر في محله اللهم إلا أن يقال إن المراد غاية التمييز بالنسبة لما تحته من المعارف لما فوقه ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف (قوله حيا) تمييز لقوله إحضار أي لإحضاره من جهة الحس أي من جهة إدراك حس السامع له حقيقة أو تزيلا بالإشارة تأمل (قوله فردا) أي في حال كونه فردا أو أمدح فردا فهو منصوب إما على الحال أو على تقدير الناصب وقوله في محاسنه جمع حسن معنى لالفاظا وقوله من نسل شيبان خبر بعد خبر وشيبان قبيلة من قبائل العرب وقوله بين الضال والسلم حال من نسل شيبان أي حال كون نسل شيبان مستقرا بين الضال وهو السدر والسلم وهو شجر له شوك وهما من شجر البوادي وأشار بذلك إلى ما يمدح به العرب من سكى البادية لأن العز مفقود في الحضر يعقوب (قوله معنى لالفاظا ومفردة في اللفظ محسن) معنى حسن أفاده السوقي (قوله قصد تعظيمه بالقرب) أي يؤتى بالسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على القرب وهذا بناء على أن المشار إليه محالط للنفس وأنه لا يغيب عنها فهو حاضر أفاده الصبان عن سم (قوله نحو إن هذا القرآن الخ) في الإشارة بهذا إلى القرآن لإعلام بأنه محالط للنفس لا يغيب عنها وفيه من التعظيم ما لا يخفى ومعنى أقوم أهمل وأصوب والظاهر أن التفضيل ليس على باب (قوله ورفعة قدره) عطفت تفسير (قوله نزلت فدانتها الخ) وذلك لأن الدناء وإن كان بعيدا لا يحتاج في الوصول إليه إلى الوسائط فدانتها لكونها أوجبت ما ذكر منزلة منزلة قربه (قوله نحو ذلك الفاسق الخ) نزلت حقارته عن ساحة عز الحضور والمخاطب

إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم أو البعد نحو ذلك الكتاب نزل بعد درجته ورفعة قدره منزلة بعد المسافة ومنه تلك آيات الله وتلك آيات الكتاب وغير ذلك ومنها الخط أي التحقير بالقرب نحو وما هذه الحياة الدنيا إلا لعب وطولت دنوتها وخسة قدرها منزلة قرب المسافة والبعد نحو ذلك الفاسق فلي كفا



الأوصاف نحو أولئك

على هدى من ربهم

وأولئك هم الفلحون

فأتى بعد المشار إليه

وهو الذين يؤمنون

بأوصاف متعددة من

الآيمان بالغيب وإقام

الصلاة وغير ذلك ثم

عزف المسند إليه

بالإشارة إليه تنبيها

على أن المشار إليهم

أحقاء بما يرد بعد

أولئك وهو كونهم

على الهدى عاجلا

والفوز بالفلاح آجلا

من أجل اتصافهم

بالأوصاف المذكورة

ومنها التعظيم ولم

يذكر في الأصل

اكتفاء بالتعظيم

وزاده المصنف لأن

فيه زيادة التعظيم

نحو هذا زيد الذي

نسمع به قال :

(وكونه باللام في النحو

علم

لكن الاستغراق فيه

ينقسم

إلى حقيقي وعرفي وإلى

فرد من الجمع أعني

فائق

أقول : من مرجحات

كون المسند إليه معروفا

باللام الإشارة بها إلى

معهود أو حقيقة فلا أول

ثلاثة أقسام الأول

معهود في الذكر صريحا أو كناية نحو وليس

مترلة بعد المسافة قاله السعد وإضافة عز لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أي عن ساحة الحضور  
 العزيز (قوله التنية) أي تنبيه المتكلم السامع وقوله عند ذكر أي عند وقوع الله كونه حصوله بحيث  
 يكون قد حصل بالفعل كما أفاده اليعقوبي وقوله أوصاف قال الصبان ليس المراد بالأوصاف خصوص  
 النعوت النحوية اه أي بل ما هو أعم فإن الأوصاف المذكورة في المثال الآتي صلات وقوله بعد المشار إليه  
 أي بعد ذكر الشيء الذي عبر عنه باسم الإشارة بعد الأوصاف وقوله على أن متعلق بالتنية وقوله حقيق  
 الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل أي متأهل لما ذكر وقوله بما يرد أي بمسند يرد وقوله بسبب متعلق بتحقيق  
 هذا إيضاح ما قاله الشارح نبيعا للأصل قال الصبان قال العصام لا يخفى أن التنية لا يتوقف على تعدد  
 الأوصاف ولا على كونها عقب المشار إليه فإنه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاءني الفاضل الكامل  
 زيد وهذا يستحق الأكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن تقول ويستحق الأكرام  
 هذا وحينئذ فالواضح أن يقول أو التنية عند الإشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند  
 لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا اه (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم  
 الفلحون شاهد بأن قاله الثوري اه صبان (قوله وهو الذين يؤمنون) أي الثنويات معهودة بعنوان هذه  
 الصلاة فالجملة داخلة في الصفات خارجة عن المشار إليه فلا ينافي ذكر الصلاة عدة الآيمان من الأوصاف  
 والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلاة ههنا استطرادى لقبح ذكر الموصول بدون الصلاة  
 والمراد هو الموصول فقط اه عبد الحكيم قال الفري لم يقل وهو الثقون لأن الذين يؤمنون يمكن أن  
 يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بأولئك على هدى وأن يجعل  
 جارياً عليه كاذك في الكشف فعل التقدير الثاني يحسن أن يجعل الإشارة لأحدها إشارة إلى الآخر من  
 غير تكلف لأن الصفة والموصوف في حكم واحد أما على التقدير الأول فليس بذلك الحسن لأن المراد  
 بالمشار إليه هو المعنى الذي أشير باسم الإشارة إلى لفظه وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين  
 وإن اتحد في الواقع ذاتا فليتأمل اه (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا صبان (قوله تنبيها الخ) فإن  
 الدوق شاهد صدق على أنه إذا قيل يحسن السائل ويعيث الملهوف ويرحم الضعيف ويقيم حق الضيف  
 ويعين على التوازل ويوجد في الشدائد ذلك هو أهل التعظيم عند الوري والاحوان يتلقى بالقبول إذا  
 كان يرى ذلك دالاً على استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الأوصاف لأن تعليق الحكم بوصف مناسب  
 كما أنبأ عنه هنا اسم الإشارة إلى الموصوف يشعر بعليته ثم ينشأ عن ذلك غرض آخر وهو الترغيب في  
 تحصيل تلك الأوصاف اه يعقوبي أي والآية كهذا المثال فيجرحها ما جرى فيه من جميع ما ذكر (قوله  
 عاجلا) أي في الدنيا وقوله بالفلاح المراد به البقاء الأبدى في النعيم وقوله آجلا أي في الآخرة (قوله من أجل  
 اتصافهم) متعلق بأحقاء (قوله لأن فيه زيادة تعظيم) أي للمفخم (قوله نحو زيد الخ) في ذكر اسم الإشارة  
 زيادة تعظيم حيث أورد مع إشعار الكلام بالتعظيم مع العدول عنه (قوله باللام) أي العهدية الخارجية أو  
 الجنسية ع ق (قوله في النحو علم) أي يعلم مرجح كون المسند إليه باللام في النحو (قوله ليس الخ) إنما  
 ذكر هذا التفصيل ولم يخله على النحو لأن النحاة لا يبحثون عنه غالباً قاله المصنف فتقوله لكن الخ لدفع  
 توهم أنه ينبغي ترك نكتة كونه باللام النكبة (قوله وفي فرد) الواو استنافية والظرف حال من الضمير  
 في خبر المبتدأ المذوف الفائد إلى الاستغراق (قوله إلى معهود) أي إلى خصصة من أفراد الحقيقة معهودة  
 بين المتكلم والمخاطب في الخارج واحداً كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته  
 والمراد هنا لازم ما ذكر وهو التبيين اه من السعد والصبان (قوله فالأول) أي المعهود في الخارج  
 وقسم الكلام عليه لأن أحرف أفاد الصبان (قوله وليس الخ كز كالآتي) إنما تكون اللام في هذا



المثال للعهد إن جعل من كلام الله وللعنى ليس الله كذا الذى طلبته امرأة عمران في قولها رب أنى نفرت  
الح كالأشئ التى وهبت لها من الآشئ التى وهبت لها أعظم رتبة من الله كذا أما إن جعل من كلام امرأة  
عمران وفي الكلام قلب أى ليس الآشئ كذا كذا في التحرير وهو من جهة تحسرها . والمعنى أن يحسرها على وضعها  
أشئ وعدم مساواتها لذلك في التحرير في أليتها كانت ذكرا وكانت مساوية له في التحرير فاللام حينئذ  
للجنس ولا يصح التخييل بالآية للام العهد ثم إن الآشئ في المثال ليس مسندا إليه بل هو مجرور فهو تنظير  
مناسب من حيث العهد والمسند إليه الله كذا لأنه اسم ليس أفاده العهد والسوقى (قوله إنى وضعتها أشئ)  
نأيت الضمير مع كونه راجعا إلى ماله دار بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى أشئ فرعاية الخبر أولى اه  
عبد الحكيم (قوله لأن ما كناية عنه) المراد بالكناية هنا ما قابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه اه  
عبد الحكيم ولا شك أن ما لبست صريحة في الله كذا بل مبهمة وفهم معنى الله كذا منها إنما هو بقرينة ذكر  
التحرير بعدها (قوله لأن التحرير الخ) يعنى بضم الحال أعنى محررا صار ما يختص بالذكور لا أن المراد من  
كلمة ما الله كذا اه عبد الحكيم وقوله لأن المراد الخ أى لأن المراد لامرأة عمران من كلمة ما الخ بل هو مبهمة  
في كلامها ويدل للإيهام فتقبلها الخ فإنه يفيد أنها من مشمول التنوير به ثبت المطلوب وهذا رد منه على من  
خالف تدبر (قوله معهود في الذهن) كأن مراده بالذهن العلم إذ الواقع في كلام غيره التعبير بالعلم في هذا  
القسم والمسمى عندهم معهودا في الذهن هو الداخلة عليه أل المشار بها إلى الحقيقة في ضمن فرد غير معين  
ولو أبدل الذهن بالعلم لأحسن (قوله إذ هما في الغار) فالغار الذى دخله الرسول وأبو بكر معهود علما  
للخاطئين (قوله في الحضور) أى بسبب الحضور (قوله نحو اليوم الخ) فالمراد به اليوم الذى وقع عليه الخطاب  
(قوله ومنه الواقعة بعد اسم الإشارة) أى من المعهود في الحضور أى من مصاحبة اللام الواقعة الخ فتكون  
للعهد الحضورى قال عبد الحكيم ليت شعرى ما معنى كون اللام في هذا الرجل للعهد فإنه ذكر الرضى  
في بحث المنادى أنه لا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعروف باللام أما اسم الجنس فلا أنه هو الدال على  
الماهية من بين الأسماء والحجاج إليه في نعت اسم الإشارة بيان ماهية المشار إليه وأما التعريف باللام  
فلا أن نفس الماهية حصل من لفظ الجنس ونفس الفرد من أفرادها قد علم من اسم الإشارة فلم يبق إلا  
التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت وأخصر الطرق للتعريف هي اللام إذ هي أقل من المضاف إليه اه  
وقوله نفس الفرد أى الذى تقتضيه الإشارة إذ لا يشار إلا إلى معين هذا ورأيت بخط بعض الأفاضل أن  
الجمهور يجوزون كون أل للحضور وساق عبارة للنفى ندل لما قاله (قوله وأى في النداء) هذا على تقدير أن  
يكون المنادى هو المعروف باللام كما أوما إليه الشيخ ابن الحاجب بقوله وإذا نودي المعروف باللام قيل يا أيها  
الرجل فيكون المنادى هو الرجل المعهود والحضور المستفاد من النداء لا يحتاج إلى تقدم الله كذا وأما على  
ما ذهب إليه الشيخ الرضى من أن المنادى هو أى والوصف لازالة الإبهام وبيان الماهية فالتعريف بالجنس اه  
عبد الحكيم (قوله والثانى الخ) أفاد ظاهر كلامه أنه الإشارة إلى الحقيقة فلم يوافق بظاهرة الأول في  
الجنس وهو ما تشير إليه اللام فكان الأولى إرجاعه إلى الأول يجعل الحقيقة المشار إليها باللام (قوله ثلاثة  
أقسام) بقى قسم رابع وهو الإشارة إلى الحقيقة المعبر فيها المصدق غير مفيد بالبهضية أو الكلية كما  
في القضية المهمة أفاده الصبيان عن الحفيد (قوله من حيث هي) أى من غير اعتبار أفرادها (قوله  
نحو الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس  
خير من هذا الجنس ولا ينافى كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل  
فإن العوائق قد تمنع مما يستحقه الجنس اه صبان (قوله ومنه) أى بما ذكر وهو الإشارة إلى الحقيقة  
من حيث هي أى من ذى الإشارة المذكورة (قوله إذ التعريف الخ) أى فالعرف دائما هو الماهية

إنى وضعتها أشئ  
والله كذا تقدم في قوله  
ما فى بطنى محررا لأن  
ما كناية عنه لأن  
التحرير إنما كان  
لذلك كور. الثانى معهود  
في الذهن نحو إذ هما  
في الغار. الثالث معهود  
في الحضور نحو اليوم  
أكلت لكم دينكم -  
ومنه الواقعة بعد اسم  
الإشارة وأى في النداء  
والثانى ثلاثة أقسام  
أيضا : الأول الإشارة  
إلى الحقيقة من حيث  
هي نحو الرجل خير من  
المرأة ومنه أل الداخلة  
على المعرف بفتح الراء  
نحو الإنسان حيوان  
ناطق إذ التعريف إنما  
هو للماهية لا للأفراد.



الثاني الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في بعض الأفراد غير معين كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج ومنه قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب وهذا العرف في المعنى كالسكره ولذا عومل معاملة في الوصل بالجملة نحو :  
ولقد أمرت على اللثيم يسبي

وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وداخل ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وإنما قيل كالسكره لانيتهما من تفاوت ما وهو أن السكره معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر فالجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان .

الثالث الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في كل فرد من الأفراد فيفيد الاستغراق نحو إن الانسان إن خسر

فنعرف هنا ماهية الإنسان قال هنا داخل على النهاية (قوله الاشارة إلى) واللام حبيشة معهود في معنى لأن مدحوظا وهو الحقيقة معهود في الذهن (قوله باعتبار وجودها في بعض الخ) وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس المقصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود والامن حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل في بعضها قاله السعد وقوله لا من حيث وجودها في ضمن الخ أي كما في لام الاستغراق الآية (قوله كقولك ادخل الخ) فتقولك ادخل قرينة على أن ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي لاستحالة الدخول في الحقيقة ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد في جميع أفراد السوق فعلم من هذا أن المراد الحقيقة في ضمن بعض الأفراد دسوق تم هذا البعض غير معين لأن الغرض أن لا معهود في الخارج كما قال الشارح حيث لا عهد الخ ثم من التوجيه في هذا المثال يعلم التوجيه في قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب وإلى كل من التوجيهين أشار الشارح بقوله فيما يأتي وإنما استفاد الخ فتأمل (قوله في المعنى كالسكره) أي باعتبار القرينة لأن المراد به بعد اعتبارها فرد منهم أما قبل اعتبارها فليس كالسكره إذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن اه دسوق (قوله ولذا) أي لكونه كالسكره (قوله نحو ولقد الخ) فيسبى صفة للثيم . فإن قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر في توصيف المعرف بالجملة . قلنا ليس المعنى على أنه بسبب حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه وهذا هو السر في أن القوم يمنعون الحالية ويشتون الوصفية . ولا يخفى عليك أنه إن جعل الحال مؤكدة فلا محذور فيه وكونه لهما يلائم ذلك إذ الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه ولا يقيد بحال المرور فقط سم قال يعقوب بن سعيد نقله ما تقدم كذا قيل والمناسب لقوله : نعم قلت لا يعني كونها حالة وإنما قلنا المناسب الخ لأن التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد إظهار دوام السبب ولأن قوله لا يعني إنما يتبادر منه أنه قاله في حال سماع السبب حال المرور لأنه قاله فيمن دأبه السبب ولو في غير حال المرور اه بحروفه اه صيان وقوله مؤكدة المناسب لازمة إذ هذه ليست من معنى عاملها فليست مؤكدة وبدل لنا بقية العبارة وقوله وما تقدم هو كون يسبي نعتا للثيم مع ما بعده من الإراد والجواب وقوله بتأنيس الخ أي في قوله متما للبيت : قضيت نعم قلت لا يعني أي فأمضى ثم أقول والعدول إلى الماضي للدلالة على التحقق (قوله وإن كان في اللفظ الخ) أي والحال أنه في اللفظ الخ . وصاحب الحال الضمير في خبر هذا والمراد الجريان غالبا كما عرفت (قوله مبتدأ) أي من غير مستوف من مسوغات الاستدعاء بالسكره ومثله يقال فيما يأتي لنا من كونه اسم كان (قوله ونحو ذلك) كمطغه بيانا من المعرفة والعكس وككونه اسم كان أو معمولا أول لفظ اه صيان وقوله وككونه الخ إنما كان من أحكام المعرفة لأن لكل من المذكورين حكم المبتدأ الأصلي من حيث كونه لا يكون بالسكره إلا مع المسوغ تأمل (قوله وهو أن السكره معناه) أي الوضی وقوله من جملة الحقيقة أي أفرادها (قوله وهذا معناه) أي الوضی وقوله كالدخول أي فانه إنما يتصور في الأفراد الخارجية سم أي ولا يتصور في الحقيقة صيان (قوله فالجرد) أي من أل وقوله بالنظر الخ قيد في ذي اللام فقط إذ الجرد استعماله في المفرد لا يتوقف على القرينة دسوق (قوله سواء) أي في إفادة كل منهما بعضا غير معين وإن كان في السكره بالوضع وفي ذي اللام بالقرينة اه صيان (قوله مختلفان) فإن الجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن وإنما أطلق على المفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه ثم صيان (قوله فيفيد) أي ذو الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها في ضمن كل فرد فالضمير المنتشر يعود إلى ما ذكر من الاشارة على حذف مضاف ويصح عوده إلى المحرف



باللام المفهوم من السياق وإفادته ما ذكره بالقرينة كالذي قبله هذا ما أفاده السند وأشار إليه الشارح  
والذي ليس بها أن المدار على عدم قيام قرينة على قسم من الأولين نقله النسوي عن العدوي (قوله  
بدليل الخ) فالاستثناء هو القرينة والنظر متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أي والاستغراق ثابت  
في الآية بدليل (قوله الاستثناء) أي المتصل في قوله إلا الذين آمنوا صيان (قوله في المستثنى منه)  
وهو هنا الإنسان (قوله عن ذكره) أي المستثنى (قوله وهو) أي الاستغراق من حيث هو لاق  
خصوص السند إليه فلا يرد عليه أن الغيب في المثال الأول مجرور والصيغة مفعول به في المثال الثاني  
أه دسوقي (قوله وهو أن يراد كل فرد بما يتناوله الخ) الأظهر ما في شرح الفتح الشريفي وهو أن  
الاستغراق العرفي ما يست في العرف شمولاً وإحاطة مع خروج بعض الأفراد وغير العرفي وهو المسعى  
بالحقيقي ما يكون شمولاً لجميع الأفراد بحسب نفس الأمر فلا واسطة بينهما أصلاً وأما على ما ذكره  
الشارح فلا بد من أن يقال إن ذكر اللغة بطريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرح أو الاصطلاح  
أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقي أو المجازي أه عبد الحكيم وقوله ما يكون الخ أي سواء  
أريد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب اللغة أو الشرح أو الاصطلاح وقوله أعم من أن يكون الخ  
أي في الثلاثة وهذا وقول الشارح أن يراد الخ من إطلاق السبب وإرادة السبب إذ الإرادة سبب  
في الاستغراق الذي هو تناول اللفظ فيه عليه الصبان وغيره (قوله متفاهم اللغة) أي ما يتفاهمه أهل  
اللغة أي المعنى الذي يتفاهمونه من اللفظ (قوله أي كل غيب) أي غائب عنا وقوله شهادة أي  
مشاهد لنا (قوله بحسب التفاهم العرفي) المصدر بمعنى المفعول كما نفيد به عبارة السعد فيكون موافقاً  
لأسم المفعول قبله (قوله الصيغة) جمع ضائع وأصل صيغة صوغه ككامل وقلة صبان (قوله صيغة  
بلده) أي إذا كان الأمير أمير بلد (قوله واستغراق المفرد الخ) شروع في حل قول المصنف وفي فرد  
الخ والمراد بالاستغراق ما هو أعم مما كان بحرف التعريف أو بغيره بحرف النفي مع النكرة وقوله  
وأشمل من الجمع أي والثمن أي من استغراقهما وذلك لأن استغراق المفرد يتناول كل واحد واحد من  
الأفراد واستغراق النفي إنما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع إنما  
يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين أه مطول (قوله فقولك الخ) علمت وجهه  
من عبارة المطول (قوله وهذا في النكرة الخ) اعتراض على المصنف التابع للتبليغ في إطلاقه  
كون استغراق المفرد أشمل تبع فيه السعد (قوله وأما المفرد الخ) لعل غيره كالموصول والمضاف  
كذلك والاختصار على المعروف لأن أصل السياق فيه سم صبان وقوله فلا أي فلا يسلم كونه أشمل وقوله  
يتناول كل واحد من الأفراد الخ فيكون مساوياً للمفرد في الشمول فلا يصح دعوى أشملية المفرد  
على الجمع المعروف باللام . وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أي بدخول  
أل الجنسية فإنها إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التي أقلها ثلاثة أفراد وكلام الأصوليين  
فيها إذا بطل منه معنى الجمعية تأمل قوله الصبان (قوله الاستغراق) أي تتبع تراكيب البلغاء (قوله  
فإن قيل الخ) حاصله أن الاسم المفرد ليس كونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بأفراده على وحدة معناه  
بمعنى أن لا يكون آخر معه واستغراقه وإن كان يستفاد من القرينة يدل على تعدده وأن معه آخر  
مثله فينبغي تنافي الثاني متضاهاً فلا يجتمعان أه صبان (قوله يدل على الوحدة) أي وحدة معناه  
وذلك لأن اسم الجنس النكرة إن قلنا بوضعه للوحدة الشائعة فدلالته على الوحدة ظاهرة وإن قلنا  
بوضعه للحقيقة فالحقيقة مفردة والغرض منها ما يتحقق به وأقل ما يبادر مما تستعمل فيه فرد واحد  
فكان أفراد الاسم مقتضياً للوحدة على كلا المذهبين أه يعقوبي وقوله فالحقيقة مفردة ونقال على معتد

بدليل صحة الاستثناء  
الذي شرطه دخول  
المستثنى في المستثنى منه  
لو سكت عن ذكره  
وهو ضربان : حقيقي  
وهو أن يراد كل فرد  
بما يتناوله اللفظ بحسب  
متفاهم اللغة نحو عالم  
الغيب والشهادة أي  
كل غيب وكل شهادة  
وعرفي وهو أن يراد  
كل فرد بما يتناوله اللفظ  
بحسب متفاهم العرف  
نحو جمع الأمير الصيغة  
أي صيغة بلده لا كل  
الصيغة واستغراق  
المفرد أشمل من الجمع  
فقولك لا رجال في الدار  
يصدق إذا كان فيها  
رجل أو رجال بخلاف  
قولك لا رجل فيها وهذا  
في النكرة المنفية مسلم  
وأما المعرف باللام فلا  
بل أجمع المعرف باللام  
الاستغراق يتناول كل  
واحد من الأفراد على  
ما ذكره جمهور  
الأصوليين ودل عليه  
الاستغراق في نحو الله  
بحسب الحسنين أي كل  
حسب . فإن قيل  
أفراد الاسم يدل على  
الوحدة



وقد بين ذلك بقوله والغرض الخ (قوله والاستغراق يدل على التعمد) أي فالاسم بوجوده دل على مع  
الوحدة على التعمد أي فلا يتوقف تحقق الاستغراق على عدم الوحدة (قوله فالجواب الخ) حاصله أن  
لام الاستغراق المفيد للتعمد إنما يدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو  
ملمين إنما تلحقه بعد تجريده عنها اه صبان (قوله إنما يدخل الخ) مصب الحصر الحال أعني  
بجرد لا الظرف قبله (قوله عن الوحدة والتعمد) أي بحيث يصير محتملا للوحدة والتعمد لأنه قصد  
به الجنس ويدخل حرف الاستغراق متلا تعين للتعمد ثم أقول الناس حذف قوله والتعمد لأنه  
لا تعمد قبل الاستغراق بمجرد عنه اللفظ وتجريده على الوحدة كاف في الاحتمال المذكور (قوله  
وإلى الخلاف الخ) بيان القولين الأولين أن الخليل وسبويه يقولان إن المرفع ال و بعض النحاة  
يقول إنه اللام فقط ثم الخليل يقول إن همزة حمزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وسبويه يقول  
إنها همزة وصل زائدة معتدة بها وضما أي مجعولة جزءا من الأداة كلام أهل الأولى وغيرهما وهو  
القائل إن المرفع اللام فقط اتفقوا على أنها همزة وصل زائدة لا تدخل لها في التعريف فالخلاف في  
الهمزة إنما هو بين من قال إن المرفع ال فدار بطله الشارح به ولم يؤخره عن القولين ثم أقول من  
المعلوم أن الذي يناسب التكلم عليه هنا إنما هو مرجح كونه باللام فهو المقصود بالاحاطة على النحو كما  
سبق إقادته والخلاف المذكور وما يتفرع عليه لا يدخل لها فيما ذكر فلا يراد الإشارة إليهما بالاحاطة  
فكيف يجعلهما الشارح مشارا إليهما فالتناسب حذف هذه العبارة إلى قوله وإلى ما يتفرع ويبدل اسم  
الإشارة بضمير المؤنث فيقول عليها أي الأقسام تأمل (قوله أو الهمزة) عطف على ال في قوله كون المرفع  
ال (قوله على ذلك) أي الخلاف والأقسام والأفراد لمراعاة ما ذكر (قوله وبالإضافة) أي ونعريفه بالإضافة  
قال الصبان نقلا عن الأطول لا يذهب عليك أن الإضافة من أحوال السند إليه ولا تختص بالتعريف  
بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير في قوله حجام حضر أو صاحبك  
وتحقير في ولد الحجام إلا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة اه (قوله الحصر) أي قصد (قوله  
حيث لا تضبط الخ) حيلة تقييد وأراد بالأفراد ما يشمل الآحاد كما في المثال والحصر في قوله لا تضبط  
الخ إضافي بالنسبة لما لا يفيد العموم وأفاد بهذه الحيلة أن مراد المصنف بالحصر ضبط أفراد المسند  
إليه بحيث لا يخرج منها شيء فيكون مستغراقا فيرجع إلى الاستغراق في عبارة غيره ولو قال المصنف :  
وبالإضافة للاحتقار وحده عموم اختصار

لوافق غيره في العبارة الواضحة مع السلامة من التذييل الذي لا يدخل في الرجز إلا على سبيل الاعتذار  
للولذين (قوله ساكنون الخ) المراد بمجاري الأقدار الأمور التي جرت بها الأقدار ثم إنه يصح كون  
الكلام فيه استعارة تصريحية تبعية بأن شبهت ملازمة مجاري الأقدار من حيث الرضا بها بالكنى  
بجامع أن كلا ملازمة واستعبرت الكنى للملازمة المذكورة واشتق منه ما كمنون بمعنى ملازمون  
وبصح كونه فيه استعارة بالكتابة بأن يشبه ما جرى به القدر بيت شعر بجامع مطلق للملازمة  
وحذف المشبه به وأثبت ما كمنون تخيلا تأمل (قوله هوأي) إما بمعنى مهوي أو أن المراد محل  
هوأي وهو القلب يعني أن القلب سار يسير الحبيب وجسمي موثق بمكة أو أن المراد أن نفس الهوى  
سار يسير القلب السار يسير الحبيبة وأصل مهوي مهوي اجتماع الواو والياء الخ وكسرت الواو  
الأولى للنسبة أفاده الصبان (قوله مع الركب) اسم جمع لراكب واليمايين جمع يمان أصله بمعنى حذفت  
الياء المدغمة وعوض عنها الألف على خلاف القياس فصار يمانى أعلى إعلال قاض ولعباء الحكيم  
استظهار فراجع (قوله مصعد) أي مبعد ذاهب في الأرض يقلل أصعد ذهب في الأرض وأبعد فيها

والاستغراق يدل على  
التعمد فيقنانيان .  
فالجواب أن الحرف إنما  
يدخل عليه عند إرادة  
الاستغراق مجردا عن  
الوحدة والتعمد وقوله  
في النحو علم أشار به إلى  
الأقسام المتقدمة وإلى  
الخلاف في كون المرفع  
ال تمامها و همزتها همزة  
قطع أو وصل أو اللام  
وحدها وهو مذهب  
علماء المصنفين ولما  
يقولون ولما نصرفه  
باللام كالمصنف في قوله  
باللام أو الهمزة واللام  
تفرق بينها وبين همزة  
الاستفهام وإلى ما يتفرع  
على ذلك وقوله فافقني  
نكته . قال :

(وبإضافة الحصر واختصار  
نشر أول وثان واحتقار  
نكافؤ سامة إخفاء  
وحت أو مجاز استهزاء)  
أقول : من مرجحات  
كون المسند إليه مضافا  
لما بعده الحصر حيث  
لا تضبط أفراد المسند  
إليه إلا بإضافة نحو أهل  
الله ساكنون تحت  
مجاري الأقدار ومنها  
الاختصار نحو :  
هوأي مع الركب  
اليمايين مصعد



الرحيل ومنها نشر بف  
المضاف نحو أمة محمد  
مرحومة والمضاف إليه  
نحو نبينا محمد أفضل  
الأنام ومنها تحقير  
المضاف نحو ولد الحجام  
حاضر أو المضاف إليه  
نحو أخوك اللثيم حاضر  
فقوله واحتقار أي  
احتقار كل من الأول  
والثاني أي المضاف  
والمضاف إليه ومنها  
التكافؤ أي التماثل في  
الرتبة بحيث لا مرجح  
للبداهة بأحد أفراد  
المسند إليه نحو علماء  
البلد حضروا ومنها  
سأمة التكلم أو السامع  
من ذكر أفراد المسند  
إليه أكثرها نحو أهل  
البلد حضروا ومنها  
إخفاء المسند إليه وسفوه  
عن غير المخاطب من  
السامعين نحو صاحبك  
تغير حاله ومنها حث  
السامع وتحريضه على  
إكرام أو إدلال فالأول  
نحو صديقك أي إليك  
والثاني نحو عدوك  
يريد أن يظهر عليك  
ومنها تضمن الإضافة  
بجاءا أيضا نحو ولتم  
دار المتقين ثم أضيفت  
الدار للمتقين مع أنها  
دار المتقين وغيرهم

قال تعالى - إذ تصعدون ولا تلوون على أحد - اه يعقوب (قوله جنب) أي بجنوب مستبج أي تتبعه  
الزبناء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه من السعد والصبان (قوله وجناني الخ) الجنان  
الجسم والشخص والموقن هو المقيّد بالوثاق وألفظ البيت خبر والقرض منه التحسر والتعزّن وإظهار  
الأسماء اه يعقوب (قوله بسبب الخ) أي فالمقام مقام ضجر وهو ضيق جدا (قوله نحو أمة الخ) ففيه  
تسريف وتعظيم للأمة بأنها أمة محمد (قوله نحو نبينا الخ) ففيه تعظيم لنا لأنه نبينا وقد نكون الإضافة  
لتعظيم غير المضاف والمضاف إليه نحو عبد السلطان عندي ففيه تعظيم للتكلم بأن عبد السلطان عنده  
وهو أي التكلم الذي هو مدلول الباء غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه وهذا معنى  
الغيرية وليس المراد غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكر من المثال ليس  
لتعظيم غيرها بل ما هو منها إذ يصدق على الباء من عندي أنها مضاف إليها (قوله نحو ولد الحجام الخ)  
ففيه تحقير للمضاف بأنه ولد الحجام (قوله نحو أخوك الخ) ففيه تحقير للمضاف إليه بأن أخاه لثيم وقد  
تكون التحقير غيرها نحو ولد الحجام بحال السر بدا تحقيرا ليريد بأن ولد الحجام بحاله قاله ع ق (قوله فقوله  
واحتقار الخ) أي فهو نظير التشريف في كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأول (قوله نحو علماء الخ) فأورد  
المسند إليه مضافا لأن عدم الإضافة يقتضي التعداد والتعداد يقتضي تقديم البعض والتقديم ترجيح  
بلامرجح (قوله وتحريضه) عطف تفسير (قوله على إكرام الخ) أو على الرحمة نحو ولدك ضائع قاله  
ع ق (قوله نحو صديقك الخ) في الإضافة تحريض على إكرام الصديق المنسوب لك (قوله نحو عدوك  
الخ) ففيه تحريض على إدلال العدو والمنسوب لك (قوله تضمن الإضافة مجازا) قال عبد الحكيم في شرحه  
أي السعد للمفتاح في بيان لطائف قوله تعالى - يا أرض ابلعي ماءك - ظاهر كلامه أي الكاكي أنه يريد  
بالحجاز الاستعارة البنية على تشبيه اتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك بناء على أن مدلول الإضافة  
في مثل هذا هو الاختصاص الملكي فتكون الاستعارة تصرحية أصلية جارية في التركيب الإضافي  
الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وإن اعتبر اللام وبنى الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة  
تبعية ومنهم من يجعل الحجاز في الإضافة بأدنى ملازمة مجازا عقليا بناء على أن كون النسبة على ماهوله  
وعلى غير ماهوله مما يتعلق بالعقل دون الوضع اه فذكر الوجهين واختار السيد في شرح المفتاح كونها  
مجازا حكما اه ومراده بمثل هذا ما كانت الإضافة فيه على معنى اللام ومراده بالحجاز الحكمي الحجاز في  
النسبة بين المتضايقين فتحصل أنه يجوز في الحجاز الذي تضمنه الإضافة كونه لمويا بالاستعارة الأصلية  
المعتبرة في التركيب وهو ظاهر كلام الكاكي وبالتبعية المعبرة في اللام وكونه عقليا في النسبة بين  
المتضايقين وبه قال بعضهم واختاره السيد في شرح المفتاح (قوله ولتم دار الخ) تجرى في الحجاز هنا  
الأوجه السابقة فهو إما مجاز بالاستعارة المصروفة الأصلية بأن يشبه الاختصاص النعني بالاختصاص  
الملكي ويستعار التركيب من الثاني للأول أو التبعية بأن يشبه سطلق الأول بمطلق الثاني فيسرى  
التشبيه لجزئيات فتستعار اللام من الثاني للأول وإما مجاز في النسبة بين المتضايقين حيث نسبت الدار  
للمتقين مع انتفاء ملكهم للعلاصة (قوله مع أنها دار الخ) كأن مراده بالغير الملائكة والجن ونحوهم  
عن لا يتأتى فيهم معنى التقوى ثم إن المناسب مع أنهم غير مالكيين لها وإنما المالك هو الله لأن التشبيه  
على نكتة المدلول عن المعنى الأصلي إذا ذكرت فيه مع يكون بعدها ما يفيد المعنى الأصلي والمعنى  
الأصلي للإضافة التي على معنى اللام للاختصاص الملكي كما علمت فليس مضاهها الأصلي هنا محمول الارتباط  
بالدار للمتقين وغيرهم بل لو حمل وقيل ولتم دار من لم يكفر بالله لم تكن الإضافة حقيقية ونظير هذا  
المناسب أن تقول أطلق الأسد على الرجل الشجاع مع أنه إنما يطلق أصالة على الحيوان المفترس بكذا



ومنها غير ذلك  
كالاستفراق نحو فعل  
الله جميل أى كل فرد  
من أفراد فعله لا يستل  
عماء فعل وبهذا الحال  
تحت أنواع المعرفة  
قال :

(ونكروا أفرادا)

لو تكبرا

تنويما أو تعظيما أو

تخفيرا

كجهل أو تعظم أو تهويل

تهويل أو تهليل أو

تقليل

أقول: البحث الرابع في

تنكيره فمن مرجحاته

القصد إلى فرد ما يصدق

عليه اسم الجنس نحو

وجاء رجل من أقصى

الديثة أى رجل واحد

ومنها التكثير بمعنى أن

ذلك الشيء أكثر من

لا يحتاج إلى تعريف

نحو إن له لا يلا ومنها

التنويح بأن يراد

بالمنتهى إليه نوع مخالف

للأنواع المعهودة نحو

وعلى أبقارهم غشاوة

أى نوع غريب من

الغشاوة وهو ما يتعمى

به عن الحق ومنها

التعظيم نحو وجاءهم

رسول كريم ومنها

للتحقير نحو قولك

عند ملاقة حجاج لقيني

تأمل منصفاً (قوله صاحبك الخ) أعلم أن الاستهزاء إما يتحقق إذا ذكرت شيئا من المدح غير مرتبه  
ظاهره ومثال الشارح لم يتحقق فيه ماذكر فلا يصلح للاستهزاء ثم أقول الظاهر أن الاستهزاء يكون  
تكل من المضاف والمضاف إليه قياسا على التعظيم والاحتقار السابقين والشارح لم ينفه على ماذكر لعبارة  
مع مافى مثالها محله فالمناسب أن يقول ومنها الاستهزاء ويكون بالمضاف كقولك لدى عطاء قليل جدا  
عطاؤك جزيل وبالمضاف إليه كقولك لمن لا فضل له فضلك شهير فالاستهزاء فى الأول بالأول لقلته  
وفى الثانى بالثانى لا بالأول لعدم وجوده فى الواقع تأمل (قوله كالاستفراق) تقدم له ما يفيد أن الحصر  
فى المصنف يرجع إلى الاستفراق وقد نهيناك عليه فلا وجه لعدم الاستفراق من غير مافى المصنف (قوله  
لا يستل الخ) لا موقع لها هنا تبصر (قوله ونكروا) قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن  
الفصل بين التعريف والتكثير مع شدة تناسبهما أفاده الصبان عن الأطول (قوله أفرادا) بمفعول  
لأجله لنكروا وكذا ما عطف عليه إلى آخر البيت (قوله وجهل) كذا بالواو فى نسخة عرق أيضا  
والأولى جره عطفا على معنى ما قبله أى ونكروا لأفراد وجهل وهذا أحسن مما يفيد عرق ولك رفعه  
مع ارتكاب الحذف أى ومراعاة لأغراض آخر منها جهل وفيه تكلف ونسخة المصنف كجهل وهى  
ظاهرة (قوله البحث الرابع) الثلاثة قبله هى الحذف والذكر والتعريف (قوله فى تنكيره) أى المستند  
إليه أى إرادته نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا دسوقى (قوله القصد إلى فرد) أى غير معين  
والفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن التبادر منه الشخص لذلك جعل الأفراد مقابلا للتنويح  
أفاده الصبان عن الأطول ثم الفرد واحد ان كانت النكرة اسما مفردا واثنان ان كانت مثنى وجماعة  
ان كانت جمعا (قوله مما يصدق عليه اسم الجنس) كان مقتضى المقام أن يقول النكرة وكأنه جرى على  
عدم الفرق بين اسم الجنس والنكرة وأنه أطلق الخاص وأراد العام على أحدا لا طلاقين عند من لا يسوى  
بينهما وهو إطلاقها على ما يعنه هذا ما ظهر لى (قوله وجاء رجل) هو من آل فرعون من أقصى المدينة أى  
آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهو منصف كافى الجلالين وليس المراد بنصف البلدة المشهورة الآن بل  
التي كانت بناحية الجيرة غفرت بدعوة موسى عليه السلام صبان (قوله أكثره لا يحتاج إلى تعريف)  
تفيد عبارته أن أكثره أغنى عن التعريف وهذا لا يعقل إذا التعريف يستدعى التبيين والكثرة تستدعى  
التشويق فيأليته قال بمعنى أن ذلك الشيء أكثره بلغ جدا لا يعرف ولا تعين مقداره فلا يمكن التعبير عنه  
بالمعرفة كما يفيد عرق وغيره تدبر (قوله بأن يراد الخ) وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة شخصا  
يدل عليها نوعا دسوقى (قوله المعهودة) أى التى عهدت للنكرة المذكورة فى التركيب (قوله وعلى  
أبقارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للتنويح مخوج إلى جعل غشاوة من الجاز الأعم من الحقيقة ليصير  
التعمى نوعا منها داخل تحتها يساه صبان فقد أطلق الخاص وهو عطاء الحسى المانع من الاحساس  
بالبصر وأراد العام الشامل للمانع حكما الذى هو التعمى تأمل (قوله وهو ما) أى عطاء وقوله يتعمى به  
بالبناء للمجهول أى يتعمى الكفار هذا معنى عبارة الشارح وأقول نص عبارة السعد بعد المثال المذكور  
أى نوع من الأغطية وهو عطاء التعمى عن آيات الله أه وفى الصبان أن الإضافة للبيان أى عطاء هو  
التعمى وكذا تفيد عبارة عرق فى كتابيه فظهر أن النوع نفس التعمى لاشئ به التعمى كما تفيد عبارة  
الشارح فليت الشارح لم يتصرف فى عبارة السعد تبصر وإنما جعل النوع هو التعمى دون العمى للإشارة  
إلى أنهم يعرفون حقيقة الآيات ويظهرون خلاف ذلك فالخاص منهم التعمى لا العمى الذى هو عدم ظهور  
الآيات لهم أصلا قاله اليمقونى (قوله التعظيم) أى إفادة تعظيمه وأنه بلغ فى ارتفاع الشأن مبلغا لا يمكن معه  
أن يعرف عدم الوقوف على عظمه دسوقى (قوله التحقير) أى إفادة التحقير وأنه بلغ فى الانخفاض مبلغا



لا يمكن معه أن يعرف لعدم الاعتداد به والاتفات إليه اه منه (قوله له حاجب) أي مانع وقوله يشبهه أي يعيبه وقوله العرف أي المعروف والاحسان قاله الصبان (قوله وليس له الخ) أورد عليه أن اللاحق حذف طالب لأن الحاجب للطالب عن العرف لا للمدح أو عرفة عن الطالب على ما هو المناسب وأجيب بتقدير مضاف أي عن إحسان طالب العرف أي الإحسان إليه أي ليس له حاجب للطالب عن إحسانه إليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طالب العرف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة إلى التقدير أي إحسانه كما قيل اه ثم نقل عن الأطول أنه كان الأولى فليس لدلالة ما قبله عليه إذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشبهه (قوله فتكبر الخ) فمعنى الأول مانع عظيم ومعنى الثاني مانع حقير وإذا اتنى للمانع الحقير عن العرف فالعظيم أولى ووجه ما ذكره الشارح أن مقام المدح يقتضي أن الحاجب أي المانع عن كل ما يشبه أي يعيب المدح عظيم والحاجب الذي يصد عنه المعروف والاحسان حقير فمن باب أولى عظيمه قاله اليعقوبي (قوله الجهل به) أي بالمسند إليه أي بأوصافه ما عدا مدلول النكرة (قوله إذا كنت لا تعرفه) أي لا تعرف من أوصافه سوى كونه رجلا (قوله التجاهل) يعني أنك عرفت أن له أحوالا أخرى غير مفاد النكرة وعدلت عنها إلى النكرة للتجاهل أي لاظهار الجهل بغير ما ذكر لغرض كثرة التحدث عنه كأن ترى رجلا مطلوبا بشي وعرفت عينه فإذا قيل لك من هذا فتقول رجل لا أعرف عينه فعليه اه ع ق ومنه مثال الشارح إذا كان مقصود التكلم سراجا في الثاني علم السامع بعينه من الضرر عليه أو غيره (قوله التهويل) أي بشأن المسند إليه وأنه أبلغ إلى حيث تقصر العبارة عن تعيينه وهو يرجع إلى تعظيم الشيء معتبرا معه كونه خفيا (قوله نمر به) بقاء فزاي فعين بعد الشدة التحتية أي تصييره ذافزع (قوله التهويل) أي التسهيل لأن المسند إليه وهو يرجع إلى التحقير وقد يكون معنى التهويل أن تعدل عما بعينه وتعب عنه باسم الجفوس للتهويل بشأنه باعتبار عظمته وأنه أهون من أن تعينه ونسبه فتقول إذا حدثك زيد بشي حدث بهدار رجل وكثيرا ما تستعمل الملوكة هذا المعنى وهو راجع أيضا إلى التحقير اه ع ق وقوله وهو يرجع الخ ولعل ذكره اعتناء بشأنه لكونه قد يغفل عن رجوعه للتحقير (قوله أي الاخفاء الخ) أي لا على سبيل التجاهل بل على سبيل الإيهام على السامع لغرض كاخفاء صاحب السر فتقول حدثني بهذا السر رجل يعني لا أكشفه بل أجهمه اه ع ق (قوله هنا شي الخ) ومنه ورضوان من الله أكبر أي الرضوان القليل من الله أعظم من كل مطلوب غيره وقاد الرضوان باعتبار متعلقه وأقل التعلقات إدخال الرضى عنه الجنة (تمه) الفرق بين التعظيم والتكثير أن التكثير باعتبار تعدد الأفراد والتعظيم باعتبار الرفعة في النفوس وبين التقليل والتحقير أن الأول باعتبار التعدد أيضا والثاني باعتبار عدم اللطو في النفوس قاله ع ق وغيره (قوله إذا كرر مرتين) أي في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفا على الآخر وله به تعاق ظاهر أو تناسب واضح اه سيوطي وقوله تعلق ظاهر كأن يكون الثاني مستأنفا استئنافا بيانيا جوابا عن سؤال نشأ من الأول وقوله تناسب واضح كأن يكون الثاني دعاء لشخص بعد ذكر ما صدر منه من الفعل الجميل تأمل (قوله كالعسر والبسر الخ) وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم بشرا لهذه الآية «لن يغلب عسر يسرين» فأفاد الاتحاد في العرف دون المشكر (قوله والرابع كقوله الخ) هو صالح للأجراء على كل من القولين كما سيظهر (قوله صفحا) أي عفونا ودهل بالمهمة اسم أبي القبيصة أو أمها وقوله وقتنا الخ أي وقتنا لأنفسنا القوم إخوان لنا فينبى كفة إيدائنا عنهم وقوله عسى الخ مرتب على محذوف بدل عليه سياق بيان عذر بني دهل أي فيخلوا علينا وعلوا بنا بالابلق والظاهر أن مدخول أن من أرجح معنى أعاد فهو بضم ياء المضارعة

للتحقير ومنها الجهل به نحو جاءني رجل إذا كنت أعرفه ومنها كنت أعرفه ومنها التجاهل كقولك ذلك وأنت تعرفه ومنها التهويل كقولك لمن أردت تقريعه وتخويفه وراءك حساب ومنها التهويل بالنون كقولك لمن عليه بقية دين بقى شي أي قليل ومنها التليس أي الاخفاء على السامع نحو قال لي قائل إنك خائن ومنها التقليل كقولك للظمان هنا شي من الماء وعمله مناسبة بالتعريف والتكبير قاعدة وهي أن الاسم إذا كرر مرتين فإن كانا نكرتين فالثاني غير الأول أو معرفتين أو الثاني فقط فهو عينة أو الأول معرفة والثاني نكرة فتولان فالأول والثاني كالعسر والبسر في قوله تعالى - فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا - والثالث نحو - فيها مصباح المصباح - والرابع كقوله : صفحا عن بني دهل وقتنا القوم إخوان



وأن قوما على حذف مضاف أي حال قوم والمراد القوم المتقدمون أو مدلول ناسن صفنا وقتنا أو مطلق قوم منهما وهو الأظهر وقوله كالذي كانوا أي كالحال الذي كانوا عليه وحال القوم على الأول الصبر والدل وعلى الثاني القوة والاتصار وعلى الثالث مطلق فقد صلح الكلام لأجرائه على كل من القولين هذا ما صحت به الترجمة (قوله كما يعلم من المطولات) قال السيوطي قال ابن السبكي الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة لاستفاضتها بأمانة كثيرة منها في المعنيين هل جزاء الاحسان إلا الاحسان فإن الأول العمل والثاني الثواب وفي تعريف الثاني وما يقع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يعني فإن المراد بالثاني عموم الظن دون الأول وفي السكرين يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فإن الثاني هو الأول . قلت الظاهر أن هذه الآيات ونحوها لا تخرج عن القاعدة عند التأمل فإن اللام في الاحسان فيما يظهر للجنس لا للعهد كقوله وحينئذ يكون في المعنى كالنكرة بخلاف آية العصر فإن آل فيها إما ليهود ذهني وهو ما حصل له صلى الله عليه وسلم والمسلمين من النسبة من الكفار أو للاستغراق كما يفيد الحديث وكذا آية الظن لان لم فيها أن الثاني غير الأول بل هو عين الأول قطعاً إذ ليس كل ظن مذموم وكيف وأحكام الشريعة ظنية وكذا آية الصلح لمانع من أن يكون المراد بها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واستحسان الصلح في جميع الأمور يكون مأخوذاً من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعموم الآية وأن كل صلح خير لأن ما أحل حراماً من الصلح أو حرّم حلالاً فهو ممنوع وكذا آية القتال ليس الثاني فيها عين الأول بلا شك لأن المراد بالأول المسئول عنه القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي سنة اثنتين من الهجرة لأنه سب نزول الآية والمراد بالثاني جنس القتال لاذالك بعينه فتأمل هذا وخرج ما أشكل عليك اه بتصرف وقوله ليهود ذهني ليس المراد به المصطلح عليه المتقدم فإن هذا ليس منه بل المراد به المعنى كما عبر به غيره عن مثله وقوله وخرج ما أشكل عليك . إن قلت فإذا تقول في قوله تعالى - وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله - . قلت قال السبكي إن إله في الآية يعني معبود والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة فأنت إذا قلت زيد ضارب عمر أو ضارب بكر لا يتخيل أن الثاني هو الأول وإن أخبرتهما عن ذات واحدة فإن المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان ولا شك أن الضربين مختلفان اه أي فالنكرتان في الآية لم يقصد منهما سوى الصفة وهي العبادة ولا شك أن العبادتين متغايرتان فالنكرة الثانية غير الأولى باعتبار المقصود وإن وقعنا على ذات واحدة لم تخرج الآية عن القاعدة تأمل (قوله ووصفه) أي السند إليه سواء كان معرفة أو نكرة فالوصف من أحوال السند إليه مطلقاً وهو قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو ذكر النعت وهو المناسب هنا للتأنيل المذكورة لأن الذي يعقل إنما هو الأحداث لا الألفاظ والموافق لقوله بعد وأكيدوا وما بعده فإنها صريحة في إرادة الحدث (قوله في اتباعه) أي من غير تقييد بكونه معرفة أو نكرة (قوله كشف معناه) أي ما يعني به ويقصد سواء كان ذلك المعنى حقيقياً أو مجازياً وسوق (قوله الطويل الخ) الطول الامتداد المفروض أولاً والعرض الامتداد المفروض ثانياً والمعنى ما يقاطعهما وتفسير الطول بأزيد الامتدادين والعرض بأنقصهما لا يشمل الأقسام المتساوية الأضلاع اه صبان والمراد بالأضلاع الامتدادات كما في عبارة غيره (قوله يحتاج الخ) خبر عن الجسم وفيه أن الاحتياج إلى فراغ ليس خاصاً بالجسم المذكور بل الجوهر الفرد كذلك خصوصاً والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون به ويخالفون الحكماء في إنكاره فلا وجه للتخصيص . والجواب أن المراد الاحتياج إلى فراغ محتمل وهو من خصائص الجسم المذكور اه وسوق (قوله فكل من هذه

كما يعلم من المطولات  
قال :

(ووصفه لكشف أو  
تخصيص

ذم ثنا توصيف أو  
تخصيص)

أقول: البحث الخامس  
في اتباعه أما وصفه  
فلا موار منها كشف  
معناه نحو الجسم  
الطويل العريض  
المعيق يحتاج إلى فراغ  
يتخلل فكل من هذه



الأوصاف الخ) أفاد بهذا ما نقله الصبان عن الأطول من أنه لا يجب في تحقق الكشف بالوصف كونه  
 سينا للغاية بل يجوز كونه أهم من حقيقة الموصوف وبه يجب مما أورد من أن كل واحد صفة على  
 حدة مع أنه ليس كائفا وأفاد به أيضا أن هذا المثال قد اجتمع فيه نوعان من الكشف فبالنظر  
 إلى كل واحد فيه كشف لا للغاية وبالنظر إلى المجموع فيه الكشف للغاية تدبر (قوله بوجه تما)  
 أي لامن كل وجه (قوله والمجموع وصف) أي بحسب المعنى وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ  
 والأصواب كأنه قيل الجسم الغائب في الجهات كما أن قوله قولك حال حاضر خبر واحد معنى كأنه  
 قيل من مع تعدد اللفظ والأصواب له من الصبان (قوله على مذهب) الأنسب أنه يتعلق ببالغ (قوله  
 القابل للقسمة) أي ولو من جهة واحدة فهو متركب من جوهرين فردين فأكثر فلا يلزم فيه وجود  
 الامتدادات الثلاثة السابقة (قوله بتقليل الاشتراك) أي الواقع فيه وهذا إذا كان نكرة ثم إنه أفاد  
 بقيد أن الظاهر أن المراد الاشتراك المعنوي فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مختصة وقد  
 يحتمل على الأعم من المعنوي واللفظي فيكون جارية صفة مختصة لأنها قلت الاشتراك برفعها احتمال  
 غير الماء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء له ونافته  
 الصام في جعله قصد الاشتراك المعنوي هو الظاهر واستظهر التعميم وقوله أورد رفع الاحتمال أي إذا  
 كان معرفة والمراد الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي الحاصل في المعارف كريد فانه وضع  
 للشخص التاجر والفقيه مثلا فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات وأن  
 للتخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال هذا هو اصطلاح البيانين من الدسوقي والصبان  
 بتصرف . إذا علمت هذا تعلم ما في تمثيل الشارح لتقليل الاشتراك بقوله زيد العابد عندنا فكان  
 للناسب رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك في رجل الشامل للتاجر وغيره بسبب وضعه لذلك  
 البالغ من بني آدم (قوله إذا كان الخ) فيكون النعت مقللا للاشتراك بإخراج غير العابد عن يسمى  
 بزيد مع بقاء اشتراك العباد في اسم زيد فقوله مشترك أي ممن يسمى بزيد (قوله نحو زيد العالم  
 الخ) فإن زيدا وضع للشخص التاجر بوضع وللعالم بآخر وهكذا فنعته بقوله العالم رافع لاحتمال  
 التاجر مثلا (قوله إذا لم يكن الخ) أي فلا يوجد مع النعت اشتراك فلا يكون مقللا للاشتراك بل رافعا  
 لاحتمال غير العالم [نفيه] قد علمت أن كون التخصيص يكون في النكرات والمعارف اصطلاح  
 البيانين وأما النعاة فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال  
 في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص تبه عليه الحقوقي وغيره (قوله إذا كان الموصوف الخ)  
 قيد لكون الوصف يقصد للذم والمدح فإن فقد فالمقصود التخصيص والمدح والذم يكون حاصل  
 غير مقصود والتعيين إما لكون المسند إليه لا شريك له في ذلك الاسم أو لكون المخاطب يعرفه  
 بعينه قبل ذلك الوصف اه من الصبان (قوله نحو أس الدار) فإن لفظ الأس مما يدل على الدور  
 فوصفه بالدار تأكيد وقد يقال أي فائدة لهذا التأكيد ؟ ويجب أن ذلك إمّا يقال إذا انتضاء المقام  
 كما إذا وقع في أس غم وكرب فيكون ذكره إشارة للفرح بدوره أو وقع فيه سرور فيكون فيه الإشارة  
 للتأسف عليه فله بعضهم وهو في الأطول اه من السعد والصبان (قوله أي البسط) أي لا كلام وقوله  
 والبيان عطف على معلول والمراد البيان لما استفيد من المسند إليه وقوله لكون الخ عملة للبيان والمراد  
 بالمتطوق اللفظ الذي به البيان وقوله نحو جاءني الخ أي في قولك واحد بيان لما استفيد من المفرد وهو رجل  
 هذا إيضاح كلامه . وأقول ما قاله الشارح وإن استفيد من شرح المصنف فيه أن الاتيان بما يفيد اللفظ  
 بعده تركيد كافي مثاله لا تخصيص إذ التخصيص جعل اللفظ نصافي شيء مما يحتمل وقد مثل السومى للتركيد

الأوصاف الثلاثة يبين  
 الجسم بوجه تما  
 والمجموع وصف كائفا  
 بالغ مرتبة الحد على  
 مذهب المعزلة . وأما على  
 مذهب أهل السنة فهو  
 الجوعر القابل للقسمة  
 فإن لم يقبلها فهو الجوعر  
 الفرد . ومنها تخصيصه  
 بتقليل الاشتراك  
 أورد رفع الاحتمال فالأول  
 يجوز زيد العابد عندنا  
 إذا كان هناك مشترك  
 له في العبادة والثاني يجوز  
 زيد العالم عندنا إذا لم  
 يكن عالم غيره ومنها التعميم  
 نحو زيد الجاهل في  
 السوق ومنها التثناء أي  
 المدح نحو زيد العابد  
 في المسجد إذا كان  
 الموصوف سمينا بدون  
 الوصف فهما ومنها  
 التوكيد نحو أس  
 الدار كان يوما عظيما  
 ومنها التخصيص أي  
 البسط والبيان لكون  
 دلالة المتطوق أقوى  
 نحو جاءني رجل  
 واحد . وأعلم أن  
 المسند إليه إذا كان  
 ضميرا لا يصح وصفه  
 كما هو مقرر في محله .  
 قال :

(وأكدوا)



بعض أمثلة الصنف في شرحه للتخصيص فالناسب أن يفسر كون الوصف بالتخصيص بما كتب على الأصل من أن الوصف قد يكون لبيان المقصود وتفسيره بأن يكون الغرض بيان أحد المحتملين للفظ أو احتمالات ورفع غيره نحو وما من دابة في الأرض ولا طائر بطير يحتاجه فان السكر في سياق النفي للعموم لكن يجوز أن يراد هذا العموم والاستغراق العرفي بأن يراد الدابة والطائر البيديين العرفيين لأن عموم العرف بحسب ما يتفاهم فيه وهو ما يجري في البلد والزمان فذكر وصف الجنس فيه على أن المراد من كل منهما جنسه لا خصوص المعارف فقد أفاد هذا الوصف مزيد عموم فليس المقصد من هذا الوصف مجرد التقوية حتى يكون مؤكدا ولا إيضاح المعنى حتى يكون كاشفا ولا تقليل الاشتراك حتى يكون محصيا وبهذا علم الفرق بين الأوصاف الأربعة التي يحصل بها بيان لما قبلها . إن قلت إذا كان الغرض هنا بيان أحد المحتملين الخ يلزم أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص المتفادين من الشارح وهو ما يرفع احتمال الموصوف . قلت إن هذا الأخذ بخصوص المعارف كلام وما هنا في السكرات فالزوم المذكور فنوع هذا تحقيق المقام (قوله تقرير) مفعول لأجله وقصد معطوف عليه بالنصب (قوله أو قصد الخ) أي قصد التكلم أن يتخلص وينفك عن ظن السامع أنه قصد خلاف المذكور فسها قد كرر زيدا مثلا فيقول جاء زيد زيد لدفع هذا الظن وكذا يؤكد مثلا يسهو السامع عن السماع أفاده ع (قوله وتحقيق مفهومه) فالكلام بهذا تقرير لفظ المسند إليه على حذف المضاف أو الاستخدام أو إقامة الدال مقام الدلول وليس المراد بالمفهوم المعنى الحقيقي كما يتسبب إلى الفهم بل ما يدل عليه وإن كان معنى مجازيا كافي رعى الأسند نفسه أفاده عبد الحكيم وقوله بعد تقرير الخ أي بعد لفظ التقرير وقوله والاستخدام كأن مراده شبه الاستخدام حيث ذكر المسند إليه في الترجمة مرادا منه لفظه وأريد منه هنا معناه وقوله أو إقامة الخ أي أن الحكم على الدال لإقامته مقام الدلول وهو في الحقيقة على الدلول (قوله بحيث لا يظن الخ) لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا في نفسه بازال الحفاء عنه وهذا غير مراد بقوله الشارح بقوله بحيث الخ فأفاد أن المراد بتحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا في ذهن السامع لا يظن أن المراد من اللفظ غيره والمراد من الظن ما يشمل التوهم أفاده السوق قال ع في ظن الغير به من حمل على يجوز أو ظن سهو التكلم فيه وأن المقصود غيره أو غفلة السامع عن معناه فيحمله على غيره والفرق بين غرض التقرير وبين دفع السهو والتجاوز والخصوص وإن لم يزد من دفع ما ذكر التقرير وعكسه القصد إلى نفس أحدها بالذات دون الآخر فإنه قد يخطر ببال المتكلم قصد تقريره حتى لا يكون في ذهن مناه وقد لا يخطر له دفع مناه بخصوص كالسهو والتجاوز فلا يكون الغرض التقرير فليفهم اه (قوله نحو جاءني زيد زيد) فكرر لفظ زيد لئلا يتوهم أن الجاني غيره بسبب الحمل على التجوز أو توهم سهو التكلم فيه وأن المقصود غيره ولئلا يفهل السامع عن معناه فيحمله على غيره (قوله فأسند الحكم) عطف على السهو من عطف الفعل على اسم يشبهه تأمل (قوله نحو المثال المتقدم) يتعين التأكيذا لللفظي هنا كافي المثال لأن المقصود لا بدفع هذا التوهم كما صرح به في المطول ووجهه السيد السند بأنه إذا قال جاءني زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو اه أي وبني التوكيد على سهو (قوله دفع توهم المجاز) أي توهم السامع أن التكلم بجوز في الكلام (قوله مجاز) أي عطف أو بالحذف (قوله وعدم الشمول) أي في المسند إليه أو في النسبة أي الاسناد وسنبيته (قوله دفع توهم الخ) أو توهم أن الجاني إنما حصل من البعض وأسند إلى الكل لأنه كالصادر من الكل بوضاهم به فعل الأول يكون قد استعمل الجزء في الكل مجازا مرسلًا وعلى الثاني يكون تجوزا في الاسناد فخر أن دفع توهم عدم الشمول لا يخلو من دفع توهم التجوز

تقرير الوصف الخالص  
من ظن سهو أو مجاز  
(أو خصوص)  
أقول : أما توكيده  
فلا يجوز منها التقرير  
أي تقرير المسند إليه  
وتحقيق مفهومه بحيث  
لا يظن به غيره نحو  
جاءني زيد زيد ومنها  
دفع توهم السهو إذا  
خاف التكلم أن السامع  
ظن به السهو فأسند  
الحكم إلى غير من هو له  
نحو المثال المتقدم .  
ومنها دفع المجاز نحو جاء  
الأمير نفسه دفعا لتوهم  
أن أسناد الجاني إلى  
الأمير مجاز وإنما الجاني  
بضم خديه ومنها دفع  
توهم التخصيص وعدم  
الشمول نحو جاء القوم  
بكلهم دفعا لتوهم أن  
الجاني البعض وغير  
عنه باللفظ الدال على  
الكل . قال :  
(وعطفوا عليه



لكن لما كان النرض نفس دفع نوح عدم الشمول ذكر التنصيص على أعيان المسائل في قصد البليغ  
أفاده الحقوقي (قوله بالبيان) أي عطف البيان أي وعطفوا على السند إليه عطفاً ملائماً للمعطوف  
البيان وقوله باسم متعلق بالبيان الثاني وتقديم معمول اسم الصدر عليه لكونه طرفاً هذا هو الموافق  
لما في الأصل وصرح به المصنف في شرحه وأشهر به الشارح وفي ع. ق. حل آخر فانظره (قوله باسم  
مختص به) المراد بكونه مختصاً به أن يكون له دون ما قصد إخراج عنه وبيانه منه سواء كان مختصاً  
به حقيقة بأن لا يطلق على غيره أو ليس مختصاً به حقيقة ولكن اختص به بالنسبة لما خرج به  
ولهذا يقال لا يشترط فيه الاختصاص ويعني الحقيقي وذلك كقوله :

والمؤمن العائذات الطير يسجها ركان مكة بين القيل والسند

فإن العائذات تشمل كل وحش يعوذ بالحرم وأخرج بالطير ما سواه من الدواب فهو مختص بالعائذات  
المراد باعتبار ما أريد إيجاده عنها من سائر الوحوش وإن لم يختص الطير في الجملة بالعائذات لصدقه  
على غيرها اه. ع. ق. وقوله المؤمن مجرور بواو القسم والقيل والسند موضعان في جاني الحرم فهما  
الاء والقيل بالعين المصجمة فيها يظهر وجواب القسم في البيت بعده وهو :

ما إن أتيت بشي أنت تكرهه إذن فلا رفعت يوطا إلى يدي

(قوله نحو قدم الخ) فقد بينت الصديق المراد بخالفه لا يضاحه بما اختص به دون سائر الأصداق ع. ق. (قوله  
ولا يلزم الخ) ساقى الشارح عبارة الأصل في حل كلام المصنف مسابقة له ثم اعترض عليها تبعاً للسند  
باعتراضين الأول قوله ولا يلزم الخ والثاني قوله وقد يكون الخ ويحجب عنهما بحمل عبارة الأصل على  
الغالب كقوله الصبان وترك الشارح اعتراضاً ثالثاً يشير إليه مع جوابه ما قدمناه عن ع. ق. من قوله والمراد  
بكونه مختصاً الخ تأمل (قوله لجواز الخ) وذلك فيما إذا فرض أن كنية رجل كأي حفص مشتركة  
بين عشرة واسمه كهمر مشترك بين عشرين مغايرين لأولئك العشرة فإذا أتبع اسمه كنيته عطف  
بيان لما وقيل جاء في أبو حفص عمر أفاد إيضاحها عند الاجتماع وإن كانت الكنية أوضح من الاسم  
حال الانفراد اه. صبان (قوله والفرق الخ) هذا بيان للأصل في كل والا فقد يكون النعت للكشف كأي  
قوله الجسم الطويل الخ وقد يكون عطف البيان للبدح كذا كره الشارح هنا تأمل (قوله جي به للبدح)  
إذ فيه إشعار باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرماً فيه القتال والتعرض لمن التجأ إليه وإن كان  
مستعملاً هنا في مفناه العلمي ولذا جعل المجموع عطف بيان لما قيل إنه يجوز أن يكون البيت الحرام بيانا  
موطناً للكعبة كاجعل قرآنا عربيا حالاموطنة من ضمير أنزلناه ليس بشي وأما البدل فلا أنه في حكم  
تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجعل إليه ولا النسبة إلى الثاني مقصوداً أصلاً عبد الحكيم  
وقوله إشعار ضمينه بمعنى إشارة فداء إلى وقوله بيانا موطناً فيه حذف العاطف والمعطوف أي ونعناموطناً  
له بفتح الطاء الشددة وكذا يقال في قوله حالاموطنة وقوله للكعبة راجع لبيانا وقوله وليس المقصود الخ  
أي والبدل لا بد فيه من كل منها تأمل (قوله تقريراً) أي لقصد التقرير لمعنى السند إليه حيث يقتضيه  
المقام دفعا لتوهم خلاف المراد ع. ق. (قوله أو تحصيلاً) أي وكقصد تحصيل نسبة الحكموم به لذلك السند  
إليه لغرض من الأغراض فأو في قوله أو تحصيلاً بمعنى الواو فاستفيد من هذا الكلام أن البدل يكون  
لشئين تحصيل النسبة للبدل بعد تحصيلها للسند إليه وزيادة التقرير لذلك السند إليه أنه منه والغرض  
الأصلي هو الأول لكون البدل هو المقصود بالنسبة وهذا غير ماديح عليه الشارح وسيأتي إيضاحه  
(قوله تفصيلاً لأحد الجزئين) أهمل المصنف فيه الاختصار مع وجود التضمنين في كلامه ولو قال :

وأبدلوا مقررراً محصلاً وانسق تفصل واحداً مقللاً

بالبيان

باسم به يختص للبيان

أقول : وأما تعقيب

السند إليه عطف

البيان فلا يضاحه باسم

مختص به نحو قدم

صديقك خالد ولا يلزم

أن يكون الثاني أوضح

لجواز أن يحصل

الإيضاح من اجتماعهما

والفرق بين النعت

وعطف البيان أن

الأول يدل على معنى في

متبوعه والثاني يكشف

حقيقته وقد يكون

عطف البيان للبدح

لا للإيضاح نحو جعل

الله الكعبة البيت

الحرام قياماً للناس

فأبيت الحرام جي به

للبدح لا للإيضاح

والحين الأول في البيت

المراد به التابع المخصوص

والثاني اسم مصدر

بين فلا إبطاء في

البيت . قال :

(وأبدلوا تقريراً

أو تحصيلاً

وعطفوا ينسق تفصيلاً

لأحد الجزئين



لوفي بالقصد مع السلامة من التضمن تأمل (قوله أو رقة إلى الإبهام) إن قرئ بالنصب فظاهر أو بالجر  
 فعلى ما تقدم في وجهه وأما الإبهام فيمنع جزء على ما ذكرنا تأمل (قوله الذي تلا) أي للأنتم الذي تبع السند  
 إليه بأن عطف عليه (قوله وأما البدل الخ) حاصل المقام من خارج أن البدل بأقسامه الثلاثة فيه تقرير  
 للتبوع وهو هنا السند إليه وتقرير الحكم ويزيد بدل البعض وبدل الاشتغال بأنهما لتحصيل الحقيقة أما  
 تقرير الحكم في الثلاثة فيذكر به لأن البدل في نية تكرير العامل وأما تقرير التبوع في بدل الكل  
 فيذكر به أيضا وأما تقريره في بدل البعض والاشتغال فيثبت تبوع كل منهما يستلزم على التام إجمالا  
 حتى كأنه مذكور فيه أما في البعض فظاهر لاشتغال الكل في بعضه وأما في الاشتغال فلاشعار الكلام به  
 إجمالا فانك إذا قلت أعجبت زيد بقيت النفس منتظرة لوجه الالتجاء فقد أشعر به جملة ولذلك قيل  
 إن معنى الاشتغال انقضاء الأول للثاني واستزامة له في الجملة باعتبار ما ينسب إليه وذلك ظاهر فإذا لم يشعر  
 به الكلام جملة باعتبار منطوق العرف كقولك ضرب زيد عبدة كان الثاني بدل غلط وأما تحصيل  
 الحقيقة في بدل البعض فلا أنه لولا لم يعم السند إليه على الحقيقة وكذا في بدل الاشتغال كذا استفاد من  
 كلامهم - إذا علمت هذا فقول المصنف وأبدلوا تقرير أي لفظ وذلك في بدل الكل وقوله أو تحصيل  
 أي مع التقرير وذلك في بدل البعض والاشتغال فلما وزع الشارح في كلام المصنف غير أن في عبارة الشارح  
 نوع قصور لتركه الكلام على تقرير السند إليه في بدل الكل والكلام على التقرير في الأخيرين رأينا  
 (قوله بسبب تقديم التوطئة) أي مع الحكم عليها والتوطئة هنا بمعنى الوطئ وهو المهدلة وهو السند إليه  
 وقوله فتشوف الخ أي وهو على نية تكرار العامل وقوله فيقرر الحكم أي لتكريره وهذا ولو وجه  
 تقرير الحكم بتكريره لكان أولى إذ هو محط التوجيه الذي قاله فلا يتم إلا بتقديره وليس لما عدا  
 كبير فائدة تأمل (قوله وذلك في بدل البعض الخ) علمت وجهه فهما (قوله بدل الغلط) أي البدل  
 لأجل الغلط أو لتدارك الغلط أو بدل الغلط أعني البدل منه اه عبد الحكيم وقوله لأجل الخ المحفوظ  
 في الأول السببية وفي الثاني الخبرية وإن لم من كل منهما الآخر تأمل (قوله لم يقع في نصيب الكلام) أورد  
 أن هذا ممنوع في بعض أقسام بدل الغلط وهو ما لا يكون الغلط فيه حقيقة وإنما يكون فيه غلط بأن  
 يرتكب عمدا صورة الغلط فلا مانع من وقوعه في التصحيح صيان عن سم وترك الشارح بدل البداء  
 قال البغوي وحكمه حكم المعطوف بيل فيدخل اعتبار فيه (قوله أي جعل الشيء) أي المعهود  
 الذي يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شيء وأشار بهذا إلى أن المراد بالعطف المعنى الصدري لا التابع  
 المخصوص إذ لا يعمل إلا الأحداث - فان قلت الجمل المذكور من أوصاف الجاعل لا من أحوال السند  
 إليه قلت المراد من الجمل المذكور لازمه إذ يلزم من جعل الشيء معطوفا على السند إليه كون السند إليه  
 معطوفا عليه اه دسوقي وقوله الذي يصح عطفه هو ما لا يلزم الصدرة وما ليس معطوفا على ضمير رفع  
 متصل من غير فاصل ولا غير ذلك مما يمنع عطفه (قوله فتفصيل السند إليه) أي ذكره مفصلا بعضه  
 عن بعض في العبارة لكن هذا لا يظهر في تفصيل السند إذ كل من المجتئين في قولك جاء زيد وعمرو  
 ذكر قولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية في كل لم تفهم من ذكر السند إلا أن يلزم  
 اختلاف معنى التفصيل فهما أفاده الصبان (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار  
 السند إليه أقول اه صبان أي والمراد اختصار الكلام (قوله فإن فيه تفصيلا الخ) أي بخلاف ما لو  
 اتفق العطف بأن قيل جاءني رجلان من بني فلان فلا تفصيل فهذا ونحوه محذور عنهما بالتفصيل هذا  
 وقد بين الشارح وجه التفصيل دون الاختصار ووجهه أنك إذا عطف مفردا على آخر حصل التفصيل  
 مع كون الكلام أقل مما عطف فيه عطف جمل نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فقول مع اختصار

أوردني  
 حق وصرف الحكم  
 الذي تلا  
 والشك والتشكيك  
 والإبهام  
 وغير ذلك من الأحكام  
 أقول : وأما البدل من  
 السند إليه فتقرير  
 الحكم بسبب تقديم  
 التوطئة لا ذكر البدل  
 فتشوف النفس إليه  
 فيقرر الحكم ويثبت  
 وذلك في بدل الكل  
 نحو جاء أخوك زيد  
 أو تحصيل الحقيقة  
 وذلك في بدل البعض  
 نحو مات العلماء  
 أكثرهم والاشتغال نحو  
 سلب الناس عقولهم .  
 وأما بدل الغلط فلا  
 دخل له هنا لأنه لا يقع  
 في نصيب الكلام .  
 وأما العطف أي جعل  
 الشيء معطوفا على  
 السند إليه بحرف  
 فلا مور منها تفصيل  
 السند إليه مع  
 الاختصار نحو جاء زيد  
 وعمرو فإن فيه  
 تفصيلا للفاعل بأنه  
 زيد وعمرو



الخراز عن هذا فانه وإن كان فيه تفصيل للسند إليه لكنه لا اختصار فيه ونحو هذا وإن كان خارجا  
 بكون الكلام مفروضا في عطف السند إليه لكن الاختصار هو الواجب للفرق بين العطفين في النكته  
 أفاده اليعقوبي (قوله من غير دلالة الخ) إذ الواو إنما هي لتجميع المطلق أي لنبوت الحكم للتابع  
 والتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر أو مية اه مطول (قوله بأن الحديث الخ) تصوير لتفصيل  
 الفعل دسوقي (قوله مع مهلة) متعلق بمرتين والمهلة بضم الميم وفتحها التراخي اه منه (قوله تفصيل  
 السند) أي بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده متراخيا أو غير متراخ مطول  
 وأشار بقوله متراخيا إلى التفصيل المفاد يتم وحتى لأنها مثل ثم في إفادة الترتيب مع التراخي إلا أنها تدل  
 على أن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا إلى أن يبلغ ما بعدها كما أفاده بعد والمراد الترتيب الذهني لا الخارجي  
 إذ ليس بشرط كالمبذكرة الشارح وبقوله أو غير الخ إلى التفصيل بالغاء (قوله كذلك) أي كما تقدم  
 في تفصيل السند إليه من كون ذلك بالاختصار واحتراز بذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو قبله أو بعده  
 بسنة أو شهر أو بأثره فقد أفاد هذا الكلام أن انصاف أحد السند إليهما بالحكم إنما هو قبل الآخر  
 أو بعده بمهلة أو بدونها وهذا معنى التفصيل ولكن تلك الافادة بزيادة القبلية أو البعدية بسنة أو  
 شهر والأثرية وهو تطويل فاذا أريد إفادة ذلك بالاختصار آتى بحرف العطف الدال على ذلك يعقوبي  
 (قوله فالثلاثة) أي الحروف الثلاثة صيان (قوله تشترك في تفصيل السند) أي من حيث حصوله  
 من أحد المذكورين أولا ومن الثاني بعده (قوله إلا أن الخ) استدراك لدفع ما يشوبهم من اشتراكها  
 في التفصيل وهو تساويها من كل وجه (قوله على أن أجزاء ما قبلها) التعرض للأجزاء بطريق  
 التكميل لا الحصر إذا اعتبر في حق كل ما صرح به في معنى اليب وغيره أن يكون معطوفا بها بعضا من  
 جمع قبلها كقدم الحاج من المشاة أو جزءا من كل نحو أسكت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو  
 المحبتي الحارية حتى حديثها وبالجملة أن يكون متبوعا ذاتا في الجملة حتى يتحقق فيه نقص ولو اشترط  
 الجزئية بخصوصها لأخبر إلى تأويل المثال المذكور أعني مات كل أسير إلى حتى آدم بأن المراد مات  
 آباء حتى آدم اه فترى (قوله مرتبة الخ) أي إلى أن ينتهي الترتيب إلى ما بعدها وذلك أن نحو  
 قهرناكم حتى السمكة يلاحظ فيه أن القهر نعلق بالمخاطبين واحدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلى  
 أن تعلق بالتجعان وفي نحو قدم الحاج حتى المشاة أن الندوم تعلق بالحجاج واحدا بعد واحد مبتدأ  
 من الركبان إلى المشاة أفاده الدسوقي (قوله أن يعتبر) أي يلاحظ وقوله تعلقه أي السند وقوله من  
 حيث إنه إلى التابع وقوله أقوى أجزاء التبوع أي أشرفها وقد علمت ما في الأجزاء (قوله ولا يشترط  
 الخ) أي وإنما المشروط فيها الترتيب الذهني سواء طابقه الترتيب الخارجي أولا دسوقي (قوله قبل  
 ملاسته الخ) أوفى أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء أوفى زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد  
 إذا جاءواك معا مطول (قوله أي السند إليه الخ) تفسير للجزءين (قوله ردة السامع الخ) لا يرد أن الرد  
 يتأخر بغير الخطأ نحو إنما جاء زيد وما جاء إلا زيد لأن المراد ردة السامع صريحا صان (قوله عن  
 الخطأ في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به والخطأ في المحكوم به من حيث نسبه إلى المحكوم  
 عليه فالحكم يعني المحكوم به موصوفا بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ  
 أو صوابا عبد الحكيم (قوله لمن اعتقد الخ) متعلق بقول مقدر بعد نحو أي نحو قولك ماذا كرم  
 اعتقد الخ ردا عليه في اعتقاده (قوله فيكون) أي قصر الجبي على زيد المفهوم من المثال وقوله  
 على الأول هو كونه مقولا في الرد على من اعتقد جبي عمرو دون زيد وقوله قصر قلب أي قصر  
 أثرا منه قلب اعتقاده السامع وقوله وعلى الثاني هو كونه مقولا ردا على من اعتقد جبيهما وقوله  
 أن عمرو جاءك دون زيد أو أنها جاءك جميعا فيكون على الأول قصر قلب وعلى الثاني قصر إيراد

من غير دلالة على  
 تفصيل الفعل بأن  
 الحيتين كانا معا أو  
 مرتين مع مهلة أو بلا مهلة  
 ومنها تفصيل السند  
 كذلك نحو جاءني زيد  
 وعمرو أو ثم عمرو أو جاء  
 القوم حتى خالد فالثلاثة  
 تشترك في تفصيل  
 السند إلا أن الغاء تدل  
 على التعقيب من غير  
 تراخ ونم على التراخي  
 وحتى على أن أجزاء  
 ما قبلها مرتبة في ذهن  
 من الأضغالي الأقوى  
 أو بالعكس فبعض  
 تفصيل السند فيها أي  
 حتى أن يعتبر تعلقه  
 بالتبوع أولا وبالتابع  
 ثانيان من حيث إنه أقوى  
 أجزاء التبوع أو  
 أضعفها ولا يشترط فيها  
 الترتيب الخارجي لجواز  
 أن يكون ملاسته  
 الفعل لما بعدها قبل  
 ملاسته للأجزاء الأخرى  
 التي قبلها نحو مات  
 كل أب لي حتى آدم  
 وهذا معنى قوله تفصيلا  
 لأبعد الجزئين أي  
 السند إليه أو السند  
 ومنها ردة السامع عن  
 الخطأ في الحكم إلى  
 الصواب نحو جاءني  
 زيد لا عمرو لمن اعتقد



ومراده بالحق الصواب ومنها تصرف الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ومضى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المكوت عنه لأن نفي عنه الحكم قطعاً ومثلاً الشك من الشك في السند إليه نحو جاء زيد أو عمرو إذا علم معنى أحدهما لا يمينه ومنها التشكيك أي إيقاع الشك السامع في الشك بأن يكون الشك عالماً لكنه يريد تشكيك المخاطب كالمثال المتقدم ومنها الإبهام وهو أن يكون الشك عالماً بالنسبة ولكنه أبهم على المخاطب كشكته نحو وإنا أو إياكم نعطي هدي أو في ضلال مبين والشك في الآية أن لا يرتفع إنكار المخاطبين ولجاجهم وقوله وغير ذلك من الأحكام كالنحو والاباحة والمثال ظاهر والفرق بينهما مثله قال :

(وفصله يفيد قصر السند

قصر أفراد أي قصر ثامنه أفراد أحد الشئين باعتقاد ثبوت المحكوم به له وسبب تحقيق القصرين إن شاء الله تعالى (قوله ومراده) المناسب للتفريع لعلم ذلك مما سبق (قوله صرف الحكم) أي المحكوم به (قوله نحو جاء الخ) إما اقتصر في التمثيل على الآتي وترك النفي مع تنزيل الأصل به أيضاً لعدم ظهور صرف الحكم في النفي على مذهب الجمهور الآتي الذي نفي الصرف عليه كذا كره السند وما أجيب به عنه لا يقوى قوة الاشكال (قوله للاضراب عن المتبوع) أي الاضراب عنه وقوله وصرف الحكم الخ عطف لازم دسوقي (قوله أن يجعل في حكم المكوت عنه) هو مذهب الجمهور وقوله لأن الخ هو مذهب ابن الحاجب وعلى قول الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف المطلق بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لأجل قول ابن الحاجب لأن التابع والمتبوع معاً مقصودان بالنسبة وإن كان أحدهما بالنفي والآخر بالإثبات بحيث يكون العطف بها كالعطف بالأول لكن أفاده السوقي (قوله في السند إليه) أي في عبته والطرف متعلق بالشك (قوله أي إيقاع للشك السامع) المصدر مضاف لفاعله والسامع مفعوله (قوله بأن يكون الشك) أي قوله المخاطب تصوير للإيقاع الذي كور والناس حذف هذه العبارة برمتها لأن قوله بأن يكون الشك عالماً يخالف لما أفاده الصبان وعق وغيرها من أن التشكيك يكون من الشك مع عدم علمه وقوله لكنه يريد الخ لا ينبغي الاقتصار عليه في التصوير بأن يقال بأن يريد الخ إذ ليس هذا بأجل مما قبله حتى يجعل تصويراً له تأمله (قوله الإبهام) الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود في التشكيك إيقاع المخاطب في الشك وإيقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الإبهام الاخفاء عنه وترك التحيين وإن لم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد مع أم صبان (قوله بأن يكون عالماً الخ) تصوير للإبهام وكان المناسب إبدال قوله أبهم بقوله ترك التحيين ليم التصور (قوله وإنا أو إياكم الخ) اسم إن مدغم فيها بعد حذف جزئها وإياكم عطف عليه وفي ضلال عطف على هدي عطف مفرد والأول عطف على السند إليه والثاني على السند فقد اشتملت الآية على الإبهام في السند إليهما والمستدين معاف كأنه قيل أحدنا ثابت له أحد الأمرين دسوقي بصرف (قوله ولجاجهم) أي خصومتهم (قوله والمثال ظاهر) مثال الأول سكن لك هند أو ابنتها زوجة ومثال الثاني ليدخل الدار زيد أو عمرو (قوله والفرق بينهما مثله) هو أن التخيير لا يصاحب جواز الجمع بخلاف الإباحة (قوله قصر السند عليه) أي على السند إليه أي جعله لا يمتداه إلى سند إليه آخر (قوله كالصوفي) الكاف داخل على الجملة الاسمية المقصود لفظها وهو يشديد الواو على لغة ومعنى المثال الانبيان الذي يعمل بما يقتضي صفاء قلبه عن غير مراد الله تعالى هو الذي سلك سبيل السلامة والوصول إلى المطلوب الأخرى فالإتيان بضمير الفصل بعد السند إليه يفيد قصر الهداية المدولة للسند على السند إليه الذي هو الصوفي وأنه لا يتصف بها غيره ضرورة أن غيره لا يتخلو عن سلوك سبيل غير السلامة ثم الأولى في التمثيل أن يقال نحو زيد هو أفضل من عمرو أو هو يقاوم الأسد مثلاً أي لا يكون غير زيد أفضل من عمرو أو لا يقاوم غيره الأسد لأنه لا دليل على التخصيص إلا الفصل حيث أنه يلزم من التخصيص تأكيد الإثبات تضمنه إثباتاً خاصاً مفيداً لتسليم مطلق الثبوت وأما المثال المذكور فهو فيه مجرد التأكيد لأن تعريف الجزئين يفيد التخصيص فلا حاجة إلى الفصل من ع ق مع زيادة وقوله لجرد التأكيد أي زيادة على ما في التخصيص ولو قال المصنف :

وفصله خصه بالسند في نحو طه هو خير مرشد

نسلم مما أورد ع ق مع السلامة من اللغة القليلة في هو وهي بالتشديد تأمل (قوله من أحوال السند إليه فصله) إنما جعل من أحوال السند إليه لأنه يقتضيه به قيل ذكر السند ولأنه يطابق السند إليه لفظاً



في الافراد والتنبيه والجمع وغيرها (قوله أي تعقيبه الخ) اشارة إلى أن المراد بالفصل قضاء المصدرى  
صان وهذا ما يقاد من عبارة مضافا حيث أضاف الفصل إلى ضمير السند إليه فلا يتبعه هنا ما قبل  
في عبارة الأصل من ترجيح كون المراد غير المعنى المصدرى فان الذي فيه وأما الفصل فلكذا تأمل (قوله  
تخصيصه بالسند) أي جعل السند محتما بالسند إليه بحيث لا يتعداه إلى مسند له آخر فالبناء هنا دخلت  
على المقصور لاهل المقصور عليه ولو كان الأصل دخولها على المقصور عليه لأن أهل العرف يدخلونها كثيرا  
على المقصور ومن هذا الاستعمال قولهم يالك نعبد أي نخصك بالعبادة أي نجعل عبادتنا لا تتعدى إلى  
غيرك لأنك تختص بها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها له يعقوب (قوله وعليها انصر  
المنصف) لأنها أهم نكاته قاله الصبان (قوله زيد هو العالم) فيه ما مر عن ع في مثال المنصف فنفبه  
(قوله باعتبار الخ) متعلق بما يتعلق به منه أي ان مثال المنصف لا يصح كونه من التخصيص إلا إذا  
اعتبرت الكمال في الاهتداء المأخوذ منه المتهدي أي أردت الاهتداء الكامل إذ هو المختص بالصوفي  
أما مطلق الاهتداء فلا (قوله ومنها الدلالة الخ) فهو يميز بين الخبر والصفة (قوله التأكيد) أي تأكيد  
تبوت السند للسند إليه وذلك إذا حصل الحصر بغيره كما إذا كانت الجملة مرفوعة الطرفين فيها ضمير  
الفصل نحو إن الله هو الرزاق وقد أفندنا هذا عن ع في (قوله في قوله الخ) أي في نظيره وذلك لأن الآية  
قد عرف فيها الجزآن فيصح كون ضمير الفصل للدلالة على الخبرية وللتأكيد فذكرها في الكشف  
ذلك وذكر ما هو أهم نكاته ضمير الفصل وهو التخصيص استطرادا هذا هو الظاهر الموافق لما مر  
تأمل (قوله وقدموا) أي السند إليه على السند أي أتوا به مقدما بمعنى أنهم أداموه على التقديم كما  
اقتضاه أصل كونه مستندا إليه لأنهم قدموه على تأخير كان فيه إذ ليست رتبته التأخر ع في وقوله على  
السند الأنسب حذفه ليصير التقديم شاملا لما هو على غير السند من أجزاء الكلام فيشمل تقديم  
الفاعل على المفعول (قوله نقاول) في كلامه حذف العاطف والمعطوف أي ونظير أفاده المنصف في شرحه  
وتفسيده عبارة الشارح (قوله في تقديمه للاهتمام) نظر هنا لما سلكه الأصل كما سيذكره من أن علة  
التقديم الاهتمام وأن العلة الآتية إنما هي للاهتمام وسبب إيضاحه وقوله وله مرجحات أي للتقديم  
رجوع إلى ما سلكه المنصف من كون هذه العلة كلها للتقديم مسيرة له ولا يقال إن ضمير له للاهتمام لأنه  
ينفقه قوله بعد ومنها الاهتمام (قوله الأصل) أي الراجح في نظر الواضع دسوق (قوله لأنه المحكوم عليه)  
ولا بد من تحققه قبل الحكم قال السيد إن أريد بالحكم وقوع النسبة أولا وقوعها فهو مبرور بتحقيق  
السند إليه والسند معا في الدهن ضرورة أن النسبة لا تنقل إلا بعد تحققها لكن لا يلزم من ذلك ما هو  
المطلوب أعني تقديم السند إليه على السند وإن أريد بالحكم المحكوم به فلا يلزم أنه لا بد من تحقق المحكوم  
عليه في الدهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الصفات كان الأولى أن  
يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب ذلك فلا هذا إن أريد بتحقيقه قبل الحكم تقدمه عليه في التعقل وإن  
أريد بتحقيقه قبله في الخارج فلا نزاع فيه إذا كانا من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني  
بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج فالأنسب في التعقل أن يصير التحقق في الدهن اه . وحاصل  
الجواب الذي أفاده عبد الحكيم والفري وغيرها أن المراد بالحكم المحكوم به وبالتحقق التحقق الذهني  
وأن المراد من قوله ولا بد الوجوب الاستحسان بقريضة أن الأصل بمعنى الراجح والأولى دون الواجب  
(قوله ولا مقتضى للعدول عنه) أي عن ذلك الأصل الذي هو التقديم فهذه الجملة حال من الأصل والفاعل  
الضمن معنى الفعل دون جروحه إنما يمنع عمله في الحال إذا تأخر لأن تقدم كلنا فان إن العاملة في صاحب  
الحال مقدمة قال الصبان وفي قوله ولا مقتضى الخ أنه إذا كان مقتضى للعدول فضايقه أنه نكته معارضة

أي تعقيبه بضمير متصل  
ويكون نكته منها  
تخصيصه بالسند وعليها  
اقتصر المنصف كما أنه  
يخوز به هو العالم أي  
لا غيره ولما يمنع أن  
تقول وغيره . ومنه مثال  
المنصف باعتبار الكمال  
في الاهتداء . ومنها  
الدلالة على أن ما بعده خبر  
لما قبله لصفة . ومنها  
التأكيد وذكرها في  
الكشاف مع الأولى في  
قوله تعالى وأولئك هم  
الفلاحون . قال :

(وقدموا للأصل أو

نصيف

خبر يقدح تشريف

وحطه اهتمام أو تنظيم

نقاول تخصيص أو

تعميم

إن صاحب السند حرف

السب

إذ ذلك يقتضي فهم

السب

أقول: البحث السادس

في تقديمه للاهتمام وله

مرجحات منها أن

تقدمه الأصل لأنه

المحكوم عليه ولا بد

من تحققه قبل الحكم

فتصدوا أن يكون في

الذكر أيضا مقدما

ولا مقتضى للعدول عنه



إذ لو كان أمر يقتضي  
المعقول عنه فلا يقتضي كما  
في الفاعل. فإن مرتبة  
الفاعل التقديم على  
المفعول. ومنها تمكن  
الخبر في ذهن السامع  
لأن في المبتدأ تشوفا  
إليه كقوله :  
والذي حارت البرية فيه  
حيوان مستحدث من  
جماد  
أي الإنسان من حيث  
عوده بعد الفناء يعني  
تخبر الخلائق في  
المعاد الجنائي وليس  
المراد آدم ولا غيره مما  
قبل ومنها التلذذ  
بذكره نحو محمد حبيبا  
ومنها التشریف أي  
التعظيم نحو محمد نبيا  
ومنها الخط أي التحقير  
نحو ميلة كذاب  
ومنها الاهتمام وهو أغم  
الجهات أي جهات  
التقديم وكلها من  
أفراد فكان ينبغي له  
أن يسلك ما سلكه  
الأصل من جملة الاهتمام  
نميا في التقديم وجعل  
هذه الجهات من أفراد  
ومنها التنظيم أي النظم  
أي ضروره من وزن  
أو قافية وفي معناه  
الجمع ومنها تعجيل  
المير في سبب التفاؤل  
نحو سعد في دارك  
ومثله تعجيل المساءة

لنكتة الأصالة فلم قدمت عليها بمجرد ما المهم إلا أن يقال الأصالة نكتة ضعيفة فرجع غيرها عليها  
بمجرد ما أو يقال ليس المراد مقتضى المعقول من النكات بل المراد مقتضى المعقول بحسب النحو ككون  
المعقول غاملا سم وبالتالي ينحصر كلام الشارح (قوله إذ لو كان الخ) على التقييد بقوله ولا يقتضي  
الخ وقوله عنه أي عن الأصل وقوله فلا يقدم أي المسند إليه (قوله كما في الفاعل) أي كالتقديم الذي في  
الفاعل أي الذي يستحقه الفاعل وقوله فإن مرتبة الخ على ما أفاده من كونه وقد وجه مقتضى المعقول  
عنه وفيها حذف ركة لوضوح أي فإن المسند عامل فيه ومرتبة الخ تأمل (قوله تمكن الخبر)  
أراد الخبر في وقت ما ولو في غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الأول من باب قدمت على الثاني  
نحو قولك : علمت الذي حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد ولكن تناوله لذلك وتغيره من  
الأخبار كخبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم الحجاز لأن تسمية المفعول  
الثاني خبرا مجازا وتسمية البواق حقيقة ولو قال تمكن المبتدأ لكان واضحا إلا أنه أراد التنبيه على أن  
المسند في باب تقديم المسند إليه مأسوى مسند الفاعل وقوله لأن في المبتدأ الخ يحتاج إلى تعميم المبتدأ  
فالأولى لأن في تقديم المسند إليه أفاده في الأطول اه صان (قوله لأن في المبتدأ تشوفا إليه) علمه من  
الوصف الموجب لذلك أو الصفة كذلك صان (قوله والذي حارت الخ) تقدم الكلام عليه فلا تغفل  
(قوله أي الإنسان الخ) أفاد أن المراد بالحيوان التصريفية الإنسان من هذه الخيفية (قوله وليس المراد)  
أي بالحيوان (قوله ولا غيره) وهو نهبان موسى عليه السلام أو ناقة صالح أو طائر بالهند يضرب به  
المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الألوان يعيش ألف سنة ثم يلهيه الله تعالى بأنه يموت  
فيجمع الخطب حواله فيضرب بها على الخطب إلى أن تخرج منه النار فيشتعل الخطب فيحترق هو  
ويخلق الله تعالى من رماده بعدة قبل ثلاثة أيام مثله قاله الفري وإعنا لم يحمل الحيوان على ما ذكر  
لخالقه لسياق القصيدة قاله في المطول (قوله ومنها التلذذ) هو يحصل بذكر التلذذ به مطلقا فالظاهر  
أن المراد تعجيله ولك أن تقتر بإسهاب بناء على أن المراد التلذذ الحسي واكتفى في هذه النكتة وما  
بعدها بمثال واحد لأن المثال يصح أن يجمع فيه أكثر من نكتة كما مر (قوله ومنها التشریف)  
هو مستفاد من جوهر لفظ المسند إليه نحو أبو الفضل أو من الإضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه  
نحو رجل فاضل وكذا الخط نحو مسيلة وابن الحجام ورجل جاهل . والحاصل بالتقديم هو إظهار  
التشريف أو الخط لأنه يدل على أن الكلام ميق له نفسه في المصنف والشارح مضاف بمقتضى هو  
إظهار أفاده الصيان عن عبد الحكيم (قوله وكلها من أفراد) أي أفراد عائلته وكذا ما بعده ويستثنى  
منها التحصيل الآتي فإنه قد ذكره الأصل على التقديم حيث قال وقد يقدم ليفيد تخصيصه الخ (قوله  
من وزن) أي محافظة عليه كقوله :

حسبي بقلبك شاهدا في الهوى والقلب أعبد شاهد يستشهد

(قوله أه قافية) أي محافظة عليها من حيث موافقة رويها لما قبله كقوله :

لا يضربك ثياب قبيث لهي بالمابون والماء نظيفه

تشبه البيضة لما فسدت قشرها أبيض والباشن جيفة

فإنه لو قال وجيفة الباشن لغابت الموافقة (قوله وفي معناه السجع) نحو قلت : متى الوصل أيها الحبيب  
فقلت لا تجزع فالوصل قريب (قوله بسبب التفاؤل) راجع لتعجيل ووجه السببية أن اللفظ الذي افتتح  
به الكلام إذا كان الإلهي ما قيل إليه النفس تغلب منه السامع أي تبادر إلى فهمه حصول الخبرين  
من ذلك التفاؤل تعجيل المهرة أفاده الصيان (قوله سعد في دارك) لا يخفى أن سببا ههنا علم والا لم يجز



الابتداء به لأنه نكرة بلا مستوع يس صيان ولا يخفى ما في لفظ سعد من التفاؤل (قوله بسبب التطير)  
يقال فيه نظير ما قيل في التفاؤل وهو أن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالا على ما تنفر منه النفس  
تطير منه السامع أي تبادر إلى فهمه حصول الشر فينتأ من ذلك التطير من اللفظ الافتتاحي به تعجيل المساءة  
ولافادة تلك العلية مسراحة لم يقتصر الشارح على التفاؤل والتطير وإن كفى جعل كل منهما نكتة من  
غير ذكرهما فاشأ عنه تأمل (قوله السفاح الخ) لا يخفى أيضا ما في لفظ السفاح الدال على سفح السماء من  
التطير لاشعاره بالقتل والهلاك اه يعقوب (قوله بالسند الفعلي) أي بنفيه فهو على حذف مضاف لأن  
المقصود على السند إليه التقدم في المثال الذي ذكره نفي القول والمراد بالسند الفعلي الذي أوله فعل وقاعبه  
ضمير البتة لا التضمن لم ينفى الفعل لتصرحه أي السند بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى - وما أنت  
عليها بعزیز - ليست خبرا فعليا فخرى . وفي الأطول أن المشتقات كلها مشاركة في سبب إفادة التخصيص  
كأن ما أنت عليا بعزیز فعدم العزة محض بالسند إليه والعزة ثابتة لغيره اه من الصان والسوق  
(قوله أي جعل الخ) أفاد أن الباء داخلية على المقصور (قوله مقصورا) مفعول ثان للسند المضاف إلى مفعوله  
الأول (قوله إن تقدم الخ) قيد في إفادة التقديم للتخصيص والمراد التقدم ولومع الفصل ببعض العمولات  
نحو ما زيدا أناضرت وما في الدار أناضلت فهذا كله يفيد التخصيص المذكور وبعدم اعتبار قيد اتقاء  
الفصل شعر عبارة الشارح والسند حيث لم يجعل صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت  
الفهوم الآتي لتقدم حرف النفي على السند إليه واعتبره في الأطول وجعل المثالين غير مفيدين للتخصيص  
للمذكور هنا بل الأول لتخصيص نفي الفعل بالمفعول والثاني لتخصيص نفي الفعل بالسكون في الدار ذكره  
الصيان (قوله إذ لا يقال الخ) تعليل لما أفاده من أن التقديم يفيد مع النفي عن السند إليه الثبوت لغيره  
ثم إن المجموع هو معنى التخصيص هنا وقوله ذلك أي ونحوه كما أننا أسكت هذا ثم إن عبارة الشارح  
هذه ذكرها في المطول ومقتضاها أن المخاطب إذا نسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره قال  
المتكلم أنا ما قلت هذا لاما أنا قلت هذا أفاده السوق وعليه المعول (قوله ثبت في الجملة) أي لا ثبوتنا  
عاما في جميع ما غير السند إليه فقد أشار بقوله في الجملة إلى أنه لا يلزم الثبوت لجميع من سواك وذلك لأن  
التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول فيكون القصر في كلامك  
قصر أفراد أو أفرادك به دونه فيكون قصر قلب اه من السند والصيان والظاهر أن مراد السند  
بالتخصيص في قوله لأن التخصيص إنما الخ تخصيص غير السند إليه بنفس الخبر الفعلي اللازم  
لتخصيص السند إليه بنفي الخبر كإبدال عليه العبارة فالمنى لأن التخصيص اللازم لتخصيص السند إليه  
إنما يكون الخ فالمراد بغير السند إليه من ذكر لا جميع من غيره تأمل ولم يتعرض السند لقصر التعيين  
فقلته بالنسبة إلى مقابله وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه قاله الفخرى وهو جيد وإن تعقبه يس بما يعلم من  
السوق (قوله يفيد نفي الفعل عن المتكلم) أي بالنطوق وقوله وثبوت لغيره أي بالفهوم السوق (قوله  
على الوجه) متعلق بثبوت وقوله الذي نفي أي الفعل وقوله عنه أي عن المتكلم وعائد موصوف الموصوف  
محذوف أي عليه متعلق بنفي وكان الواجب ذكره لأن عائد الموصول أو موصوفه إذا كان مجرورا لا يحذف  
إلا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بماجر العائد وأن يتحد متعلقهما معنى ولفظا  
ولم يتحدا هنا متعلقا لأن متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفي كنهو واضح السوق (قوله من العموم  
أو الخصوص) بيان للوجه فإذا كان النفي عاما أو خلاصا كان الثبوت كذلك مثال العموم ما أنا  
رأيت أحدا فقد نفي عن السند إليه رؤية كل أحد وأثبت لغيره ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا  
فقد نفي عن السند إليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره فالعموم والخصوص بالنظر للموصول اه السوق

بسبب التطير والتشاؤم  
نحو السفاح في دار  
صديقك .. ومنها  
التخصيص أي  
تخصيص السند إليه  
بالسند الفعلي أي جعل  
السند الفعلي مقصورا  
على السند إليه إن تقدم  
على السند إليه حرف  
السلب نحو ما أنا قلت  
هذا أي لم أقله مع أنه  
مقول لغيري إذ لا يقال  
ذلك إلا في شيء ثبت  
في الجملة لغير السند إليه  
فالتقديم يفيد نفي الفعل  
عن المتكلم وثبوت  
لغيره على الوجه الذي  
نفي عنه من العموم  
أو الخصوص



ولهذا لا يصح ما أنا قلت  
هذا ولا غيري لأن  
مفهوم ما أنا قلت  
يناقض منطق  
لا غيري ولا ما أنا رأيت  
كل واحد لاقتضائه أن  
غيره رأى كل أحد  
لقصير سلب الرؤية  
على وجه العموم وهو  
يقضي ثبوتها للغير  
كذلك ولا ما أنا  
ضربت إلا زيدا لأنه  
يقضي أن إنسانا غيره  
قد ضرب كل أحد سوى  
زيد فهذه ثلاث صور  
ممتعة للجهة المذكورة  
فإن لم يل المسند إليه  
حرف النفي بأن يفقد  
من الكلام أصلا أو  
بناخر عنه فتارة يكون  
التقديم للتخصيص  
والرد على من زعم  
انفراد غير المسند إليه  
بالفعل أو مشاركته له  
نحو أنا سمعت في  
حاجتك لا غيري إن  
قصد الرد على من زعم  
انفراد غيري أو وحدي  
إن قصد الرد على من  
زعم المشاركة وتارة  
يرد لتقوية الحكم  
وتقريره عند السامع

(قوله ولهذا) أي ولأن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص بمعنى نفي الحكم عن المذكور وثبوت  
لغيره على الوجه الذي نفي عليه عن المذكور من العموم والخصوص أفاده اليعقوبي (قوله لأن مفهوم ما أنا  
الح) وذلك لأن مفهومه ثبوت قائلية هذا القول لغير التكلم ومنطوق لا غيري ففيها عنه وهما تناقضان  
قوله السعد (قوله ولا ما أنا رأيت كل أحد) هذا إنما يفيد سلب عموم الرؤية لكل أحد لا عموم سلب الرؤية  
فلا يلزم قوله بعد لقصر سلب الرؤية الخ فالناسب أن يمثل عما مثل به الأصل وهو ما أنا رأيت أحدا (قوله  
لاقتضائه الخ) أي وهو لا يتأتى (قوله لقصر سلب الخ) تعليل للاقتضاء وقوله لقصر الخ أي على السند إليه  
وقوله سلب الرؤية أي عنه وقوله على وجه متعلق بسلب وقوله العموم أي في المفعول وقوله وهو أي القصر  
المذكور وقوله كذلك أي على وجه العموم في المفعول. والحاصل أن عدم صحة المثال المذكور على ما فيه  
لأنه يقتضي أن غير التكلم رأى كل أحد وهو لا يعقل ووجهه أن المثال أفاد القصر انتفاء الرؤية على وجه  
العموم لكل أحد على السند إليه والقصر المذكور يقتضي ثبوتها لغيره على وجه عمومها لكل أحد  
هذا ومفاد الشارح أن الثبوت للغير ليس مما يتحقق به التخصيص وإنما هو من مقتضياته وليس كذلك  
لما علمت من أن التخصيص هنا هو نفي الحكم عن المذكور وثبوتها للغير الخ وعبارة السعد في تعليل الاقتضاء  
المذكور لأنه قد نفي عن التكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم  
في المفعول ليتحقق تخصيص التكلم بهذا النفي اهـ فليت الشارح تبغه (قوله لأنه يقتضي الخ) وذلك  
لأن المستثنى منه مقدر في كلام التكلم غام فكأنه قال ما أنا ضربت أحدا إلا زيدا فقد أفاد كلامه  
تخصيصه بانتفاء ضرب كل أحد سوى زيد وكما اتفق عنه على وجه الحصر يجب ثبوت لغيره تحقيقا  
لعنى الحصر إن عام فعام وإن خاصا خاص أفاده السعد (قوله للجهة المذكورة) هي أن التقديم مع موالاة  
النفي يفيد التخصيص إلى آخر ما تقدم (قوله فإن لم يل المسند إليه حرف النفي) المناسب لتعبيره السابق  
وإن لم يتقدم على المسند إليه حرف النفي والمؤدى واحد (قوله بأن لم يقصد من الكلام) الأوضح وأن  
لا يكون في الكلام لأن نفي القصد يشعر بأن الكلام منضم له لكنه ليس منظورا إليه تأمل ثم رأيت  
في نسخة بأن لم يكن في الكلام وهي ظاهرة (قوله أو بناخر) أي حرف النفي وقوله عنه أي عن المسند  
إليه (قوله للتخصيص) ويلزمه تقوى الحكم وإن كان غير متسود وغير ملحوظ صبان (قوله والرد)  
عطف على (قوله على من زعم انفراد الخ) فيكون الحاصل بالتقديم قصر قلب (قوله أو مشاركته له) أي  
مشاركة الغير للمسند إليه وحينئذ يكون الحاصل بالتقديم قصر أفراد قال الصبان راد في الأطول أنه تارة يكون  
ردا على من زعم مشاركة الغير للمسند إليه في احتمال ثبوت المسند بأن احتمل عنده أنه له أو غيره فهو  
قصر تعيين اهـ بتصرف (قوله نحو أنا سمعت في حاجتك لا غيري) أعلم أن لا غيري ليس من تمام التحليل  
كما يوحى الشارح وكذلك وحدي وإنما هما تأكيد لقصد من التركيب فكان الأوضح أن يعبر بعبارة  
الأصل بأن يقول بعد قوله أنا سمعت في حاجتك ويؤكد على الأول بنحو لا غيري وعلى الثاني بنحو  
وحدي تأمل. ثم إن وجه كون لا غيري ونحوه مثل لا من سوى ولا زيد وعمر ويؤكد به على الأول  
أنه دال صريحا على إزالة شبهة أن الفعل صدر عن الغير ووجه كون وحدي ونحوه كمنفرد أو متوحد  
أو غير مشارك يؤكد به على الثاني أنه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل أفاده  
السعد وانظر على الثالث للزيد بأي لفظ يؤكد والظاهر أنه يؤكد بلا غيري لأنه يدل أيضا صريحا  
على انتفاء احتمال كونه للغير تأمل (قوله وتقريره) عطف تفسير أي تقرير نسبة الفعل الذي هو الخبر  
في ذهن السامع وتحقيقها فيه وكما أن التخصيص لا بد له من داع إليه كذلك التقوية وهو إزالة الشك  
أو الإنكار حقيقة أو ادعاء إلا أنه لما تقرر هذا في أحوال الاستناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما



نعم من لفوائد التخصيص أنه يعقوبى وصبان عن الأطول (قوله دون التخصيص) أي لعدم اقتضاء  
 التمام له فلا يقصد من الكلام (قوله نحو هو يعطى الجزيل) من كل مسند إليه مقدم على مسند إلى ضميره  
 اسنادا تاما لأن التقوية من جهة تكرار الاسناد التام كما يتضح (قوله بقصد أن يقرر الخ) إننا أفاد  
 مثل هذا التقرر لأن المبتدأ طالب للخبر فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم الخبر لما كان فعلا  
 ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائذ على المبتدأ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطى  
 زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل اه يعقوبى (قوله لا أن غيره الخ) أي لا يقصد إفادة أن غيره الخ  
 (قوله وكذلك إذا كان الخ) عطف على محذوف أي هذا إذا كان الفعل مثبتا والشار إليه كذلك البيان  
 المذكور في أناسيت وفي هو يعطى الجزيل لا (نباه عند عدم الولي للتخصيص والتقوى حتى يرد أن  
 المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما إذا كان الفعل مثبتا فلا يحسن إيراد هذا الكلام عند الحكميم  
 فالمعنى وهكذا التخييل الذي الفعل فيه مثبت التخييل إذا كان الفعل الذي فيه منفيا وقال الفري في دفع  
 الاعتراض قوله وكذا إذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر والمعنى فتارة يكون التقديم لكذا وتارة  
 لكذا إذا كان الفعل مثبتا وكذلك إذا كان منفيا اه صبان ببعض تغيير وقوله أي وهكذا التخييل أشار به  
 إلى معنى البيان في أول العبارة (قوله نحو أنت لا تكذب) ترك مثال التخصيص هنا ومثله السعد بقولك  
 أنت ماسيت في حاجتي قصدا إلى تخصيصه بعدم السى ولا يخفى عليك إيجراء الأقسام الثلاثة السابقة  
 فتطس (قوله فانه أبلغ الخ) تعليل لمحذوف أي وهذا مثال لتقوية الحكم وتقريره ومعنى أبلغ أشد نعم إن  
 فعل التفضيل ليس على بابه ذكره صبان عن النوني (قوله لما في الأول من تكرير الخ) أي وهو  
 يرجع تكرير نفي الكذب (قوله وإن كان الخ) أي والحال أنه وحده الخ (قوله لأنه لتأكيد الخ)  
 صحيح ترجيعه للفظ أنت وهو الذي انتصر عليه يعقوبى ولتركيب باعتبار بعضه وهذا زاد السعد والأول  
 أشهر من جهة المعنى واللفظ . والثاني أظهر من جهة اللفظ تأمل (قوله لعدم تكرار الاسناد) أي الموجب  
 تأكيد الحكم صبان . [تنبيه] المثالان اللذان في الاثبات كل منهما صالح للتخصيص والتقوية وكذا  
 المثالان ذكر في النوني وإتباعا عددا الأمثلة نظرا لما هو الأوضح في المثل له ولزيادة التوضيح في القاعدة  
 (قوله من التخصيص) أي تنصى المترتب على التقديم مع الولي أو الاحتمال المترتب على التقديم عند عدم  
 الولي وقوله والتقوى أي الاحتمال المترتب على قسم التقديم الأخير (قوله إذا نفي الفعل على معرف) أي  
 أخبر به عن معرف ولا فرق بين كونه مظهرا أو مضمرا (قوله على منكر) أي أو ما في حكمه من  
 الضمير الراجع إلى التكررة فإذا قلت ضربت رجلا وهو جاني كان قولك وهو جاني لتخصيص  
 جنس الرجل أو الرجل الواحد صبان عن الأطول (قوله فانه يفيد تخصيص الجنس) أي ما يعم القليل  
 والكثير على ما هو المعنى المتأخر عندهم ولما أصبح ونوع التكررة مبتدأ فانه في معنى التخصيص بالصفة اه  
 عبد الحكميم وقوله ولما أي لإفادة البناء المذكور التخصيص المذكور وقوله فانه أي التخصيص  
 المذكور تأمل قال صبان عن سم وأراد بالجنس ما يشمل النوع والصفة (قوله والواحد) الأول أن  
 يقول أو العدد المعين ليس من المثني والجمع . وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق  
 الخاص وإرادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لأنه أقل ما يوجد فيه الحقيقة ويغهم غيره بطريق  
 المقايمة اه صبان (قوله رجل جاني) كان عليه أن يزيد ما رجل جاني ورجل ما جاني على نحو  
 ما تقدم في المعرفة أفاده السوق (قوله وذلك إذا كان الخ) وهي حينئذ ليست داخلية في حيز النفي إذ  
 ليست مؤخره عن أدائه حقيقة ولا حكاية كسب كونها حال تقديمها معمولة للفعل المنفي (قوله من عموم  
 السلب) أي السلب فرد بما أضيف إليه كل وهو اسند إليه (قوله ومنه الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم

دون التخصيص نحو  
 هو يعطى الجزيل  
 بقصد أن يقرر في ذهن  
 السامع أنه يفعل ذلك  
 لا أن غيره لا يفعله  
 وكذلك إذا كان  
 الفعل منفيا نحو أنت  
 لا تكذب فانه أبلغ  
 في نفي التكذيب من  
 لا تكذب لما في الأول  
 من تكرير الاسناد  
 المنقود في الثاني ومن  
 لا تكذب أنت وإن  
 كان فيه تأكيد بلفظ  
 أنت لأنه لتأكيد  
 المحكوم عليه بأنه  
 ضمير المخاطب تحقيقا  
 لا لتأكيد الحكم  
 لعدم تكرار الاسناد  
 وهذا المذكور من  
 التخصيص والتقوى  
 إذا نفي الفعل على معرف  
 فإن نفي على منكر  
 فانه يفيد تخصيص  
 الجنس أو الواحد به  
 نحو رجل جاني  
 لا امرأة إن أريد  
 الأول ولا أكثر إن  
 أريد الثاني ومن أراد  
 زيادة على ذلك فعليه  
 بالأصل وشرحه . ومنها  
 عموم السلب وهو  
 مراده بالتعميم وذلك  
 إذا كان لفظ كل  
 مضافا إلى المسند إليه  
 واقترب بالمسند حرف

السلب نحو كل إنسان لم يبق أي لم يقع قيام من فرد من أفراد فهو من عموم السلب ومنه الحديث



لمسلم من ركعتين في صلاة الظهر أو العصر فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نيت يا رسول الله  
(قوله كل ذلك الخ) ان قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الأمر لأنه يلزم عليه الكذب  
فإن بعضه قد كان في نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وإن أريد في ظني لم يرد عليه الاعتراض بأن  
بعضه قد كان في نفس الأمر فكيف قال ذو اليمين ذلك . فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن في نفس  
الأمر بحسب ظني فبين ذو اليمين أن الظن لم يطابق نفس الأمر ع من سم فاعتقاد خلاف الواقع بإرادته  
تعالى للتشريع ليس قصاص في ثم في الحديث دليل على أن من قال ناسيا لم أقصركم وكان قد فعل غير كاذب  
كذا في الكرماني فكلام الناسي ليس بصادق ولا كاذب اه صبان (قوله وأما إذا تقدم حرف السلب على  
كل) أي رتبة تقدم لفظا أم لا وهذا شامل لوقوع كل فاعلا أو مفعولا أو ظرفا أو مفعولا  
أونا كيدا لأحدها أو نحو ذلك نحو ما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم وما كل بيضاء شعبة وما القوم  
كلهم علماء وقس (قوله فانها) أي حرف النفي والتأنيث باعتبار كونه أداة (قوله سلب العموم) أي  
عموم الثبوت المذكور لما أضيف إليه كل (قوله نحو ما كل ما الخ) يحتمل أن تكون ما حجازية وأن  
تكون تميمية سم فهو يصلح مثلا لكل العمولة لأداة النفي يجعلها حجازية ولنفي العمولة لما يجعلها  
تميمية اه صبان (قوله تشبهى السفن) أي انحباب السفن صبان (قوله مقتضى ثبوت الحكم لبعض)  
أي بعض مدخول كل أو بعض من يتعلق به فيشمل نحو ما كل القوم كاتبا أبوه فانه لم يثبت فيه الحكم  
لبعض مدخول كل بل لبعض من يتعلق بالمدخول . ثم اعلم أنه شاع إطلاق الثبوت على نسبة  
الفعل أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة الفعل أو الوصف للمفعول والشارح أراد بالثبوت هنا  
ما يعمهما إذ لا يختص سلب العموم باقتضاء الثبوت المصطلح عليه بل قد يقتضي التعلق بنحو ما أخذ كل  
المهرام . ثم ان ظاهره أن سلب العموم يقتضي الثبوت لبعض فقط وهذا مذهب عبد القاهر ومذهب  
غيره أنه يقتضي سلب الحكم عن الجملة أي رفع الإيجاب الكلي عن مدخول كل وهو يصدق بالنفي  
عن البعض والنفي عن كل فرد فقولك لم يبق كل إنسان نفي بلا إيجاب الكلي الذي هو ثبوت القيام  
لكل فرد وهو يصدق بما ذكر كما لا يخفى على متأمل [تمة] سكنت المصنف والشارح عن الكلام  
على تأخير السند إليه لأنه ليس من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال الذي  
هو تقديم السند فهو إما يكون إذا اقتضى القيام بتقديم السند وحيفت فالائق بما هنا تركه وتكلم  
عليه الأصل نظرا لجورد استيفاء الكلام على الأحوال التي للسند إليه .

(فصل : في الخروج عن مقتضى الظاهر) أي ظاهر الحال كما سيفيده الشارح . ثم اعلم أن الحال هو الأمر  
الداعي إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية متساوية كان ذلك الأمر الداعي ثابتا في الواقع أو كان ثبوته  
بالنظر لما عند التكلم وظاهر الحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط  
أن يكون ذلك الأمر ثابتا في الواقع فقط . فعلم من هذا أن ظاهر الحال أخص من الحال وحيفت  
فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا عكس  
اه دسوقي وبهذا يتضح قول الشارح فيما سيأتي ومن المعلوم الخ (قوله وخروجوا) بتشديد الراء ومفعوله  
الكلام وذلك أن مقام التكلم والخطاب والغيبة للضمير كما تقدم لأنه هو الدال على ذلك ومقام غير  
ذلك بخلافه لأن ذلك الخلاف هو الدال على الراد وقد يخرجون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر  
فيوقعون الضمير في خلاف مقامه الأصلي وهو مقام الظاهر ويوقعون الظاهر في خلاف مقامه الأصلي  
وهو مقام الضمير اه ع في وقوله بتشديد الراء ربما تفيد عبارة الشارح خلافاه أعني الترخيف وهو  
الأوفق بلفظ عن تأمل (قوله كوضع الخ) بيان لصورة من صور التخرج المذكور وقوله لتسكنه لانه

كل ذلك لم يكن أي لم يقع  
قصر ولا نسيان كما في  
الحديث الآخر لم أنس  
ولم تقصر وأما إذا تقدم  
حرف السلب على كل  
فانها سلب العموم  
نحو :

ما كل ما عني الزم يتركه  
تجسرى الرياح بما  
لا تشتهي السفن

وسلب العموم مقتضى  
ثبوت الحكم لبعض  
ومن أراد زيادة في  
هذا المقام فليعلم الأصل  
وشرحه . قال :

[فصل : في الخروج  
عن مقتضى الظاهر]  
(وخرجوا عن مقتضى  
الظواهر

كوضع ضمير مكان  
الظاهر



تعليقية وهو متعلق بخرجوا لا بوضع والأعراض للسرودة في قوله كبث الخ ليست خاصة بالصورة  
 المذكورة بل هي نكتة الخروج عن الظاهر سواء كان بهذه الصورة أو بغيرها فلهذا الصنف وقوله  
 سواء الخ أراد أنها موزعة على هذه الصورة وغيرها كما هو مفاد الشارح لأن جميعها لكل من هذه  
 وغيرها (قوله كبث) مصدر حذف فاعله وصلته كما يعلم من الشارح (قوله أو كمال غير) مضاف ومضاف  
 إليه (قوله نكتة التحكين) متعلق بالمدد واللام للتعديدية لالعادة والمراد بالتحكين أثره وهو التحكين  
 كما يفيد انصاف الظاهر أن معنى النكتة المضافة إلى التحكين إضافة بيانية الصفة الدقيقة الموجودة  
 في الكلام وهي تمكن جزئه وهو السند إليه في نفس السامع أو ما يصلح أن يعتبر نكتة للوضع المذكور  
 من غير اعتبار الزيادة معه وذكر الصنف الزيادة نكتة للأصل التفتن في التعبير حيث جعله نكتة  
 تارة والزيادة تارة أخرى تأمل . وحاصل معنى الصنف أن وضع الظاهر غير اسم الإشارة موضع  
 الضمر نكتة الزيادة لصفة دقيقة في الكلام هي تمكن جزئه في نفس السامع أو ما يصلح أن يعتبر  
 نكتة برأسه وأن يعتبر هنا وهو التحكين المذكور فليس معنى التحكين واحدا للزوم فساد المعنى  
 هذا ما ظهر لي بعد تمام التأمل (قوله نحو الأمير الخ) أي نحو قول الخليفة الأمير الخ ع ق وسبب  
 إليه الشارح (قوله جميع ما تقدم الخ) مبني على التغليب والإفترق الخطاب مع معين إلى غيره الذي  
 ذكر في مباحث الأضمار من خلاف مقتضى الظاهر صبان عن الفري وصر عنه عن الأطول ما يخالفه  
 (قوله في المقامات) أي في بيان مقتضيات المقامات (قوله إلى مقتضى الحال) المناسب إيداله بقوله إلى  
 خلافه أي خلاف ظاهر مقتضى الحال إذ الخروج من شيء إلى آخر يقتضي التغير الكلي بينهما فيقال  
 خرج زيد من الإنسانية إلى الحيارية ولا يقال إلى الحيوانية ومن المعلوم أن ما هنا ليس تظييرا لكليا بل  
 مقتضى الحال أعم من مقتضى الظاهر كما سيذكره فليس الآتي بخلاف مقتضى ظاهر الحال خارجا عنه  
 إلى مقتضى الحال الأعم بل إلى النوع الثاني من مقتضى الحال الذي هو خلاف مقتضى الظاهر وهذا  
 ما يفيد كلامهم فتأمل (قوله وهو الشارح إليه نكتة) أي ومقتضى الحال هو المراد بنكتة في قول  
 الصنف لنكتة . وأقول لهم الشارح أن لام لنكتة للتعديدية متعلقة بخرجوا وقد علمت بالصنف من  
 كونها تعليقية وهو التعمين الذي لا يشك فيه لأن خلاف مقتضى الظاهر ليس عين النكتة بل هي  
 أمر يوجب الخروج إليه مثلا في قول الخليفة الأمير واقف بالباب ظاهر الحال هو مقام التكلم ومقتضاه  
 ضمير التكلم وهو أنا وخلاف ظاهر الحال هو مقام النية ومقتضى خلاف الظاهر الذي هو خلاف  
 مقتضى الظاهر هو الاسم الظاهر والنكتة الموجبة للخروج إليه هي الإرهاب فقد ظهر لك مغايرة النكتة  
 لخلاف مقتضى الظاهر تأمل (قوله ومن المعلوم الخ) بينا لك وجهه (قوله فثنا وضع الضمر الخ) أي  
 لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر ألفت من اعتبار ظاهر الحال أعني وضع المظهر مكانه  
 أعاده المسمى ثم إنني وجدت في بعض نسخ هذا الشارح ما نصه ثنا وضع الضمر موضع المظهر لبعث السامع  
 وتقوية داعيته إلى الامتثال نحو فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ومقتضى الظاهر أنه ومنه هو زيد الخ  
 وفيه أن العلة إنما تظهر في وضع المظهر موضع الضمر كما يعلم من الأصل وكذا المثال كالتشديد هذه  
 العبارة وفي نسخة وهي التي كتبت عليها ما نصه ثنا وضع الضمر موضع المظهر نحو كل من عليها فان  
 يعني الأرض ومنه هو الخ وهي أخف ضررا من الأولى وسند كرمها (قوله نحو كل الخ) المناسب  
 للاقتصار على ما بعده لأنه ليس من هذا الباب مع عدم تأني النكتة المذكورة فيه كما يستتبع (قوله  
 ومنه) أي من موضع المذكور (قوله لبعث) اللام للأجل ومفعول المصدر محذوف هو السامع كما  
 يدل عليه الترخ وفي الكلام حذف أي إن الوضع المذكور ليكون الأضمار باعنا أي حاملا للسامع

نكتة كبث أو كمال  
 تميز وسخرية إجهال  
 أو عكس لو دعوى  
 الظهور والمدد

نكتة التحكين كافة  
 الصمد

وقصد الاستطاف  
 والأرهاب

نحو الأمير واقف  
 بالباب

أقول جميع ما تقدم من  
 المقامات المذكورة من

الحذف والتذكير وغير  
 ذلك مقتضى ظاهر

الحال وذكر في هذا  
 الفصل الخروج عن

مقتضى ظاهر الحال  
 إلى مقتضى الحال

وهو المشار إليه بنكتة  
 ومن المعلوم أن مقتضى

ظاهر الحال أخص من  
 مقتضاه ومورد الخروج

عن مقتضى ظاهر  
 الحال كثيرة ذكر

الصنف بعضها ثنا  
 وضع الضمر موضع

المظهر نحو كل من عليها  
 فان يعني الأرض ومنه

هو زيد عالم لبعث  
 الأضمار على توجع نفس

السامع إلى الخبر ومنها  
 وضع المظهر موضع

الضمر فان كان المظهر  
 اسم إشارة فالنكتة



كأن العناية غير المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع كقول ابن الراوندي: كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا  
هذا الذي ترك الأوهام بخائرة (٨٦) وصبر العالم التحرير زنديقا والأصل هو أي ما تقدم من إعياء مذاهب

العاقل ورزق الجاهل  
فعدل إلى الإشارة  
لكمال العناية بتمييزه  
ليرى السامعين أن هذا  
المعنى التميز هو الذي  
له الحكم العجيب  
وهو جعل الأوهام بخائرة  
والعالم التحرير زنديقا  
أو السخرية والتهم كما  
إذا كان السامع أعشى  
فقال من قام فقلت له  
هذا مشيرا إلى مجهول  
أو مفقود تهكما به أو  
إجهال السامع أي  
نسبه إلى الجهل  
والبلادة حتى إنه  
لا يدرك إلا المحسوس  
كقول الفرزدق:  
أولئك آباءى لجنى  
بمثلهم

إذا جمعنا جبري المجمع  
ومقتضى الظاهر أو  
عكس ذلك وهو  
التعريض بفظانة  
السامع وذكر كانه حتى  
إن غير المحسوس  
عنده بمنزلة المحسوس  
كقولك مشيرا إلى  
معنى معقول هذا  
مرادى أو ادعاء كمال  
ظهور المسند إليه حتى  
كأنه محسوس كالمثال  
المتقدم باعتبار ادعاء

على توجه نفسه إلى الخبر فيتمكن الخبر من ذهنه وإنما كان باعتبار على ما ذكر لأن السامع إذا لم  
يفهم من الضمير معنى انتظر ما يعقبه ليفهم منه وبالاتظار يتمكن ما يعقبه بعد وروده فضل تمكن  
لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المساق بالانقب (قوله كأن العناية) أي إفادة أن التكلم اعنى بتمييز  
المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس دسوقي (قوله لاختصاصه) أي اختصاص  
مدلوله أي لكونه مختصا في العبارة بحكم بديع أورد له والأحسن لكونه محكوما عليه بأمر بديع اه  
صيان عن الأطول وقوله والأحسن الخ لعل وجه الأخصنية مافية من الاعتناء عن اعطاء الاختصاص  
المخرج إلى التأويل بكونه في العبارة لا مطلقا تأمله (قوله ابن الراوندي) بفتح الواو كما في النسوق  
(قوله كم عاقل الخ) كم الخبرية المضافة إلى تميزها المفرد في موضع الرفع على الابتداء فالجملية أعنى أعيت  
خير فترى وعاقل الثانى نعت للأول بمعنى كامل العقل وكذا يقال في جاهل لأن تكرار اللفظ لتعدد  
الوصفية يفيد الكمال ولو في الجوامد كررت برجل رجل أي كامل في الرجولية ومعنى أعيت مذاهبه  
أعيتته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت طرق معاشه ، والتحرير التقن من نحر الأمور علما أنقنها،  
والزنديق الكافر الثانى للصانع العدل الحكيم ، ثم إن المقابل الحقيقى للعاقل المحنون والجاهل العالم  
ففى إيقاع جاهل مقابلا لعاقل رمز إلى أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل  
يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل محنون لتباعده عن اكتساب الكمالات  
وأراد بقوله عاقل وزنديقا نفسه فأخطأ في الأول وأصاب في الثانى أما فى الأول فلأن مقتضى العقل  
أن لا يتوغل فى الأمور الآلهية ولا يعترض على الله فيها وأما فى الثانى فلأنه زنديق ملحد يس وأخطأ  
أيضا فى وصف نفسه بالعالم التحرير لأنه لو كان عالما تحريرا لما اعترض على الله فى ذلك وغفل عن  
كون الرزق رزقين حيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم اه من  
الحد وحاشيته (قوله والأصل هو الخ) أي القياس ما ذكر لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس  
والإشارة حقيقة فى المحسوس صيان (قوله أن هذا المعنى الخ) هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا  
دسوقي اه (قوله والسخرية) بالرفع عطف على كمال العناية وقوله والتهم عطف مرادف (قوله  
فقلت له هذا) أي هذا هو الذى قام وكان القياس هو زيد مثلا لأن المقام مقام الضمير لتقدم مقاده  
فى السؤال يعقوبى (قوله إلى مجهول) أي للسامع لعدم رؤيته بفقد حاسة البصر (قوله أو مفقود)  
أي من حضرة التكلم باسم الإشارة فقده بمعنى عدم وجوده فى تلك الحضرة لاعتنى عدم وجوده  
أصلا فلا يقال إذا لم يكن تمت مشار إليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه  
على الرجوع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع الضمير أفادة الصيان قال اليعقوبى ولا يصح  
فى وضع اسم الإشارة موضع الضمير بخلاف الخبر فى الجملتين إذ ليس من شرط الوضع المذكور صحة  
بقاء خبر الضمير كما هو انتهى ومراده بالجملتين الجملة المعدول عنها والمعدول إليها وقد علمت ما والاختلاف  
فيهما واضح (قوله حتى إنه الخ) بيان لتعاضد ما يفيد الإشارة وإفادة اسم الإشارة ما ذكر كقولنا أصله  
أن يكون للمحسوس مخاطبة السامع به مفيدة لما ذكر (قوله باعتبار ادعاء الخ) فليس معتبرا  
حيث كونه السامع فطنا (قوله أي الزيادة لنسبة الخ) وذلك لأن المسند إليه فى الجملة يفيد  
فهم معناه وكونه مظهرا فى موضع الضمير يفيد زيادة على ذلك وهو ذلك التمكن يعقوبى  
(قوله أي زيادة الخ) تفسر لقوله : أي الزيادة لنسبة الخ وقوله وتقريره عطف تفسير

(قوله)

كأن الظهور وإن كان غير اسم الإشارة فالنسبة المدد أي الزيادة بنسبة عن التمكن

أي زيادة تمكده المسند إليه وتقريره فى نفس السامع نحو جاء زيد وزيد فاضل ومنه مثال المتن والصمد هو الذى صمد إليه



(قوله ويقصد) تفسير (قوله والرحمة) تفسير (قوله تحو الأغيار) أي تريل مشاهدتها بحيث يصير القلب لا يشاهد إلا الذات (قوله لأن في إظهار الخ) معلوم أن إسناد الأمر إلى لفظ الله الدال على الذات المتصفة بجميع المحامد التي من جعلها القهر والغلبة دون الضمير الذي هو أنا موجب لتقوية الداعي على الامتثال ولادخال الروح حيث دل لفظ الله على ما ذكر فيشر بالخوف منه وأن يهلك العاصي بغيره أفاده اليعقوبي (قوله ومن خلاف مقتضى الخ) لما انفجر كلامه إلى خلاف مقتضى الظاهر أورد عقدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث السند إليه وهي ما ذكره من هنا إلى آخر الفصل (قوله صرف المراد) أي أن يصرف التكلم مراد المخاطب وقوله في نطق أي منطوق به غير سؤال متعلق بالمراد وقوله لغير ما أراد أي ما أراد المخاطب وقوله لكونه أي لكون غير ما أراد وقوله أولى به أي بذلك المخاطب سواء كان متكلماً بسؤال أو بغيره وأجدر أي أحق وأنسب بحاله وقوله كقصة الخ مثال لصرف المراد في النطق وسيأتي في الشارح مثال الثاني (قوله مجاورة التكلم) اعلم أن كلاماً من التكلم أولاً والتكلم ثانياً يقال له تكلم ومخاطب الأول منكم أولاً ومخاطب ثانياً والثاني بالعكس أفاده الصبان عن السبرامى فيحتمل أن يكون الشارح أراد التكلم الأول فالخبر مضاف لمفعوله أو الثاني فهو مضاف لفاعله والمفعول محذوف وضمير يترقب يرجع على الأول إلى التكلم المذكور وهو المتبادر وعلى الثاني إلى مفعول المصدر المحذوف (قوله بغير ما يترقب) أي ما يتظره المتكلم الأول من مخاطبه وهو الكلام المناسب لمراد ذلك التكلم كالدال على طلب ترك العقوبة بالنظر للثال (قوله وسماها) فالضمير للجأوة (قوله المخالطة) وليست مذمومة وإن أشعر الاسم بالقسمة لما فيها من التنبيه على ملهو الأولى ولما سماها السكاكي باسم جميل (قوله وذلك الخ) أي ما ذكر وهو الجأوة المذكورة كائن بسبب حمل الخ (قوله على خلاف قصده) فتصد الحجاج بالأدهم القيد وخلافه هو الفرس الأدهم صبان (قوله على أنه) أي خلاف قصده (قوله أولى بالتصد) أقول أو هو الواجب أن يتصد على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى إما بالنظر إلى التكلم أو بالمخاطب أو غيرها أطول اه صبان وقوله إلى التكلم أو بالمخاطب بأن يصحكون التكلم بحمل مقداره عن التواعد أو بالمخاطب بحمل مقداره عن أن يتواعد غيره بالأطباء وقوله أو غيرها وذلك في نحو لأحملن زيدا على الأدهم فيصنع معه ما علمت تنبيهاً على أن هذا الغائب جميل لا يليق به ما قلته التكلم (قوله من ذلك) أي ما ذكر من الجأوة السابقة وقوله ما يحكي أي بجأوة ما يحكي أي الجأوة فيه (قوله القيعري) هو رأس من رموس العرب وصانحهم وكان من الجوارح الذين خرجوا على سيدنا على رضي الله تعالى عنه اه صبان (قوله بأن قال) الباء للتصوير (قوله لأحملنك على الأدهم) إن قلت كان المناسب لعرض الحجاج أن يقول لأحملن الأدهم عليك لأن القيد يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال أمر وضي يقال حمل على الأدهم أي قيد ولولم قلينكن من ليل القلب كما تعرفه أو لتشييه القيد بالمركب على طريق الاستعارة اه فري (قوله حمل وعيده الخ) حيث حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم إليه الأنهب أي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير قاله السعد (قوله أنه) أي الأدهم حديد أي لا فرس (قوله لأن يكون الخ) فيه أيضاً حمل الحديد في كلام الحجاج على خلاف مراده لأن مراده المعدن المعروف وحمله على ضقة البليد من الخلة اه صبان وهذا الحمل الذي فيه هو الذي دعا الشارح إلى ذكره مع ترك الأصل والسعد (قوله ومنها) أي من خلاف مقتضى الظاهر وأنت باعتبار أن معناه لأمر المخالفة لمقتضى الظاهر (قوله إجابة السائل بغير الخ)

بذنبه فبق عليه نوبة  
تحو الأغيار من قلبه  
ومقتضى الظاهر أنا  
العاصي أو الارهاب أي  
التخويف نحو إن الله  
يأمركم أن تؤدوا  
الأمانات إلى أهلها لم  
يقول أنا آمركم لأن في  
إظهار الاسم ترهيباً  
ومنه مثال الحق لم يقل  
أنا أوقف ترهيباً بإظهار  
لفظ الأمير قال :

(ومن خلاف مقتضى  
صرف مراد

ذي نطق أو سؤال لغير  
ما أراد

لكونه أولى به وأجدر  
كقصة الحجاج  
والقيعري)

أقول : من خلاف  
مقتضى الظاهر بجأوة

التكلم بغير ما يترقب  
وسماها عبد القاهر

المخالطة والسكاكي  
الأسلوب الحكيم

وذلك بحمل كلامه  
على خلاف قصده

تنبيهاً على أنه أولى  
بالتصد . من ذلك

ما يحكي أن الحجاج  
تواعد شاعراً يقال له

القيعري بأن قال له  
لأحملنك على الأدهم

يعني القيد فقال له  
القيعري مثل الأمير

بحمل على الأدهم

الأنهب حمل وعيده على

الأنهب حمل وعيده على قوله بدفعه فقال القيعري لأن يكون حديداً خيراً من أن يكون بليداً ومنها إجابة السائل بغير



الحلال لم يبدو دقيقاً ثم  
يتزايد حتى يستوى ثم  
ينقص حتى يعود كما بدأ  
فأجيبوا ببيان حكمة  
ذلك وهي معرفة  
المواقف والحلول  
والآجال ومعالم الحج  
يعرف بها وقته للتنبه  
على أن اللائق السؤال  
عن الحكمة قال السعد  
لأنهم ليسوا ممن يطلعون  
بسهولة على دقائق علم  
الهيئة قال السيوطي في  
شرح عقود الجنان  
وهذه قلة أدب منه  
وجعل بمقدار الصحابة  
رضي الله عنهم وشع  
عليه بكلام يراجعهم من  
أراد الوقوف عليه  
وذكر أنه ورد ما يدل  
على أن السؤال عنه  
هو الحكمة في خلق  
الأهلّة لأسباب الزيادة  
والنقصان ونص  
السؤال بإرسول الله لم  
خلقت الأهلّة فعل هذا  
لأنكون المسئلة من  
خلاف مقتضى الظاهر  
وقوله سؤال على وزن  
قل لغة في السؤال  
قال :

( والاتفات وهو  
الاتقال من  
بعض الأساليب إلى  
بعض فن

أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً لسؤال . وأجيب بأن السؤال ضربان جسدني وتعليمي  
والأول يجب أن يطابق جوابه والثاني ينبغي فيه الأمر على حال السائل كالطبيب يبين علاجه على حال  
المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الأهلّة من هذا القبيل يسأل الله سبحانه ( قوله على  
أنه ) أي ذلك الغير ( قوله اللائق سؤاله ) إما لعدم أهليته لما سأل عنه أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة  
إليه اه فترى ( قوله سألوا ) روى في الكشاف وغيره أن السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وعتاب  
ابن غنم الأنصاري رضي الله عنهما والاثنان أقل ما يطلق عليه اسم الجمع عند جماعة منهم الرخسري  
فلما قال سألوا بلفظ الجمع اه فترى ( قوله لم يبدو الحج ) أي لأى سبب فالسؤال عن سبب ما ذكر  
كأقوال السعد وبعيد قول الشارح فأجيبوا الخ ثم إن لفظ السؤال الذي في المطول ما بال الحلال  
يبدو الخ قال الفري دلالة هذا القول على أنه سؤال عن السبب دون الحكمة حتى إذا كان  
إليه في شرح الكشاف اه أي فهو محتمل لكونه سؤالاً عن الحكمة وكونه سؤالاً عن السبب  
قال عبد الحكيم بعد إعادة مثل ما للفري اختار صاحب الكشاف والراغب والقاضي أنه سؤال  
عن الحكمة كما يدل عليه الجواب إخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر لأنه الأصل واختار الكاكي  
أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم  
اه . قال الصبان ويرد على الكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها .  
والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمة  
بالتنبه على أن السؤال عنها أولى بحالهم اه والظاهر أن مثل ما في لفظ المطول من الاختالين  
يجري في عبارة شارحنا ( قوله حكمة ذلك ) أي تحرره الحاصلة في طرف الفعل ( قوله الواقيت ) جمع  
ميفات وهو ما يوقت به الشيء أي يحصل وقته ( قوله والحلول ) أي للدين والصوم وغير ذلك وعطف  
الحلول على الواقيت عطف خاص على عام باعتبار التعلق بكسر اللام للاهتمام ( قوله ومعالم الحج )  
أي الرايات الدالة على الحج أي على وقته كما أفاده بقوله يعرف بها وقته ولعل معالم معطوف على  
مواقيت وحمل يعرف بها وقته حال من معالم مبينة له وإعما خص الحج لاحتياجه إلى الوقت المعين  
أداء وقضاء دون غيره كالصلاة والصوم ذكره عبد الحكيم ( قوله للتنبه ) علة لأجيبوا ( قوله  
قال السعد ) أي في تعليل الإيافة المذكورة ( قوله قال السيوطي الحج ) عبارة عبد الحكيم قوله لأنهم  
ليسوا الخ الصواب لأن الحكمة هي التي يتعلق بها صلاح معاشهم ومعادهم والتي صلى الله عليه وسلم  
إعما بحث بيان ذلك لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل  
الشرعية فإنه مبني على أمور لم يثبت منها شيء غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم  
الناطق اه بعض نصرف وهو زبد ما أطال به السيوطي وقوله لأنه الخ تعليل لما تضمنه قوله  
والصواب كذا أي وإعما كان ما قاله خلاف الصواب لأنه الخ قوله وهو باطل عند الخ الناس وهو  
غير ثابت عند الخ إذ هم لا يقطعون بغيره قرره شيخنا ( قوله وذكر أنه ورد الحج ) الظاهر أن هذا  
الذكر زيادة في الرد على السعد بإفادة أن الآية خارجة عن موضوع المسئلة فليس الجواب فيها  
غير مطابق حتى يحتاج لتعليل عدم المطابقة وقوله هو الحكمة الذي في عبارته سبب خلق الحلال  
يدل الحكمة قد ذكر الشارح الحكمة تنبهاً على أن مراده السبب الثاني لا الفاعل إذ لا يستل  
عنه العلم به ( قوله والاتفات الخ ) أي في اصطلاح البيانين وقوله هو الانتقال أي انتقال التكليم  
وقوله الأساليب أي الطرق التي هي التكليم والخطاب والتبعية ويشير الشارح إلى هذا وقوله فمن

والوجه الاستعلاب للخطاب ونكتة تخص بعض الياق أقول : من خلاف مقتضى أي  
الظاهر الاتفات وهو عند الجمهور التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة أعني التكليم والخطاب والتبعية بعد التعبير عنه



أمير المؤمنين بأمره  
بكذا التفتات على مذهبه  
لأنه منقول عن أنا  
لا على مذهب الجمهور  
لعدم تقسم خلافه  
فأقسامه ستة حاصلة من  
ضرب اثنين في ثلاثة  
لأن كل قسم من الثلاثة  
ينقل إلى قسمه الأول  
من التكلم إلى الخطاب  
نحو - ومالي لا أعبد  
الذي فطرنى وإليه  
ترجعون - الأصل  
وإليه أرجع - الثاني منه  
إلى الغيبة نحو - إنا  
أعطيناك الكون  
فصل لربك وانحر -  
الأصل فصل لنا -  
الثالث من الخطاب إلى  
التكلم نحو قوله :  
طحا بك قلب في  
الحسان طروب  
بعيد الشباب عصر  
حان مشيب  
يكافئ ليلى وقد شفا وليها  
وعادت عواد يفتنا  
وخطوب  
الشاهد في بك ويكفى  
بالباء التحية والأصل  
يكافئك الرابع منه إلى  
الغيبة نحو - حتى إذا  
كنتم في الفلك وجرن  
بهم - الأصل بكم -  
الخامس من الغيبة إلى  
الخطاب - نحو مالك يوم  
الدين وإياك نعبد - الأصل  
إياه نعبد - السادس

أى حقيق كل به اليت أى ذلك الانتقال حقيق بأن يسمى بالالتفات أخذاً من التفتات الإنسان وهو  
توجه الإنسان بوجهه إلى غير موجهته قاله عرق (قوله بغيره منها) أى بطريق غير التعريف به أولاً من  
الطرق الثلاثة وبشرط أن يكون التعبير الثانى على خلاف ما يقتضيه الظاهر وينزبه السامع ليخرج من  
قولنا أنا زيد وأنت عمرو نحن الذنون أصبحوا الصباحة وقوله تعالى - إياك نستعين - واحداً  
وأنعمت فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد والباقي عبر على أساوبه أفاده السعد وانما تركه الشارح لعله  
من قوله من خلاف مقتضى الظاهر الالتفات (قوله ولا يشترط الخ) أى بل الدار على مقتضى الظاهر وجد  
التعريف المذكور أم لا (قوله فهو عنده الخ) تفرع على قوله ولا يشترط وقد سطحت وجه الأعمية وقد أشار  
له الشارح بقوله فقول الخليفة الخ (قوله لأنه منقول عن أنا) الأوضح والأنسب لأن مقتضى الظاهر أنا  
(قوله فأقسامه ستة) تفرع على المذهبين إذ الأقسام الستة جارية في كل كما لا يخفى (قوله الأول من  
التكلم الخ) أى القسم الأول من أقسام الالتفات الستة حاصل من التكلم الخ (قوله الأصل وإليه أرجع)  
إن قلت ترجعون لبس خطاباً لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحداً قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا أعبد  
الخطابيون - والمعنى مالكم لا تعبدون الذى فطركم فالمعبر عنه في الجميع هو الخطابيون - فإن قلت حينئذ  
يكون ترجعون وارداً على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر - قلت  
لا نسلم أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضى أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجرى  
اللاحق على سبيل السابق اه مطول وقوله حتى يكون الخ أى كما هو قانون الالتفات وهذا تفرع على التفرع  
وقوله ولكن المراد الخ أى فيكون في الكلام مخالفة لمقتضى الظاهر من غير تعبير لطريق ساقطة وهذا  
الالتفات على مذهب السكاكي وقوله لأن الظاهر يقتضى الخ أى أنه حيث خولف مقتضى الظاهر أولاً  
وعدل إلى التكلم لمقتضى الظاهر بالنسبة لهذا العدول أن لا يغير أسلوب الكلام الخ فنحصل أن في الآية  
التفتات على المذهبين فمخالفة مقتضى الظاهر أولاً التفتات على مذهب السكاكي وثانياً بالعدول التفتات على  
مذهب الجمهور (قوله فصل لربك) من فوائد الالتفات في الآية أن في لفظ الرب حثاً على فعل الأمور  
به لأن من يربك يستحق العبادة اه صيان (قوله نحو قوله) أى علقمة بن صبرة مطول (قوله طحا  
بك) أى ذهب بك أى أذهبك وأناضك فالباء للتعديفة تعاقب الممزة وقوله في الحسان متعلق بطروب  
ومعنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتهم وقوله بعيد الشباب أى حين ولى  
الشباب وكاد يتصرم فمراده بقوله بعيد الشباب بعيد معظمه وبعيد تصغير بعد للقرب وقوله عصر  
حان مشيب أى زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم فهو مضاف للجملة الفعلية أعنى حان مشيب  
وهو بدل من قوله بعيد وهذا أعنى قوله عصر الخ فريضة على مراده السابق بقوله بعيد الشباب  
وقوله يكافئ فاعله ضمير القلب وليسلى مفعوله الثانى على تقدير الباء أى يطالبنى القلب بوصل ليلى  
فالتكليف بمعنى الطالبة وهى على غير بابها إذ المراد أنه يطلب منى ما ذكر وقوله وقد شط وليها أى بعد  
قربها أى بعد أيامه وقوله وعادت الخ يجوز أن يكون فاعلت من العادة كأن البوارف والخطوب  
صارن تعاديه ويجوز أن يجعل من عاد يعود أى عادت عواد وعوادى كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه  
قبل والخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم من شرحى السعد ومن المعيان (قوله مالك يوم الدين) هو  
وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والوصوف ظاهر أيضاً عرق صيان (قوله فتشرب سحاباً) أى رغبه (قوله  
وجه الالتفات) أى وجه حسنه وقوله ونسكته عطف مرادف والمراد بها فائدته لا الأمر الباعث  
عليه إذ هو قصد حصول ما ذكر في نفس السامع قال القفري ثم هذه الفائدة العامة التى ذكرت لمطلق  
الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي أو الجمهور لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة



الباري جل وعلا تعالىه عن الاستجلاب والاصفاء فلقد كرشي عما أصبح في حقه تعالى أيضا لكان  
أسبب وقد يقال المراد إن الكلام الالتفاني أيضا وقع صالح لأن يتصد به هذه الفائدة بالنظر إلى نفسه  
مع قطع النظر عن ألوان الخارجية فليتهم به بعض تصرف وقوله على مادة يكون السامع الخ كافي إياك  
نريد (قوله استجلاب نفس السامع) المصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي استجلاب المتكلم  
نفس السامع أفاده ع ق والسين والتاء للصيرورة فيما يظهر أي صيرورة التكلم جليا نفس السامع  
للاطلب إذ ليس فائدة الالتفات كالمعروف واضح (قوله لأن النفس الخ) علة تضمنه الاستجلاب المذكور  
(قوله فإذا تجدد الخ) وذلك لأن لكل جديد لغة قال البدر ابن مالك العرب لكونهم يتلون الطعام  
لقوت الأشباح فهم حريون يتلون الكلام لقوت الأرواح لأن الكلام هو قوت الروح أه ع ق (قوله  
وهذه النكتة الخ) هي في النقل الحقيقي كالمعروف مذهب الجمهور في غاية الظهور وكذا في النقل التقديري  
كالمعروف السكاكي توجد هذه الفائدة فإنه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط  
ووفور رغبة في الاصفاء إلى الكلام قاله السيد قدس سره (قوله وربما اختص كل موضع منه بلطائف  
ونكت) قال في الأطول عند قول الأصل وقد يختص موافقه بلطائف أي قد يختص بعض موافقه  
بعض اللطائف لأنه يختص كل التفات بلطفية سوى هذا الوجه العام والإلوجب أن لا يكتفى في  
الالتفات بالنكتة العامة له قال يس وفيه نظر لا يفتى وأي مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص  
به ونكتة تعمه وغيره أه والظاهر أن وجه النظر أن الملازمة التي ذكرها بقوله والإلوجب الخ بمنوعة  
فتأمل من الصبان ثم إن عبارة الشارح هذه للسهولة ولم توافق بظاهرها ما لو اختلفا ويمكن ترجيحها  
لكل من الكلامين بأن يجعل المراد بالوضع فيها النوع من السنة المتقدمة واختصاص كل نوع بلطائف  
باعتبار أفراد فان النوع الواحد يكون لأفراد منه أو لجميع أفراد لطائف متقدمة لكل فرد لطيفة  
لكن ينبغي على الثاني أن تجعل ربة التحقيق مجازا كما في ربة يوت الدين كفروا لو كانوا مسلمين  
هذا ما ظهر لي بعد التوقف (قوله ثم ذكر صفاته) وهي كونه مربى جميع العالمين ومنعما بالجلال  
والدقائق ومالك يوم الدين المفيد أنه مالك الأمر الخ (قوله وآخرها مالك يوم الدين) وصحح حميد  
نما للفرقة على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف إلى الطرف معنوية بخلاف المرئى نقله الصبان (قوله  
يوجب) أي لقد ذكر المضموم من الفعل المذكور سابقا (قوله والخطاب) عطف ملزوم أه صبان (قوله  
والاستعانة في المهمات) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره . وأجيب بأوجه منها  
أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صورة حتى إن قوله يا فلان أعني بعزلة  
يا الله أعني بواسطة فلان ثم إنه قد ظهر لك أن إياك نستعين ليس من الالتفات في شيء لأنه مقتضى  
الظاهر بعد العود إلى الخطاب في إياك نعيد فلا يلتفت إلى ما يورثه سرق بيان النكتة من أن  
فيه التفات دعت إليه قوة تحريك الأقبال أفاده الصبان عن سم والأطول . [نبيه] فان السيوطي  
إن الالتفات لا يكون في جملة بل في جملتين صرح به الزحشرى في الكشف وابن السبكي في شرحه  
المسمى عروس الأفراح قال والإل يُلزم أن يكون في نحو أنت صديق التفات وليس كذلك أه (قوله  
ومما هو شبه الخ) أي بجامع النقل من أسلوب إلى آخر في كلام ثم إنه يظهر لي أن المسئلة الأولى  
أشبه بالالتفات على مذهب السكاكي إذ لا يشترط فيها سبق تعبير غير ما خالف مقتضى الظاهر بل تارة  
يسبق نحو وأهد ورسوله أحق أن يرضوه وتارة لا نحو ثم ارجع البصر كرتين . فماتيك من ذكرى حبيب  
ومثل . والثانية أشبه به على مذهب الجمهور إذ لا بد فيها من سبق تعبير غير ما خالف المذكور وحيث  
فيكون الداعي السيوطي إلى تقديم المسئلة الأولى هو كونها أشبه بالمذهب المتقدم عنده في الد كرتين

ونكتة استجلاب  
نفس السامع للخطاب  
أي الكلام المخاطب به  
لأن النفس مجبولة  
على حب التجدد فإذا  
تجدد الكلام إلى  
أسلوب كلن أدعى  
للإصفاء إليه وهذه  
النكتة عامة في جميع  
أقسام الالتفات وربما  
اختص كل موضع منه  
بلطائف ونكت  
كالفاصلة فان العبد إذا  
ذكر الله وحده ثم ذكر  
صفاته التي كل صفة  
منها تبعث على شدة  
الأقبال وآخرها مالك  
يوم الدين المفيد أنه  
مالك الأمر كله في يوم  
الجزاء فيقتضى يوجب  
الأقبال عليه والخطاب  
بجاية الموضوع  
والاستعانة في المهمات  
وهو معنى قوله ونكتة  
الخ ومما هو شبهه  
بالالتفات وليس منه  
مستثنان ذكرهما  
السيوطي في عقود  
الجلان : الأول



التصير بواحد من المفرد والثني والجمع عن آخر منها وهو من أنواع المجاز بخلاف الالتفات . والسئلة الآتية فانهما حقيقتان مثال للمفرد عن الثني قول الأعشى : فرجى الجبر واتقوى ليلى إذا ما القطر العزى آبا وإعماها القارطان لأن التثنية حق يشوب القارطين ومنه على الجمع \* وذيبن قد زلت بأقدامها النعل (٩١) أى التثنية ومثال الثني عن

المفرد بواحد الخ) وصورها ستة نظير الصور السابقة في الالتفات (قوله وهو) أى التصير المذكور وقوله من أنواع المجاز والعلاقة في كل تركيب ما يناسبه فنم ارجع البصر كرتين العلاقة لازوم لأن المراد لازم الكرتين وهو التعدد ثم يصح كونه بمرتبة ومرتبتين على ما لا يخفى وقس ثم إن مجازية التصير المذكور لا تظهر فيها إذا كان عن الثني أو الجمع بالمفرد المثل بالجنسية كما في مثالي الشارح إذ لم يقل أحد إن المفرد المثل بالجنسية إذا أريد منه التعدد كان مجازا فعلم كون هذا التصير مجازا باعتبار الغالب فتأمل (قوله فرجى) أى فرجى وقوله إياي الأياب الرجوع والمراد هنا رجوعه من غيبته والقارط الذى يجمع القوط وهو تمر السند والعزى نسبة إلى عنزة حتى من العرب سمي باسم أبيه عنزة بن ربيعة أو ابن عمرو بن عوف أفاده في القاموس ومقصود الشاعر أنه لا يرجع من غيبته هذه كما أن القارطين لم يرجعا وهما جلان خرجا لجمع القوط فلم يرجعا (قوله حتى يشوب الخ) الذى لم يره لا آتيك أو يشوب القارطان وأعله غير معنى لأنها أوضح دلالة من أو و إن أتحد معناها هنا (قوله وذيبن) اسم قبيلة وقوله قد زلت أى زلقت والباء في بأقدامها الصاحبة ثم إنه يظهر لي أن قوله قد زلت الخ من باب القلب والأصل قد زلت أقدامها بالنعل لأن الزلل إنما ينسب للقدم والباء إنما تدخل على ما تنبعه كالنعل وحيث أنه لا اعتبار بالظيف الذى تضمنته القلب هو البائة في خسة ذيبن حيث جعل أقدامها ناعمة فنلعل فتأمل (قوله فقد صفت) فآؤه للتعليل وصفت مالت إلى تحريم مارية وجواب الشرط محذوف أى نقبل والمعنى إن تتوبا إلى الله لأنه قد مالت قلوبكما إلى تحريم مارية مع كراهة النبي له وهو ذنب تقبلا كذا يستفاد من الجلالين (قوله يا معشر الجن الخ) أن تنفذوا أى تخرجوا من أقطار أى نواحي (قوله والنسكة الخ) مثله في السيوطي والنيابذة منه السئلة الثانية وقد مر أن نسكة الالتفات جارية فيه على الذهبين أو أن المسئلة الأولى أشبه به على مذهب الكاكي والثانية أشبه به على مذهب الجمهور فينبى أن تكون النسكة في المسلتين معا كالنسكة في الالتفات فلا وجه لتخصيص الثانية اللهم إلا أن يقال إنه خص الثانية لأن النسكة أظهر فيها من الأولى كما أنها أظهر فيها من الأولى أشبه به مما الأولى أشبه به أو أن مراده بالمسئلة ما يعم المسلتين أعنى ما هو شبيه بالالتفات فليتأمل (قوله لأن) بالفوقية المنناة أى مستقبل كما يشير إليه الشارح (قوله لنسكة) أشار به إلى المذهب المختار في القلب وهو أنهم إنما يقبلون قلبا مقبولا جازا إذا كان نسكة وإلا ردع (قوله وأنشدوا) أى للقبول لأن فيه نسكة ع (قوله من خلاف مقتضى الظاهر التعبير الخ) وكذا عكسه وهو التعبير عن الماضى بلفظ المضارع إحضارا للصورة العجيبة وإشارة إلى تجدد شئنا فنبينا كقوله تعالى والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا أى فأنارت وقوله - واتبعوا ما تفلحوا الشياطين - أى ما تلت اه دسوق قال السبان عن الأطول. أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضى على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضى فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الأسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الأسلوب وأظن بك إلفا بهذا التحقيق بعد أن صرت في بحث الالتفات على التوثيق فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضى بلفظه خلاف مقتضى الظاهر اه (قوله تنبها على تحقق وقوعه) فيه إشارة إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضى لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى في تحقق الوقوع وظيفة البيان لكنه

آلا. ربك ككبان - والنسكة في هذه المسئلة كالنسكة في الالتفات قال: (وصيغة الماضى لات أوردوا \* وقلبوا لنسكة وأنشدوا ومهمه مغيرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه) أقول: من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضى تنبها على تحقق وقوعه نحو - ويوم ينفخ في الصور فخرج من في السموات ومن في الأرض -

آلا. ربك ككبان - والنسكة في هذه المسئلة كالنسكة في الالتفات قال: (وصيغة الماضى لات أوردوا \* وقلبوا لنسكة وأنشدوا ومهمه مغيرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه) أقول: من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل بلفظ الماضى تنبها على تحقق وقوعه نحو - ويوم ينفخ في الصور فخرج من في السموات ومن في الأرض -



من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعاني لكن بقي أن هذا استعارة في التنبيه باعتبار الحقيقة ولم يذكره القوم في مساحت الاستعارة اه عبد الحكيم وقوله فيه إشارة إلى أن قوله تنبيهها الخ متاربه لأمرين كون التعبير المذكور من وظائف علم البيان من جهة كونه استعارة ومن وظائف علم المعاني من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور هذا والشير إلى كونه استعارة قوله على تحقيق وقوعه لما تضمنه من الجامع بين الماضي والمستقبل والشير إلى كونه من وظائف - علم المعاني قوله تنبيهها الخ تأمل (قوله ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر وقوله التعبير الخ أي من المستقبل (قوله لأن الوصفين الخ) أي والجاز من خلاف مقتضى الظاهر ثم كون الوصفين مجازا فيما سوى الحال على عموميه قول الأقل والأكثر على أنهما حقيقة في الماضي أيضا هذا ما فهمه عبد الحكيم من عبارة المطلق وفهم منها الفترى أنهما مجاز في الماضي عندنا أكثرين كالمتقبل هذا وقد أشار الشارح بهذا التعليل إلى دفع سؤال ذكره السعد في شرحه ودفعه بما أشار إليه الشارح. وحاصله أن اسمي الفاعل والمفعول كما يكونان للماضي والحال يكونان للاستقبال فهما كالعمل في الدلالة عليه من غير فرق إلا أنه يدل عليه بحسب الوضع وهما بحسب العارض وحيث أن فيكونان واردين في الآيتين على مقتضى الظاهر. وحاصل الجواب كما في عبد الحكيم أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فإذا استعمل في كان استعمالا في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر قال وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر. والجواب أنهما موضوعان لما وقع في الحال والماضي لأنهما موضوعان له مع الحال والماضي وثمان وأن السعد نص في شرح المفتاح بأن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له اه (قوله ومن خلاف مقتضى القلب) أظهر هنا وأضر في قوله قبله ومنه التعبير الخ لأن ذلك شبه بما قبله فهما من نوع واحد وهو التعبير عن أحد الأزمنة بما يدل على الآخر وحيث فيمكن أدنى تنبيه على كونه مما ذكر بخلاف هذا فإنه نوع آخر مبين لما قبله فاحتاج لمزيد تنبيه وأظهر له تأمل (قوله وهو أن يجعل الخ) بأن ثبت لأحد الجزئين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فإن الناقة والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا والناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بواسطة وبالعكس ع في سم وعلم من قوله بأن ثبت الخ أنه لا ينتقض قوله هو أن يجعل الخ بقولنا في المدار زيد وضرب عمرار زيد لأنه لم يثبت لأحد الجزئين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من الجواز العقلي وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أهم مطلقا من العكس المستوى عند أهل المنطق من س اه صبان وقوله وعكسه يظهر أنه لاحطة إليه وقوله أخص من العكس أي اللغوي وقوله وقال ابن جماعة الخ وعليه يكون مساويا للعكس اللغوي ولا يشترط فيه إثبات حكم أحد الجزئين للآخر بل المدار على مجرد التبديل وجد الإثبات المذكور أم لا وقد علمت أنه لا إثبات في العكس المستوى فقد انضح لك العموم المطلق تأمل (قوله مكان الآخر) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء لثابت الفاعل (قوله مكان عرضت الحوض الخ) أي أظهرته عليها لتشرب أي أريتها إياه اه سعد وصبان (قوله لأن القاعدة الخ) تعليل لكون المثال من قبيل القلب قال الصبان عن السيد وفي هذا الباب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه حيث أتى بالناقة إلى الحوض جعلت

أي يزرع ويحوى - أي  
أمر الله - أي يأتي -  
ومنه التعبير باسم الفاعل  
أو المفعول نحو - وإن  
الدين لواقع ذلك يوم  
مجموع له الناس - لأن  
الوصفين المذكورين  
حقيقة في الحال مجاز في  
سواء ومن خلاف  
المقتضى القلب وهو أن  
يجعل أحد جزئي  
الكلام مكان الآخر نحو  
عرضت الناقة على  
الحوض أي أظهرته  
عليها لتشرب مكان  
عرضت الحوض على  
الناقة لأن القاعدة أن  
المعروض عليه يكون  
له ميل إلى المعروض  
والحوض مما يميل إليه  
الحيوان فيعرض هو على  
الحيوان لا الحيوان  
عليه واختلاف في قبوله



يقبل بغير مطلقا لأنه يورث الكلام ملاحظة وقيل لا يقبل مطلقا لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق ما عليه الأصل  
وهو التفصيل فإن تضمن معنى لطيفا قبل وإلا فلا فالأول نحو قوله : (٩٣) ومهمه مغيرة أرجاء

كأنها معروضة والحوض معروض عليه اهـ (قوله تقبل بغير مطلقا) فإنه السكاكي كما في الأصل (قوله  
لأنه يورث الكلام ملاحظة) أي لأنه مما يجوز إلى التشبيه على الأصل وذلك يورث الملاحظة ثم إنه إن قصد به  
المطابقة كان من فن المعاني والأصح أن يعد من فن آخر اهـ دسوقي (قوله وقيل لا يقبل مطلقا) وحمل هذا  
القائل ما ورد منه على التقديم والتأخير دسوقي (قوله وإلا فلا) أي وإن لم يتضمن معنى لطيفا فلا يقبل  
لأنه عكس الإراد وعدوا عن الظاهر بلا نكته يعتد بها يعقوبي (قوله نحو ومهمه الخ) انظر هـ لا جعل  
هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى التقدم وبتقدير أن بينهما فرقا ثم  
ذكر أحدهما في المعاني والآخر في البيان ثم رأيت ابن جماعة قال في حواشي التبريزي اعلم أن القلب  
ذكر في أما كن خمسة هذا وهو في المعاني . والثاني في فن البيان في بحث التشبيه المقلوب . والثالث في  
البديع في التجنيس . والرابع في البديع في غير التجنيس . والخامس في الخاتمة في بحث السرفة ولك أن  
تقول أي فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل المحسن الذاتي ومن صميم البلاغة وبعضها  
من المحسن العرضي ومن نوابغ البلاغة يس اهـ صبان وقوله وهل ينطبق عليه أي على عكس التشبيه  
(قوله حتى كأنه) أي لون السماء صار بحيث أي ملتبسا بحالة هي كونه يشبه لون الأرض في ذلك أي في  
الغبرة اهـ دسوقي (قوله مع أن الأرض) أي لون الأرض وقوله أصل فيه أي في ذلك التشبيه فحقه أن  
يحمل مشبهها بـ لون السماء مشبهها بأن يقال كأن لون سماءه لون أرضه اهـ دسوقي وفيه اعتراض على الأصل  
في التحليل بهذا البيت فانظره (قوله المفارقة) هي اسم للكان الذي لاماء فيه ولا كلاً فقسيمته  
مفارقة من باب أسماء الأضداد لأن هذا مهلكة لامفارقة اهـ صبان (قوله فلما الخ) جوابها :

فما أن جرى سمن  
عليها  
كأطيفت بالقدن السباع  
يصف ناقة باليمن  
والقدن القصر والسباع  
الطين المخلوط بالطين  
والأصل كأطيفت  
بالسباع القدن وليس  
في هذا القلب معنى  
لطيف قال :

[الباب الثالث المسند]  
أقول : آخره عن  
المسند إليه لأنه فرع  
عنه ومسوق لأجله  
لأن المسند إليه  
محكوم عليه والمسند  
حكم . والثاني مؤخر  
عن الأول والمقصود

أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن نستطاعا  
وقوله جرن شبه السمن بالماء الجاري وأنت له شينا من خواصه وهو الجري صبان (قوله القصر)  
واحد التصور (قوله والسباع الخ) بفتح السين وكسرها على هذا المعنى وقيل بالكسر الآله عبد الحكيم  
(قوله وليس في هذا القلب معنى لطيف) قال السعد ولقائل أن يقول إنه يتضمن من المبالغة في وصف  
الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كأطيفت القدن بالسباع لابهامه أن السباع قد بلغ من العظم والكثرة  
إلى أن صار بمنزلة الأصل والقدن بالنسبة إليه كالسباع بالنسبة إلى القدن اهـ وقوله وقد بلغ من  
العظم الخ ولا يقال إن كثرة تطيين القصر لا لطف في الوصف به لأننا نقول هو وإن لم يكن فيه  
لطف في نفسه لكنه فيه لطف بالنسبة إلى المقصود المترتب عليه وهو إفادة المبالغة في وصف الناقة  
بالسمن كما أشار إلى ذلك بقوله أنه يتضمن من المبالغة الخ وقوله بمنزلة الأصل فيدل على عظم ممتها الشبه  
بالطين حتى صار النجم لكثرتة بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل ذكره الصبان .

#### الباب الثالث أحوال المسند

(قوله آخره عن المسند إليه) أي آخر أحواله عن أحوال المسند إليه (قوله لأن المسند إليه الخ) اللام  
لتعليل كون المسند مسوقا لأجل المسند إليه وعهد التعليل قوله والمسند الخ وما قبله تهديد له (قوله  
والمسند حكم) أي محكوم به (قوله والثاني) أي الحكم وقوله مؤخر عن الأول أي المحكوم عليه والمناسب  
في تمام التعليل أن يقول والثاني يذكر لأجل الأول ليتم اتساج الدليل المشار لصغراه بقوله والمسند حكم  
لدهي وهو كونه مسوقا لأجل المسند إليه تأمل (قوله من حيث كونه مسندا) خرج ما يعرض له  
من حيث ذاته ككونه جوهر أو عرضا وما يعرض له من حيث حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا

من هذا الباب بيان الأحوال العارضة للمسند من حيث كونه مسندا كالحذف والذكر  
وغير ذلك . قال : (يحذف مسند لما تقدم)



المسند إليه منها  
الاحترار عن العبث أي  
الانبيان بما لا فائدة فيه  
للعلم به نحو زيد في  
جواب من قام وقوله :  
ومن يك أمسى بالمدينة  
رحله

فأني وقيل بها القريب  
الرجل هو المنزل  
والأوى وقيل اسم فرس  
الشاهر وهو ضاني بن  
الحارث فالسند إلى قيار  
محذوف دلالة خبر  
ما قبله عليه وتضييق  
للقام بسبب التوجع  
والاختصار والحفظ  
الوزن أيضا ومن ذلك  
قل لو أتمتم تملكون  
خزان رحمة ربي -  
والأصل لو تملكون  
تملكون محذوف الفعل  
احترارا عن العبث  
لوجود المفسر فافصل  
الضمير وليس أتم  
مبتدأ وما بعده خبر  
بل فاعل لفعل محذوف  
كل رأيت لأن لو تدخل  
على الاسم ويستترج  
للحذف قرينة تدل على  
المحذوف كوقوع  
الكلام جوابا لسؤال  
محقق أو مقدر فالأول  
نحو وثق سألهم من  
خلق السموات  
والأرض ليقولن الله

وغير ذلك وقد مر نظيره (قوله والزموا) أي في الحذف وقوله قرينة أي دالة على المحذوف وقوله  
ليعلم أي ذلك المحذوف عند حذفه فينبذ الكلام المحذوف منه وإلا كان محتل الفائدة ولما كان  
وجود القرينة لا يمكن في الحذف عند البقاء اعتبروا أسبابا أخر كالاحترار والاختصار وأتباع الاستعمال  
وغير ذلك اه ع ق ثم لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف السند بل يجري في المسند إليه أيضا  
وكأنه لم يذكره في المسند إليه لأنه يحذف بلا قرينة كما إذا أقيم مقامه للفعول هكذا علل الأطول صنيع  
الأصل وقوله لأنه الخ وجريان الوجوب في المسند إليه لا يلزم عمومته لجميع أفعاله (قوله أمسى بالمدينة  
رحله) أمسى إمامه إلى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبرها إن كانت ناقصة أو حال إن كانت تامة  
وإمامه إلى رحله جارا وبالمدينة خبر أو حال لعبد الحكيم (قوله اسم فرس للشاعر) وقيل اسم جملة  
وقيل اسم غلامه وقوله وهو ضاني بن الحارث يقال ضيات الأرض ضيا وضيوها إذا اختبأت فيها قاله  
الأمسي ضيا لصق بالأرض ومنه سمي الرجل ضيا قاله السيد يظهر أن ضاني بالضاد للجملة وهو مرسوم  
كذلك في نسخ المطول وغيره قال في المطول ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من  
الكربة اه وإلى هذا يشير قول الشارح وتضييق المقام بسبب التوجع (قوله فالسند إلى قيار الخ) ولا  
يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم ان وغريب خبر عنها لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي  
الخبر لفظا أو تقديرا وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون عطفا على محل اسم ان لأن الخبر مقدم  
تقدير افلا يكون مثل ان زيد أو عمرو ذاهبان بل مثل ان زيد أو عمرو ذاهبان وهو جائز ويجوز أن يكون  
مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطفا على جملة ان مع اسمها وخبرها قاله السعد قال السيان وقوله  
لامتناع العطف الخ علل عدم التجاوز بذلك لا يكونه مفردا أو مبتدأ شيئا لأنه وصف على فعل اسم أي  
والوصف على فعل صالح الواحد والتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كالمعنا اه (قوله ومن ذلك الخ)  
عدد المثال لأن المسند في الأول اسم وفي الثاني فعل (قوله قل لو أتمتم تملكون) جواب لو إذا لأسمكم  
خشية الاتفاق أي الفراغ لظفتكم عن عدم تنافي خزانها باستيلاء الحرص عليكم اه صيان (قوله  
احترارا عن العبث) أي بناء على الظاهر من التكرار وإلا فالأول قبل الحذف مؤكدة في الحقيقة  
والثاني تأكيد فلا عبث في ذكر الأول حينئذ وتسمية الثاني مفسرا في قوله لوجود المفسر إنما بالنظر  
لما بعد الحذف وهذا ينبغي ما يقال إن في هذا الأصل جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب  
أن يكون الأصل لو تملكون ويكون الحذف غير ماذكر وقرينة المحذوف هو المفسر قال البيهقي  
ولم ترك هذا التركيب المؤدى إلى الحذف لما فيه من التأكيد مع الإيجاز فالفعل المذكور في أصله  
تأكيد وبعد الحذف تفسير لكنه يتضمن التأكيد من جهة المعنى لأن لو تقتضي المحذوف اه وقوله لما  
فيه الخ أي بعد الحذف وقوله لأن لو الخ أراد أنها تقتضي أن في التركيب فعلا محذوفا لأنها تدل على عين  
المحذوف فلا ينافي قوله قبل وبعد الحذف تفسيره مقتضى أنه قرينة على المحذوف فليتأمل هذا تحقيق المقام  
(قوله وليس أتم مبتدأ الخ) ولم يجعل أيضا تأكيد للضمير بعد حذفه مع الفعل لأنه يلزم عليه  
حذف الجملة جميعا وحذف بعضها أسرها مع ما فيه من حذف المؤكدة وعامله وبقاء التأكيد وذلك  
غير معهود اه يعقوب (قوله على المحذوف) أي على عينه (قوله كوقوع الكلام) أي الذي حذف  
فيه المسند يعقوب (قوله جوابا) نصب على الحال من الكلام (قوله محقق) بأن يذكر السؤال  
ولو على وجه الفرض يعقوب (قوله حذف المسند) أي الفعل المسند إلى الفاعل وهو الله كما تبين  
لك من التقدير قال في المسند للعهد وقوله بدليل الخ جواب عما يقال هلا جعلت لفظ الجلالة في  
الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهن وأيضا ما المرجح



لكونه فاعلا هذا وإعما تركت المطابقة بين السؤال والجواب في الاسمية والضمية لأن في رعاية المطابقة لإيهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام لأن التقوية شأن مايتك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام أفاده الصبان عن الأطول (قوله فهو فاعل الخ) خربع على قوله حذف السند (قوله أو مقدر نحو الخ) الأولى إبداله بقوله والثاني نحو الخ (قوله ليك يز يد) بناء الفعل للجهول ويزيد نائب فاعل نعمته، إليه يكي بنفسه لأن يكي يستعمل متوصلا بعلی ومتعديا بنفسه فيقال يكيته عليه ويكيته اه يعقوبى أى فليس من الحذف والإيصال والأصل ليك على يز يد (قوله الخصومة) متعلق بضرع وإن لم يعتمد على شيء لأن الجار والمجرور يكفيه راحة الفعل وتعليقه يكي المقدر ليس بقوى من جهة المعنى اه مطول وقوله ليس بقوى الخ لأن هذا البكاء بكاء موته لا بكاء الخصومة مع أنها ليست سببا قريبا للبكاء فله عبد الحكيم (قوله كأنه قيل الخ) يجوز في الأطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليك من الأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف السند إليه أى للأمور بضرع اه صبان (قوله يكيه بضرع) في الفصل أن التقدير ليكه بضرع وهو الين بالمعنى كما أن يكيه بضرع أوفق للسؤال أعنى من يكيه كذا في شرح الفتاح عبد الحكيم اه صبان (قوله من أجل الخصومة) أى خصومة التبر معه ويحتمل أن تكون اللام للوقت ويرجح لأنه يحتمل خصومته وخصومة غيره عبد الحكم وقوله ويحتمل الخ والمعنى حيث أن الضرع وقت الخصومة مطلقا يكي على يز يد تذكر ما كان عليه من إغاة للظروف وقوله لأنه يحتمل الخ أى فالكلام حيث أن بلغ في المدح تأمل (قوله مما تليح) متعلق بخطب ومصدرية والمعنى أن الخطب أى السائل من أجل إهلاك الطوائع أى الوقائع والسند أنه مله يكي يز يد لأنه كان يكسب المعلوم وتعليقه يكي المقدر أى يكي من أجل إهلاك النبا يز يد بأباه سليقة الشعر لأنه لما يعين سبب الضراعة ناس أن يعين سبب الاحتياط أيضا من السعد والصبان (قوله المعروف) أى طالبا للعروف والاحسان دسوق (قوله من غير وسيلة) أى أخفى عن الناس سؤاله لأنه كان أهل ثروة وابتلى بالسؤال لأجل إهلاك الهلكات مله أطول اه صبان وهذا يفيد أن المراد بالوسيلة الشخص المجهول واسطة وفسرها عبد الحكيم بالطة والسابقة أى من يأتى إليك المعروف بهذا الوصف لكونه قد اشتد احتياجه للعروف حتى حمله على الاتيان إليك مع عدم قوة رجائه بعد العطف والسابقة تأمل (قوله فالطوائع جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعجب فهو عائب ولا يقال مطيحات على القياس عبد الحكيم وقوله كما يقال الخ التشبيه في العدول إلى صيغة فاعل لاناء الزوائد في كل وإن كان التشبيه جمعا والتشبيه مفردا تأمل (قوله فخطب معطوف الخ) هذا معلوم في نفسه متبادر من لفظ البيت وأما أنه معلوم مما سبق فلا يظهر للفاء وجه فاقاسب الواو تأمل (قوله ومقصود الشاعر أنه يبنى الخ) أشار بقوله يبنى إلى اللام في ليك وتر له لضم الهمزة هو منشأ السؤال اكتفاء بتفصيله وماله ولو ذكره لقال إنه يبنى أن يكي على يز يد يكي عليه رجلا ن الخ تأمل (قوله لأنه الخ) تعليل ليك (قوله لم يكن الخ) إذا لم يحذف فيه السند (قوله مع عدم التقضي للعدول عنه) أى مع عدم نكته تقضي العدول إلى الحذف مما تقدم وذلك كقولك ابتداء زيد صالح دسوق (قوله لضعف التعويل على القرينة) يعنى أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عدول على دلالتها حذف وإن لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله ينقل عنها ذكره وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحدا عبد الحكيم (قوله نحو جاء زيد الخ) يصلح مثلا للتعريض والاحتياط (قوله فيفيد التحديد الخ) أى صرحنا على ما في الفتاح فلا يرد ما قيل إن قامت القرينة على كونه اسما أو فعلا فعند الحذف أيضا إفادة الثبوت أو التجدد ومشقة وإن لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلا والمراد

بأنى إليك المعروف من غير وسيلة وتطيح من الإطاحة ومن الأذهاب والاهلاك فالطوائع جمع مطيحة على غير قياس فخطب معطوف على بضرع ومقصود الشاعر أنه يبنى أن يكي على يز يد رجلا ن دليل لكونه الناصر له وفقير أصابته حوادث الزمن فأهلكته ماله وأذهبته لأنه كان ناصر كل دليل وجابر فقر كل فقير وهذا على قراءة ليك بصيغة التثنية للجهول ولو قرئ بصيغة التثنية للفاعل ويزيد مفعول مقدم وضرع فاعل مؤخر لم يكن مما نحن بصدده قال: (وذكره لما مضى أوليرى فعلا أو اسما فيفيد الخبرا) أقول: البحث الثانى فى ذكره وذلك لتلك الماضية فى ذكر السند إليه من كون الذكر الأصل مع عدم التقضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة ومن التعريض بعبارة السامع وغير ذلك نحو جاز يد فى جواب من جاء ويزيد هنا أنه يذكر ليرى أى يعلم أنه فعل ليفيد التجدد والحديث أو اسم



فيفيد الثبوت فيفيد الخبر بفتح الباء أي السامع فائدة زائدة على ما تقدم لأنه إذا حذف لا يدرى هل هو اسم أو فعل مثال الأول زيد قام  
فهذه الجملة تدل على ثبوت القيام لزيد (٩٦) لأن أصل الاسم مشتقا كان أولا الدلالة على الثبوت لعدم دلالة على الاقتران

بالزمان ومثال الثاني  
زيد قام فأنها تدل على  
تجدد القيام وحدوثه  
لزيد دلالة الفعل على  
الاقتران بالزمان فلو  
كان السند ظرفا نحو  
الفوز لمن رضى عنه  
مولاه لاحتل الثبوت  
والتجدد بحسب المتعلق  
أي حاصل أو حصل .  
فإن قلت المشهور أن  
الجملة الاسمية تدل على  
الثبوت فكيف جعلتها  
في نحو زيد قام دالة على  
الحدوث قلت دلالتها  
على الحدوث باعتبار  
أحد جزئيه وهو الفعل  
أي الدال على الحدوث  
الفعل وأما الجملة فهي  
دالة على ثبوت نسبة  
السند المتجدد معناه  
فالقيام متجدد وحصوله  
لزيد ووصفه به ثابت  
مستقر قال :

( وأفردوه لانعدام  
التقوية  
وسبب كالأزهد رأس  
التركية )

أقول : البحث الثالث في  
إفراد أي كونه اسما  
مفردا والمفرد عند  
النحاة يطلق على معان  
في باب الأعراب ما ليس

بالتجدد اقتران السند بالزمان وبالثبوت حصول السند للسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان  
أه عبد الحكيم وقوله فلا يرد ما قيل الخ . حاصل الإيراد أنه إن كان المراد الذي لا قرينة مع  
ضده فهو واجب لا يعطل لأنه لتأدية أصل المراد . وإن كان المراد الذي مع ضده وهو الحذف  
قرينة فائدة التجدد أو الثبوت ليست قاصرة على ذلك . وحاصل الجواب أنا نختار الشق الثاني  
ونريد إفادة ما ذكره صريحا وهي قاصرة على ذلك ( قوله فيفيد الخبر الخ ) تفريع على ما قبله مفاد به  
ضبط المصنف وما حذف منه ( قوله لأنه إذا حذف الخ ) تعليل لترتيب الإفادة المذكورة على ذلك  
وأراد لا يدرى صريحا كما علمت ( قوله لأن أصل الاسم الخ ) وقول من قال يدل اسم الفاعل على  
الحدوث بخلاف الصفة الشبهة يجعل على أن ذلك عروض الاستعمال وهو كثير لافي أصل الوضع  
والإمكان كالفعل يعقوب وقوله وهو كثير جملة حالية من الاستعمال ثم قول الشارح لأن أصل الاسم  
الخ أي وهي مشتقة عليه وما اشتمل على ما يدل على شيء فهو دالة عليه ( قوله لعدم دلالة على  
الاقتران بالزمان ) أي الذي هو التجدد ولا واسطة بين التجدد والثبوت فني انتفت الدلالة على  
أحدهما تبقت الدلالة على الآخر فهذا تعليل لكون الأصل في الاسم الدلالة على الثبوت ( قوله لدلالة  
الفعل الخ ) يقال فيه نظير ما مر في قوله لأن أصل الاسم الخ ( قوله قلت دلالتها الخ ) حاصل أنها وإن أفادت  
الحدوث باعتبار إسناد الفعل إلى ضمير المتبدل فهي مفيدة للثبوت من حيث كونها اسمية وقد رأيت  
في الصبان عن سم عن شيخه الصفوي عند شرح قول الأصل في إن وإذا ولكونها متعلقتين أمر  
بغيره إلى آخر ما يفيد هذا الجواب وهو أن الاسمية من حيث هي اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد لما  
خالف هذا الجواب بما ذكره في الطول وغيره مؤول فلا تغتر بظاهره كما اغتر بعض الشراح وادعى أن  
هذا الكلام لا يخفى بطلانه ( قوله باعتبار أحد جزئيه الخ ) في عتده الفعل جزءا تاما وإما الجزء هو  
الجملة بتامها تأمل ( قوله وأفردوه ) أي أتوا به مفردا ( قوله لانعدام الخ ) أي لاقتضاء المقام انعدام  
التقوية أي انعدام إفادتها ( قوله وسبب بيا ) من عطف على التقوية بلا تقدير وفسره بعض الشراح  
بالسببية ولينظر هل يسوغ الوزن حذف مثل هذين الحرفين أعني ياء النسبة وتاء التانيث والذي يظهر  
أن المراد بالسبب الرابط بين السند والسند إليه ثم المراد رابط مخصوص وهو ما ليس مسندا إليه في جملة  
الخبر ويلزم من انعدامه انعدام كون الخبر سببيا لأن السببي ما اشتمل على الرابط المذكور كما وضحه الشارح  
ولو قال المصنف يدل الشطر الأخير . . . وسببيه كنهه معطيه . . . لأجاد قال السعد ثم السبي والفعل من  
اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفه فاعطاه الوصف بحال  
ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمي في علم المعاني السند في نحو زيد قام مسندا فعليا وفي  
نحو زيد قام أبوه مسندا سببيا ( قوله كالأزهد رأس التركية ) أي الزهد في الدنيا أصل التركية للنفس من  
ردية الدل للخلق ومرا آتهم في الأعمال واستعبادهم لها بالطمع فيما بأيديهم ومن ردية البخل في الأعمال  
وردية التكبل بالشهوات ونسيان الآخرة اه ع في ثم هذا مثال لما انعدم منه الأمران بسبب كونه مفردا  
( قوله أي كونه اسما مفردا ) للناسب أي الاتيان به مفردا كما فسر به ع في إذ كون الاسم مفردا إما  
بفسريه المفردية وقد رجع الشارح إلى هذا التفسير في قوله بعد فيؤتى به اسما مفردا لعدم الخ تأمل  
( قوله لعدم الخ ) أي لاقتضاء المقام عدم إفادة تقوية الحكم واقتضائه كون السند غير سببي والمراد بإفادة  
التقوية هنا الإفادة الحاصلة بنفس التركيب نحو قولك زيد قام وأنت عرفت كما يأتي فإن الأخبار بالفعل



يخيد التقوية بنفس تركيبه مع البتداء لأن البتداء يطلب ذلك الفصل المسند إليه ضرورة استدعائه الخبر فأنشد بينه وبينه عند ذكره بعده ثبوت وإذا كان الفصل متحملاً لضمير البتداء مسنداً إليه انقضى بينه وبين البتداء ثبوت آخر ضرورة كون مصدق ذلك الضمير هو البتداء فهذا التركيب يخيد التقوية بالوجه المذكور وهو المحترز عنه لأنه متى تحقق وجب كون المسند جملة واحترزنا قولنا وللراد بإفادة التقوية الإفادة الحاصلة بنفس التركيب من الحاصلة بشكور المسند فانها لا تنافي الأفراد كقولك عرفت عرفت قاله ع ق ثم قوله لعدم الخ علة للأفراد . واعتراض عليها بالجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فانها غير سببي ولا مفيدة للتقوى فقد وجدت علة الأفراد دونه والعلة والمعلول متلازمان وجوداً وانتفاءً . وأجيب بأنها مفرد بعض لكونها عبارة عن البتداء ولهذا لا يحتاج إلى الضمير وإن كانت جملة صورة على أنه يمكن أن يقال إن انتفاء الأمرين شرط في الأفراد لأسباب فيه والشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ذكره للمسوق . ويجب أيضاً بأن العلة المذكورة علة مجزئة فلا يلزم من وجودها وجود للمعلول قرره شيخنا (قوله غير سببي) أي غير مسبب للسبب الذي هو الضمير سبباً نسبياً تنبيهاً له بالسبب القوي الذي هو الجبل لأن الضمير تربط به الصلات والصلات كما أن الأمتعة تربط بالجبل دسوق وسينبر الشارح إلى هذا عند قول المصنف وجملة لسبب الخ (قوله نحو زيد قائم) مثال للفرد المنتق في التقوية والسببية (قوله لاستعداد الخ) ولا شك أنه لا ينصف بما ذكر إلا خالص من الرذائل (قوله والسببي جملة الخ) إن قلت إن في التعريف دوراً لتوقف كون المسند سببياً على كونه جملة حيث أخذت في تحصيله وتوقف كونه جملة على كونه سببياً كما هو صريح قول المصنف بعد : وجملة ليس أو تقوية . واستفاد من كلامه هنا مفهوم لأن مفهوم قوله والردوه الخ أن كونه سببياً علة لكونه جملة . قلت المفهوم من كلام المصنف هنا وصرحه فيها يأتي أن كون المسند سببياً علة لا يراد جملة لا علة لتصور كونه جملة فالتوقف على كونه سببياً إرادته جملة لا تصورهما والتوقف على كونه جملة لا يراد سبباً لا إرادته فاحتاجت جهة التوقف فلا دور فتأمل (قوله علفت على مبتدأ) أي ربطت به (قوله بعائد) أي متلبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلفت صيان (قوله وكونه فعلاً) أي ماضياً أو مضارعاً أو أمراً وقوله فلتقييد أي فلا فائدة الوصف والفاء زائدة أو على نونهم أما وقوله بالوقت أي المدلول للفصل وهو أحد الأزمنة الثلاثة من الماضي والحال والمستقبل وقوله مع إفادة التجديد أي الحدوث بعد عدم اهرع في وقوله تقييد الوصف أي الحدث الذي دل عليه الفصل ثم إن في عبارة المصنف أمرين ترك تقييد التقييد بالوقت وإفادة التجديد بكونيهما على اختصار وجه مع أن ترجيح الفصل على الاسم بكل منهما إنما يأتي به لئلا يؤول هو لورد أنه يمكن بكل منهما بالاسم بضميمة القرينة نحو زيد ضارباً أمس أو هذا الثاني إطلاق التجديد وإرادة أثره وهو التجديد وفيه نوع كلفة ولوقال :

والفصل للتقييد بالزمان مع تجدد على اختصار قد يرمع

للم منها قائل (قوله للثبوت) أي الحصول من غير تعرض لكون ذلك الحصول منجداً أم لا وقوله والدوام أي دوام ذلك الحصول اهرع في (قوله الماضي الخ) الماضي هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه والمستقبل هو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك والحال هو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل بشرط تعاقبهما بلا مهلة ولا تأخر واحترزنا بالتعاقب بلا مهلة من الأجزاء التي وقع فيها فصل كما إذا اعتبر جزء من الثالث منه أو الرابع لما فوق فلا يسمى حالاً ثم تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تقع على التضييق حتى لا يسمى منها حالاً إلا ما صادفه النطق فقط بل ينحصر الأمر على عرف

وكونه غير سببي نحو زيد قائم ومنه مثال المصنف وإنما كان الزهد رأس الزكية أي الخالص من الكدورات لاستعداد صاحبه للحضرة الإلهية فإن أريد التقوية أو كان سبباً آتياً به جملة كسبب آتٍ والسببي جملة علفت على مبتدأ بعائد غير مسند إليه فيها فخرج المسند في نحو زيد منطلق أبوه لأنه مفرد وفي نحو قل هو الله أحد لعدم العائد وفي نحو زيد قام لأن العائد مسند إليه . قال :

(وكونه فعلاً فلتقييد بالوقت مع إفادة التجديد وحكونه اسماً للثبوت والدوام) أقول : المسند المفرد يكون فعلاً ويكون اسماً أما الأول فلتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل



أهل العربية كما يقال زيد يصلي أو يكون حالا إذا كان في أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد قرأ منها  
 شطر وبقى شطر ففعل مما ذكر أن ليس المراد بنى الهالة والغراشي بن الاتساع عن تلك الأجزاء رأسا  
 بل المراد بنى الفصل بين أجزاء الزمان العتيرة حالا ومقدارها حيث في الاتساع هو بعد بنى الفصل  
 بينهما يعتبر عرفا بمقربى (قوله على أخصر وجه) كان ينبغي أن يؤخره عن قوله مع إفاضة التجدد  
 ليمتلك إفاضة التجدد والتقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة ونرجيح  
 الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار . فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المصارع على  
 الاسم لأن تقييده بأحد الأزمنة يتوقف على القرينة لا اشتراكه . قلت يحصل به التقييد بدون  
 القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع لا محالة وإنما يحتاج إلى القرينة لتعيين المراد . فان قلت فما  
 الفائدة حينئذ في الإيراد فلوله مندوحة عن القرينة إلا أن القرينة هنا تعين المراد وفي الاسم التقييد  
 قلت فائدته التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير . بلى أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة  
 العقلية التقييد على أخصر وجه إذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الاطناب أطول اه صيان  
 وقوله التدرج في التعيين وذلك لأنه قد عين الحدث أولا بكونه في زمان محتمل كونه الحال وكونه  
 الاستقبال ثم عين ثانيا بالقرينة بكونه في زمان معين هو الحال أو الاستقبال تأمل (قوله لدلالة الخ)  
 علة لقوله للتقييد الخ (قوله بصيغته) أى بهيئته (قوله ولا يتأتى الخ) جواب عما يقال إن التقييد  
 بأحد الأزمنة يوجد في الاسم فكيف يجعل علة لكون المسند فعلا . فأجاب بأن العلة هو التقييد مع  
 الاختصارية اه صيان (قوله لا يتقيد أس الخ) الإضافة للبيان وهذا القيد هو قرينة الخ بدلت بها  
 الاسم على أحد الأزمنة فقد أفاد أن الاسم إنما يبدل عليه بقرينة خارجة ثم إنه كان المناسب للشرح  
 أن يزيد أو نحو ذلك بعد قوله فعلا إذ لا تنحصر القرينة فيما ذكره قال الصبان : لا يقال قد سبق أن  
 اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فينبى أن لا يحتاج لقرينة إذا أريد الحال واحتياجه  
 لها إذا أريد غيره كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذى هو حقيقة فيه وحينئذ لا فرق بين  
 الفعل واسم الفاعل . لأننا نقول معنى كونه حقيقة في الحال أنه حقيقة في الحدث الحال لا في الزمان  
 الحال ضرورة أن الزمان ليس جزء مدلوله بخلاف الفعل فإنه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر  
 لأن من لازم كونه حقيقة في الحدث الحال دلالة على الزمان الحال لأنه لازم معناه فلا يحتاج في  
 الدلالة عليه لقرينة . والجواب أن المراد بالدلالة على أحد الأزمنة صريحا واسم الفاعل لا يبدل عليه  
 صريحا بل التزاما فإذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج إلى قرينة غ من سم يتصرف فتحصل أن  
 معنى كلام الشارح ولا يتأتى في الاسم ذكر من الدلالة على أحد الأزمنة صريحا إلا بقرينة (قوله  
 مع إفاضة التجدد الخ) حصل المقام أن المسند يكون فعلا للتقييد المذكور مع زيادة إفاضة التجدد  
 الحدث المدلول لتلك الفعل عند مقتضاء المقام ما ذكر من التقييد والإفاضة وهذا التجدد المقاد للفعل  
 إنما أفاده لأنه مدلول على الزمان الذى هو كـم أى عرض قابل للقسمة لذاته غير قاصر الذات بحيث  
 لا يتجمع أجزاءه في الوجود فيلزمه التجدد ناسبا أن يعتبر التجدد في الحدث المقارن له في دلالة الفعل  
 كما أنه معتبر فيه لكون التجدد المعتبر في الحدث هو الحصول بعد أن لم يكن والمعتبر في الزمان بمعنى  
 الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا فالموافقة بينهما في مطلق التسمية وهذا لازم للزمان إنما  
 يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة فتحصل أن التجدد المقاد للفعل مطلقا بلا واسطة  
 هو تجدد الحدث بمعنى حصوله بعد أن لم يكن والذى هو لازم للزمان والإفاد إلى المن المضارع بالقرينة  
 هو التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا ثم إن المصنف بالتجديد في البيت تجدد

على أخصر وجه لدلالة  
 الفعل على الزمان  
 بصيغته ولا يتأتى ذلك  
 في الاسم إلا بتقييد أس  
 أو الآن أو غدا مع إفاضة  
 التجدد والحدث أى  
 التكرار والوقوع مرة  
 بعد أخرى



الحديث لا التجدد اللازم للزمان هذا ما أفاده البيهقي وغيره . إذ أصبحت هذا القول الشارح أي التكرار  
والوقوع مرة بعد أخرى لا يصح إذ ليس هذا هو المقاد للفعل المراد هنا بل هو لازم للزمان وقوله  
ولا لازم الجزء لازم للكل لا يناسب أيضا لأنه صريح في تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث  
والزمان دون المطلوب الذي هو تجدد الحدث فلتناسب لو قال مع إفادة التجدد أي تجدد الحدث  
المطلوب للفعل وذلك لأنه لما كان التجدد لازما للزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل تناسب أن يعتبر  
في جزمه الآخر وهو الحدث وإن كان اللازم للزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا  
والاعتبار في الحدث بمعنى الحصول بعد أن لم يكن فالموافقة في مطلق النسبة وإلزام الزمان بالتجدد  
لذكور لأن الزمان عرض الخ هذا هو التحقيق الخيل الذي ينبغي عليه التعويل (قوله لزوم ذلك)  
أي التجدد وهذا تعليل لكون الفعل يفيد التجدد (قوله إذ الزمان عرض) أي وما هو كذلك  
يلزمه التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئا فشيئا فهذا تعليل لزوم التجدد للزمان (قوله  
أي لا يجتمع الخ) تفسير لقوله غير قارء القات صيان (قوله كقول الخ) شاهد للسند الفعل الذي  
هو لإفادة ما ذكر (قوله أو كما وردت الخ) الشاهد في قوله يتوسم وعكاظ سوق العرب كانوا يجتمعون  
فيه فيتناسدون فيه ويتفاخرون وكانت فيه وقائع وقوله بعثوا الخ يعني أن لي على كل قبيلة جندية  
فإذا وردوا عكاظ طلبى للكافل بأمرهم وهذا مدح في العرب للجرى منهم ، وقيل إنما بعثوا إليه  
لأنهم لا يتم لهم إظهار مفاخرهم إلا بحضوره لأنه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجده منيف اه  
من السعد والصبان (قوله وتأملها شيئا فشيئا) هذا التفسير للسعد وغيره قال الصبان هو نصير  
بحسب المقام فلا ينافي مائة من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا يعني التقضي  
شيئا فشيئا اه (قوله وأما الثاني) أي الاسم (قوله فاعدم الخ) أي فإفادة عدم الخ وقد مر نظيره  
(قوله وإرادة الثبوت الخ) أي إرادة إفادة ما ذكر وهذا عطف نصير بحسب المراد من إفادة عدم  
ما ذكر أي إن المراد من إفادة عدم ما ذكر هو الإرادة المذكورة وليس المراد إفادة عدم الشئ  
لمطلق الثبوت ولو حذف قوله فاعدم ما ذكر من التقييد والتجدد لكان أحسن وأوفق بكلام  
المنصف ثم إن إفادة الثبوت الذي هو تحقق الحصول للوضع باسمية السند بحسب أصل الوضع  
وإفادة الدوام إنما هي من خارج لا بحسب أصل الوضع فكلام المنصف محمول على أن الدوام من  
خارج فلا منافاة بينه وبين ما أفاده الشيخ عبد القاهر من أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب  
الوضع حيث قال إن وضع الاسم لأجل أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضائه أنه يتجدد ويحدث  
شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو  
قصير اه أفاده السعد والصبان (قوله لأغراض الخ) ككامل المدح أو اللوم لأشياء بالبناء الثابت  
أو كمال اه يعقوب (قوله لا يأتى الدرهم المضروب صرتنا) اعلم أن في إضافة الصرة إلى ضمير التكلم  
مع الغير نكتة دقيقة وهي أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والشهور حسب صرتنا على أنه مفعول  
ليأتى والأحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الألفة من جانب صرته أطول وقوله إلى ضمير  
التكلم مع الغير أي يكون لما ذكر فلا ينافي أنه هنا للعظم فنه اه صيان يحذف (قوله لكن الخ)  
فيه تكميل حسن إذ قوله لا يأتى الخ ربما يورم أنه لا يحصل له جنس الدرهم فأزله اه فترى (قوله  
من غير الخ) المناسب أن يزيد قبله دائما كما فعل السعد لأن قوله من غير الخ لا يفيد الدوام بل  
يصدق بمطلق الثبوت تأمل وإنما كان مراده أن الانطلاق دائم لأن مقام المدح يقتضي دوام ذلك  
بدليل لقوله قبل هذا :

لزوم ذلك للزمان الذي  
هو جزء مفهوم الفعل  
ولا لازم الجزء لازم للكل  
إذ الزمان عرض غير  
قارء القات أي لا يجتمع  
أجزاؤه في الوجود  
كقوله :  
أو كما وردت عكاظ  
قبيلة  
بعثوا إلى عرضهم  
يتوسم  
أي يصدر عنه تعرض  
الوجود وتأملها شيئا  
فشيئا ولحظة فلحظة  
وأما الثاني فلعدم  
ما ذكر من التقييد  
وإرادة  
الثبوت والدوام  
لأغراض تتعلق بذلك  
كقوله :  
لا يأتى الدرهم المضروب  
صرتنا  
لكن يمر عليها وهو  
منطلق  
يعني الانطلاق من  
الصرة ثابت الدرهم من  
غير اعتبار تجدد. قال :



(وقيدوا كالفعل رعبا تمام وتركوا خبيده لشكة كثيرة أو أتتير فرصة) أقول: البحث الرابع في تقييده سواء كان أصليا أو فضلا يعمل عمله بواحد (١٠٠) من الفاعيل المحبة أو شبهها كالحال والتحير والاستثناء وذلك لتسليم الفائدة وتقويتها

لأنه كلما ازداد خصوصاً زاد بعداً عن الاحتمال وكلما بعد عن الاحتمال قويت الفائدة فإن قولك ضربت زيدا أخص من ضربت وأقوى فائدة وكذا ضربته ضرباً شديداً أخص من الفعل وحده لأفاده نوع من الضرب وقس بقية التقييدات فقوله كالفعل أي شبه الفعل أي الفعل وشبه من اسم فاعل أو مفعول أو غير ذلك من كل ما يعمل عمله ولم يبين التقيده للعلم به من علم النحر ويستثنى من شبه المفعول بمخبر كان في نحو كان زيد قائماً فإن التقيده به ليس تمام الفائدة لعدمها بدونه لأنه هو السند فهو ليس قيداً للفعل بل مقيد به فالمعنى تقييد نسبة القيام لزيد بالزمان الماضي للدلول لكان فقط وإن دلت وضماً على الحدث في كل من الفعل وخبره فائدة مفقودة في الآخر فإن الأول يدل وضماً على حدث مطلق بعينه

إنا إذا اجتمع يوماً دراهمنا ظلت إلى طرق الخبرات تسبق قاله الصبان (قوله رعباً) مفعول لأجله لقيدوا بحى للراعاة (قوله سواء كان أصلاً أو فعلاً) المناسب تقديم الفعل على الاسم لأنه الأصل في العمل فيحمل عليه غيره كالإيجنى (قوله الفاعيل المحبة) المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لكن لا يفتى المفعول المطلق من كونه غير مؤكد لأن المؤكد ليس فيه تربية الفائدة كالأجنى أفاده الصبان (قوله والاستثناء) أي المستثنى قال الرضى المنسوب إليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضى المنسوب دون المستثنى لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده في خبر الفضلات اهـ وبهذا ظهر كونه قيداً للفعل وأدفع ما قيل إن المستثنى من تمة المستثنى منه فهو من تمة الفاعل والمفعول وغيرها فلا معنى لتقييد الفعل به اهـ عبد الحكيم وقوله من تمة الفاعل أي إن كان الاستثناء منه وكذا يقال فيما بعده وقوله فلا معنى لتقييد الفصل به لأنه إما جزء من تمام الكلام إن كان من الفاعل وإما جزء قيد إن كان من غيره فهو ليس بقيد على كل حال (قوله وذلك) أي التقييد لما ذكر (قوله لتسليم الفائدة) قلت هذا مشكل في المفعول به لأن الفعل التحتى يتوقف نظره على تعقل المفعول به فالتقييد به لأصل الفائدة لا لتسليمها وأي فرق بينه وبين الفاعل فإن تعقله يتوقف على كل منهما . قلت المتعنى يتوقف تعقله على تعقل مفعول تام وهو مفعول لكل أحد لا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فإن تعقل الفعل يقتضى تعقل خصوصه لأنه المختير في مفهومه النسبة إلى الفاعل الخاص فتأمل مع اهـ صان (قوله وتقويتها) نصير (قوله فإن قولك الخ) إن قلت المناسب فإن قولك ضربت زيدا أقوى فائدة من ضربت بعده عن الاحتمال لأخصيته من ضربت لأن المقصود بهذا التحليل إثبات كون التقييد بالمفعول أقوى فائدة لأنه أخص إذ هذا ثابت لا كلام فيه . قلت عطف التحليل قوله بعد وأقوى فائدة . إن قلت يبعده أمران تأخيره مع أنه المقصود من التحليل وحذفه والاقصرار على الأخصية في قوله وكذا أخرته الخ . قلت أما التأخير فلا لأنه أراد التمهيد له بذكر ما يترتب عليه وأما حذفه فيما بعد فمن الخلف من الثاني لدلالة الأول وهو كثير جداً تأمل (قوله أي مثله) أي فالكاف اسم بمعنى مثله (قوله أي الفصل وشبهه) اعلم أن منطوق المصنف ثبوت ما ذكره لثبوت الفعل وبهم من ثبوت الفصل بالأولى فنقول الشارح أي الفعل الخ ليس بيانا للمنطوق فقط بل إنكل من المنطوق والمفهوم تأمل (قوله أو غير ذلك) كأفضل التفضيل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة (قوله من شبه المفعول) أي من حيث الاتعاب قاله السوقي وغيره وقوله به لاحاجة إليه (قوله لأنه هو السند) أي فلا يحصل إلا أنه فهذا دليل لقوله لعدمها بدونه (قوله لأنه هو السند) لأنه الدال على الحدث بخلاف كان فإنها لا دلالة لها على الحدث كقول السيد وغيره بل هي إنما تدل على الزمان أفاده الصبان وللدلالة المذكورة أشد الشارح بقوله بل مقيد به وسيصرح به بعد (قوله فالمعنى الخ) لعل أصل النسخة تقييد نسبة القيام الخ وحرفت على النسخ والأقوله تقييد الخ لا يلائم قولك كان زيد قائماً تأمل (قوله فقط) راجع للدلول والأوضح جعله بجائيه (قوله وإن دنت وضماً الخ) هذا خلط مذهب عند لأن القائل بدلائلها على الزمان فقط لا يقول بدلائلها على الحدث كما تقدم ولا يقال على مذهبه في كل من الفعل الخ إنما يقال هذا على مذهب الرضى القائل بدلائلها على الحدث أيضاً كما أفاده الصبان فالنائب أن يقول بدل قوله وإن دلت الخ خلافاً لمن قال إنها تدل على الحدث أيضاً في كل الخ (قوله فإن الأول يدل وضماً الخ) فمعنى كان زيد حصل شيء زيد وقولك قائماً ونحوه تفصيل لذلك الشيء ليسهم أفاده الصبان (قوله من زمان الخ) أشار بالزمان

خبره والثاني يدل عطفاً على زمن مطلق بعينه الفعل . وأما ترك تقييده فلا مورد : منها ستر القيد من زمان الفعل أو مكانه أو سببه أو نحوه ذلك عن الخطأ أو خبره من الحاضرين . ومنها



الكل إلى المفعول فيه وبالسبب إلى المفعول له وقوله أو نحو ذلك كصاحبه وما وقع عليه الفعل وما بين  
 بوجه أو عده (قوله انتهاز الفرصة) نحو غزال وقع (قوله أي المبادرة) نصير الفرصة وقوله أي انقضاؤها  
 نصير الانتهاز وفي الكلام حذف مضافين أي وتركوا التقييد لحوف انقضاء زمن المبادرة والذي في  
 القاموس أن الانتهاز هو الاغتنام وأن الفرصة هي النوبة وهي هذا الأمر المحبوب الذي يتناوب حصوله  
 حيث يحصل لهذا تارة ولهذا أخرى وإجراء المصنف على هذا أولى وأظهر (قوله الجهل بالقيود) بأن  
 جهل للتكلم بمفعول الفعل أو زمانه أو مكانه أو نحو ذلك (قوله عدم الحاجة إليها) لعدمها من المقام  
 مثلا (قوله وخصصوا الخ) إن قلت ما النكته في مخالفته للأصل حيث قدم التخصيص المذكور على  
 التقييد بالشرط مع قوله في الخطبة سلكت ما أبدى الخ قلت هي كون كل من الإضافة والوصف  
 اشتقاقا بالمستند من الشرط إذ الإضافة يصير بها التضايفان كالشيء الواحد والوصف له حكم الوصف  
 ندير (قوله بالوصف) أي بوصفه وقوله والإضافة نصيره ثم إن المصنف قد حذف عنه التخصيص من  
 غير دليل. وأفاذاها الشارح بقوله لقصد التخصيص ولو قال المصنف :

وتخصصوا بالوصف والإضافة للقصد والترك حوى خلافه

لسم بما وقع فيه تأمل بانصاف (قوله خلافه) أي خلاف التخصيص كما يشير إليه الشارح وسنوضحه (قوله  
 قد يكون تقييد الخ) أشار بلفظ التقييد إلى ما صرح به السعد من أن جعل معمولات السند كالحال ونحوه  
 من التقييدات وجعل الإضافة والوصف من الخصصات إنما هو مجرد اصطلاح فاعرفه (قوله كقولك  
 أخوك الخ) عبارة عني يقال في التخصيص بالوصف زيد كاتب محيد محصا كتاباته بالأجادة وزيد  
 أيضا ناصع تحسبما لبياضه بالنصوع دون غيره وإنما لم يمثّل بذهو زيد رجل صالح لأنه قد يدعى أنه  
 لا فائدة إلا بالوصف فلا تخصيص له وقوله قد يدعى الخ أي فيحتاج إلى الجواب بأن زيدا قد يكون  
 صيا والرجل هو البالغ وما لا يجوز إلى الجواب أولى إذا عرفت هذا عرفت أنه كان الأولى للشارح أن يمثّل  
 بمثلا يه عني (قوله كسفر) فهذا يقتضي خلاف التخصيص وهو الإبهام على من أريد السفر عنه (قوله  
 انتهاز فرصة) نحو هذا غزال من غير ذكر كبير أو نحوه (قوله وكونه الخ) تبع المصنف الأصل في تأخير  
 هذا عن ترك التقييد بمفعول ونحوه. وقد اعترض عليه بأنه كان ينبغي أن يقدم هذا على حالة ترك  
 التقييد المذكور ويؤخر ترك التقييد لتجري القيود الوجودية على سنن واحد ذكره الصبان عن ابن  
 والجواب عنه هناك لا يتأتى هنا كما يعلم بمراجعته وسنن الواحد هو التقديم على غيرها ثم هذا الاعتراض  
 لا يجري في التخصيص بالوصف والإضافة نظرا لكونهما أيضا من القيود في اصطلاحهم كما علمت (قوله  
 مطلقا) أي على الشرط وقوله بالشرط أي بسبب أداة الشرط للتغطية للسند على مدخولها عني  
 (قوله فلمعاني) أشار عني إلى أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة الداخلة على كونه وأن اللام داخلة على  
 مضاف محذوف هو إفادة وقدّر الشارح تحصيل وكل صحيح (قوله قد يقيّد الخ) فسر الشارح كالمصنف  
 في شرحه التعليل بالتقييد للإشارة إلى أن التعليق تقييد وهو المستفاد من عباراتهم عني أنهم استخبروا  
 قراجه (قوله بالشرط) أي جعل الشرط وهذا بسبب أداته (قوله لتحصيل معنى أداته) أي لتصيره  
 حاصلًا في ذهن السامع مع التعليق الذي يسبب أي لاقتضاء المقام نصير معنى أداة الشرط خلا في ذهن  
 السامع مع تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى حاصل ذلك التعليق بسبب تلك الأداة  
 فالمقام يقتضي كلا من الأمرين كما يفيد الصبن وغيره ويصرح به عبارة عني حيث قال فمن مثلا من  
 أدوات الشرط للمعاقلة على وجه العموم فإذا اقتضى المقام تعليق قيامك على قيام عاقل مطلقا قلت من  
 ثم أقم معه اه ونفس (قوله ففيه تقييد الخ) اعلم أن إن قيد الشك مع التعليق في الاستقبال فإذا

انتهاز الفرصة أي  
 المبادرة أي انقضاؤها  
 ومنها الجهل بالقيود  
 ومنها عدم الحاجة  
 إليها قال :  
 (وخصصوا بالوصف  
 والإضافة

وتركوا لمقتضى خلافه)  
 أقول : قد يكون تقييد  
 المستند بالوصف كقولك  
 أخوك رجل صالح أو  
 لإضافة نحو أخوك غلام  
 زيد لقصد التخصيص  
 وقد ترك تقييده  
 لعرض اقتضى خلاف  
 التخصيص كسفر أو  
 انتهاز فرصة ونحو ذلك  
 مما تقدم من مقتضى  
 ترك تقييد الفعل بمفعول  
 ونحو ذلك . قال :

(وكونه مطلقا بالشرط  
 فلمعاني أدوات الشرط)  
 أقول : قد يقيّد السند  
 بالشرط لتحصيل معنى  
 أداته نحو إن تكرمني  
 أكرمك ففيه تقييد



تقتضي المقام التعليق المذكور على وجه الشك لكونك غير جازم بأكرام السامع إياك مثلا أتجملن  
قلت إن نكرمتي أكرمك فقد وجد تقييد السند الذي في الجزاء بالشرط على وجه الشك لاقتضاء المقام  
لما ذكر إذا علمت هذا علمت أنه كان المناسب للشارح في تطبيق المثال أن يقول ما قلناه وهو فقد وجد الخ  
إذ ما ذكره لا يفيد جميع ما اشتمل عليه المثال مما اقتضاء المقام مع أن مقصوده بيانه مع ما في عبارته من  
عدم الوضوح (قوله إكرام التكلم) أي الذي هو السند في الجزاء وقوله بأكرام المخاطب أي الذي هو  
الشرط (قوله المقادير) أي المقادير للكلام بأن أي الذي أفاده الكلام بسببها والمقادير بالرفع صفة لتقييد  
(قوله لأن الشرط قيد في الجزاء) فالكلام هو الجزاء وإنما الشرط قيد له لكن ينبغي أن يستثنى من  
ذلك ما إذا كانت أداة الشرط استعمتداً وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فإن الكلام  
حينئذ مجموع المحدثين كما صرح به في شرح الكشاف لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه  
من باب أولى فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النجاة كان الكلام هو الجزاء اهـ صيان أي  
ويكون مضمون جملة الشرط قيداً له (قوله مع الاستعارة الخ) فائدة رافدة على التعليق وضميراته للشرط  
وضميريه للجزاء (قوله تكلم عليها أهل المعاني) وقد أفدناك بعضها ونسألك بعضها وقس الباقي (قوله  
و بيان ذلك في الأصل وشرحه) حاصله أن إن وإذا يشتركان في إفادة تعليق حصول الجزاء في المستقبل  
بحصول الشرط فيه لكن أصل إن أي موضع استعمالها الحقيقي الشك في وقوع الشرط قبل والتوهم وقيل  
وكذا المضمون وأصل إذا الجزم بوقوعه ولا يستعمل إن في غير الشك وإذا في غير الجزم إلا لشكته كما  
أنهما لا يدخلان على ماضٍ من شرط أو جزاء إلا لشكته ولولتعلق حصول مضمون الجزاء بحصول  
مضمون الشرط فرضاً في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما نقول لو جئني أكرمك  
معلقاً الأكرام بالحضي مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الأكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول  
أعني الشرط أي إنها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فإذا اقتضى المقام  
ذلك قلت مثلاً لو جئني لأكرمك لأفاده أن الأكرام امتنع بسبب امتناعه امتناع الشرط فإذا كان المخاطب  
علم انتفاء الأكرام وهو طالب أو كالمطالب في زعمك لسبب امتناعه . قلت ما ذكر أي امتنع إكرام  
كانت لامتناع محبتك أي ولو وقع محبتك وقع الأكرام وإذا كانت لولتعلق حصول الخ فيلزم عدم  
الثبوت والمضي في جمليهما إذا الثبوت بنافي التعليق والاستقبال بنافي المضي فلا يعمل في جمليهما عن الفعلية  
الماضوية إلا لشكته . [تنبيه] ما تقدم من أن الكلام هو الجزاء وأن الشرط قيد هو اعتبار أهل  
العربية والناطقة باعتبار آخر وهو أن كلا من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصلوق  
والكذب وإنما الخبر مجموعهما المحكوم فيه يلزم الثاني للأول فمضى قولنا كما كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالحكم  
عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود واعتبار المنطقيين الحكم بزموم وجود النهار لطلوع الشمس  
فالحكم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم فرق بين الاعتبارين أفاده السعد (قوله  
إتباعاً) أي قصد إتباعه للسند إليه حيث يكون وهو نكرة أيضاً وقوله أو تفخياً أي قصد التفخيم أي  
التعظيم لأن التكبر متعر بذلك فكأنه يقال بلغ من التعظيم إلى حيث ينكر ولا يعرف عرق (قوله  
وفقد عهد) أي وإرادة إفادة فقد عهد السند ثم إن المصنف اعتبر كلا من هذا وما بعده نكته وإلما مع  
منه وإن كان خلاف ما للأصل من اعتبار مجموعهما نكته (قوله إذا لا يكون السند الخ) وما ورد مما  
يؤم ذلك فمن باب الغلب كقوله . ولا يك موقف منك الوداع . فإن الأصل ولا يكن موقف  
الوداع موقفاً منك عرق (قوله إلا في نحوكم مالك) أي من كل ما كان من باب الاستفهام فقد حوزوا فيه

إكرام التكلم بأكرام  
المخاطب المقادير بأن  
لأن الشرط قيد في  
الجزاء مع الاستعارة بأنه  
سبب فيه . ولما دعت  
الحاجة إلى معاني  
أدوات الشرط تكلم  
عليها أهل المعاني وإن  
كانت من مباحث علم  
النحو وأكثر ما وقع  
بهم على معاني إذا  
وإن ولو وبيان ذلك  
في الأصل وشرحه .

(ونكر وإتباعاً وتفخياً  
خطاً وقد عهدوا نعماً)  
أقول: البحث الخامس  
في تنكير السند  
وأسباب تنكير كثيرة  
منها إتباع السند إليه  
في التكبير نحو رجل  
من الكرام حاضر إذ  
لا يكون السند معرفة  
مع تنكير السند إليه  
إلا في نحوكم مالك  
ومنها التفخيم



أن يكون كمستند وهو نكرة فذلك خبر وهو معرفة وعبارة عن وتذكروا أي أتوا بالمستند نكرة  
 أي قصد اتباعه للسند إليه من حيث يكون هو نكرة أيضا فإنه إذا كان السند إليه نكرة تبعه  
 السند في التكبير في غير باب الاستفهام إلى أن قال واحترزنا بقولنا في غير باب الاستفهام من نحو قولك  
 من أبوك فقد جوزوا فيه أن يكون من وهو نكرة مبتدأ ويكون أبوك خبرا وهو معرفة كذا قيل  
 وفي غير لأن أبوك في المثال غير متعين المعلوم فالمعنى من شخص يسمى بالاسم المذكور ويوجد فيه  
 معناه فهو معنى النكرة مصدوقا وإن عرفت مفهوما فانظره اه وقوله لأن أبوك الخ أي وكذا نظيره  
 كذلك في مثال التارخ فالمعنى كم الشيء الذي يطلق عليه هذا اللفظ ويوجد فيه معناه فهو في معنى  
 النكرة مصدوقا وإن عرفت مفهوما. أقول يظهر لي أن هذا لا يتجده على تخصيص القاعدة فإن الخبر  
 حيث كان معرفة مفهوما لا يتحكم عليه بكونه نكرة إذ لم يخرج عن التعريف من كل وجه بل يحسن  
 استدلالنا أن هذا يخلل به التخصيص فيقال إنما خصت القاعدة بباب الاستفهام لأن الخبر فيه نكرة  
 مصدوقا فافتقر عدم اتباعه لفظا لوجود التبعية معنى في الجملة تأمل بنظر دقيق (قوله نحو هدى  
 لتبين) بناء على أنه خبر ذلك الكتاب أو خبر مبتدأ محذوف أي هو هدى فالتكبير في هذين للدلالة  
 على غلظة هداية الكتاب وكثافتها وقد أكد ذلك التخصيم بكونه مصدرا مخبرا به عن الكتاب فيفيد  
 لاخبار أنه نفس الهداية مبالغة وأما أن أعرب محلا فهو خارج عن الباب ولو كان التكبير فيه لتخصيم  
 أيضا يفتقر (قوله نحو ما زيد شيئا) عبارة يعقوبي أو التحقير كقولك الحاصل لي من هذا المال  
 شيء أي حقير وقد مثل قول القائل ما زيد شيئا والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التكبير بل  
 من نفي الشيئية اه (قوله نحو زيد شاعر) فالتكبير هنا لإرادة عدم العهد ولو أريد العهد لآتى بآل  
 التي هي له (قوله إرادة التعميم) أي جعل السند عاما للسند إليه وغيره فقوله بأن لا يكون أي المستند  
 خاصا الخ تصوير لصومه الذي في ضمن التعميم فتحصل أن معنى إرادة التعميم إرادة جعل السند غير  
 خاص بالمستند إليه ففقد التعميم عدم الحصر الذي في الأصل (قوله إفادة العلم بنسبة) أي لإفادة العلم  
 بنسبة خبر معلوم إلى مبتدأ معلوم وسنبين هذا أتم تبين (قوله أولا لم الحكم) هو لازم فائدة الخبر السابقة  
 ذكرها الصبان عن سم (قوله العلم بأن ذلك المستند الخ) أي العلم بحصول مستند معلوم لسند إليه مثله فقوله  
 بأن الخ مؤول بمصدر هو حصول معنى نبوت مفسر بالنسبة وأشار بهذا إلى أن المراد بالنسبة في كلام المصنف  
 نسبة بين معلومين لا مطلق نسبة إذ العلم بها متحقق فيما بين المتكبرين أيضا فلا يقتضي تعريفا وأشهر قوله  
 حاصل ذلك المستند إليه المعلوم أن تعريف المستند لا يكون إلا عند تعريف المستند إليه وهو كقولك إذ ليس  
 في كلامهم مستند إليه نكرة ومستند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا فيها وإن كان في الانشائية كما في  
 قولك من زيد ومن القائم كما تقدم (قوله إذ لا يلزم الخ) تعليل لمحذوف مستفاد مما قبله أي وإنما صح  
 الاحتياج إلى حكم بأمر معلوم على أمر معلوم حتى عرفت المستند لأجل ما ذكر لأنه لا يلزم الخ إفادة عن  
 (قوله فإذا كان الخ) حاصل المقام أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف القدرات  
 بينهما لكن تارة يعلم اتصاف القدرات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالأخوة فنقول زيد أخوك وتارة  
 بالعكس فنقول أخوك زيد فالضابط في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف  
 السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى فقم ما يعرف بالاتصاف به أفاده السعد والصبان. قال في الأطول  
 هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين ما إذا عرف المخاطب كلا من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة  
 بهما كما إذا عرف المخاطب أن له أخا وعرف أن زيدا وأخاه متحدا فتريد أن  
 تفيد ذلك الاتحاد فأتى حينئذ بالخيار فأجمل أيهما شئت مستندا إليه اه نقله الصبان. أقول يظهر لي

نحو هدى لتبين ومنها  
 الخط أي التحقير نحو  
 ما زيد شيئا ومنها أن  
 لا يكون معهودا نحو  
 زيد شاعر ومنها إرادة  
 التعميم بأن لا يكون  
 خاصا بالمستند إليه كهذا  
 المثال. قال :

(وعرفوا إفادة العلم  
 بنسبة أولا لم الحكم)  
 أقول: البحث السادس  
 في تعريضة فيؤتى به  
 معرفة لتبسيط السامع  
 العلم بأن ذلك المستند  
 المعلوم حاصل فذلك  
 السند إليه المعلوم له  
 إذ لا يلزم من العلم  
 بالطرفين العلم بنسبة  
 أحدهما إلا آخر فإذا كان  
 السامع يعلم زيدا ويعلم



أن له أخا ولا يعرف اسمه

ف قيل له زيد أخوك  
حصل العلم بالنسبة التي  
كان يحملها ولا يشترط  
اتحاد طريق تعريفيهما  
بل تغاير المفهومين  
ولذلك أول نحو شعري  
شعري بشعري الآن  
مثل شعري الماضي  
المشهور بالحسن ويؤتى  
به معرفة أيضا لإفادة  
السامع العلم بأن التكلم  
عالم بسلام الحكم  
كقولك زيد أخوك  
لأن يعلم أنه أخوه فتفيد  
أنك عالم بذلك فلازم  
معطوف على نسبة .

قال :

(وقصروا تحقيقا أو  
مبالغة

يعرف جنه كهد  
البالغة )

أقول : السند قد يعرف  
لقصد قصره على السند

إليه تحقيقا كقولك  
زيد الأمير إذا لم يكن

أمير غيره أو مبالغة  
كقولك زيد الفقه أي

الكامل في الفقه  
كأنك لم تعتد بقية غيره

ومنه مثال المصنف قال :  
(وجملة سبب أو تقوية

كألا كرهدي لطريق  
التصفيه)

أقول : البحث السابق في  
كون السند جملة وذلك

إما لكونه سببا

أن هذه الصورة هي عين الأولى من الصورتين السابقتين المتماثلتين في الضابط فله من عرفانها بعينه  
كان عالما بانصاف الذات بالاسم ومن جهل الاتحاد كان جاهلا بانصاف الذات بالأخوة وحيث كان الحاصل  
هنا علم انصاف الذات بالاسم وجهل انصافها بالأخوة كان عين الصورة الأولى فعليك بالانصاف (قوله  
أن له) أي نفس السامع (قوله ولا يعرف اسمه الخ) هذا لازم لعدم معرفة أنه ذات زيد وإلا لو عرف أنه  
ذات زيد لعرف الاسم فقد اكتفى باللازم عن المألوم وكان الأوضح التصريح بالملزوم تأمل (قوله ف قيل  
له زيد أخوك) أي بتعريف الطرفين وقوله حصل له العلم بالنسبة الخ أي وهي التي بين العلمين (قوله  
اتحاد طريق تعريفيهما) كأن يكونا معرفتين بال نحو أراك هو المنطلق أو موصولين نحو الذي عنده  
هو الذي كان معنى بالأسس (قوله بل تغاير المفهومين) أي بل يشترط تغاير المعنيين للجزئين وإن اتحدا  
مصدوقا فتلك الناحية هو الضاحك صدوق الجزئين واحد ومعناها مختلف إذ معنى الأول ذات ثبت لها  
الشعر ومعنى الثاني ذات ثبت لها الضحك (قوله ولذلك) أي لاشتراط تغاير المفهومين (قوله بتعري الآن  
الخ) التأويل إنما هو بقوله الآن وبقوله الماضي الخ وأما مثل فهي الإشارة إلى مضاف مقدر قبل  
الخبر (قوله بأن التكلم الخ) يبين لللازم الحكم وقوله ملازم الحكم المناسب حذف لازم لأن لازم الحكم  
هو كون التكلم عالما بنفس الحكم والمراد هنا الحكم الذي بين العلمين (قوله فلازم معطوف الخ)  
تفريع على إعادة لفظ العلم فربما إذ فيها إشارة لما ذكره (قوله وقصروا الخ) عبارة عن ق تهم إن تعريف  
الخبر قد يكون باللام المهدية كقولك زيد هو المنطلق أي هو ذلك المنطلق للعبود لك أيها المخاطب  
وقد يكون باللام الجنبية والتعريف بها ضد الحصر حقيقة أو ادعاء وإلى إفادة الحصر بها أشار بقوله  
قصروا الخ اه والمراد قصر السند على السند إليه (قوله تحقيقا) مفعول مطلق أي قصروا تحقيقا وكذا  
مبالغة (قوله يعرف جنه) أي بتعريف بما يدل على إرادة جنه أي جنس السند وهو آل الجنبية  
تعرف بمعنى تعريف وإضافته إلى جنس لأدنى ملازمة ثم هذا الطرف متعلق بقصروا والباء للبيان (قوله  
كهد البالغة) مثال للثاني أي كقولك هند البالغة للحسن البديع قصر البلوغ الحسن الرفيع على  
هند لأن البلوغ في غيرها كالعدم لقصوره عن مرجتها ويحتمل أن يريد أنها الموصوفة بالبلوغ وهو  
الاحتلام دون غيرها من أخواتها مثلا فيكون القصر إضافيا وفيه برودة كما أن في الوجه الأول إجماعا  
أفاده عن وعلى الاحتمال الثاني فهو مثال للأول (قوله يعرف) أي بالالجنبية (قوله إذا لم يكن الخ)  
أشار إلى أن ضابط القصر الحقيقي أن لا يوجد القصور في غير المقصور عليه ثم هو أهم من أن يكون  
مبينا على الاستغراق الحقيقي أو التعريف فزيد الأمير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد ليكون استغراقا عرفيا  
فيفيد قصر إمارة البلد تحقيقا وأن يراد به كل الأمير فيفيد قصر الأمير مطلقا لكنه كاذب أطول اه  
مبان وقوله مبيا الخ أي سببه كون القصور عليه أسند إليه المستغرق استغراقا حقيقيا أو عرفيا  
(قوله أو مبالغة) أي فصرا غير محقق بل للمبالغة مبان (قوله كأنك لم تعتد الخ) فقصر ذاته عليه  
غير محقق بل هو ادعاء (قوله لسبب) أي لوجود سبب موصل للسند إليه كذا استفاد من شرح  
المصنف واللام للسببية فقول الشارح وعق لكونه سببا بيان للقصور تأمل (قوله أو تقوية) أي  
تقوية تبوت السند للسند إليه أو نفيه عنه نحو زيد قام وماز به قام ثم إن اللام للمحوطة في المعطوف  
السببية أيضا لا للعرض فالمنى والحصول التقوية أي التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فتدخل صور  
التخصيص نحو أنا سميت في حاجتك ورجل سجدني لحصول التقوى بها وإن كان القصد التخصيص  
أفاده المبان . [نفيه] التي للتقوية لا تكون إلا لعلية فله اليتقوى وهو ووضح (قوله كألا كره الخ)  
مثال للثاني إذ فيه تكرر برأسه الهداية إلى ذكره ويحصل التقوية وقوله لطريق التصفية الإضافة



بيان أي الطريق الذي هو تصفية النفس من الحجب الشهوانية (قوله أو مستملا الخ) أفاد أنه  
 منسوب إلى السبب (قوله لأنه سبب لربط الخ) تعليل لمخوف مفهوم مما قبل أي وإنما سمي سببا  
 لأنه الخ وأراد أنه سبب فاعلى أي إنه رابط للجملة به أي بالسند إليه هذا وكان التاسب له أن يقول  
 لأنه رابط للجملة به أي والرابط هو معنى السبب لغة لأن عبارته ظاهرها تعليل الشيء نفسه وإن  
 آلت إلى ما ذكر تأمل (قوله نحو زيد قام أبوه) مثال للسبب (قوله بنفس التركيب) بأن يكون  
 السند جملة مستندة على الاسناد إلى ضمير السند إليه (قوله لا بالتكرير) إذ لا يقتضي كون السند  
 جملة لمخوفه مع الأفراد نحو عرفت عرفت (قوله والأداة) يقال فيه ما قيل في التقوى بالتركيب ومثاله  
 إن زيدا عارف (قوله نحو أنا قلت) مثال للتقوى المراد هنا (قوله ولا يشترط في الجملة الخ) أما في جملة  
 السند السببي فربما يظهر نحو زيد اضربه بناء على جواز ما ذكر وأما في جملة السند التي هي للتقوى  
 فلا يظهر له مثال بل ربما أفادت عبارة اليعقوبي في ذكر سبب التقوى عن الفتح أن الجملة فيه  
 لا تكون إلا خبرية تأمل (قوله وجملة معطوف الخ) مثله في شرح المصنف والأقرب منه أنه مستدا  
 خبره لسبب لاسبيا وهو مناسب لما بعده بنفسه (قوله واسمية الجملة الخ) يظهر أن الياء في اسمية وفي  
 الفعلية بآء المصدرية لفعل مقتر كالياء في الضاربية أي كون النخص ضاربا بدليل أن معنى الاسمية  
 كون الجملة اسمية وكذا ما بعدها تأمل ثم إن أل في الجملة لعهد الله كرى والمعهود جملة في البيت قبله  
 ففاد مجموع اليتين أن المقضى لا يراد الجملة مطلقا إما التقوى أو كونه سببا والمقضى مخصوص كونها  
 اسمية أو فعلية أو شرطية مأمرا وسيد كره الشارح (قوله وشرطها) أي شرطيتها وألجأته الضرورة إلى  
 الحذف ولو قال : وكونها فعلية واسمية شرطية لنكتة جلية لكان أوضح وأسلم (قوله  
 حلية) أي ظاهرة مما مر عرق (قوله من أن الاسمية الخ) ينبغي أن تفيد بما خبرها اسم لا فعل وإذا  
 لم تفد النوام والسيوت بل التجدد كما هو ظاهر سم صبان وذلك لأنك إذا قلت زيد أبوه انطلق بقدر  
 أسند الانطلاق في الفعلية لضمير الأب على وجه التجدد فليكن إسناده إلى زيد كذلك إذ لا فرق  
 تأمل (قوله والفعلية للتجدد الخ) كقولك زيد يشغل أبوه بما أهمك حيث يقتضي المقام الأخبار  
 عنه بأن أباه يتجدد له الشغل بما أهم المخاطب يعقوبي (قوله والشرطية للاعتبارات الخ) نحو زيد  
 إن تلقه بكرمك حيث يقتضي المقام الأخبار عنه بالأكرام الحاصل على تقدير التي المشكوك فيه  
 وزيد إذا لقبته بكرمك حيث يقتضي المقام الأخبار عنه بالأكرام المطلق بوقوع التي الحق على  
 هذا فقص صبان بأدنى تصرف [نفيه] أهل المصنف والشارح الكلام على طريقة الجملة . قال الأصل  
 وشرحه وعي لاختصار الفعلية لأن الظرف مقتر بالفعل على الأصح لأن الفعل هو الأصل في العمل اه  
 (قوله أصالة) أي لقصد إفادة الأصالة إذ الأصل في السند التأخير لأنه وصف للسند إليه وقصد الاجراء  
 على الأصالة حيث لا مقتضى للعدول عنه واجب فتقول زيد قائم لا قائم زيد بالتقديم إذ لا يقدم إلا المقص  
 عرق (قوله لقصر الخ) ما واقعة على مسند إليه وبه متعلق يحكم وضميره للسند وكذا عليه وضميره  
 للسند إليه وصلة قصر محدوفة أي عليه أي السند فقد أفاد المصنف أن التقديم لقصر السند إليه على  
 السند وهو المختار وسيأتي الكلام عليه مع ما ذكره الشارح مما خالفه (قوله أو تفاؤل) أي يكون  
 التقديم للتفاؤل الذي هو أن يسمع من أول وهلة ما يسر اه يعقوبي ولعل في كلامه حذف مضاف  
 أي أثر أن يسمع إذ التفاؤل هو ما ينشأ عن سماع ما ذكر من ترقب ما يسر كما أن التناؤم هو ترقب  
 المكروه تأمل (قوله وينبغي الخ) أي يتأكد طلبه وهذا زائد على المصنف (قوله إما القصره على السند  
 إليه) يفيد ظاهره أن القصر من قصر المنة على الموصوف وقد رده السند وليرتضي أنه قصر موصوف

أو مستملا على السبب  
 وهو ضمير المستند إليه  
 لا سبيل بط الجملة به  
 نحو زيد قام أبوه وما  
 لتقوية الحكم بنفس  
 التركيب أي لا بالتكرير  
 والأداة نحو أنا قلت  
 ومنه مثال المصنف ولا  
 يشترط في الجملة أن  
 تكون خبرية وجملة  
 معطوف على معلقا . قال  
 (واسمية الجملة والفعلية  
 وشرطها لنكتة جلية)  
 أقول : اسمية الجملة وفعليتها  
 وشرطيتها لما مضى  
 من أن الاسمية للنوام  
 والسيوت والفعلية  
 للتجدد والحسوت  
 والشرطية للاعتبارات  
 المختلفة الحاصلة من  
 أدوات الشرط إلى آخر  
 ما تقدم . قال :  
 (وأخروا أصالة وقدموا  
 لقصر ما به عليه بحكم  
 تليه أو تفاؤل تشوف  
 كفاز بالخضرة فو  
 تصوف)  
 أقول : البحث الثامن في  
 تقديمه وتأخير مقتا خبره  
 للأصل وينبغي إذا كان  
 ذكر المستند إليه أهم  
 وتقديمه إما القصره على  
 المستند إليه



على صفة وعلة الفري بأنه القاتون في الاستعمال فكان المناسب للشارح أن يقول إما لقصر السند  
إليه عليه لاسيا وكلام المصنف كالصرح فيه وسيأتي تفريغ مثال الشارح على كل من الطرفين  
(قوله لا فيها غول) الغول هو ما يحصل بشرب الخمر من وجع الرأس وتقل الأعضاء يعقوبى (قوله  
بمخلاف خمر الدنيا) أى فأن فيها غولا . إن قلت السند هو الظرف أخص فيها والسند إليه ليس  
بمقصود على السند على هذا الحل بل على كل جزء منه أعنى الضمير الراجع إلى خمر الجنة وحيث  
فلا يصح التعليل بالآية لما إذا كان التقديم لقصر السند إليه على السند . قلت المقصود من العبارة  
أعنى بمخلاف الخ خلاف هذا الظاهر وهو أن عدم الغول مقصور على الانصاف بالكيونة في خمر  
الجنة لا يتجاوزها إلى الانصاف بالكيونة في خمر الدنيا هذا إن اعتبرت التفرق في جانب السند إليه  
بأن جعلته جزءا منه فأن اعتبرته جزءا من السند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمر  
الجنة لا يتجاوزها إلى عدم الحصول في خمر الدنيا فالسند إليه على كل من الاحتمالين مقصور على السند  
قصر غير حقيقى فأن قصر عدم الغول في الأول على الكيونة في خمر الجنة والغول في الثانى على  
عدم الكيونة في خمر الجنة إنما هو بالنسبة إلى خمر الدنيا دون سائر الشرابات وإلا لزم أن عدم  
الغول لا يتجاوز إلى الكيونة في لبن الجنة أو أن الغول لا يتجاوز إلى عدم الكيونة في لبن الجنة  
مثلا وهو باطل هذا إضاح ما ذكره السند مخرجا للمثال على ما ارتضاء من أن التقديم لقصر الوصف  
على الصفة وأما تخرجه على الطريقة الردودة التى يفيدها ظاهر الشارح فالمعنى على اعتبار التفرق في  
جانب السند إليه أن الكيونة في خمر الجنة مقصورة على عدم الغول لا يتجاوزها إلى الغول وعلى  
اعتباره في جانب السند أن عدم الكيونة في خمر الجنة مقصور على الغول لا يتجاوزها إلى غيره من  
الصفات الجميلة التى في خمر الدنيا هذا والقضية على الاعتبار الأول معدولة الموضوع وعلى الثانى  
معدولة المحصول ثم إن جعل التقديم فى الآية للقصر يقتضى مسوغا للابتداء بالنكرة غير التقديم  
لأن إفادة القصر فى نحو ذلك مقيدة بأن يصح الابتداء بدون التقديم وحيث قد المسوغ جعل التنوين  
للتنوين لا التثنية لعدم تسلطه على الابتداء حال العدول ولا كون الغول مصدرا لأن ذلك مخصوص  
بالدال على تعجب أو دعاء ذكره الصبان (قوله ولذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص وقوله لم يقدم  
أى السند الذى هو الظرف وقوله بأن يقال الخ تصوير للتقديم (قوله لتلا يعيد الخ) تعليل للتثنية  
وفيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام إلا أن يقال المراد للتأني  
إفادة تبوت الخ قاله سم ثم إن وجود المانع المعنوى من تقديم الخبر لا ينافى وجود المانع اللفظى وهو  
عدم التكرير وكذا كون الأصل تقديم الاسم على الخبر قاله عبيد الحكيم وقوله وهو عدم  
التكرير أى لأنه إذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضا صبان والسائر  
هنا بمعنى الباقي ثم إن الظاهر أن إفادة التقديم ما ذكره مبنية على أن التقديم لقصر السند إليه على  
السند لأعلى ما للشارح فتأمل (قوله فى سائر كتب الله) أى مع استثناء عنها لأن المراد بالرب هنا  
كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه فى القرآن والكون مظنة منتفية عن سائر كتب الله تعالى لما فيها  
من الاعجاز بنحو الاخبار عن الغيبات سم صبان (قوله أول التثنية الخ) أى عند اقتضاء المقام تعجيل  
المراد من الكلام لأجل خوف نفوت الفرصة مثلا أول ما يطلب تحقيقه فرارا من الدهول للاعتناء بالمدح  
والتعظيم اه يعقوبى (قوله على أنه خبر الخ) إنما كان التقديم منها على الخبرة ونفى النعية لأن  
الثبت لا يتقدم على الثبوت وإنما قال من أول وهلة لأنه ربما يعلم أنه خبر لانعت بالتأمل فى المعنى  
والنظر إلى أنه لم يرد فى الكلام خبر المبتدأ قاله السند (قوله من أول وهلة) متعلق بمحذوف حال

محو لا فيها غول بمخلاف  
خمر الدنيا ولذا لم يقدم  
في قوله لا ريب فيه بأن  
يقال لا فيه ريب لتلا  
يفيد تبوت الرب فى  
سائر كتب الله تعالى  
أول التثنية على أنه خبر  
من أول وهلة لانعت  
بحوة



من التنبيه وكان الأول بقدومه كما صنع الأصل ومعنى من أول وهلة من أول شيء فهو بمعنى قول  
الأصل من أول الأمر (قوله له هم الخ) نغايه \* ومعناه الصغرى أجل من الدهر \* والهمة  
الارادة كما في المختار وندح إن تعلقت بعمالي الأمور وقوله أجل أي باعتبار متعلقها من الدهر أي  
الذي كانت العرب تعرب بهجمة المثل لأنه يرفع العظام فيه كأن له هما متعلق بتلك العظام  
والصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن همته ع ق ويحتمل غير ذلك والبيت لحسان يندح به النبي  
صلى الله عليه وسلم وبعده :

له راحة لو أن معشار جودها على البركان البرأدى من البحر

أفاده الصبان (قوله أنه) أي له التوخر عن هم (قوله لشدة طلب الخ) أي فإذا قدمت على الخبر فلا بد  
أن يتوهم من أول الأمر أن ما بعدها وصف فينظر الخبر فيقوت الفرض من تمكين مدحه وتعظيمه  
في القلوب بأن له هما موصوفة بما ذكر لأن انتظار الخبر ربما يخل باقتلاء القلب من أول وهلة  
تعظيم المدح وذلك الاقتلاء الأولي مقصود للمدح لأنه أنسب بمقام المدح من غيره وبشأن الشرح  
لشدة الخ يندفع ما يقال إنه قد تتوهم الحالية حال التقديم وأنهم لم يقيموا في محور يد القائم مع عدم  
العلم من أول الأمر بأنه خبر لا نعت . وحاصل المدح أنه نظر تتوهم النعية في النكرة فدفع بالتقديم  
ثبوت غيره لقربه بسبب شدة الخ وبعد غيره بعدم ما يتوهمه اه من اليقوت والصبان (قوله سعدت  
الخ) لا يقال هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فليس التقديم للتفاوت لأنه يجوز تأخيرها في تركيب  
آخر بأن يقال الأيام سعدت اه يعقوب ونحوه \* ونزيت ببقائك الأعوام \* (قوله أولشوق  
الخ) قال ع ق إن الصنف عبر بالشوق عن التشويق قال في شرح الأصل والغرض من التشويق  
أن يقع الشوق إليه في النفوس ويكون له فيها محل وذلك لأن الحاصل بعد الطلب أعز من السابق  
لانفع (قوله بأن يكون) الباء للسببية أي إن سبب حصول التشويق بالتقديم كون السند فيه  
محل أي يذكر وصف أو أوصاف وقوله يقتضي ذلك لأحاجة إليه مع أنه يفيد أن السبب هو نفس  
الطول وهو يخالف ما أفاده بالباء من أن السبب هو الكون طويلا . اللهم إلا أن يقال اسم الإشارة  
يعود إلى التشويق مراداً منه أثر التشويق لأنفسه فيكون في الكلام شبه استخدام فافهم (قوله  
ثلاثة الخ) فقم الخبر وهو ثلاثة الموصوف بالشراف الدنيا أي صير ورتبها مضيئة بسبب يهيجها التشويق  
إلى ذكر السند إليه الذي هو هذه الثلاثة والغرض من التشويق التمكن السابق وتشويق بضم  
الاء من أشرق لا يفتحها من شرق بمعنى طلع كما لا يخفى ثم الغرض من الثلاثة أبو إسحق وعطف  
تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو إيهاماً لعدم العلم بأن الشمس أقوى من أبي إسحق في الانشراق  
وأضاف الشمس إلى الضحى لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة إبدائها وأبو إسحق كنية للمعصم من  
اليقوت والصبان (قوله ومنه مثال الصنف) الكلام عليه ظاهر مما مر (قوله وتقدم الخ) هو  
ملا كره في الباب الأول عنا قول الصنف \* لا ذكر مفتاح لباب الحضرة \*

الباب الرابع : في متعلقات الفعل

علم أن أحوال هذه المتعلقات يستغنى كثيرها عما تقدم كالتعريف والتكثير وشبه ذلك وإما بوب  
لها من مزيد اختصاص منها وأفرد الكلام فيما بعد من المفعول به لقربه من الفاعل وكثرة دوره ومن  
غير حكمه بعم حكم غيره بالمقايسة (قوله بكسر اللام وفتحها) لأن التعلق نسبة من الجانبين فالالفري  
والحققون على كسر اللام وإن صح الفصح أيضا إذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أن المفعول  
متعلق بالكسر والفاعل متعلق بالفتح وسره أن التعلق هو التثبت والتثبت بالكسر هو المفعول

له هم لا منتهى  
لكبارها

إذ لو قيل هم له توهم أنه

نعت لشدة طلب

النكرة للثمت أو

للتفاوت نحو :

سعدت بفرقة وجهك

الأيام

أولشوق النفس إلى

ذكر السند إليه بأن

يكون في السند طول

يقتضي ذلك نحو :

ثلاثة تشرق الدنيا

بفتحها

شمس الضحى وأبو

إسحق والقمر

ومنه مثال المتن وتقدم

الكلام عليه . قال :

[الباب الرابع : في

متعلقات الفعل]

أقول : المتعلقات جمع

متعلق بكسر اللام

وفتحها معمولات التي

تعلق بالفعل أي يرتبط

معناها به كالمفاعيل

وشبهها من حال وغير

والمقصود من هذا

الباب



بيان أحوالها من ذكر  
 وحذف وتقدم وتأخير  
 ونحو ذلك وحكم  
 أحوال معمولات  
 ما يعمل عمله كاسم  
 الفاعل كذلك  
 واقتصر في الترجمة  
 على الفعل لأصله  
 في العمل قال :  
 (والفعل مع مفعوله  
 كالفعل مع  
 فاعله فيما اجتمع  
 والغرض الإشعار  
 بالتبليس  
 بواحد من صاحبيه  
 فائقس)  
 أقول الفعل مع المفعول  
 كالفعل مع الفاعل في أن  
 الغرض من كل منهما  
 إفادة التبليس به لإفادة  
 وجوده فقط وإلا لقليل  
 وبعد الضرب مثلا إلا  
 أن جهة التبليس مختلفة  
 فهي الفاعل من جهة  
 وقوعه منه وفي المفعول  
 من جهة وقوعه عليه  
 والمميز لذلك الرفع في  
 الأول والنصب الثاني  
 فقوله وبإله معه اجتمع  
 أي في الغرض الذي  
 لأجله اجتمع ضميره  
 عائداً على الوصول  
 واللام للتعليل وضمير  
 له معه عائداً إلى الفعل  
 أو الفاعل وفاعل  
 اجتمع إما يعود

الضعيف وبالفتح هو العامل القوي اهـ ور بما يشير إلى أحسنية الكسر قول الشارح التي تتعلق بالفعل  
 حيث لم يقل التي منها وبين الفعل تعلق جريا على الاحتمال في اللام تأمل (قوله بيان أحوالها) أي بيان حكم  
 أحوالها (قوله وحكم) مبتدأ خبره كذلك (قوله واقتصر في الترجمة الخ) قد قال المناسبت حذف قوله  
 في الترجمة إذ لم يذكر متعلق شبه الفعل في المترجم له حتى يكون الاختصار في خصوص الترجمة دون غيره . إن  
 قلت هو داخل في عموم المفعول في قوله ويحذف المفعول الخ إذ لم يقيد به لكونه للفعل فلا اقتصار في  
 المترجم . قلت يمنع المفعول قوله بعد واحكم الخ فإنه يفيد أن الكلام في مفعول الفعل ويمكن الجواب  
 بأنه لما علم متعلق شبه الفعل بالمقابلة كان مذكورا حكما فلا اقتصار حينئذ في خصوص الترجمة دون  
 المترجم له تأمل (قوله والفعل الخ) عبارة ع في ثم مهد لبيان الأحوال أن الغرض من ذكر الفعل مع  
 المفعول كقوله في ذكره مع الفاعل وهو إفادة تلبسه بكل منهما بقوله والفعل الخ اهـ ثم الواو التي في  
 أول التراجم إما استثنائية أو عاطفية وقوله والفعل أي المتحدي وقوله كالفعل أي مطلقا (قوله والغرض)  
 أي الذي اشترك فيه كل من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول المجهول في قوله فيما له الخ وقوله  
 الإشعار أي إشعار التركيب وقوله بالتبليس أي تلبس الفعل بواحد من صاحبيه وهو الفاعل في الأول  
 والمفعول في الثاني هذا هو المناسب في حل المصنف . وعصاه أن الغرض الذي اشتركا فيه هو إفادة التركيب  
 تلبس الفعل بما ذكر معه . وحاصل معنى البيتين أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في الغرض وهو  
 إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه تأمل (قوله فائقس) كمل به البيت أي اقتد بما قبل في التسوية  
 المذكورة (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معقول لمضاف مقدر أي ذكر الفعل مع  
 المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التاميين اللذين كل منهما قيد بالفعل مریدا بها مجرد  
 للصاحبة فإنها قد تستعمل في هذا المعنى كما صرح به الشريفي في حواشي المفتاح وإن كان الشائع  
 دخولها على التسبوع فتري أو يقال أشار إلى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه التسبوع في نظر البليغ اهـ  
 مبان (قوله في أن الغرض الخ) المناسب في الغرض وهو إفادة الخ ليتفرع عليه ما أفاده بعد من أن  
 ما واقعة على الغرض (قوله من كل منهما) أي من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول وقوله إفادة  
 التبليس به أي تلبس الفعل بما ذكر معه المفهوم من السياق (قوله فقط) أي من غير إرادة بيان من  
 وقع منه أو قام به أو وقع عليه (قوله وإلا لقليل الخ) أي من غير ذكر الفاعل معه ولا المفعول إذ لا يتعلق بهما  
 غرض وما هو كذلك بعد ذكره عينا في باب البلاغة يعقوبي (قوله إلا أن الخ) استدراك على قوله  
 إفادة التبليس (قوله في الفاعل) أي في تلبس الفاعل أي التبليس به وكذا فيما بعد (قوله من جهة  
 وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع عليه الفعل وما يقوم به لأن الكلام في الفعل  
 المتعدي إلى المفعول به اهـ مبان وصرح ع في أن الذي يعتبر مع الفاعل الفعل مطلقا وقد ذكرناه  
 وهو المنهج فكان على الشارح أن يقول أو قيامه به (قوله من جهة وقوعه عليه) من هذا يعلم أن  
 المراد بالمفعول المفعول به وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فإن الغرض من ذكرها  
 مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك وإعنا خص بالمفعول  
 به لقربه من الفاعل وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقابلة أفاده المبان (قوله  
 والمميز لذلك) أي الوقوع عليه والوقوع منه (قوله فتقوله فيما له الخ) تفريع على قوله الفعل مع المفعول  
 الخ أفاد بالمفرد عليه حاصل المقام إجمالا ثم بين ما نصب من التبع غير أنه لم يستوفه (قوله أي في الغرض  
 الذي الخ) حاصله أن ما واقعة على الغرض وله متعلق باجتماع ولامه لام الأجل وضمير اجتمع يعود  
 على الفعل أو الفاعل ومعه متعلق باجتماع أيضا وضميره يرجع إلى الفاعل على الأول وإلى الفعل على الثاني



والأمر في الغرض الذي اجتمع الفعل لأجله مع الفاعل أو الفاعل مع الفعل (قوله إلى الفصل أو الفاعل) للنسب تقديم الفاعل على الفعل ليسكون على ترتيب ما قبله ويلقبه على اختلاف مرجع ضمير الفعل ومعه فليتأمل (قوله على التقديرين) أي ما ذكر في فاعل اجتماع موزع على التقديرين في ضمير معه وقوله أيضا الظاهر أنه مؤخر من تقديم مرتبط بقوله إما أن يعود الخ تأمل (قوله وغير قاصر الخ) لما ذكر حكم التعدي للذ كور معه مفعوله شرع في ذكر حكم التعدي المحذوف مفعوله مع عدم نيته قصد مجرد النسبة وسأني الإشارة إلى ذي المفعول المحذوف النوى في قوله ويحذف الخ (قوله كقاصر بعد) أي بعد كالقاصر أي اللازم وإن كان متعديا في الأصل (قوله مهما يك الخ) أي إنما يكون غير القاصر كالقاصر إذا كان المقصود من غير القاصر نسبة الفاعل لا غيرها (قوله الفصل إما أن يكون الخ) تمهيد لخل عبارة المصنف وأول الخ قوله أو يقصد الخ ولم يستوف صور التعدي لعدم علمه بذكره من المصنف مع كون الصورة التي ذكرها أقرب لصورة المصنف لأنها ضمنية تأمل (قوله في المفعول) أي من جهة وقوعه عليه (قوله دون الفاعل) أي من جهة وقوعه منه أو قيامه به (قوله منزلة القاصر) أي الذي وضع غير طالب للمفعول (قوله لأن القدر كالموجود) أي في وجه وهو أن السامع حيث نصبت له قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وأن القصد إنما هو إفادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد إفادة نيته للفاعل يعقوب (قوله نحو قوله الخ) مثيل للنزل منزلة اللازم (قوله أي هل يتوى من ثبت الخ) أفاد أن المقصود من النزل منزلة اللازم إنما هو بيان ثبوت تعلقه لبيان وقوعه على المفعول . وإيضاح الفرق بين النزل وغيره أن قولك فلان يعطى لبيان كونه معطيا فيكون كلاما مع من جهل أصل الاعطاء وقولك فلان يعطى الدنانير لبيان جنس ما يقنونه الاعطاء لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له أصل الاعطاء لامع من جهل إعطاؤه (قوله ويحذف المفعول الخ) أي عند قصد إفادة تلبس الفعل به ع ق ولا بد للمحذوف حقيقة من قرينة فيجب تقديره بحسبها (قوله للتعميم) أي مع الاختصار وإلا فجرد التعميم يحصل بذكر المفعول علما لكن يهوت الاختصار ففي المصنف حذف (قوله وهجنة) أي فصح فيه فيستحسن التصريح اه ع ق (قوله تفهيم الخ) أي تفهيم ذلك المفعول من بعد إسهام وذلك ليتمكن في النص لأنه إذا أشير إلى الشيء إجمالا ثم ذكر ما يفيد تضيلا كما كد ثبوته في النص لتعدد الله كروا لأن النفس غالبا تشوق لتفصيله ليأتي بعد التشوق فيتمكن اه منه وهو إيضاح ما أشار إليه الشارح ثم في كلام المصنف التضمن وهو معتبر للولدين (قوله كبلغ المولع بالأذكار) أي نال المشغوف بعلامته الأذكار الحضرة القدسية التي هي معرفة الله تعالى فقد حذف للمفعول لجرد الاختصار اه منه (قوله لإرادة العموم الخ) نصير التعميم بلامومه إذ التعميم نصير الشيء علما وهو لازم لإرادة العموم في أفراده تأمل ثم إنه كان عليه أن يربط مع الاختصار كافي الأصل لأنه محط التسكنة كقديما (قوله نحو قد كان الخ) وذلك عند كون المقام مقام المبالغة في الوصف بالإسلام فيكون ذلك المقام قرينة على إرادة العموم في ذلك المفعول كما قدر لأنه ليس المراد ما يؤمن أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم أنه يوجد بذكر المفعول علما لكن يهوت مع الله كروا الاختصار الموجود في الحذف اه يعقوب (قوله ومنه والله يدعو الخ) وذلك لما علم أن الدعوة بالتكليف تحت جميع العباد وإنما الخصوص الهداية كما قال الله تعالى ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فالتميم في المثال الأول موجود مبالغة للعلم بأن الإسلام كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم في الآية موجود حقيقة يعقوب (قوله ما رأيت منه) أي من النبي صلى الله عليه وسلم

(وغير قاصر كقاصر بعد) مهما يك التصور نسبة فقد أقول : الفصل إما أن يكون قاصرا أي غير متعديا ولا الأول يقتصر على ذكر فاعله معه نحو قام زيد . والثاني أي للتعدي إما أن يقصد الإخبار بالحدث في المفعول دون الفاعل فينبى للمفعول نحو ضرب عمرو أو يقصد إثباته لفاعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمفعول فينزل منزلة القاصر ولا يقدر المفعول لأن القدر كالموجود نحو قوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون - أي هل يستوى من ثبت له حقيقة العلم ومن لم تثبت له والاستفهام إنكارى أي لا يستوى وقوله فقد بمعنى حسب . قال : (ويحذف المفعول بالتعميم وهجنة وقاصلة تفهيم من بعد إسهام والاختصار كبلغ المولع بالأذكار) قول : يحذف المفعول لإرادة العموم في أفراده نحو قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد . ومنه - والله يدعو إلى دار السلام - أي كل أحد ويحذف لاستهجن الله كروا كقول عائشة رضي الله عنها : ما رأيت منه ولا رأي مني



أى الفرج ويحذف رعاية الفاصلة كقوله تعالى - ماودعك ربك وماقلى - أى وماقتلاك حذف لأن فواصل الآى على الألف  
ويحذف لتفهم أى البيان (١١٠) بعد الإيهام كما إذا وقع فعل المشبهة شرطا فان الجواب يدل عليه نحو - ولو شاء

(قوله أى الفرج) إنما جعل المحذوف الفرج دون العورة كالفعل الأصل لزيادة بيان الاستهجان لأن  
ذكر الفرج أشد قبحا من ذكر العورة (قوله رعاية الفاصلة) فيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل  
بمثله لا الحرف الأخير منه فقط الذى هو الروى إلا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى روى  
الفاصلة اه صبان (قوله لأن فواصل الآى) الظاهر أن الإضافة بيانية كما يعلم بمقابلته وقوله على الألف  
أى جارية من جهة رويتها على الألف تأمل (قوله أى البيان) المراد البيان الذى هو اسم مصدر بين  
أوامره مصدر بأن معنى ظهر وعلى كل فهو تفسير لتفهم باللائم تأمل (قوله كما إذا وقع الخ) أى  
كحذف وقوع أى الحذف فيه أى فى حاله فاما مصدرية وإذا زائدة وفى الكلام حذف مضاف  
والمراد حذف مفعول فعل المشبهة والمعنى كحذف مفعول فعل المشبهة فى حال وقوعه شرطا قال الصبان  
وإنما اقتصر على وقوعه شرطا لأن الحذف أظهر ما يكون فيه كما عبر ع في وإلا فقد يكون فى غير  
الشرط كقولك بمشيئة الله نهتدون اه (قوله فان الجواب الخ) تعليل لما تضمنه ما قبله من كون  
الحذف لمفعول فعل المشبهة مما ذكر (قوله فانه لما قبل الخ) تعليل لدلالة الجواب (قوله وهو) أى  
حذف للمفعول والدلالة عليه وقوله أوقع فى النفس أى بسبب تمكن المحذوف فيها حيث أشير إليه  
إجمالا ثم ذكر ما يفيد تفصيلا كامرا إيضاحه ثم إن للمفعول إنما يحذف مع فعل المشبهة إذا لم يكن  
تعلق الفعل الذى كور به غريبا نحو قوله :

ولو شئت أن أبكى دما ليكيته عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فان تعلق فعل المشبهة بكاء الدم غريب فذكره لينتشر فى نفس السامع ويأنس به ، فانه الأصل  
وشرحه (قوله للاختصار) أى لمجردة وإلا فكل حذف مما سبق لا يتخلو عن اختصار (قوله فهم)  
هو فى الأصل طلب النى والبحث عنه والمراد هنا لازمه وهو الاهتمام وقوله وفصل صرح فى شرحه  
أن معناه رعاية الفاصلة وأفاده الشارح أيضا حينئذ فهو مصدر فصل بمعنى رأى الفاصلة (قوله جوابا  
لأنك الخ) بكسر المعزة أى لقول القائل إنك الخ والناسب ردًا على من اعتقد أنك الخ وقد  
يكون ردًا على من اعتقد أنك عرفت مع زيد غيره والأول قصر قلب والثانى قصر أفراد وسيأتى بيان  
(قوله ومنه إياك الخ) فيه ما من من القصيرين (قوله ولذا) أى لكون التقديم يفيد التخصيص  
(قوله لاقتضائه) أى التقديم (قوله والعطف ينافى ذلك) لأنه صريح فى ثبوت معرفتك لتغير صريح  
العطف بخالف مقتضى ما قبله (قوله وفى الثانى سلبها الخ) لأن تقديم زيد أفاد اختصاصه بالثبوت الواقع  
فى التركيب فهو كقولك زيدا ما عرفت (قوله والعطف ينافى ذلك) لأن صريحه ثبوت نفي المعرفة (قوله  
نحو محمد الخ) حيث يقوم الدليل على عدم قصد التخصيص فيكون تقديم الاسم الشريف لمجرد الاهتمام  
وكقولك الخارجى قتل فلان والحلال رأى فلان لأن الأهم كون المقتول الخارجى ليستراح من شره  
وكون الرأى الحلال ليستعد لصومه فقد قُتِلَ للاهتمام بهما إذ لا ينطق العرض بالرأى ولا بالمقتول ولا  
بشغلها من حيث هو. لا يقال لا يتخلو ذكر المفعول من الاهتمام به. وإلوجب جعل الفعل كاللازم فيجب  
تقديم المفعول عند ذكره دائما. لأننا نقول فرق بين التبرع بقرية الفائدة بذكر المفعول وبين  
الحاجة إليها المتضمنة للأهمية اه ع فى (قوله ولذلك) أى لكون التقديم يفيد الاهتمام (قوله كان  
الأولى الخ) ليفيد تقديم المفعول الاهتمام اللانق باسم الله ثم كون التقديم هنا للاهتمام لا ينافى قصد  
التخصيص به إذ لا مانع من قصد الأمرين معا. فان قلت تقديم المفعول وهو لك يفيد حصر علة

لهذا كم أجمعين - أى  
ولو شاء هدايتكم فانه  
لما قيل لو شاء علم  
السامع أن هناك متعلقا  
للمشيئة مبهما فإذا سمع  
الجواب تعين عنده  
وهو أوقع فى النفس من  
ذكره أولا. ويحذف  
أيضا للاختصار نحو -  
رب أرى أنظر إليك -  
أى ذاتك. ومنه بلغ  
المولع بالأذى كل أى  
الفرجة العليا. قال :  
(وجاء للتخصيص قبل  
الفعل

تفهم تبرك وفصل)  
أقول : الأصل فى المفعول  
التأخير عن الفعل نحو  
أكرم زيد عمرا وقد  
يتقدم لأغراض : منها  
التخصيص أى قصر  
الحكم على ما يتعلق به  
الفعل نحو زيد ما عرفت  
أى لا غيره جوابا لأنك  
عرفت غير زيد ومنه  
إياك تعبد أى لا غيرك  
وقد لا يقال. زيدا  
عرفت وغيره ولا ما زيدا  
عرفت ولا غيره لاقتضائه  
فى الأول قصر المعرفة  
على زيد وسابها عن  
غيره والعطف ينافى  
ذلك وفى الثانى سلبها  
عن زيد وثبوتها لغيره

والعطف ينافى ذلك. ومنها الاهتمام به نحو محمد اتيتم ولذلك

كان الأولى عند الجمهور. تحذير العامل فى بسم الله متأخرا. فان قيل قد ذكر مقتضا فى قوله تعالى - اقرأ باسم ربك -



أجيب عن ذلك بأن  
الأهم ثم القراءة لأنها  
أول سورة نزلت إلى  
مالم يعلم ومنها التبرك  
كالمثال المتقدم فهو  
صالح له كسابقه . ومنها  
رعاية الفاصلة كقوله  
تعالى - ثم الجحيم صلوه -  
قال :

(واحكم لعمولاته بما  
ذكر

والسر في الترتيب فيها  
مشهور)

أقول : حكم بقية

معمولات الفعل كالحال

والتمييز كالمفعول نحو

را كإيحاء زيد فيفيد

ذلك قصر الجحيم على

حالة الركوب وقس

الباقى فإذا اجتمعت

المعمولات للفعل قدم

الفاعل ثم المفعول الأول

من باب أعطى لأنه

فاعل في المعنى ثم الثانى

فإذا اجتمعت المفاعيل

قدم المفعول به ثم

المصدر ثم المفعول له ثم

ظرف الزمان ثم ظرف

المكان ثم المفعول معه

إلى آخر ما هو معلوم في

علم النحو . قال :

[الباب الخامس القصر]

(تخصيص أمر مطلقا

بأمر

هو الذى يدعو

بالقصر

الفاعل فيه كما في قولك لا تترك بيتك . قلت هو إضافى بالنسبة لرعاية الفاصلة وتسهيل القراءة مثلا  
بالنسبة للتخصيص فتأمل (قوله أجيب عن الخ) أورد عليه أن قول القائل القراءة أهم من ذكر  
اسم الرب تعالى في غاية الشناعة . وأجيب بأن المعنى أن مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة  
لاقتضاء الخاصة أن مطلقها معلوم وإنما المجهول نفعها بخصوص والقام ينافى ذلك لكونها أول  
ما نزل اه يسرى . ومحصله أن الفضل عليه المذموم في قوله بأن الأهم الخ ليس ذكر اسم الرب  
فلا بشاعة (قوله ثم) أى فى التركيب الورد (قوله لأنها) أى لأن آيتها البدئية بها وقوله أول سورة  
الخ قال الصبان فيه مسامحة لأن السورة بخامها لم تنزل أول الأمر بل الذى نزل أولا هو أولها وهو  
قوله اقرأ إلى مالم يعلم حتى إنه نزل مجردا عن السمة وهي إسمائيات بعد ذلك فلو قال لأنها أول آية  
نزلت لسلم من تلك المسامحة اه (قوله كسابقه) هو الاهتمام (قوله كقوله تعالى ثم الخ) كون التقديم  
لرعاية المذكورة لإثبات صحة إرادة التخصيص وقد أحمل صاحب الكشف والقاضى قوله تعالى - ثم  
الجحيم صلوه - على التخصيص أى لا صلوه إلا الجحيم أفاد الصبان (قوله لعمولاته) أى لبقيتها وقوله  
عنا ذكر أى بجميع الأحوال للذكورة فله الصنف فى شرحه (قوله والسر فى الترتيب الخ) أن فى  
الترتيب للعهد الحضورى أى إن السر فى الترتيب الحاضر فى الذهن لشهرته فى النحو مشهور ومعلوم  
فيه أيضا كالترتيب وقد ذكر الشارح بعض الترتيب . وبقى أن الأصل أن يذكر الحال عقب صاحبه  
والنعت عقب مشبوهه فإن اجتمعت التوابع فالأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان  
والسر فى الترتيب هو أن الفاعل ركن الاسناد تتوقف عليه الفائدة والمفعول به قد يكون فى المعنى فاعلا  
والمصدر أصل الفعل على الصحيح والمفعول به له غرض لا يخلو فعل عاقل عنه والمفعول به الزمان  
الزم للفعل إذ لا يقع فى غيره مع اتحاد أفراد فى الحقيقة بحسب الظاهر وملاحظتها كلها طرقا والمكان  
أقرب إلى اللزوم إذ لا يخلو من جنسه ولو تعدد شخصه ولو لم يصلح كله ظرفا والمفعول معه بعد ذلك  
لفقه رعايته وانباع الحال والنعت لصاحبها ظاهر وتقديم النعت لأنه وصف وهو الزم للوصف ثم التوكيد  
بعده لأنه فى معنى الوصف والبدل ولو لم يكن كالوصف لكن له اهتمام فى الحكم فى التركيب والبيان  
إنما يحتاج إليه لانهام المقصود وإنما كان التوكيد فى معنى الوصف لأن قولك جاء الأمير نفسه فى معنى  
جاء الأمير الحقيقى وجاء القوم كلهم فى قوة الكلامين عندا ونس (قوله وفس الباقى) فإذا قلت يوم الجمعة  
جاء زيد كان قصرا للجحيم على كونه يوم الجمعة (قوله ثم المفعول الأول الخ) المناسب ثم المفعول به  
ويقدم منه الأول الخ ثم المصدر الخ (قوله قدم المفعول به) هذه طريقة والأخرى المشهورة بتقديم المطلق  
وكان أهل الأولى نظروا إلى قوة الفائدة فى المفعول المطلق قاله بعض السراخ ثم إن المفعول به يقدم  
منه المنصوب على الجورور ويقدم الجورور على ما بعده لأن له حكم المنصوب أفاده ع ق .

#### الباب الخامس القصر

لما كان القصر يجرى فى ركنى الاسناد وفى متعلقات الفعل ذكره عقب الأبواب الثلاثة (قوله  
تخصيص أمر) أى جعل أمر مختصا وقوله مطلقا أى سواء كان ذلك الأمر صفة أو موصوفا مستندا  
إليه أو مستندا أو غيرهما ع ق وقوله بأمر أى بحيث لا يتعداه وقوله يدعونه أى يسمونه اصطلاحا  
ثم إنه يدخل فى تعريف المصنف التخصيصات العقلية كتخصيص زيد بالحبة والنعلية كتخصيصه  
بالأعطاء والتصر بحبة نحو خصصت زيدا بالعلم وزيدا مقصور على العلم مع أنه لا يسمى واحدا منهما  
قصرا عندهم كاستفاد من يعقوبى وغيره فلوزاد قيدا وهو على وجه مخصوص لا أخرجه ولو قال :  
تخصيصك الأمر بغيره على وجه معين هو القصر انتهى



يكون في الموصوف  
والأوصاف

وهو حقيقي كما إضافي  
لقالب الوصفين أو أفراد  
كما تترقى بالاستعداد  
أقول: القصر مضافا  
الحبس ومنه - حور  
مقصورات في الحيام -  
وفي الاصطلاح تخصيص  
أمر بآخر بطريق  
مخصوص كتخصيص  
زيد بالقيام في قولنا  
ما قائم إلا زيد وهو  
قسان حقيقي وإضافي  
فالأول ما كان  
التخصيص فيه بحسب  
الحقيقة بحيث لا يتجاوز  
المقصور ما قصر عليه إلى  
غيره والثاني ما كان  
التخصيص فيه بحسب  
الإضافة إلى شيء آخر  
مثال الأول إنما السعادة  
للقبولين ومثال الثاني  
إنما العالم زيد جوابا  
لمن قال زيد وعمرو  
عالمان وكل منهما قصر  
موصوف على صفة بأن  
لا يتجاوزها إلى صفة  
أخرى ويجوز أن  
تكون تلك الصفة  
لموصوف آخر وقصر  
صفة على موصوف بأن  
لا يتجاوزها إلى موصوف  
آخر ويجوز أن يكون  
لذلك الموصوف صفات

لوفي بالقيء على أحسن وجه وقد أجاب المصنف بما لا يفتني ذكره (قوله يكون في الموصوف) بمعنى  
أنه يكون من قصر الموصوف على الصفة بأن يجعل الموصوف مختصا بالصفة لا يتعداها إلى غيرها وقوله  
والأوصاف أي ويكون قصر صفة أوصاف على موصوف واحد بحيث لا تتعدى تلك الصفة أو الصفات  
ذلك الموصوف إلى غيره اه ع ق و يظهر هذا من كون المقدم هو المقصور فأنك تنظر فيه فإن كان  
صفة فقصر صفة وإلا فقصر موصوف وكل هذا يؤخذ من أمثلة الشارح والأصل وغيرها (قوله  
وهو) أي القصر المذكور بقسميه (قوله كما إضافي) أي كما هو إضافي أي إنه حقيقي في بعض  
التركيب كما هو إضافي في بعضها ثم إن عبارة المصنف ربما قيل إلى أصالة كونه إضافيا حيث  
شبه به كونه حقيقيا اللهم إلا أن يقال إنه جرى على اصطلاح الفقهاء من إدخال الكاف على  
الشيء ولو قال :

في الوصف والموصوف جاء واقتسم إلى حقيقي وإضافي يؤم

لكان أوضح وأسلم تأمل (قوله لقب الخ) سيذكر الشارح أنه صفة لإضافي وسيأتي توجيهه .  
والغنى أن الإضافي يكون لقب اعتقاد الخاطب أو تعيين المقصور عليه عند التردد أو لأفراد المقصور  
عليه ردًا على معتقد الشركة (قوله كما تترقى الخ) أي ترفع إلى الرب الوفاية وتبلغ إلى المقاصد  
المتيقية بالاستعداد لذلك الترقى بالجدد والحزم والتقوى لا بالمعاصي والتكاسل والتهازل اه ع ق  
(قوله مقصورات في الحيام) أي محبوسة في الحيام محتجة فيها لأمر غير من كان معهن في الحيام  
ع ق (قوله تخصيص أمر الخ) إنما على الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى من صرح به الشريف في  
شرحه للفلاح فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية فترى (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق  
الأربعة الآتية وخرج به مامر (قوله كتخصيص الخ) والوجه المخصوص هو كونه بما وإلا (قوله  
بحسب الحقيقة) أي نفس الأمر (قوله بحسب الإضافة) أي النسبة إلى شيء آخر لا إلى جميع ما عدا  
المقصور (قوله إنما السعادة الخ) أي إن السعادة مختصة بالمقبولين بحيث لا يتجاوزهم إلى غيرهم فهذا  
قصر حقيقي وهو وما بعده قصر صفة على موصوف والمقصود التمثيل للحقيقي من غير نظر إلى شيء  
آخر وكذا ما بعده (قوله جوابا لمن قال الخ) المناسب ردًا على من اعتقد أن زيدا وعمرا عالمان  
وعلى هذا فهو قصر أفراد ويصح كونه قصر قلب وقصر تعيين كما سينضح (قوله وكل منهما) أي  
من الحقيقي والإضافي (قوله ويجوز أن تكون الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمنع  
كذا في الأطول وقوله بل قد يمنع نحو - إنما الله واحد - اه صبان أي فإن الصفة وهي الألوهية  
لا يمكن تجاوزها لموصوف آخر (قوله بأن لا يتجاوز الخ) أي ويجوز أن يتجاوزها إلى غيرها وهذا  
أيضا ليس مدلولاً للقصر (قوله المعنوية) وهي المعنى القائم بالغير قاله السعد (قوله وهي أعم الخ) أي  
عموما وجهها لتصادقها في مثل أنجبني هذا العلم وتعارفهما في مثل العلم حسن وصدرت بهذا الرجل  
والنعت النحوي هو التابع الدال على معنى في متبوعه غير الشمول فخرج بالدال الخ غير التوكيد  
الدال على الشمول و غير الشمول التوكيد الدال على الشمول نحو كلهم وحيث فالتعنت النحوي  
لفظ لا معنى فالتصادق بينه وبين الصفة المعنوية إنما هو باعتبار مدلوله وإلا فهو مناف لها ونسب  
إليه لشدة الارتباط بينه وبين مدلوله اه من السعد والصبان ثم إنه يفاد من عبارة الشارح  
أن المراد الصفة المعنوية مع عمومها وليس كذلك بل المراد ما لم يتصادق منها مع النعت النحوي  
إذ هو لا يكون مقصورا على معنونه ولا العكس أفاده الصبان فكان المناسب للشارح أن يقول



إلى أحد الأمرين لا بالنظر إليهما وإنما لرد اعتقاد المخاطب بالعكس بيانه أن المخاطب في قصر التعيين في عرصة الخطأ في التعيين وعلى تقدير خطئه في التعيين يرد القصر إلى العكس قصر التعيين لرد الخطأ بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطأ بالعمل اه وقوله لجامع بينهما أي أظهر بما استند إليه السكاكي في جعله القصر السعي بقصر التعيين من تخصيص شيء شيء "دون شيء" ووجه الأظهرية ظاهر من تأمل (قوله أشكل الخ) الجملة صفة لتخصيص وضيق أحدهما للأمرين المفهومين بمقابل والرباط محذوف تقديره قبله منعني بأشكال (قوله فقوله لقلب الخ) منه بعد عدم جريان الانقسام إلى القلب والتعيين والافراد في الحقيق وعمله في الطول بأن العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده أيضاين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور اه ومنه يظهر التعليل لعدم الجريان في قصر الصفة على الموصوف قال الصبان ونلزع في الأطول عند قول المصنف يعني الأصل ويسمى قصر تعيين في عدم جريان الأقسام الثلاثة في القصر الحقيقي اه وقد أجراها فيه ع ق أيضا ومثلها فراجعه والأقرب عدم جرياتها وهو الذي جرى عليه الشارح والمصنف في شرحه (قوله ومثاله صالح لها) لأن قصر الرق على كونه بالاستعداد محتمل أن يكون رداه على من اعتقد حصول الرق به وبغيره فيكون قصر أفراد وعلى من اعتقد حصول الرق بغيره فيكون قصر قلب أو يكون لمن تردد بينه وبين غيره فيكون قصر تعيين [تنبه] شرط قصر الموصوف أفرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما حتى تكون الصفة للنفية في قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كالأمر أو مضمعا لا كونه مضمعا غير شاعر لأن الأقسام وهو وجدان لرجل غير شاعر ينافي الشاعر به وشرط قصر الصفة أفرادا عدم تنافي الأقسامين إذ لو كان الوصف بما لا يصح قيامه بمحلين لم يأت اعتقاد المخاطب بثبوت الموصوفين فلا يتأني فيه قصر الأفراد نحو لا أب زيدا إلا حمرو فانه لا يجتمع موصوفان في وصف الأبوّة لزيد إذا لم يرد الأب الأعلى فلا يتأني فيه قصر الأفراد وقصر القلب أعم على الصحيح وكذا قصر التعيين اتفاقا أفاده الأصل والسعد والصبان (قوله وأدوات القصر) أي الأمور التي تقيده وتدل عليه وقوله إلا أي بعد التي كما أفاده الشارح وقوله عطف أي بلا أو ببل وقوله وتقديم أي لما حقه التأخير وقوله كما تقدما أي إن جعل التقديم مفيدا للقصر كما تقدم في تقديم السند على السند إليه من جعله مفيدا لقصر السند إليه عليه أفاده ع ق ثم إن المصنف لم يقيد إلا بكونها بعد التي مع أن الاستثناء مطلقا ليس حصرا كما سنبينه ولم يستفد هذا القيد من كلامه مع كونه قد نص عليه الأصل وغيره فلو قال المصنف :

وأدوات القصر عطف إنما تقديم التي والاستثناء اعلم

لوفي بالمطالب (قوله للقصر طارق) أي أسباب لفظية تقيده يعقوب وأفوى هذه الأربعة العطف للتصريح فيه بالتي والإيجاب بخلاف غيره فإن التي فيه معنى ثم التي والاستثناء لأنه أصرح من إنعام إنما دلالتها على القصر وضما أفاده الصبان (قوله منها التي والاستثناء) في الأطول لا الاستثناء مطلقا إذ الاستثناء من الإيجاب ليس المقصود فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما أن جاني الرجل الطاء ليس قصرا كذلك جاني الرجل إلا الجهال ليس قصرا بخلاف نحو ما جاني إلا زيد فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط وإلا لقل جاني زيد فتأمل له سبلان (قوله أو بغيرها) أي من إحدى أخواتها أفاده عبد الحكيم (قوله ومنها إنما تضمنها الخ) إنما حكم لها بكونها قصر وبالتضمن المذكور قول المفسرين الموقر بهم الذين هم من أئمة اللغة إنما حرم عليكم البتة بالصب معناه ما حرم عليكم إلا للبتة فقد أفادوا أنها مفيدة الحصر بما وإلا ولقول النحاة إنما لايات ما يذكر بعده ونفي ما سواه فهذه الكلام

أشكل على السامع  
تعيين أحدهما مثاله في  
قصر الموصوف ما زيد  
إلا قائم لمن تردد في  
قيامه وقعوده ومثاله  
في قصرها ما قائم إلا  
زيد لمن تردد في أن  
القائم زيد أو حمرو  
فقوله لقلب صفة  
للاضافي يعني أن القصر  
الاضافي ينقسم إلى  
ثلاثة أقسام ومثاله  
صالح لها قال :

(وأدوات القصر إلا  
إنما عطف وتقديم كالتقدم)  
أقول : للقصر طرق  
منها التي والاستثناء  
بالا أو بغيرها نحو إن  
أنت إلا تدير ومنها  
إنما لتضمنها معنى  
ما قبلها نحو إنما زيد عالم



ومنها العطف نحو جاء  
 زيد لا عمرو ومنها تقديم  
 ما حقه التأخير نحو  
 العالم صحت ومنها غير  
 ذلك كثير في الطرفين  
 نحو زيد العالم واقتصر  
 المصنف على هذه  
 الأربع لشيئها وطريق  
 القصر مختلفة في وجوه  
 منها أن التقديم يفيد  
 بالفحوى أى مفهوم  
 الكلام معنى أن الدوق  
 السليم إذا تأمل فيه فهم  
 القصر وإن لم يعرف  
 اصطلاح البلغاء في ذلك  
 والبواقي تفيد بالوضع  
 لأن الواضع وضعها لبيان  
 تفيد القصر ومنها غير  
 ذلك مما هو في المطولات  
 قال :

### [الباب السادس

#### في الإنشاء]

(مالم يمكن ضملا  
 للصدق  
 والكذب الإنشاء  
 ككن بالحق)  
 أقول: الإنشاء مركب  
 لا يحتمل الصدق  
 والكذب كاستقيم في  
 الواقعة على المركب  
 جنس ولم يكن الخ  
 فصل مخرج الخبر وهو  
 ما احتمل الصدق  
 والكذب لانه كالخبر  
 في الاستقامة فقوله  
 ككن بالحق مثال

بعد تمام التعريف والحق اسم من أسماء تعالى ومعناه الثابت الذي لا يتغير به زوال

منه يقتضى تضمنها لإثبات وثى كما وإلا وبه تفيد القصر ولصحة اتصال الضمير بمها نحو إنما يتوهم  
 أنا والاتصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر هنا إلا بكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير  
 وعمله فصل لغرض وهو القصر فتعين كونها للقصر كما وإلا أقاده الأصل وشراجه (قوله ومنها  
 العطف) كانه شاع العطف في هذا البحث في العطف بلا وبل مع النفي في العطف عليه فلما أطلق  
 وإلا فليس غيرها سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرق العامة لاختصاصها بقصر  
 القلب أطول اه صيان وانظر ما الفرق بين بل ولكن وظاهر ع في استوائهما (قوله ما حقه التأخير)  
 خرج به ماوجب تقديمه لصدارنه كالأين ومتى ثم إن تفيد التقديم بما ذكر مبنى على الغالب بالنظر  
 لما عند الأصل وعبد القاهر من أن تقديم السند إليه قد يفيد التخصيص إن كان الخبر معليا مع  
 كونه لا يعتبر عندهما أن حقه التأخير وإنما هو منطرد على مذهب السكاكي حيث يشترط في التخصيص  
 جواز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى وأن يقتصر ما ذكر بالفعل نحو أنا قلت أقاده  
 القبرى وقد بسط ذلك الأصل في مبحث تقديم السند إليه (قوله واقتصر للمصنف الخ) أى مع أن  
 القصر يحصل بغيرها كضمير الفصل وتعريف السند وقوله لشهرتها أى لشهرة ذكرها بينهم في هذا  
 الباب فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من الطرق  
 الأربع مطول (قوله بالفحوى) كسلى وجرى وعشراء صيان والظاهر أن الأخير ممدود (قوله أى  
 مفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الأصول لأن الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن  
 فيه مفهوم مخالفة صيان (قوله معنى الخ) بيان لطريقي مهم القصر من التقديم أى إن طريقه تأمل  
 الدوق السليم أقاده الصيان (قوله بالوضع) إلا أن أحوال القصر من كونه أفرادا أو قليا أو تعينا إنما  
 استفاد منها معونة المقام وهو المقصود من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع اه منه (قوله  
 وضعها لمعان تفيد القصر) أى إثبات المذكور وثى ما سواه في كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر  
 أى يستلزم القصر والاختصاص اه منه وقوله في كل الخ أشار إلى أن كونه معاني باختيار تعدده  
 بتعدد محله والله أعلم

### الباب السادس في الإنشاء

يطلق الإنشاء على الكلام الذي لا يتحمل نسبته الصدق والكذب لعدم قصد حكاية تعققها في الخارج  
 كما في الخبر ويطلق على إلقاء هذا الكلام وإيجاده وهو فعل التكلم وعلى غيرها وقد أراد به المصنف  
 المعنى الأول ثم قسمه إلى الطلب وغيره فإن أريد بالأقسام المعنى القلي لازم ارتكاب الاستخدام بين  
 الإنشاء في البيت الأول وضميره المقدر قبل قوله والطلب الخ إذ التقدير وهو ينقسم إلى طلب وغيره  
 والطلب الخ بأن يجعل الضمير للإنشاء مرادًا به المعنى القلي المتعلق بالنسبة التي إذا ذكر معها اللفظ  
 المنع بذكر صارت النسبة إنشاء ليصح التقسيم وإن أريد بها اللفظ قدر مضاف قبل قول المصنف  
 استدعاء أى دال استدعاء وكانت اللام المقدرة في قوله واستعملوا كهيئة الخ لتطيل أى واستعملوا  
 لتحصيل النجى كهيئة لو وكذا اللام في قوله والاستفهام هل تأمل (قوله مالم يكن الخ) أى مركب  
 أو المركب الذي وعلى كل مما خبر مقدم والإنشاء مبتدأ مؤخر كما لا يخفى (قوله لا يحتمل الخ) أى لدانه  
 وإن احتمله لازمه فإن استقيم مثلا يلزمه خبر وهو أطلب منك الاستقامة وهو محتمل وقد مر  
 إضاح هذا في أحوال الاستناد الخبرى عند تعريف الخبر (قوله لدانه) خرج الإنشاء فانه إنما يحتمله  
 لازمه كاهراف (قوله كالخبر الخ) الخبر بالإنشاء التحتية مرفوع خبره الطرف بهذه والكاف داخلة  
 على المجموع أى لهذا الانظ (قوله والحق اسم الخ) ويحتمل أن المراد به ضد الباطل أى كمن متسكا



(والطلب استدعاء مالم يحصل أقسامه كثيرة فتعجل أمر ونهي ودعاء ونها فتعني استفهام أعطيت الهدى)

أقول : قسم الانشاء إلى طلب وإلى غير طلب استدعاء غير حاصل أي طلب حصول غير حاصل وقت الطلب لأن طلب حصول الحاصل محال كالأمر والنهي وغير الطلب إنشاء ليس فيه استدعاء حصول كأفعال المدح والتمنح نحو نعم . وليس والمقصود هنا الأول وأقسامه كثيرة ذكر المصنف منها ستة : الأول الأمر وهو طلب الفعل نحو أقموا الصلاة . الثاني النهي وهو طلب الكف عن الفعل نحو لا تقربوا الزنا . الثالث الدعاء وهو طلب الفعل مع التذلل والخضوع نحو ربنا اغفر . الرابع النداء وهو طلب الأقبال بحرف نائب نائب أدعو نحو ياغيث المستغيثين . الخامس التمني وهو طلب المحبوب ولو محالاً

بالحق لا تعجل عنه إلى الباطل بل هو المتبادر من ذات اللفظ وإن خالفه الشارح والمصنف في شرحه (قوله أي كن بمولاه) أي مقصداً به (قوله تنظم الخ) لا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية (قوله والطلب الخ) عبارة عن قولهم الانشاء المذكور فبيان الطلب وغيره فأما غير الطلب كصبيغ العقود كعبث واشترت وزوجت وصبيغ الايقاع كاعتقت وطلقت فلم يتعرض لها في النظم لقلتها ولأنها منقولة عن الخبرية فأحوالها تستلزم من أحوال أصلها الذي هو الخبرية وأما الطلب فقد تعرض له لكثرة مباحته وهو أنواع أشار إليه وإلى أنواعه بقوله والطلب الخ اه ثم التعريف للطلب المقتضى به عند البلغاء فقوله استدعاء جنس وقوله مالم الخ فصل يخرج طلب حصول الحاصل فتأمل (قوله كثيرة) أي ليست ثلاثة فأصل فهي كثرتها زيادتها على ثلاثة إذ هي ستة ع في (قوله قسم الانشاء الخ) أي بحسب ما ينسب إليه كلامه فإن قوله والطلب الخ أفاد أن الانشاء ينقسم إليه وإلى غيره حيث لم يقد أنه هو الطلب تأمل (قوله أي طلب الخ) فالبين والثناء للطلب كما هما في الاستحصال (قوله لأن طلب حصول الحاصل محال) فيه أنه لا استحالة في الطلب المذكور كما هو ظاهر وإنما الاستحصال نفس الحصول فكان المناسب إبداله بعيت ثم رأيت السوقي قال إن عدم الاستحالة إنما هو لطلب اللفظي وأما الطلب القلبي لحصول الحاصل فهو محال لأنه إما الإرادة أو المحبة والشهوة أو الكلام النفسي والإرادة لا تتعلق بالواقع والشهوة في حصول الشيء لا تبنى بعد حصوله وإنما تبقى شهوة دوامه والكلام النفسي تابع لأحد هذين ويتبنى باتفائهما اه فلو استعملت صبيغ العقود لطلب حصول امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يوافق المقام قاله السعد (قوله كالأمر والنهي) مثال للطلب المعروف فالأمر طلب لفعل غير حاصل والنهي طلب لتترك غير حاصل (قوله والمقصود هنا الأول) ولا ينوهم أن هذا يقتضي كون البحث عن غير أحوال اللفظ لأن المقصود ينجر إليه آخر الأمر مطول (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به النهي بناء على أنه طلب ترك وكان المناسب زيادة على جهة الاستعلاء ليخرج به الدعاء والاتماس وقيل إن النهي طلب الكف وقد درج عليه الشارح في تعريف النهي لافتادة الطريقين وزاد هذا القائل في التعريف غير كف لإخراجه والنظر الكلام على هذا المزيد في شرحي ع في غيرهما (قوله طلب الكف) أي بخصوص لا يخرج عنه كف عن كذا فإنه لا يسمى نهياً بل أمراً (قوله طلب الأقبال) أي طلب التسكلم بإقبال المخاطب وقوله بحرف الياء لئلا يلبس صيان ثم الحرف إما ماقوط كما مثل أو مقدر نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله طلب المحبوب) أي على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقي من أنواع الطلب إذ لا يلزم فيها ما ذكر قيل ينبغي أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع محرراً من الأمر والنهي ونحوهما التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحبيبة المرادة يكنى في اندفاع النفس وقيل هو تعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون كذا في بس اه صيان (قوله حصول ما في الخارج) أي حصول صورة ما في الخارج أي حصول صورة الشيء المستفهم عنه الذي في الخارج وقوله في الذهن متعلق بحصول ثم إنه ينبغي أن يراد بالخارج خارج ذهن المستفهم إذ وقوع النسبة أو لا وقوعها لا تحقق له في خارج الأعيان وكذا غيرها من الأمور الذهنية تأمل (قوله فينضم) أي الاستفهام باعتبار المطلوب به الذي هو الحصول في الذهن والادراك ووجه التماس أن المطلوب حصوله إن كان وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها لحصوله أي اندراكه هو التصديق وإلا فهو التصور أفاده السعد (قوله واستعملوا كعبت الخ) أفاد به أن اللفظ الموضوع لتعني ليت حيث جعلها مثبها به وإنما استعملوا

نحو : ليت الشهاب يعود . السادس الاستفهام وهو طلب حص . ( ما في الخارج في الذهن فينضم التصور والتصديق وستان أدواته واختلاف معانيها وأعطيت الهدى . ككلمة ليت قصد بها الدعاء . قال : ( واستعملوا كعبت







الحقيقة بناء على أنه لا يمتنع الاستفهام العقل عن حال نفسه له فترى (قوله وفي التهمك) إذ الاستفهام  
 يتسبب عنه الجهل والجهل بالشيء قد يوجب عنه التهمك والسخرية له صيان فالعلاقة المجاورة إذ كل  
 من الاستفهام والتهمك ناشئ عن سبب واحد (قوله نحو أصواتك تأمرك) وذلك أن شياً عليه  
 السلام كان كثير الصلاة وكان قومه يذارونه يصلي فضاحكوا فقصوا بقولهم أصواتك تأمرك المزمع  
 والسخرية لا حقيقة الاستفهام قاله السعد (قوله وفي التحقير) لأن الاستفهام يتسبب عن الجهل والجهل  
 بالشيء وربما يتسبب عنه تحقيره والتحقير جلي الشيء حقيراً والاستهزاء عدم البلالة به وإن كان  
 كثيراً وربما يتحد محلها وإن اختلفا مفهومهما لما بينهما من الارتباط في الجملة لصحة نشأة أحدهما  
 عن الآخر كما في ع ق اه صيان (قوله وفي التنبية الخ) أي لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه  
 المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه فإذا ملك طريقاً واضح الضلالة بزعمه للتكلم كان هذا غفلة من  
 المخاطب عن الالتفات إلى ذلك الطريق فإذا نبه عليه ووجه ذهنه إليه كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام  
 عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه يستلزم للتنبيه على كونه ضالاً قاله السيد اه صيان  
 (قوله والاستبعاد) أي عند الشيء بعيداً إذ العدم والاستفهام كل منهما سبب من الجهل فالعلاقة المجاورة  
 قال الصبان الفرق بينه وبين الاستبعاد أن الاستبعاد منطوقه غير متوقع والاستبعاد منطوقه متوقع  
 غايته أنه بطل في زمن انتظاره اه (قوله أي لهم الذكرى) فإنه لا يجوز حمل على حقيقة الاستفهام  
 وهي ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله - وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا  
 عنه - أي كيف يذكرون ويتعظون ويفتون بما وعدوا به من الإيمان عند كشف العذاب عنهم  
 وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الازدكار من كشف النيران وهو ما ظهر على يد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات ومن الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه قاله  
 السعد (قوله وفي الترهيب) أي أن الاستفهام يقبه على جزاء إساءة الأدب وهذا التنبية يستلزم ترهيبه  
 ونحوه لانصافه بها أفاده الصبان (قوله التوبيخ) نسبة للتوبيخ أي التعمير والتقريع ونسبته  
 للتوبيخ من حيث كون التوبيخ مقصوداً منه قال الصبان قال في الأطول العلاقة بين الاستفهام  
 والانكار بمعنى نفي الولاية أن نفي الولاية يوجب عدم التصديق بما لا يليق بأن يشك في وقوعه والشك  
 يستدعي الاستفهام فأفيد بالاستفهام عدم الولاية اه بتصرف (قوله واقع) أي في الماضي أو الحال أو  
 المستقبل الأول نحو أعصت ربك والثاني كمال التارخ والثالث نحو أنصت ربك مراداه  
 المستقبل فالمراد بفاعله فاعله حقيقة أو حكماً لينتمى من هو مصدر فعله وفي الكلام حذف مضاف  
 أي فاعل منطوقه فتح اللام وهو للسكر فتح الكاف ثم هذا وما بعده ضابط لا تعريف والإلزام  
 التجوز في التعريف حيث أريد من اسم الفاعل مطلق الزمن ومن الفاعل مطلق التوجه فافهم (قوله  
 أو الإبطالي) توضح النسبة فيه عامر ويبان علاقة التجوز إليه أن الإبطال يستدعي عدم توجه النعم  
 وهو يستدعي الجهل وهو يستدعي الاستفهام فقد أطلق اسم السبب على السبب تأمل (قوله غير  
 واقع) أي فيما مضى كمال التارخ أو في الحال أو المستقبل نحو ألزمكوها (قوله وهو) أي الانكار  
 الإبطالي وقوله بكذب أي للسلط عليه ذي المحولة صفة لانكار أو المضاف إليها إنكار فالإشارة  
 في الحقيقة بجميع ما ذكر تأمل (قوله في غير معناه الخ) يرجع للأخبر وحذف عما قبله لدلالته  
 عليه (قوله لأمر قصد) الأقرب ما أشار إليه التارخ والمصنف في شرحه من أن اللام للتعليل وأن  
 المراد بالأمر النكته المقصية للعدول عن الحقيقة إلى التجوز بالأمر وغيره وما في ع ق تصف (قوله  
 منها الإباحة) والعلاقة بين الطلب والإباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الأذن العام فهو من

وفي التهمك نحو أصواتك  
 تأمرك وفي التحقير نحو  
 من أنت لمن تحقر شأنه  
 وفي التنبية على الضلال  
 نحو فأن تذهبون وفي  
 الاستبعاد نحو آتى لهم  
 الذكوى وفي الترهيب  
 أي التخويف نحو ألم  
 نهلك الأولين - وفي  
 الانكار التوبيخ  
 وهو الذي يقتضي أن  
 ما بعده واقع وأن فاعله  
 ملوم نحو - أتعبدون  
 ما تنحتون والإبطالي  
 وهو ما يقتضي أن  
 ما بعده غير واقع وأن  
 متعديه كاذب نحو  
 أقصفاكم ربكم  
 بالبين واتخذ من  
 الملائكة إناثاً وهو المشار  
 إليه بتكذيب قاله  
 (وقد يجنى أمر ونهى  
 وتدا  
 في غير معناه لأمر قصد  
 وصيغة الاخبار تأتي  
 للطلب  
 لفأل أو حرص وحن  
 وأدب)  
 أقول قد يخرج الأمر  
 والنهي والدعاء عن  
 معانيها الأصلية لنكته  
 أما الأمر فقد يأتي لمان  
 كثيرة منها الإباحة



نحو قوله تعالى (فأولئك هم الذين كفروا) (قوله كفروا الخ) يعني أنه يباح  
لكم أن تأكلوا مما ذكركم (قوله قصد الامتثال) أراد بالقصد لازمه وهو الطار. (قوله كفركم  
عصى الخ) في كون صيغة النهي في هذا المثال مستعملة في غير معناها نظر ظاهر إذ لو كان قصد  
ما تضمنته من الأمر بصيره كذلك للزم أن كل نهى مستعمل في غير معناه يقول لا نهى زيدا  
مستعمل في طلب اعتباره وقولك لا تقم مستعمل في طلب ما بعينه القام بما يقابل القيام وهكذا فلا  
يوجد نهى حيث مستعمل في معناه وهذا خلاف ما يفيد موضوع الكلام من كون النهي تارة  
يستعمل في معناه وتارة في غيره ومع هذا لم يقل به أحد فالمناسب أن يقول بدل قوله منها قصد  
الامتثال الخ منها التهديد كفركم لئلا لا يحتل أمره لا يحتل أمره إذ لا يتك في كونه مستعملا في  
غير معناه فإن السب لا يريد من عبده عدم الامتثال والعلاقة بين التهديد وبين النهي أن النهي  
يلزمه التهديد والتخويف فتأمل منصف (قوله الاغراء) أي الحث على لزوم الشيء والعلاقة بين  
النداء وبين الاغراء السمع هو فيه أن الاغراء ملزوم للقبال إذ لا معنى للاغراء غير القبل معنى  
بأن يكون بحيث لا يسمع يعقوب (قوله ينظم) أي يظهر ظلم الغير له ويثبت الشكوى به اه منه  
(قوله على زيادة النظم) عبر بزيادة حصول أصل النظم صيان (قوله كالتفاوت) أي إفادته (قوله  
نحو فقنا الله الخ) فالمقصود طلب التوفيق وصيغة الأمر هي الدالة عليه وعدل عنها إلى صيغة للنهي  
الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا بتحقيقه قاله البيهقي وظاهر أن العلاقة بين الخبر والطلب الضدية  
(قوله كفركم لمن استبطأك) أي فكرر عليك النداء طالبا الامراع في إتيانك وقوله أيتك مقول  
القول وهو من النادى إظهار لشدة حرصه على إتيانه لمن ناداه ثم في كون صيغة الخبر مستعملة في  
الطلب في هذا المثال نظر ظاهر والظاهر أنه بما استعمل فيه الماضي موضع المستقبل إشارة إلى  
قرب وقوعه جدا كقول القريب من البلد دخلنا البلد والجامع شدة التحقق فالمناسب التخييل بنحو  
رزقني الله لقاءك قال ع ق والسبب في إفادة الماضي هذا الحرص ما تقرّر من جهة الطبع وهو أن  
من جملة أسباب التعبير به عما لم يقع تخيل وقوعه وتخيل الوقوع يكون من كثرة التصور وكثرة  
التصور تكون من كثرة الرغبة فينتقل من التعبير به عن المطلوب إلى كثرة الرغبة بهذه الوسائط اه  
وقوله من كثرة الرغبة أي التي هي الحرص (قوله والتصديق) أي حمل المخاطب على التصديق للتكلم  
بإتيانه مثلا المطلوب للتكلم أفاده ع ق ويدل عليه قول الشارح فتحمله على المحيى الخ (قوله  
فتحمله على المحيى بلطف لاعتبادك الخ) أي وهو إن لم يأت صار مكذبا لك صورة لكونك  
أبرزت الكلام في صورة الخبر. والحاصل أن التكلم قد يكون طالبا لشيء راغبا في حصوله فيبرز  
للمخاطب الذي لا يريد تكذيبه صيغة الطلب في صورة الخبر ليوقع المخاطب المطلوب لأجل تصديق  
التكلم لأنه إذا لم يوقع كان مكذبا له صورة حيث أبرز التكلم الطلب في صورة الخبر تأمل (قوله  
نحو أمير المؤمنين الخ) فقد تأدب الطالب مع الأمير بترك مواجهته بصيغة الطلب لاشعارها بالاستعلاء  
أفاده ع ق (قوله من الاعتبارات) أي المعبرات (قوله في الأبواب السابقة) وهي من أحوال  
الاسناد إلى هذا الباب (قوله والقصر) هو أيضا مذكور في الباب المطلوب لإفادة أحكامه كذكر  
الطهارة في بابها والبيع في بابها (قوله فتسها عليها) أي فقص المعبرات التي تجرى في الانشاء على  
المعبرات التي ذكرت للخبر فقل إن تقديم السند إليه لكونه ذكره أهم لنسكة من نكت الأهمية  
وتأخيرها لاقتضاء المقام تقديم السند والقصر الحاصل فيه بتقديم العمول حقيق وإضافي وهكذا ..

نحو قوله تعالى (فأولئك هم الذين كفروا) (قوله كفروا الخ) يعني أنه يباح  
لكم أن تأكلوا مما ذكركم (قوله قصد الامتثال) أراد بالقصد لازمه وهو الطار. (قوله كفركم  
عصى الخ) في كون صيغة النهي في هذا المثال مستعملة في غير معناها نظر ظاهر إذ لو كان قصد  
ما تضمنته من الأمر بصيره كذلك للزم أن كل نهى مستعمل في غير معناه يقول لا نهى زيدا  
مستعمل في طلب اعتباره وقولك لا تقم مستعمل في طلب ما بعينه القام بما يقابل القيام وهكذا فلا  
يوجد نهى حيث مستعمل في معناه وهذا خلاف ما يفيد موضوع الكلام من كون النهي تارة  
يستعمل في معناه وتارة في غيره ومع هذا لم يقل به أحد فالمناسب أن يقول بدل قوله منها قصد  
الامتثال الخ منها التهديد كفركم لئلا لا يحتل أمره لا يحتل أمره إذ لا يتك في كونه مستعملا في  
غير معناه فإن السب لا يريد من عبده عدم الامتثال والعلاقة بين التهديد وبين النهي أن النهي  
يلزمه التهديد والتخويف فتأمل منصف (قوله الاغراء) أي الحث على لزوم الشيء والعلاقة بين  
النداء وبين الاغراء السمع هو فيه أن الاغراء ملزوم للقبال إذ لا معنى للاغراء غير القبل معنى  
بأن يكون بحيث لا يسمع يعقوب (قوله ينظم) أي يظهر ظلم الغير له ويثبت الشكوى به اه منه  
(قوله على زيادة النظم) عبر بزيادة حصول أصل النظم صيان (قوله كالتفاوت) أي إفادته (قوله  
نحو فقنا الله الخ) فالمقصود طلب التوفيق وصيغة الأمر هي الدالة عليه وعدل عنها إلى صيغة للنهي  
الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا بتحقيقه قاله البيهقي وظاهر أن العلاقة بين الخبر والطلب الضدية  
(قوله كفركم لمن استبطأك) أي فكرر عليك النداء طالبا الامراع في إتيانك وقوله أيتك مقول  
القول وهو من النادى إظهار لشدة حرصه على إتيانه لمن ناداه ثم في كون صيغة الخبر مستعملة في  
الطلب في هذا المثال نظر ظاهر والظاهر أنه بما استعمل فيه الماضي موضع المستقبل إشارة إلى  
قرب وقوعه جدا كقول القريب من البلد دخلنا البلد والجامع شدة التحقق فالمناسب التخييل بنحو  
رزقني الله لقاءك قال ع ق والسبب في إفادة الماضي هذا الحرص ما تقرّر من جهة الطبع وهو أن  
من جملة أسباب التعبير به عما لم يقع تخيل وقوعه وتخيل الوقوع يكون من كثرة التصور وكثرة  
التصور تكون من كثرة الرغبة فينتقل من التعبير به عن المطلوب إلى كثرة الرغبة بهذه الوسائط اه  
وقوله من كثرة الرغبة أي التي هي الحرص (قوله والتصديق) أي حمل المخاطب على التصديق للتكلم  
بإتيانه مثلا المطلوب للتكلم أفاده ع ق ويدل عليه قول الشارح فتحمله على المحيى الخ (قوله  
فتحمله على المحيى بلطف لاعتبادك الخ) أي وهو إن لم يأت صار مكذبا لك صورة لكونك  
أبرزت الكلام في صورة الخبر. والحاصل أن التكلم قد يكون طالبا لشيء راغبا في حصوله فيبرز  
للمخاطب الذي لا يريد تكذيبه صيغة الطلب في صورة الخبر ليوقع المخاطب المطلوب لأجل تصديق  
التكلم لأنه إذا لم يوقع كان مكذبا له صورة حيث أبرز التكلم الطلب في صورة الخبر تأمل (قوله  
نحو أمير المؤمنين الخ) فقد تأدب الطالب مع الأمير بترك مواجهته بصيغة الطلب لاشعارها بالاستعلاء  
أفاده ع ق (قوله من الاعتبارات) أي المعبرات (قوله في الأبواب السابقة) وهي من أحوال  
الاسناد إلى هذا الباب (قوله والقصر) هو أيضا مذكور في الباب المطلوب لإفادة أحكامه كذكر  
الطهارة في بابها والبيع في بابها (قوله فتسها عليها) أي فقص المعبرات التي تجرى في الانشاء على  
المعبرات التي ذكرت للخبر فقل إن تقديم السند إليه لكونه ذكره أهم لنسكة من نكت الأهمية  
وتأخيرها لاقتضاء المقام تقديم السند والقصر الحاصل فيه بتقديم العمول حقيق وإضافي وهكذا ..



## الباب السابع الفصل والوصل

لما فرغ من أحوال المفردات والانشاء تشرع في أحوال الجمل ثم إنه قدم الفصل في الترجمة لأنه عدم العطف والعدم سابق في الحادث على الوجود وكان ينبغي له أن يقدم الوصل له في التعريف لأن الفصل عدم مضاف للوصل فلا يعرف إلا بمعرفة الوصل ولم يفعل ذلك بل قدم الفصل في التعريف موافقة لما في الترجمة وقال الفصل الخ اه ع في تصرف (قوله الفصل ترك عطف جملة الخ) أقول : من المعلوم أن جملة هنا نكرة في سياق الإثبات وهي لا تميم إلا إذا دل على العموم دليل ولا دليل هنا فلا يشمل التعريف ترك عطف جملتين فأكثر على جملتين كذلك نحو يعطى ويمنع يضرب وينفع وكذا تعريف الوصل الذي أفاده بقوله عكس وصل قد ثبت ولا يقال إن في كل من التمرين حذف الفاء مع ما عطف أي فأكثر إذ لا دليل عليه على أنه لا يليق بالتعريف إذ لا بد فيه من ذكر ما يصير جملتها مانعا ولا يجوز حذفه ولو وجد دليل عليه فلو قال :

## الفصل ترك عطف بعض الجمل على مثل عكسه وصل على

اسم مما ذكر وقولنا فلا يشمل التعريف الخ . اعلم أنه ربما لا يتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ما قبلها بل يتناسب الأوليان والآخران فيعطف في كل اثنين أولا ويعطف الآخران على الأولين لأن مجموع الأخيرين يناسب مجموع الأوليين فعطف المجموع حينئذ وصل وترك عطفه لموجب فصل وقد علمت المثال وقس الأكثر فتدبر (قوله أنت الخ) صفة جملة خرج به الجملة المستأنفة التي لم تقع بعد غيرها فلا يعتد ترك عطفها فصلا وتوضيح المقام أن قوله ترك جنس يشمل جميع التروك وإضافته لعطف مخرجة لترك غيره وإضافة عطف إلى جملة مخرج لعطف المفردات فلا يعتد تركه فصلا ووصف الجملة بقوله قد أنت الخ مخرج الجملة المستأنفة التي لم تقع بعد غيرها فلا يعتد ترك عطفها فصلا تأمل (قوله عكس وصل) خبر المحذوف أي وهو عكس وصل وقوله قد أنت صفة لوصل أي ثبت عندكم وتقرر حقيقة هذا هو الظاهر وما في عرق تكلف (قوله ترك عطف جملة الخ) فيه ما علمت وقد سلم من الإيراد في تعريف الوصل حيث نبع الأصل (قوله عطف بعض الجمل الخ) إنما اختار الجمل على الكلام لتدخل الصلة والصفة ونحوها مما لا يشمل الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصودا لذاته صيان (قوله أغضض أبواب الخ) أي أخفاها عن البصائر بحيث يزيد بطن إدراك معانيه عن بطن إدراك معاني غيره تأمل (قوله معرفة الفصل الخ) أي معرفة مباحثهما باتفاق بحيث يقدر على إجراء مباحثهما على ما ورد عليه من الجمل (قوله فافصل الخ) حاصل المقام أنه إذا أنت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أولا فإن كان للأولى محل من الأعراب فإن قصد عدم تشريك الثانية في حكم الأولى أي مقتضيه من خبرية ونحوها وجب الفصل وإلى هذا أشار المصنف بقوله وعدم التشريك في حكم جرى والإفلا وصل وشرط كونه مقبولا بالواو وجود الجامع بين الجملتين وهو مقبول بغيرها مما يفيد زيادة على التشريك وهو الفاء وثم وحتى مطلقا وإن لم يكن للأولى محل فإن قصد ربط الثانية بها على معنى عاطف سوى الواو عطف به نحو دخل زيد فخرج أو تم خرج عمرو وإن لم يقصد الربط المذكور فإن كان للأولى حكم قصد عدم تشريك الثانية معها فيه فافصل وإلى هذا يشير أيضا قول المصنف وعدم التشريك الخ فهو عام فيما إذا كانت الأولى لها محل وفيما إذا لم يكن لها وإن لم يكن للأولى حكم فإن كان بينهما وبين الثانية كمال الاتصال من غير أن يكون في الفصل إيهام خلاف القصور أو كمال الانقطاع كذلك أو شبه أحد السكالين تعين الفصل لأن الوصل يقتضي مقابلة وهي لا تناسب كمال الاتصال ولا شبهه ومناسبة وهي لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وإن لم يكن بينهما كمال الاتصال بلا إيهام ولا شبهه ولا كمال

[الباب السابع الفصل]

[والوصل]

(الفصل ترك عطف

جملة أنت

من بعد أخرى عكس

وصل قد ثبت)

أقول : الفصل لم يقطع

وفي الاصطلاح ترك

عطف جملة على أخرى

والوصل لغة الجمع وفي

الاصطلاح عطف بعض

الجمل على بعض مثال

الأول عمرو أهتمز بدا

ضربته ومثال الثاني

زيد قائم وعمرو جالس

وهذا الباب أغضض

أبواب المعاني حتى قيل

لبعضهم ما البلاغة

يقال معرفة الفصل

والوصل قال :

(فانصل



الانقطاع بلا إسهام ولا شبهة نعين الوصل لوجود النشأ وعدم المنافع أما كمال الاتصال فليكون الثانية مؤكدة الأولى أو بدلا منها أو بياناً لها تنزيلاً في الجميع وإليها يرجع حكمه أشار المصنف بقوله :  
 والفصل لدى التوكيد والإبدال في غيراته ترك البيان وسد ذكر مثله ، ولك أن تقول إنه أدرجه في البديل لصلاحيه اللفظ الواحد لهما فيما له محل بانفاق وعلى الطريقة الآتية فيما لا محل له فهما واحد باعتبار اللفظ وأما شبهه فليكون الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولى فتفصل الثانية من الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال واليه وإلى حكمه أشار المصنف بقوله ونية السؤال وأما كمال الانقطاع للاختلاف بينهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى أو معنى فقط أولاً لأنه لا جامع بينهما واليه وإلى حكمه أشار بقوله : أو اختلاف طلباً وخبراً :  
 أو فقد جامع . وأما شبهه فليكون عطف الثانية على الأولى موحداً لعطفها على غيرها مما ليس بقصود واليه وإلى حكمه أشار بقوله ومع إسهام إلى آخر البيت وجعل هذا الكون موجبا لكمال الانقطاع باعتبار اشتباهه على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا موجبا لكمال الانقطاع فتحصل أن مواضع الفصل ستة خمسة فيما إذا كانت الأولى لا محل لها من الأعراب وهي ما إذا كان بين الجملتين كمال الاتصال بلا إسهام أو كمال الانقطاع أو شبه كل كذلك وما إذا كان للأولى حكم قصد عدم إعطائه للثانية والسادس فيما إذا كانت الأولى لها محل وهو مثل الأخير من الجملة وقد علمت موضع الإشارة إلى الجميع في كلام المصنف هذا مادعت إليه الضرورة ويتم انضاح بعضه بما في الشارح وتعيم الرام يطلب من الأصل وشرح السعد وحواشيها (قوله لدى التوكيد) أي عند التوكيد بالجملة الثانية (قوله والإبدال الخ) قد عرفت أنه أدرج فيه عطف البيان وعرفت وجه الإدراج (قوله لنسكة) حذف من الأول دلالة الثاني (قوله ونية السؤال) عطف على التوكيد والمراد بنية السؤال تقديره بين الجملتين فيما إذا اقتضت الأولى سؤالاً فيؤتى بالثانية جواباً عنه ع ق (قوله وعدم التشريك) أي تشريك الثانية للأولى وقوله في حكم أي للأولى مطلقاً كان لها محل أم لا كما علمت بتمام (قوله طلباً) أراد به ما هو أعم وهو الإنشاء فقد يجوز بإطلاق الخاص وإرادة العام (قوله ومع إسهام) عطف على لدى التوكيد وإسهام مضاف لعطف من إضافة المصدر لفاعله وقوله سوى مدعوله وقوله في الكلام متعلق بالمقصود (قوله أن تنزل الجملة الخ) يفيد هذا وقوله فيما يأتي بمنزلة البديل أن الثانية ليست ناجية حقيقة بل ما يفاد منها يفيد ذلك التابع من جهة القصد فألحقت بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الأقرب خلافاً لما يفيد أول كلام الأصل وذلك لأن التابع اصطلاحاً يستدعي إعراباً يقع فيه التبعية والكلام فيما لا محل له كما علمت مع أن التوكيد مخصوص بألفاظ معلومة أفاده البيان عن يعقوبي وقوله من جهة القصد الظاهر أنه حال من نائب فاعل يعاد وقوله لأن التابع الخ إنما جعله على الأخرى بنية دون تعين عدم التبعية لأنه أكثرى لا كلي فينتأ عن كونه أكثرى أن النظر إليه يقتضي لعدم التبعية حقيقة أولى لكونه نظر الأكثرى فيكون عدم التبعية حقيقة الناشئة عن هذا الأولى أقرب تدبر (قوله التقرير) أي تقرير باللاحق للسابق وقوله مع اختلاف للمعنى أي معنى كل من السابق واللاحق وكذا يقال في الاتحاد (قوله إذا جعل كل منهما الخ) هذا إنما يكون إذا جعل الم طائفة من الحروف لا يقتصر لها مبتدأ ولا خبر أو جملة مستقلة بجعل الم مبتدأ خبره هذه أو هذا مقترناً أو العكس بناء على أنه اسم السورة أو القرآن أما إن جعل الم مبتدأ خبره ذلك الكتاب فلا يكون مانعاً فيه وكذا إن جعل ذلك الكتاب مبتدأ خبره لا ريب فيه ما من السعد والبيان (قوله فهي) الفاء تعليلية لقوله مثال الأولى أو للتفريع عليه وقوله بمنزلة الخ أي في تقرير باللاحق السابق (قوله جاء زيد هو الصوفي) فيه أن قوله هو الصوفي ليس بمعنى جاء زيد فكيف يكون بمنزلة التوكيد اللفظي له فالمناسب التكيل بهدي للتبيين كمثل الأصل

لدى التوكيد والإبدال  
 نسكة ونية السؤال  
 وعدم التشريك في  
 حكم جرى  
 أو اختلاف طلباً وخبراً  
 وقد جامع ومع إسهام  
 عطف سوى القصود  
 في الكلام  
 أقول : يجب الفصل في  
 مواضع منها أن تنزل  
 الجملة الثانية من الأولى  
 منزلة التوكيد المعنوي  
 في إفادة التقرير مع  
 اختلاف المعنى أو  
 اللفظي في إفادة التقرير  
 مع اتحاد للمعنى مثال  
 الأول لا ريب فيه  
 بالنسبة إلى ذلك  
 الكتاب إذا جعل كل  
 منهما جملة مستقلة  
 فهي بمنزلة نفسه من  
 جاء زيد نفسه ومثال  
 الثاني جاء زيد هو  
 الصوفي



وسيتضح لك وجوه فترقب (قوله أي الصالح الخ) يفيد أن الصوفي منسوب للصفا وهو مفاد كلام غيره  
أيضا والظاهر أن النسبة على غير قياس (قوله فهو بمنزلة الخ) أي في التقرير مع اتحاد المعنى والنسبة فيها هي  
بمنزلة التوكيد المنسوي دفع توهم التجوز وفيما هي بمنزلة المظني دفع توهم السهو أو الغلط وإيضاح دفع  
توهم التجوز في المثال الأول أن قوله ذلك الكتاب فيه مبالغة في وصف القرآن ببلوغه الدرجة القصوى  
في الكمال وهذه المبالغة حاصلة بحمل المبتدأ ذلك الدال على كمال العناية بغيره والتوصل ببعده إلى  
التعظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على انحصار الكمال في القرآن حيث أنه يجوز لو كان  
هذا من غير الله أن التكميم قد تجوز في حصر الكمال في القرآن مبالغة فدفع هذا التوهم بلا ريب فيه  
وإيضاح دفع توهم السهو أو الغلط في هدى للتقنين أن قوله لا ريب فيه لما كان بتوهم لو كان من عند  
غير الله أنه أتى به على وجه السهو أو الغلط أنبع بهدى للتقنين الدال على معنى ذلك الكتاب فإن معناه  
أن الكتاب بالغ في الهداية درجة لا تدرك غايتها لما في تسكير هدى من الإلهام والتفخيم حتى كأنه  
هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه الكمال في الهداية  
فأفهم والظاهر أن مرادهم بالتجوز هنا المعنى القوي بمعنى مخالفة الأصل وبدل له قول اليعقوبي فلما  
حل بسبب تلك المبالغة توهم السامع المجازية في الكلام وأنه على خلاف مقتضاه اه حيث عطف قوله  
وأنه الخ على التجوز والظاهر أنه عطف تفسير تأمل (قوله ككون المراد لطيفا الخ) أي أو عجيبا  
أو طعيفا أي والأولى غير وافية بخلاف المراد والثانية وافية وقوله لطيفا راجع للبدل المطابق وقوله  
مطلوبا الخ راجع لبدل البعض والاشتمال وسيتضح ما في كلامه (قوله بمنزلة البدل المطابق نحو فوسوس  
الخ) الذي في الأصل وترجيح السعد وعق ترك البدل المطابق والتخيل بآية فوسوس الخ لعطف  
البيان لحفاء الجملة الأولى قال اليعقوبي ولم يعتبر بدل الكل في الجمل التي لا عمل لها من الإعراب لأنه  
ذا مفرق الجملة التأكيدي لا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدي  
وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا عمل لها من الإعراب إذ لا نسبة تنقل اه وحيث فلا يخفى كلام  
الشارح على ما رجع إليه الأصل ومن هذا حذوه وإنما يخفى على طريقة ذكرها اليعقوبي حيث قال  
بعد ما ذكر بعضهم اعتباره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله في كمال الاتصال  
ومثله قول الشاعر فنعنا بالأسودين فنعنا بالبحر والماء فإذا قصد الأخبار بالأولى ثم بالثانية لأن الأولى  
كثير الوافية بالمراد لما فيها من إيهام ما والمقام يقتضي الاعتناء بشأن الخبر به تفصيلا لما فيه تشریف  
الخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل اه ونعني به هذه الآية لبدل الكل صحيح لأن ما ذكر عن بعضهم  
مأثرت فيها ولولا تشبيه الآية المذكورة لكان كلامه على البدل المطابق في الجمل التي لا عمل لها من  
الإعراب فيكون قول الصنف والابدال عارفا فيما له عمل وفيما لا عمل له ويسير أقيد فلا يكون كلام  
الشارح مبينا على طريقة ضعيفة للاتفاق على اعتبار البدل المطابق من موحات كمال الاتصال للمقتضى  
للفصل في الجمل التي لا عمل لها من الإعراب كما يستفاد من حاصل المقام الذي قدمناه لمن تأمل (قوله لأنها  
بمنزلة الخ) فبينهما كمال الاتصال والعطف يفيد المفايزة وسيد كره الشارح (قوله ودقته) عطف تفسير  
(قوله أممكم بما تعلمون) هذه الجملة صالحة الذي في قوله تعالى - وانقوا الذي أممكم بما تعلمون -  
ولا عمل الجملة الصالحة من الإعراب بل للوصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام وجميع الصلة والموصول  
على ما قاله السيد كذا في سم اه صبان (قوله إذ مضمونها الخ) يفيد أن الفصل معتبر بين ما تعلمون  
و بين أممكم وهو فاسد إذ ما تعلمون مفرد لجملة والفصل إنما يكون بين الجمل تأمل اللهم إلا أن يقال  
إن في الكلام حذف مضافين والتقدير بعض مضمون جملة ما تعلمون من كون إضافة جملة ما تعلمون لأدنى

أي الصالح من دق  
الأوصاف فهي بمنزلة  
زيد الخالي من جامد زيد  
زيد ومنها أن تكون  
الثانية بمنزلة البدل من  
الأولى لنسبة ككون  
المراد لطيفا أو مطلوبا  
في نفسه فتزول الثانية  
بمنزلة البدل المطابق نحو  
فوسوس إليه الشيطان  
قال يا آدم ففصل جملة  
قال لأنها بمنزلة البدل  
المطابق من وسوس  
والنسبة في الإبدال  
لطافة المراد ودقته  
أو بمنزلة بدل البعض  
نحو أممكم بما تعلمون  
أممكم بأنعام وبنين  
وجنات وعيون لفصل  
جملة أممكم الثانية  
لأنها كبدل البعض  
إذ مضمونها بعض  
ما تعلمون



ولا تقيم بطل من  
 ارحل بطل اشتغال  
 والسكنة كالذي قبله  
 وإنما وجب الفصل في  
 التوكيد والإبدال لأن  
 الوصل يقتضي التغير  
 وليس موجوداً فيها  
 ومنها بسمة السؤال  
 أي تقديره من  
 الجملة السابقة نحو  
 ولا تخاطبني في الدين  
 فلهما إنهم مفرقون  
 جملة الهي يقتضي  
 سؤالاً من شأن المنهى  
 أن يسأل عنه فيقال لم  
 لا أخاطبك في شأنهم  
 ووجب الفصل لصيرورة  
 الجملة الثانية كالقطوعة  
 عما قبلها بسبب كونها  
 جواباً لطلب السؤال  
 المقدر ٥ ومنها عدم  
 اشتراك الثانية مع  
 الأولى في الحكم نحو  
 - وإذا خلوا إلى  
 شياطينهم إلى الله  
 يستهزئ بهم - لم  
 يعطف جملة الله  
 يستهزئ بهم على قوله  
 إنا معكم لعدم اشتراكهما  
 في الحكم إذ ليست  
 الثانية من مقوله ٥  
 ومنها اختلاف الجملتين  
 في الخبرية والإنشائية  
 بأن تكون إحداهما  
 انشائية والأخرى

ملابسة أي الجملة العامل فعلها وهو آتية فيما تعلمون بسبب تعلق جازمه به تأمل إقوله والسكنة في  
 إبدالها أي جملة آتيةكم بأنعام وبنين وقوله كون مضمونها الخ المناسب مضمون ما قبلها أي وما قبلها  
 غير وافية بموقعها فأتى بها لتسميه وذلك لأن كون مضمون الثانية مطلوباً في نفسه لا يقتضي إبدالها  
 بل إن كانت وافية لا يقتضي غيرها وإن لم تكن وافية اقتضى الإبدال منها لإبدالها وقد أفاد الأصل  
 وغيره ما ذكرنا تدير منصفاً (قوله أقول له الخ) لا محل للجملة ارحل بانفرادها وكذا جملة لا تقيم لا محل  
 لجزء القول على ما هو الحق فالجمل إنما هو المجموع فلا يرد أن التحليل باليت خروج عن الموضوع  
 والظاهر أن مسامحة من الإسلام الغوى وهو الانقياد (قوله مطلوباً في نفسه) لأنه تذكير لتسم لتكر  
 وهو ذريعة لغيره كالإيمان والعمل بالطاعة اه يعقوب (قوله بدل من ارحل) أي تنزيلاً (قوله  
 والسكنة كالذي قبله) وهو أن المقام مطلوب في نفسه لأنه لاظهار الكراهة لأقامة المخاطب والجملة الثانية  
 توفى بتأديته (قوله يقتضي التغير) أي الكلي أي أن الأصل فيه أن يكون للتغير الكلي هذا هو  
 الظاهر وإلا فطلق التغير متأ في بدل البعض والاشغال تأمل (قوله أي تقديره) أي بين الجملتين  
 كما قدمناه عن ع ق وقوله من الجملة الخ متعلق أيضاً بتقدير أي أنه مقدر وتأتي من الجملة السابقة  
 تأمل (قوله أن يسأل عنه) الظاهر أن يسأله ولعل المصدر قبل بمعنى المفعول تأمل (قوله لصيرورة الجملة  
 الثانية كالقطوعة الخ) فيه أنه لا معنى لصيرورتها كالقطوعة بل هي مقطوعة بالفعل وعلى فرض حذف  
 الكاف لا يحسن التعليل لصيرورة المعنى وإنما وجب الفصل لصيرورة الثانية مفصلة الخ وهو مركب وإن  
 أمكن تصحيحه بتكافؤ فلناسب أن يقول وإنما وجب الفصل لكون الثانية جواباً عن السؤال الذي  
 اقتضته الأولى فليفتد فصل عنها كما فصل الجواب عن السؤال تأمل (قوله عدم اشتراك الخ) لاشتراك في صحة  
 اقتضائه الفصل وكونه من مواضعه لكن الأنسب بالمصنف إيقاظه على ظاهره كما قرأناه سابقاً وعلى تعبير  
 الشارح يكون المصنف قد أطلق السبب وأراد السبب ولا حاجة إليه مع ما فيه من التصرف عن الظاهر  
 [تنبيه] علم بما سبق أنه كما يكون الفصل لعدم التشرية في حكم الاعراب إذا كان للأولى محل من الاعراب  
 كما في مثال الشارح يكون لعدم التشرية في حكم غير الاعراب إذا لم يكن للأولى محل كما في وإذا خلوا  
 الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف (قوله في الحكم) وهو المقولبة  
 (قوله على إنا معكم) إنما قال على إنا معكم ولم يقل على إنما نحن مستهزئون مع اتحاد الحكم بهما بسبب كون  
 الثانية إضاحاً للأولى لأن العطف على التبوع هو الأصل أفاده السعد (قوله إذ ليست الثانية الخ) فلو  
 عطف على إنا معكم لزم اشتراكها معها في كونها مفعول قالوا فيلزم أن تكون مفعول قول المنافقين  
 وليس كذلك وكلامه يفيد أن إنا معكم له محل من الاعراب وهو مبنى على أن جزء القول له محل إذا  
 كان مفيداً وهو ضعيف اه من السعد والصبان (قوله ومنها اختلاف الخ) والفصل حيثما لما بينهما  
 من كمال الانقطاع كما علمت مما مر (قوله بأن يكون الخ) تحته صورتان وهو واضح (قوله وقال رائدهم  
 الخ) لم يعطف نزولها على أرسوا لأنه خبر لفظاً ومعنى وأرسوا إنشاء لفظاً ومعنى والرائد هو الذي ينفذ  
 التورم لطلب الماء والكلام للنزول عليه وقوله أرسوا أي أقيموا بهذا الكلام اللام للحرب وهو  
 مأخوذ من أرسيت السفينة حبستها بالمرسة وقوله نزولها أي نحاول أمر الحرب وتعالجها وقوله  
 فكل حنف الخ تعليل للندوف يفيد ما قبله أي ولا يمنعكم من محاولة إقامة الحرب مباشرة أعمالها خوف  
 الحنف وهو الموت فكل الخ وقوله بتقدير أي بتقدير الله سبحانه اه يعقوب بعض تصرف قال  
 الصبان وبحث في التحليل بأن نزولها إيماناً لتعليل لما قبله فهو جواب عن سؤال مقدر فليس الفصل لكمال



اتفاقهما معنى ، وسها أن لا يكون بين المختلفين جامع عقلي أو وهمي أو خيالي فلا نقول زيد عالم وعمره قائم لعدم الجامع  
تخلاف زيد عالم وعمره جاهل ونعم اليأس من الخلق وبشئ الطمع فيهم ، وسيأتي ذلك ومنها إيهام العطف بخلاف المقصود نحو :  
ونظن سلمى أنى أبى بها بدلا أراها في الصلال فيهم لم يعطف أراها على (١٢٥) نظن مع أن بينهما

مناسبة في السند  
والسند إليه ثلاثتهم  
عطفه على أبى فيكون  
من مضمونات سلمى  
وهو خلاف المقصود  
إذ المقصود أنه يظنها  
كذلك قال :

(وصل لدى التشرىك  
في الإعراب

وقصد رفع اللبس  
في الجواب

وفي اتفاق مع الاتصال  
في عقل أو في وهم  
أو خيال)

أقول : فذكر  
في هذين البيتين

مقتضيات الوصل منها  
أن يكون للأولى محل

من الإعراب كأن  
تكون خبرا ويقصد

تشرىك الثانية لها  
في حكم ذلك الإعراب

نحو زيد قام أبوه  
وقعد أخوه ومنها القصد

لرفع إيهام خلاف المراد  
من الجواب كما إذا قيل

لك هل قام زيد وقلت  
لا وأردت أن تدعو

لسائل فلا بد من الوصل  
فتقول لا وربك الله إذ

لو فصلت لنوهم أنه  
دعاء على المخاطب بعدم

الانقطاع بل شبه كمال الاتصال وإما حال أى أقيموا في حال مزاوله الحرب فكذلك ليس الفصل  
لشكالات الانقطاع بل لأن الحال لا يعطف على الجملة القيده به ، وأجيب بأنه لا تراحم بين كمال الانقطاع  
وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا يعطف على الجملة القيده به فيجوز أن يكون  
الفصل للأمرين اهـ ( قوله باتفاقهما معنى ) بأن ترجع الانتائية إلى الخبرية أو عكسه ( قوله أن  
لا يكون بين المختلفين جامع ) يعنى مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والانتائية بل هما خبريتان  
مع معنى أو انتائيتان معا وإنما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الذى قبل هذا فيه ثم مالا يصح فيه  
العطف لاتقاء الجامع إما لاتقاءه عن السند إليهما فقد كقولك زيد طويل وعمره قصير حيث  
لا جامع بين زيد وعمره من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضايف وإما عن السندين  
فقط نحو زيد طويل وعمره عالم وإما عن السند إليهما والسندين معا كهذا المثال حيث لا جامع بين  
زيد وعمره اهـ يعنى ( قوله فلا نقول زيد الخ ) يجوز أن يعتبر في هذا المثال اتقاء الجامع عن كل  
من السندين والسند إليهما وعن السندين فقط والذى يدل عليه كلام التارخ سوجه لاتقاء الجامع  
بين السندين فقط تأمل ( قوله تخلاف الخ ) أى فإن بين عالم وجاهل جامع التضايف وكذا في المثال بعد  
( قوله خلاف المقصود ) وهو أعنى خلاف المقصود عطفها على غير ما لو عطف للتكلم بقصد كون العطف  
عليها كما ينة التارخ ( قوله نحو ونظن الخ ) أى يعنى أطلب والباء في بها يعنى عن أى أبى أطلب  
بدلا عنها وأراها على صيغة المجهول شاع في الظن أى أظنها وإنما جعل ضلالها مضمونا مع أن المناسب  
دعوى التيقن نحو زنا عن دعوى التيقن في ضلالها وإشعارا بأن غاية الجرمة دعوى الظن صبان عن  
الأطول مع زيادة ( قوله في السند ) لاتحاد سند كل مع سند الأخرى في الحدث لأن معنى أراها  
أظنها وقوله والسند إليه لأنه في الأولى محبوب وفي الثانية عيب ( قوله وهو ) أى كون أراها الخ من  
مضمونات سلمى ( قوله إذ المقصود أنه الخ ) أى أفادة أنه الخ أى لافادة أنها نظن أنه يظنها فيهم الخ  
( قوله لدى التشرىك ) أى وعند قصد التشرىك وقصد معطوف على التشرىك ( قوله في الجواب )  
أى وما بعده وهو الجملة بعدلا ( قوله مع الاتصال في عقل ) أى مع وجود جامع يجمعهما عند القوة  
المفكرة في عقل أى بسبب عقل الخ ويسمى الأول جامعا عقليا والثانى وهميا والثالث خياليا ( قوله  
مقتضيات الوصل ) ليست الإضافة للاستغراق بل للجنس إذ لم يذكر جميع ما ذكرناه في حاصل المقام  
( قوله في حكم الخ ) وهو الخبرية ( قوله وأردت أن تدعو لسائل ) أى ولم ترد السكوت على لا والابتداء  
بما بعد والا كان السكوت دافعا للإيهام صبان ( قوله فلا بد من الوصل فنقول لا الخ ) قال في الأطول  
ثم الوالو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لطبع الوهم كما زيد في ربنا  
وذلك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع أنه لا إيهام أو ولو اعتراضية والجملة المدعائية معترضة كما في قوله :  
إن الثمانين وبلغتها ، فيه تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الإيهام توقف اهـ صبان ( قوله لاختلافهما الخ )  
أى فيبينهما كمال الانقطاع ( قوله من عقل الخ ) متعلق بمحذوف أى ناشئ من عقل أى سببه العقل  
الخ ( قوله وهو وهمي ) وذلك لأن الوهم ينزل النضاد عنده منزلة التضاد عند العقل فكما أن العقل  
لا يحضره أحد المتضادين إلا ويحضره الآخر فكذا الوهم لا يحضره أحد المتضادين إلا ويحضره

لرعاية ولولا هذا الإيهام لوجب الفصل لاختلافهما خبرا وإنشاء ومنها أن تنفق الجملة في الخبرية والانتائية مع الاتصال  
أى الجامع بينهما من عقل أو وهم أو خيال نحو إن الأبرار لن نعيم وإن الفجار لن جحيم والجامع بينهما التضايف ونحو سلكوا  
واشربوا ولا تسرفوا والجامع كذلك وهو وهمي



الآخر (قوله والكلام على القوى الخ) حاصل المقام أن الحكماء زعموا أن في الباطن أمورا سبعة  
 القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانتها والفكرة فالقوة العاقلة زعموا  
 أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة العروضة للصور  
 والأبعاد كالطول والعرض والعمق لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا المجرد وخزانتها هي العقل الفاضل  
 الذي هو أفلك القمر أي المفيض على الكائنات ما قبله وبقية السبعة قائمة بتجاويف الدماغ وذلك  
 أنهم زعموا أن للدماغ تجاويف أي بطنونا واحد منها في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في  
 وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الأخير وهو القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في  
 المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئية لا تنأى إلى مدركها من طرف الخواص وذلك  
 كادراك الصداقة والعداوة وله خزانة تسمى الحافظة ولذا كره قائمة بمؤخر تجويفه والحس المشترك قائم  
 بأول التجويف الأول من الدماغ وهو قوة تنأى إليها الصور المحسوسة الجزئية من الخواص الظاهرة  
 ونحكم بين تلك الصور المتأدية إليها كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور  
 ما يمكن ادراكه ببعض الخواص الظاهرة ولو كان مسوعا ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن  
 ادراكها بها وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة قائمة بآخر تجويفه تبقى فيها تلك الصور بعد غيبتها  
 عن الحس المشترك والمفكرة قائمة بالتجويف الوسط وهي قوة تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني  
 الجزئية الوهمية ولم يذكرها خزانتها خزائن القوى الأخرى وإذا عرفت هذا نعرف أن القوى  
 المدركة من السبعة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة هذا كله  
 عند الحكماء كما عرفت. وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعبد على وجه العادة والجعل من الله  
 تعالى ويحوز عندهم أن يكون الإدراك هو القوة الواحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك  
 المدركات وحكمها بتلك الأحكام من الصبان عن العقول يتصرف قل ولا يظهر كون خزانة القوة  
 من الأمور الباطنية وأن تجوز أهل السنة لهذا التفصيل ظاهريا عدا خزانة القوة المفكرة التي هي  
 العقل الفياض اه إذا تقررت هذا فاعلم أن الجامع بين الجلتين إما عقلي أو وهمي أو خيالي ومعنى كونه  
 عقليا أنه يصل بين الجلتين ويجمعهما عند القوة المفكرة بسبب العقل ونظير هذا يقال فيما بعده  
 فالجامع العقلي أمر بسببه يجمع العقل المتعاطفين في المفكرة وتدركه النفس بها وبواسطة العقل  
 كالتماثل فإن العقل إذا توجه إلى المثليين في الحقيقة وجردهما من العوارض ارتفع التعدد وصار شيئا  
 واحدا في تلك الحقيقة فيجتمعان في العطف ولكن المراد بالتماثل هنا أن يكون لهما حقيقة مخصوصة  
 بوصف زائد وإلا جاز أن يقال الأرض موجودة ومرارة الأرب موجودة لاتحادهما في حقيقة الجزئية  
 ولا يصح اتفاقا مادام على ظاهره فذلك لا بد من وصف زائد فإذا كان بين زيد وعمرو صداقة أخذت مع  
 حقيقة الانسانية فصارت جامعة عقليا لاتحادهما فيها وكالتضاييف كالأبوة والبنوة لأن المتضاييف يحكم العقل  
 باجتماعهما عند المفكرة من جهة أنه لا يوجد في العقل أحدهما إلا والآخر موجود معه فيقال زيد قائم وابنه  
 قاعد فيكون الجامع عقليا تضاييفا والوهمي أمر بسببه يحال الوهم في جمعهما عند المفكرة كالتقارب للتشبه  
 الذي بين البياض والصفرة فإن الوهم يتوصل به إلى جمعهما وإن كان ذلك التشابه عقليا لأنه يأخذه من  
 العقل ويجمع به ولولا الوهم ما صح الجمع لأن العقل ينشئ الجمع به لادراك التباين معه والوهم يحمله  
 كالتماثل وإنما يصح الوهم ذلك لتجويزه المستحيلات فيقال مثلا الأبيض معجب والأصفر معجب  
 والخيالي هو أمر يحال بسببه الخيال في الجمع عند المفكرة وهو التقارن بين المتعاطفين في المفكرة وإن كان  
 التقارن عقليا لكن الوهم يأخذه منه فيجمع به ولما كان الجامع الخيالي هو هذا التقارن

والكلام على القوى  
 الباطنية التي أثبتها  
 الحكماء وبيان الجامع  
 العقلي والوهمي والخيالي  
 يرجع إليه في شرح  
 الأصل لفيق هذا  
 الشرح عن ذلك قال:



( والوصل مع تناسب

في اسم وفي

فعل وقد مانع قد

اصطلى )

أقول : من محسنات

الوصل بعد وجود

مصححه تناسب الجملتين

في الاسمية والفعلية

وتناسب الفعليتين في

المضي والمضارعة نحو

زيد قائم وعمرو قاعد

وزيد قام وعمرو قعد

لا قاعد أو يقوم في

الأول ويقعد في الثاني

ما لم يمنع من تلك

المناسبة مانع فيجب

تركها ويكون الوصل

على الحالة التي اقتضاها

الحال كما إذا أريد في

إحداها التجدد وفي

الأخرى الثبوت نحو قام

زيد وعمرو قاعد

والمقصود من البيت

أن الوصل مع المناسبة

المذكورة أولى منه

مع عدمها لامن الفصل

كما يورده ظاهر المتن

ما لم يمنع من تلك

المناسبة مانع والله أعلم

قال :

[الباب الثامن الإيجاز

والإطناب والمساواة

( تأدية المعنى بلفظ

قدره

في المساواة حكمه

بذكره

اختلف باختلاف أساس قربة إنسان يتقارن عنده صور ولا تقع في خط آخر أصلاً ذكره ع في وفي هذا  
القصر كفاية والله ولي العناية (قوله في اسم) أي في متعلق اسم أي فيها ينشأ عن التصديرية وهو كون  
الجملة اسمية وكذا يقال فيما بعد وقوله وقد أفاد المصنف في شرحه أن الواو معنى مع وهو الأقرب وقوله  
قد اصطلى خبر الوصل (قوله ومن محسنات الخ) ومنها الاتفاق في الإطلاق والتفيد والاتفاق في طريق  
ذلك التفيد بأن يكون فيهما جملة أو مفرداً ثم إن قضية كلامه صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس  
وفي السئلة أقوال ثالثها الجوار في الواو فقط وأضعفها المنع مطلقاً اه صبان (قوله بعد وجود مصححه)  
قال في الأطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون  
البديع فهو أيضاً من المحويزات التي لا بد للبليغ منها اه منه وقوله قالت الخ اعتراض على قول السعد  
التابع له الشارح بعد وجود مصححه حيث أفاد أنه يصح لبليغ أن يكتب الوصل بدون هذه المحسنات  
وقوله بالحسن الذاتي أي المعتبر في الوصل أولاً وبالذات بحيث لا يجوز لبليغ أن يكتبه بلسونه تأمل (قوله  
في الاسمية) أي في كون كل منهما اسمية وكذا يقال في الفعلية (قوله وتناسب الفعليتين الخ) قال في  
الأطول والمضارعتين في الحالية والمستقبلية اه منه (قوله لا قاعد أو يقوم في الأول) أي لعدم تناسب  
الجملتين في الاسمية وقوله ويتعد في الثاني أي ولا يقال ويتعد في الثاني لعدم تناسبهما في المضي هذا  
وكلامه كما يعلم من تقريرنا له يفيد أن اسمية الجملة وفعليتها تكون باعتبار كون الخبر اسماً أو فعلاً فزيد  
قائم اسمية وزيد قام فعلية ولم يقل به أحد إنما الاسمية هي للصيغة باسم ولو أخبر عنه بفعل والفعلية  
هي للصيغة بفعل نعم أفاد في المطول أن الاسمين ينبغي أن يتوافقا في الخبر من جهة الاسمية والفعلية  
والمضي والمضارعة وهذا مقام آخر لا يمكن حمل الشارح عليه لأنه صدد حل الصنف وليس كلام  
للمصنف فيه كما هو واضح فتأمل (قوله ما لم يمنع الخ) ما مصدرية ظرفية لحذف أي وترتكب هذه  
النسبة ما لم يمنع الخ أي مدة انتفاء منع المانع (قوله أو يكون الوصل الخ) للناسب ترك العطف  
لتفيد للمغايرة بين المانع وبين ما ذكر مع أنه لا مغايرة بل ما ذكره مانع كما هو واضح (قوله على الحالة  
الخ) أي وهي مغايرة للمناسبة المذكورة وقوله كما الخ مثال للحالة المذكورة (قوله التجدد) أي مع  
المضي كما في مثال الشارح أو مع المضارعة (قوله أولى منه مع عدمها) الناسب يختار عليه مع عدمها  
ويكون المراد الاختيار الذاتي نظير ما مر في الحسن الذاتي عن الصبان (قوله لامن النصل الخ) فقوله  
قد اصطلى أي على الوصل مع عدم التناسب المذكور .

### الباب الثامن الإيجاز والإطناب والمساواة

الثلاثة مقولة بالنشكيك وقدم في الترجمة الإيجاز تعبيراً على أنه يناسب التقديم في الكلام وأردوه  
بالإطناب لكونه مقابلاً له ثم لما كان للمساواة ما يقتضي تقديمها وهو كونها الأصل المقيس عليه  
فتمهدها في المترجم له تعبيراً عليه تأمل (قوله تأدية المعنى) أي الدلالة على المعنى المراد ع في (قوله قدره)  
مثل من لفظ (قوله في المساواة) أي تلك التأدية هي المساواة في الاصطلاح بالمساواة وقد يسمى نفس اللفظ  
المجول دالاً مساواة وهو الذي مثل له المصنف اه ع في (قوله كسر بذكره) هكذا نسخة المصنف في  
شرح الشارح وسيأتي ما فيها ونسخة ع في كسر أي كقولنا سدد بذكر الله تعالى لأن سيادة العبد  
ليست إلا في ملازمة ذكر سيده وهي واضحة (قوله و بأقل منه) أي وتأدية المعنى بأقل من قوله  
إيجاز علم أي التأدية باللفظ الأقل هي المساواة والمعروفة في الاصطلاح بالإيجاز ورر بما سميت اختصاراً وقد  
يسمى نفس اللفظ المؤدى به المعنى إيجازاً وهو أكثر استعمالاً اه منه (قوله وهو إلى حذف الخ)  
أي أن الإيجاز ينقسم إلى إيجاز حذف وإيجاز قصر وإنما صي الأول بما ذكر لوقوع الحذف في

ويحذف منه إيجاز علم وهو إلى قصر وحذف ينقسم



كلامه ومعى الثاني بما ذكر لعدم وقوعه في كلامه غاية الأمر القصير وقوله وقصر بفتح القاف وسكون الصاد وهذا هو الشهور وحق بعضهم أنه بكسر القاف وفتح الصاد ذكره السوقي (قوله كمن مجالس الخ) جعل التارخ التثنية بالسطر الأول فقط والثاني مجرد نكسة وجعل التارخ السطر الأول مثالا لما حذف منه فعل والثاني مثالا لما حذف منه اسم وسيأتي ما في صنيع كل (قوله فالمساواة كون اللفظ الخ) هو إطلاق ثالث أفاده السعد لكن ذكره غير مناسب في حل المصنف (قوله بقدر المعنى المراد) بأن يؤدى بما وضع لأجزائه مطابقة له ع في بيان أى أو بما يساوى ما ذكر ليشمل ما إذا تجاوز في التركيب (قوله أى مثله) لاجابة إليه (قوله نحو ولا يحين الخ) إن قيل التثنية بالآية غير صحيح لأن فيها حذف السنتى منه فيكون إيجازا قلنا اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظي لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال وإنما جرت إليه مراعاة القواعد النحوية الموضوعية لأصل تراكيب الكلام وحاصل الفرق بين الأمر اللفظي وغيره أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام الآتى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه إيجازا والمستثنى منه مستثنى عنه في التركيب غير محتاج إليه فلا يكون حذفه إيجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستثنى عنه في نفس التركيب إلا قرينة خارجية يكون حذفه إيجازا للاقتدار إليه في المعنى اه صبان عن يعقوبى (قوله وسر بذكر الخ) فيه أنه من الإيجاز لأن في المثال حذف المفعول الذى لا يعلم إلا بالقرينة لاحتمال اللفظ في ذاته لمعنى سر بذكره لقضاء حاجتك ونحو ذلك فالناسب نسخة ع في المقدمة (قوله أقل من المعنى) أى أقل مما وضع لأجزاء المعنى مطابقة أو بما يساوى ما وضع (قوله من غير إخلال) احتراز به عن الإخلال كما أفاده التارخ بقوله فان حصل إخلال الخ قال ع ق وهو أن يكون في الكلام قلة أوجبت اضطرابا عند فهم المراد وقلنا في إدراكه كقوله :

والعيش خير في ظلال النوك من عاش كذا

فإن مراده أن العيش الناعم تحت ظل النوك وهو الحق خير من عيش من عاش بالكثرة أى التعب تحت ظلال العقل وقد حذف الناعم الذى هو نعت العيش المذكور أولا وحذف في ظلال العقل الذى هو متعلق بقوله عاش فأوجب ذلك اختلالا في فهم المراد للحذف مع خفاء في القرينة وهى ما تقرر من أن الناس كثيرا ما يقولون : عيش الإنسان عيشا ناعما مع صحته أفضل من عيشه كدما مع عقله فأولا التأمل وتذكر تلك القرينة لفهم خلاف المراد والخلل في البيت أمر ذوق فانه يدرك ولو بعد إدراك المعنى بالقرائن ودعوى خلاف هذا ردة بالسوق (قوله نحو عفو الله الخ) وذلك أنه قد تنبأ أن دلالة التقديم على القصص بالمفهوم لا بالوضع وحيث لم يؤد المعنى بما وضع لأجزائه مطابقة فاللفظ أقل من المعنى تأمل (قوله كما يأتى) أى في قول المصنف ووصفة الخ (قوله لأن الناس الخ) لعلة لأن معناه أن الناس الخ كما في عبارة السعد أى وهذا معنى طويل جمعه لفظ قبل فتقوله لأن الخ علة لكون التركيب من إيجاز القصص فانهم [تنبيه] الفرق بين إيجاز الحذف والمساواة ظاهر والفرق بين إيجاز القصص وبين المساواة أن إيجاز القصص تأدية المعنى المراد باللفظ نالص عما وضع له بحيث يدمج المعنى المذكور في اللفظ والمساواة تأدية اللفظ موضوع له أو مساو للموضوع له (قوله إذا علموا الخ) أورد عليه أن الحياة في علم القصص أى العلم به فقيه حذف وأجيب بأن معنى النظم أن القصص منشأ الحياة غاية إن منشئته حسنة بأن العلم به يوجب الحياة قاله الصبان عن الأطول وحيث فنقول التارخ إذا علموا الخ لم يرد به بيان معنى اللفظ حقيقة وإنما عده منه لقوة ارتباطه به فتأمل (قوله أدعى) أى أخرج

كمن مجالس السوقي  
بدا

ولا تصاح . فاسقا  
تردى

أقول : المساواة كون

اللفظ بقدر المعنى المراد

أى مثله نحو ولا يحين

السكر السقي إلا بأهله

وسر بذكره تعالى

أى إلى الحضرة العلية

لأنه أعظم وسيلة إليها

والإيجاز كون اللفظ

أقل من المعنى من

غير إخلال نحو عفو

الله نرجو إذ المراد

نصر الرجاء على عفو

الله تعالى دون غيره

وهذا المعنى يؤدى

بعبارة أكثر من المثال

فإن حصل إخلال ردة

كما يأتى وهو قبان

إيجاز - قصر - وإيجاز

حذف فالأول نحو قوله

تعالى - ولكم في

القصص حياة - لأن

الناس إذا علموا أن

من قتل قتل كأن ذلك

أدعى إلى عدم قتل

بعضهم بعضا



(قوله فيكون ذلك) أي عدم انتقل (قوله في ذلك) أي في التركيب للمثل به (قوله إما جزء جملة)  
دخل فيه ما كان عمدة كأن يقال زيد قائم أم عمرو فيقال زيد بحذف الخبر وما كان فضلة كما في مثال  
الشارح (قوله أو حجة) وهي إما واحدة كما في مثله وإما أكثر كقوله تعالى حكاية فآرسلون يوسف أبنا  
الصديق فإن الأصل فآرسلون إلى يوسف لاستجابه الرؤيا ففعلوا وذهب إليه فلما وصله قال يوسف  
وحذفت تلك الجملة لظهور المراد اه ع ق (قوله ومنه) أي بحذف منه جملة (قوله إذ التقدير ابعدا) أي  
إما كان التقدير ما ذكر لأن الجار والمجرور سابق على المصدر وهو لا يعمل في سابقه فتعين كونه  
مؤكدًا لفعل محذوف عامل في الظرف لا بد من فعله أفاده ع ق (قوله وبقية البيت تكمل) جملة ع ق  
مثلا لا يجوز القصر وهو ظاهر فإنه لا حذف فيه أصلا مع كونه أقل من المعنى ولو أدى المعنى المساواة  
لقيل مثلا أترك مصاحبة الفاسق فإن مصاحبتهم توجب الهلاك لصاحبها ذكره ع ق وحيث قد دعوى  
الشارح ساقطة ودعوى بعض الشراح أنه مثال لما حذف منه مفرد والأصل لا تصاحب رجلا فاستقام  
لا وجه لها أيضا إذ عدم ذكر رجلا لا يبعد حذفًا من التركيب في الاستعمال بل ولا في عرف النحاة فإنه  
يستغنى في الاستعمال عن ذكر رجل بذكر الفاسق ولفظ الفاسق عند النحاة مفعول تصاحب وليس  
المفعول محذوفًا تأمل وعليك بالانصاف وعبارة المصنف وقولنا كمن يجالس البيت مثال لا يجوز الحذف  
وهو تخمين مالم يشرح وما لبعض الشراح بل هي أقرب إلى الثاني (قوله تخالف بحالة) أي تمسك بها  
بحيث صارت من خلقه وطبعه (قوله وعكسه) أي عكس الإيجاز أي خلافه يعني غير المساواة لتقتننها  
وقوله كالزم الح أي ألزم فرع باب الله تعالى بطاعته ومجاهدة نفسك لمرضاته شبه حال السالك في طلب  
الوصول إلى معرفة ربه بحال واقف بباب حتى يطلب أن يفتح له ليدخل منه إلى الرغوب ووجه الشبه  
رغبة كل منهما في التوصل إلى مطلوب يحتاج في التوصل إليه إلى استعانة بسبب عادي فنقل لفظ حال المشبه  
به إلى المشبه فعلى هذا يكون الكلام غليظا ويحتمل أن يكون استعارة بالكناية بأن يعتبر أنه أضمر  
التشبيه في النفس استعارة بالكناية وأضاف إلى التشبيه ما هو من لوازم التشبه به من فرع الباب استعارة  
تخييلية اه ع ق وقوله أضمر التشبيه أي تشبيه لزوم طاعة الله التوصل إلى رضاه بأدائه الوقوف على باب  
حتى (قوله عجيب) أي يحصل ويتحقق وهذا شروع منه في تقسيم الأطناب إلى ما يحصل بالإيضاح  
بعد اليبس وما يحصل بالإيجاز وقوله لشوق أي لفائدة حصول المعنى موضحا بعد شوق فيكون حصول  
المعنى كامل اللذة لأن ذكر الشيء مبهما يقتضي الشوق إلى ما هو وإذا أوضح بعد ذلك الإيهام  
كذلك لذة النفس في إدراكه لما جبل الله عليه النفوس من أن الحاصل بعد الشوق أك وأحلى وذلك  
اللذة يقتضيها تمام لذاتها أو لعرض كالوصول بها إلى التقرب إلى المخاطب اه منه وقوله فيكون الخ  
أشار به إلى بيان فائدة حصول المعنى بعد الشوق فقوله لشوق أي لحصول كمال اللذة في حصول المعنى  
موضحا بحصوله بعد شوق فنكتة الإيضاح التي أشار إليها بقوله لشوق هي حصول اللذة المذكورة  
(قوله أو يمكن في النفس) أي حاصل بعد شوق أوجبه الإيهام وهذا معطوف على مدخول اللام  
المحذوف الذي تقدم بيانه وهذان التماثلان مثلاً زمان غالبا وإنما ذكرهما معا نظرا إلى أنه قد يقصد  
أحدهما لاقتضاء المقام له من غير نظير إلى الآخر فقد يكون الغرض من التشويق كمال اللذة لسبب مما  
تقدم وقد يكون التمكن في النفس لسبب كما إذا كان حفظه نافعا لأن فيه تزهيا أو تهويلا أو تطيرا  
أو غاؤلا أو نحو ذلك والمثال الذي صرح به اعتبار النكتتين قوله تعالى حكاية - رب اشرح لي  
صدرى - فإن قوله رب اشرح لي أي لأحلى فيطلب شرح شيء قاله وقوله صدرى يبين ذلك المبهم  
وهذا الكلام إطناب لمخفيه من البيان بعد الإيهام للتشويق ليحصل كمال اللذة أو التمكن أفاده ع ق

فيكون ذلك حياة لهم  
وليس في ذلك حذف  
والثاني نحو وإسأل  
القرينة أي أهل القرية  
والمحذوف إما جزء جملة  
كالمثال أو جملة نحو أن  
اضرب بعصاك البحر  
فانطلق أي فاضرب  
فانطلق يومه مثال لظن  
أن التقدير بعد  
وبقية البيت تنكئة  
وي البيت النهي عن  
جالس الفاسق  
ونصاحبتهم لأن من  
نظني بحالة لا يخلو  
حاضره منها والمطلقة  
كما تورت الخبر تورت  
الشرو في العزلة عن  
الفاسق تخلف من  
سرورهم قال  
(وعصيته يفرق  
بالأطناب  
كالزم رعاك الله فرع  
الباب  
عجيب بالإيضاح بعد  
اليبس  
لشوق أو يمكن في  
النفس)



وجاء بالأفعال والتدليل

نكرير اعراض اوتكيد

يدعي بالإحتراس والتعظيم

وهو ذي التعظيم ذا التعظيم

أقول : الاطباء تأدية المعنى بلفظ (١٣٠) - أريد منه الفائدة فهو عكس الإخبار نحو : اللهم متعبا بالنظر إلى وجهك

الكريم بضمك مع  
أحيانا في جنة النعم  
والفائدة في ذلك إظهار  
شأن الجنة بوقوع  
الرؤية فيها ومن ذلك  
مثال ابن وهاب في ذلك  
أقول أن لزوم قرع الباب  
لا يفيد مع عدم رعاية  
الله وعنايته وقولنا  
لفائدة مخرج التطويل  
وهو زيادة لفظ غير  
متعين للفائدة كقوله :  
وأقول كما في أمينا  
فإن اليكليب والمين  
واحد والزائد أحدهما  
غير معين والجنس وهو  
زيادة بمنية لفائدة  
كقوله :

وأعلم عيل اليوم  
والأمس قبل  
فقيه جنو ويكون  
الاطباء بأمور : منها  
الإيضاح بعد اليقين أي  
البيان بعد الإيهام لأن  
ذلك أوقع في النفس  
لرؤية المعنى في صورتين  
أولاهما يهينة والأخرى  
موضحة فتشوق النفس  
إليه مبهما ويمكن  
منها موضحة فقول  
لتشوق الخ على الإيضاح  
بعد اليقين ومنها الأفعال  
وهو ختم الكلام بما

(قوله بالأفعال) هو في اللغة من أوتغل في اليد داخلها كثيرا أفاده ع في (قوله والتعظيم) عطف على  
الايضاح أشار إليه التارج وع في (قوله وقفو) أي نعية وإضافته لدى من إضافة المصدر لفاعله  
وقد مضى أفاده المصنف في شرحه (قوله لفائدة) تقييده الاطباء فقط بالفائدة يقتضي أن الإخبار  
والمساواة لا يتقيدان بها وفيه نظر لأنهما حيث لا يكونان من البلاغة فالتباس تقيدهما بها أيضا  
ويراد بها في المساواة ما لم يكون المآل به هو الأصل ولا مقتضى العدول عنه وذلك حيث لا يوجد  
في المقام مناسبة سواها أفاده اليعقوبي (قوله فهو عكس الخ) تفريع على قوله بلفظ أريد (قوله  
والفائدة الخ) أفاد التارج أن الزيادة هي لفظ في جنة النعم والظاهر أن مبدأ الزيادة الكرم  
والفائدة تعظيم شأن الذات وشأن الفضل حيث يصدر به باهو أعظم النعم وإظهار الاعتناء بشأن  
الأحباب حيث أشرقتهم منه في دعائه بأعظم النعم وما ذكره التارج تأمل (قوله وفائدة ربك الله الخ)  
أفاد بهذا أن الزائد على أصل المراد هو الجملة الدعائية وقوله أن لزوم الخ (قوله وألني الخ) صدره :  
• وقادت الأديم لراهنية • وفادت أي قطعت والضمير فيه يعود إلى الزباء وهي امرأة ورثت  
الملك عن أبيها والأديم الحد والام في لراهنية لانتهاه إلى أن وصل القطع للراهنيتين وهما عرقان في  
باطن القراع يندفق منهما الدم عند القطع وألني أي وجد وضميره يعود إلى المقطوع راهنية وهو  
جذعة أفاده اليعقوبي قول الصبان لا يقال الفائدة في مثال التأكيد لأنه إنما يكون فائدة إذا اقتضى  
المقام إياه وليس مقام هذا الكلام مقتضا لذلك لأن المراد منه الإخبار بضمون القصة ولا يقال  
تعيين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لأن الأول جاء في محله والثاني معطوف لأن المراد بعدم  
التعيين كما تقدم أن أيهما استعمل في موضع الآخر في ذلك التركيب كفي من جهة المعنى ولا عبرة  
بالتقديم والتأخير وإلا لم يوجد تطويل أصلا وإنما العبرة بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل  
منهما اه (قوله فقيه جنو) تعينه لكونه رائدا (قوله لأن ذلك) أي البيان بعد الإيهام تحليل  
لجذوف أي وإنما ارتكب الإيضاح المذكور لأن الخ وقوله لرؤية الخ علة للأوقعية وقوله فتشوق  
الخ أي فيسبب كون المعنى بهذه الصفة فتشوق الخ ثم إنه يظهر من صليعه أن قول المصنف لتشوق  
إلى آخر البيت نكتة واحدة وأن أوفي قوله أو يمكن بمعنى الواو وربما يشعر به قوله فقوله لتشوق الخ  
والمعنى لتشوق ويمكن حاصلين من الرؤية المذكورة الأول من الصورة الأولى والثاني من الثانية ينشأ  
عنهما كون الإيضاح المذكور أوقع في النفس ويظهر هذا أيضا من صنيع المصنف في شرحه والأحسن  
ما مر عن ع في ويظهر صليعه الأصل تأمل (قوله فقوله لتشوق علة الخ) تفريع على قوله لأن الخ تأمل  
(قوله ويعلم الخ) أي فالكلام يتم بدون وهم مهتدون (قوله مهتد) قد يقال وغير سائل الأجر لا محالة  
فليس أن يحمل المثال مجموع أتبعوا من لا بأس لكم الخ وقد قال بهذا في الأطول أفاده الصبان (قوله  
زيادة بحث) أما أصل الحديث والترغيب فحاصل بقوله أتبعوا الخ الدال على اعتدائهم سم اه صبان (قوله  
للتابع) أي عليه (قوله التدليل) هو في الأصل حل الشيء ذيل الشيء يعقوبي (قوله تحتوي) صفة  
لجملة الثانية وضمير معناها يعود إلى الأولى (قوله فينه وبين الأفعال الخ) فيجسمان فيما هو جملة  
للتأكيد في ختم الكلام وينفرد الأفعال فيما هو بانفرد وفيما هو لغير التوكيد سواء كان جملة أو منفرد  
وينفرد التدليل فيما هو في غير ختم الكلام صبان (قوله وهو قسبان) الضمير للتدليل بمعنى الكلام

بعد نكتة يتم الكلام بدونها نحو - أتبعوا المرسلين أتبعوا من لا بأس لكم أجرا وهم مهتدون - التدليل  
ومعلوم أن الرسول مهتد لكن فيه زيادة حث للتابع وترغيب في الرسل ومنها التدليل وهو تعقيب جملة بجملة تحتوي على معناها تأكيد  
صليعه وبين الأفعال مضموم من جهة نحو - وقد جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا - وهو قسبان الأقل ماجرى مجرى المثال



المقابلة لا بالخصي المصدر المتعظم اه صيان (قوله وهو) أي الجريان مجرى النيل أي موجب الجريان  
 (قوله أن تكون الثانية الخ) إنما أوجب هذا الأمر الجريان مجرى النيل لأنه وصف للنيل لأنه كلام  
 تم قبل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول كما يأتي في الاستعارة التخييلية بما  
 انصف بهذا الوصف وهو الاستقلال فقد جرى مجراه في وجود هذا الوصف فيه (قوله نحو المثال  
 المتعظم) وهو قول جاء الحق الخ فلا شك أن الثانية مشتملة على معنى الأولى مؤكدة لها وليس فيها  
 ما يبربطها بالأولى فهي مستقلة فقد جرت مجرى النيل في الاستقلال عرق بزيادة (قوله وهو) أي  
 انتفاء الخروج مخرج للنيل أي موجهه (قوله وهل يجازي ذلك الخ) أشار إلى الوجه الذي يعني عليه  
 كون هذا المثال هذا من الضرب ومراده بالجزاء الخصوص إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين وذلك  
 لأنه إن يؤول على هذا الوجه ارتباط معنى وهل يجازي إلا الكفور حيث أريد به الجزاء المعين بما قبله  
 فلا يجزى مجرى النيل في الاستقلال وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور شاء على  
 أن الحازاة هي الكفاة إن خبرا غير وإن شئت فقل فهو من الضرب الأول أفاده البعقوني والسعد  
 [نبيه] قال البعقوني لا بد في التذييل من وقوع اختلاف بين نسبي الخطين فيخرج التكرير كما في كلام  
 سوف نعلمون ثم كلا سوف نعلمون وبيان الاختلاف في المثال السابق أن قوله تعالى جز ينالهم  
 كفروا مصمونه أن آل سبأ جزام الله تعالى تكفرهم ومضمون قوله تعالى وهل يجازي إلا الكفور  
 أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا الكفور وفرق بين قولنا جز ينالهم بسبب كذا وبين قولنا ولا يجزى  
 بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب وتغايرها يصح أن يجعل الثاني علة للأول ولكن اختلاف  
 ما هو بينهما لا ينافي تأكيدهما أحدهما بالآخر لزوم معنى اه (قوله التكرير) أي لسكة كما أشار إليه  
 بعد ليخرج التطويل (قوله أنا كيد الإنذار) أي بقوله سوف نعلمون وقوله والردع أي بكلام وذلك  
 أن كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وسوف نعلمون إنذار ونحوه أي سوف نعلمون الخطأ فيما  
 أتم عليه إذا عابتم ما فداكم من هول الحشر قاله السعد (قوله للدلالة على أن الثاني الخ) بيانه أنه  
 زال بعد المرتبة منزلة بعد الزمان بجمع التفاوت بين كل من البعدين وما يشاركه في أمر خاص  
 واستعمل لفظ تم في مجزئ التخرج في درج الارتقاء أفاده السعد مع زيادة يعقوبية (قوله أبلغ) أي  
 أزيد من المبالغة المراد بها الزيادة كما هو واضح (قوله وهو أن يؤتى الخ) أي لسكة كما بيده  
 ولا بد من كونها غير دفع الإيهام ليخرج بعض صور التكيل الآتي وهو ما يكون بجملة أو أكثر  
 في الأثناء لدفع الإيهام وأما البعض الآخر وهو ما يكون آخر فهو خارج من كون هذا في الأثناء  
 اه من الأصل والبعقوني (قوله شئين متلازمين) يشمل السند إليه والسند كما في المثال الأول  
 والفعل والتعويل كما في الثاني وكذا مع بقية الفضلات ويشمل أيضا الجملتين التصلتين معنى أفاده  
 الأصل والسعد (قوله ويسمى بالاحتراس) أي زيادة على تسميته بالتكيل أما تسميته بالتكيل  
 فتكيله المعنى يدفع إيهام خلاف المقصود منه وأما تسميته بالاحتراس فهو من باب حرس الشيء  
 حفظه وهذا فيه حفظ المعنى ووقايته من توهم خلاف المقصود لأن ما أتى به فيه يحترز به عن  
 خلاف المقصود اه يعقوب (قوله وهو أن يؤتى الخ) . فإن قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لأنه  
 للتأكيدهما الفرق . قلت التذييل بالجملة في الآخر ولدفع الوهم في النسبة والتكيل لا يختص  
 بشئ منها قاله الصبان عن السيرامي (قوله في كلام) أي معه فاندفع ما يقال إن أريد بني الجزئية  
 بتشكيل بما لا يكون جره الكلام بل جملة مستقلة وإن أريد بها الطريقة أشكل بما هو جزؤه  
 أفاده الصبان (قوله ما يدفعه) لا فرق بين كون الدافع مفردا أو جملة ولا بين كونه في الأثناء أو في الآخر

وهو أن تكون الثانية  
 مستقلة ببل المراد وقيل  
 متوقفة على ما قبلها نحو  
 النيل المتقدم . الثاني  
 ما لم يخرج مخرج النيل  
 وهي أن تتوقف الثانية  
 على الأولى في إفادة  
 المراد نحو ذلك جز ينالهم  
 بما كفروا وهل يجازي  
 إلا الكفور أي وهل  
 يجازي ذلك الجزاء  
 المخصوص . ومنها  
 التكرير نحو كلا  
 سوف نعلمون ثم كلا  
 سوف نعلمون تكرر  
 لتأكيد الإنذار والردع  
 وأتى بضم للدلالة على  
 أن الثاني أبلغ من الأول  
 ومنها الاعتراض وهو  
 أن يؤتى بجملة فأكثر  
 بين شئين متلازمين  
 نحو الله تعالى فقال لما  
 يريد . وأصل رعاك  
 الله أنه لا يضيع من  
 قصده والنسبة في  
 الأولى التنزيه وفي الثاني  
 الدعاء ومنها التكيل  
 ويسمى بالاحتراس  
 وهو أن يؤتى في كلام  
 يرمح خلاف المقصود  
 بما يدفعه



أعزة على الكافرين  
ومها التسميم وهو أن  
يؤتى في كلام لا يؤتم  
مخالف التصود بقضا  
النكبة كالمبالغة في نحو  
و يطعمون الطعام على  
حبه سكرية يحمل  
الصبر عائد على الطعام  
أي يحمل حب الطعام  
والاحتياج إليه ومنها  
عطف الخاص على العام  
نكبة نحو حافظوا على  
الصلاة والصلاة  
الوسطى والنكبة  
الأهتام بالمعطوف .  
قال :

(وصفة الاخلال  
والخطوب  
والخشو مخدود بلا  
تفصيل)

أقول : الوصفة الضيف  
والاخلال إفساد المعنى  
للتؤدي بصيرة أقل  
منها التطويل الزيادة  
الغير المتعينة لا لفائدة  
والخطو الزيادة المتعينة  
لا لفائدة والسلسلة  
من التورية عند العلماء  
البلاغة والله أعلم قال :

[الفن الثاني علم البيان]  
(فن البيان علم مله  
بحرفه  
تأدية المعنى بطرق  
مختلف

وضوحها واحصره في  
ثلاثة

أما السعد والصبان وقد ذكر الشارح مثال الثاني وانظر مثال الأول في الفصل (قوله نحو أدلة الخ)  
لما كان قوله أدلة على المؤمنين يوهم أن يكون ذلك تصغيرهم دفعه بقوله أعزة على الكافرين تنبيهاً على  
أن ذلك نواضع منهم للمؤمنين وإنما عدى على تضمنه معنى العطف قال السعد (قوله بفضة) مثل  
مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بحملة مستقلة ولا ركن إسناد قال السعد (قوله كالمبالغة) أي في المدح  
السوق له الكلام يعقوب (قوله يحمل الخ) حال من و يطعمون وأفاد به أن زيادة الفضة التي هي  
المبرور هنا إنما تكون للمبالغة إذا جعل ضمير حبه للطعام فيكون المعنى على حب الطعام الناشئ عن  
الاحتياج إليه فهذا أبلغ في المدح من مجرد إطعام الطعام ولو كان مدحاً أيضاً وذلك لأن الإطعام مع  
الحاجة إليه يدل على النهاية في التزه عن البخل المذموم شرعاً وأما إن أجريت الآية على وجه آخر وهو  
أن يكون الصبر عائداً على الله تعالى ويكون على التعليل ويكون التقدير و يطعمون الطعام لأجل  
حب الله فلا يكون المبرور عما يفيد نكبة للمبالغة بل الأصل المراد إذا لامدح باطعام الطعام إلا أن يكون  
الله أه يعقوب وقوله الناشئ الخ يدل على أن عطف الشارح الاحتياج على حب الطعام من عطف  
السبب على السبب تأمل (قوله الوسطى) أي الوسطى من قولهم هو أوسط الثوم أي أضلهم وهي صلاة  
العصر عند الأكثر وقيل الصبح أه يعقوب (قوله الاهتام بالمعطوف) والتنبيه على ضلته حتى كأنه  
ليس من جنس العام وإنما جعل كالمغايير للعام التنزيل التغاير في الأوصاف منزلة التغاير في الذات  
(قوله ووصفة الاخلال) الإضافة للبيان وإليها يشير الشارح بقوله والثلاثة الخ (قوله محدود) ذكر  
باعتبار معنى الوصفة وهو العيب (قوله إفساد المعنى) أي تصغيره فاسداً أي قريباً منه بسبب  
الاضطراب عند تفهمه (قوله محدودة عند الخ) لعدم الفائدة في الآخرين ولأنهم لا يقبلون التراكيب  
إلا إذا حصل بها أداء المقصود ونم المراد والله تعالى ولي التوفيق والسداد .

### الفن الثاني علم البيان

قال السعد قدمه على البديع للاحتياج إليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع أه قال الصبان  
عن الأطول يريد أنه يحتاج إليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا يتم بلاغة كلام بدون إعمال علم  
البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعاني إذ  
لا حاجة إلى علم البيان للدلالات المطابقة وبهذا التحقيق ظهر وجه غير ما تقدم لتقديم علم المعاني  
وهو أنه لا بد منه في بلاغة الكلام بخلاف البيان أه (قوله علم مله الخ) ما واقعة على التواعد  
وعلم يسع لإرادة المأسكة به والادراك والقواعد والمعنى على الأول مأسكة قواعد يعرف بها الخ أي  
مأسكة ناشئة من قواعد يعرف الشخص بمعارستها تأدية الخ لحصول تلك المأسكة له من الممارسة وعلى  
الثاني إدراك قواعد بها أي بمعارستها يعرف تأدية الخ لحصول مأسكة له من الممارسة وعلى الثالث  
فالإضافة للبيان أي علم هو قواعد يعرف بها الخ تأمل (قوله واحصره) أي اعتقد حصره وقوله  
في ثلاثة أي أبواب ثلاثة وأو في قوله أو مجاز أو كناية بمعنى الواو أه عرق (قوله لما تقدم هناك) أي  
من أنه كالمركب بالنسبة لفن المعاني والمركب مؤخر في الوجود عن المفرد (قوله يعرف به إيراد الخ)  
أي رعايته إذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد التكميل لم يعرف إرادته  
والغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز التكميل عن الخطأ في كيفية إيراد الكلام حتى لا يورد من  
الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة  
خفية سم أه صبان والمراد بإيراد المعنى إعراضه على ذهن السامع (قوله المعنى الواحد) تقييد المعنى  
بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء صبان

تنبيه لوجاز أو كناية) أقول : آخر علم البيان عن علم المعاني لما تقدم هناك وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد (قوله



(قوله للدلول عليه الخ) أفاد به أنه لابد قبل مراعاة البيان من مراعاة علم المعاني (قوله مختلفة في إضاح الخ) كأنه أطلقه وأراد الوضوح مجازاً مراداً لعلاقة السببية وكان الأولى ذكر الوضوح قال يعقوبي والاسلاف في الوضوح يقتضي أن بعضها أوضح دلالة من بعض مع وجود الوضوح في الكل ومعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح حتى فلا حاجة إلى أن يزداد بعد قوله في الوضوح والخفاء مع أن إسقاط الخفاء فيه فائدة وهي الإيحاء إلى أن الخفاء الحقيقي وهو الذي يتصرف إليه اللفظ عند الإطلاق لابد من انتفاء عن تلك الطرق وإلا كان فيها وجد فيه تعقيد معنوي اهـ (قوله بأن يكون الخ) تصوير للاختلاف المذكور (قوله تخرج معرفة إرادة الخ) بأن يكون اختلافهما بالفاظ مترادفة كإبراهيم الحيوان المعلوم بالأسد والنمصر وغيرها في تراكيب اهـ يعقوبي (قوله كل معنى الخ) قال في الواحد للاستغراق العرف أي الكائن بحسب العرف أي كل معنى واحد متعارف أي جرى بإرادة العرف تأمل (قوله فلو عرف أحد الخ) تخرج على كون المراد ما ذكر (قوله زيد جواد) أي مخصوصه (قوله بمجرد الخ) بأوجه سببية وباء بالبيان لتعسفية وكلاهما معاني عالما فم يلزم تعلق حرفي حر الخ (قوله ومثال ذلك) أي إيراد المعنى الخ (قوله في إثبات) متعلق بالمسألة وقوله للمعنى أي الذي في الأصل وقوله لشيء أي الذي هو الفرع وقوله طريقة الإلتحاق الإضافية للبيان والمراد بالإلتحاق الحلق للبالغ فيه بما هو أصل في الوصفية وقوله أو الإلتحاق أي الإلتحاق دال الأصل على البالغ فيه وقوله والثاني أي الإلتحاق وقوله أما الإلتحاق الخ أراد باللتزم ماله ارتباط بغيره وليس المراد خصوص اللتزم العادي وهو ما لا يقبل الانفكاك عادة ولا العادي وهو ما لا يقبل عقلاً وقوله فمن الأول أي اعتبار البالغة على وجه الإلتحاق وقوله عن الثاني أي اعتبارها على وجه الإلتحاق للزوم على اللتزم وقوله وعن الثالث أي اعتبارها على وجه الإلتحاق للزوم على اللتزم هذا تقرير كلامه والعيب منه كيف يفيد أن الكناية لفظ استعمال في غير ما وضع له فلا تكون من قبيل الحقيقة ثم يقول إنها الإلتحاق للزوم وإرادة اللزوم وهو منسوب السكاكي المصريح بأنها من قبيل الحقيقة كما ذكره الصبان في الرسالة البيانية ولو قال بدل قوله أما الإلتحاق للزوم الخ إمامع القرينة المسألة أولاً وما يبحث الخ لزم من هذا التافيتي ثم إن عبارته صريحة في وجود البالغة في كل من الثلاثة وهو كذلك أما في التثنية فلا نه الإلتحاق للتثنية بالأصل في الصفة ولا شك في وجود البالغة حينئذ وأما في الجواز والكناية فسيأتي بيانه آخر الفن.

[فصل في الدلالة الوضعية] إنما أشار إلى الدلالة وأقسامها ليعرف المتعريف منها في هذا الفن ولتعرف إذا ذكرت في تعريفه قاله ع في والمراد ذكره بالقوة في تعريف المصنف إذ قوله وضوحها على حذف مضاف أي وضوح دلالتها وبالصرامة في تعريف غيره تأمل (قوله والقصد) أي المعنى الذي يقصد وقوله الوضعية أي التي هي اللفظية وقوله لا الحقيقية أي التي هي كون اللفظ الموضوع بحيث يفهم منه المعنى عند الإلتحاق اهـ منه ولعل وجه اخبار الفهم على الحقيقة ما قاله الصبان في حاشية المعنى من أنهم أخرجوا حيث في مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين فأنهم تجاوزوا بها وهي عارف مكان إلى الحالة تشبهها بالسكان وأدخلوا عليها الباء مع أنها لا تخرج عن النصب محلاً على الظرفية إلا إلى الجرح عن اعتدادا على قول بعض النحاة بتصرفها قليلاً تأمل (قوله فهي الحقيقة) أي التي ينبغي أن تسمى بالوضعية حقيقة لأن العلم بالوضع كاف في حصولها مع صحاح اللفظ اهـ منه (قوله وعكسها) أي خلافها وقوله العقلان هما التضمنية والالتزامية وإنما سميتا عقليتين لأنه لا يمكن معرفة الوضع وصحاح اللفظ فيهما بل لابد من قرينة ينتقل بها إلى أن المراد من اللفظ لازمه أو جزؤه اهـ منه

الدلالة وبعضها أوضح تخرج معرفة إرادته بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة فقط ، والمراد بالمعنى الواحد كل معنى واحد يدخل تحت قصد التكلم وإرادته فلو عرف أحد إراد معني قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالماً بالبيان والمراد بالطرق التراكيب ومثال ذلك إيراد معني زيد جواد في طرق التثنية زيد كالبحر الكرم زيد كالبحر زيد بحر. وهذا الفن تصور في ثلاثة أشياء التثنية والجواز والكناية ووجه الحصر أن اعتبار البالغة في إثبات المعنى لشيء إما على طريق الإلتحاق أو الإلتحاق والثاني إما بإلتحاق اللزوم على اللتزم أو عكسه وما يبحث فيه عن الأول التثنية وعن الثاني الجواز وعن الثالث الكناية . قال :

[فصل في الدلالة

الوضعية]

(والتصديق بالدلالة

الوضعية

على الأصح الفهم

لا الحقيقة

أقسامها ثلاثة مطابقة

تضمن التزام أما السابقة فهي الحقيقة ليس في البيان بحث لها وعكسها العقلان ) أقول : الدلالة



فهم أمر من أمر والأول للداول والثاني للفظ فان كان لفظ دالا على تمام ما وضع له فالدلالة مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو على (١٣٤) جزئه في ضمن كله فتصمية كدلالته على الحيوان في ضمن الحيوان الناطق

أو على أمر خارج عن معناه لازمة فالتزامية كدلالته على قبول العلم وأن كان الدال غير لفظ فالدلالة غير لفظية وبيان أركانها كالتسمية وما يتعلق بها في شرحنا للعلم في المنطق المصنف والطائفة ليس للبيان بحث عنها وإنما بحثهم عن دلالة التضمن والالتزام العقليتين لقبولهما للوضوح والخفاء بخلاف الأولى الوضعية لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح عنده من بعض وإن لم يكن عالما بذلك لم يكن كل واحد من الألفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع بخلاف العقليتين لجواز اختلاف اللوازم في الوضوح إذ قد يكون الشيء جزء الشيء أو جزء جزئه وقد يكون لازما أو لازمه لازم فوضوح الدلالة

محسب فله الوسائط وكثيرتها والله أعلم قال :

[الباب الأول التسمية]

(قوله فهم أمر الخ) أورد عليه أمران : الأول كون وصف اللفظ مثلا بالدلالة قبل صياحه مجازا لأنه لم يفهم منه شيء وما وصف بها لم يكن يقول اليها وأجيب بالتزامه ويكون مجازا شاعرا . الثاني أن الفهم وصف لتمامه والدلالة وصف للفظ مثلا فيعزم تفسير الشيء بوصف غيره وأجيب بأن الفهم أريد به النظر الدال على الفعل ليس لمجهول بمعنى أن المراد بالفهم هو أن يفهم من اللفظ شيء ولا شك أن هذا وصف للفظ مثلا اه منه (قوله فان كان لفظا دالا الخ) أي فان كان الدال لفظا اعتبرته دلالاته على الخ إذ لا تقابل بين هذه الأقسام باعتبار المحل فان كلاما من التسمية والالتزامية لا يشارك في المطابقة كما يستفاد من كلالته وتوقف دلالة اللفظ على الخ مطابقة لكان أولى تدبر (قوله على تمام) لفظ التمام التام كالألفاظ في البيان أن يترك التمام في مقابلة الجزء حتى كأنه لا يحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغوي يستحق أن يمحذف غفل عن البيان الأعرف اه صبان عن الأطول (قوله في ضمن كلمة) بيان لمواقع إذ لا يدل اللفظ على جزء معناه مستقلا (قوله وبيان أركانها الخ) ليست بجملة في مقامنا هذا مع كونها مشهورة جدا فلا حاجة لإيرادها (قوله العقليتين) إنما سميتا عقليتين لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي بحكم العقل بأن حصول الكل أو اللوازم يستعزم حصول الجزء أو اللوازم والمنطقيون يسمون التسمية وضعية باعتبار أن الموضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة النسخ على النار اه فله السمع (قوله لقبولهما الخ) تحليل لقوله وأما بحسب الخ وسيد كرتوجيه (قوله لأن السامع) أي الذي هو يعتبر بالنسبة إليه الخفاء والوضوح غالبا اه يقتضي وقوله غالبا وقد يعتبران للمكتوب اليه مثلا (قوله الألفاظ) أي جميع الألفاظ التي تستعمل في التراكيب التي يراد بها إلهامه معنى من المعاني اه منه (قوله بذلك المعنى) أي الواحد الذي روي فيه المطابقة لمقتضى الحال أطول اه صبان (قوله لم يكن الخ) لاستواء الجميع في الدلالة اه منه (قوله بذلك) أي بوضع الألفاظ أي جميعها سواء كان عالما بوضع البعض أم لا اه منه (قوله لم يكن الخ) وما انتفت دلالة على ذلك المعنى منها لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها كما لا يوصف بهما ما ثبتت دلالاته مع العلم بالوضع اه منه (قوله لتوقف الفهم) أي الذي هو الدلالة (قوله اللوازم) المراد بهما ما يعم الأجزاء إذ هي لوازم للكل (قوله في الوضوح) والواضح بالنسبة للواضح حتى فلا حاجة لذكر الخفاء هذا تركه (قوله إذ قد يكون الشيء الخ) فدلالة اللفظ على الشيء وهو جزء معناه كدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو جزء جزء معناه كدلالة الانسان على الجسم (قوله وقد يكون الخ) فدلالة اللفظ على الشيء وهو لازم معناه كدلالة كثرة الصفات على الكرم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو لازم لازمه كدلالة كثرة الطبع على الكرم (قوله فله الوسائط) المراد بالفتة ما يشمل العدم اه صبان وكذا المراد بالكثرة ما يشمل الواحد .

### الباب الأول التسمية

(قوله دلالة) أي من التكلم أي اتيان بما يدل على (قوله أركانه الخ) أن قيل هذه الأركان ليست داخلية في ماهيته إذ هي الدلالة المطابقة لهذه الأربعة إضافة لعقلية ومن العلوم أن التعلق الذي هو في معنى المضاف اليه في التعريف ليس جزءا مناهية العرف فان المعنى عدم البصر وليس البصر من ماهيته فكيف يجعل أركانا قلنا لما أشبهت الأركان في البناء الشيء عند التعلق بها أركانها الخ أي

بإضاف

أركانه أربعة وجه أداء

أمرين في معنى بآلة أركانه

(تسميتها دلالة على اشتراك

أمرين في معنى بآلة أركانه



وطرقه فاتبع سبل النجاة) أقول : تشبيه لغة التمثيل واصطلاحها **الاستعارة** على منكرة أمر لأمر في الغرض ما كان محصورة كالكلاب  
 منقوطة أو مقصورة خرج نحو جاء زيد وعمره وقاتل زيد عمرا والاستعارة الحقيقية نحو رأيت أسدا في الحمام والمكنية  
 نحو أنتيت المنية أطفاها والتميز يد الآتي في البدع نحو رأيت من زيد أسدا (١٣٥) ودخل نحو زيد أسد

فان المقتضى على أنه  
 تشبيه بليغ لاستعارة  
 لأن المستعار له مذكور  
 ولا تكون الاستعارة  
 إلا حيث يطوى ذكره  
 ويجعل الكلام خاليا  
 عنه . وأركانها أربعة  
 وجو وأداة وطرفان  
 نحو زيد كالأسد في  
 الشجاعة فالوجه المعنى  
 الجامع بين زيد والأسد  
 وهو الشجاعة والأداة  
 آله وهي الكلف  
 والطرفان زيد والأسد  
 وقد يقتصر على لفظيها  
 قال :

(فيل وجبان منه  
 الطرفان

أيضا وعقليان أو  
 عقليان)

أقول : طرقا تشبيهية إما  
 جسيان كالخلد والورد  
 أو عقليان كالصبر  
 والحياة أو عقليان  
 بأن يكون التشبيه جسي  
 والتشبيه به عقلي  
 كالسبع والموت أو  
 عكسه كالقوت والسبع  
 والمراد بالحسي المدرك  
 هو أو مادته بأحدى  
 الحواس الحس الظاهرة

بإيضاح (قوله سل) يسكون الباء (قوله التمثيل) أي إفاضة أن هذا مثل هذا أي تركيب كل من التمثيل  
 الإفاضة بخامس زيد عمرا وقاتل بكر خالها ورأيت أسدا وغير ذلك فهو أعم من الإيهام (قوله  
 اللفظة إلخ) الأمر الأول هو التشبيه والثاني التشبيه به والمعنى هو وجه التشبيه (قوله كالكلاب) وكشبه  
 ويحاكي (قوله منقوطة) وصف فان لآلة (قوله نخرج) أي بقية الآلة المحصورة إذ ليست بوجودية فيما  
 ذكر (قوله نحو جاء إلخ) أي دلالة نحو جاء إلخ (قوله نحو رأيت من زيد أسدا) وللشركة فيه واضحة  
 فانه لما دل على نحو زيد أسد من زيد على مشاركته الأسد في الشجاعة فصرور فتأمل (قوله تشبيه بليغ)  
 حذفته من الأداة والوجه كما سيظهر (قوله لأن المستعارة لى) أي على أنه استعارة (قوله ولا تكون  
 الاستعارة) أي التصريح التي أتى أن بها زيد أسدا (قوله وقد يقتصر على لفظيها) فيكون تشبيها بليغا  
 حذفته من الأداة والوجه (قوله فيل) هو من جملة البيت (قوله أيضا) يتقدم من الأخير أي وعقليان أيضا  
 (قوله إياحيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حيا لأنه يقتضي على الصحيح خلافا لمن قال هو  
 انشاء وليس شيء من الصاميات حيا كذا في بعض أمهات (قوله كالخلد والورد) أي الجزئين إذ  
 الكليان غير حيين أم منه (قوله كالعلم والحياة) ووجه التشبيه بينهما كونهما جوهري ادراك كذا في  
 التوضيح والإيضاح فالمراد بالعلم هنا الملكة التي تعتبر بها على الإدراكات الجزئية لانفس الإدراك ولا يخفى  
 أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة فانه السعد (قوله كالسبع والموت) فالسبع حى والموت عقل  
 لأنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا أم منه والجامع في هذا المثال الإهلاك في كل (قوله  
 كالقوت والسبع) والجامع سرعة اختلال كل (قوله المدرك) هو كالخلد والورد وقوله أو مادته أي  
 أصله الذي تحصل منه وتحقق به حقيقة التركيب كجسياني في المثال أم يقتضي (قوله قد دخل) أي في  
 الحس بسبب زيادة قوله أو مادته فانه السعد (قوله وهو المعلوم الذي فرضي مجتمعا إلخ) إنما سمى هذا  
 النوع بالخيالي لاجتماعه من صور مخلوقة في الخيال الذي هو خزنة الحس المشترك الذي يتأدى إليه جميع  
 المدركات الحسية أم صان عن الفنى (قوله وكان محمرا الشقيق) الإضافة من إضافة الصفة إلى  
 الموصوف والشقيق نور يتشح كالورد وأوراقه حمراء وبها بين تلك الأوراق وهو وسطه سودا وكثيرا  
 ما يتغير الأرض الخالية وإضافته إلى النعمان في قوله شقائق النعمان لأنه كان كثيرا في أرض بحبيبا  
 النعمان وهو ملك من ملوك الحيرة قبل النعمان يسمى به كل ملك في ذلك البلد وأشهرهم النعمان  
 ابن البشير وقوله إذا تصوب متعلق بمقتضى كأن أي مال إلى أسفل أو تصوب أي مال إلى أعلى وميله إلى  
 الارتفاع والبلبل شريك الرمح له وقوله أعلام بالقوت الأعلام جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح وعنى  
 بالقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر وهو أصل القوت وقوله على رماح الخ الرماح  
 جمع رمح وهو معلوم والرمح حديد نفيس أخضر أم يقتضي مع زيادة صيانة وقوله بمقتضى الخ  
 أي جعل مقتضيه كأن وتفيد معناه وهو أشبه (قوله ما عدا ذلك) أي ما لا يكون هو ولا مادته بتأثيرها  
 مدركا بأحدى الحواس الظاهرة سواء أدرك بعضها أم لا أم من السعد والنعمان (قوله وهو ما ليس  
 مدركا إلخ) فهو خيالي السابق بأن لا وجود لمادته ولا تشبيهه حتى يدرك هو أو مادته بالحواس

فدخل الخيالي وهو المعلوم الذي فرضي مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كقوله :  
 وكان محمرا الشقيق في إذا تصوب أو تصوب أعلام بالقوت نشير ن على رماح من زبرجد فان كلاما من الأعلام  
 والقوت والرمح محسوس لكن المراكب الذي هذه الأمور مادته ليس محسوس لأنه غير موجود والحس لا يدرك إلا  
 ما هو موجود والعقل ما عدا ذلك فيشمل الوهمي وهو ما ليس مدركا بأحدى الحواس ولكنه لو أدرك لكان بها مدركا



وغير عن العقل الصرف بأنه لو وجد وأدرك لأدرك بالحواس بخلاف العقل المحض فإنه يوجد ويحرك  
بغير الحواس كالعلم والحياة وإنما جعل هذا الوهمي من قبيل العقل هنا مع أنه لو وجد وأدرك أدرك  
بالحواس لأنه معدوم فصار إدراكه إدراك ما لا يحس في الحالة الراحنة فألحق بالمعقول الذي لا يحس به  
بمعنوي (قوله كقول) أي كتبه به في قول امرئ القيس (قوله أيقظني) الاستنهام للاستنارة والشرق  
نسبة إلى مشارف البين أي أعاليها والنسبة إلى الجمع إفرادية ومستوية أي سهام مستوية عطف على  
للشرق (قوله ما يشتركان فيه) أي معنى يشتركان فيه بأن يتصف به كل منهما إما تحقيقا كالوجه في  
قولك زيد كالأسد في الجراءة وإما تخيلا كإلى قوله :

وكان النجوم بين دجاء سنن لاح يشرق ابتداء

فإن وجه الشبه بين النجوم في الدجاء جمع دجبة وهي الظلمة وبين السنن في الابتداء أي البدع هو  
ظهور أشياء مشرقة في جنب شيء أسود وهو في النجوم مع الظلمة حقيقي وفي السنن مع البدع تخيلي أي  
يتخيل ذلك في السنن مع البدع ولم يتحقق وسبب التخيل أنه كثير مما تشبه السنة وما معناها كاللهدي والعلم  
بالنور في الاهتداء بكل منهما إلا أن الاهتداء بالسنة وما في معناها في العقول والنور في الحواس متواتر  
البدع وما معناها من العصبية بالظلمة في الضلال وعدم الأمن من مكروه فأوجب ذلك التشبيه وتلك  
القارنة التي بين طرفيه تخيل الاشراف للسنة وما معناها وتخيل السواد للبدعة وما معناها لأن الشيء  
يتخيل فيه الوهم ما في مقارنه وكثير ذلك التخيل حتى صار كأن الشيء حقيقي فيهما فصح التشبيه بذلك الوجه  
التخيل وفهم من قوله يشتركان أن الوجه في الحقيقة كإلى لتعذر الاشتراك في المعنى لاستحالة وجوده  
في محالين وإنما وقع الاشتراك في السكوت بوجود المحض الطائفة له في متعدد فأذا قيل هو كالأسد في  
الشجاعة فالوجه المشترك فيه هو الشجاعة الكلية الموجودة في الطرفين بوجود بعض جزئياتيهما

وعلى هذا فسمية الوجه محسوسا كإياتي إنما ذلك باعتبار حية فمراد الوجه كالخبرة والمعرفة ونحو ذلك  
وعلم من ذلك أيضا أن الوجه إذا لم يوجد في الطرفين معا بطل التشبيه لعدم وجود الشاركة في الانصاف  
كأن يجعل الوجه في تشبيه النحر بالمخ حيث يقال النحر في الكلام كاللحم في الطعام كون الكثير منهما  
مفسدا لما هو فيه والقليل مصلحا إذ لم يوجد هذا المعنى في النحر وهو كون كثيره مفسدا للكلام وقليله  
مصلحا له إذ لا يقبل قلة ولا كثرة لأنه في كل كلام معنى واحد وإن وجد مع إعراب الكلام وإلا بطل  
وإنما الوجه الصحيح للتشبيه بينهما كون اعتبار كل منهما ووجوده في الجهة في مصاحبه مصلحا له  
واتفاقه عنه مفسدا له أعرج (قوله وداخلا) مفصول فإن لقوله المقية معنى تجده قالوا وداخلا على تلفيه

قال ع في والبراد بكونه داخلا أن لا يكون خارجا بدليل مقابله الخارج قد دخل فيه ما كان نفس الناهية  
النوعية إذ ليست بخارجة عن الحقيقة لأنها نفسها كأن يقال تعرض من الأغراض زيد كعمرو في  
الإنسانية ودخل ما كان جزءا من جنس أو فصل كأن يقال تعرض من الأغراض أيضا زيد كعمرو  
في الحيوانية أو الناطقية فالخارج هو الذي ليس نفس الناهية ولا جزءا منها وقوله عن الحقيقة أي حقيقة  
الطرفين وقوله لأنها نفسها أي مع زيادة قيد الشخص وقوله ما كان جزءا من جنس ومنه منال الخارج  
تأمل (قوله حقيقي) أي معنى متقرر في نفسه بأن لا يكون نسبيا يتعقل بين شيئين وقوله جلا أي  
ظهر بعبوره من غير توقف على شيئين وقوله يحس خبر المصروف أي وظهوره بحس أي بسببه وكذا  
يقال في أو عقل وقوله ونسي عطف على حقيقي أقاده ع في (قوله ونسي) أي ذنوبية بين شيئين لا يتعقل  
إلا بهما وقوله فلا أي تبع الحقيقي في الذكر وهو تنكح (قوله وواحد يكون الخ) أي وينقسم وجه  
الشبه ثانيا قسمه أخرى وهو أن يكون واحدا الخ كما أشار إليه التارح (قوله وتشبيه) مستأخره من

كقول :  
أيقظني

والشرق

مضاجي

ومستوية تزيق كآنياب

أغوال

فأنياب الأغوال بما

لا يدركه الحس لعدم

وجودها ولو أدركت لم

تدرك إلا بحس البصر

قال :

(والوجه ما يشتركان

فيه

وداخلا وخارجا تلفيه

وخارج وصف حقيقي

جلا

بحس أو عقل ونسي

فلا

وواحدا يكون أو مؤلفا

أو متعددا وكل عرفا

بحس أو عقل وتشبيه



في الضد لتبليغ  
 (والحكم)  
 أقول: وجه التشبيه هو  
 المعنى الذي قصد  
 اشتراك الطرفين فيه  
 كالشجاعة في تشبيه  
 الرجل الشجاع بالأسد  
 ويكون ذلك في  
 حقيقة الطرفين وخارجها  
 عنها فالأول كافي تشبيه  
 ثوب بآخر في الجنس  
 كقولك هذا الثوب  
 مثل هذا في كونهما  
 كتانا والثاني كقولك  
 هذا المثال وهو إما  
 وصف حقيقي أو إضافي  
 والاول كقولك قسبان حسي  
 أي مدرك بأحدى  
 الحواس بالبصر من  
 الألوان والأشكال  
 والمقادير والحركات  
 والسمع من الأصوات  
 الضعيفة والقوية وما  
 بينهما والنفوس من  
 الطهوم والشم من  
 الروائح واللسان من  
 الحرارة والبرودة  
 والرطوبة واليبوسة  
 والخشونة والملاسة  
 واللين والصلابة والخفة  
 والثقيل وما يقابلها من  
 البهية والجفاف والزوجية  
 وغير ذلك. وعقل  
 كالكيفيات

أولى صفة له والخبر لتبليغ والسور على الأول التوزيع وعلى الثاني الوصف أفاده العنصر في شرحه (قوله  
 نفي) أي نسب وقوله في الضد حال من نائب فاعل نفي وقوله لتبليغ متعلق بنفي (قوله قصد) أي قصد  
 لتسكلم وإعانة قصد ولم يزل اشترك الطرفان فيه لأنهما قد يشتركان في أمور كثيرة ولا يقصد منهما في  
 التشبيه إلا أمر خاص كزيد والأسد فانهما يشتركان في الوجود والجوهرية والجسمية والحيوانية وغيرها  
 مع أنه لا يقصد شيء من ذلك في تشبيهه به أفاده العنصر في شرحه (قوله كالشجاعة) المناسب كالأجراء  
 لأن الشجاعة منتفية عن الأسد إذ هي الاقدام عن روية وذلك يخص النفس العاقلة أفاده الصبان عن  
 سم وسيأتي أن بعض المحققين يخالف هذا (قوله في تشبيه الخ) أي حال كونها مقصودة في تشبيه الخ (قوله  
 في كونهما كتانا) يصح اعتبار الكتان نوعاً أيضاً إذ هذه الأمور يكنى فيها اعتبار الاعتبار أفاده الصبان  
 (قوله كمثل هذا المثال) يعني الشجاعة في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد (قوله بالبصر) يدل من قوله  
 بأحدى والبصر معنى قائم بالحسفة ينطبق بالألوان والأشكال التي هي الحركة والسكون والاحتجاج  
 والافتراق أي يعقوب (قوله والأشكال) جمع شكل وهو عبارة عن الهيئة الخاصة للجسم باعتبار  
 وضع أجزائه الاتصالية بعضها مع بعض فيحدث من ذلك في ظاهره طول مخصوص وعرض مخصوص  
 ودورة مخصوصة وما يرجع لذلك فكون أجزائه على ذلك الوضع للوجوب تلك الحالة من طول وعرض  
 الخ هو الشكل أي يعقوب (قوله والمقادير) جمع مقدار وهو كون أجزاء الشيء على كثرة مخصوصة  
 أو قلة كذلك متصلة ومنفصلة أي منه (قوله والحركات) جمع حركة وهي تحول الجسم حصولاً  
 أولياً في الجزء الثاني ونسعى للثقل أي منه (قوله والسمع) عطف على البصر وهو صفة تدرك بها  
 الأصوات قائمة بالباطن من الصياح أي منه (قوله من الأصوات) بيان لما يدرك بالسمع والصوت  
 كيفية تحصل من التوجع للملول للقرع الذي هو أساس عفيف والقاع الذي هو تفریق عفيف بشرط  
 مقاومة للقروع للقارع وللنوع للقالع أفاده السعد (قوله والنفوس) وهو صفة قائمة بالسان بها تدرك  
 النفس طم الطعومات أي يعقوب (قوله الطهوم) هي الكيفيات الوجودية في الطعومات كالحلاوة  
 والحرارة والملاحة والخوض أي منه (قوله والشم) هو معنى قائم بباطن الأنف تدرك به الروائح أي  
 منه (قوله واللسان) هو قوة سارية في ظاهر البدن تدرك بالمسوسات ولا يضر تفاوت أجزاء ظاهر  
 البدن في الاحساس لا شراكها في مطلق الإدراك أي منه (قوله من الحرارة) وهي قوة من شأنها  
 تفریق المختلفات وجمع المؤنثات ولهذا إذا أوقد على حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المنكيف  
 بصورة الدخان صاعداً لأصله من الهواء والجزء الترابي وهو المنكيف بصورة التراب متراكماً إلى  
 الأرض وانعزل المائي والناري وكل ذلك بالمعينة وكذلك إذا أوقد على معدن حتى ذاب انفزل  
 زبدته وخبثه عن صفيه وقوله والبرودة وهي قوة من شأنها جمع المؤنثات وغيرها وتلك إذا برد  
 المعدن المذاب التصق خبثه بصفيه وقوله والرطوبة هي كيفية تقتضي سهولة التشكل والاتصاق  
 والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله واليبوسة هي بتكسها أي كيفية تقتضي صعوبة التفريق  
 والاتصاق والتشكل وقوله والخشونة هي كيفية حاصلة من كون بعض أجزاء الجسم أخشن وبعضها  
 أرفع وتلك الكيفية حروشة تدرك عند اللمس ويدرك بالبصر ملزوم تلك الخشونة وهو كون  
 الأجزاء على الوضع المخصوص من علو البعض وانخفاض البعض على وجه مظاهر مخصوص وقوله  
 والملاسة هي كيفية حاصلة من استواء الأجزاء أي أجزاء الجسم في الموضع مع الاتصاق وقوله  
 واللين هو كيفية تقتضي قبول العزم أي التداخل إلى الباطن ويصكون للشيء القائمة هي به فوام  
 فيها تماسك غير سيال قائماً على هذا ليس له لين لأن قوامه أي جواهره فيها تماسك مع السيلان



في داخل في الصلاة وهو بعيد وقوله والصلاة هي تقابل البين فهي كيفية لا تقتضي قول الاقرار  
 والتداخل إلى الباطن فالأولى ككيفية المعين والثانية ككيفية الحجر والحجر الياس وقوله والحدة  
 هي كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى صوب أي جهة المحيط لولم يعتد عائق كالريش الخفيف  
 فانه لولا العائق لارتفع إلى العلو وقوله والنقل هو كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى جهة المركز  
 لولم يعتد عائق كالرصاص المحمول فانه لولا حمله لزل إلى أسفل وقوله من الدال هو اتصال الدال مع  
 سطح الجسم فان داخله فهو ارتفاع وقوله والجفاف هو عدم اتصال الدال مع سطح غيره مانع وقوله  
 والزوجة هي من المزج الذي هو لزوم وهي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفريق بأن يمتد  
 الجسم عند محاولة التفريق كعض أنوار الصمغ المضغوط وكالمصطكي ويقابلها المشاشة فهي كيفية  
 تقتضي سهولة التفريق وعسر الاتصال عند التفريق كالخيز الياس فالحجون بالسن وقوله وغير ذلك  
 كاللطافة والكثافة اه منه ثم إنه قد يجمع الرطوبة واللين والزوجة وكذا البيوضة مع الصلاة  
 والصلاة والمشاشة كما يفهم من بيانه تأمل (قوله النسابة) أي المختصة بفوات الأنفس الناطقة  
 المتعلقة بالباطن ولها أثر في الظاهر وقوله من الكاء هو شدة قوة العقل للعدّة لا كتساب النفس  
 بها الآراء الحقيقة وقوله والعلم هو الإدراك للسر بحصول صورة الشيء عند العقل وقوله والغضب  
 هو حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام وقوله والحلم وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا تحركها  
 الغضب بسهولة ولا تضرب عند إصابة الكروه وقوله والكرم هو ملكة للنفس يصدر عنها الاعطاء  
 وقوله والبخل هو قوة للنفس يصدر عنها النع عما يطلب وقوله والشجاعة هي ملكة للنفس يصدر  
 عنها بسهولة اقحام الشدائد وقوله والجبن هو ملكة للنفس يصدر عنها الفرار من الشدائد الخافة  
 وقوله وسائر الفرائض جمع غريزة وهي الطبيعة التي تسكنها في النفس كآثارها مغرورة فيها وهي ملكة  
 متمكنة في النفس تصدر عنها الأفعال الثلاثة لها بسهولة مثل مامر ومثل القدرة فيصدر عنها  
 الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها والمجر فيصدر عنه تعذر الفعل عند المحاولة اه منه ومن  
 السعد (قوله أن يكون معنى متعلقا بالخ) يحتمل أن معنى اسم يكون ويحتمل أنه خبر وأن الاسم  
 ضمير مستتر يعود على الإضافي وعلى كل فالنائب حذف أن يكون لأن الإضافي ليس نفس كونه  
 متعلقا ولا يكون المعنى متعلقا بالخ بل هو نفس المعنى المتعلق بالخ كما في عبارة السعد (قوله فاتها) أي  
 الإزالة وقوله ليست هيئة الخ أي بل متعلقة بين الزيل الذي هو الشمس أو الحجة والزوال الذي  
 هو الحجاب أفاده اليعقوبي (قوله في ذات الحجة) وكذا في الشمس وكان على الشارح ذكرها (قوله  
 ولا في ذات الحجاب) غير محتاج إليه لأن الكلام في الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها  
 هيئة متفرقة فبسه لم يفضر وكأبه أراد الباطنة في كونها أمرا اعتباريا اه صيان (قوله فتراد الخ)  
 تقرير على مقابلة الحقيقي بالإضافي في حل عبارة الضف تأمل (قوله واحد) المراد به ما يعد في  
 العرف واحدا لا الذي لا جزاء له أصلا وذلك كقولك خذ كالأورد في الحرة فهذا واحد وإن اشتملت  
 الحرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر يعقوبي (قوله ومركب الخ) هو بتسميه بمنزلة  
 الواحد في عدم اعتبار التعدد (قوله بأن تكون حقيقة ماثمة الخ) قال الصيان قال في الطول  
 وبهذا أي شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الماثمة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر مستعرف اه  
 وحاصله أن الحقيقة الماثمة كالإنسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلة اه أي فالنائب قصر  
 المركوب على ما يسمى باعتباره بالوفاة قصر الأصل التحليل على الاعتباري ونفي السعد فيها بعد كون  
 الحقيقة الماثمة مما إذا كرم من المركب وإنما ذكرها هنا مجازاة للسكاكي فكان على الشارح أن

الإنسانية من الكاء  
 والعلم والغضب والحلم  
 والكرم والبخل  
 والشجاعة والجبن  
 وسائر الفرائض والإضافي  
 أن يكون معنى متعلقا  
 يتبين كإزالة الحجاب  
 في تشبيه الحجة  
 بالشمس فاتها ليست  
 هيئة متفرقة في ذات  
 الحجة ولا في ذات  
 الحجاب فتراد المصنف  
 بالنفي الإضافي  
 وينقسم وجه الشبه  
 أيضا إلى ثلاثة أقسام  
 واحد ومركب من  
 متعدد تركيبا حقيقيا  
 بأن تكون حقيقة  
 ماثمة



من أمور مختلفة أو اعتباريا بأن تكون هيئة انزعاج العقل من عدة أمور و إلى متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ليكون كل منها وجه تشبيه بخلاف المركب فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور بل في الهيئة للترجمة أو في الحقيقة الملتصقة منها وكل واحد من هذه الثلاثة إما حسي أو عقلي فهذه ستة وبخمس التعدد باختلاف بأن يكون بعضها حسي وبعضها عقليا فالأقسام سبعة : مثال الواحد الحسي تشبيه ثوب بآخر في لونه . والعقلي ( ١٣٩ ) تشبيه العلم بالنور في الاهتداء

ومثال المركب الحسي قوله :

وقد لاح بالفضح القربا  
كأنرى

كمنقود ملاحية حين  
نورا

فأوجه هنا الهيئة  
الحاصلة من تقارن

الصور البيض  
الستديرات الصغار

القادر في رأى العين  
فنظر إلى عدة أشياء

وقصد إلى الهيئة الحاصلة  
منها . والعقل كقوله تعالى

مثل الذين حملوا  
الثورة ثم لم يحملوها

كمثل الحمار يحمل  
أسفارا الوجه حرمان

الارتفاع بأبلغ نافع مع  
تحمل التعب في اصطحابه

وهو أمر عقلي مأخوذ  
من أمور متعددة لأنه

روعي من جهة الحمار فصل  
مخصوص وهو الحمل

وعقول مخصوص وهو  
الأسفار المستحالة على

العلوم وكون الحمار جاهلا  
بما فيها وكذلك روعي

من جهة التشبيه أيضا فعل  
مخصوص وهو الحمل للثورة لأنها لا يدبرهم

وكون اليهود جاهلين بما فيها حقيقة أو حكما  
لعدم علمهم بمقتضاها . ومثال التعدد الحسي تشبيه طيبة أخرى في اللون والطعم والرائحة والعقل تشبيه ربح بآخر في العلم والخبر والحياة . ومثال التعدد المختلف حسن الطعمة وكل الشرف في تشبيه رجل بالشمس ثم وجه التشبيه يكون مأخوذا من التضاد فينزل منزلة التناسب

بشيء الشيء بما قام به معنى مضاد لعدم بقاء التشبيه وذلك إذا كان قصد الحكم أي الاستهزاء بالشيء أو التحليل أي جعل الكلام

يقصر في التقسيم على الاعتباري كما اقتصر عليه في التمثيل تبعاً للأصل (قوله من أمور مختلفة) المراد بالجمع ما فوق الواحد دسوقي (قوله انزعاج العقل) أي استحضرها وقوله من عدة أمور أي من ملاحظتها أي وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي . وحاصله أن المركب تركيباً اعتبارياً لا حقيقة له في حد ذاته بل هو هيئة يلاحظها العقل من عدة أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء له منه وسيأتي في الشرح مثالان تشبيه الحسي والعقلي (قوله بل في الهيئة للترجمة) أي في التركيب الاعتباري وقوله أولى الحقيقة الملتصقة منها في التركيب الحقيقي صبان (قوله سبعة) ادعى المصنف في شرحه أنها سبعة داخلية في النظم وليس كذلك إذ لم يذكر فيه الخلف ولا يؤخذ منه في كلامه قصور مع التضمن ولو قال بعد قوله ونسي فلا يأتي مركباً وواحداً عدد . والكمل حسيًا وعقليًا بعد . واختلاف العدد وتشبيه شيء الخ لاسلم منهما والعند فسكين الدال فوزن تأمل (قوله القربا) اسم جملة أجمع جمعة وقوله كأنرى حال من القربا والكاف يعني على وقوله ملاحية بضم الميم وتشديد اللام غيب أيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر قاله السعد وقوله نورا أي انفتح بوره (قوله الحاصلة) أي الحقيقة قال البيهقي وفسرنا الحاصلة بالحقيقة إشارة إلى أن حقيقة الهيئة متحققة خارجاً بالتقارن تحقق الأعم بالأخص وأما من ذلك التقارن اه دسوقي (قوله من تقارن الصور) من ابتدائية وإضافة تقارن إلى الصور من إضافة النصفة للوصف والورد بالصور التقارئة صور النجوم في الثريا وصور حبات العنب في العنقود اه منه (قوله فنظر) أي الشاعر في وجه الشيء وكذا الضمير في قصد ويحتمل بناء الفعلين للفعل (قوله كقوله تعالى) أي كوجه الشيء في قوله الخ (قوله مثل الذين) المثل القصة الصبيبة صبان (قوله ثم لم يحملوها) أي لم يعملوا بما فيها معبر عن عدم العمل بعدم الحمل لأن حملهم كالحمل (قوله حرمان) مصدر حرمة الشيء كغله وخريره منعه الشيء فاضافته إلى الارتفاع من إضافة المصدر إلى مفعوله اه أطول اه منه (قوله جاهلا بما فيها) أراد لازم الجهل وهو عدم الارتفاع لأن الجهل عدم العلم عما شأنه أن يعلم فلا يشصف به الحمار (قوله حقيقة أو حكما) المناسب للاقتصار على حكما كما هو واضح وقد اقتصر عليه غيره (قوله في اللون الخ) فكل واحد من كل قسم من الثلاثة يصح كونه وجه تشبيه بخلاف المركب بتسميته (قوله حسن الطعمة الخ) الأول حسي والثاني عقلي والمراد بالطلعة الوجه (قوله فينزل) عطاف على مأخوذ والفاء للترتيب الاخباري وإلا فالنيزيل قبل الأخذ أفاده الدسوقي (قوله فينصب الخ) وجه التشبيه عند النيزيل المذكور وهو الوجه عند عدمه فإذا أردت التصريح بوجه التشبيه في قولك للبيان هو أسد عليهما أو نهكما لم يأت لك أن تقول في الشجاعة لكن الحاصل في البيان إنما هو حصة الشجاعة فنزلنا تضادها منزلة التناسب وجعلنا الحين بمنزلة الشجاعة على سبيل التخليع أو المزج أفاده السعد (كقوله الخ) أي كوجه النسبة



قال كان قصد السجدة فالأزول أو الابطال مع الخطاب فالثاني في تليجها تقدم الميم خلاف ما يأتي في البدع فانه بتقديم اللام . قال :  
[فصل : في أداة التشبيه واداءه وأقسامه] (أدائه كاف كأن مثل وكل ما ضاهاها ثم الأصل <sup>١٤٠</sup> ايلاء ما كالكاف ما شبه به  
بعكس ما سواه فاعلم واتفه) أقول : أداة التشبيه الكاف وكأن ومثل ونحوها مما يشق من المائة كنحو ومثل والأصل  
في الكاف وما أشبهها كلفظ (١٤٠) نحو ومثل وشبه أن يليه التشبيه لفظا نحو زيد كاسد أو تقديره نحو

الآخوذ من التضايف في تشبيه الخ (قوله فان كان الخ) أي فهو صالح للأمرين (قوله خلاف ما يأتي  
الخ) وهو الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر .  
[فصل : في أداة التشبيه وغايتها وأقسامه] (قوله أدائه) أي الآلة الممثلة عليه وقوله كأن ربما  
تعمل لك أو لظن كقولك كأن زيدا يريد لقيام أي أشك في إرادته القيام أو أنها عرق  
(قوله ما كالكاف) أي ما كان منها غير مشعر بالفعل مباشرة ولا كان نفس الفعل عرق (قوله  
الكاف) ويلزم إذا دخلت على أن الفروحة كذا ما يقال كما أن زيدا قائم ولا يقال كأن زيدا قائم  
لأنه يتبين بكلمة كأن صيان عن الأطول (قوله أو نحوها) أي مثل أو ما في معناها (قوله مما يشق  
من المائة) أصلا أو فعلا ولا يرد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لأن المراد ما في معناه  
في الجملة أي ولو بطريق التضمن اه صيان تم إن في كلامه قصورا إذ لا يشمل لفظ نحو ولا كل  
ما أخذ من مادة التشابه فالناسب أن يقول كما قال عرق مما دل على معناه وحيد فقله كنحو  
لا يناسب ما قبله كما هو واضح وقوله ومثل الناس حذفه لما في ذكره من تشبيه الشيء بنفسه  
ولا يقال إنه مثل بفتح التاء لأن هذا اللفظ بمعنى القصة العجيبة كما مر فلا يقع أداة التشبيه كالإيجاز  
(قوله وما أشبهها) المراد به ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا  
لا غير واختر به عن نحو كأن وتشبيهه وبشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو لم يلل المماثل  
لشبهه بل التشبيه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لا غير إذ عمرو في المثال المذكور  
يجوز نصبه اه (قوله أو كصيب) فيعمل من صاب يصوب أي نزل و يطلق على المطر وعلى السحاب أيضا  
اه فترى اه صيان (قوله أي كمثل ذوى صيب) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر في يجعلون أصابعهم  
في آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أي كمثل الذي استوفد نارا اه منه (قوله بحال  
النبات الخ) ولا حاجة إلى تقدير كمثل ما لأن المقدر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور  
بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير فانه السعد (قوله بخلاف عكس الخ) وضع الشارح  
خلاف موضع عكس في المصنف وعكس موضع سوى ولو أبقى سوى لكان أوضح ومراده بعكس  
الكاف ونحوها ما لا يطرد دخوله على المجرور تأمل (قوله وغاية التشبيه) أي الغرض الحامل على إيجاد  
التشبيه فان غاية إيجاد الشيء هو الغرض الحامل عليه أمور جلها عائد للشبه عرق وقوله أي الغرض  
للمناقاة منه وبين ما للشارح كالأخفى وقوله عائد التشبيه أي لأن المقصود من التشبيه بيان حاله فيكون  
الغرض منه عائد إليه فانه عبد الحكيم ثم إن المصنف قدم الغرض كأصله على بيان أحوال التشبيه  
لكونه أهم (قوله مقدار حال التشبيه) أي مرتبتها (قوله إذا كان الخ) هذا هو الفارق بين بيان الحال  
وبيان المقدار (قوله كافي تشبيه) أي كيان المقدار الذي في تشبيه (قوله وجوده) أي التشبه (قوله  
وأنت منهم) أي بحسب الأصل فلا ينبغي صيرورته جنسا برأيه اه صيان (قوله فان المسك الخ)

أو كصيب من السماء  
أي كمثل ذوى صيب  
وربما يليه غيره نحو  
واضرب لهم مثل الحياة  
الدنيا كما أنزلناه الآية  
ليس المراد تشبيه الدنيا  
بالماء بل تشبيه خلقها  
في جهتها وما يتعلق بها  
من الملائكة بحال النبت  
الحاصل من الماء يكون  
أخضر ثم يبيض فتطيره  
الرياح بخلاف عكس  
الكاف ونحوها نحو  
كأن فانه يليها التشبه  
لا التشبه به نحو كأن  
زيدا أسد . قال :  
(وغاية التشبيه كشف  
الحال  
مقدار أو مكان أو  
إيصال  
ترين أو تشوبه اهتمام  
تسوية استطراف  
أو إلهام  
رجحانه في الوجه  
بالقلب  
كالكيت مثل القاسق  
المحسوب)  
أقول : غاية التشبيه أي

فأنته أمور : منها كشف حال التشبه أي بيان آه على أي وصف من الأوصاف وقد  
كتشبيه ثوب بثوب في لونه إذا كان لونه مجهولا للخطاب . ومنها بيان مقدار حال التشبه إذا كان السامع يعطيه إجمالا كما في  
تشبيه الثوب للأسود بالقرب في شدة السواد . ومنها بيان إمكان وجوده بأن يكون أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى  
امتناعه فيستشهد به بالتشبيه كقوله : فان نقي الأنام وأنت منهم فان المسك بعض دم النزال



قوله لما نقضى أن المدح حق أصلا برأيه وحسب نفسه وكان هذا في الظاهر كالمجتمع احتج بهذه الدعوى وبين  
إمكانها بأن شبه هذه الخطة بحالة السك الذي هو من السماء ثم إنه لا بعد من (١٤١) السماء لما فيه من الأوصاف

الشرية التي لا توجد  
في السم والتشبيه فيه  
ضمني لا تصرحي. ومنها  
إرسال حال التشبه أي  
تقريرها في نفس  
السامع وتقوية شأنه كما  
في تشبيه من لم يحصل  
من سعيه على طائر من  
يرقم على الماء. ومنها  
ترتيب التشبه ليرغب فيه  
كتشبيه وجه أسود بمخلة  
الظبي. ومنها تشويهه  
أي تضييعه ليرغب عنه  
كتشبيه وجه مجبور  
بسلحة جامدة وقد  
تقرتها الديكة. ومنها  
الاهتمام بالتشبه به  
كتشبيه الجائع وجها  
كالبسر في الاشتراق  
والاستدارة بالرغيف  
ويسمى إظهار المطوب.  
ومنها التنويه بالتشبه  
في إظهاره وشهرته  
كتشبيه رجل خامل  
الذكر برجل مشهور  
بين الناس. ومنها  
استطراف التشبه أي  
عنه طريقا حديثا  
بديها كما في تشبيه حلم  
فيه جرم موقد ببحر من  
السك موجه الشعب  
لإبراز التشبه في صورة  
المتعاع عادة. ومنها

وقد فاته هناك كمال السك وليس جواب الشرط بل غاية الجواب المدح المقامة هي مقامه تقديره  
فلا استبعاد له منه (قوله فاته) أي الشاعر (قوله في الظاهر) أي بادي الرأي قبل النظر في الأدلة  
والانطقت إلى الظاهر وقوله كالمجتمع الظاهر أنه يعني عن الكاف قوله في الظاهر له منه (قوله  
احتج هذه الدعوى) أي للدعي بدليل وبين إمكانها (قوله وبين إمكانها) إما قال بين إمكانها ولم  
يقبل وقوعها مع أن المانع به واقع للإشارة إلى أن الحالة المدعاة أمر غريب أعظم في النفوس من  
أن يدعي عدم وقوعه بل الألبق به أن يبي إمكانه فبين بالوقوع السننم للإمكان أفاده يعقوب في  
(قوله بأن شبه هذه الحال الخ) تشبيه مركب بحرك له يعقوب في (قوله ضمنى) إذ هو مدلول عليه  
بذكر لازمه وهو وجه التشبه أي التعقّب على الأمثال في قوله فإن تعقّب الأثام وقوله فإن السك  
بعض دم الغزال أي وقد فاته لم يذكر التشبيه صريحا بل كناية بذكر لازمه له صيان نصرف  
(قوله كما في تشبيه الخ) فأنك نجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوى شأنه مالا يجده في غيره لأن  
الفكر بالحيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحيات وفوط إلف النفس بها قاله السعد وقوله لأن  
الفكر أي الخزم وقوله لتقدم الحيات أي في إدراك النفس إياها لأن العصى خلقت خالصة من  
العلوم وأول ما تشركه الحسوسات بواسطة آلات ثم بعد الإدراك المذكور وتبناها لما بينها من  
الشاركات والمباينات إجمالا يحصل لها عدم سمية هي العقليات أفاده الفري (قوله من لم يحصل) من  
حصل بتشريف الصاد وقوله من سمية أي عمله أو كسبه وقوله على طائر على زائدة في فاعل يحصل  
أو متعلقة يحصل على تضمينه معنى يطالع وفاعله ضمير يرجع إلى من أفاده السوقي عن الفري (قوله  
عقلة الظبي) أي التي سوادها مستحسن طبعها والنقلة شحنة العين التي تجمع السواد والبياض أو هي هنا  
أو الحقيقة والمراد هنا المعنى الأول وصحة التشبيه مبينة على ما نقله السعد عن الأصمعي أن عين الظبي  
والبقر الوحشيين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فيصيرن سودا كلها له  
صيان (قوله مجبور) أي عليه آثار الجفري والسلحة العذرة الجامدة التي لا طراوة فيها وتقرتها تشبها  
بالمطار والديكة بكسر الدال وفتح الداء جمع ديات وهي لفظ قد استعار بأن أثر التقرب في السلحة بعدد  
لأنه يزول بالزمان وإنما أشعر لأنه للتقريب أنه من السبان والفري (قوله بالرغيف) في الاستدارة  
واستطراف النفس به (قوله إظهار المطوب) فلا يحسن إلا في مقام الطمع في شيء كما قاله الكاكي أنه  
صيان (قوله التنويه بالتشبه) أي رفع ذكره وقوله في إظهاره أي في حال إرادة إظهاره (قوله  
استطراف) بالطاء المهملة اه صيان (قوله حديثا بديها) نصير طريقا بالطاء المهملة اه منه (قوله كما  
في تشبيه حلم الخ) وجه التشبه هو الهيئة الجامدة من وجود شيء مضطرب مائل للحركة في وسط شيء  
أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف التشبه هنا كونه شيئا ناعما تحقرا أظهر في صورة شيء رفيع  
لا يصل إليه الأيمان اه منه (قوله جرم موقد) في القاموس الجرم النار الموقدة فلا حاجة إلى قوله موقد  
اه أطول اه منه (قوله في التشبيه) أي التلويح وهو الذي يجعل به الناقص في الوجه مشبها به قصدا  
إلى ادعاء أنه كمال قاله السعد ولما قيل هنا كلام راجعه في الصيان (قوله غرته) الغرة بياض في جبهة  
الفرس فوق الدرهم استعير لبياض الصبح قاله السعد وإضافة الغرة التي هي البياض التام إلى  
ضغير الصباح من إضافة الخاص إلى العام على احتمال كون المراد بالصباح مطلق الضياء وانظر باقي  
الاحتمالات في الصيان وقوله حين يتدخ فيه دلالة على اتصاف المدح بعرفه حق المادح برعظيم شأنه

لهم رجحان التشبه على التشبه به في وجه التشبه وذلك في التشبيه المطوب كقوله

وبدا الصبح كأن غرته وجه الخليفة حين يطلع



فيه إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والصفاء ومنه مثال المني وهو الميت مثل الفاسق المصحوب فالفاسق  
الصاحب مثل الأسد في  
(١٤٣) عدم أمن غائلته وعوده على صاحبه بالضرر فيه إيهام أن الفاسق المصحوب

أرجح من الميت في وجه الشبه . قال :  
(وباعتبار طريقه ينقسم  
أربعة تركيبا أفرادا علم)  
أقول : ينقسم التشبيه باعتبار الطرفين إلى أربعة أقسام : الأول تشبيه مفرد بمفرد كتشبيه الحد بالورد . الثاني تشبيه مفرد بتركيب كتشبيه الشقيق بأعلام يا قوت نشرن على رماح من ذرجد . الثالث تشبيه مركب بمركب بأن يكون في كل من الطرفين كيفية حاصلة من عدة أشياء قد تضامت حتى عادت شيئا واحدا كما في قوله : كأن منار النقع فوق رموسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبها  
الرابع تشبيه مركب بمفرد كما في تشبيه نهار شمس قد شابه زهر الربابيل مقعر فالتشبيه مركب والتشبيه مفرد قال :

عند الحاضرين بالاصفاء إليه والذرياح له وعلى كماله في الكرم حيث ينصف بانسروا الطلاقة عند استماع  
الدمع قاله السعد ( قوله فيه إيهام أن وجه الخ ) حيث جعل مشبهاته والتباين من أصل التشبيه أن  
تشبيه أقوى أفاده ع ق وكذا يقال فيما يأتي ( قوله تركيبا أفرادا ) فيعززان لاعتبار محوّلان من المضاف  
إليه أي وباعتبار تركيب الطرفين وإفرادهما تأمل ( قوله كتشبيه الشقيق الخ ) فالتشبيه مفرد وهو  
الشقيق والتشبيه مركب وهو الهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الباقونية المنتورة على الرماح الزرجدية  
ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من اشترأ حرام مسوطة على رموس أجرام خضر منتطيلة ( قوله كأن  
منار ) يضم اليهم اسم معمول من أنار الفجار هيجه وحركه والنقع الفجار والاضافة من إضافة الصفة  
للموصوف وقوله فوق الخ أي متعلقا فوق وقوله وأسيافنا الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول معه وعامله منار  
لأن فيه معنى الفعل وحروفه ولم نجعله منصوبا بكان عطفا على معيها وهو منار ثلاثي توهم أنها تشبهان  
فستقلان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وأن للمني كأن النقع للثرايل وكأن أسيافنا كواكب وهذا  
لا يصح الخل عليه لما صرحوا به من أنه مني أمكن حمل التشبيه على التركيب فلا يعدل عنه إلى الخل  
على المفرد لأنه يفتون معه الفتحة التركيبية الرعية في وجه الشبه وقوله تهاوى كواكب أي تنافط طائفة  
بعد طائفة لا واحدا بعد واحد كما في الأطول وقوله طائفة الخ لأنه هو المناسب لتناقص السيوف حيث  
وأما كان الطرفين مركبين لأن الشبه هو الهيئة المنتزعة من السيوف المساواة القائل بهامع انعقاد  
الفجار فوق رموسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم ونساقطها بالليل إلى جهات متعددة له من السوق  
( قوله شابه ) أي خالطه ( قوله زهر ) بفتح الهاء وسكونها والربي جمع ربوة وهي المكان المرتفع وأراد  
بالزهر النبات مطلقا كالتشبيه عبارة السعد وسند كرها وخص الربى لأنها أندي وأشد خضرة ولأنها  
المشعور بالظفر ( قوله بديل مقعر ) بجمع ضعف الضوء في كل أمانق الليل المقعر فظاهر وأما في النهار  
المدكور فلما قاله السعد من أن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب  
إلى السواد ( قوله فالتشبيه مركب ) وهو النهار المشمس الذي شابه زهر الربى أي الهيئة المنتزعة من  
ذلك السوق ( قوله والتشبيه به مفرد ) وهو الليل المقعر ( قوله وباعتبار الخ ) الواو داخل على ملغوف  
وهو خبر ملغوف وقوله باعتبار يصح جعله حالا من ضمير ملغوف أو مفروق أو من أحد الآخرين وإن  
أبيت إلا أن هذه أعلام فقل إنه حال من واحد من هذه المتعاطفات بناء على جواز مجيء الحال من  
الآخر وحذف من الثاني للدلالة على كل تأمل ( قوله ملغوف ) معنى بذلك لغة التشابهات فيه أي ضم  
بعضها إلى بعض وكذلك المشبهات بها وقوله أو مفروق سمى بذلك لأنه فرق بين المشبهات والمشبهات  
بها المشبهات وقوله أو نسوية سمى بذلك لأن المتكلم نسوي بين شيئين أو أكثر بواحد في التشبيه وقوله  
جمع سمى بذلك لأن المتكلم جمع فيه التشبيه وجود شبه أولاه جمع له أمورا مشبها بها قاله السوقي  
ويوضح هذا فيبين الشارح لهذه الأقسام ( قوله رأوا ) أكمل به البيت أي علم البيانون ذلك وعلم  
أنه من رأى ( قوله تعدد طريقه ) الظاهر أن الإضافة على معنى في أي تعدد واقع في طريقه أي مجموعها  
فيشمل ما إذا كان في أحدهما أو فيهما تأمل ( قوله أن يؤتى بالمشبهات الخ ) أراد بالجمع ما فوق الواحد  
وكذا في التشبيه بها والكلام حيث تشبهان لا واحد هذا وقد تبع الشارح السعد قال الصبان ويجب  
أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج محو كالعقاب والخلف البالي قلوب الطير رطبا وإيسا له ( قوله أو غيره )  
كأنه أراد به مثل قولنا كالنمرين زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالنمر بحرقة  
قاله الصبان والسوقي عن الأطول وفيه أنه لم يؤتى بالمشبهات على طريق غير العطف مع كونه ليس

( وباعتبار تعدد ملغوف أو مفروق أو نسوية جمع رأوا )  
أقول : ينقسم التشبيه باعتبار تعدد طريقه إلى ملغوف وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالتشبه بها



نقى وكرها العناب  
والخشب البالي  
شبه الطير من قلوب  
الطير بالعناب واليابس  
منه الخشب البالي والى  
مفروق وهو أن يؤتى  
بشبه ومثبه به ثم  
آخر وآخر كقول :  
الفشر مسك والوجود  
نير وأطراف الأ كف  
عنم  
والى تشبيه التسوية  
وهو أن يتعد المشبه  
به كقوله :  
صدغ الحبيب وحالي  
كلاهما كالليالي  
والى تشبيه الجمع وهو  
أن يتعد المشبه به  
دون المشبه كقوله  
الشعر بالؤلؤ المنضد أو  
البرد أو الاقحاح في قوله :  
كأنا يسمن عن لؤلؤ  
منضد أو برد أو اقحاح  
قال :  
(و باعتبار الوجه تمثيل  
إذا  
من متصووا أخذا)  
أقول : ينقسم التشبيه  
باعتبار وجه الشبه إلى  
تمثيل وهو ما كان وجه  
الشبه فيه وصفا منتزعا  
من متعدد كما في إلى  
أراك تشد رحلا  
وتؤخر أخرى فالتمثيه

على ترتيب الصورة في الكلام فيها فالتمثيل بقولك الزبدان كالشمس والقمر إذا أريد تشبيه  
كل واحد بواحد بخرينة تأمل (قوله كذلك) أى بطريق العطف كفى البيت الآتي أو غيره كقولك  
زبد وعمره كالقمرين تأمل (قوله العناب) هو مؤنث صبان (قوله كأن الخ) شبه الرطب من قلوب  
الطير بالعناب واليابس منها بالخشب البالي فهما تشبيهان كاعلمت (قوله رطبا ويابس) هما حالان من  
القلوب والعامل هو كأن تضمنها معنى التشبيه أى أشبه قلوب الطير حال كونها رطبا ويابسا ولما كانت  
الرطوبة واليبوسة لا يجتمعان في محل واحد علم أن كلامهما وصف لما ثبت له الآخر فلم يكتف  
على التوزيع فالضمير في كل منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض المشمول للقلوب اه يعقوب وقوله  
فالضمير الخ أى فطابقت كل حال صاحبها فلا اعتراض بعدم المطابقة حيث لم يقل رطبة (قوله وكرها)  
هو عشب الطائر وإن لم يكن فيه صبان وقوله العناب هو عشب أحمر مائل للسكبرة قدر قلوب الطير قال  
المسوق وقوله والخشب هو أروا الخرقه السعد ووصفه بالبالي ما كيدا لميعة التشبيه فانه أشبه بالعناب  
اليابس في شكله ولونه ونكاسته من الجديد قاله يعقوب (قوله ثم آخر وآخر) أى مثبه ومثبه به  
(قوله الفشر مسك) أى الرائحة الطيبة منه كرائحة المسك وقوله دنانير أى كالدنانير من الذهب في  
الاستدارة والاستدارة مع مخالطة الصفرة لأنها تماسح حسن في ألوان المسك والأطراف الأصابع والعم  
شجر أحمر لين الأغصان محمر تشبه بأغصانه أصابع الجوارى الخصبة فتد شبه الفشر بالمسك والوجود  
بالدنانير وأطراف الأ كصف العم حاعلا كل مثبه مع مثابه اه يعقوب وقوله لأنها الخ أى وأما جعلت  
من وجه الشبه لأنها الخ (قوله صدغ الحبيب) يضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين ويطلق على الشعر  
المتدلى من الرأس على هذا الوضع وهو المراد هنا وقوله كلاهما كالليالي أى في السواد إلا أنه في حاله تغيري  
فقد تعد المشبه وهو صدغ الحبيب وحاله وانحد التشبه به وهو الليالي وإنما كان التشبه به متعدا لأن  
المراد بالتعدد هنا وجود معينين عكفي المفهوم والصدق لا وجود أجزاء الشيء مع تساويها كالليالي اه  
دسوق (قوله كأنما الخ) قال السعد شبه ثمره بثلاثة أشياء اه أى جعل كل واحد منها مثبابه وقد  
نه على هذا بأو ونظر في كونه من باب التشبيه بأن المشبه به أعنى الشعر غير مذكور لفظا ولا تقديرا  
وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمنى لأن تشبيه النجم بالنجم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الشعر  
بأحدها كذا في الأطول قاله الصبان (قوله يسمن) بكسر السين وحكى بعضهم ضمها أى يشبسم وضميره  
يرجع إلى الأغيد قبل والنضد المنظم والبرد حب الغمام والاقحاح جمع أقحوان يضم الهمزة بت طيب  
الريح حواله رقى أبيض ووسطه أصفر كفى الصحاح تشبيه الأسنان بالأقحوان باعتبار لون ماحواله  
من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما في الوسط من الأصفر هذا هو الأقرب اه من السعد  
والصبان والمسوق (قوله وباعتبار الوجه) أى زكيا وعدمه ويقال في إعراب قوله وباعتبار الخ  
ما في في البيت قبله وقوله تمثيل الخ أى وغير تمثيل إذ لم يكن وجهه مأخوذا من متعدد ثم إنه لا بد  
أنه ينقسم الشيء إلى نفسه وغيره لأن التمثيل برادف التشبيه بهذا لك كلام الكشاف حيث يستعمله  
استعمال التشبيه لأنه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس القسم المعنى الأعم والقسم  
ما هو أخص فلا إشكال وهذا الموضع أيضا أن تعريفه قوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير  
منعكس لمخرج بعض أفراد التمثيل عنه قاله الصبان عن الأطول (قوله منتزعا) أى مأخوذا يعقوب  
(قوله في إني أراك الخ) لا يخفى أن هذا خارج عن الموضوع لأنه من باب الاستعارة فالتمثيل أن  
يقول كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه منار النقع مع الأسباب (قوله فالتمثيه هيئة الخ) أى ووجه  
الشبه منتزع من المتعددين فيبين التعدد في الطرفين ليس هو التصود بل اليبس عليه المقصود فلا

هيئة منتزعة من أمور متعددة والمثبه به كذلك وإلى غير تمثيل وهو ما ليس وجهه كذلك نحو الصالح في هذا الرمان



كالكبريت الأحمر . قال : (و باعتبار الوجه أيضا مجمل حتى أوجلي - أو معصم) أقول : ينقسم التشبيه أيضا باعتبار الوجه إلى مجمل وهو ما لم يذكر نفسه : هم كالحلقة المخرجة لا يدري أن طرفها أي هم متسبون في الشرف كما أن الحلقة متناسبة الأجزاء في الصورة ومنه ما هو ظاهر بضمه كل أحد نحو زيد كالأسد وإلى مفصل وهو ما ذكر فيه وجه التشبيه كقوله :

وتنصره في صفاء وأدمى كالألالي قال : (ومنه باعتباره أيضا قريب وهو جلي الوجه عكسه الغريب لكثرة التفصيل أو ندرة في ذهن كالتركيب في كنهية) أقول : ينقسم التشبيه أيضا باعتبار وجهه إلى قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من التشبيه إلى التشبيه به من غير احتياج إلى تأمل كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل وإلى غريب وهو ما لا ينتقل فيه إلا بعد الفكر كتشبيه

اعتراض بأن للناسب للقيام بإفادة النزاع الوجه للطرفين لكن كان الأولى التصريح بهذا المقصود تأمل وسيأتي بيان الهيئات الثلاثة في المثال في الاستعارة القيلية (قوله كالكبريت الأحمر) أي في العزة فوجه التشبيه هنا واحد (قوله حتى أوجلي) صفة لجعل وتنقسم له وقوله أو مفصل عطف على مجمل قاله المصنف (قوله المخرجة) أي المصوبة في قالب بعد أن أذيب ما هو منه ثم صيان (قوله طرفها) المراد طرفها الأعلى وطرفها الأسفل للالتصاق بالأفضل والأدنى وإذا لم يعلم الأعلى والأدنى لم يعلم الوسط أقول اه صيان (قوله متسبون الخ) أي متساكنون فيه بحيث يمنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم منضولا وقوله متناسبة الأجزاء أي بحيث يمنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها لا انفصال في جوفها ولا جوانبها أفاده السعد ثم إن قول الشارح أي هم الخ يبين لوجه التشبيه كالألالي (قوله وتنصره الخ) فقد ذكر وجه التشبيه وهو الصفاء بين التشبيه وهو الثغر والأدمى والتشبيه به وهو الألالي (قوله لكثرة التفصيل الخ) اعلم أن غرابة التشبيه حاصلة بخرابة وجه التشبيه وخرابة الوجه تكون وجهين أشار لاحدهما بقوله لكثرة الخ وللآخر بقوله أو ندرة الخ والمراد بالتفصيل اعتبار أوصاف كثيرة في التشبيه على وجه لطيف لا يدرك إلا الخاصة ع (قوله أو ندرة في ذهن) أي ندرة حضور التشبيه به في ذهن الإنسان وذلك يستتبع ندرة إدراك الوجه به فتحصل الغرابة القضية لاختصاص الخواص بذلك الإدراك القليل ع (قوله ثم إن ندرة حضور التشبيه به إما عند حضور التشبيه بعد المناسبة كما في تشبيه البنفسج بنار الكبريت وإما مطلقا لكونه وهما أو مركبا خياليا أو مركبا عقليا وقول المصنف كالتركيب في كنهية بكاف التخييل بعد الجار كالتى قبله وكسر النون وسكون الهاء وفتح الياء مخففة أي كندرة ذي التركيب الخ يشمل هذين الوجهين إذ يدخل تحت الكاف الأولى قلعة غير مركب كالوهي ونار الكبريت وتحت الثانية الخيال تأمل (قوله مبتذل) أي بمنتهى حقير لأنه يتناول كل أحد وهذا الابتذال عند ظهور وجه التشبيه وظهور نبوته للطرفين (قوله وهو ما ينتقل فيه الخ) والمتنقل هو المتكلم الذي هو مراد التشبيه ويلزم من قرب انتقاله قرب فهم السامع صيان (قوله وهو ما لا ينتقل فيه الخ) لعدم حضور التشبيه به في ذهن (قوله كتشبيه الشمس الخ) فإن الرجل ربما ينقضي عمره ولا ينفق له أن يرى امرأة في يد أشل قاله السعد فالتشبيه به هنا بعيد عن الفكر لا ينتقل إليه بسرعة لندرة ندرة ووجه التشبيه هو الهيئة المجمعة من الاستدارة والاشراق وسرعة الحركة واتصالها وتفرج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يظهر التمعن كأنه يفيض من جانب الدائرة ثم يضعف ويبقى مترددا بين الانبساط وكثرة والانقباض أخرى بسبب الحركة الاضطرابية وإذا تأملت حال الشمس عند الطلوع وجدتها كالمرآة في جميع ما ذكر لأنها تروح مضطربة كما تضرب المرآة في كف الأشل وقد تشتمل على تفاصيل كثيرة قاله المصنف في شرحه (قوله كهذا المثال) وقد علمت وجود الغرابة فيه من بعد التشبيه به فالغرابة فيه من وجهين (قوله لكونه وهما) أي وهو بعيد عن الفكر لعدم وجوده أصلا وكذا المركب الخيالي (قوله أو مركبا عقليا) لأن الاعتبار التركيب منها لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص فهي غير حاضرة في الفكر (قوله نحو كتل الجار الخ) فإن التشبيه قصة قد اعتبر فيها كون الجار حاملا لشيء أو كون المحمول أبلغ ما ينتفع به وكون الحمل بمنزلة وتعب وهذه الاعتبارات المدلولات لقصة عقلية وإن كان متعلقها حسيا (قوله والمراد بالنتيجة الخ)

الشمس بالمرآة في كف الأشل إما لكثرة التفصيل في الوجه كهذا المثال أو لعدم حصول التشبيه به في ذهن لكونه وهما كأنيب الأغول أو مركبا خياليا نحو : أصلام بالقوت نشر ن على رباح من زرجد أو مركبا عقليا نحو كتل الجار بحمل أسطرا والمراد بالنتيجة العقلية كالكاف



في بعض النسخ لكثرة التفسير بعد النسبة وهو يضم الياء معطوف بحذف العاطف وال في النسبة عوض من المضاف إليه  
 ثم من أسباب الغرابة بعد نسبة التشبيه عن التشبيه فيقول بذلك حضور التشبيه في القدرين حين حضور التشبيه . قال :  
 (وبعض آله مؤكدة بحذفها ومرسل إذ توجد ومنه مقبول غاية في وعكسه للردود ذو التعسف  
 وأبغ التشبيه مائة حذف وجه وآلة يليه ما عرفت) أقول : ينقسم التشبيه باعتبار أداته إلى مؤكدة ومرسل فالمؤكدة  
 ما حذفت أداته نحو زيد أسد وفطرسل ما ذكر كرت فيه الأدات نحو زيد كالأسد (١٦٤٥) وهي مرسل لا يرسله عن

التأكيـد المقضي  
 بظاهره أن التشبيه عين  
 التشبيه ثم من التشبيه  
 ما هو مقبول وهو الوافي  
 بأي غرض من  
 الأغراض للتقدم وما  
 هو مردود وهو عكسه  
 أي الغير الوافي بذلك  
 والبلغ من التشبيه  
 ما حذف منه وجه التشبيه  
 وأداة التشبيه نحو زيد  
 أسد أو مع حذف التشبيه  
 نحو أسد في مقام  
 الأخبار عن زيد  
 ويليه حذف أحدهما  
 أي الوجه أو الأداة أي  
 فقط أو مع حذف التشبيه  
 نحو زيد كالأسد ونحو  
 كالأسد عند الأخبار  
 عن زيد ونحو زيد  
 أسد في الشجاعة ونحو  
 أسد في الشجاعة عند  
 الأخبار عن زيد ولا  
 قوة له كرها مع  
 ذكر التشبيه أو بدونه  
 نحو زيد كالأسد في  
 الشجاعة ونحو كالأسد

وبه فسرنا المصنف في شرحه وقوله أي كالتركيب العقلي "حل" معنى لقوله كالتركيب الخ لكنه  
 غير واف فلناسب زيادة ونحوه ليتم المعنى (قوله وفي بعض النسخ الخ) وهي التي شرح عليها  
 المصنف والمراد بالنسبة المناسبة كما يؤخذ من شرح المصنف (قوله العاطف) أي على كثرة التفصيل  
 (قوله وباعتبار آله) أي ذكر أو إسقاطا (قوله بحذفها) متعلق بحذف أي وهو ما وجد بحذفها  
 أي معية وقوله إذ توجد أي وذلك إذ الخ تم إن قوله بتعلقها خادق بحذف الوجه معها وانفرادها  
 لكن إذا حذف بلغ التأكيـد النهاية وإلا توسط من عرق والظاهر أنه لا مانع من نطق الطرف الأول  
 بمؤكدة والثاني بمرسل ثم الأول أبعد عن الركة (قوله ذوالتصنيف) أي التكلف والأخذ على غير طريق  
 فلم يقبل له منه (قوله وأبلغ التشبيه) أي أقوام متقدمة (قوله المقضي الخ) فظاهره أنه وصف للتأكيـد  
 وعدارة السعد صار مرسل من التأكيـد السطاد من حذف الأداة للشرع بحسب الظاهر بأن الخ  
 فهو فيها وصف للحذف وهذا هو المتعين لأن التأكيـد إنما حصل من الحذف بسبب هذا الإشعار  
 بالعينية فليس هو المقضي لها نأمل (قوله الوافي الخ) كأن يكون التشبيه به أعرف الطرفين  
 بوجه التشبيه فيما إذا كان الغرض بيان حال التشبيه وأتم الطرفين فيه في الحاق الناقص الكامل  
 ومسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب في بيان الامكان أفاده الأصل والسعد (قوله الغير الوافي) كما  
 في تشبيه المدوح بفوقه الأقران بالناس آخر لا يسلم فيه الوجه عرق (قوله والبلغ) أي الفرد  
 الكامل منه بدليل وأبلغ التشبيه ومثله في الأصل (قوله ما حذف منه الخ) أي فقط بدليل ومع  
 حذف التشبيه أي أو مع (قوله في مقام الأخبار) أي المماثل حال إجابة السائل عن حال زيد في  
 الجرأة (قوله نحو زيد الخ) هذا وما بعده لما حذف فيه الوجه وقوله ونحو الخ مثالان لما حذف  
 فيه الأداة (قوله ولا قوة له كرها الخ) اعلم أن صور المقام ثمانية وذلك أن الأركان أربعة والتشبيه مذكور  
 نطعا والتشبيه إسماء كور أو محذوف وعلى التقديرين فوجه التشبيه إسماء كور أو محذوف بهذه ثمانية أقواها  
 الأولان في الشرح ويليهما الأربعة بعدها ولا قوة للأخريين . وبين ذلك أن القوة إما لمصوم وجه  
 التشبيه ظاهر أو ذلك عند حذفه أو محل التشبيه به على التشبيه ظاهرا وذلك عند حذف الأداة لما اشتمل على  
 الوجهين جميعه فهو في غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط أفاده السعد .

#### الباب الثاني الحقيقة والمجاز

إنما لم يقيد بها بالمعنيين لإخراج الحقيقة من أول الكتاب لئلا يتوهم خروج التشبيه عن والعريين  
 عرق (قوله حرف) متعلق بوضع عرق (قوله لأن التحقيق الخ) فقد لا يكون للمجاز حقيقة كما  
 في الرحمن على ما تقدم مع ما فيه (قوله من حق) بابه ضرب ونظر صلب (قوله اللفظ) أي الذي  
 يطلق عليه لفظ حقيقة (قوله والمجاز) أي هذا اللفظ وقوله من جاز الخ أي في الأصل وقوله

في الشجاعة خبرا عن زيد . قال : (الباب الثاني الحقيقة والمجاز) حقيقة مستعمل فيها وضع  
 له يعرف ذي الخطاب فاتباع) أقول : للتصريح من هذا البحث المجرى إذ به يتأق اختلاف الطرق فتذكر الحقيقة  
 لتجديتها له لا لتوقفه عليها لأن التحقيق عدم التوقف والحقيقة في الأصل من حق الشيء ثبت بحيث بذلك ثبوت اللفظ على  
 أصل ومثله والمجاز من جاز المكان يجوز إذا تعدها إلى مكان آخر معني بذلك لأنهم جازوا به معناه الأصلي إلى معنى آخر .



سبح أي الجار بمعنى الكلمة من كلامه استخدام وقوله لأنهم جزوا به الخ أي فأطلق عليه هذا اللفظ مراداً منه اسم الفعول وهو بحسب الأصل محارز مرسل عنه لأنه التعلق تأمل (قوله اللفظ المستعمل الخ) يشمل الحقيقة المفردة والركبة كقوله زيد (قوله في اصطلاح الخطاب) بكسر الطاء كما سيذكر أي في اصطلاح يقع به مخاطبة التكلم لغيره بالكلام المستعمل على تلك الكلمة (قوله يخرج الماهل الخ) رتب المخرجات على ترتيب القيود (قوله أو مجازاً) إنما خرج هذا بقوله فيما وضع له لأن المراد بالوضع عند الإطلاق الوضع الحقيقي للقابل للتأويل أهم من أن يكون شخصياً أو نوعياً والوضع في المجاز ليس تحقيقياً فادع استكمال التفارقي بأنه إن أريد بالوضع الشخص خرج كثير من الحقائق لأن جميع المركبات وكثيراً من المفردات مثل الأفعال ومثل الثنى والمجموع والصغر والنسب وبالجملة كل ما يكون دلالة بحسب الهيئة دون المادة إنما هي موضوعة بالنوع دون الشخص وإن أريد مطلق الوضع أهم من الشخص والنوع لم يخرج المجاز عن التعريف لما أنه موضوع بالنوع قاله الصبان في رسالته البيانية أي وإن أريد النوع دخل المجاز وخرج ما وضع من الحقائق وضعاً شخصياً والظاهر أنه تركه لوضوحه (قوله والمستعمل فيما الخ) اعلم أن هذا قبل قيد في اصطلاح الخطاب داخل وخارج بجهتين كما لا يخفى بهذا التنصيص على الإخراج أي لتعريف التعريف لصافي الإخراج لا لأصل الإخراج وبني أن يكون هذا مراد الشارح وغيره ممن أفاد أن هذا القيد للإخراج وكما أنه للتنصيص على إخراج ما ذكر هو أيضاً للتنصيص على إدخال الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر غير اصطلاح الخطاب كالصلاة إذا استعملها القوي في الدعاء فإنها حقيقة مع أنها يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت لكن في غير اصطلاح الخطاب فهي أيضاً قبل القيد كالمخرج السابق وعلى إدخال الأعلام المنقولة فإنها إنما يصدق عليها أنها مستعملة في غير اصطلاح الخطاب ثم إنه لا تنصيص لهذا القيد على دخول الترك في اصطلاح الخطاب إذ يصدق عليه أنه مستعمل فيما وضع له في اصطلاح الخطاب وأنه مستعمل في غير ما وضع له فيه فهو داخل خارج بجهتين مختلفتين ولا يخل خروج لفظ وضع المعين في اصطلاح الخطاب وقد استعمل في أحدهما لأن جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كاستعارة معنى البصرة من معنى البصر مع أنه حقيقة فيهما والتنصيص على هذين إنما يكون بقيد الحقيقة المحولة في التعريف أي من حيث إنه موضوع له فلا بد من قيد الحقيقة كما أنه لا بد من قيد في اصطلاح الخطاب ودعوى بعضهم أن قيد الحقيقة ممن عنه غير ظاهرة في التنصيص على الإدخال كما لا يخفى على التأمل هذا يلخص ما أفاده الصبان في الرسالة (قوله فتقوله الخ) فترجع على قوله اللفظ المستعمل الخ (قوله وقد يجيء) بلا همز (قوله كلمة الخ) ترك المصنف والشارح قيد في اصطلاح الخطاب قال المصنف ولم يذكره اكتفاء بما تقدم في تعريف الحقيقة وبما سلكه من التقسيم إلى شرعي وأصري أو نوعي مع ضيق النظم وكان الشارح اكتفى كالصنف بما ذكره. وأقول كل من الأولين ليس مستوفياً للترك إذ التعريف لا بد أن يكون جامعاً مانعاً في ذاته وضيق النظم لا يسوغ به الإخلال بالمقصود على أنه لو قال :

كلمة غابت الموضوع إلى عنصرف خطاب لعقصة  
مع القرينة كلاً تعين الأسند وعنصرف القيد عن سوى الأسند

لوفي بالمقصود من غير حاجة إلى زيادة على يمين وسبأى ما يدخل ويخرج به مع الرد على من زعم الاستثناء عنه غيره بما في التعريف فترتب (قوله غابت الموضوع) أي جاوزته والموضوع من باب الحدف والإرسال أي جاوزت المعنى الموضوع له بأن استعملت في غيره كذا يؤخذ من شرح المصنف

والحقيقة صرفاً  
اللفظ المستعمل فيها  
وضع له في اصطلاح  
الخطاب يخرج الماهل  
قلاً يوصف بحقيقة  
ولاجاز والمستعمل في  
غير ما وضع له غلطاً  
إن لم تكن علاقة ومجازاً  
إن كانت والمستعمل  
فيما وضع له في غير  
صرف الخطاب كالصلاة  
المستعملة عند القوي  
في الدعاء إذا استعملها  
في الهيئة المخصوصة  
فإنها حينئذ ليست  
حقيقة لأن هذا ليس  
عرف اللغة ومثلها  
اللفظ إذا استعمله  
القوي في الحديث  
والزمان فتقوله مستعمل  
أي لفظ مستعمل وما  
والقوة على المعنى والمراد  
بهذا الخطاب الخطاب  
بكسر الطاء قال :  
(ثم الجاز قد يجيء  
مفرداً  
وقد يجيء مركباً فالمستند  
كلمة غابت الموضوع



وربما يشعربه منبسط الشارح عند التأمل (قوله مع قرينة) هو وما بعده متعلقان بقوله غلبت فيها  
 يظهر ولا حاجة إلى تكلف غير هذا كما صنع ع ق (قوله كالخلع تعال البكون) المراد بالبكون هنا  
 الموجودات وقدر استيعار لفظ التعال للحضرات وفي ع ق إبدال البكون بالعين والمراد بتعالها شيوها  
 والجامع في الأول مطلق الحفارة وفي الثاني النوع فالجواز على كل في التعال والخلع ترشيع إماما على  
 حقيقة أو مستعار للترك والاعراض وقوله وغض الخ فيه استعارة مكنية شبه القلب بالإنسان صير  
 بجامع فوصل كل منهما إلى المراد بالكشف عنه والطرف تخيل والغض ترشيع كذلك في البيت مثال  
 لتوعين من الجار قاله ع ق وسيأتي بيان ما للشارح (قوله في غير ما وضعت له) ما الواقعة هي معنى وضعت  
 وضعت للكلمة فلم يرجع لما فكان الواجب الإبراز قال الصبان في الرسالة والمراد الوضع التحقيقي شخصيا  
 أو نوعيا لأنه المنصرف إليه الوضع عند الإطلاق فلا ينافي أن الجار موضوع وضعنا وأولى نوعيا فأنطبع  
 تحت التبعي بأنه إن أراد بالوضع في تعريف الجار الوضع الشخصي ورد عليه نحو المثنى والجمع والمفرد  
 وللشوب والشتق فإن الوضع بها نوعي فيكون التعريف غير مانع لدخول ما ذكره وإن أراد  
 النوعي خرج الجار لأنه موضوع بالتنوع وإن أراد بالأعم كان أكثر فسادا وقوله كان أكثر فسادا  
 الأوجه الأكثرية فإن اللازم على ما ذكر إعماله خروج الجار كالزم على ما قبله بل الأكثرية الضاد لما  
 تفرقت على ما قبله إذ يلزم عليه دخول الحقيقة الموضوعية وضما شخصيا وخروج الجار ثم رأيت بعضهم  
 شبه له وأجاب بما لا ينقض (قوله لعلاقة) أي للاحاطة بعلاقة فوجودها بدون الملاحظة غير كاف والعلاقة  
 بفتح العين على الأفصح وهو مناسبة خاصة بين المنقول عنه والمنقول إليه وصحبت علاقة لأن بها يتعلق  
 ويرتبط المعنى الثاني بالأول فينتقل الفهم منه إلى الثاني قاله في الرسالة (قوله من إرادته) أي إرادة  
 الموضوع له (قوله وكاستعمال الخ) به بذلك على أن الجار يطلق على الاستعمال كما يطلق على الكلمة الخ  
 ثم إن مفاد الشارح أن مثالي المصنف للصرحة وهو خلاف ما مر عن ع ق وكل منهما صحيح كما ثبتت  
 إقامته لكن ذاك أولى كما لا يخفى (قوله فخرج المهمل الخ) بقوله المستعملة والثاني بقيد العلاقة والثالث  
 بقوله مانعة الخ ويحتمل أن يراد المهمل عن الاستعمال إذ ليست بمجاز كما أنها ليست بحقيقة تأمل  
 وقيد في غير ما وضعت له لإخراج الحقيقة وقيد في اصطلاح التخاطب للتخصيص على إدخال الجار  
 المستعمل في ما وضع له في غير اصطلاح التخاطب وتقديم مثاله وعلى إخراج الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح  
 آخر غير اصطلاح التخاطب وتقديم مثاله أيضا وإخراج الأعلام المنقولة وأما قلنا للتخصيص لما مر وادعى  
 بعضهم الاستغناء عن هذا القيد بالحقيقة المحبوبة في التعريف وهو مردود بأن الأصل ذكر القيد وبغير  
 ذلك وبمعهم بالعلاقة وهو ظاهر في الإدخال لا الإخراج أفاده في الرسالة (قوله في التسمية) أي في ذي  
 الشبهة (قوله ملاك الدين) أي قوامه أي يتقوم ويتنظم به (قوله فانه مشقة الدين) الأقرب أن مفقده  
 مصروفه وصف به الطمع مبالغة أو أر يديه السبب بمجازا مرسلًا ويحتمل أنه اسم مكان متجاوز به إلى  
 المنشأ على مذهب السعد وكذا يقال في مثله والظاهر أن الجار على هذا الاحتمال بالاستعارة الأصلية إذ  
 لا يجوز في حدث هذا المشتق تدبر جدا (قوله كلاهما) أي كل من الحقيقة والجار وقوله شرعي أي  
 منسوب لشرع لكونه هو الوضع لذلك الكلمة فصارت حقيقة تنسب له أو لكونه هو المستعمل لذلك  
 اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاحه فصار مجازا ينسب له وقوله أو عرفي أي منسوب لعرفي لكون  
 أهله هم الواضعون لللفظ أي لكم بهم هم المستعملون لللفظ في غير ما وضع له في اصطلاحهم ع ق ومثل هذا  
 يقال في دعوى (قوله مرسل) لارسله عن التقيد بعلاقة مخصوصة بخلاف الاستعارة فإن علاقتها مخصوصة  
 بالشبهة اه منه (قوله جزء الخ) أي لكون اللفظ معناه جزء للمنقول إليه أو كل اه ع ق ونظيره

مع  
 قرينة لعلاقة التلويح  
 كالخلع تعال البكون  
 كي تراه  
 وغض طرف القلب  
 عن سواء  
 أقول : الجار قسمان  
 مفرد ومركب فالمفرد  
 الكلمة المستعملة في  
 غير ما وضعت له لعلاقة  
 وقرينة مانعة من  
 إرادته كالأسد الذي  
 استعمله الغوي في  
 الرجل الشجاع واستعمال  
 الخلع والغض في  
 الاعراض عما سوى  
 الله تعالى فخرج المهمل  
 والغلط والكتابة  
 وغابرت تجاوزت  
 والورع ترك ما لا شبهة  
 فيه خوفا من الوقوع  
 في الشبهة وهو ملاك  
 الدين كله فتليل العمل  
 منه كثير وكثيره مع  
 عدمه قليل بخلاف  
 الطمع فانه مفقده  
 الدين ومثله الرجال .  
 قال :  
 (كلاهما شرعي أو عرفي  
 نحو ارتقى للحضرة  
 الصوفي  
 أو لغوي والجار مرسل  
 أو استعارة فأما الأول  
 فأسوي تشابه علاقته  
 جزء



وكل أرمل آله طرف ومظروف سبب وجب الخ أو مال مرتب (قوله كل من الحقيقة والجواز فهو) وشرعي وعرفي كالصلاة المستعملة لغة في الدعاء والحيلة المخصوصة والعكس أي الصلاة المستعملة شرعا في الحيلة والدعاء وكقوله المستعملة لغة في كل ما يهدى في الأرض وفي ذوات الأربع والعرف عام وهو ما لا يتعين نقله عن المعنى القوي وخلص وهو ما يتعين نقله عن المعنى النقول عنه (١٤٨) كأن فعل المنقول عند النجاة عن الحدث المعنى القوي إلى الكلمة

المخصوصة ومنه مثال  
التي فان الارتقاء حقيقة  
في المحسوسات مجازي في  
الذوق في مقامات السلوك  
وكالحصر فان الصوفية  
نقلوها من المحسوسات  
إلى دائرة الكمال  
والصوفي من صفات  
الرغونات البشرية  
حق وصل بطلت إلى  
خالق البرية . ثم الجواز  
للفرد إما مرسل وهو  
ما كانت العلاقة فيه  
غير الثابتة كالاستعمال  
اسم الجزء في الكل  
كالكلمة في الكلام  
وعكسه كالاستعمال  
الأصابع في الأنامل في  
يتجهلون أصابعهم في  
آذانهم . ومنها إطلاق  
اسم الحال على الفعل  
وشكبه وقد اجتمعا  
في قوله تعالى خيلوا  
ببريتكم عند كل  
مسجد إذ أراد بالزينة  
الثوب والسجد الصلاة  
ومها الآلة نحو واجمل  
في لسان صادق في  
الآخرين أي ذكر

يقال فيها بعد (قوله محل) أي وحال في كلامه حذف الواو ومطوياً كما أفاده الشارح وغيره (قوله طرف ومظروف) ذكر ع في أنه يستغنى عن هذين بالتحالية والحلية وهو واضح (قوله لماض) أي منسوب لماض ومثله مال ومرتب صفة مال أي منتظر تأمل (قوله كالصلاة المستعملة الخ) مثل الشارح بسنة الأول والثاني للحقيقة المعنوية والجواز المعنوي والثالث والرابع للحقيقة الشرعية والجواز الشرعي والخامس والسادس كالأول والثاني إلا أن السادس يصلح مثالا للحقيقة العرفية وكان الأول جهة خلاصا وجعل السادس الدابة مستعملا في إنسان جاهل لتكون الأمانة لغة لصور السنة التي أفادها بقوله أولا وكل من الحقيقة الخ تأمل (قوله علم) مثله الدابة لغوات الأربع وللإنسان ع في (قوله المعنى القوي) بدل من الحدث (قوله ومنه) أي من العرف الخاص أي من حقيقته (قوله في المحسوسات) أي في الدارج أي في طوعها (قوله مجاز في الذوق الخ) أي وقد صار حقيقة صرفة خاصة فيه وهذا المحذوف هو محط بيان مثالية الارتقاء فكأن ينبغي ذكره (قوله من المحسوسات) أي جنبها وهو موضع حضور الشخص (قوله دائرة الكمال) هي الحالة التي إذا وصل إليها الشخص متى عارفا كما يعلم عما مر (قوله لرغونات) أي الأوصاف النفسية (قوله كالاستعمال الخ) مثال للعلاقة كما يؤخذ مما بعد والنائب كالجزية أي كون اللفظ معناه جزء للنقول إليه إذ الاستعمال لا يسمى علاقة بل مجازا ونظيره يقال فيما بعد من لفظ إطلاق استعمال تأمل وقوله كالكلمة مثال لاسم الجزء المتصل في الكل وقوله كالاستعمال الأصابع مثال للعكس وقوله في الأنامل أي التي هي من الأصابع وقوله في يتجهلون الخ والقريبة استعمال دخول الأصابع يتأملها في الآذان عادة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الأذن لئلا يسمع من الصوامع شي قاله المحقق (قوله إذ أراد بالزينة الثوب) وهو محل لهاها الحقيقي فقد أطلق اسم الحال على الفعل وقوله وبالمسجد الصلاة وهي حالة في مكانها الذي هو معناه الحقيقي فقد أطلق اسم الحال على الفعل والحال في الأول أنه لا يعقل التكليف بأحد الزينة إنما يعقل أخذ محلها وفي الثاني السياق الذي نزلت فيه الآية هذا ما ظهر لي (قوله الآلة) المناسب الآية أي كون معنى الاسم آلة للنقول إليه قاله المحقق وقرئ بعضهم بين الآلة والسبب أن الآلة هي الوسيلة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء قاله لسان آله لا ذكر لا سبب له فقام سم واستعرض بأن هذا الفرق لا يظهر إذ قد يقال الآلة بها وجود الشيء ولما أدخل بعضهم الآلة في السبب اه (قوله في الآخرين) أي المتأخرين عن من الأنبياء والأمم (قوله حسنا) أخذه من إضافة اللسان لصديق دسوقي (قوله واستعمال الخ) المناسب التفریع بما يظهر (قوله أي الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة إشارة إلى كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها أطول اه صيان (قوله التي هي طرف الرحمة) المراد بها الانحسان والانعام وهو أمر اعتباري إذ هو تعلق القسرة بالوجدان وليس خلا في الجنة وإنما الحال فيها أثره في الرحمة تجوز على تجوز اه منه فان راعيت أن أصلها الرقة زائد تجوز ثالث (قوله باعتبار الخ) إذ هم في حال إعطائهم أموالهم

حسنا فاستعمل اللسان في ذلك كآله آله . ومنها استعمال الطرف في الطرف  
بحو شريت كوزا أي ماء وعكسه نحو من رحمة الله أي الجنة التي هي طرف الرحمة . ومنها إطلاق اسم السبب على السبب  
نحو أمطرت السماء غاتا أي غينا وعكسه نحو رغبنا غينا أي نباتا . ومنها اعتبار ما كان نحو وآتوا النيام أموالهم بما هم يتأمل  
باعتبار وصفهم اللغوي . ومنها الأول نحو إني أراق أحمر خمر

لا يسمون



لا يسمون بنهي كما لا يضل (قوله أي عصبرا الخ) فخير لقوله خيرا ولا معنى له عدم صحة للمعنى الحقيقي لأن العصب لغة العصر لا يخسر القتل وإنما يخامره بعد مدة وكان الأولى التنازع فمن يقول أي عنيا يقول عصبره إلى آخر لأن العصب لا يصبر إلا فمن يخال فربما أن أعصر بمعنى أستخرج وهذا بناء على ما هو التحقيق الذي يسبق إلى الفهم من أن نسبة الفصل وما يشبهه إلى ذلك موصوفة بوصف إنما يكون بعد انصافها بذلك الموصف بحيث يكون انصافها سابقا على ثبوت الفعل فيلزم وقوع العصب على الضير أي الصور وإنما إن قلنا إن الفصل يتارن تعلقه وصف المفعول به وأن المعنى هنا إني أعصر عصبرا حاملا تلك العصب فلا حاجة إلى تأويل أعصر بأستخرج اه دسوقي (قوله في قولنا) حل من الأسد .

[فصل : في الاستعارة] (قوله كالأسد شجاعته) قال المصنف وتبعه الشارح تقديره كلفظ أسد إذا أطلق على الرجل وشجاعته العلاقة أي وعلاقته شجاعته اه فافاد أن شجاعته خير لمصروف هو علاقته مع تقدير ما ذكر قبل المصنف ولا يخفى أن هذا التقدير ظاهر في أن العلاقة هي الشجاعة العلاقة لضير الشجاع وهو لا يصح فلا بد من زيادة تقدير بأن يقال علاقته المشابهة بجهة هي شجاعته في البيت إجماع عظيم وشهرة لذلك لا يدفع قبحه كما لا يخفى مع اقتضاء أن وجه التنبه بين الأسد والشجاع الشجاعة مع أنه ينبغي أن يكون هو الجرامة بناء على ما أشهر من أن الشجاعة ملكة توجب الإقدام على الهلاك فهي خاصة بالعاقل وإن فاء بعض المحققين ولو قال :

من التي علاقته المشابهة كالبيت في من في اجترأ شابهه

لوفي بالمقصود مع العذوبة والسلامة من هذا شبه (قوله وفردا الخ) الواو داخل على قرينة وهو مبتدأ بوجه الوصف بلها وضيرها للاستعارة والخبر قد ألفا وفردا وما بعده أحوال من الضير في ألفا الرجوع إلى القرينة بالتأويل المذكور فتأمل (قوله لعلاقة المشابهة) أي التي قصد أن الإطلاق بسببها فإذا أطلق المشرع على شفة الإنسان فإن قصد تشبيهها بمشعر الأبل في التلطف فهو استعارة وإن أريد أنه من إطلاق الحميد على المطلق فجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة أو قد يكون مجازا مرسلًا فله السعد (قوله والأصح الخ) دليله أنها التنبه به لا التنبه ولا أعم منهما فإذا استعملت في التنبه كانت مستعملة في غير ما وضع له فأسد في قولنا رأيت أسدا يرمى موضوع للبع الخصوص لا للرجل الشجاع ولا المعنى أعم من البع والرجل كالحبوان ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل وهذا معلوم بالتقل عن أئمة اللغة قطعا فإطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة ماضية من إرادة ما وضع له فيكون مجازا لمضى وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار تحقق العام فيه فهو ليس من المجاز في شيء كما إذا قيلت زيدا فقلت لقيت رجلا أو إنسانا أو حيوانا بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معنى الموضوع له له من الأصل والسعد بإيضاح وقول السعد وفي هذا الكلام أي كلام الأصل وهو ما قبل قولنا فإذا استعملت الخ (قوله يعني الخ) أفاد اليقيني أن البناء للنسبة وأن إضافة معنى إلى ما بعده للبيان حيث قال في حل الأصل ولما كان في تحقيق كونها مجازا عقليا غموض أشار إلى ما يعضيه القائل من سبب النسبة بالعقل بقوله يعني الخ اه ثم إن الشارح أشار بقوله يعني الخ إلى أن المراد من المجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيها سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فإن المراد ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام أفاده الصبان عن الفندي (قوله التصريف) أي الواقع لمن نطق بتلك الاستعارة وقوله في أمر عقلي

أي عصبرا يقول إلى الخبر ، ولما استعارة وهو ما كانت العلاقة فيه المشابهة كالأسد المستعمل في الرجل الشجاع في قولك رأيت أسدا في الحمام ثم إن علاقات المجاز المرسل أكثر مما ذكره المتن ومن أرادها فليطبعها كتبتاه على عصنام الاستعارات . قال :

[فصل : في الاستعارة]

(والاستعارة مجاز

علاقته

تشابه كالأسد شجاعته

وهو مجاز لأنه على الأصح

ومنعت في علم لما اتضح

وفردا لو نصحت لودا

أو قولنا

منه قرينة لما قد ألفا

أقول : الاستعارة للفظ

المستعمل في غير ما وضع

له لعلاقة المشابهة

كالأسد المستعمل في

الرجل الشجاع فقوله

كالأسد شجاعته أي

كالأسد إذا أطلق على

الرجل الشجاع

وشجاعته العلاقة بينهما

أي علاقته شجاعته

والأصح أنها من المجاز

اللفظي الذي هو

استعمال اللفظ في غير

ما وضع له وقيل من

العقل بمعنى أن التصريف

في أمر عقلي



ويظهر من كون التصرف في أمر عقلي، كون التصرف نفسه عقليا ولو عبر به لكان أظهر والأمر العقلي للتصرف فيه هو المعاني العقلية والتصرف فيها هو جملة بعضها نفس الآخر وإن لم يكن كذلك في نفس الأمر وإدخال بعضها تحت جنس غيره على وجه التقدير والاعتقاد الباطل وحسنه وجوه الشبهة في نفس الأمر اه يعقوب (قوله لا لغوي) أي لا في أمر لغوي وهو اللفظ بمعنى أن التكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه وإنما استعماله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفسا غيره كما ذكرنا وبعد تصيير المعنى معنى آخر جـ باللفظ وأطلق على معناه بالفعال ولو لم يكن معناه في الأصل وجعل مالم ليس واقع واقع في التقدير والاعتقاد الباطل على الشبهة أمر عقلي اه منه (قوله لأنها الخ) تعليل لكونها مجازا عقليا بعد بيان سببه فكأنه قال وإنما كانت مجازا عقليا بسبب ما ذكر لأنها الخ وصير لأنها للكلمة المسماة بالاستعارة (قوله على الشبهة) أي الذي لم نوضح له في الأصل اه منه (قوله إلا بعد الخ) بحيث يصير حقيقة الشبه به الموضوع لها اللفظ شاملة للشبه بإدخاله في جملة أفراد الادعاء العقلي وباعتقاد التقدير الباطل على الشبهة اه منه (قوله كان استعمالها الخ) لأن العقل صير الشبه من أفراد الشبه به التي وضع اللفظ لحقيقتها فتصير الاستعارة حيثما يستعمل فيها وضعت لا فيما لم توضع له وقد نقم أن المجاز اللغوي هو ما استعمل في غير ما وضع له وحيث فلا تكون الاستعارة مجازا لغويا بل هي على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيها وضعت له بعد الادعاء والإدخال في جنس الشبه به فالتجوز في الحقيقة إنما كان في المعاني يجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق اللفظ قسميته مجازا عقليا ظاهر نظرا لسبب إطلاقه وأما تسميتها استعارة باعتبار إعطاء حكم المعنى للفظ لأن المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى الشبه به يجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ على استعارة يسوق عن يعقوب (قوله ورده في الأصل) عبارة مع السعد ورد هذا الدليل بأن الادعاء أي ادعاء دخول الشبه في جنس الشبه به لا يقتضي كونها أي الاستعارة مستعملة فيها وضعت له العلم الضروري بأن أسدا في قولنا رأيت أسدا يرى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص اه وانظر بسط المقام هناك (قوله ويمنع الخ) يشعر بغيره بأن المجاز المرسل في العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون العلم لازم مستعمل فيه لفظ العلم اه صيان (قوله في العلم) أي الشخص كما نفيد عبارة (قوله يجعل) الباء السببية (قوله لما قام الحسية) لقائل أن يقول الحسية التي يتألفها إنما هي الحسية حقيقة دون الحسية ادعاء في المانع من أن يدعى الحسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه موضوع لقوات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع للقوات المعينة الشخصية وإذا صح التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره إذ لا فرق إلا في الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضي إمكان التأويل في الأول وامتناعه في الثاني اه ثم صيان (قوله نوع وصفية) الأولى نوع وصفية لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدرى إلى إلحاق الباء المصدرية أطول اه منه (قوله بواسطة) متعلق بتضمن وقوله اشتهاره أي العلم أي اشتهار مدلوله وهو الذات فالعلم المتضمن نوع وصفية هو ما يكون مدلوله مشهورا بوصف بحيث من أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع لقوات المستلزمة لتلك الوصف فيكون كليا تأويلا فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصل صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه من أفراد الكثرة اه يسوق (قوله كحاشم المتضمن) أي المستلزم وحاشم في الأصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحركم قيل لحاشم بن عبد الله بن الحنرج الطائي اه منه (قوله فيتأول فيه الخ) نفس من عبارته تنى لا يتم إلا به وهو في عبارة غيره ونسبه فيشد

لا لغوي لأنها لم أطلق على الشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس الشبه به كان استعمالها فيها وضعت له ورده في الأصل ويمنع أن تكون الاستعارة في العلم لما اضح عندنا من أنها تقتضي إدخال الشبه في جنس الشبه به يجعل أفراد قسمن متعارف وغير متعارف ولا يمكن هذا في العلم لما لا يمكنه إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف كحاشم المتضمن الاتصاف بالجود فيتأول فيه فيحصل كأنه موضوع للجود سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره فيتأول حاشم حيثما الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون إطلاقه على المعهود أصح حاشا الطائي حقيقة وعلى غيره من تصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاشا



وقرينة الاستعارة تكون فردا أي أمرا واحدا نحو رأيت أسدا برمي أو متعددا أي أكثر من أمر اثنين فأكثر فيكون كل واحد منهما أو منهم قرينة كقوله رأيت أسدا يرمي على قرينه أوسع زيادة في (١٥١) الهيجاء أو تكون معاني

متشعبة أي مربوطا بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد كقوله:

وصاعقة من نصل تنكس بها

على أروس الأقران خمس السحاب

أي أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا

كالسحاب لما استعار السحاب لأنامل

المدح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيده ثم قال على

أروس الأقران ثم قال خمس سحاب فذكر

العدد الذي هو عند الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحاب

الأنامل والضمير في أنها للقرينة وذكر

للضرورة وأنه لا إطلاق كالذي قبله

قال:

(وسع تنافى طرفيها تنسى

إلى العناد لا الوفاق فاعلم

ثم العنادية على وجه تنافى كما تنافى نهكبه)

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار

يجوز أن يشبه شخص بجائز في الخود فيتأمل الخ وقولنا خبتنذ أي حين نضمن الانصاف بالجود وقوله فيتأمل أي بعد التشبيه كما تقدم الماء ليصبح التشبيه إذ لو حصل التأويل قبله للزم تشبيه فرد بأخر وهو لا يصح لقساوئهما ولو ادعاء تأمل (قوله وقرينة الاستعارة) أي مصرحة أو مكتبة وإعنا خصها للاعتناء بها وإن كان الحار المرسل والسكنانية كذلك أفاده الدسوقي (قوله أمرا واحدا) أي من ملائمت الشبه في المصراحة كبري ومن ملائمت الشبه به في المكتبة كالأظفار اه منه (قوله يكون كل واحد من قرينة) أي وليس واحد منها ترشيعا ولا تحريدا لاستوائها في ملائمة الشبه به أو التشبه وهذا مبني على حوز تعدد القرينة وهو الحق اه (قوله يرمي الخ) راجع لقوله اثنين وقوله أوسع الخ راجع لقوله أو أكثر والهيجاء الحروب (قوله أو يكون معاني الخ) عطفت على فردا وإعنا أعد العامل الأطول (قوله لا كل واحد) أي فهذا مقابل لقوله أو متعددا وليس داخل فيه كما نوح (قوله وصاعقة) أي برص صاعقة وهي في الأصل نار سماوية تهلك ما أصابته تحدث غالبا عند الرعد والبرق وقوله من نصل أي نصل سيف المدح والنصل حديدة السيف وقوله تنكس أي تنقلب. ومن البيت أن المدح كثيرا ما تحدث نار من حدة سيفه يقلبها على رموس الأقران ليهلكهم بها والمراد بقلبها قلب السيف الذي هو أعلاها وإعنا يقلبها بأنامله التي هي كالسحاب في عموم المطاء وكثرة الذم اه يعقوب (قوله ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان للعاني للثمة التي جعل مجموعها قرينة لازمة لأنامل السحاب وكان عليه أن يذكر معها ضمنية مقام المدح فإن قطع النظر عنه يجعل المراد بها الأصابع كذا في الأطول فإن أريد بالأنامل الأصابع فلا إشكال اه صيان (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) ثم أن نقول إضافة الصاعقة لنصل السيف كلف في القرينة المذكورة ويخالف دلمر من قوله مربوطا بعضها ببعض فيكون الجميع قرينة الخ اه سم صيان (قوله للضرورة) الأحسن ما قدمناه (قوله تنقسم إلى العناد) أي تنقسم إليه قسمي عنادية كما أشار إليه الشارح والمصنف تعاند أي تنافى طرفيها وقوله لا الوفاق وإعنا تنقسم إليه عند جهة اجتماع طرفيها في شيء واحد يقال فيها حينئذ وفاقية لتوافق طرفيها في جهة الاجتماع فله عرق وفي نسخة:

وباعتبار طرفيها تنقسم إلى العناد والوفاق فاعلم  
وهي أقرب لتكلام الشارح (قوله تنافى) أي توجد (قوله يمنع اجتماع طرفيها) أي في شيء لتنافيها فلا يصح كونها وصفين له أفاده اليعقوبي (قوله كاستعارة الخ) فلا يطاق كل من الوجود والعدم على شيء واحد وكذا كل من البيت والخطي ثم التبادر من عبارته هنا وفيما بعد أن المراد بالاستعارة المعنى المستدرى وهو الاستعداد ويصح التقسيم أيضا باعتبار المعنى الاصحي بأن تقول كاللفظ الموجود الخ وكذا فيها بعد تأمل (قوله يمكن الخ) لعدم التنافى فيصح كونها وصفين له (قوله كاستعارة الأحياء للاهتمام) المناسب للهداية كما في غيره لأن الفعل المستعار مستند لله فلا يصح كونه للاهتمام لأنه ليس وصفا له تعالى والأحياء والهداية يجتمعان في شيء واحد هو الله تعالى (قوله إما على وجه الخ) المناسب قد تكون على وجه الخ كما في المصنف لأن عبارته تعيد الحصر في القسمين وليس كذلك إذ كل من المثالين التقسمين الأولى ليس من هذين وعبارة الأصل ومنها يعني العنادية التوكيدية التعليلية تأمل (قوله أي المقصود الخ) بيان للتعليلية باعتبار وجه القبة فيها أي أنها إما تنقسم

الطرفين أي المستعار منه والمستعار له إلى عنادية وهي التي يمنع اجتماع طرفيها كاستعارة اسم الممدوح للوجود الذي لا منفعة فيه واستعارة اسم البيت لاجبي الحامل وإلى وفاقية وهي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء كاستعارة الأحياء للاهتمام في قوله من كان ميتا فأحييها ثم الأولى إما تعليلية أي المقصود منها التعليل



تريد جنانا فاصدا التخليج  
والظرافة أو التهكم  
والسخرية قال  
(و باعتبار جامع قريب  
كقمر يقرأ أو غريبة  
وباعتبار جامع وطرفين  
عقلا وحساسة بغير  
مين)

أقول: تنقسم الاستعارة  
باعتبار الجامع إلى  
قريبة وغريبة فالأولى  
ما كان الجامع فيها  
ظاهرا محورا رأيت أسدا  
يرى ورأيت قرا يقرأ  
والثانية ما كان الجامع  
فيها خفيا لا يترك  
إلا الخاصة نحو:  
وإذا احتى قمر يوسه  
بعانه البيت

شبه هيئة رفوع  
الضمان في موقعه من  
قربوس السرج تمتد  
إلى جاني فم الفرس  
بنهية وتوقع الثوب  
موقعه من ركني الخشب  
تمتد إلى جاني ظهره ثم  
استعار الأضياء وهو  
أن يجمع الرجل ظهره  
وساقه شوب ونحوه  
لوقوع الضمان في  
قربوس السرج فامت  
الاستعارة غريبة لفرابة  
الشبه وتنقسم الاستعارة  
أيضا باعتبار الطرفين  
والجامع إلى ستة أقسام  
لأن الطرفين إما ضاهيان

لا نبيج لقصده منها (قوله والظرافة) عطف تفسير وكذا الاستهزاء بعد (قوله بأن يستعمل اللفظ)  
نصوير التمليلية والتهكية (قوله فاصدا الخ) فاشكال الواحد صالح للقسدين كالمس نظيره في التشبيه  
(قوله وباعتبار) أولا تقدم إعراب نظيره وقوله وباعتبار ثانيا الظاهر أنه حال من ابتدأ المحذوف  
الخبر عنه ستة على رأي سيبويه (قوله جامع) هو ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في  
التشبيه واجها وهو هنا جامعا له مطلق (قوله حسا وعقلا) أي حسية وعقلية فالمراد منهما المعنى المصغري  
ونما يتميزان هو لأن من المضاف إليه أي باعتبار حسية الطرفين والجامع وعقليتهما (قوله مبن) أي  
كنيت (قوله ما كان الجامع فيها ظاهرا) أفاده أن نسبتها قريبة لقرب جامعها من الذهن بسبب  
ظهوره ويظهر من هذا ما أفاده من عدة تشبيهات لثانية (قوله محورا رأيت الخ) فإن الجامع هو الجرامدة  
وهي ظاهرة على (قوله ورأيت الخ) فإن الجامع هو الجمال التام وهو ظاهر (قوله الخاصة) أي الذين  
أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة مطلق (قوله نحو إذا الخ) فإذ الشاعر يصف فرسا له بأنه مؤدب  
وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قمر يوسه سرجه وألفه فكانت إلى أن يعود إليه مطلق (قوله قمر يوسه)  
أي مقدم سرجه وهو يحصل أن يكون فاعل احتى بنزله منزلة الرجل المحتى وكأن القربوس  
ضم إليه فم الفرس بالظان كما يضم الرجل ركبته إلى ظهره شوب مثلا ويحصل أن يكون مفعولا  
وفاعل احتى ضمير يعود للفرس مضمين معنى جمع أي جمع الفرس قمر يوسه بعانه إلى نفسه كما يضم  
المحتى ركبته على الأول ينزل خلف الفرس منزلة الظهر من المحتى وفيه الفرس منزلة الركبتين وعلى  
الثاني ينزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لأن القربوس أعلى  
وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يعتصم به من الظهر والقربوس تحت الرء ولا يسكن  
إلا في الضرورة من السعد والضمان (قوله بعانه) أي لحامته (قوله البيت) أي انظر البيت وانما أسأل  
في باقيه لحصول المقصود بضمه ، وقد اقتصر عليه الأهل ولم يترك إلا لعل كالأهل نظرا إلى أن  
الكلام لا يتم إلا بباقيته وعنده : **عقبت النكيم إلى انصرف الزائر** **النكيم**  
والشكينة هي الخديعة التي تجعل في فم القربوس وعقلها ترددها في جهات الفم وأراد بالزائر ضمه  
بدليل ما قبله :

عقودته فيما أروى حباتي إجماله وكذلك كل محاور

(قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئة لبواقي ما يأتي ولأن الكلام في الاستعارة المفردة له صلبان ومراده  
بما يأتي قوله وهو جميع الخ فإنه بقيد ما ذكر وسبق عليه ووجه الشبه هو هيئة إحاطة شيء لشيئين  
صالحا أحدهما إلى الآخر على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل فله المسمى (قوله من قمر يوسه) بيان  
لوقوع أو من تعبطية لأن الموضع بالمثل بعض القربوس وكذا ما بعد له منه (قوله وهو جميع الخ)  
لفي هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لأنفس الهيئة فقوله فيها شبه هيئة الخ أي  
شبه ما أوجعا مخصوصا لازم للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لأن معنى  
الاحتباء الخ لا الهيئة اه صلبان عن الخفيد (قوله إلى ستة أقسام) حاصلها أن الطرفين إن كانا  
حسين فالجامع إما حسي أو عقلي أو بضمته حسي وبضمته عقلي وإن كانا غير حسين فاما أن يكون  
عقليين أو لستعار منه حسي ولستعاره عقلي أو بالعكس فهذه ثلاثة ولا يكون الجامع فيها إلا عقليا  
دسوقي (قوله نحو فأخرج ثم محلا جسدا له خوار) في كون الآية استعارة بحت إذ جسدا له خوار  
مخرج في أنه لم يكن محلا إذ لا يقال للفر أنه جسده صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل للكل  
وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو بغير حتى يتبين لكم الخيط الأبيض

أو عقليين أو تشبه حسي ، المشبه به عقلي وعكسه فان كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو فاعله في ظهره خوار



من الخيط الأسود من الفجر قس بيان الخيط الأبيض أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه وكذا أبدل جده له خوار من ههنا أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيه بليغ يجعل ذكر فيه وصف الشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه لجعل ما ذكر فيه وصف الشبه وحده بناء على عدم الظاهر به في كلامهم صيان عن الأطول (قوله جده الله الخ) عند إلقاء السامري في تلك الحيل الترية التي أخذها من موسى فرس جبريل قاله السعد (قوله من حلي القبط) التي سكنها تار السامري اه منه (قوله التشكي) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة اه منه قال الصيان لا وجه لترك الخوار اه أطول أي لأنه أيضا حسي مدرك بالسمع اه (قوله والجميع) من الاستعارة منه والستعار له والجميع حسي أي مدرك بالبصر اه منه (قوله كسط الخ) الذي هو معنى السطح (قوله كسط الضوء) أي إزائه وكشفه وقوله عن مكان الليل أي موضع إلقاء طلعتة قاله السعد ثم إن الشارح جعل الاستعارة لكشف الضوء لا كشف النهار لأن النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلمًا ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فيجب على أن يعلق السطح بالنهار بخلاف حقيقة صلح الضوء لكن كان الأولى أن يقول على ظلمة الليل مكان قوله عن مكان الليل إذ ليس الاستعارة الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يلحق ذكره في مقام البيان وإن كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة أفاده الصيان عن الأطول (قوله وهما حيان) لا يخفى أن كلاما من الكشط والكشف ليس حيا بل هو عقلي إذ لا يدرك بالحس المعنى الصدري الذي هو معناه ضرورة أنه غير موجود في الخارج المهم إلا أن يراد بحسبتهما أن الحاصل بالمصدر فيهما حسي فليتأمل ثم رأيت الغزوي استشكله وأجاب بأن الراد الهيئة الحاصلة عند الكشط والانتكشاف اه بهم وقيل حيثهما باعتبار متعلقتهما من الجذر والضوء بناء على أنه أجرام لطيفة تتصل بالحواس فتوجب إحصاء عادة كما أن الظلمة أجرام كذلك توجب عدم إحصاء ما اتصل به اه صيان والظاهر أنه لإحاجة لهذا البناء لحصول الاحساس حسي على الفرضية تأمل (قوله ما يقتل الخ) فان في كل منهما ترتيبا حسي آخر إذ في الأول ترتيب ظهور اللحم على كسط الجله أي إزائه عن اللحم وفي الثاني ترتيب ظهور الليل أي ظلمته على كشف صر النهار عنه يعقوب (قوله حسن الطلعة) أي حسن الوجه وحس الوجه طلعة لأنه الطلع عليه عند الشهود والواجهة والحسن يرجع إلى الشكل واللون وهما حيان فيكون حسن الطلعة المعبر في التشبيه حيا وقوله وبهاة الشأن أي شهرته ورفعته عند النفوس وهي عقلية لأنها ترجع لاستعظام النفوس لها بها وكونه بحيث يبالي به وهذا غير محسوس فقد نبين اختلاف الجامع اه منه (قوله الرقاد) أي النوم على أن يكون الرقاد مصدرا وتكون الاستعارة أهلية وينبغي على غير ذلك نظر السعد (قوله الموت) أي على كون الرقاد مصدرا (قوله عدم ظهور الفعل) لأن كلاما من التائم والتي لا يظهر منه فعل والراد الفعل الاختياري للعند فلا يرد أن التائم مصدر منه فعل صيان (قوله كسر الزجاج) أي ونحوها مما لا يلتزم به الكسر وقوله وهو حسي أي باعتبار متعلقه اه منه (قوله والتبليغ) والمعنى أن الأمر إبانة لا تخفي كالاتم كسر الزجاج اه معقول وقوله أن الأمر أي أظهره ووضع (قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير وهو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أي المين إلى الحالة التي كان عليها قبل التأثير فان المين لا يعود إلى الحالة التي كان عليه قبل البيان اه صيان وقوله فان المين أي بالتبليغ النبوي (قوله وهما) أي الاستعارة والجامع (قوله فان المستعار له) أي الذي استعير له لفظ الطفيلان وأخذ منه منى اه يعقوب (قوله وهو حسي) لأن الكثرة وجود أجرام كثيرة للماء والوجود للأجرام حسي باعتبار ذاتها اه منه

فان المستعار منه وهو البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط والجامع الشكل والجميع حسي وإما عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كسط الجله عن نحو الشاة والمستعار له كسط الضوء عن مكان الليل وهما حيان والجامع ما يقتل من ترتيب أمر على آخر وإما مختلف كقولك رأيت تحسوا أنت تريد إني أنا كالنفس في حسن الطلعة وبهاة الشأن وإن كانا عقليين فالجامع لا يكون إلا عقليا نحو من بعثتم من رقد فان المستعار له الموت والجامع بينهما عدم ظهور الفعل والجميع عقلي وإن كان المستعار منه حيا والمستعار له عقليا فكذلك نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاج وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان أو عكسه نحو لا ما طنى الماء فان



التعكير والجامع  
الاستعلاء المفرط وهما  
عقليان - قال :

(واللفظ إن جنفا فقل  
أصله

وتبعية لدى الوصفية  
والفعل والحرف كحال  
الموق

ينطق أنه المنيب الموق)

أقول: تنقسم الاستعارة

باعتبار اللفظ إلى أصلية

وتبعية فإن كان

المتعار اسم جنس

فالاستعارة أصلية نحو

رأيت أيدا في الحمام

وإن كان صفة نحو

إحبال ناطقة بكذا

أو فعلا نحو نطقت

الحال بهذا ومنه

مثال المصنف أو حرفا

نحو فالتقطه آل

فرعون ليكون لهم

عدوا وجزنا فاستعارة

تبعية للاستعارة الأصلية

المستقرة في مصدر

المشتق اسما أو فعلا

والتشبيه في متعلق

الحرف - قال :

(وأطلقت وهي التي لم

تتقن

(قوله التعكير) أي عند الشخص نفسه كثيرا ذارفة إلماع الاتيان بما يدل عليها أو باعتقادها ولو لم  
تكن اه منه (قوله المفرط) أي الزائد على الحد (قوله وهما عقليان) أي لا شعار منه والجامع . أما  
عقلية التعكير فظاهرة وأما عقلية الجامع فلا لأنه يعني طلب العلو قال الصبان وهو اعتباري في البناء  
كما ترى (قوله واللفظ) أي المتعار (قوله إن جنفا) أي إن كان اسم جنس وسيأتي بيانه (قوله فقل  
أصلية) أي قل في تسمية هذا اللفظ استعارة أصلية (قوله وتبعية) الظاهر عطفه على أصلية أي  
وقل هو استعارة تبعية وقوله لدى الوصفية أي عند وجود الوصفية فيه أي عند كونه وصفا وقوله  
والفعل والحرف الظاهر أن المراد بهما الفعلية والحرفية أي وعند الفعلية والحرفية أي كون اللفظ  
فعلا أو حرفا تأمل (قوله أنه) أي بأنه (قوله المنيب) أي الراجع إلى الله تعالى عن كل ما يخرقه عنه  
من شهوات النفوس وقوله الموق أي بحقوق التكليف المؤدى للعهد الذي أخذ عليه بأن يقيم أمر  
مولاه ما استطاع اه ع ق (قوله الاستعارة) إن كانت بمعنى اللفظ كان في قوله باعتبار اللفظ أي  
المتعار وضع الظاهر موضع الضمر وكأنه قال باعتبار نفسها وإن كانت بالمعنى الصوري فالأمر ظاهر  
(قوله اسم جنس) هو هنا مادل على ذات صالحة للصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف  
والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عينا كان أو معنى كآسد وضرب غرغ بصاحبة الخ  
العلم والضمر والاشارة بقولنا من غير الخ المشتقات واحترزنا بها عنه باصطلاح النجاة وهو النكرة  
الشاملة للمشتق والجامد إذ يلزم على إرادته خروج استعارة علم الجنس ودخول استعارة المشتق مع  
أن الأولى أصلية والثانية تبعية أفاده الموق (قوله أصلية) لأنها ليست تابعة لأمر آخر أولاتها أصل  
للاستعارة التبعية اه أطول اه صبان (قوله صفة) أفاده أن المراد باسم الجنس الجامد وقد يشاء  
(قوله نحو الحال الخ) أي نحو ناطقة بكذا وكذا نظيره (قوله تبعية للاستعارة الخ) أفاده وجه  
تسميتها تبعية وهو كونها تابعة لما ذكر ومتفرعة عنه (قوله في مصدر المشتق) هو النطق في الأمثلة  
فيقترب تشبيه الدلالة بالنطق واستعارة النطق لها ثم ينتق منه ناطقة ونطقت وينطق (قوله والتشبيه  
في متعلق الحرف) أي في متعلق معنى الحرف وهو معنى كل ما يدل عن معنى الحرف عند تفسيره  
كأفي قولنا من معناها الابتداء وليس هذا معنى الحرف والإلحاق اسم لأن الاسمية والحرفية إنما  
هما باعتبار استقلال المعنى وعدمه وبيان تبعيتها للتشبيه في مثال الشارح إنما قلنا تشبيه مطلق ترتب  
نحو العداوة والحزن من كحل ما لا يناسب كونه علة بتطابق ترتب العلة الغائية بجامع مطلق الترتب  
فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت اللام من جزئي من التشبيه به لجزئي من التشبيه وإنما كانت  
الاستعارة تبعية في المشتقات لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات لما كان معناه معينا والذات  
مبهمة كان هو المقصود الأهم الجدير بأن يفسر فيه التشبيه وإلا كثر الألفاظ الدالة على نفس النوات  
دون ما يقوم بها من الصفات بأن يقال مكان فيه الرفاد أو ذات لها قيام مثلا أفاده البعد وفي الفعل  
لأن معناه لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لأن المركب  
من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفة باعتبارنا التشبيه والاستعارة  
أولا في المصدر وفي الحرف لأنه لما وضع الواضع ليفيد معنى نسبيا كالأبتداء في سن مثلا ليتوصل به  
إلى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لم يضع الحكم على مدلوله لقصد تميزه وإتمام الحكم على  
الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لأنه لازم للقصور بالحرف لزوم الأسم للأخص قاله الصبان  
وقوله لأنه لازم الخ تعليل المحذوف أي وانما تمت استعارة الحرف الحكم على متعلقه العام لأنه الخ تأمل  
(قوله وأطلقت) أي عن التفسير بما لا يلام أحد الطرفين ونسب حيثما مطلقة موافقة لهذا المعنى ع



بوصف أو تخريع أمر قاسين وجردت ثلاثين بالفصل ورشحت ثلاثين بالأصل نحو ارتقى إلى سماء القدس  
 ففاق من خلف أرض الخس أياها الترشيع لأبنائه على تناسي التشبيه وانتقائه (أقول: تنقسم الاستعارة  
 باعتبار ذكر ما يلائم الطرفين وعدمه إلى مطلقة وهي التي لم تقترن بشئ من ملائمتين (٢٥٥) المستعار منه والمستعار

له نحو رأيت أسدا إذا  
 كانت القرينة حالية  
 وإلى مجردة وهي  
 ما اقترنت بما يلائم  
 المستعار له نحو رأيت  
 أسدا يرى إذا كانت  
 القرينة حالية لأن  
 التجريد كالترشيح  
 إنما يكون بعد  
 تمام الاستعارة وإلى  
 مرشحة وهي ما اقترنت  
 بما يلائم المستعار  
 منه نحو رأيت  
 أسدا له لبد والقرينة  
 حالية - ومنه مثال  
 المصنف فان الارتقاء  
 وهو التصاعد من  
 سفلى إلى علو يلائم  
 السماء المستعار لحضرة  
 القدس ولا يخفى ما في  
 ارتقى وفاق من الأصلية  
 والتبعية والترشيح  
 حيث التعبير الارتقاء  
 لا انتقال حال السالك  
 من حال إلى حال أعلى  
 منه وفاق بمعنى علا  
 وهو مما يلائم المستعار  
 منه وأما بقية البيت  
 فاستعارة مجردة حيث  
 استعار الأرض للصفات

وكذا يقال في جردت ورشحت (قوله بوصف) أي يلائم أحد الطرفين والراد به الصفة المعنوية  
 التي هي معنى قائم بالغير سواء دل عليها نعت نحوي أو غيره (قوله أو تخريع أمر) أي ذكر حكم  
 يبنى على المستعار له أو منه وإن لم يكن بصيغة تخريع وبهذا يتدفع ما أورد من أن السكاكي  
 ذكر في لطائف - يا أرض اياي مأك - الآية أن الخطاب في مأك ترشيح وليس الخطاب وصفا  
 ولا تخريع كلام واعتبار الوصف الضمني بالخطابة تصف لأبصار إليه أما صيان فتصرف (قوله  
 قاسين) أي اطلب بيان الأمور وحقائقها (قوله ثلاثين) أي موافق (قوله القدس) هو عبارة عن  
 إفراد نزاهة الرب عن كل ما لا يليق أو عن الانصاف بالقدس عن رعونات النفوس وشهوات  
 العاجلة (قوله أياها) أي الأمور الثلاثة المأخوذ منها أقسام الاستعارة أي أقوى في البلاغة وأنبأ  
 بمقتضى حال الاستعارة وهو حال إيراد للمبالغة في التشبيه لأنه يقويها وليس المراد أنه أقوى في المبالغة  
 في التشبيه لأنه مفاد إفادة حقيقته فلا حاجة لذكر إفادة السوفى وبعد ما فاء أيضا عدم شرط فعل  
 التفضيل عليه (قوله على تناسي التشبيه) أي إظهار سيانه ومعاملته معاملة النفس والراد على شدة  
 تناسيه وإفادته الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا أما صيان والشبه بفتح الشين متددة وسكون الباء  
 ضرورة بمعنى المشابهة هذا هو الظاهر وكسر الشين متددة فيه بعد لا حواجة إلى التدوير تأمل  
 (قوله وانتقائه) أي ودعوى انتقائه والعطف من عطف اللازم على الظاهر (قوله يلائم) أي يتناسب  
 (قوله الطرفين) أي المستعار منه والمستعار له وهما السيمان في التشبيه الشبه وللشبه به (قوله  
 وهي التي الخ) لتوافق والمستعار له بمعنى أو كما لا يخفى وحينئذ فيصدق بما إذا لم تقترن بشئ أصلا  
 وبما إذا اقترنت بما يلائمها نحو رأيت أسدا مسرعا ومقذف في البيت الآتي على أحد وجهيه (قوله  
 إذا كانت القرينة الخ) ليس قيده في تحقق الإطلاق لعدم توقفه على ما ذكر بل في تحقق الاستعارة أي  
 وإنما تحقق الاستعارة بمجرد هذا اللفظ إذا الخ وأما قوله إذا كانت الآتي فهو قيد في تحقق التجريد  
 كما يفيد التعليل بعده (قوله مجردة) لتجردها عما يقويها من الإطلاق أو ترشيح يعقوبى  
 (قوله نحو رأيت أسدا يرى) هذا مثال الوصف ومثال التخريع رأيت أسدا فاستعرت منه شيئا  
 عني (قوله لأن التجريد الخ) أي فإذا اعتبر يرى قرينة لا يعتد بتجريدها وهذا تعليل لمخدوف  
 واضح (قوله نحو رأيت أسدا له لبد) ومثال التخريع رأيت اليوم في السوق أسدا فألفعتني  
 أتياه عني ومنه الخطاب السابق في يا أرض الخ كما مر (قوله والقرينة الخ) كالأول (قوله فان  
 ارتقى الخ) الذي يظهر من كلامه أن المستعار منه هو معنى السماء والمستعار له أعلى مراتب القدس  
 فيكون ارتقى ترشيحا هو المناسب الذي لا يبنى المدلول عليه (قوله الأصلية) أي في المصدر  
 وهو الارتقاء وقوله والتبعية أي في الفعل وهو ارتقى وقوله حيث استعير الخ أي واشتق من الارتقاء  
 بمعنى الانتقال ارتقى بمعنى انتقل والحينية للتعليل (قوله شاكي) أي تلم وقوله مقذف أي مرمى  
 به كثيرا في الحروب والوقائع فيكون تجريدها أو مرمى بالحم فلا يكون واحدا منهما ولذا  
 لم يتكلم عليه الشارح (قوله من التجريد) أي والإطلاق لكن إنما يظهر التفضيل على

الشيء والخس يلائمها لإدراكها من فاعل ارتقى أي ارتقى إلى حضرة المكون من غلب من الأكوان ومراد انصاف بالفعل  
 المستعار له وبالأصل المستعار منه وقد يجمع الترشيح والتجريد في كلام واحد كقوله:  
 الذي أسد شاكي السلاح مقذف له لبد أظفاره لم تقم  
 من التجريد لأنه مبنى على تناسي التشبيه والإطلاق أبلغ من التجريد



والنجرية مع الترشيع مكافئان ثم إن عدم ورود الترشيع في كتاب الله تعالى على ما رآه بعضهم لا ينافي الألفية المذكورة  
كما لا يخفى لأن ذكر غيره لأهيا (١٥٦) عريضة لا يقتضي عدم هذه الألفية الإلزامية ومن عرف موقع الكلام هان  
عليه هذا المقام قال:

[فصل في التحقيقية  
والعقلية]

(وذا من معنى ثابت  
بحسن أو

عقل فتحقيقية كذا  
رأوا

مما شرفت بصائر  
الصولية

نور شمس الحضرة  
القدسية)

أقول: قسم الاستعارة  
إلى تحقيقية وتخيلية

فمراده بالعقلية التخيلية  
بدليل المقابلة فالاستعارة

إن تحقق معناها عسا  
تصور رأيت أسدا في

نظام أو عقلا نحو  
أهدنا الصراط المستقيم

فإن المستعار له قواعد  
الدين وهو حقيقة عقلا

فالاستعارة تحقيقية  
وإن لم يتحقق لأحدا

ولا عقلا بل كان أمرا  
متوهما فالاستعارة

تخيلية كالأظفار في  
أنبت النية أظفارها

كأنيا في آفاق كلامه  
فقوله كما شرفت الخ

مثال للاستعارة  
التحقيقية المتحقق

معناها عقلا فالاستعارة  
منه الاستعارة بالنور

المحسوس والمستعار له  
الشرائح الصلبة فباعتباره وهو أمر محقق عقلا وكذا الشمس فإن المستعار له المعارف الربانية قال:

التجريد إذا جعل أبغ من باب الخلف والأصل أي أبغ كلامه والافلا تأمل (قوله والتجريد الخ)  
فهما في حكم الإطلاق (قوله عريضة) نسبة للعارض على غير قياس وهي من نسبة المقاصد للعام  
أو الشيء لنفسه مبالغة (قوله للمقام) أي مقام عدم وجوده في القرآن مع أهميته.

[فصل في الاستعارة (التحقيقية والعقلية)] في نسخة إسقاط لفظ العقلية وقد اعتمد الشارح نسخة  
ذكرها مفسرا لها فيما بعد بالتخيلية بانيا على اعتبار المنطوق في التحقيقية والمفهوم في التخيلية

ليكون الفصل مستويا للتقسيم المشهور عن السكاكي واعتمد المصنف نسخة إسقاطها لجل الفصل  
فأمرنا على التحقيقية ولذا في أن قسمها وهو التخيلية مذكور في الفصل بعده وصيغ الشارح هو

الجدير بالقبول لأن التخيلية المذكورة فيما بعد بمعنى إثبات لازم الشبه به للشبه وإست بهذا المعنى  
فيما للتحقيقية بل قسمها ما سيذكره الشارح وستوضحه كما استهرقته عن السكاكي في مغازي الكتب

وكبرها (قوله وذات معنى الخ) هو الاستعارة والباء في محسن بمعنى في ومعنى نبوته في الحسن إدراك  
الحسن بآية بأن يكون المعنى الذي أريد بها وأطلق لفظها عليه أمرا معلوما يمكن أن ينص عليه

ويشار إليه إشارة عبية وكذا يقال في أو عقل (قوله كما شرفت الخ) المعنى على ما ذكره الشارح انشرفت  
وانسجت قلوب الصوفية نور معارف مكان الحضور والشهود وهو الكيفية التي تقتضي وجود المعرفة

وهو حالة المظهرين من دعوات النفس فالحضرة القدسية معناها عليه ما ذكره وسيأتي تيمم المقام عند  
الكلام على عبارة الشارح (قوله فالاستعارة الخ) الفاء فصيحة (قوله وإن لم الخ) مفهوم المصنف (قوله

كالأظفار الخ) فأنها مستعارة لأمر متخيل وذلك أنه لما شئت للنية بالسبح في الأغنياء أخذ الوهم في  
نصورها بصورته واختراع لوازمها فاخترع لها مثل صورة أظفار ثم أطلق على ذلك التمثيل لفظ

الأظفار في سبيل الاستعارة التصورية والفربة بإضافتها إلى النية وسيأتي تيمم الكلام على التخيلية  
عند الكلام على مذهب السكاكي في المسكنة (قوله كأنيا في آفاق الخ) لم يأت هذا المصنف وإنما

الشارح فهم خلاف المقصود من قول المصنف الآتي وذكر لازم الخ فأحل عليه هنا وسيأتي بيان  
النصود مع ما في فهم للشارح (قوله إن المستعار منه) أي المعنى الذي استعير منه لفظ الاشتراق وقوله

والاستعارة الخ لكن يعني ارتكاب النجر يد عن الصدر ثلاثا تكرار مع البصرة تأمل (قوله وكذا  
الشمس) أي أنها استعارة لمعنى متحقق عقلا وقوله فإن الخ أي وهي أمر متحقق عقلا فقوله فإن الخ

تفصيل لفقده قوله وكذا والنور ترشيح لاستعارة الشمس والحضرة على هذا معناها ما علمته ويحتمل  
أنه لاستعارة في لفظ الشمس وأن إضافتها للحضرة من إضافة المشبه به إلى المشبه بناء على أن المراد

بالحضرة القدسية المعرفة المطلقة بعبدة الرب ونفوسه عما لا يليق بجلاله بناء على أن لفظ الحضرة  
نقل من معنى الحضور والشهود الحسي إليها في عرف الصوفية والنور حيث ترشيح للتشبيه من ع في

مع زيادة (قوله الربانية) أي المتعلقة بالرب تعالى وتقدس.

[فصل في بيان الاستعارة بالسكنية] (قوله وحيث الخ) اسم شرط جازم منه ما تضمنه ورة وشرطه  
محذوف يدل عليه أضمر أو جوابه قوله فذلك الخ والهاء في نفس بمعنى في والواو في وما الحال ويذكر

أنؤكد على قوة بالنون الحفيفة المنقلبة ألفا في الوقف (قوله ودل) عطفت على جملة وما الخ وقوله لازم  
أي مذكور مع المشبه به ويكون كمال التشبه به أو قوامه في وجه التشبه ليخيل أن المشبه من جنس

المشبه به الأول في المثال الأول والثاني في الثاني كما سيظهر ولما الخ متعلق بلزوم وصلة دل محذوفة أي

عليه

قال:

ودل لازم لما شبه به

وما سوى مشبه لم يذكر

[فصل في المسكنة] (وحيث تشبه بنفس أضمر



يعرف باستعاره الكناية  
وذكر لازم تخيلية  
كما ثبت في  
ألفاظها

وأشرفت حضرتنا  
أوارها

أقول: إذا لم يذكر شيء

من أركان التشبيه

سوى المشبه ودل على

التشبه به بذكر لازمه

قبل ذلك التشبيه الضمير

في النفس أي الذي لم

يبدل عليه بأداته

استعاره بالكناية

ويسمى اللزوم استعاره

تخيلية لأن معناها

لم يكن محققا لاحدا

ولا عقلا كالألفاظ المنية

في قولنا أنتيت المنية

ألفاظها فإن الألفاظ

مستعملة في شيء متوهم

للمنية أي الموت تشبه

بالألفاظ الحقيقية وتبع

لنصف الأصل في جعل

التشبيه استعاره

بالكناية والحق أنها

لفظ التشبيه المستعمل

في التشبيه الضمير في

النفس الممور إليه

يلزمه كلفظ السبع

هنا إذ الاستعاره اللفظ

المستعمل في غير ما وضع

له أنه استعماله والتشبيه

ليس واحدا منهما وقيل

إنهما لفظ التشبيه المستعمل

عليه (قوله النسخ) أي شاملة لتسمي الاصطلاحية مع (قوله باستعاره الكناية) أما تسميته بالكناية  
أو بالكناية عنها أو هو ذلك فلا بد من ذلك التشبيه لمصرح به وما لا يصرح به وهم فهو ممكن عنه وأما تسميته  
استعاره فليعرف اصطلاح أو لأن من شأن التشبيه إبقاء الاستعاره عليه مع (قوله تخيلية) أي  
يسمى تخيلية أي باستعاره تخيلية أما تسميته بذكر اللزوم استعاره فلا بد من ذلك اللزوم استعاره أي نقل  
من التشبه به وحمل متعلقا بالتشبه وأما تسميته تخيلية فلا بد من ذلك التشبه بغيره كونه للنسخ نفس  
التشبه به نفس هذا ليس الاستعاره بالكناية والتخيلية بالانواعين لأن الأولى تشبيه في النفس وهو نفس  
نفسى والثانية بذكر اللزوم وهو نفس أيضا فليسا من الاستعاره نفس النكامة في تسميتها استعاره تسمي  
مع تصريف وزيادة (قوله كأن شئت) أي عقلت والمنية الموت في هذا الكلام تشبيه المنية بالسبع  
في اغتيال النفوس وأخذ نفوس من غير طريقة بين نظام وضرار وفيه ذكر لازم التشبه به الذي هو الألفاظ  
وهو الذي هو تشبيه المنية بذي الألفاظ الذي هو السبع فتشبه المنية بالسبع في نفس استعاره بالكناية  
وذكر الألفاظ تخيل مع في واللزوم هنا وهو الألفاظ لا يكمل وجه التشبه في التشبه به بل هو فيه وإن  
أمكن منه يمتد الألفاظ لكنه يكون نقصا (قوله وأشرفت) إما على معناه وهو ضامات فأوارها على  
ترج الحافض أي بأوارها أو مضمين معنى أظهرت فأوارها معجولة ذكرها النصف في شرحه والثاني أولى  
فلوجه طر بان الشارح بما بعد على الأول والخضرة المعروفة شجرت الخضرة بالشمس بجامع كشف  
الحفريات وأضمر التشبيه في النفس استعاره بالكناية وإنبات إشراق الأوار هي هو لازم للنفس  
تخييل مع في واللزوم هنا به قول التشبه به في وجه التشبه إذ لا تكشف النفس الحفريات إلا بصورتها  
بالأوار أو بظهور الأوار فأمل (قوله ويسمى اللزوم الخ) هذا انتقال من مذهب الخطيب المذهب  
السكاكي فالتناسب ويسمى إنبات أو ذكر اللزوم استعاره تخيلية مع الاعتراض عن التحليل بعد لأنه  
لا يناسب هنا إذ الألفاظ على ما هنا ليس مستعملة في شيء متوهم بل في معناه الحقيقي وأما الجواز في الإنبات  
وتعجب من مثل الشارح غفلته عن هذا مع تمام وضوحه (قوله المستعمل) بالرفع صفة اللفظ وقوله في  
النفس أي عند النفس فلا محذور وقوله الرموز بالرفع صفة لفظ أيضا وقوله بذكر لازمه أي منبئا  
للتشبه ويسمى إنباته استعاره تخيلية كما هو عند الخطيب وقوله كلفظ السبع أي المتصل في التشبه  
في النفس الرموز إليه بذكر لازمه وهو الألفاظ (قوله إذ الاستعاره الخ) تحليل لقوله والحق الخ ووجه  
تسمية اللفظ المذكور على المذهب الثاني استعاره بالكناية ظاهر أما الاستعاره فلا بد لفظ التشبه به قد  
استعمل في التشبه الذي هو غير ما وضع له لفظة التشابه وأما الكناية فلا بد لمصرح بالمستعار بل دل  
عليه بذكر خواصه وكوازمه. والكناية في لفظة الخفاء قاله اللوى (قوله وقيل إنها الخ) حاصل المذهب  
أن يجعل التشبه به فردان حقيقي وأدعائي هو نفس التشبه مدعى كونه فردا من التشبه به ويستعار لفظ  
التشبه الحقيقي به الادعائي فالاستعاره هي لفظ التشبه المستعمل في التشبه به بادعاء أن التشبه عين  
التشبه به وإنكار أن يكون شيئا آخر فربما إضافة ملائم التشبه به إليه في قولنا أنتيت التشبه ألفاظها  
يزيد بجعل الاستعاره هي تشبه المستعمل في السبع بادعاء السبعية لها وإنكار أن تكون شيئا آخر غير  
السبع فربما إضافة الألفاظ التي هي من خواص السبع إليها ثم إن ما أضيف إلى التشبه من خواص التشبه  
به يسمى سندا تخيلية على ما في إصاحه في ألفاظ المنية فالكناية عنده كغيره لا تفارق التخيلية  
وتختلف غيره في أن التخيلية تنفرد عن الكناية كما في قولك ألفاظ المنية التشبيه بالسبع  
أهلكك فلانا وغيره لا يقول بالانفراد ويقول إن الإنبات في مثل هذا ترشيع للتشبيه فأمل (قوله  
المستعمل) بالرفع صفة لفظ وقوله بادعاء التشبيه (قوله وهو مردود) أي بأن لفظ التشبه مستعمل  
في التشبه به بادعاء أنه عينه وهذا مذهب السكاكي وهو مردود كالأول والثاني مذهب السلف وهو اختار وقوله أشرفت بعد ما قبله



شاهد بان حيث شبه

المطرقة بالشمس تشبيها

مضمر في النفس

وأثبت ما هو من لوازم

التشبيه وهو الأتوار

المصوب على نزع

الحافض . قال :

[فصل في تحسين

الاستعارة]

(محسن استعارة تدريده

برعى وجه الحسن

للتشبيه

والبعد عن راحة

التشبيه في

لفظ وليس الوجه

الغاريق)

أقول : حسن الاستعارة

إنما يكون بزيادة جهات

حسن التشبيه بأن

يكون وجه التشبيه شاملا

لطرفين والتشبيه وانفيا

بما علق به من الغرض

وبأن لا يشتمل راحته

لفظا لأن ذلك يمتثل

الغرض من الاستعارة

أعني ادعاء دخول

المشبه في جنس المشبه

به ولذلك اشترط أن

يكون ما به المشابهة

بين الطرفين جليا للآثار

تعبير الاستعارة الغارزا

أي كلاما معني كقول

قيل رأيت أسدا وترى

إنسانا أبحر إذ وجبه

التشبيه بين الطرفين حتى

فيها وضع له تحقيقا لمقطع بأن الراد بالنية هو الموت لا غير غاية الأمن أنا ادعينا اتحاد الموت بالسبح والاستعارة ليست كذلك لأنه فسرهما بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وترى الطرف الآخر من الأصل والسعد مع زيادة (قوله شاهد) الأولى مثال (قوله وهو الأنوار) والاشراق ترشيح واعتبر عرق اللازم الاشراق المضاف للأنوار كامر وكل صحيح وعلى كل فاللازم مقوم كما لا يخفى .

[فصل في تحسين الاستعارة] أي في شرائط حسنها (قوله محسن) الظاهر أنه فتح السين أي الاستعارة المحسنة أي التي حسنها التكلم بدليل الباء في برعى إذ الذي يدري بالرعي إنما هو مفتوح السين لا مكسورهما إذ هو نفس الرعي وما بعده لهم إلا أن يقال إن الراد تدري به بهذا اللفظ الدال عليه وفيه من البعد لا يطاق تأمل (قوله للتشبيه) حال من وجه (قوله وليس الوجه الخ) معطوف باعتبار معناه محذوف أي وعدم كون الوجه الغارزا وغير هذا بعيد (قوله فلي) أي السبع ذلك الشرط وعن مقتضاه عرق (قوله بأن يكون) الظاهر أن الباء بمعنى الكاف وهو كثير في عبارة غيره إذ ما ذكره ليس جميع الجهات وقوله شاملا الخ أي ظاهر الشمول أو شاملا تحقيقا والافتقار وجه التشبيه ولو ادعاء لم يتوقف عليه أصل التشبيه لاحسنه أفاده البيان عن الأطول (قوله والتشبيه) أي الذي انبث عليه الاستعارة (قوله من الغرض) أي الغرض من التشبيه كتقرير حال للمشبه فإذا قلت مثلا رأيت رائحا على الماء بالسوق تعني إنسانا لا يحصل من سعيه على طائل حيث هذه الاستعارة لوقاء التشبيه البنية هو عليه بالغرض وهو تقرير حال للمشبه ليكون وجه التشبيه في التشبيه به أظهر وأقوى ولم قلت رأيت رائحا في قرطاس مبتل في السوق ونسبت القرينة على أنك تريد إنسانا لا يحصل على طائل من سعيه لم يحسن لعدم إفادة التشبيه البني على الاستعارة الغرض على وجه الكمال إذ ليس وجه التشبيه أتم في التشبيه به ولا أظهر أفاده عرق (قوله وبأن لا يشتم الخ) بأن يذكر في التركيب الذي وقعت فيه الاستعارة لفظ يدل على التشبيه كأن يذكر المشبه لأعلى وجه يفي عن التشبيه فقوله :

لا تعجبوا من بلا غلاته قد زرت أزراره على القمر

استعار فاشق فيها الحسن لأنه استعار القمر لابيان كالقمر وقد أتم راحة التشبيه بذكر ضمير المشبه على وجه لا يفي عن التشبيه وكذلك قولك زيد أسد بناء على أنه استعارة أيضا فإنه لا حسن فيها لا شتم الراححة في الأولى بذكر كرام المشبه وفي الثانية بذكر وجه التشبيه وأما إن قلنا إنهما من باب التشبيه فليس ما فيهما من الاشتمال لغرض منه لأنهما ليسا باستعارة حتى يوصفا بحسن أو قبح وقوله لفظا أي من جهة اللفظ أي لفظ المشبه أو الوجه وأما ذكر الأداة فالشك كلام معه تشبيه فليس بما نحن فيه وخرج به ما إذا كان الاشتمال من جهة القرينة الدالة على وجه التشبيه وأنه بسببه استعمل لفظ التشبيه به المشبه فإن ذلك لا ينافي الحسن والا لم توجد استعارة حسنة لأنها لا تخلو من إشتمال راحة التشبيه بالقرينة اه من عرق (قوله لأن ذلك يمتثل الغرض الخ) لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه التشبه فلا يتأني ادعاء ما ذكره قال السان مثلا عن سم إبطاله ينال أنه من شرائط الحسن لأن شرائط الصحة فعل المراد كمال الغرض اه (قوله ولذلك) أي ولا شرائط أن لا يشتم راحة التشبيه لفظا في حسن الاستعارة (قوله جليا) أي بنفسه أو بواسطة تعرف عام أو خاص (قوله لا يفسد الخ) أي بانضمام خفاء الوجه إلى خفاء التشبيه الذي تضمنته الاستعارة لعدم وجود ما يدل عليه في لفظها . وحاصل وجه ترتيب اشتراط جلاء الوجه في الحسن على ما فيه أنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه حشا فإذا انضم إلى خفاؤه خفاء وجه التشبيه زاد الخفاء واشتد ففسد الاستعارة الغارزا بخلاف ما إذا كان وجه التشبيه جليا إذ ليس فيه من الخفاء ما في ذلك أفاده البيان عن معن ثم إن عبارة الحنف لا يفيد ترتيب الشرط الأخير



فظهر أن التشبيه أعم حالا إذ كان ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه (١٥٩) من غير عكس لجواز أن يكون

وجه التشبيه غير جلي  
كافي للتشابه ولا ينافاة

بين هذا وبين اشتراط

عدم ابتذال وجه

التشبيه أي بأن يكون

بعيدا لأن البعد عما

يقبل الشدة والضعف

فالمراد أن لا يصل بعده

إلى الألفاظ قال :

[فصل في تركيب المجاز]

(مركب المجاز ما تحصل

في نية أو مثل تخيل

جلا

وإن أتى استعارة

مركب

فلا بد من (ولا يشك)

أقول : قسم المجاز

المركب إلى قسمين الأول

ما تحصل أي تقدم في

الاستعداد الجبري الثاني

ما استعمل فيما تشبه

بمعناه الأصلي وكان

وجه التشبيه فيه هيئة

منزوعة من متعدد

وهذا يسمى استعارة

تخييلية فقوله أو مثل

تخيل جلا أي ظهر

مثل تشبيه التخيل في

الوجه نحو إني أراك

تقسم رجلا وتؤخر

أخرى التي تستعمل في

ردد شئ في أمر

شئ بصورة تردد

في الأمور بصورة من

من متعدد وهذا كما

على ما قبله كاستعارة أصلا مع كونه يشبه التشبيه عليه ولذا تعرض له النارج ولو قال  
محسن دعي جهات المحسن في أصل وفي شح لفظ في

ولاشعاعه يوصى بالجلسا في الوجه إذ بدونه لن تقبلا

لوفي بما وفي به الأصل تأمل (قوله فظهر) أي باشتراط جلاء الوجه في حسن الاستعارة (قوله أعم

عجلا) تبع النارج الأصل قال الصبان نقل عن الأطول الأعم إذا أطلق ينصرف إلى الأعم المطلق

ولم يظهر عما سبق إلا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضمنية ما هو ظاهر من اجتماع

التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة بآل يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل

سيعلم خلافا من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فيكون بينهما عموم من وجه وليس لك

أن تجعل العموم عليه لأنه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر عما سبق ولم يأتى عبارة هذه من الخلال

غيرها في الإيضاح إلى قوله وبهذا ظهر أنها لا يجيزان في كل ما يجيء فيه التشبيه اه وقوله لا يجيزان

أي التشبيه والاستعارة (قوله إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ) يعترض بأنه أراد بالثاني على وجه

الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا

حتى انحداروا إن أراد مجرد الثاني على وجه الحسن أولا فلا نسلم أنه ليس كل ما يتأتى الخ فانه إذا

كان وجه التشبيه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن على وجه الحسن نقل الصبان عن سم

[فصل في المجاز المركب] (قوله مركب المجاز الخ) خصص المصنف نيعا للأصل المجاز المركب المقصود

بالترجمة بالاستعارة التخييلية قال السعد وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لأنه كما أن المفردات

موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له

فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة فإن كانت الشبهة فاستعارة وإلا فغير استعارة وهو كثير في الكلام

كأنجل الخبرية التي لم تستعمل في الأخبار اه . ونحو ذلك :

هو أي مع المركب الجمانين مصعد جنب وجناني بمكة موتق

فانه إخبار قصد به التحسر والتعزن . ولو قال المصنف :

هو استعارة وضربها وقد يدعى به العقل إذ عنهم ورد

لما توجه عليه شئ تأمل (قوله وإن أتى الخ) فاعله مركب ومفعوله استعارة (قوله فيها) أي في معنى

وقوله بمعناه الأصلي أي الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قرينة

(قوله نقسم رجلا) أي مرة وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخر تلك الرجل مرة أخرى مخذف من الأول

مرة ومن الثاني المفعول وموصوف أخرى صبان (قوله فترك المنى) أي الذهاب أي بالتعل فلا يتأتى

قوله فتارة الخ (قوله فتارة بقدّم الخ) أي يريد الذهاب فيقدم الخ وقوله وتارة يؤخرها أي لا يريد

الذهاب فيؤخرها (قوله فشكل من الطرفين) هما صورتان وقوله وإلجام هو الأقدام تارة وإلجام

أخرى (قوله منزوعة) أي مأخوذة (قوله الاستعمال) أي استعمال المجاز المركب وقوله في

الاستعارة في معنى على أي على سبيل الاستعارة دون التشبيه وأصل هذه العبارة للسعد في تفسير

كلام الأصل وعبارته مع الأصل ومقنا استعماله أي المجاز المركب كذلك أي على سبيل الاستعارة

سبي مثلا اه قال في الأطول ما ملخصه فسر النارج يعنى السعد بكونه على سبيل الاستعارة وجعله

استعارة عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي ويرد عليه أن شيوع الاستعمال

على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي غير داخل في شق المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك

قام يشي إلى أمر فترك المنى فتارة بقدّم رجلا وتارة يؤخرها فشكل من الطرفين وإلجام هيئة

يسمى باستعارة تخيلية سبي مثلا أيضا وشروط هذه التسمية فتو الاستعمال في الاستعارة دون التشبيه



قال :

[ فصل في تغيير

الاعراب ]

(ومنه ما إعرابه تغييرا

يحذف لفظ أو زيادة

تري )

أقول : من المجاز نوع

آخر غير ما تقدم وهو

كل كلمة تغير إعرابها

يحذف لفظ أو يادته

نحو وجاء ربك أي

أمره وليس كذلك شيء

أي مثله على ما فيه

فالحكم الأصلي لربك

الجروا مثل التنبؤ

فتغير بالحذف في الأول

والزيادة في الثاني وإنما

كان هذا النوع مغايرا

لما تقدم لأن المجاز

اللفظ المتعمل في غير

ما وضع له أو استعماله

والتغيير معنى التغير

وليس واحدا منهما

ورد بعضهم هذا

النوع إلى المجاز

الاسنادي والحذف

والزيادة بصدق كل

منهما على الاسم

والحرف يحذف

الاسم تقدم في المثال

وزيادته نحو أدخلوا

آل فرعون أشد

العذاب إذ المراد

فرعون نفسه وزيادة

الحرف تقدم في المثال ونقصه نحو ناقة تقتل تذكر يوسف أي لا تقتل . قال :

[ الباب الثالث في الكتابة ] (لفظ به لازم مطاء قصد

مع جواز قصده معه يرد إلى اختصاص الوصف بالموصوف

فالوجه أن المراد به عدم التغيير أي متى وثبات كنهها من غير تغيير أو تعدد كبير وتأنينا وافرادا وتقوية  
وجعلوا لم يعدل عن هيئته في المورد لأجل التصرب وحيث يكون أشد اتصالا بعدد قوله تصبان وحيث  
كان على الشارح أن يقول يدل في الاستعارة الخ من غير تغيير نفي كبرا الخ ويكون الكلام حينئذ أشد  
اتصالا بعدد وهو قوله فتقوله الخ (قوله فتقوله الخ) فترجع على محذوف بعد قوله بسحق مثلا أي فلا يغير  
عما كان عليه (قوله لوجوب بقاء الخ) الأنسب لأن الأمثال لا تغير عما كانت عليه حال موزنها  
لأن الوجوب المذكور إنما نشأ بمأذ كثر ولأنه التلازم لسابق الكلام على ما قررنا تأمل .

[ فصل : في تغيير الاعراب ] المراد من التغيير أثره الذي هو التغيير وفي الكلام حذف أي في بيان حكم  
تغيير الاعراب أي الحكم الذي يفتأ عنه وهو تسمية الكلمة التي تغير حكم إعرابها محار تأمل (قوله ومنه  
الخ) أي ومن جملة ما يسمى مجازا لفظ تغير إعرابه بسبب حذف لفظ أو زيادة لفظ ومعنى تغير إعرابه أنه  
كان يستحق إعرابا ثم إنه عدل به عن ذلك الاعراب إلى إعراب آخر بسبب أحد الأمرين وقوله ترى  
نعتل زيادة كنهه إلى حيث ومضاه أن الزيادة لتغير حكم الاعراب هي التي ترى أي تحسن خلاف التي يمكن  
تقديرها فلا عبرة بهام إن قوله يحذف لفظ الخ مخرج لتغير حكم إعراب غير في حاد في القوم غير زيد  
فإن حكم إعرابه كان لرفع على الوصفية فتغير إلى النصب على الاستثناء لكن لا يحذف لفظ أو يادته  
بل لنقل غير من الوصفية إلى كونه أداة استثناء واحتراز بالحذف التغيير والزيادة الغير هما يتغير  
معهما الإعراب فلا يسمى اللفظ مع أحدهما مجازا فأقول كقوله : وليل كروج البحر فإن رب محذوف  
بعد الولو ولم يتغير الإعراب . والثاني كقوله فيما رحمة من الله فما زالتة لتقوية والاعراب لم يتغير  
زيادتها من ع في ينصرف وزيادة وقد أورد الصبان أمرين خارجين عن التعريف مع أنهما من النوع  
وأمرنا داخل فيه مع أنه ليس من النوع فانظر إن شئت (قوله كل كلمة الخ) قال ع ق و إطلاق لفظ المجاز  
على نفس الكلمة للغير الاعراب أنسب من إطلاقه على نفس الاعراب التغيير إليه ليوافق إطلاقه في  
الباب السابق لأنه اسم للكلمة هناك أيضا فإن اعتبر أن إطلاقه على هذه الكلمة لمشايتها لتلك  
في التحول عما هو أصلها كان إطلاق لفظ المجاز عليها مجازا وإلا كان من باب الاشتراك اه (قوله  
على ما فيه) أي من كون القول بزيادة الكلف أخذنا بالظاهر وبمحمل أن لاز زيادة وأن الكلام كناية  
عن نفي لثقل على ما تقدم في الكلام على البسملة (قوله فالحكم الأصلي الخ) أي الذي كان يستحقه  
لولا هذه الزيادة وقد أشار بهذا إلى ما مر عن ع ق من معنى تغيير الاعراب (قوله والتغيير بمعنى الخ)  
يقضي كلامه أن الموصوف بكونه نوعا آخر من المجاز هو التغير وهو ظاهر إن أريد بالتغير الاعراب  
الغوي فيكون موافقا لظاهر عبارة المفتاح لا إن أريد ما يتبادر من كلامه وهو تغير الإعراب إذ  
لو قل به أحد تأمل وكان الأنسب بقاءه على ما سلكه المصنف كأصله لأنه الأنسب كقوله عن ع ق (قوله  
ورد بعضهم الخ) إنما يظهر في نحو وأسأل القرية ونحو أدخلوا آل فرعون لافي حذف الحرف ولا  
زيادته وانظر من أين له هذا فاقى لم أرم بتصويها في أهوله .

### الباب الثالث في الكتابة

هذه اللفظة مصدر كتبت عن كذا أو كتبت عنه إذا ركت التصريح به قاله السعدوني الاصطلاح ما ذكره  
المصنف بقوله لفظ به الخ (قوله به) متعلق بقصد ولازم مبتدأ خيرة قصد في كلامه تقدم معمول الخبر الداعي  
على الابتداء وهو جائز على الأصح خلافا لمن منعه (قوله مع جواز الخ) أي بشرط في الكتابة أن يكون قصد  
اللازم بها وإنما مع جواز قصد ذلك المعنى الأصلي مع ذلك اللازم ع ق (قوله يرد إلى اختصاص الوصف بالموصوف

شروع

إلى اختصاص الوصف بالموصوف



شروع في تقسيم الكتابة أي برد اللفظ المذكور إلى ذي اختصاص الخ أي إلى كناية أريد بها اختصاص الخ ومثل هذا يقال في قوله ونفس موصوف ووصف والوارد بالاختصاص في هذا لقاء إثبات أمر لأمر أرتبه عنه فله السعد فهو مرادف للنسبة فهذا القسم هنا هو الثالث في الأصل وهو الكتابة المطلوب بها نسبة وفي كلام المصنف التضمنين (قوله في العزلة) أي بشرطها للعلوم وهو أن تكون قصد كنف النفس عن المحرمات والتمترغ إلى العبادات على وجه الإخلاص فله ع في (قوله إضاح) أي المقصود كما إذا كان الخطاب إنما يهم المعنى بطريق الكناية لعدم بالضرورة ولو بالقرينة من غير أن يعلم الاسم لئلا يصرح بالاحتفاء بإحراق الوضع فتشوق مثلا لمن ينهم استلزام عرض القفا لمن البله ولو بالقرينة ولم يعلم اسم البله فلان عرض القفا هو ع في (قوله اختصار) أي يكون في الكتابة دون التصريح كما إذا قصفت أن تعرض أحدا هي الاثنيان فلان تكثير الخط والقصور لكونه كثير الطبايع كثير الأضياف فالتكثير في التصريح فلان كثير إحراق الخطب كثير الطبايع الأضياف فأعينوه الخطب والقصور فإذا أردت الاختصار قلت فلان كثير إرماد فأعينوه فقد كتبت بكثرة إرماد من كثرة الإحراق ومن كثرة الطبايع بكثرة الأضياف مع الاختصار اه ع في (قوله أوصون) ينبغي أن يكون المراد به ما هو أهم من صون الناس عن الاسم وعكسه بأن يشعل السر لعدم انتهاء التصريح ومثال الكتابة لصون الناس بكون لا يضل هذا إلا للتلون على السنة جميع السابقين كناية عن الشيطان ومثال العكس إنما يعطى هذا من يسأل فضله أهل السماء والأرض كناية عن الرب جل وعلا ذكره ع في (قوله عرض) أي الصون أي قصده فهو من باب الخلف والايصال تأمل (قوله أريد به الخ) أي إنه مستعمل في هذا الإلزام مع جواز إرادة الموضوع له أفاده الصبان وهو إحدى طريقتين في الكتابة وانظر بسط المقام هناك ثم هذا جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز (قوله مع جواز الخ) قال في الأطول برد أن استعمال مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لأن إرادة الإلزام المعنى ليس تابعا لجواز إرادته معه واستعمال مع يقتضي ذلك لأنها إنما تدخل على التبعوع فيكون تابعا لها إلا أن يقال إن مع تدخل على التبعوع من المشاركين وجواز إرادة معناه مع لازمه لم يشارك الإلزام في الإرادة فتأمل من الصبان بإضاح وكان الناس للشارح أن يربطه معه بعد إرادته كما فعل الأصل ليدل على أن إرادة الإلزام أصل وإرادة المعنى بتعبية إرادة الإلزام وليتقل منه إلى الإلزام كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه والمضوع هو الجمع بين المعنى ولزومه على وجه يكونان مقصودين استقلالاً لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة إلى قصده وفهمه ذكره الصبان على الأطول أيضا (قوله وبهذا القيد) هو قوله مع جواز الخ (قوله واعترض ذلك الخ) حاصله أن الكناية يصح فيها إرادة الموضوع له لا لأنه بل ليتوصل به إلى الانتقال إلى المراد فبها القرينة المانعة عن إرادته لأنه لا يتوصل والمجاز كذلك لا يمنع فيه القرينة إلا إرادته لأنه ويجوز إرادته للانتقال مثلا كما في أسد يرى ليس فيه مع الأسد إلا الرمي الذي يمنع أن يكون المقصود له أنه السبع العروف ولا يمنع أن يقصد الأسد للانتقال إلى السباع فلا ثبت المجاز متميزا عن الكناية في شيء من الاستعمالات. وأجابوا عنه بما ملخصه أنه إن أراد بجواز إرادة الموضوع له مع المجازي للانتقال حضوره في المعنى وتصوره للانتقال فلا يلزم في ذلك لكن ليس هذا معنى إرادته مع الكناية بل معناها قصد الإخبار به مع الكناية وإن لم يكن مقصودا بالذات بل ليتقل منه إلى الكناية ومحل مع الجمع بين الحقيقة والمجاز عند مانيه إذا كانا مقصودين بالذات

كأنه في العزلة بلذا  
الصون  
ونفس موصوف  
ووصف والغرض  
إيضاح اختصار أو  
صون عرض  
أو اتقاء اللفظ  
لاستحسان  
ونحوه كالتس والاثنيان)  
أقول : قد عرف  
الكتابة بأنها اللفظ  
الذي أريد به لازم معناه  
مع جواز إرادته نحو  
ز يدطو بل النجاد فأن  
المراد لازم معناه وهو  
طول القامة ويجوز مع  
ذلك إرادة طول النجاد  
الذي هو المعنى الحقيقي  
وبهذا القيد فارتقت  
المجاز لأنه لا بد من  
كون القرينة فيه مانعة  
عن إرادة المعنى الحقيقي  
نحو رأيت أسدا في  
الحمام في الحمام قرينة  
مانعة من إرادة المعنى  
الحقيقي. وهو الحيوان  
المفترس هكذا قالوا  
برمتهم. واعترض ذلك  
عصام الدين في كنياته  
على معنى السمرقندية  
بما يصلح بمواجهته.  
وأجيب عن اعتراضه  
فما كتبه على شرحه  
المذكور. وترد إلى  
أقسام ثلاثة :



شاية عن اختصاص  
لعموم جهل من ذلك  
الحير في العزلة الخ كناية  
عن اختصاص الصوفي  
بها. الثاني ما يطلب بها  
في الوصف كقولك  
جاء الصياف تريد زيارته  
الكثرة إفراده للصيف  
حق صار اختصاصه  
بذلك كالأمر ينتقل من  
الصياف إليه. الثالث  
ما يطلب بها نفس الصفة  
بحسب كثير الرماد كناية  
عن الصياف ونحو  
طويل النجاد كناية  
عن طول القامة. والأولى  
بعيدة لكثرة الوسائط  
والثانية قريبة لعدم  
الواسطة ثم الغرض من  
الخصائية الأوضح  
كطويل النجاد أطول  
القامة أو الاختصار  
كفلان مهزول القليل  
أي لكثرة نحو الأمهات  
كناية عن كرمه أو  
الستر وهو المراد بالصون  
تجاهل النجاسة كناية عن  
الزوجة صيانة لها أو  
اختيار النجاسة اللفظ  
لاستحسان المكنى عنه  
نحو فلان بائس وهو  
وصوفلان لمن زوجته  
أو غيرها كناية عن  
الخطيئة. مقال:

[فصل في مراتب  
الحجاز والكنى]

ولا يبرأ من أن هذا المعنى لا يتم على منع الجمع بين الحقيقة والحجاز وإن أراد أن الموضوع له يكون  
عند ما مع الحجازي حتى يكون معنى قول القائل رأيت أسدا يرمي أنه رأى الأسد والرجل السباع  
فهو باطل فإن يرمى يمنع ذلك فعلم أن الكناية قد يراد بها الموضوع له مع لازمه بالفعل وقد لا  
وأنه عند إرادة الموضوع له ولازمه معاني الكناية يكون اللفظ مستعملا فيهما على أن الموضوع له  
غير مقصود بالذات ذكره الصبان في رسالته البيانية (قوله الأول اختصاص الخ) تقدم ما يوضحه من  
التقدير وقدم أن هذا القسم هو المطلوب بها نسبة وقد يكون طرفا النسبة مذكورين. يحسن فنسرد  
الكناية في النسبة أو أحدهما مذكورا صريحا والآخر كناية فتجتمع مع الكناية عن الوصف  
أو الصفة أو كلاهما مذكور كناية فتجتمع الثلاثة نقله الصبان عن الأطول (قوله الحمد) أي نيل الشرف  
والكرم ولا يكون إلا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء  
أو نفس الرجل له منه عنه (قوله بين نوبه) يريد بالنوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين  
في قوله والكرم بين برديه له منه (قوله جعل إحاطة الخ) فإن الأمر إذا أثبت بين ما يختص بالرجل  
ويحويه من نوبين ونحوها فقد أثبت له (قوله عن اختصاص المدح بهما) أي إثباتهما له (قوله  
كناية عن اختصاص الصوفي بها) أي بالعزلة ولا وجه لهذا أصلا ولعل تأنيث الضمير تحريف والأصل  
به أي الحير وحيفت تكون الكناية بواسطة وذلك أنه يلزم من كون الحير في العزلة اختصاصها به  
ومن اختصاصها به اختصاص الصوفي به لأنه يختص بها واختص بشيء يختص بها اختصاص به ذلك  
الشيء هذا والذي في شرح المصنف أن جعل العزلة طرفا للحير كناية عن تخصيصها وهو أقرب  
(قوله عن الصياف) أي عن صفته وهو الصيافية (قوله والأولى) وهي كثير الرماد وقد أشار إلى تقسيم  
هذا القسم إلى قسمين وترك ثالثا سأذكره (قوله لكثرة الوسائط) فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى  
كثرة إحراق الخشب تحت القدر ومنها إلى كثرة الطبايح ومنها إلى كثرة الأسماك ومنها إلى كثرة  
الصيغان ومنها إلى المقصود وهو الصيافية ثم الظاهر أن المراد بالكثرة ما فوق الواحد نظير ما مر  
في التعبد للمعنى (قوله والثانية) وهي طويل النجاد. وبقى ما إذا تحدثت بواسطة وقد قال عرق  
إن الكناية حينئذ ملحقة بالقريبة (قوله من الكناية) أي من العدول عن التصريح إليها (قوله  
كطويل النجاد الخ) أي إذا كان المخاطب يعلم استلزام طول النجاد لمعنى طول القامة. من غير أن  
يعلم اللفظ الدال على طول القامة لعدم إيرادك الوضع (قوله كفلان الخ) فإنه يعني عن قولك فلان  
ينحر أمهات الأولاد من إبله كثيرا لكرمه تأمل (قوله وهو المراد الخ) علمت أنه ينبغي أن يراد به  
ما هو أعم (قوله أو اختيار) تفسير للاقتفاء في المصنف وقوله اللفظ أي لفظ الكناية.

[فصل في مراتب الحجاز والكنى] (قوله ثم الحجاز) أي المرسل (قوله والكنى) جمع كنية مراد بها  
الكناية عرق (قوله أبلغ) أي أؤكد في الإثبات وأنسب لمقام بيان المعنى له. وبه والظاهر أن الواو  
يعني أو وأنه أشار إلى جواز كون أبلغ من المبالغة ومن البلاغة وفي الصبان على الأطول أنه من  
المبالغة لاثير ويمكن الجمع لمن تأمل (قوله من نصريح) أي مقابل لها بحيث يؤدي مؤداهما وكذا  
يقال في الحقيقة. (قوله كذا) كما علمنا بألفية الحجاز الكناية والحجاز المرسل فيقتضيان على مقابليهما  
عرق (قوله تقديم استعارة) أي في الألفية (قوله على تشبيه) أي يقابلها ويكون أصلا لها. (قوله  
أيضا) الظاهر أنه يعني عنه قوله كذا من قوله كذا زكن تأمل (قوله العقلا) المراد بهم علماء  
البيان لأنهم الذين يظهر منهم الإجماع أو جميع العقلاء ويحمل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث  
يتممون هذه المعاني في موارد الكلام وإن لم يعطوا هذه الاصطلاحات أفادهم الصبان عن الأطول

(ثم الحجاز والكنى أبلغ من نصريح أو حقيقة كذا زكن في الفن تقديم استعارة على تشبيهه أيضا بلفظ العقلا) (قوله



أقول: المجاز أبلغ من الحقيقة والكتابة أبلغ من التصريح لأن الانتقال فيما من المألوم إلى المألوم وهو كدعوى الشيء بيينة فإن وجود المألوم يقتضي وجود المألوم لا يمنع انشكاك المألوم عن لازمه والاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز والتشبيه حقيقة وقد علمت أن المجاز أبلغ منها وأقرب إلى العلم . قال : [ الفن الثالث البديع ] ( ١٦٣ ) - ( علم به وجوه تحسين الكلام )

نعرف بعد رضى سابق المرام

ثم وجوه حسنة ضربان

بحسب الألفاظ والمعاني

أقول : تقدم أن فن

البديع ليس جزءا من

البلاغة بل هو تابع لها

فالنظر فيه فرع النظر

فيها فلذلك آخر وهو

علم يعرف به وجوه

تحسين الكلام بعد

رعاية المطابقة ووضوح

الدلالة فقوله : علم خبر

مبتدأ محذوف ودليل

مفاده الترجمة وسابق

المرام أى المطلوب

السابق وهو المطابقة

ووضوح الدلالة للذهان

حماضادان للفنيين قبله ثم

وجوه التحسين . منها

ما يتعلق باللفظ فيكسوه

حسنا وجمالا كالجنان

الثام . ومنها ما يتعلق

بالمعنى كذلك كالمطابقة

وسياقى مناهما وقسم

الألفاظ في البيت لأنها

طريق للعاني وأخر

الكلام على ما يتعلق بها

اعتمادا بشأن المعاني

لأنها المقصودة أولا

بالغات وقصد الألفاظ

عرضي . قال :

(قوله لأن الانتقال إلخ) وذلك لأن اللفظ مجازا كان أو كتابة إذا سمع قائل ما يخطر منه معناه الأصلي فإذا دلت القرينة على عدم إرادته انتقل الذهن منه إلى ملازمه أفاده عرق (قوله فإن وجود المألوم) أى الذى هو الملحوظ أولا وقوله يقتضى وجود المألوم أى الذى هو المقصود . وحينئذ قامت حال الاتيان بالمجاز أو الكتابة كأنك قد استدلت على وجود المألوم بوجود ملازمه فإذا قلت رعيننا العيث فكأنك قلت رعيننا نباتا وجد لوجود العيث وإذا قلت زيد طويل البجاد فكأنك قلت زيد وحده طول قامته لوجود طول بجامده تأمل (قوله وقد علمت إلخ) فيه أن الذى علم كذلك إنما هو المجاز المرسل لا الأعم فالمناسب أن يقول بدل قوله لأنها نوع إلخ لأنها مبنية على تناسي التشبيه ودعوى أن التشبه فرد من أفراد التشبه به .

### الفن الثالث البديع

هو لغة العرب من يدعى الشيء بالضم إذا كان غاية فيها هو فيه من علم أو غيره حتى صار عربيا أفاده بن (قوله علم) تقدم الكلام على ما يراد بالعلم فى أول الفن الأول فراجع (قوله وجوه تحسين الكلام) أى المعاني التى يحسن الكلام بها وقوله نعرف أى تتصور وتعلم أعدادها بقدر الطامه أفاده عرق (قوله بعد رضى إلخ) متعلق بتحسين فقد أفاد أن هذه الحسات إنما تعد حسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة أفاده السعد (قوله حسنة) أى الكلام البليغ وقوله ضربان أى نوعان وقوله بحسب الألفاظ أى بحسب نطقها بكل فإذا أتى فى اللفظ معنى حسن كأن يجمع فيه بين المتنافيين على وجه يصح كان ذلك من البديع المتعلق بالمعنى ومعنى معنويا وإذا أتى فى معنى من المعاني بلفظ يستحسن كاه ظنين متجانسين لمعين مختلفين كان ذلك من البديع المتعلق باللفظ ومعنى لفظيا اه عرق (قوله ليس جزءا إلخ) المناسب ليس متعلقا بالبلاغة بل بتوابعها فالنظر فيه فرع النظر فيما يتعلق بها إذ عبارته تعيد أن الفنين الأولين جزء منها وأن نفس البديع تابع وليس كذلك بل الأولان متعلقان بها والثالث بتوابعها (قوله وهو علم إلخ) قد علمت الكلام عليه من حل المصنف .

### الضرب الأول المعنوى

(قوله ألقابه) أى ألقاب أنواعه إذ كل لقب نوع لا أنها ألقاب لنوع واحد وقوله المطابقة أى النوع المسمى بها عرق (قوله تشابه الأطراف إلخ) إقال عرق كان حقه لولا ضرورة الوزن تقديم الموافقة على تشابه الأطراف لأنه نوع من الموافقة والنوع الذى عليه النظم بالموافقة اسمه المشهور مراعاة النظر ويسمى أيضا التماسك والتوافق ومن اسم التوافق أخذ النظم اسم الموافقة اه (قوله فى الجملة) أى يكون بينهما تقابل وتماثل ولو فى بعض الصور كما فى الاعتبار كتنقيب السكون وإبغاء الفضل فى قوله تعالى - ومن رحمة جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله - فإن إبغاء الفضل وإن لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون فهو مقابل باعتبار ما يستلزم أفاده السعد . بن (قوله أى سواء إلخ) جملة تعبرا لقوله فى الجملة وهو لا يصح والصواب ما علمته تأمل (قوله تقابل ضدين) كتنقيب البياض والسواد وقوله أو تقيضين كتنقيب وجود ولا وجود وقوله أو عدم وملكة كتنقيب المعنى والبصر (قوله أيقاظا) جمع يقظ

[الضرب الأول المعنوى] (وعد من ألقابه المطابقة تشابه الأطراف والموافقة) أقول : تقدم وجه تقديم الضرب المعنوى من ألقابه المطابقة وتسمى الطباق والمضاد والتكافؤ وهو الجمع بين متقابلين فى الجملة أى سواء كان قابلين ضدين أو تقيضين أو عدم وملكة . ويكون بلفظين من نوع اسمين نحو وتصميم أيقاظا وهم رفود أو قطين نحو :



بحسب نوعه أو حركته نحو لها ما كتب وعليها ما اكتسبت أو من نوعين نحو أو من كان ميتا فأحييناه . والطباق لبيان :  
صدق الإيجاب كما مثل (١٦٤) وطباق السلب وهو الجمع بين فعلين من نوع واحد أحدهما مثبت والآخر من

أو أحدهما أمر والآخر  
نهي نحو ولستم  
أكثر الناس لا يعضون  
يعلمون ظاهرا ولا  
تخشوا الناس وتخشون  
ومنها تشابه الأطراف  
وهو التناسب بين  
أول الكلام وآخره  
في المعنى نحو لا تحركه  
الأبصار وهو يترك  
الأبصار وهو اللطيف  
الخبير .

ومنها الموافقة ونسب  
التناسب والتوافق أيضا  
ومراعاة النظر وهو  
جمع أمر وما يناسبه  
لأن تضاد نحو الشمس  
والقمر بحسبان .  
قال :

( والعكس والتسليم  
والمشاكهة

زواج رجوع أو مقابلة )  
أقول : اشتمل هذا  
البيت على ستة ألقاب :  
الأول العكس وهو أن  
يتقدم في الكلام  
جزء ثم يؤخر نحو  
عادات السادات عادات  
العادات الثاني التسليم  
ويسمى الإحصاء وهو  
أن يجعل قبل العجز

من الفقرة أو البيت ما قبل عليه إذا عرف الروي نحو وما كان  
الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وقوله :  
الثالث المشاكهة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره

ككتف بعض يقظان وقوله وهم رفود أي نيام جمع رافد فان البيضة تشتمل على الإدراك بالحواس  
والنوم يشتمل على عدمه فينبغي شبه العدم والملكة باعتبار لزمها والتضاد باعتبار أنفسهما لأن  
البيضة عرض يقتضي الإدراك بالحواس والنوم عرض ينفع الإدراك وقد دل على كل منهما بالاسم  
بن ( قوله يحيى ويحيى ) فان الأحياء والامانة ولو صبح اجتماعهما في ذات الهي والسميت بين متعلقتهما  
العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري اه منه ( قوله  
لها ما الخ ) فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر فانه السعد ( قوله ميتا فأحييناه ) أي  
ضالا فلهذا وقد عرفت وجه التقابل بين الأحياء والامانة ( قوله فعلين من نوع واحد ) أي معنى  
واحد كالعلم في المثال والأوصح على مصدر واحد كما في السعد وبينهما تقابل الإيجاب والسلب قال  
سم ظاهر التقييد به إخراج غير الفعلين وفعل المصدرين فراجع اه بن ( قوله لا يعضون ) أي الأمر  
الأخروي ويعلمون أي الأمر الدنيوي وحيث فالتنافي بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حدة  
ذاتهما بقطع النظر عن متعلقتهما وكذا يقال فيما بعد ومن بيانية اه منه ( قوله نحو لا تحركه الخ )  
فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخير يناسب كونه مدركا للأبصار لأن المدرك للشيء  
يكون خيرا به علما فانه السعد ( قوله لا بالتضاد ) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحته  
في إدراك أولنا نسبة في شكل أولنا نسب بعض على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك ولما كان في هذا الجمع  
رعاية للشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبة سمي مراعاة النظر اه بن . وخرج بقوله بالتضاد الطباق  
( قوله نحو الشمس والقمر ) أي فهما متناسبان من حيث تقاربهما في الخيال لسكون كل حبا  
نورانيا سماويا اه منه ( قوله أو مقابلة ) أو بمعنى الواو أفاده ع في ( قوله أن يقدم الخ ) لم يشترط  
الشارح ولا الأصل أن يكون تأخير التقدم عن الجزء الذي كان التقديم عليه فظاهر عبارته صادق  
على نحو عادات السادات أشرف العادات وليس من العكس والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم  
وهو أن تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وإرجاع عبارة الشارح  
لهذه بأن يقدم بعد قوله ثم يؤخر ذلك التقدم على الجزء المؤخر أولا أفاده السعد وبن ( قوله نحو  
عادات الخ ) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مصاف إليه لذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما  
بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات فانه السعد ( قوله التسليم ) هو في الأصل  
جعل الجزء ذا خطوط كالسهم ليزينه ووجه التسمية هنا أنه جعل في أول الكلام وجه يدل  
على وجه آخره في آخره فصار منينا بذلك كازين الجزء للسهم بذلك الخطوط ع في ( قوله الإحصاء ) هو  
في الأصل نصب الرقيب على الطريق وقد نصب هنا في أول الكلام ما يدل على آخره اه منه  
( قوله العجز ) هو الكلمة التي تختم بها الفقرة اه منه ( قوله الفقرة ) هي من الشعر ينزلة البيت  
من الشعر لأنها مقدار برأي فيه الختم بما التزم من الحرف السمي بالروي وكذلك البيت والفقرة  
في الأصل حتى يصاغ على شكل فقرة الظهر أي عظمه الوسط اه منه يحذف ويربدة ( قوله إذا  
عرف الخ ) قبله لأن من الإحصاء ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كما في قوله تعالى  
وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولو لا كلمة سبقت من ذلك لفضي بينهم فيما فيه يختلفون -  
فلو لم يعرف أن الروي هو النون لرأى أنهم أن العجز فيما فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه فانه السعد

( قوله )

إذا لم نستطع شيئا قدعناه وجاوزناه إلى ما نستطيع



نرى في حجة نصيب أو عدرا فقول هو هو . هو اقترح شيئا محذرك طبعه . قلت لطبقوا الى حبه ونبيص . ر . ط .  
 عبر عنه بلفظ الطبع لوقوعه في صحة طبع الطعام ومنه ومكروا ومكر الله . والثاني نحو صيغة الله وهو مصدر مؤكد لأننا  
 بالله أى تطهير الله لأن الايمان بطهر النفوس . والأصل فيه أن النصارى كانوا يمسون أولادهم في ماء أصفر يقال له العمودية  
 ويقولون إنه تطهير لهم فعبّر عن الايمان بالله بصيغة الله لتشابه هذه القرينة . الرابع للزوجة وهي أن يزواج أى يقارن بين  
 معنيين في الشرط والجزاء كقوله : إذا ما نهى الناهى فليج بى الهوى (١٦٥) أصاحت إلى الواشى فليج بها المجير

زواج بين نهى الناهى  
 وأصاحتها إلى الواشى  
 الواقعين في الشرط  
 والجزاء بأن رتب عليهما  
 لجاج شئ . وإن كان في  
 الأول لجاج الهوى وفى  
 الثانى لجاج المجير .  
 الخامس الرجوع وهو  
 العود إلى الكلام السابق  
 بالنقض فنصته  
 كقوله :

فصا باليار إلى لم يعبها  
 القدم  
 بل وغيرها الأرواح  
 والديم  
 أخبر أولاً لأن هذه الديار  
 لم يبلها تقادم العهد ثم  
 نقض هذا الخبر بقوله  
 بل وغيرها الأرواح  
 أى هبوبها والديم أى  
 القطر والنسكة إظهار  
 التعبير كأنه أخبر أولاً  
 بالاحتقار له ثم لما أفاق  
 بعض إفاقته نقض  
 الكلام السابق قائلاً  
 بل غيرها القدم وغيرها  
 الأرواح والديم . السادس

(قوله لوقوعه الخ) الأول لشيء والثاني للخبر (قوله تحقيق الخ) أى وقوعاً محققاً أو مقدراً بأن ذكر  
 الشيء عند حضوره معنى الخبر فيكون اللفظ الحال على الخبر مقدراً والمقدر كالمذكور من السعد وبن (قوله  
 اقترح) من اقترحت عليه الشيء إذا سأله إياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وقوله  
 نجد هجروم على أنه جواب الأمر من الإعادة وهي تحسين الشيء (قوله ومكر الله) أى جازاهم فعبّر عنها بلفظ  
 السكر لوقوعها في صحبته (قوله والثاني) وهو ما يكون في صحة الخبر تقديرها (قوله مصدرها) لأن فعله  
 صبيغ كالخسنة من جالس وهي الحال التي يقع عليها الصبيغ (قوله لأن الايمان الخ) فيكون آمناً مستملاً  
 على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه فيكون صيغة الله بمعنى تطهير الله مؤكداً لضمون قوله آمناً  
 بالله (قوله والأصل فيه) أى في ذكر التطهير بلفظ الصبيغ (قوله أنه) أى العصى في ذلك الماء والصبيغ  
 به (قوله تطهيرهم) فإذا صيغوا ولذا قالوا إنه تطهير من كل دين غير النصرانية وصار نصرانيا حقيقة  
 فرد الله عليهم بقوله . قولوا إلى عابدين . فقد علم الصبيغ من كون ذلك هو السبب في النزول بالرد عليهم  
 فيما يرون فيه من كونه حقاً فكانه ذكر فعبّر به عن الايمان بتشابه لوقوعه في صحة الصبيغ تقديرها  
 والمعنى قولوا للنصارى طهروا الله بالايمان الذي هو الحق وصيغته صيغة لاكتطهيركم برحمكم بذلك  
 الصبيغ أولادكم من عرق وإلى هذا أشار الشارح بقوله فعبّر الخ (قوله أن يزواج) أى يجعل معنيين  
 واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (قوله نهى  
 الناهى) أى عن حبها وقوله فليج بى الهوى وقوله أصاحت إلى الواشى أى استمعت إلى النعام الذي  
 شئ حديثه ويربته صدقته فيما اقترى على (قوله بالنقض) أى الإبطال (قوله الأرواح والديم) أى  
 الرياح والأمطار وإنما جمع على أرواح لأن أصله الواو كقولك أروح الماء وتروحت بالمروحة (قوله  
 متوافقين) أى غير متقابلين فلا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين والمتناسبان هما اللذان بينهما  
 مناسبة وإن اختلفا . أمداً ومفهوماً كالشمس والقمر والمائتان هما اللتان ماصداً مع الاختلاف  
 مفهوماً كالنار وقائم (قوله ومنه فأما من الخ) والمراد استغنى زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه  
 فلم يشق فظهرت مقابله لآتى ومعنى فسيدسه الثانية فنفسه لأنه إذا كان مبسراً للعسرى كان مبسراً  
 فتمت عقاباتها للأولى (قوله ما أحسن الخ) كان للناس تقديره على الآية لأنه من مقابلة الثلاثة بالثلاثة  
 والآية من مقابلة الأربعة بالأربعة (قوله لما أريد الخ) أى وهو اللفظ الذى أريد المعنى البعيد من  
 معنیه فهو الذى فيه التورية فهي أن يذكر لفظ الخ كما سيذكره الشارح (قوله فكان منيب) كحل  
 به البيت أى فكن نالاً إلى الله تعالى ولا يبعد أن يشبهه إلى معنى مناسب لل مقام بأن يريد فكن راحماً  
 بلفظ التورية من معناه القريب إلى البعيد بالقرينة ادع ع ق (قوله ويراد البعيد) أى اعتماداً على

المقابلة وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يقابل ذلك على الترتيب نحو فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً ومنه فأما من  
 أعطى واتق وصلى بالحسن إلى العسرى وقوله : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا . وأصبح الكفر والافلاس بالرجل  
 (تورية تدعى بإيهام لما أريد معناه البعيد منهما  
 ورشحت بما يلائم القريب وجردت بفعله فكن منيب) أقول : من ألقاب العسرى التورية وتسمى الإيهام لاشتغالها  
 بإيهام إرادة المعنى القريب أيضاً وهو أن يذكر لفظ له معنيين قريب وبعيد ويراد البعيد نحو الرحمن على العرش استوى  
 بمعنى الاستواء القريب الاستقرار ومعناه البعيد الاستيلاء .



وهو الراد وهي لسان صرصة وهو الذي لا الاثم شيئا مما يلازم القريب كهذا المثال ومرشحة وهي التي قرنت بميلانته نحو والسياء بنيناها  
 بأيدى لعمري الأيدي القريب الجارية والبعيد القسرة وهو الراد وقرنت بميلانته القريب وهو البناء وقوله متعب غير كان وقف عليه  
 بالسكون على لغة ربيعة . قال : (جمع وتفریق وتقسيم ومع كلهما أو واحد جمع يقع) أقول : ذكر في هذا البيت سنة  
 القات من الضرب العنوي . الأول الجمع وهو أن يجمع بين متعد في حكم كقوله تعالى إنا لنزال النون زينة الحياة الدنيا ونحو :  
 إن التيات والفراع والجدم مفيدة لبر . أي مفيدة الثاني التفریق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره نحو  
 هذا عذبة مرات سائغ شرابه (١٦٦) وهذا مدح أحاج وكقوله : مانوال العام وقت ربيع كنوال الأمير يوم صفاء

دوال الأمير بكرة عين  
 ونوال العام قطرة ماء  
 الثالث التقسيم وهو  
 ذكر متعد ثم إضافة  
 ما لكل إليه على التعيين  
 كقوله :  
 ولا يقيم على صميم براديه  
 إلا الأذلان عبر الحى  
 والوند  
 هذا على الحذف مربوط  
 برمته  
 وهذا يشيع فلا يرقى له  
 أحد  
 الرابع الجمع مع  
 التفریق وهو أن  
 يدخل شيئين في معنى  
 ويصرف بين جهتي  
 الإدخال كقوله  
 موجهك كالنار في ضوئها  
 وللي كالنار في حرها  
 الخامس الجمع مع  
 التقسيم وهو جمع  
 متعد تحت حكم ثم  
 تقسيمه أو العكس  
 فلا أول كقوله :

فريضة خيبة (قوله وهو الراد) والقريضة الخيبة هي استحالة القريب في حقه تعالى وكذا فيها بعد (قوله  
 كهذا المثال) فانه لم يذكر معها ما يلازم القريب (قوله جمع يقع) مبتدأ وخبر وسقوع الابتداء يجمع التنويع  
 (قوله متعد) اثنين فأكثر (قوله والجدة) أي الاستثناء وقوله مفيدة أي داعية للفساد (قوله نحو  
 هذا الخ) الظاهر أن هذا مثال له في غير المدح لأن المقام مقام تعدي والتم كأيهم عما قبله وما بعده وأما الشعر  
 فهو مثال له في المدح تأمل (قوله مانوال) النوال الجود ووقت ربيع زمن سلطان نزول الفيت وبكرة  
 العين عشرة آلاف درهم وقد أوقع التباين بين النوالين (قوله على التعيين) خرج به الف والشرقان  
 الإضافة فيه ليست كذلك كما يظهر (قوله ولا يقيم الخ) الضيم الظلم وضيم به يرجع للسنتي منه العام المقتر  
 وهو أحد والأدلان فاعل في الظاهر يدل من هذا المقدر في الحقيقة وغير الخي الحار والحشف القل والرمة  
 قطعة جبل بالية ويشيع أي يندق ويشق رأسه ويرقى يرقى ويرحمه وقد ذكر العبر والوند ثم أضاف إلى الأول  
 الربط على الحذف وإلى الثاني التشيع على التعيين (قوله فوجهك الخ) أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما  
 كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه الضوء واللحان وفي القلب الحرارة والاحترق (قوله وهو جمع  
 متعد) كالأروم في البيت الآتي فانه شامل للنساء والأولاد والزروع والنال وقوله تحت حكم أي كاستثناء وقوله  
 ثم تقسيمه أي الحكم فلهين والظاهر أن الاعتبار تقسيمه المتعدد كما يدل عليه بيان العكس في السمتوسند كره  
 ويقاد من التعريف بل ومن الاسم إذ يقاد منه وفوعهما على واحد ويبيده ع في أيضاً تأمل (قوله أو  
 بالعكس) أي تقسيم متعد ثم جمعه تحت حكم فانه السعد (قوله حتى أقام) أي المدح وتضمن الإقامة  
 معنى القسامة عذاهما على والأرباض جمع راض وهو مأحول المدينة وخرشنة بلدة من بلاد الروم والصلبان  
 جمع صليب النصرى والبيع جمع ربيعة وهي متعدهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق وهو قادم المقاب  
 جمع قناب أي العساكر وقوله مانكحوا وما ولدوا ذكر ما دون من إهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذوي  
 العقول وملازمة لقوله والنهب ما جمعوا الخ فقد جمع الروم في حكم الشقاوة أولاً ثم قسم بأن جعل مانكحوا  
 لسي وما ولدوا المقتل وما جمعوا للنهب وما زرعوا النار (قوله والثاني) أي التقسيم ثم الجمع (قوله حاولوا)  
 أي طلبوا والأشباع الأتباع والسجية الفريسة والحلق والحلائق جمع خليفة وهي الطبيعة والبدع جمع بدعة  
 أي البدعات المحدثات قسم في الأول صفة المدوحين إلى ضرا أعداء ونفع الأولياء ثم جمعا في الثاني تحت  
 كونها سجية (قوله الجمع مع التفریق والتقسيم) نصيره ظاهر وهو أن يجمع بين أمرين فأكثر ثم يوقع  
 تباين بينهما ثم يقسم ذلك المتعدد بأن يعطى كل ماله تأمل (قوله يوم يأت) يعني يأتى الله أي أمره أو يأتى  
 اليوم أي هو له والعرف منصوب باضاراً ذكر أو بقوله لا تسكتم نفس أي بما يمنع من جواب أو شفاعة وضيم

حتى أقام على أرباض خرشنة شتى به الروم والصلبان والبيع لسي مانكحوا والمقتل ما ولدوا  
 والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا والثاني كقوله : قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا النفع في أشباعهم ففجوا .  
 سجية لك منهم غير محدثة إن الحلائق فاعل ضرها البدع السادس الجمع مع التفریق والتقسيم كقوله تعالى يوم يأت لا تسكتم  
 نفس إلا بأذنه فمنهم شقي وسعيد فأما الذين شقوا في النار لهم بهازير وشين خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك  
 إن ربك فعال لما يريد وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير محذود جمع  
 في قوله لا تسكتم نفس لأنها مذكورة في سياق النص ثم فرق بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب



النار وإلى السعداء ما لهم من نعم الجنة فقوله ومع كليهما الخ يعني أن الجمع يقع مع الفريقين تارة ومع التقسيم تارة أخرى ومع كليهما  
وتقدم كل ذلك . قال : (الف والف والنشر والاستخدام أيضا ونجريد له أقسام) أقول : إذ كوفي هذا البيت ثلاثة ألقاب الأول  
الف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل والاجمال ثم ذكر ما لكل من غير (١٦٧) تعيين فقه بأن السامع يردّه

إليه فالأول ضربان  
لأن النشر إما على ترتيب  
الف نحو ومن رحمته  
جعل لكم الليل والنهار  
لتسكنوا فيه ولتسبحوا  
من فضله وإما على غير  
ترتيبه كقوله :  
كيف أسلو وأنت حنف  
وغصن  
وغزال لفظا وقد اوردوا  
والثاني كقوله تعالى  
وقالوا لن يدخل الجنة  
إلا من كان هودا أو  
نصارى أى وقالت  
اليهود لن يدخل الجنة  
إلا من كان هودا وقالت  
النصارى لن يدخل  
الجنة إلا من كان  
نصارى فلف بين  
الفريقين لعدم الالباس  
والثقة بأن السامع يردّه  
إلى كل فريق مقوله .  
الثاني الاستخدام وهو  
أن يراد بلفظ له معنيان  
أحدهما ضمير ما آخر  
أو يراد بأحد ضميريه  
كما هو بالآخر الآخر  
فالأول كقوله  
إذا نزل السماء بأرض  
قوم

منهم لأهل الموقف وشق مقضى له بالنار وسعيد مقضى له بالجنة وزفير إخراج نفس وشقيق تردده على  
وجه خاص كتابع الإخراج والرد ونوالهما وارتفاع النفس فيهما والسماوات والأرض سموات الآخرة  
وأرضها وهذه العبارة كناية عن التأيد ونفي الانقطاع لإما شاء ربك أى لا وقت مشيئة الله تعالى إن  
ربك فعال لما يريد أى من تخليد البعض كالنفس وإخراج البعض كالنفس كالفساق وغير محدود أى غير  
مقطوع بل تمتد لا إلى نهاية ومعنى الاستثناء في الأول أن بعض الأشقياء لا يدخلون كالصفاة من المؤمنين  
الذين تقوا بالصيام وفى الثاني أن بعض السعداء لا يدخلون فى الجنة بل يفارقونها ابتداء أى أيام عذابهم  
كالفساق من المؤمنين الذين ساعدوا بالإيمان والتأيد من سيد إمامين وهو وقت الدخول فى الجنة كما  
يتقضى باعتبار الانتهاء فكذلك بالاعتبار ابتداء من السعداء وفى (قوله والف والنشر) كأن وجه  
تسمية الأول بالف أنه طوى فيه حكمة لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به فى الثاني فكأنه  
نشر ما كان مطويا فسمى نشره أمم له بن (قوله يردّه إليه) أى يرد ما لكل إلى ما هو له لعله بذلك  
بالقرآن المظلمة أو المذمومة كأن يقال رأيت شخصين صاحبهما عابسة فتأيت عابسة بدل على أن الشخص  
العابس المرأة والصاحب الرجل وكأن يقال لقيت صاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا  
معنوية وهى أن المستحق للأكرام صاحب وللأهانة العدو من السعداء وفى (قوله لأن النشر الخ) بأن  
يكون الأول من التعدد فى النشر الأول من التعدد فى الف والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر (قوله نحو  
ومن رحمته الخ) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر الليل وهو السكون فيه والنهار وهو الانتقاء  
من فضل الله فيه على الترتيب (قوله وأما على الخ) سواء كان معكوس الترتيب كما فى المثال أو مختلطا  
كقوله هو شمس وأسد وعرجود لوبها وشجاعة (قوله حنف) هو الرمل التراكم الذى معه احتياج  
(قوله والثاني) وهو أن يكون ذكر التعدد على الاجمال ولا يتصور فيه ترتيب ولا عدم لعدم التفصيل  
أولا (قوله وقالوا لن الخ) فان الضمير فى قالوا لليهود والنصارى قد ذكر الفريقين على سبيل الاجمال  
بالضمير الشائد إليهما ثم ماذ كرم ما لكل (قوله للف بين الفريقين) أى جمعهم فى الواو بحيث لم يبين كل  
فريق باسمه (قوله لعدم الالباس الخ) لعم بنصايل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو  
لصاحبه (قوله وهو أن يراد الخ) وفى كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن  
يكونا مختلفين (قوله إذا نزل الخ) أراد بالسماوات والنيت وضميرها وعينها النيات وكلا المعنيين مجازى وقوله  
غضا بجمع غصبان (قوله نحو أينما غينا الخ) وأول المعنيين مجازى والثاني حقيقى (قوله مبالغة) مفعول  
له (قوله بمن التجريدية) والمناسط لها حيث دخلت على المنزع منه أن تكون للابتداء لأن المنزع مبهوّه  
ونشأته من المنزع منه الذى هو مدخول من أم بن (قوله حميم) أى قريب بهم لأمره (قوله بلغ) أى  
فلان وضمير معه للحد وضمير منه للفلان وضميرها للسداقة (قوله أن يستخلص) أى يستخرج (قوله  
مبالغة الخ) الظاهر أنه مفعول له يستخلص (قوله بالباء التجريدية) والظاهر أنها الباء بن عن ضم  
(قوله الداخلة على المنزع منه) ذكر الأصل لما يكون بدخول الباء الباءية فى المنزع فانظره (قوله لتسألن  
الخ) أى تسألن البحر معه أى شخصا كرميا مصاحبا له أم منه (قوله بن التجريدية الداخلة الخ)

عيناها وإن كانوا غضا بالباء التجريدية . الثالث التجريدية وهو أن ينزع من أمر دى صفة آخر مثله فيها مبالغة  
كلها فيه وهو أقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لى من فلان صديق حميم أى بلغ من الصداقة حدا أصبح معه أن  
يخلص منه آخر مثله فيها مبالغة فى كلها فيه . ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنزع منه نحو قولهم لنن سألن فلانا  
لتسألن . . . . . الذى فى اتصاله بالسماحة حتى ينزع منه بحر فى السماحة . ومنها ما يكون فى الداخلة على المنزع منه نحو قوله تعالى



لهم فيها دار الجحيم. ومنها ما يكون من غير توسط حرف نحو قوله ولئن بقيت لأرجلن بغزوة تحوى الغنائم أو يموت كرم  
 يعنى نفسه انزع من نفسه كرمها مبالغة في كرمه. ومنها مخاطبة الانسان نفسه كقوله : لا خيل عندك تهديها ولا مال •  
 انزع من نفسه شعرا آخر مثله في فقد الخيل والمال . قال : ( ثم المبالغة وصف بدعى بلوغه قدر ايرى محتضا  
 أو نائيا وهو على أتماء (١٦٨) تبليغ اغراق غلو جاء مقبولا او مردودا التفريد وحسن تعليل له تشويبع

أقول : ذكر في هذه  
 الآيات ثلاثة ألقاب  
 الأول المبالغة وهو ألقاب  
 بلوغ وصف في الشدة  
 أو الضعف إلى حد  
 استحيل أو مستبعد  
 لئلا يظن أنه غير متناه  
 فيه وهو ثلاثة أقسام  
 تبليغ وإغراق وغلو  
 فالتبليغ أن يكون  
 الوصف المدعى ممكنا  
 عقلا وعادة كقوله :  
 فعادى عداء بين نور  
 ونعجة  
 درا كالم ينضح بماء  
 فينسل  
 ادعى أن فرسه أدرك  
 نورا ونعجة أى ذكر  
 وأتى من بحر الوحش  
 في مضمار واحد ولم يهرق  
 وهذا ممكنا عقلا وعادة  
 والاغراق ما أمكن  
 عقلا لاعادة كقوله :  
 ونكرم جارنا مادام  
 فينا  
 وننبه الكرامة حيث  
 مالا  
 وهذا ممكن عقلا لاعادة  
 وهذا الممكن العادى

الظاهر أن قيد الدخلة لبيان الواقع (قوله لهم فيها) أى في جهنم وهي دار الجحيم لكنه انزع منها دارا  
 أخرى وجعلها معتدة في جهنم لأجل الكفار تنويلا لأمرها ومبالغة في انصافها بالشدّة (قوله تحوى)  
 أى تجمع ويموت منصوب باضمار أن أى إلا أن يموت (قوله لا خيل الخ) تنامه :  
 • فليست النطق إن لم يستدل بحال • أى النفى (قوله ثم المبالغة) أى ثم من المعنوى المبالغة للقبولة  
 وقوله وصف الخ تعريف للمبالغة مطلقا أفاده ع ق والدليل على حذف وصف المبالغة ما علم من كون  
 الكلام في المحسنات إذ الردودة لا تعد منها ثم ظاهر عبارة الضعف أن المبالغة نفس الوصف المذكور  
 وهو صحيح كما أفاده ع ق لكنه خلاف المشهور المذكور في الأصل ولذا حوّل العبارة ع ق فقال بعد  
 قول الضعف بلوغه يعنى أنها هي أن بدعى في الوصف أنه بلغ في الشدة أو الضعف قدرا أى حتا يرى  
 ذلك الوصف في ذلك الحد محتضا أى يرى مستحيلا أو يرى نائيا أى بعيدا عن الوقوع ولو لم يكن  
 محالا له لكن هذا التحويل بعيد جدا عن عبارة الضعف ولو قال :  
 ثم الذى يقبل من أن بدعى بلوغ وصف ما يرى محتضا  
 لطاقت عبارته عبارة الأصل مع السلامة من حذف وصف المبالغة الذى يعطيه من المحسنات تأمل (قوله  
 أتماء) أى أوجه وأنواع (قوله تبليغ الخ) والناسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل  
 مد الفارس يده بعنان فرسه ليزيد جريه والاغراق إسقياء النازع في القوس مدها والغلو مجاوزة الأمر في  
 الحد اه حفيد اه بن (قوله جاء) ضميره للغلو ومقبولا ومردودا حالان من الضمير (قوله التفريد)  
 معطوف على ما قبله من ألقاب الضرب المعنوى (قوله لا يظن الخ) أى وانما يدعى ذلك ثلاثا الخ (قوله أنه)  
 أى ذلك الوصف وقوله فيه أى في الشدة أو الضعف وقد كبر الضمير وإفراد ما اعتبار عوده إلى أحد الأمرين  
 (قوله فعادى) أى وإلى وضيمه الفرس وقوله عداء هو التوالى بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر في  
 طلق واحدا وقوله بين نور يعنى الذى كرم من بحر الوحش ونعجة يعنى الأتى منها درا كما أى متا بملوقوله فلم الخ  
 أى فلم يهرق فينسل (قوله ما أمكن الخ) لا يظهر إلا وقوع ما على وصف عود الضمير إليه ففتضى العبارة أن  
 الاغراق هو نفس الوصف المذكور وليس كذلك بل كون الوصف ممكنا عقلا لاعادة فالتناسب نحو يل العبارة  
 إلى ما قلنا تأمل (قوله وننبه الخ) من الاتباع أى ترسل الكرامة على أثره وما لا أى سار (قوله العادى)  
 المناسب العقل (قوله بكاد الخ) أى لا ينطباع الناس على الشح وعدم مراعاة غير الكفاية (قوله ما لا يمكن الخ)  
 فيه ما تقدمه والناسب هنا أن لا يكون الوصف ممكنا عقلا لاعادة (قوله حتى إنه) الضمير للشأن (قوله إلى  
 الصحة) أى الامكان أى إمكان وقوعه (قوله بكاد زيتها الخ) ولوقيل هذا الزيت يعنى بلانورد وحيث قيل  
 بكاد أفاد أن الحال لم يقع بل قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قرينه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب  
 الحال من الوقوع قرب من الصحة إذ قد تكثر أسباب الوهم التخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع اه بن عن  
 البعقوى (قوله يعنى) فاضاءة قال زيت كاضاءة الصباح من غير معنى ناز مستحيلا عقلا أى بالنسبة لعقل العوام  
 وأما الخواص فهو يمكن عند عقولهم لأن قدرة الله ماسة بملك اه بن (قوله مخرج الخزل) خلاف الجدة وهو

غير واقع في زماننا بل كاد أن يلحق بالمتنع العقل وهذان النوعان مقبولان أى الكلام  
 مرضيان مستحسنان. والفقير ما لا يمكن لاعادة كقوله : وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافتك النطق التى لم تخفى  
 خوفا النطق مستحيل عقلا وعادة . ومنه مقبول ومردود فالمقبول منه ما أدخل فيه ما يقر به إلى الصحة نحو - بكاد زيتها  
 يعنى ولو لم نفسه ناز - فيكاد قرب ذلك من الصحة . ومنه ما أخرج مخرج الخزل والخلاعة كقوله :



**الكسر بالأسس** ابن حزم من الشر ب هذا إن ذا من الجبب والردود منه ما ليس كذلك . الثاني التفريق وهو أن ينبت  
 لتعلق الأمر حكم بعد إثباته لخلق له آخر على وجه يشعر بالتفريق كقوله : أحلامكم لسقام الجهل شافية كذا ما كنتم تشق من الكلب  
 فرم على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دماهم من داء الكلب فتصح اللام وهو داء شبيه بجنون يحدث  
 للإنسان من عض الكلب الكلب . الثالث حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيق وهو  
 أربعة أنواع لأن الصفة التي تدعى لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها (١٦٩) أو غير ثابتة أريد إثباتها

والأولى إما أن لا يظهر  
 لها في العادة علة وإن  
 كانت لا تخلف في الواقع  
 عنها كقوله :  
 لم يحك ناللك السحاب  
 وإنما  
 حمت به نصيبها الرضاء  
 أي الصبوب هو عرق  
 الحني فنزل المطر من  
 السحاب صفة ثابتة  
 لا يظهر لها في العادة علة  
 وقد علة بأنه عرق  
 سماها بسبب عطاء  
 المدوح أو يظهر  
 تلك الصفة علة غير  
 العلة كقوله تكون  
 المذكورة غير حقيقية  
 فيكون من حسن  
 التعليل كقوله :  
 ما به قتل أعداءه ولكن  
 يتق إغلاف ما ترجو  
 الذئب  
 فان قتل الأعداء في  
 الغالب لدفع مضرتهم  
 لا لما ذكر من أن طبيعة  
 السكوم غلبته وحبته

الكلام الذي لا يبرأ به إلا الظاهري والصحيح وليس منه غرض صحيح والخلاصة هي الخروج عن كلام دوى  
 المرويات يقال فلان قطع العذار أي يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق (قوله أسكر بالأسس  
 الخ) سكره بالأسس عند عزمه على الشرب غذا محال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذي  
 هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل المزول لم يرد في بين المجالس والتطامع وعلى سبيل الخلاصة قيل فان  
 قلت هذا الكلام نفس المزول فكيف قال التارخ أخرج مخرج المزول قلت المزول أعم مما يكون من هذا  
 الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى حيث موصوفة بمافي العام لوجوده فيه صحيح بن (قوله والردود  
 منه ما ليس كذلك) المناسب والردود ما لم يشتمل على ما يوجب قبوله لأنه يدخل في كلامه ما لم يذكره  
 من أصناف القبول كالذي زاده الأصل (قوله لتعلق أمر) بكسر اللام أي لدسوبة والمراد بالتعلق  
 النفسية والارتباط ومعدوق الأمر في البيت المخاطبون ومتعلقه السماء وقوله حكم أي محكوم به كالشفاء  
 وقوله بعد إثباته الخ ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لتعلق الخ كالأحلام (قوله  
 أحلامكم) أي عقولكم جمع حم بالضم وأما بالكسر فالتأني في الأمر (قوله لسقام) بفتح السين المرض  
 وافي كما دماكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كافي قوله تعالى - فبارحة من الله لنت لهم - أي فبرحة  
 ويكون السماء هنا ضروريا بالكاف وما بعده أعني تشق من الكلب في موضع النسب على الحال ويجوز أن  
 يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبر بن عن الفري (قوله وهو شبيه الخ) وأنفع أدوية دماء  
 الأشرف والتداوى بالنجس غير الخ جازأه بن (قوله من عض الكلب) بكون اللام وقوله الكلب  
 بكسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس له منه (قوله باعتبار لطيف) بأن ينظر نظرا  
 يشتمل على لطف ودقة (قوله غير حقيق) أي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع  
 كما إذا قلت قتل فلان أعداءه لدفع ضررهم فإنه ليس في شيء من حسن التعليل (قوله لم يحك) أي  
 لم يشابه ناللك أي عطائك حمت به أي صارت محومة بسبب ناللك وتفوقه عليها والرحضاء كالسماء  
 (قوله أي الصبوب الخ) تفسير لقوله نصيبها الرضاء (قوله وقد علة) أي على الشاعر نزول المطر  
 من السحاب وقوله بأنه أي المطر (قوله لتكون الخ) الظاهر أنه تعليل لحذوف أي فيعدل عن  
 الظاهرة لتكون تأمل (قوله ما به الخ) أي ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى  
 يكون القتل لازمة غيظه أو الاستراحة من خوف مضرتهم (قوله لصدق رجاء الراجين الخ) أي  
 تحقق مرجوهم وهو طعامهم من لحوم الأعداء (قوله لما علم الخ) تعليل لقوله بعثته (قوله والثانية)  
 أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها (قوله حذارك) أي حذارى إياك حيث لم أظهر حال خوفا  
 من أن تطلع عليه وقوله إنسان أي إنسان عيني وقوله من الفرق أي في الموضع (قوله نجى الخ) أي

صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه لما علم من أنه إذا توجه لأحرب صارت الدواب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم  
 من يقتل من الأعداء والثابتة إما ممكنة كقوله : يا واثيا حنت فينا إسماءه نجى حذارك إنسانى من الفرق  
 فان استحسان إسماء الواثي ممكنة لكن لما خالف الشاعر الناس فيه إذ لا يستحسنه الناس عقبه بأن حذاره منه أي الواثي  
 نجى إنسان عيته من الفرق و المدوح حيث ترك البكاء خوفا منه أو غير ممكنة كقوله : لو لم تكن نية الجوزاء خدته  
 لما رأيت عليها عقد متطق من استطاع أي شد الطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء  
 خصبة للمدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا في التصحيح (٢٣ - مخوف)



و بحث شارح الأصل في ما علم بمراجعته ثبت أن في الصفة الناشئة نوعين وفي غيرها كذلك فهو مقبولة أو مردودة بخلاف من  
ضمير الفلوق جاء ، والتفريع (١٧٠) ابتداء كلام . قال : ( وقد أتوا في المذهب الكلامي ) يخرج جميع الكلام

وأكدوا مدحا بنسبه

العلم

كالعكس والادماج

من ذا العلم

أقول : ذكر في هذين

اليتين أربعة ألقاب :

الأول المذهب الكلامي

وهو إيراد حجة

المطلوب على مذهب

أهل الكلام بأن

يكون بعد تسليم

المقدمات مستلزما

للمطلوب نحو لو كان

فيهما آلهة إلا الله

لفسدتا واللازم وهو

الفساد أي الخروج عن

النظام منصف فاللزوم

وهو تعدد الآلهة مثله

وهذه الملازمة من

المشهورات الصادقة التي

يكتفى بها في الخطائيات

دون القطعيات والمهيض

الطريق . الثاني

تأكيد المدح بما يشبه

الدم وهو ضربان

أفضليهما أن يستثنى

من صفة ذم منفية عن

شيء صفة مدح بتقدير

دخولها فيها كقوله :

ولا عيب فيهم غير أن

سيوفهم

بمن ذلول من فراع

الكتاب

حيث ترك البكاء خوفا منه لا يطلع على حاله ( قوله وبحث شارح الأصل الخ ) عيارته بوجه بحث لأن  
مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة المدوح غير لرؤية فقد البتفاق عليها أي في رؤية  
حاله شبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال لو لم تجش لم أكرمك يعني أن علة الإكرام هي العيش . وهضم  
صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة المدوح فتكون من القصر الأول والأقرب أن يجعل لو هذا  
مثلا في قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - أعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء  
الأول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة المدوح أي دليلا عليه وعلة للعلم مع أنه  
وصف غير ممكن اه بخلاف وقوله والأقرب الخ هذا موافق لما في الألباس لا يخالف له كالمظهر كالم  
بن وقوله بانتفاء الثاني هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون رؤية الانتطاق لأن بن الثاني إثبات وقوله  
على انتفاء الأول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنية خدمته لاسمها منه ( قوله ابتداء  
كلام ) أراد بن ارتباطه بمقام الباقية فلا ينافي ما مر في حل المصنف ( قوله وقد أتوا الخ ) يعني أنهم أتوا في ضمن  
ذلك النوع المسمى بالمذهب الكلامي فتخرج تؤدي إلى المطلوب ففهم من كلامه ما قررناه أن النوع  
المسمى بالمذهب الكلامي هو الكلام الذي يعلل على ما هو حجة على المطلوب اه غرق وما قررناه به هو الذي يعطيه  
كلام المصنف دون ما قاله الشارح تبعا للأصل لكنه يتوقف على نقل عن علماء الفن ولو قال المصنف  
إيراد حجة على نظام أهل الكلام المذهب الكلامي

لوافق ما في الأصل ( قوله والادماج الخ ) مبتدأ وخبر ( قوله مستلزما للمطلوب ) ولكن لا يشترط هذا الاستلزام  
العقل بل ما هو أعم من ذلك ( قوله لو كان فيهما ) أي في السماء والأرض آلهة إلا الله أي غير الله فهي صفة  
لآلهة لأنها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أي لما قررنا عادة من فساد الحكموم به عند تعدد الحاكم فعلى هذا  
يكون الملازمة عادية ويكون الدليل إقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورة أي لكهما لم يفسدا فليس فيهما  
إله غير الله فهو قياس استثنائي حذف منه صفراء والنتيجة للعلم بهما ( قوله من المشهورات الصادقة ) أي  
بحسب العادة فانه قد اشتهر في العرف أن للملكة لا تنظم بملكين ( قوله في الخطائيات ) أي الأمور  
الخطائية المعيدة للظن ( قوله دون القطعيات ) لأنه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا ( قوله  
دخولها فيها ) أي دخول صفة المدح في صفة الذم ( قوله فلول ) جمع فلول وهو الكسر في هذا السيف وقوله من  
فراع الكتاب أي مضاربة الحيوش ( قوله شيئا منه ) أي من العيب وقوله كونه منه أي كون فلول السيف  
من العيب وقوله وهو أي هذا التقدير وهو كون فلول من العيب وقوله محال أي لأنه من كمال النجاسة  
وقوله وهو في المعنى الخ أي وإثبات العيب على هذا التقدير في المعنى تعليل بالمحال كما يقال حتى يتبين  
القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط ( قوله من جهة أنه الخ ) لأنه علق تقيض المدح وهو إثبات  
شيء من العيب بالمحال والعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق ( قوله وأن الخ ) أي ومن جهة أن ( قوله  
الاتصال ) أي كون المستثنى بحيث يدخل في المستثنى منه على تقدير الكون منه وذلك لما تقرره  
في موضعه أن الاستثناء للقطع بجاز أي الأدوات مع الانقطاع بجاز أي أن استعمال إلا في المنقطع  
بجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع حقيقة من المعدولين ( قوله جاء التأكيد ) لما فيه  
من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل  
الاستثناء إلى الانقطاع ( قوله ويعقب بأية استثناء ) أي يذكر عقب الآيات المذكور أداة استثناء

أي إن كان فلول السيف محببا فثبت شيئا منه على تقدير كونه منه وهو محال فهو في المعنى تعليل بالمحال والمعلق بالمحال ( قوله  
محال والتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشيء بصفة والأصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما يتبعها  
بهم إخراج شيئا قبلها فإذا وليها فذم بمدح تناء التأكيد . والثاني أن يثبت للشيء صفة مدح ويعقب بأداة استثناء



يلتصا صفة مدح أخرى به نحو أن يصح من لفظ المدح ويشد على من يورث وأصل الاستثناء أيضا أن يكون منقطعاً لكنه لم يقرر متصلاً كما فتر في الضرب الأول فلا يجيد التأكيده إلا من الوجه الثاني وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يؤم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيده ولا يفيد التوكيد من جهة أنه كدعوى التي هيينة لأنه مبني على التعليق بالحال المبني على تقدير كون الاستثناء متصلاً ولهذا كان الضرب الأول أفضل . الثالث تأكيده الدم بما يشبه المدح وهو مراده بالعكس وهو ضربان : أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة دم بتقدير دخولها فيه كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسىء إلى من (١٧١) أحسن إليه . وثانيهما أن يشتم

الشيء صفة دم وتعتب بأداة استثناء عليها صفة دم أخرى كقولك فلان فاسق إلا أنه جاهل وتحققها على قياس ما تنقسم الرابع الأدماج وهو أن يضمن كلام سبق لغير آخر كقوله : أقلب فيه ألقافى كآنى أعدتها على الدهر الدنيا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكابة من الدهر . قال : (وجه الاستثناء والتوجيه ما يحتمل الوجهين عند العلماء) أقول : ذكر في هذا البيت نوعين : الأول الاستثناء وهو المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ آخر فهو أخص من الأدماج كقوله :

(قوله بيد) بمعنى غير وهي أداة استثناء (قوله وأصل الاستثناء فيه) أى كأن الاستثناء في الضرب الأول منقطع لعدم دخول المستثنى في مطلق الاستثناء وهذا لا ينشأ كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال (قوله لكنه الخ) إذ ليس ههنا صفة دم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها وقوله فلا يفيد الخ أى وإذا لم يمكن ما ذكر فلا الخ (قوله ولهذا) أى ولأن التأكيده من الوجه الثاني فقط (قوله على قياس الخ) وهو أن التأكيده في الضرب الأول من جهة التعليق بالحال لأن المعنى في قولك فلان لا خير فيه الخ إن كانت الاسماء المذكورة خيراً فأنبت شيئاً منه على تقدير كونها منه وكونها منه محال فأنبت شيء من الخير محال ومن جهة أن الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يؤم إخراج شيء مما قبلها فإذا وليها صفة دم جاء التأكيده لما فيه من الدم على الدم والاشعار بأنه لم يجحد صفة مدح يستتبعها فاضطر إلى استثناء صفة دم وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع أن التأكيده في الضرب الثاني في الوجه الثاني فقط تأمل (قوله الأدماج) يقال أدمج الشيء في غيره إذا لفته فيه ولا شك أن المعنى الآخر منقوف في الكلام (قوله لمعنى) مدحاً كان أو غيره (قوله أقلب فيه) أى الليل (قوله وجاء الاستثناء) أى معشوداً من المعنوى وكذا يقال في التوجيه وقوله ما يحتمل أى وهو ما الخ أفاده عنى (قوله فهو أخص الخ) لاختصاصه بالمدح بخلاف ذلك كما علمت (قوله مدحه بالنهاية الخ) حيث جعل قتله لمحض يظنك وارت أعمارهم (قوله على وجه استتبع الخ) إذ لا شبهة لأحد بشئ لا فائدة له فيه (قوله مختلفين) أى متباينين متضادين كالمدح والهم ولا يكفى مجرد احتمال معنيين متباينين (قوله ضد ما الخ) للتباين من عبارة للشارح أن ضد نائب فاعل مبنى وهو الأقرب (قوله وهو أن يرد الخ) أى أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والطايرة بحسب الظاهر والنقض أمر صحيح بحسب الحقيقة بن (قوله إذا ما يعنى الخ) فإن قولك وقت مفاخرة إنسان في حضورك لا تفخر وفل إلى كيف تأكل الضب هزل ظاهر لكك تريد به الجدة لأنك تريد تعيينه بأن نفسه إلى أكل الضب فانه مما يتباعد عنه الأشراف وقوله عند أى تجاوز والأشارة في قوله عن ذا إلى الإفتخار الذى دل عليه قوله مفاخرة أفاده سم بن (قوله والفخور المتفخر الخ) عبارة عنى الفخور الكثير الإفتخار والعظم في نفسه أنه فهو أعم عليها منه على ما في الشارح مع المطابقة للفظ الصيغة (قوله أوساء الخ) وقال لا أحب نسبته بالجاهل لوروده في كلام الله تعالى (قوله الصاحي) أى النظار (قوله القام) هو المستوى من الأرض

تهبت من الأعمار ما لوجوبه - طشت الدنيا بأنك خالده - مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه يستتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها . الثاني التوجيه وهو إيراد الكلام تحملاً لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور لبت عينيه سواء . يحتمل مدحه عينه العوراء فيكون دعاءه وبالعكس فيكون دعاء عليه . قال : (ومنه قصد الجدة بالهزل كما ينشأ على الفخور ضد ما اعتما) أقول : ذكر في هذا البيت نوعان أحدهما وهو إيراد الجدة في قالب الهزل كقوله : إذا ما عيسى أتاك مفاخرة فقل مدع عن ذاك كيف أكل الضب وقوله ينشأ أي يعطى ويرد على الفخور مدحاً ما اعتما أى اختار لنفسه والفخور المتفخر بما أعطى . قال : (وسوق معلوم مساق ما جهن لشكته تجاهل عنهم نقل) أقول : ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً وهو تجاهل العارف وسما السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لشكته كما في المدح في قوله : ألمع برى سرى أم صومصاح أم انماستها بالانظر الفاسح . والتولة والتحير في الحب في قوله : بالله يا غييات القام



قلنا لا يلاى منكن أم ليل من البشر قال : (والقول بالموجب قل ضربان كلاما في الفهم معلومان) • أقول : ذكر  
في هذا البيت نوعا واحدا وهو القول بالموجب وسط الكلام فيه في كتب الأصول وهو ضربان : أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير  
كناية عن شيء أنت تحكم فتبينها لغيره من غير تعرض لثبوته له وإثباته عنه نحو قولون لنرجعنا إلى المدينة لبحر جئت الأعر  
مها الأذل ولقد العزة ورسوله والمؤمنين فالأعر صفة وقصفت كلام المناقذين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت  
المناقضون لغيرهم إخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى تلك الصفة التي علقوا عليها الحكم لغيرهم وهو الله ورسوله والمؤمنون  
ردا عليهم ولم يتعرض لثبوت حكم الإخراج لمن أثبت لهم العزة ولا لغيره عنهم لأن العرض إنما هو بإبطال

دعواهم إثبات الحكم  
المعلق على تلك الصفة  
لأنهم . الثاني حمل  
لفظ وقع في كلام الغير  
على خلاف مراده مما  
يحتمله بذكر منطقه  
كقوله :

قلت تقابل إذا أثبت مرارا  
قال قلت كاهلي  
بالأيادي

حمل لفظ قلت الذي  
وقع في كلام الغير على  
خلاف مراده مما  
يحتمله بأن ذكر منطقه  
الذي هو الأيادي ومنه :

ما إذا قال لك شخص  
أنا أعلم منك فتقول  
بترك الضلال . قال :  
(والأطراد العطف بالآباء  
للشخص مطلقا على  
الولاء)

أقول : تذكر في هذا  
البيت نوعا واحدا وهو  
الأطراد وحقيقته أن  
تأتي بأسماء المدحوخ

أو غيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف كقوله : إن يمشوك فقد قلت عمروهم بعقبة بن الحارث بن مهاب سواء  
وثلث هدمت يقال لئله عمروهم أي هدم ملكهم والشلول المهدوم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «الكريم ابن الكريم  
ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم» . قال : [الضرب الثاني اللفظي] (منه الجنس وهو ذو تمام  
مع اتحاد الحروف والنظام ومتماثلا دعوى إن اتصف نوعا ومستوفى إذا النوع اختلف لن يعرف الواحد إلا واحدا  
فخرج عن الكون نكن مثلهذا) أقول : تقدم وجه تقديم النوع المضمون على اللفظي وأنواع اللفظي كثيرة ذكر

وقوله ليل في إضافة ليل إلى نفسه أولا والتصریح باسمها ثانيا استلزام وهو أن تخرج من نكت  
التجامل وهي أكثر من أن يضبطها القلم (قوله معلومان) ثنى مراعاة للفهم وهي خلاف الأكثر الذي  
هو مراعاة اللفظ وهي تكون بالافراد ولو قال لأهل هذا الفن معلومان لم يما ذكر وتقديم الطرف  
في الكلامين ليس للحصر تأمل (قوله فتبينها لغيره) أي فتبينت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك  
الشيء (قوله لثبوته له) أي ثبوت ذلك الحكم لتلك الغير (قوله كناية عن فريقهم) أي مرادها  
فريقهم وإيست اصطلاحية (قوله دعواهم) أي المناقذين وكذا ما بعده (قوله مما يحتمله) حال من  
خلاف (قوله بذكر منطقه) متعلق بحمل والباء سببية والراد بتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه  
اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا بن (قوله على خلاف مراده) مراد الغير بثقلت حملت التوبة  
والحمول عليه الذي هو خلاف مراده تنقيلا عاقبه بالأيادي والثنى (قوله بالآباء) الباء للتأنيص أي  
العطف متبينا بذكر الآباء وقوله للشخص حال من الآباء وقوله مطلقا حال من الشخص أي كان  
مدحوخا أو غيره وقوله على الولاء أي على التوالي من غير تكلف (قوله بأسماء المدحوخ) الظاهر أن  
يقال باسم المدحوخ إلا أن يعتبر عطف آباءه على المدحوخ فكل من المدحوخ وآبائه اسم اه حميد  
اه بن (قوله من غير تكلف) قال الفري المراد من التكلف في السبك أن يقع الفصل بين الأشياء  
بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر اه بن .

### الضرب الثاني اللفظي

قال النصف في شرحه كل ما ذكر في هذا الباب يختص بالتحسين اللفظي بخلاف الأول فإن منه  
ما جمع بين الأمرين كالعكس ومحسنات اللفظ كثيرة لا تضبط وذكرنا منها هنا سبعة تبعا للقرئوني  
والجنا في آخر النظم ألقابا حسنة في فصل التذنيب اه (قوله الجنس) بكسر الجيم مصدر جالس  
كقائل قتالا (قوله مع اتحاد الح) الطرف صفة لذو تمام أو متعلق بمعنى ذو تمام أي وهو تام مع الح وال  
في الراد والحرف للجنس والمراد الحروف من كل من الكلمتين ومراده باتحاد الحرف الاتحاد في أنواع  
الحروف وأعدادها وباتحاد النظام الاتحاد في هيئاتها وترتيبها (قوله التالف) أي انفق (قوله لن  
يعرف الح) الواحد الأول أريد به الخارج في حقائق إعماجه عن شهود الكون والتخل به والواحد الثاني  
اسم من أسماء الله تعالى والمعنى أن المنفرد عن الكون في باطن عن إعماجه بأن لا يرجو منه نفعا ولا  
يخشى منه ضرا لا يعرف ذلك المنفرد إلا الله الواحد أي لا يسكن في أمور إلا عليه ولا يشهد في الوجود

أقوله : تذكر في هذا  
البيت نوعا واحدا وهو  
الأطراد وحقيقته أن  
تأتي بأسماء المدحوخ  
أو غيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف كقوله : إن يمشوك فقد قلت عمروهم بعقبة بن الحارث بن مهاب سواء  
وثلث هدمت يقال لئله عمروهم أي هدم ملكهم والشلول المهدوم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام «الكريم ابن الكريم  
ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم» . قال : [الضرب الثاني اللفظي] (منه الجنس وهو ذو تمام  
مع اتحاد الحروف والنظام ومتماثلا دعوى إن اتصف نوعا ومستوفى إذا النوع اختلف لن يعرف الواحد إلا واحدا  
فخرج عن الكون نكن مثلهذا) أقول : تقدم وجه تقديم النوع المضمون على اللفظي وأنواع اللفظي كثيرة ذكر

الضرب كالمثل بعضها منها الجنس وهو تشابه اللفظين في التلفظ فيخرج



الترادفان ويدخل الشك . ثم هو تام وغير تام فالتام أن يتفق في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فإن كانا من نوع  
 كاسمين سمي متماثلان نحو ويوم تقوم الساعة بقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة . ومنه مثال الصنف وإن كانا من نوعين سمي  
 متماثلين كقوله : مامات من كرم الزمان فإنه  
 عجبا لدى يحيى بن عبد الله  
 (١٧٣)

قال :

(ومنه ذو التركيب ذو

تشابه

خطا ومفروق بلا تشابه

وإن بهيئة الحروف

اختلفا

فهو الذي بدعونه

المحرّفا)

أقول : من الجنس

النام المركب وهو

ما كان أحده لفظيه

مركبا فإن اتفقا في

الخط سمي متشابهين

كقوله :

إذا ملك لم يكن ذاهبه

ندعه فدوكت ذاهبه

وإن لم يتفقا في الخط

سمي مفروقا كقوله :

كلكم قد أخذ الجا

م ولا جمل لنا

ما الذي ضر مديرا

بجام أو جامنا

وإن اختلفا في هيئات

الحروف فقط سمي

محرّفا كقوله :

جبة البرد جنة البرد

والحرف الشّد في

حكم الخفيف . قال :

(وناقص مع اختلاف

في العدد

وشرط خلف النوع

سواء وإن شاهد غيره فكالمجاء في الهواء وهذا المعنى هو الذي يشير إليه قول الناطم فأخرج من  
 الكون في باطنك بأن لا يبق لك تعلق في رجاء أو دفع بشئ منه ولا عظمة لما يعظم نسكن أي فأنك  
 إن خرجت عن الكون نسكن مشاهدا للمعنى تعالى بعين البصيرة ويحتمل أن يكون في الكلام الأول  
 قلب بأن يقدر الأول منصوبا والثاني مرفوعا فيكون المعنى لا يعرف الواحد الذي هو الله تعالى أي  
 لا يؤمن به حق إسمائه إلا الواحد أي للتفرد عن الخلق بأن لا يتعلق بشئ منها وهو مستلزم للمعنى  
 الأول اه ع ق (قوله للترادفان) أي تشابه المترادفين كأشد وسيع فإنه في المعنى ويخرج أيضا التشابه  
 في مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (قوله في أنواع الحروف) كل  
 واحد من التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويحرج وقوله وأعدادها خرج به نحو  
 الساق والساق وقوله وهيئاتها خرج به نحو البرد والبرد فإن هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار  
 الحركات والسكنات فتخرج ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب  
 مبيان للعامل والمفعول فأنهما على هيتين مع اتحاد الحروف وقوله وترتيبها أي تقديم بعض الحروف  
 على بعض وتأخير عنه وبه يخرج نحو الفتح والخلف (قوله فإن كانا) أي اللفظان المتفقان في  
 جميع ما ذكر (قوله من نوع) أي من أنواع الكلمة (قوله ويوم تقوم الساعة الخ) الأولى القيامة  
 والثانية الواحدة من ساعات الأيام (قوله مامات الخ) أي مذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان  
 الماضي فصار كالبيت في عدم ظهوره فإنه أي فإن ذلك البيت من الكرم يحيا أي يظهر كالحي لدى  
 أي عند يحيى بن عبد الله البرمكي وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية بن عن البيهقي  
 (قوله ذو تشابه خطا) أي وهو ذو تشابه أي يسمى بهذا الاسم إن اتفق اللفظان خطا هذا هو الأنسب  
 ويفيده الشارح وإن تبادر خلافا (قوله بهيئة) أي في هيئة (قوله ما كان أحد الخ) أي والآخر  
 مفرد (قوله ذاهبة) أي صاحب عطاء وذهابة أي غير باقية (قوله الجام) إتمام يشرب فيه الخمر  
 وجامنا الأخيرة جامنا بالجريل واللفظ الأول مركب من اسم لا وخبرها . والثاني مفرد نظرا إلى أن  
 الضمير للتصديق وإن كان منصوبا بمنزلة الجزء من الفعل (قوله وإن اختلفا الخ) هذا قسم مستقل  
 من الجنس مقابل للنام وليس من أقسام النام خلافا لما ينبادر من الشارح وقوله في هيئات الخ أي  
 واتفقا في النوع والعدد والترتيب (قوله محرّفا) لانحراف إحدى الهيئتين عن هيئة الآخر (قوله  
 جبة البرد الخ) جبة الأول بالياء . والثاني بالتون والبرد كساء مخطط أي إن الجبة المأخوذة من  
 أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد والشاهد في البرد والبرد (قوله والحرف الشّد الخ) أي فهو  
 في هذا الباب معدود بحرف واحد لأن اللسان يرتفع عن حرفه دفعة واحدة فيكون الاختلاف  
 بالتشديد والتخفيف حيثئذ من الاختلاف في الهيئة فقط دون عدد الحروف (قوله وناقص) مبتدأ  
 والسور جربانه على موصوف محذوف (قوله وشرط خلف الخ) تمهيد لبيان قسسي اختلاف النوع  
 وقوله واحد أي اختلاف واحد أي فيه وقوله فقد أي فقط (قوله مضارعا) حال من ضمير ألف  
 أي سمي بهذا الاسم والضميران في ألف ووصف للجناس (قوله فيه) حال من اللفظين والظرفية  
 محذوفة بمعنى التعلق وقوله في أعداد متعلق باختلاف (قوله الساق) بزيادة الياء (قوله جهدي)

واحد فقد ومع تقارب مضارعا ألف ومع تباعد بلاحق وصف ) أقول : الجنس الناقص ما اختلف اللفظان فيه  
 في أعداد الحروف إما بحرف واحد في الأول نحو والتفت الساق إلى ربك يومئذ المساق أو في الوسط نحو جدي  
 جهدي أو في الآخر كقوله :



يملكون من أيد عوامس عوامس هـ ور يسمى هذا مطرقا وإما بأكثر كقولها : إن البكاء هو الشقا فمن الجوى بين الجوانح  
ور يسمى هذا مذبلا وإن اختلفا في أنواعها فيشترط أن لا يقع بأكثر من حرف ثم الحرفان إن كانا متقاربين سمى مضارعا  
وهو إما في الأول نحو ينى (١٧٤) وبين كى ليل داس وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم يهون عنه وينأون عنه أو في

الآخر نحو هـ الخيل  
معقود نواصيا الخير  
إلى يوم القيامة وإن  
لم يكونا متقاربين سمى  
لاحقا وهو أيضا إما  
في الأول نحو ويل  
لكل همزة لمزة أو في  
الوسط نحو ذلكم  
بما كنتم تفرحون في  
الأرض بغير الحق  
وبما كنتم تفرحون  
أو في الآخر نحو وإذا  
جاءهم أمر من الأمن  
أو الخوف . قال :  
( وهو جناس القاب  
حيث يختلف  
ترتيبها للكل والبعض  
أصناف  
مجنبا يدعى إذا تقاسما  
بينا فكأننا فأنحوا خائفا  
ومع نوال الطرفين  
عرفا  
مزدوجا كل جناس ألفا  
تناسب اللفظين في  
اشتقاق  
وشبهه فذلك ذو  
التحاق) أقول : إذا  
اختلف اللفظان في  
ترتيب الحروف سمى  
جناس القلب نحو :  
حسامه فتح لأوليائه

بزيادة الهاء وقد سبق أن الشدة في حكم الخفيف (قوله من أيد) من لتبويض والظرف فعت للظروف  
أى سواعد كائنة من أيد أو زائدة على ما للأخفش وعوامس جمع عاصمة من عشاء إذا ضربته  
وعوامس من عصاه حفظه وحماه وحامه : هـ نصول بأسياق فواض فواض هـ أى عدون أيد باضاربات  
للأعداء حاميات للأولياء صالات على الأقران بسيف حاككة بالقتل قاطعة (قوله كقولها) أى  
الحنساء (قوله من الجوى) أى حرفة القلب وقوله الجوانح زيد فيه النون والحاء والجوانح هى الأضلاع  
التي تحت القرائب وهى مما يلي الصدر كالأضلاع مما يلي الظهر الواحدة جانحة محتاج اه سم بن (قوله  
فيشترط الخ) وإلا بعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظ نصرونسكل (قوله الحرفان) أى اللذان  
وقع بينهما الاختلاف وقوله متقاربين أى في المخرج (قوله نحو ينى الخ) والبال والطاء متقربان  
لأنهما من اللسان والتنايا العليا وكذا الهاء والهمزة لأنهما من أقصى الحلق وكذا اللام والراء لأنهما  
من الحنك واللسان والدامس للظلم والطامس مراد به مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد  
(قوله همزة لمزة) الهمز الكسر والزز الطعن وشلع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس  
والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد فالهاء واللام متباعدان لما علمت (قوله نحو ذلكم الخ)  
قال السعدى في عدم تقارب الهاء والليم نظر فأنهما شفويتان وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث  
يدغم أحدهما في الآخر فالهاء والهمزة ليسا كذلك اه (قوله وإذا جاءهم الخ) في عدم تقارب الراء  
والنون نظر لأنهما من حروف اللاقة التي يجمعها قولك مر ينفل وهى تخرج من طرف اللسان  
فهما يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجري أن يخرجهما واحدا . ويحجب عنه بأنه لما كانت الراء  
من صفاتها التفتيح والنون من صفاتها التريق فلا تتباعدهما إلى الصفة منزلة التباعدين في المخرج (قوله  
وهو) أى الجناس (قوله للكل) متعلق بأصناف ومفعوله محذوف أى أصناف اختلاف الترتيب (قوله  
تقاسما) أى اللفظان المتجانسان جناس القلب (قوله فكأننا الخ) أى فكان أحدهما فاتحا والآخر خائفا  
قاله الصنف (قوله الطرفين) أى للتجانسين سواء كان جناسهما مقابلا أو تما أو غير ذلك (قوله  
تناسب) مبتدأ خبره جملة فذلك وبلشتقاق وشبهه متعلق بقاسم والباء للسببية ومتعلق بالتحاق  
محذوف أى بالجناس (قوله إذا اختلف اللفظان الخ) بأن يتحد النوع والعدد والحية لكن قدم في  
أحد اللفظين بعض الحروف وأخرى اللفظ (قوله حسامه الخ) أى سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه  
(قوله قاب كل الخ) لانعكاس ترتيب الحروف فكأنها قاله السعدى أى الحروف التي يتأق فيها الانعكاس فلا  
تزد الثاء (قوله عوراننا) جمع عورة وهى الفعلة الفبيحة وروعانا جمع روعة وهى الخوف (قوله  
أحدهما) أى للتجانسين جناس القلب (قوله سمى) أى تجنيس القلب وقوله مجنبا لأن اللفظين بعزلة  
الجناحين للطائر (قوله لاح الخ) من محزق الرمل وآخر الشطر الأول من (قوله للتجانسين) أى  
مطلقا ككسر (قوله وجئتكم الخ) هذا من التجنيس اللاحق وأسئلة الأقسام الأخر ظاهرة مما سبق  
(قوله اشتقاق) وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى (قوله فأقم  
الخ) فأنهما مشتقان من قام يقوم (قوله ما يشبه) أى اتشاق يشبه (قوله نحو قال الخ)

حنف لأعدائه هـ ويسمى قلب كل ونحو : اللهم اسرع عورائنا وآمن روعانا هـ ويسمى قلب بعض وإذا وقع أحدهما في أول هـ فالأول  
البيت والآخر في آخره سمى مقابلا مجنبا نحو : لاس آتوار الهدى من كفه في كل حال وإذا ولى أحد التجانسين الآخر مزدوجا نحو  
وجئتكم من سبأ بنياً من ريلحن بالجناس شتان : أحدهما أن يجمع اللفظين اشتقاق نحو فأقم وجهك للدين القيم . والثاني أن يجمعهما  
للتشابه وهو ما يشبه الاشتقاق **قال : (إلى هنا) من الغالين وأشار إلى هذا بقوله تناسب البيت . قال : (وورد التجنيس**



بالإشارة من غير أن يذكر في العبارة ومنه رد على القول على صدر في ثمة بقية خلا مكتشف والنظم الأول أو لا آخر مصراع لتناقل فلا مكررا بجانب وما التحق يأتي كتحشى الناس والله أحق أقول : من أنواع الجنس جناس الإشارة بأن يكون أحد اللفظين غير مصرح به كقولك في رجل يسعى أسدا مر (١٧٥) الأسد من اسمه ومن أنواع

الجناس اللفظي رد الجز على الصدر في التكرار أن يجعل أحده اللفظين في أول الفقرة والآخر في آخرها وهذا معنى قوله مكتشف نحو وتحشى الناس والله أحق أن تحشا وفي النظم أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول أو حشو أو آخر أو صدر المصراع الثاني وكلمه داخل تحت قوله قبل كقوله :

سريع إلى أن العلم يلطم واجبه وليس إلى داعي الندى سريع وقوله مكررا البيت يعني أن رد الجز على الصدر يأتي ثمة مكررا وثمة بجانب وبارد ملحق وهو ذلك في الأصل قال :

[فصل في السجع] (والسجع في فواصل الشعر

فالأول من القول والثاني من القلي (قوله بالإشارة) أي إلى أحد لفظيه بما يدل عليه وقوله من غير أن يذكر أي ذلك اللفظ الجنس المذكور (قوله ومنه) أي اللفظي (قوله بفترة) متعلق بخلا معنى ظهر والباء بمعنى في وصغير يعود لرد المذكور ومكتشف حال من فاعل جلا أي محيطا بالفترة من الأول والآخر هذا هو الأقرب (قوله والنظم الخ) أي وهو في النظم أن يكون الأول أول المصراع الآخر قبل ذلك الأول أي والآخر آخر المصراع المذكور وقوله مائلا أي يكون أول المصراع الأخير مائلا وسعه في المكان والقصود التكملة هذا هو الأقرب (قوله مكررا) وما عطف عليه حال من فاعل يأتي الراجع إلى الرد المذكور وما نكرة موصوفة (قوله جناس الإشارة) ولا يكون إلا تاما (قوله من اسمه) أي مسمى اسمه الأصلي (قوله وكلمه) أي ما عدا ما في صدر المصراع الثاني للعلم بأن المراد ما قبل أول المصراع الثاني (قوله يلطم) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كما في الصباح وقوله داعي الندى أي الذي يدعو إلى الندى ويأمره أن يتصف به لينال علو الرتبة (قوله مكررا) بأن يكون اللفظان المذكوران مكررين كما في المثال والبيت وقوله بجانب بأن يكون اللفظان متجانسين نحو سائل اللثيم يرجع ودمعه سائل وقوله ملحقا بأن يكون اللفظان متحقيقين بالتجانسين بحيث يجمعهما اشتقاق أو شبهة نحو - استغفروا ربكم إنه كان غفارا - ونحو - قال إلى لعلكم من القائلين (قوله وصور ذلك الخ) صور الشعر أربعة بحر يان في الأربعة المذكورة وصور النظم ست عشرة بضرب الأربعة المذكورة في كون أحد اللفظين الذي ليس في الآخر إما في أول المصراع الثاني أو آخر المصراع الأول وحشوه أو أوله جملة الصور عشرون وجميع أمثلتها في الأصل والمطول فلا داعي إلى التطويل بذلك كرها .

[فصل في السجع] قال اليعقوبي وهذا أربعة ألقاب يلبي استعظام صميماتها ليرول الالتباس في كثرة صورها على الألسن : السجع والفاصلة والقرينة والفترة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت متوازية لأخرى والفترة مثلها أن شرط فيها مقارنتها لأخرى وإلا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أم لا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة للكلمة الأخيرة من السجع توافق الفاصتين أو نفس الفاصلة الموافقة لأخرى أي من (قوله والسجع) مبتدأ خبره فواصل في وعرف المجرور للضرورة وفي الشعر صنفان كاشفة لفواصل ومشبهة بالخرصة ثانية وقافية مفصول مشبهة وفي الشعر صنفان لقافية والمعنى السجع حاصل في فواصل اثنين فأكثر وهو توافيقها على حرف واحد وهذه الفواصل مشبهة لحصول السجع فيها قافية في الشعر هذا هو الأقرب (قوله الوزن) أي وزن أو آخر القرائن (قوله على وفاق الماضي) أي وزنا ونقبة (قوله وما سواها) أي ما سوى ما ذكر من المطرف والرفع وهو الذي ليس فيه اختلاف الفاصلتين كما في المطرف ولا اتفاق لفظات القرينتين كلا أو جلا كما في الرفع بل فيه اتفاق الفاصلتين في الوزن مع اختلاف نصف لفظات القرينتين فأكثر في الوزن أو التقفية عني (قوله في الذكر) حال من مرر مرفوعة لأن القصود اللفظ (قوله من الجنس اللفظي) المناسب من الضرب اللفظي إذ لا ينطق عليه تعريف الجنس الذي قدمه ولم يعمد غيره منه (قوله وهذا معنى الخ) يعني أن هذا مقصود

ضروريه ثلاثة في الفن مطرف مع اختلاف الوزن من صمغ أن كان ما في الثانية أو جلا على وفاق الماضي وما سواها المتوازن قادر بكسر مرفوعة في الذكر . أقول : من الجنس اللفظي السجع وهو توافق الفاصلتين من الشعر على حرف واحد وهذا معنى قول السكاك . هو في الشعر كالفافية في الشعر وهو ثلاثة أضرب : الأول المطرف



لأن كانا مختلفين في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خالفكم أطوارا. والثاني الرجع وهو ما استوت فواصله في الوزن والتقفية  
 وكان كل نافي إحدى القريتين أو جهة من الألفاظ مثل ما يقابل من الأخرى كقول الحريري: فهو يطبع الأسجاع بحولها ولفظه  
 ويقزع الأسجاع بزواجير وعظه (١٧٦) الثالث التوازي وهو أن نستوي الفاصلتان في اللفظ ولم توافق سائر ألفاظ

إحداها ولا حل  
 ما يقابلها من أختها في  
 الوزن والتقفية نحو فيها  
 سرر مرفوعة وأكواب  
 موضوعة. قال:  
 (أبلغ ذلك مستوفيا  
 ترى  
 أخرى القريتين فيه  
 أكثر  
 والعكس أن يكثر فليس  
 بحسن  
 ومطلقا أجهزها تسكن  
 وجعل السجع كل شطر  
 غير ما  
 في الآخر التشطير عند  
 العلماء)  
 أقول: القريته طائفة  
 من الكلام متشعبة هي  
 الفاصلة سميت بذلك  
 لأنها مقارنته لصاحبها  
 وأحسن السجع  
 ما استوت فيه فقرته  
 الثانية نحو في سدر  
 مضود وطالح مضود  
 ثم ما طالت فقرته الثانية  
 نحو والنجم إذا هوى  
 ماضل صاحبكم  
 وما هوى والثالثة نحو  
 خذوه فقلوه ثم الجحيم  
 صلوه ولا يحسن أن  
 يؤتى بعد فقرة بفقرة  
 أخرى فصرمها كثيرا

كلام السكاكي ومحصوله وإلا فالسجع على التصير لئلا كور بمعنى المصدر أي توافق الفاصلتين في  
 الحرف الأخير وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ التوازي. الآخر في أواخر الفقر فإله السعد وقوله مقصود  
 الخ يعني أن نسبة الفاصلة سجا أي هو وجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت لغاد الحاصل إلى أن العلة  
 التي أوجبت التشبيه هي السهولة في الحقيقة وفي القصد قاله بن عبيد القوي (قوله إن كانا) أي اللفظان  
 الأخيران من القريتين (قوله نحو ما لكم الخ) فإن الفاصلة الأولى على وزن فعلا والثانية على وزن فعلا  
 ومعنى لا ترجون لله وقارا لا تخافون عقلة الله والأطوار جمع طور أي وقد خفكم مراتب أولا عناصرهم  
 مركبات تتعدى الإنسان ثم لطفنا ثم علقا ثم مضنا ثم عظاما ولحومنا ثم أنشأ كخلقنا آخر اه بن (قوله مثل  
 ما في الأخرى) أي في الوزن والتقفية كالمس (قوله يطبع الأسجاع الخ) قال ع في شبه تزيين السجع فصاحبة  
 خيل الألفاظ تجعل الخ مطبوعا بالجواهر فعد بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اه وقوله  
 ويقزع الأسجاع الخ شبه الأسجاع بالأبواب تقزع بالأصابع تفتح فعد بما ذكر على طريق الاستعارة  
 بالكناية اه بن (قوله في اللفظ) أي في وزن اللفظ وتقفيته (قوله نحو فيها الخ) فقد اتفق الفاصلتان  
 في الوزن والتقفية دون غيرها لاختلاف سرر وأكواب في كل من الوزن والتقفية والسرر جمع  
 سرر ومرفوعة عالية والأكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له موضوعة أي على حافات العيون  
 معدة لترىهم بن (قوله لما ترى) بالبناء للفاعل والقريتين مفعول أول والأخرى بدل منه وأكثر  
 مفعول ثان وفي نسخة: لا تزي: أخرى القريتين فيه أكثر أو من أقرب (قوله والعكس) هو قصر  
 الثانية عن الأولى وقوله أن يكثر أي بأن تقصر الثانية قصرا يتنا بالبداهة (وقوله ومطلقا) صفة  
 محذوف مفعول لتسكن أي تسكن أجهز القرائن تسكنا مطلقا عن التقيد باتحاد إعراب الأجهز  
 هذا هو الأقرب. وحاصل المعنى أنه يرتكب تسكين أجهز القرائن مطلقا أي سواء كانت متحدة  
 الإعراب أولا وبذلك نكثر الأسجاع وبسبب تحصيلها (قوله كل شطر) مبتدأ خبره غير والجهة في محل  
 المفعول الثاني لجعل المضاف إلى الأول بعد حذف الفاعل والرابط محذوف أي كل شطر من بينه والتشطير  
 خبر جعل أي وجعلك السجع كل شطر من بينه غير ما في الآخر التشطير. وحاصل المعنى أنك إن جعلت في  
 كل شطر من شطري البيت سجا غير السجع الذي في الآخر من حيث البناء على الحرف الذي حصل به  
 تشابه الأول فذلك الجعل هو السجي بالتشطير وهو مبني على أن السجع لا يختص بالثبوت كما يفهمه الخارج  
 (قوله متشعبة هي ألفاظ) لأفائدة فيه فلو حذفه وقال مزاجية لأخرى لأصاب (قوله في سدر) هو شجر  
 النبق مضود أي لا شوك له كأنه خضد أي قطع شوكه والطالح شجر الوز أو شجر كطاح الدلباله ثم حلو  
 مضود أي نضد بالحلل من أسفله إلى أعلاه في الصحاح نضد متاعه يتصدد بالكسر وضع بعضه على  
 بعض بن (قوله خذوه) إلى صلوه ثلاث قرائن وصلوه من التعلية أي الإحراق (قوله مبنية على  
 الخ) أي ولو اختلفت حركة الآخر كما في المثال (قوله سجة مخالفة الخ) في نسبة الشطر سجة جهاز  
 من نسبة الكل باسم جزئه إذ هو ليس سجة بل مشتمل على سجتين أفاده السعد (قوله وأثرت)  
 أي صارت ذات ثروة وقوله يمدى هو بالكسر الماء القليل والراد هنا المال وقوله وأورى أي  
 صار ذا وري أي نار (قوله بأفد) متعلق بمنصم وكذا غيره من الظروف متعلق بسابقه وقوله

والأسجاع مبنية على سكون الأجهز كقوله: ما أبعد ما فات وما أقرب ما هوأت، قيل السجع غير مرتقب  
 يختص بالثبوت يكون في النظم كقوله: نجل به رشدي وأثرت به يدي وقاض به يدي وأورى به رشدي ومنه على هذا  
 القول بما ذكره المصنف وهو السجي بالتشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجة مخالفة لأختها كقوله: قد يرمي متصم بالله متصم



له مرتب في الله مرتب فمن سمع الشطر الأول مبنى على اليم والثاني على الياء قال : [صل في الموازنة] ثم الموازنة وهي التسوية لفاصل في الوزن لا في التقفية وهي المماثلة حيث يتفق في الوزن لفظ فقرتها فاستغنى القلب والتشريع والتزام ما قيل الروي ذكره لن يلزما (١٧٧) أقول: من أنواع الله على الموازنة وهي تساوي

الفاصلين في الوزن دون التقفية نحو وعارق مصفوفة وزراني مشبوبة فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقاها من الأخرى في الوزن خص باسم المماثلة نحو وآتيناها الصكتاب المسنين وهدبناها الصراط المستقيم وقوله: منها الوحش إلا أن هذا أو أنس قنا الخط إلا أن تلك ذوابل

ومنها القاب وهو قلب حروف الكلام على ترتيب بحيث لو افتتح من آخره إلى أوله لخرج النظم الأول بعينه نحو كل في ذلك وربك فكبر فانه يقرأ من آخره كما يقرأ من أوله. ومنها التشريع وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عنده الوقوف على كل منهما كقوله :

ياخاطب الدنيا الدنية  
إياها

مرتب في الله أي راغب فيما يقربه من رضوانه وقوله مرتب أي منظر نوابه وخائف عقبه . [صل في الموازنة] (قوله وهو التسوية لفاصل) أي مع فاصلة أخرى وفاصل ترقيم فاصلة للضرورة (قوله لافي التقفية) ظاهره أنه يجب في الموازنة عدم تساوي الفاصلتين في التقفية ويحتمل أنه يريد أنه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وهو رأي ابن الأثير (قوله وهي المماثلة) أي هذه الموازنة بناء على أنه لا يشترط فيها عدم الاتفاق في التقفية بل وبناء على الاشتغال بخص باسم المماثلة حين يتفق الخ ع ق (قوله لفظ فقرتها) أي أو أكثره (قوله والقلب) أي ومن المعطى القلب (قوله قبل الروي) متعلق بذكره ولن يلزما خبر ذكره والجملة صلة ما (قوله الفاصلتين) أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو الصراعتين (قوله نحو وعارق الخ) فإن مصفوفة ومشبوبة متساويتان في الوزن لافي التقفية إذ الأولى على الفاء والثانية على التاء ولا عبرة ببناء التانيث في القافية على ما بين في موضعه والنفارق جمع غمقة بضم الزاء وفتح النون وصمها وهي الوسادة الصميرة والزراني البسط الفاخرة جمع زربية مشبوبة أي مبسوطة (قوله في الوزن) أي سواء كان مثاله في التقفية أو لا (قوله وآتيناها الخ) فلا مخالفة في الوزن بين الغنيتين إلا في الفعلين والمفعيلين البليغ البيان فيما أتى فيه من الحدود والأحكام وغيرها (قوله منها الوحش) جمع مهابة وهي البقرة الوحشية وهما أي هذه النساء وتلك أي القنا وذوابل من الذبول ضد النعومة والنعارة (قوله وهو قلب حروف الخ) المناسب كون حروف لكونه للأخوذ من كلام غيره ولكن ما قلناه لا يناسب ما بعده ثم رأيت في نسخة وهو أن يكون حروف الخ (قوله ويصح المعنى الخ) ويخفى عن ذكر صحة الوزن ذكر القافيتين إذ لا يتصور البناء على قافيتين إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما (قوله ياخاطب الخ) فإن وقفت على الردي قاليت من الضرب الثامن من الكامل وإن وقفت على الأكدار فهو من الضرب الثاني منه وخاطب من خاطب المرأة ومشارك الردي حباله الهلاك وقرارة الأكدار مقر الكدورات (قوله حرف الروي) الإضافة بيانية وهو حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه فيقال قصيدة لامية مثلا (قوله نحو فأما القيم الخ) فإراء بمنزلة حرف الروي وعجى. الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة الجمع بدونها نحو فلا تنهر ولا تسخر (قوله في ذلك سكه) أي جميع ما ذكر من الحسنات اللفظية (قوله دون العكس) أي لا تكون المعاني توابع الألفاظ بأن يؤتى بألفاظ مشككة مصنوعة فينبغي المعنى كيفما كانت كما سنعمل بعض للتأخرين من الذين لهم شغف بإيراد الحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى فيصير كخمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعاني على سجيها فتطلب لنفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويخبر الكامل عن القاصر قاله السطح .

#### المسرقات

(قوله سقه) أي سبق هذا الكلام الشاعر بمعنى تقدم على نظمه الذي أخذ فيه (قوله وكل ما قرر)

شرك الردي وقرارة الأكدار ومنها لزوم ما لا يلزم وهو أن يحى قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة ما يلزم للجمع نحو فأما القيم فلا تنهر وأما السائل فلا تنهر قال في الأصل وأصل الحسن في ذلك سكه أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس . قال : [المسرقات] (وأخذ الشاعر كلاما سبقه هو الذي يدعونه بالسرقة وكل ما قرر في الألباب أو إعادة فليس من ذا الباب) أقول : السرقة أن يأخذ الشاعر كلام شاعر تقدم عليه واتفاق (٢٣ - مخوف)



المتكلمين إن كان في الغرض على العموم كالمصنف بالتجملات والسخاء فلا يرد على مثله ومثله وجه الدلالة المشتركة على عمومها بتقرير ذلك في القول والعادات وإن لم يشترك الناس في معرفة وجه الدلالة جاز أن يقتضى فيه السبق والزيادة بأن يحكم بين المتكلمين فيه بالتفصيل بأن يقال زاد أحدهما على الآخر أو نقص (١٧٨) عنه وهذا قسبان كسبا أي آتيا قال : (والسرفان عندهم قسبان)

خفية جليلة فالتأني  
تضمن المعنى جميعا  
مسجلا  
أردوا ما تحال ما قد فلا  
بجمله وألحقوا المرادف  
به ويدعى ما أتى بخالفا  
لنظمه إغارة وحدا  
حيث من السابق كان  
أجودا  
وأخذه المعنى مجردا  
دعي  
صلحا والمالما وتقسما  
فهي

أقول : السرفة قسبان  
خفية وجليلة أي ظاهرة  
فالأولى تأتي والثانية  
أن يؤخذ المعنى كله إما  
لفظه كله أو بعضه أو  
وحده وهذا معنى قوله  
مسجلا فإن أخذ اللفظ  
كله من غير تغيير معنى  
التحالا ونسخط وهو  
منه ومنه هذا معنى قوله :  
أردوا ما تحال ما قد فلا  
بجمله كما جكي عن عبد الله  
ابن الزبير أنه يقول ذلك  
يقول معنى بن أوس :  
إذا أنت لم تصيب  
سلك وجدته  
على طرفه المجرعان  
إن كان يعقل

أي من المعاني وألفاظها وقوله أو زيادة أو يعني الوجود وهو من عطف ما ذكره لأن التقرير في القول  
عموما يستلزم التقرير عادة والعكس وقوله فليس الخ أي فليس أحده من هذا الباب أفاده يعق (قوله  
المتكلمين) على لفظ التنبيه (قوله في الغرض على العموم) أي السكائن على العموم أي في الغرض للعلم  
لأناس بأن يشترك الناس في معرفته له جري أي مع الاختلاف على وجه الدلالة أحدا من المقابلة بن  
(قوله ومثله وجه الدلالة الخ) أي مثل الغرض العام وجه الدلالة أي في كون الاتفاق فيه لا يعد معرفة  
وجه الدلالة كالتشبيه والمجاز والسكنية وذكر ههناك دليل على الصفة لاختصاصها بمن تنتمي له تلك  
الصفة كوصف الجواز بالسهل عند ورود السائلين والخييل بالعبوس عند ذلك مع صحة المال (قوله  
لشترك في معرفته) كتشبيه التجلع بالأسد والجواد بالبحر وقوله لتقرر الخ على لقوله ومثله (قوله  
أن يدعى فيه السبق) أي فيحكم بأنه سرفقة (قوله تضمن المعنى) أي أن يتضمن كلام اللاحق معنى  
كلام السابق (قوله انتحال ما الخ) أي ادعاء اللاحق ما نقله بعينه من السابق ولفظ انتحال وإن  
أريد منه مجرد الادعاء إشارة إلى اسم هذا القسم كما سيد كره التنازع (قوله وألحقوا المرادف به) أي  
وألحقوا بهذا القسم في القبح وهو ما لم يتغير فيه نظم ولا لفظ ما تغير فيه اللفظ بالمرادف مع بقاء النظم  
واللفظ لأن التغيير بالمرادف سهل فهو كلاً تغيير يعق (قوله ما أتى) أي كلام أتى أي أحد كلام وقوله  
لنظمه أي لنظم كلام السابق (قوله من السابق) متعلق بأجود أو ضمير كان كضمير حمدا يرجع لما  
أتى (قوله مجردا) أي عن جميع اللفظ المرادف (قوله لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين  
المفردات (قوله ابن الزبير) كما مر وقوله الزبير الشامي المعروف وليس هو الصحابي المعروف له عرق (قوله  
أنفعل الخ) فقد حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد  
شعرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله الجلوس حتى دخل معنى بن أوس الزبي فأنشده قصيدته التي أولها :

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أيتا تصيدو نصيبه أول  
حتى آتتها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله وقال أم تخبرني أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى  
له وبعد فهو أختي من الرضاة وأنا أختي بشعره قاله السعد (قوله معنى) بضم الميم وتفتح العين وهو غير  
معنى قاله بن (قوله لم تصف أخاك) أي لم تعطه الانصاف ولم توفه بحقوقه والبرادة أخو الصدقة أو النسب  
وقوله على طرف المجرعان أي هاجرا لك متبذلا بك وبأخوتك وإضافته إلى المجرعان بكسر الهمزة  
وإنيابة وقوله ويركب الخ أي يتحمل شدة تأثيره نأثر السيوف ونقطه تقطعها وقوله من أن تضيقه  
أي بدلا من أن تضيقه وقوله من شفرة السيوف أي من ركوب حدة السيوف وتحميل الشاق وقوله من حل  
أي مبعده (قوله وفي معناه) أي مضى أخذ اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله وإن كان) أي أخذ اللفظ  
(قوله أو أخذ بعض اللفظ) بلفظ الماضي عطف على كان وأخذ البعض أهم من أن يكون مع تغيير  
النظم أم لا فهذان صورتان تضم إليهما صورة أخذ اللفظ كله ونضمه الثلاثة في الثلاث الآتية تبلغ  
الأقسام تسعة والأمتة الآتية كلها فما إذا كان المأخوذ البعض لحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح  
أو زيادة معنى (قوله من راقب) أي جازر والفاتك الشجاع القاتل والمهيج الحريص على القتل

ويركب حدة السيوف من أن تضيقه إذا لم يكن عن شفرة السيوف من حل  
تصورك ما أدري وإني لأوجل على أيتا تصيدو نصيبه أول  
وإن كان مع تغيير للنظم أو أخذ بعض اللفظ هي إغارة ومسخا فإن كان الثاني أبلغ لاختصاصه  
بنفسه للمعنى كقوله مشار :  
بين راقب الناس لم يظفر بحاجته وقار بالطيبات الفاتك المهيج



وقول سلم : من ركب النمل ماتها وقار بالهذه الجسور وإن كان دونه لندوم كقول أبي تمام : هيات لا يأتى الزمان بطله  
 إن الزمان مثله لتخيل وقول أبي الطيب : أهدى الزمان سخاؤه فسخابه ولقد يكون به الزمان غيلا وإن كان مثله فأبعد من  
 الدم والنفل للأول كقول أبي تمام : لو حارصت نادى المنية لم تجد إلا التراق على النفوس دليلا (١٧٥) وقول أبي الطيب :  
 لولا مفارقة الأحباب

(قوله وقول سلم من الخ) فليت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا وقوله هما مفعول له أو تمييز والجسور الشديدة  
 الجزاءة (قوله دونه) أى نفوات فضل (قوله أهدى الزمان الخ) يعنى نعم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه  
 إلى الزمان وقوله فسخابه أى أخرجه من العدم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذى استفادته منه لخل على الدنيا  
 واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جنى وقال ابن فورجة هذا تأويل فاسد لأن سخاء غيره موجود لا يوصف  
 بالهدوى وإنما الراد سخابه على وأسعدنى بضمى إليه وهذا بقوله لما أعدى سخاؤه قال السعدى قوله فاسد  
 المناسب غير مقبول لأنه غلو لم يوجده ما يقرب إلى الصحة أفاده بن وقوله ولقد يكون الخ فهذا المصراع  
 مأخوذ من المصراع الثانى من بيت أبي تمام لكن مصراع أبي تمام أجود سبكا (قوله لو حارص) أى تحير فى  
 التوصل إلى إهلاك النفوس وقوله مرئى النية أى الطالب الذى هو النية على أنها إضافة بيان (قوله لولا  
 مفارقة الخ) الضمير فى لها للثنايا وهو حال من سبلا والثنايا فعل وجدت فقد أخذ المعنى كناية مع لفظ النية والفرق  
 والوجدان وبذل النفوس بالأرواح (قوله للماما) من ألم بالهزل زل به والنسبة ظاهرة وقوله سألهم  
 كسط الجدم من الشاة ونحوها فكأنه كسط من المعنى جلدا وألبسه آخره فان اللفظ من المعنى بمنزلة اللبس  
 (قوله تقدم آغا) أى تقدم لزمى إليه فى نفسه حيث قال وحدا حيث من السابق الخ فانه يعلم منه أنه إذا لم  
 يكن الثانى أجود لم يمدح وهو يتعلل الأدنى والمساوى هذا ما يفيد عرق وهو التبعين فى بيان كلام الشارح  
 ولا يبين أن يراد تقدم التقسيم المصريح الذى فى الشارح لأنه يحدد حل المصنف وقد جعل التقديم بالنسبة  
 للمصنف وهو لم يتقدم منه تقسيم مبرمج تأمل (قوله وهو ثلاثة أقسام أيضا) والثلاثة هى كون الثانى أبلغ  
 من الأول أو دونه أو مثله وقوله وأمثالها بالأصل يفتق اللقام عن إيرادها مع عدم كبير الفائدة .  
 السرقة الخفية

(قوله أن غير معنى) أى أن غير الآخذ المعنى الأول وقوله لنقل الخ أى لكونه  
 يكون من جهة النقل هذا ما يفيد الشارح (قوله أحواله) أى الأخذ عرق (قوله أن ينقل المعنى) أى من  
 موصوف إلى آخر كالقتلى والسياف (قوله سلبوا) أى نياهم وقوله فكانهم الخ أى لأن الدماء الشرف كانت  
 بمنزلة ثيابهم (قوله النجيع) قال فى المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب إلى سواد وقال الأصمى دم  
 الحوف خاصة قاله بن وقوله عليه أى على السياف وقوله فكانهم الخ لأن الدم اليابس بمنزلة عمده فقد نقل المعنى  
 من الجرحى والقتلى إلى السياف (قوله إلى المعنى) أى الجنس الصادق باليعض لأن المراد بعض المعنى فالخط  
 هو أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كالأصل (قوله على آثارنا) جمع أثر معنى العلم أى مستعينة  
 على أعلامنا متوقعة موقعا فتكون الأعلام مظلة بها نقله بن عن الأطول وقوله رأى عين مصدر مؤكدة ترى  
 أى عيان ومشاهدة وقوله ثقة جلى أى وثاقة ومفعول له لما تضمنه قوله على آثارنا أى كأنه على آثارنا لو توهمها  
 وقوله ستار أى سطم من حجوم من سطمهم (قوله وقد ظلت) أى ألقى عليها الظل وصارت ذوات ظل وقوله  
 عقبان أعلامه من إضافة المشبهة إلى المشبه أى أعلامه التى هى كالعقبان فى تلقوها وغاصها وقوله واهل من  
 نهل إذا روى تقيض عطش وقوله أقامت أى عقبان الطير وقوله مع الرايات أى الأعلام وأما أقامت وثوقا  
 بأنها سطم لحم القتلى فان أبا تمام لم ير شي من معنى قول الأثير رأى عين ولا من معنى قوله ثقة أن ستار لكن

ما وجدت  
 لها الثنايا إلى أرواحنا  
 سبلا  
 وإن أخذ المعنى وحده  
 سبى الماما وسلبوا وقوله  
 وتقسما غير أى اضبط  
 تقسما تقدم آغا وهو  
 ثلاثة أقسام أيضا وأمثالها  
 بالأصل . قال :  
 [السرقة الخفية]  
 (ومساوى الظاهر أن  
 يضربا  
 معنى بوجه ثاوى محمودا  
 يرى  
 نقل أو خط تحول الثانى  
 وقلب أو تشابه المعانى  
 أحواله بحسب الخفاء  
 تناقلت فى الحسن  
 والثناء)  
 أقول : هذا هو القسم  
 الثانى وهو السرقة  
 الخفية وهو أن يعبر  
 المعنى بوجه لطيف  
 بحيث لا يظهر أنه  
 مسروق إلا بعد تأمل  
 وهو محمود وتخير المعنى  
 من وجوه : منها نقله  
 وهو أن ينقل المعنى  
 إلى محل آخر كقول  
 البحرى :

سلبوا وأشرفت السماء عليهم عجمرة فكانهم لم يسلبوا وقول أبي الطيب : يس النجيع عليه وهو مجرد  
 من عمده فكانها هو منفرد ومسا أن يضاف إلى المعنى ما يحسنه وهو المراد بالخط كقول الأثير : وترى الطير على آثارنا  
 رأى عين ثقة أن ستار وقول أبي تمام : وقد ظلت عقبان أعلامه ضعى بعقبان طير فى السماء واهل أقامت على الرايات حتى كأنها  
 من الجيش إلا أنها لم تقايل ومنها أن يكون معنى الثانى أشمل كقول جرير : إذا غضمت عليك بنو نعيم



وجدت الناس كلهم عظاما وقول أبي نواس: ليس على الله عسنتك أن يجمع العالم واحد ومنها القلب وهو أن يكون معنى الثاني تقيض  
معنى الأول كقول أبي النيص: أحسن الملاحة في هوالك لذيذة بحالذكرك فليمنى القوم وقول أبي الطيب: أحبه وأحب فيه ملامة  
إن الملامة فيه من أعدائه ومنها أن يشابه المعنيان كقول جرير: فلا يمنعك من أرب لحام سواء ذو العمام والحر وقول أبي  
الطيب: ومن في كفه منهم قناة (١٨٠) كمن في كفه منهم خضاب ثم إن تفاضل السرفة في الحسن والقبول بحسب مراتب

الحفاه فكلاما كانت  
أشد خفاء كانت أقرب  
للقبول ولا بد من العلم  
بأن الثاني أخذ من الأول  
إما بإخباره عن نفسه  
أو بغير ذلك لجواز أن  
يكون الاتفاق من قبيل  
توارد الخاطر أي بحيث  
على سبيل الاتفاق من  
غير قصد إلى الأخذ فإذا  
لم يعلم أن الثاني أخذ من  
الأول قيل قال فلان كذا  
وسبقه إليه فلان فقال  
كذا ليقتنم بذلك  
فضيلة الصدق قال :  
[ الاقتباس ]  
(الاقتباس أن يضمن  
الكلام  
قرآنا أو حديث سيد  
الأنام  
والاقتباس عندهم  
ضربان  
محول وثابت المعاني  
وجائز لوزن أو سواء  
تفسير زور اللفظ لا معناه)  
أقول : الاقتباس في  
الاصطلاح تضمين  
الكلام تورا أو نظما  
ثبتا من القرآن أو

زاد عليه بقوله إلا أنها لم تقابل وقوله في السماء نواهل وباقعها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبالأقامة  
الذكورة يتم معنى قوله إلا أنها الخ (قوله وجدت الناس) لأنهم يقومون مقام الناس كلهم (قوله ليس على  
الخ) فانه يشمل الناس وغيرهم فهو احتمل معنى من بيت جرير (قوله أحبه) الاستفهام للانكار والانتكار  
باعتبار البعد الذي هو الحال أصغر قوله وأحب الخ على تجويزه أو الحال في المضارع ثبت كاهور أي البعض  
أو على حذف البتة أي وأنا أحب وقوله إن الملامة الخ أي وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مفضوذا وهذا  
تقيض معنى بيت أبي النيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الأحسن في بيان النوع أن يبين السبب  
(قوله المعنيان) أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني (قوله من أرب) أي حجة وقوله لحام جمع لحية  
يعنى كونهم في صورة الرجال وقوله سواء الخ يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (قوله كانت أقرب  
الخ) لكونها أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداء (قوله ولا بد من العلم الخ) أي ولا بد مما يذكر في  
الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا ونسبة كل بالأسامي  
الذكورة من العلم الخ (قوله أو بغير ذلك) بأن يعلم أنه كان يحفظ القول حين نظم (قوله لجواز الخ) علة  
لحذف أي وإلا فلا يحكم بشئ من ذلك لجواز الخ (قوله الاتفاق) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى وحده .

#### الاقتباس

يطلق لغة على أخذ النار بإضافته لها وعلى استعادة العلم كذا فيك والناسبة ظاهرة (قوله أن يضمن الخ) أي  
يؤتى فيه بما ذكر (قوله زور) أي قليل (قوله لا معناه) قال ع ق كان من حقه إسقاط قوله لا معناه لأنه إن  
أراد بتغيير المعنى أن ينقل الكلام لمعنى لا يصح ولو بالتجوز فهذا معلوم لأنه كذب محض وإن أراد به أن  
ينقل الكلام عن معناه إلى معنى يصح فيه بالتجوز لهذا يتأفاه ما تقدم من جواز تحويله إلى محل آخر  
(قوله لا على أنه منه) أي لا على طريقة أن ذلك الشئ من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه  
إشعار بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام قال الله كذا وقال النبي كذا ونحو ذلك فانه لا يكون اقتباسا فله  
الحد واتي بالضمادة إشارة لأصناف النبي على القيد وهو كونه منه لا على القيد وهو الوجه والطريق أفاده بن  
(قوله كقول الحريري الخ) مثل بأربعة أمثلة لأنه إما من القرآن أو الحديث وكل منهما إما من النثر أو  
النظم (قوله أزمعت) أي عزممت (قوله شامت الوجوه) أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روى أنه  
لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصص فرمى بها وجهه للشركيين وقال  
شامت الوجوه وقوله وقبح بالبناء للمفعول أي لعن من قبحه الله من باب منع أي أبعد عن الخير  
واللوع الثيم (قوله قال) أي الخيب وقوله فداره من الداراة وهي الملاطفة والمخادعة (قوله  
وجهك الخ) اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم «حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالنهوات» أي  
أحيطت بمعنى لا بد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لا بد لطالب الجنة من تحمل مشاق  
السكاف (قوله لقد أنزلت الخ) مقتبس من قوله تعالى - ربنا إلى أسكنك من ذرئتي بواد غير ذي زرع -

الحديث لا على أنه منه كقول الحريري : فلم يكن كلعج البصرأ وهو أقرب حتى أشد فأغرب وقول الآخر : • لكن  
إن كنت أزمعت على هجرنا من غير ما جرم فصر جميل وإن ثبتت بنا غيرنا لحسينا الله ونعم الوكيل وقول الحريري :  
قلنا شامت الوجوه وقبح المكع ومن رجوه وقول ابن عباد : قال لي إن رقيب سيء الخلق فداره قلت دعني وجهك الخ  
ة حفت بالمكاره وهو ضربان ما لم يتقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدم وهو البراء بثبت المعاني وخلافه وهو البراء  
بالقول أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقوله : لن أخطأت في مدحيك ما أخطأت في معي لقد أنزلت حاجتي



ولا غير ذي فرع

ولا بأس بتغيير بسير لقولن أو غيره وهو مراده بالتر كقوله

قد كان ماخفت أن يكونا

إنا إلى الله راجعون

وقوله لامعناه أي لا يجوز تغيير معنى اللفظ . قال :

(١٨٨)

[ التضمن والحل والعقد ]

(والأخذ من شعر بعزو

ماخفي

تضمنهم وما على الأصل

في

لنكتة أحمله واعتبرا

بغير تغيير وما منه يرى

بيننا فأعلى باستعانة

عرف

وشطرا أو أدنى بإبداع

ألف

أقول : التضمن

اصطلاحاً أن يضمن

الشعر شيئاً من شعر

الغير مع التنبية عليه

إن لم يكن مشهوراً

عند الداعاء كقوله :

على أي سأفقد يوم

بي

أضاعوني وأي فني

أضاعوا

وأخذه مازاد على

الأول لنكتة كالتورية

والتشبيه في قوله :

إذا ألهم أدي لي لهاها

وتفرها

تذكرت ما بين العذيب

وبارقي

ويذكرني من فدها

ومدامي

بحر عواليا وبحري

السواني

واغتفر التغيير البير

وبعض تضمن البيت

فأكثر استطاعة

لكن معناه في القرآن وإدلاء فيه ولانبات وقد نقله الشاعر إلى رجل لاخبر فيه ولا نفع (قوله بتغيير)  
أي لبعض قليل من اللفظ المتعبس وقوله وهو أي التغيير أي متعلقه بكسر اللام وهو البعض القليل  
(قوله قد كان) أي وقع (قوله أي لا يجوز الخ) حل لظاهر المصنف وقد علمت ما فيه .

التضمن والحل والعقد

(قوله بعزو) أي معه كإفيدة الشارح (قوله بينا) أي تضمن بيت وكذا في بعده (قوله شيئاً من الخ)  
يقا كان أو ما خوفه أو مصرافاً أو ما دونه (قوله مع التنبية عليه) أي على أنه من شعر الغير وبقيد التنبية  
وما يقوم مقامه من النشرة بخير عن السرفة (قوله كقوله) أي الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد  
للبيع (قوله على أي الخ) المصراع الثاني للعرجي يسكون الزاء وتماه . ليوم كربة وسداد نعر .  
اللام في ليوم لام التوقيت بمعنى في واليوم بمعنى الوقت والكربة من أسماء الحرب وسداد النعر بكسر  
السين سده بالخيل والرجل والنعر موضع الهامة من فروج البهائم أي أضاعوني في وقت الحرب  
وزمان سده النعر ولم يراعوا حتى حال كونهم أحوج ما كانوا إلى وأي فني أضاعوا أي أضاعوا فني  
كاملًا وفيه تقديم وتخطئة لهم أفاده السعد (قوله أبدى) أي أظهر ولهاها سمرة شفتها وذكرني  
من الإذكار وفادته يعود إلى الهم وبحر مفعول ثان ليذكرني وقوله :

تذكرت ما بين العذيب وبارقي بحر عواليا وبحري السواني

مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب والبارقي موضعان وما بين طرف للتذكر أو البحر أو البحر الساعي  
في تقديم الطرف على عامله الصدر أو ما بين مفعول تذكر وبحر بدل منه . والمعنى أنهم كانوا زولاً بين  
هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويناقون على الخيل فالشاعر الثاني  
أراد بالعذيب تغيير العذيب يعني شفة الحبيبة وبارقي نحرها التشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذه  
تورية وشبه تبحر قفاها بتمايل الرمح وتابع دمه بحر إن الخيل السواني له (قوله التغيير البير)  
أي لما قصد تضمنه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودى به داء العذاب وهو القراع :

أقول لعشر غلطوا وعصوا على الشيخ الرشيد وأنكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنابا من يضع العمام تعرقوه

(قوله إبداعاً) كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير وقوله ورقوا كأنه رقاخرق شعره بشئ من شعر الغير  
(قوله نظم النثر) سواء كان ذلك النثر مثلاً أو غيره حديثاً كان أو قراً أو قوله لا بالاقتياس أي لا بطريقه وهو  
قيد بالنسبة لما إذا كان المعقود قرأنا أو حديثاً أفاده ع ق وسيأتي (قوله فأعرف القياس) أي أعرف المعنى  
الذي يقال له الحل في شواهد القياس عليه وهو تكيل للبيت ع ق وقال المصنف أي أعرف البهائم وميز  
ما هو مقبول وما هو مردود اه (قوله واشترطوا الخ) قال ع ق ظاهره عموم العقد والحل وأنه يشترط في  
أصل كل منهما كونه مشهوراً مع أنه يكفي في كل منهما العلم بالأصل وإن لم يشتهر اه وجعل الشارح  
والمصنف اللحن شاملاً للتضمن ويأتي ما فيه وقوله والنع الخ وقال ع ق هو إشارة إلى ما ورد من الخلاف في جواز  
الاقتياس ومنعه وأصل مذهب مالك النع لأنه ذر بعة لسقوط هيبة القرآن من القلب ومذهبه مبني على سده  
النرائع وأكثر الشافعية على الجواز وهذه الإشارة في غير محلها اه وقال المصنف والنع مطلقاً أصل مذهب  
الامام مالك لأن من أصوله سده النرائع اه وفيه أنه لا ذر بعة بعد اشتراط علم الأصل أو شهرته (قوله لا على الخ)  
يعني إن كان النثر قرأنا أو حديثاً فنظمه إنما يكون عقداً إذا غير تغييراً كثيراً وأشار إلى أنه من القرآن

وتضمن المصراع فسادوله إبداعاً ورقوا . قال : (والعقد نثر النظم لا بالاقتياس والحل نثر النظم فأعرف القياس

واشترطوا الشهرة في الكلام المنع أصل مذهب الامام) أقول : العقد هو نظم النثر لأعلى طريق الاقتياس كقوله :



ما بال من أوله بطفة . وجيفة آخره بخير . عقد قول على رضى الله عنه وما لابن آدم والفجر وأما أوله بطفة وأخوه جيفة  
وأما الحل فهو أن ينزل الظم كقول بعض المغاربة فإنه لما فوجئت فعلاته وجنظلت نخلاته لم يزل سوء الظن يقتاده ويصدق توحه  
الذى يعتاده . حتى قول أبي الطيب : إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونته . وصحقت ما يقتاده من توحه . ويشترط في الحل والعقد  
والتضمن أن يكون الكلام مشهورا لتلا يؤدى إلى تهمة فاعله بالكذب . والمنع مطلقا مشهورا كان أو غير مشهور مذهب  
الإمام مالك رحمه الله تعالى قال (١٨٣) [ التاميم ] (إشارة لقصة شعر مثل من غير ذكره فتاميم كل)

أقول : التاميم الإشارة  
إلى قصة أوشعر أو مثل  
من غير ذكره كقوله :  
فوالله ما أدري أحلام  
نائم  
ألمت بما أم كان في  
الركب يوضع  
إشارة إلى قصة بوشع  
عليه السلام واستيقافه  
لشمس وكقوله :  
لمرو مع الرضاء  
والنار تلظى  
أرق وأحن منك في  
ساعة الكرب  
إشارة إلى البيت المشهور  
المستجير بعمره عند  
كربته  
كالمستجير من الرمضاء  
بالنار .

وكقوله :  
تعبج السادة والتصدر  
قبل أوأتهما لا تعبج  
تحرم تنير إلى قولهم  
من تعبج شيئا قبل أوأتهما  
عوقب بحرمانه قال :  
[ تذييل في القاب  
من العن ]

( من ذلك التوشيع

والحديث وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيف كان إذ لا دخل فيه للاقتباس (قوله بخير)  
حل أي ما باله حل كونه مضخرا (قوله فهو أن الخ) وشرط كونه مقبولا أن يكون سبكه حسنا لا يتقاصر  
على ذلك النظم بأن يكون مسجعا والألفاظ جزلة وأن يكون واقعا موقعا بأن تكون الظاهر مطابقة  
معناها للقيام ع في (قوله وجنظلت نخلاته) أي سارت نخلاته كالخنظل في المראה وقوله يقتاده أي يتقوده  
إلى تخيلات قلادة وتوهمات باطلة وقوله ويصدق أي الشخص الذي الظن وقوله يقتاده من الاعتقاد  
(قوله قول أبي الطيب) يشكو سيف السولة واستماعه لقول أعدائه أي أبي الطيب .

#### التاميم

هو بتقديم اللام على الميم من ناصحه إذا أبصره ونظرا إليه ومنه ملح البصر يقال في هذا البيت التاميم إلى قول  
فلان أي نظروا إشارة إليه وأما التاميم فقد تقدم في باب التشبيه أنه جعل الكلام مليحا جيدا يقال ملح الشاعر  
شعره إذا أتى فيه شيء ملبح (قوله إشارة الخ) أي إشارة في نظم أو ترقيقة تقدمت أو شعر معلوم أو مثل  
سائر من غير ذكر واحد منها التاميم وقوله كل أي حد التاميم وهو تكميل (قوله فوالله الخ) وصف لحوقه  
بالأحبة للرحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في طاعة الليل ثم استعظم ذلك واستغربه  
وتجاهل تحيرا فقال هذا حلم رآه في النوم أم كان في الركب يوضع التي فرد الشمس (قوله لعمره) اللام  
للانداء وهو مبتدأ مع الرضاء أي الأرض الحارة التي يرمض فيها القدم أي يحترق حال من ضمير  
في أرق والنار مرفوع معطوف على عمرو أو عمرو معطوف على الرضاء تلظى حال منها أرق خبر البتداء  
من رقى له إذا رحمه وأحن من حنى عليه تطف وشفق (قوله المستجير) أي المستغيث وضمير كربته  
للموصول أي الذي يستغيث عند كربته بعمره وانظر قصة البيت فيما كتب على الأصل .

#### تذليل : في القاب من العن

(قوله منه ما يرجع للضرب المعنوي) كالتوشيع والترديد والترتيب والاختراع وقوله ومنه الخ كالتعديد (قوله  
التوشيع) هو في اللغة لف القطن ونحوه قاله المصنف (قوله وهو ذكر شئ الخ) ولعل وجه المناسبة بين  
المعنيين أن في التعبير رجوعا إلى المفسر كما أن في القاب رجوعا إلى جهات اللغوف عليه تأمل (قوله والترديد)  
هو في اللغة رد الشئ من أمر إلى آخره المناسبة ظاهرة (قوله وهو تعليق الخ) يظهر من التمثيل أن التعليق  
الأول أعم من كونه بما قبل أو بما بعده فإنه في الآية بما قبل وفي المثال بما بعده هذا جدير بأن يكون نكتة ثانية  
تعمد المثال وانظر هل يضرب في صور في التعاليم الأول صور ثان التعاليم الثاني قصص الصور أربعا (قوله  
نحو حتى الخ) فلفظ الجلالة ر بط أو لا يرسل وثانيا يا أعم (قوله نحو صبا الخ) فقد علق المس أو لا بالحجر ثم  
علقه ثانيا بالسراء ولك أن تقول علق أو لا المس بالصبا ثم علقها ثانيا بالحجر الأول منظور فيه لعمدية المعلق  
به والثاني لقربه والصبا اسم للخمرة وقوله صبا يحتمل كونه مخبرا لمخوف أو كونه خبرا ثانيا لبيد أسبق مع

والترديد ترتيب اختراع أو تعديد كالتأنيب العابدون الحامدون السائحون الراكون السائحون  
أقول : التذليل جعل الشئ ذنابة لشيء وسكيا لآله والألقاب الأسماء وما ذكره هنا منه ما يرجع للضرب المعنوي من البديع ومنه  
ما يرجع للفظي من ذلك التوشيع وهو ذكر شئ من بحر الكلام مفسرا اعتباطيا كقوله عليه الصلاة والسلام بشيت ابن آدم  
ويشيت معه خصلتان الحر من وطول الأمل . ومنه الترديد وهو تعاليم الكلمة في الفقر أو المصراع بعينين نحو حتى ثوى مثل ما أوفى  
رسل الله الله أعز حيث جعل رسائنه كقوله : صبا لا تنزل الأحزان صاحبها إن صبا حبريته سراء ومنه الترتيب



وهو يربب شي على آخر تسكة نحو وإذا أخذنا من النسيب مناهجهم ومثلك ومن فوج . ومنه الاختراع وهو الايمان بتركيب لم يسل  
إليه مثل ولما سقط في أيديهم لم يسح قبل زوله في القرآن . ومنه التعبد وهو سوق الفردات دون عطف كالتائبون العابدون الحامدون  
الساكنون البيت وكحديث الأسماء الحسنى قال : (نظر يز لوتد ييج اسقشاد) (١٨٤) اصاح اتلاف استطراد

أقول : التطريز اشتال  
الصدر على جزء من حجر  
عنه ومتعلقه والمجز  
على الحجر مقيدا بمثله  
مكتوبه التسيح في  
الصلوة نور على نور  
والسديح أن يكون  
للكلام في معرض  
مدح أو غيبة لونهان  
فصاعدا لقصد الكتابة  
أو التورية كقوله :  
ردى ثياب الموت حمرا  
فما أتى  
لها الليل إلا وهي من  
سند من خضر  
أراد الثياب المملوغة  
بالدم فأتى عليها الليل  
إلا وقد صارت من ثياب  
الجنة وكفى بالأول عن  
القتل والثاني عن  
دخول الجنة والاستشهاد  
الاستدلال كقوله :  
أكان في ركن وثيق  
وقعت فيه الزلازل  
رمرت تحت نوب الله  
ر وكرات النوازل  
مابقاء الحجر الصلد  
مد على وقع العاقل  
الشاهد في البيت الثالث  
والاصاح أن يكون

خبرة الأول وعلى كل عتقل أنه جرم موطن . والمقصود ما بعده وهو الظاهر ويحتمل أنه مقصود به إضافة أن الخبرة  
تسمى ضياء وقوله لا تنزل الخ فيها استعارة بالكناية بتشبيه الخبر بذي ساحة وإتيانها تخيل (قوله وهو  
ترتيب شي على آخر أي جعل مراتبه في الله كمر قبل الآخر كما يدل له قول المصنف وهو تقديم شي الخ خلافا  
لما يقادرس من عبارة الشارح من أن المعنى جعل شي متوقفا على آخر إذ لا يظهر هنا تأمل وقوله لتسكة كإفادة  
أفضلية التسم في الآلة وكإفادة مدة كونه مستوحيا كافي لضرب زبد أو حمرا أو بكرا (قوله مثل ولما سقط  
الخ) سقط فعل خاص مبني للجهول وأصله سقطت أفواههم على أيديهم على معنى على وذلك من شدة التسم  
فإن العادة أن لا يسم إذا تسم بقلبه على شي عضو بضمه على أصابعه فسقوط الأفواه على الأيدي لازم  
للتسم فأطلق اسم التسم وأورد المزموم على سبيل الكناية (قوله وكحديث الأسماء الحسنى) نصه إن شأنا  
وتسمي اسمها من أحصاها دخل الجنة هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس الخ (قوله التطريز) هو  
في اللغة جعل الثوب مطرزا أي معطرا بخطوط سنة وهو فارسي معرب قاله المصنف ولعل وجه المناسبة التحسين  
بالمنازل في كل فن القوي تحسين الثوب بالخطوط المتتالية وبها هنا تحسين الكلام بالحبر وبما الله تأمل (قوله  
ومتعلقه) بكسر اللام (قوله وهو اشتال الخ) ما ذكره الشارح من أن التطريز اشتال الصدر على متعلق  
واحد والمجز على الحجر مقيدا بمثل له واحد هو أحد رأيين ذكرهما المصنف في شرحه وقد اقتصر على  
الثاني ع في قال وهو أن يندى التكلم أو الشاعر بثلاثة أسماء : أولها خبر عنه والثاني والثالث متعلقان  
بالأول بوجه ما تم بؤتي بالحبر مع متعلقين آخرين يناسبان المتعلقين في الصدر ويرتبطان بها ارتباطا تاما  
بشرط اتحاد لفظ الخبر وما يتعلق به كقوله في مولده صلى الله عليه وسلم

يقول لنا لسان الحال منه يقول الحق يعذب للضيع

فيومي والزمان وشهر وضعي ربيع في ربيع في ربيع

كان الكاس في يدها وفيها عيني في عيني في عيني

وقوله :

أه بخذف (قوله ومتعلقه) بكسر اللام (قوله في معرض الخ) حال من الكلام (قوله ردى الخ) فقد  
ذكر فيه لونهين لقصد الكناية للذكورة في الشارح (قوله كان في الخ) الماء تجر يدية فقد جرد من نفسه  
ركنهما بالغة في شدة كنيته والركن معان يناسبهما هنا الأمر العظيم وما يتقوى به والوثيق الحكم والزلزل  
البلايا وقوله زمر عنه الزمعة نطاني على التعريك الشديد والمراد هنا لازمه وهو الانصاف ونوب الدهر  
مصائبه وشدائده وكرات النوازل أي مراتب الشدة أنه بلفظه مراد في قوله مابقاء الخ الصلابة الصلابة  
وعلى معنى مع والوقع وقعة الضرب بالشيء والمعاول جمع معول كحبر الحديد تنقر بها الجبال (قوله الشاهد  
الخ) عبارة المصنف فالبيت الثالث استشهاد وقد أحسن فيه إذ أخرج التشبيه في صورة الخبر تحقيقا ثم في  
صورة الاستفهام تعجبا وتسلية وشبه نفسه بالحجر الصلد في التحمل والصبر والسكينة عند وقوع العاقل له  
(قوله يند كرفيك الخ) الظاهر أن يند كرمي للجهول من باب فعل مضارع العين وأن في معنى ما السببية  
والعنى يند كرمي عتلى بسبك أي بسبب ملائمتك أو شاهدتك الخ والشعر الخ فتأمل والمثا أراد به  
الأنون القبيح (قوله فالثاني بين الخ) إذ قبله لا يدري هل يند كرم الأمور المذكورة لوجودها فيه فمن جهات

في الكلام خفاء دلالة فيؤتي بكلام بين المراد ويوضحه كقوله : يند كرفيك الخبر والشركة وقيل الخنا والعلم والحلم والحمل  
فألقاك عن يد مومها متزها وألقاك في محودها ولك الفضل فالثاني بين المراد الأول والاتلاف الجمع بين متناسبين لفظا  
أو معني نحو الشمس والقمر بحسان . والاستطراد أن يكون التكلم في فن من الفنون ثم يظهر له من آخر مناسبة فيورده ثم يرجع  
إليه الأول ويقطع الاستطراد



كقوله تعالى وهل أتاك حديث موسى إلى قوله ولقد أرسلنا نوحا وآلهما فكذبوا (إحالة تلويح أو تخيل وفرصة تسميط أو تعجيل) أقول: الأصل مصدر أحله على كذا وهو فسان خفية وحيلة كقوله تعالى وقد نزل علينا في الكتاب إحالة على قوله وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا ألا يفككوه وآياتنا داود زبوراً وإحالة في الآية الأولى ظاهرة وفي الثانية خفية لم يقبل إحالة على قوله ولقد كتبنا في الزبور الآية لتضعه تضليل محمد صلى الله عليه وسلم. والتلويح بالكتابة البعيدة التي كثرت فيها الوسائط بين اللزوم والضرورة ككثير الرماد والتخيل ويقال له الإيهام وهو أن يذكر لفظاً له معنيان قريب بعيد ويراد البعيد وهو أرقام تسعة مذكورة في الطولات من أرادها فليرجع إليها. والفرصة استدراك الخطأ لتأخذه كقولك لشكر المعاد هل كنت عذماً فقول نعم فتقول له هل أنت من مأمورين فيقول نعم فتقول (١٨٤) الذي سواك من ذلك قادر على إعادة تلك. والتسميط كون بعض أجزاء البيت

سجعا وبعضها خلاف الروي بأن يجعل البيت أربع سجعات ثلاث على روى غير روى البيت كقول بعضهم في بدعيته: في رأسه غسق. في وجهه طلق. في ثغره سقى. تسميط دارم. والتعجيل هو أن يريد التكلم ذكر حكم فيقدم عليه ذكر حيلة وقوعه كقول المتن الخلى في بدعيته:

لم أسام سوام غير خافية من أجلها صار يدعى الاسم بالعلم قال:

(تحلية ونقل أو تختم نجر يد استقلال أو تكلم) أقول: التحلية عقد ثمر القرآن أو الحديث برادة على ألفاظهما فهي نوع من العقد كقوله: الحمد لله من أياض الزمر

مختلفة أو لبعده عن مضمونها وإضافه بحمودها أو عكسه (قوله كقوله تعالى وهل أتاك الخ) فقد أخذ أولاً في ذكر قصة موسى ثم استورد قوله الذي جعل لكم الأرض الخ ثم رجع إلى القصة بقوله ولقد أرسلنا نوحا وآلهما فكذبوا (قوله وفرصة) أي استعار فرصة (قوله لما قيل إنها إحالة الخ) فكأنه قيل وآتينا داود زبوراً أفدناك أنك مذكور فيه حيث أنزلنا عليك قولنا ولقد كتبنا الخ (قوله لتضعه الخ) إذ هم المراد بالعباد الصالحين في الآية (قوله والتخيل ويقال الخ) فيه أنه يصير بهذا التفسير مكرراً مع سابق فالمناسبة ما للصف فال وهو تصور ما يظهر في العين حتى يتوهم أنه ذو صورة شاهد كقوله تعالى. والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه اه وقوله ما يظهر أريد به الاستقبال أي ما سيكون ظاهراً وقوله حتى الخ غاية في التصوير والظاهر أن التصوير في الآية يوصف أعني مطويات التي هي حقيقة في الحال (قوله استدراك الخطأ الخ) أي جعلك إياه منتقلاً من درجة إلى أخرى أقرب منها المقصودك وقوله لتأخذه أي لتوقعه في الاعتراف بمقصودك (قوله كون بعض أجزاء الخ) عبارة للصف وهو كون أجزاء البيت أو بعضها سجعا على خلاف الروي وهي السقيمة دون عبارة الشارح كما هو ظاهر معنى عبارة الصف أن تكون أجزاء البيت ماعدا الأخير التي هي الألفاظ للتوازن كالتى على مستغلقين فعلن في البسيط كما في النال أو بعضها سجعا الخ تأمل (قوله في رأسه الخ) الغسق الليل والفق الصبح والنسق الانسجام أي هو قلادة مزينة لدار القوم الذين هو منهم لأن التسميط تعليق القلادة على الصدر كما قاله الصف وقد أريد به اتفاق على طريق التشبيه تأمل (قوله لم أسام) جمع اسم وسوام جمع سام أي عال والشاهد في قوله من أجلها أي من أجل أسامهم المشهورة جداً صار يدعى الاسم التي هي من جملة بالعلم تشبيهاً بالجليل في الشهرة (قوله منا) أي نعماً مفعول لأجله متعلق الظرف قبله وباعث صفة لله وقوله منا حال من أحمد أي حال كونه منا معشر العرب (قوله لقد من الله على المؤمنين الآية) من أنفسهم أي من العرب لبأنسوا به ويفهموا منه لأمسكوا ولا يحسبوا (قوله ما بال الخ) ليس في البيت زيادة على الحديث إلا شيء نافع لا يعلز باده تأمل (قوله من لفظها) أي من لفظ أصلها وقوله بل يكون أي العقد وقوله في ترجمة أخرى بأن يرجع عن المعنى الأخوذ بلفظ برادف للأخوذ منه تأمل (قوله وحقوق) جمع عقد أفاده في القاموس والظاهر أن جمع المصدر للبالغة والشرط الأول عقد لقوله تعالى. قد بدت البغضاء من أفواههم. والثاني عقد لقوله. وما تخفى صدورهم أكبر. (قوله إلخاف) أي إلخاخ (قوله فلى) بفتح القاف أي بنض

أهدى بأحمد منا أحمد السبل عقد قوله تعالى لقد من الله على المؤمنين الآية وقول الآخر:

ما بال من أوله نطفة وآخره جيفة بخر عقد قوله صلى الله عليه وسلم ما لى آدم والنحر (أما أوله نطفة وآخره جيفة والنقل قريب من التحلية لأنه عقد لا يكون فيه شيء زائد عن لفظها بل يكون كلمة في ترجمة أخرى والتختم عقد قرآن وحديث تشتمل على شيء من لفظها كقوله: وبدت لنا البغضاء من أفواههم وصدورهم فيها أذى وحقوق والتجريد يقتضى اللزوم لا تنفاد اللزوم كقوله تعالى لا يأتون الناس إلخافاً أي لا يكن منهم سؤال فلا يكون إلخاف. والاستقلال كتابة عن جملة في معناها جمل كجمل الآية كقوله: وما لكم منكم منكم فلى ونصعكم فلى ونصعكم فلى والتكلم بإيراد المقصود في صورته استهزاء نحو ذى إنك أنت العزيز الكريم ومقتضى الظاهر إنك أنت قليل القليل. قال: (نهر يض لولفظ لفظه) نهر لولفظ لولفظه



أقول: التعريض أن يميل اللفظ إلى جانب يفهم منه القصد لامن جهة الوضع الحقيقي ولا المجازي بل من عرض اللفظ أي جانيه كقول السائل لمن يتوقع منه صدقة إني محتاج . والألفاظ تعمية المراد أي تغطيته . والارتقاء الانتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجه المراد نحو لأبالي بالوزير ولا بالسلطان . والتنزيل عكس الترفي نحو هذا الأمر لا يعجز السلطان ولا الوزير والتأنيس تقديم ما يؤنس المصطفى قبل إخباره بمكرهه . والإيماء عند الكاكي الكناية القليلة الوسائط دون خفاء في اللزوم وحقيق التلويح والرمز والإيماء ، بأن التلويح ما كثرت وسائطه ، والرمز ما قلت وسائطه مع خفاء في اللزوم كعرض القفا والايحاء ما قلت وسائطه دون خفاء كطويل النجاد . قال : (حسن البيان رصف أو مراجعته حسن التخلص بلا منازعه) أقول: حسن البيان كشف المعنى وإيصاله للنفس بسهولة ، والرصف وضع كل كلمة في موضع يناسبها معنى ولفظا ووجها ولا يتم ذلك على أكل حال إلا في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، (١٨٥) والمراجعة حكاية التقاليد

كقوله تعالى قال  
فرعون وما رب العالمين  
إلى قوله من الصادقين  
وحسن التخلص  
ملاءمة الخروج من فن  
من الكلام إلى فن آخر  
ويسمى براعة التخلص  
قال :

[فصل فيما لا يعد  
كذبا]

(وليس في الإيهام والتهكم  
ولا التغالي بسوى الحرم  
من كذب وفي المزاج  
قد لزب

بحيث لا مندوحة عن  
الكذب)

أقول : ليس في الإيهام  
وهو التورية كذب  
لأن المصطفى صلى الله  
عليه وسلم كان يمازح  
بها كقوله للعجوز  
التي طلبت منه الدعاء

(قوله التعريض أن يميل إلخ) فهو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور وفائدته التنزه أو اللطافة أو الاحتراز عن الخاشنة كتعريض ذي الرودة للسبحي من السؤال بالطلب وكتعريض ذي حاجة عند الأمير ونحوه وكقولك لمن يؤذى المسلم من سلم الناس من لسانه تشير إلى نفي الإسلام قاله المصنف (قوله بل من عرض الكلام إلخ) فهو خاص بالمركب قاله المصنف وعطف الجانب تفسيرى (قوله توقع) أي استظر (قوله في الوجه) لعدم المبالاة هنا (قوله تقديم ما يؤنس إلخ) كقولك إن الله قضى بالموت على كل أحد وأجزل الثواب لمن صبر على العيبة وإن ولدك قد مات (قوله قبل إخباره بمكرهه) زاد المصنف أو عتابه كقولك لمن يخافك وقد سرق لك شيئا ساعحك الله لم فعلت كذا ومنه عفا الله عنك لم أذنت لهم اهـ (قوله الكناية القليلة إلخ) كقولك :

أو ما رأيت المجد ألقى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول

وذلك أنه لما جعل المجد ملقيا رحله في آل طلحة بلا تحول على طريق الاستعارة بالكناية كما هو ظاهر لزم من ذلك كون موصوفه آل طلحة لعدم وجدانه في غيرهم بواسطة أنه صفة لا بد من موصوف وهي ظاهرة ثم المراد بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواحدة كما في البيت وعدم الوسائط مع الظهور كعرض القفا في البله بناء على ظهوره عرفا فيه وكافي مثال الشارح الآتي (قوله ما كثرت إلخ) أي كناية كثرت وسائطها نحو كثير الرماد فما وافقة على كناية وكذا فيما بعد (قوله كعرض القفا) بناء على عدم ظهوره عرفا (قوله رصف) هو لغة الضم ومنه رصف الحجارة والناسبة ظاهرة .

[فصل : فيما لا يعد كذبا] (قوله وليس إلخ) في الإيهام خبر ليس مقدما ومن زائدة وكذب اسمها مؤخرا (قوله بحيث) الباء زائدة وقوله لا مندوحة إلخ أي غير ما ذكر من الإيهام وما بعده (قوله لوروده إلخ) كقوله تعالى - ذق إنك أنت العزيز الكريم - .

[خاتمة] (قوله بمطلع حسن إلخ) الباء سببية أي بسبب إيراد مطلع حسن والمراد حسن حسنا زائدا على غيره بما ليس بمطلع ومثله يقال فيما بعده وقوله وحسن القال عطف على مطلع من عطف السبب على السبب بالنظر لوصفه وحسن القال بأن يكون اللفظ في غاية البعد عن التنافر والثقل وقوله وسبك

يدخل الجنة إن الجنة لا تدخلها عجوز ومثله التهكم لوروده في الكتاب العزيز وكذلك المبالغة وهو المراد بالتغالي ما لم تكن محرمة أو كفرا كمن يصف أميرا بأنه قهر أهل السماء أو عارض القدرة بقوته وأما المزاح بالكذب على غير تأويل من تورية أو نحوها حرام لأن اللعب لا يبيح محرما وهذه العيبة همت بها البلوى في زماننا إذ لا يكاد مجلس يتخلو عن المزاح بالكذب ور بما كفر الممازح في بعض الأحيان وأما المزاح العاري عن الكذب فهو مباح لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يمازح بعض الأحيان ولا يقول إلا حقا زاده الله شرفا وكرما ولزب أي لزم ارتكاب ما ذكر من التورية ونحوها في المزاح لمن أراد له تسكون له مندوحة عن الكذب قال :

[خاتمة] (ويبينى لصاحب الكلام تأنيق في البدء والختام بمطلع حسن وحسن القال وسبك أو براعة استهلال (٢٤ - مخلوف)



والحسن في تخلص أو اقتضاب وفي الذي بدعونه فصل الخطاب ومن سمات الحسن في الختام إردافه بمشعر التمام أقول: ينبت للتكميم أن يتأنق أي يتبع الأتق والأحسن في أول كلامه وآخره فالأول موجب لأقبال نفس السامع . والثاني يريد بها إقبالا على ماضى وجابر لما قد وقع قبله من التقصير في التعبير . فالأول يكون بحسن الابتداء لأنه أول ما يقرع السمع وأحسنه ما يسمى بالمطلع ويسمى باللماع (١٨٦) ويسمى براعة الاستهلال وهو أن يقدم في أول كلامه إشارة إلى

ما سبق الكلام لأجله  
كقوله في التهنية :  
بشرى فقد أعجز  
الاقبال ما وعدا  
وكوكب المجد في أفق  
الغلا سعدا

ومنه مطلع سورة  
النور ومن محاسن  
الابتداء صنعة الانتقال  
من المطلع إلى القصور  
وهو ثلاثة أقسام: أحدها  
التخلص وهو الانتقال  
مما افتتح به الكلام  
إلى المقصود مع رعاية  
النسبة بينهما . الثاني  
الاقتضاب وهو الانتقال  
إلى ما لا يلزم . الثالث  
فصل الخطاب وهو  
متوسط بينهما وهو  
الانتقال إلى ما يقرب  
من التخلص بأن  
يشوبه نسي من اللامعة  
وعده بعضهم قسما من  
الاقتضاب ومنه قولهم  
بهد حمد الله والصلاة  
والسلام على النبي صلى  
الله عليه وسلم أما بعد  
فهذا الخ ومن حسن  
الكلام ختمه بما

معطوف على القول أي وحسن سبك وهو يحصل بكون اللفظ في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير لللبس وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمثانة والرفقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكسب اللفظ الشريف المعنى السخيف وعلى العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم وقوله أو براعة الخ الظاهر أن أوقبلها حذف وبعدها حذف أي لمطلع حسن بسبب ما ذكر بدون براعة استهلال أو مع براعة الخ ثم في كلامه حذف الواو مع ما عطف على ختام مثله بتبديل الاستهلال بالمطلع تأمل (قوله والحسن) عطف على تأنق (قوله ومن سمات الخ) لاجابة لهذا البيت على ما قررنا وهو محذوف من النسخة التي كتب عليها المصنف وفي نسخة بعد قول المصنف والختام :

يحسن الابتداء باللماع وحسن الاقتضاب والابداع  
في آخر عنوبة التركيب وجودها في المطلع الغريب

ومن سمات الخ وهو على هذه النسخة جذير بالكثرة والباء في بحسن للسيب متعلق بتأنق وكذا الباء في باللماع بمعنى براعة الاستهلال على ما سيأتي وهي متعلقة بحسن وحسن معطوف على حسن وكذا الابداع وقوله عنوبة مبتدأ خبره جملة وجودها الخ وهذا أعني قوله عنوبة مكررم مع قوله أو لا بحسن الابتداء باللماع على ما قررناه (قوله الأنق) بفتح النون على الصحيح والأحسن عطف تفسير (قوله وجابر) عطف على يزيدنا من عطف شبه الفعل عليه (قوله وأحسنه) أي الابتداء وقوله ما يسمى بالمطلع ويسمى الخ فيه أن المطلع مصدر ميمي بمعنى الطلوع والمراد هنا الأخذ في مدارج الكلام فليس هو براعة الاستهلال بل إنما يسمى براعة مطلع على أن هذا لا يلزم المصنف كما عرفت (قوله ما يسمى باللماع ويسمى الخ) والظاهر أن الحمزة في اللماع مكسورة وأنه في الأصل مصدر الممع بمعنى صير الشيء لامعا ثم استعمل في براعة الاستهلال بجامع التحسين لكتبي لم أر هذه التسمية (قوله الحسن) الذي في غيره المجدول لا يخفى ما في البيت من الاستعارتين بالكناية (قوله ومنه) أي ما ذكر من براعة الاستهلال وقوله مطلع الخ فإن سورة النور لما تعلق بالرمي بالزنا فصدرت بحكم الزنا والرمي به (قوله صنعة الانتقال) الإضافة بيانية وسمى صنعة لأن التكلم فصنع فيه وقد مر عنهم تسمية غيره صنعة كالطباق (قوله وهو) أي الانتقال (قوله فصل الخطاب) مراده به الفاصل بين الكلامين لا بقيد كونه أما بعد (قوله وهو الانتقال إلى ما يقرب الخ) غير مناسب والناسخ التفريع بقوله فهو قريب من التخلص كما لا يخفى (قوله وعده الخ) أي سماه اقتضايا مشوبا بتخلص (قوله ومن حسن) أي علامة حسن (قوله يا كهف أهله) أي يا من هو لأهله كالكهف في الأيواء إليه عند الضيق وهذا دعاء الخ أي إن هذا الدعاء يبقائك دعاء لجميع البرية لانتفاعهم جميعا به وفيه إشارة إلى التمام بتعميم الدعاء لأنه يذكر في تمام الكلام عادة (قوله الأسلوب) هو ذكر ما يشعر بالتمام (قوله من صنعة البلاغة) قال المصنف الصنعة والصناعة الحرفة والعلوم الصناعية ذات الاصطلاح والترتيب المخصوص للتضمن ضم كل جنس إلى جنسه ووضع كل بمحلّه وأطلقوا على علم البلاغة صنعة من حيث اشتغالها على ذلك (قوله الشناق) من الاشتياق وهو شدة رغبة القلوب في لقاء المحبوب (قوله وخر ساجدا الخ)

يشعر بتمامه بحيث لا يكون بعده للنفس تنوُّق كقوله : بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله أي  
وهذا دعاء للبرية شامل وجميع سور القرآن على هذا الأسلوب يعلم ذلك بأدنى تدبر . قال : (هذا تمام الجملة المقصوده  
من صنعة البلاغة المصنوعة ثم صلاة الله طول الأمد على النبي المصطفى محمد وآله وصحبه الأخيار  
ما تردد الشناق بالأسفار وخر ساجدا إلى الأذقان بين وسيلة إلى الرحمن ثم شهر الحجة اليمون مئة نصف عشر القرون)



أقول: الشار إليه جميع ما تقدم سوى الخطبة إذ ليست مفسودة بالذات (١٨٧) والبلاغة عبارة عن فنى اللغوى

والبيان فاعلاقها على  
البديع فطيب وإعما  
كانت محمودة لأن بها  
يطلع على أسرار كلام  
الله تعالى وكلام رسوله  
صلى الله عليه وسلم  
وتقدم معنى الصلاة  
والأمد للوقت المستقبل  
والمسطق المختار  
والأخبار جمع خير  
بالتشديد وغرد من  
التغريد وهو التطريب  
في الصوت والغناء  
والشفاق أى إلى

الحضرة العلية بدليل  
السياق والميمون من  
اليمين وهو البركة وكان  
ميمونا لأنه من الأشهر  
الحرم والقرون جمع  
قرون وهو مائة سنة  
وتمام نصفه خمسون  
أخبر أن نطقه ثم سنة  
خمين وتسعمائة من  
الهجرة النبوية على  
صاحبها أفضل الصلاة  
والسلام .

قال أسير مساويه  
أحمد المصنورى هذا  
آخر ما أوردنا كتابه  
تحريرا فى العاشر من  
الحامس من الرابع من  
الثالث من الثانى عشر  
من الهجرة النبوية  
على صاحبها أفضل  
الصلاة والسلام نأله

أى سقط إلى ناحية الأذقان وهى الأرض قاله المصنف (قوله الشار إليه جميع الخ) الظاهر أن الشار  
إليه الخاتمة أو البيت الذى قبل هذا لأن تمام معنى متم وهو إنما يكون بما ذكرنا (قوله وهو  
التطريب الخ) والمراد هنا رفع الصوت بالبكاء من شدة الحزن التبر لاحتراق القلب قاله المصنف  
(قوله فى العاشر) أى اليوم من الخامس أى الشهر من الرابع أى العام من الثالث أى العقد من الثانى عشر  
أى القرن وقوله من الهجرة أى مبتدأ عند هذا القرن أى الذى من جملة هذا القرن من الهجرة  
ومن قبيل ما أشرح ما وقع فى آخر المجلد الثانى من التفسير المسمى بروح البيان ، ونصه :  
هذا آخر ما أودعت فى المجلد الثانى من التفسير الموسوم بروح البيان من جواهر اللغوى ونظمت فى  
سلكه من فوائد العبارة والاشارة والالهام الربانى وسبحمده أولو الألباب إن شاء الله الوهاب .  
ووقع الانعام بحون الملك الصمد وقت الضحوة الكبرى من يوم الأحد ، وهو العشر السابع من  
الثالث الثانى من السادس الخامس من النصف الأول من العشر التاسع من العشر الأول من  
العقد الثانى من الألف الثانى من الهجرة النبوية على صاحبها ألف تحية اه .



هذا ما يسره لك الجليل مما به خدمة هذا الشرح الجليل ، فدونك حاشية كشفت عن وجوه  
مختراته الأستار ، حتى غدا حلتها واضحا كالشمس فى رابعة النهار ، أودعنا من تفانى السابقين  
ما يستدعيه القام ، ومن لطائف الفكر ما يسر به ذوق أفهام ، بذلت فى تحريرها غاية المجهود ،  
وهذبها تهذيباً يذوب به قلب الحسود ، ومع هذا فانا معترف بأنها غير خالية من الوصمة ، فإني أنا  
عن يخطأ وجيب ولست من أهل الصمة .

ونتم تبييضها فى عاشر سابع من خامس سابع من ثالث اثنين من ثانى اثنين من الهجرة النبوية  
على صاحبها أزكى التحية .



ونسأل الله سبحانه أن يجعل جزاءنا جزيل الثواب وأن يحفظنا بحفى الطالعه يوم اللآب إنه على ما يشاء  
قدير ، وبالأجابة وجزيل الاحسان جدير .

وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وحسبنا الله ونعم  
الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ، والحمد لله رب العالمين

سبحانه ونعالى أن يحسن عاقبتنا فى الأمور كلها وأن يدخلنا دار كرامته وحيثنا من غير محنة بحجاء حبيب له فيه فضلا منه  
لا . . . . . وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



## فهرس

صفحة	صفحة
١٥٦ فصل في بيان الاستعارة بالكتابة	٢ خطبة الكتاب
١٥٨ فصل في تحسين الاستعارة	١٨ المقدمة
١٥٩ فصل في المجاز المركب	٣٠ الفن الأول علم المعاني
١٦٠ فصل في تغيير الاعراب	٣٣ الباب الأول أحوال الاسناد الخبري
الباب الثالث الكتابة	٤٣ فصل في الاسناد العقلي
١٦٢ فصل في مراتب المجاز والكتي	٥١ الباب الثاني في أحوال السند إليه
١٦٣ الفن الثالث علم البديع	٨٤ فصل في الخروج عن مقتضى الظاهر
الضرب الأول المعنوي	٩٣ الباب الثالث أحوال السند
١٧٢ الضرب الثاني اللفظي	١٠٧ الباب الرابع في متعلقات الفعل
١٧٥ فصل في السجع	١١١ الباب الخامس القصر
١٧٧ فصل في اللوزنة	١١٥ الباب السادس في الإنشاء
السراقات	١٢١ الباب السابع الفعل والوصل
١٧٩ السرقة الخفية	١٢٧ الباب الثامن الإيجاز والاطناب والسلاوة
١٨٠ الاقتباس	١٣٢ الفن الثاني علم البيان
١٨١ التضمن والحل والمقد	١٣٣ فصل في الدلالة الوضعية
١٨٢ التلميح	١٣٤ الباب الأول التشبيه
تذنيب في ألقاب من الفن	١٤٠ فصل في أداة التشبيه وغايته وأقسامه
١٨٥ فصل فيما لا يبعد كتبنا	١٤٥ الباب الثاني الحقيقة والمجاز
١٨٥ خاتمة	١٤٩ فصل في الاستعارة
	١٥٦ فصل في الاستعارة التحقيقية والعقلية

بمحمّد الله تعالى قد تمّ طبع [ حاشية الشيخ مخلوف ] على [ شرح حلية اللب الصون ]  
 للشيخ « أحمد المنهوي » على [ رسالة الجوهر للكنون في المعاني والبيان والبديع ]  
 لسيدى « عنبه الرحمن الأخضرى » مصححاً بمعرفة رئيس التصحيح  
 أحمد سعد على من علماء الأزهر الشريف

[ القاهرة في يوم الاثنين ٢٠ شوال سنة ١٣٥٧ هـ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ م ]

مدير الطبعة

رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ الطبعة

محمد أمين عمران